الانتقال الكبير

الأردن في القرن الحادي والعشرين:
ازدهار ومنعة

الانتقال الكبير

الأردن في القرن الحادي والعشرين:
ازدهار ومنعة

«هذه الدولة الأردنية ليست إنجازاً لشخص، أو طرفٍ واحد، وإنما هي إنجازٌ تراكميّ لكلّ الأردنيين من جيلٍ إلى جيل».

عبدالله الثاني ابن الحسين

23 تشرين الأول 2012

مجمع الملك الحسين للأعمال - مبنى رقم 7
Tel: 06-5822820، Fax: 06-2223033
info@kafd.jo

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
2024/1/654

الرقم المعياري الدولي:
ISBN: 978-9923-9441-0-3

فهرس المحتويات

المقدمة 9

الملخَّص التنفيذي 13

الفصل الأول: قيم الدولة الأردنية.. الاستمرارية والتجديد 55

تمهيد 59

الهوية الوطنية الأردنية: المفهوم والمنطلقات 60

صعود الهوية الوطنية الأردنية في زمن تفتُّت الهويات 70

القيم السياسية والثقافية للدولة الأردنية 77

الفصل الثاني: السياسة والتحديات الاستراتيجية 89

تمهيد 93

الانتقال إلى الندّية الاستراتيجية 95

عقيدة الملك: الدفاع عن القدس والوصاية الهاشمية 116

التحولات العربية والإقليمية 125

«الربيع العربي».. فرصة للتغير الإيجابي 127

الأردن والحرب على الإرهاب: المهمة المزدوجة 134

إدارة اللاجئين: الوضوح السياسي والأخلاقي 146

الوزن السياسي والمكانة الدولية: مضاعفة المكاسب 151

القدرات الدفاعية الوطنية: الانتقال إلى النوعية والاحتراف 172

الفصل الثالث: الاقتصاد.. السعي نحو بناء ثروة المجتمع الأردني 191

تمهيد 195

السعي نحو بناء ثروة الأردنيين 196

الصمود والمنعة وسط الصدمات الخارجية 209

التقاط مفاتيح الازدهار 220

الاستثمار 220
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 226
ريادة الأعمال 232
السياحة 236
الصناعة 248
التجارة 255
المؤشرات الكلية: السعي نحو الاعتماد على الذات 260
المساعدات والمنح الخارجية 270
المديونية العامة وبرامج الإصلاح الاقتصادي 273
رؤية التحديث الاقتصادي: إطلاق الإمكانيات لبناء المستقبل 276

الفصل الرابع: التحديات الكبرى وإدارة الندرة 289
تمهيد 293
تحدي المياه 294
تحدّي الطاقة 300
تحدي الزراعة والأمن الغذائي 309
تحدي البطالة والفقر 314

الفصل الخامس: الخدمات العامة ونوعية الحياة 323
تمهيد 327
التعليم 328
الصحة ونوعية الحياة 369
منظومة النقل البري والجوي والبحري 386
البنية التحتية وتحسين نوعية الحياة 396

الفصل السادس: الرياضة والشباب ورعاية الثقافة 407
تمهيد 411
الشباب والرياضة 412
الثقافة 423

الفصل السابع: المجتمع والدولة.. الاستقرار و«الاستثناء الأردني» 431
تمهيد 435
التحوُّلات الاجتماعية: تجاوُز الهشاشة بالإقليم 436
التقدم والاستقرار في بيئة صعبة (1999–2010) 440
تداعيات «الربيع العربي» (الاستثناء الأردني) (2011–2020) 444
المنعة والتحديث والتطلع إلى الأمام (2020–2024) 457
بناء قوة المجتمع الأردني 463

الفصل الثامن: سيادة القانون وتحديث الإدارة العامة 495
تمهيد 499
تطور المنظومة التشريعية الوطنية 500
سيادة القانون واستقلال القضاء 506
النزاهة ومكافحة الفساد 515
تطوير الإدارة العامة 519
بناء المؤسسات 523
تحديث القطاع العام 529

الخاتمة 537

ملحق: جداول وبيانات 543

المراجع 563

المقدمة

مرّت الدولة الأردنية المعاصرة بأربع مراحل تاريخية، ارتبطت بالملوك الهاشميين واتسمت بالاتصال والتراكم والاستئناف والتجديد، وتواصل المملكةُ الرابعة في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين منذ عام 1999 البناءَ على إرثٍ من الإنجازات التاريخية، وتجمع قيماً كبرى من إرث الهاشميين وتجاربهم.

في 7 شباط 2024 تمرّ ذكرى «الوفاء والبيعة»؛ إذ تولّى الملك عبدالله الثاني أمانةَ المسؤولية قبل خمسة وعشرين عاماً، بعد وفاة المغفور له -بإذن الله- جلالة الملك الحسين بن طلال -طيّب الله ثراه.

قاد الملكُ الشابُّ الدولةَ الأردنية في فجر القرن الحادي والعشرين معزِّزاً الإنجازات ومحدِّثاً بنى الدولة وأدوارَها، وسط بيئة إقليمية ودولية معقّدة كشفت عن تحديات استراتيجية وأمنية غير مسبوقة في التاريخ الحديث؛ إذ شهدت المنطقةُ حروباً طاحنة، وانقسام دول، وزوال أنظمة حكم، وحلول الفوضى والحروب الأهلية، وظهور مصادر تهديد جديدة.

استطاع الأردن خلال الربع الأول من هذا القرن أن يشيّد نموذجه الخاص في البناء والتحديث والتكيُّف، وصاغ هذا النموذج وفق معادلة «الازدهار والمنعة»، التي حافظت على الدولة الأردنية وأبقت مؤسساتِها قويةً ومتماسكة، وحمت وحدةَ المجتمع الأردني في مواجهة التحديات والصدمات منذ بدايات الحرب على الإرهاب وتصاعد «الإسلاموفوبيا»، مروراً بالغزو الأميركي للعراق وتداعياته و«الربيع العربي» واستقبال مئات الآلاف من اللاجئين، ثم عودة الإرهاب

والتنظيمات المتطرفة وسيطرتها على مساحات واسعة من دول الإقليم، وصولاً إلى جائحة «كورونا» وتعمُّق الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والدور الإيراني في المنطقة والعدوان الإسرائيلي على غزة.

شكّل الأردن وسط هذه الظروف المعقّدة الاستثناءَ في المنطقة، إذ حافظ على قدرته على البناء وتحقيق المزيد من الإنجازات الوطنية في المجالات المختلفة؛ الأمر الذي مكّنَ الدولة من الانتقال الحقيقي للقرن الحادي والعشرين عبر تحديث الاقتصاد الوطني وتدشين المؤسسات الوطنية، في الوقت الذي تضاعفت فيه قدراتُ البلاد في البنى التحتية وواكبت جودةُ الخدمات العامة ونوعية حياة الأردنيين التغييراتِ الديموغرافيةَ والاجتماعية المتسارعة.

أدرك الملك عبدالله الثاني مبكراً أبعادَ التحولات والأزمات في المنطقة ومآلاتها، وظلّ واثقاً بقدرة الأردنيين والأردنيات على الصمود والاستمرار في البناء، فقد آمن بحكمة الشعب الأردني، ورفض دوماً الخضوع للتوقعات اليائسة، وأثبت أنّ الظروف الصعبة من حولنا لن توقف مسيرة الأردن، ولن تثني عزيمة الأردنيين.

يأتي هذا الإصدار في مناسبة عزيزة على كل الأردنيين، بمرور 25 عاماً على تولي جلالة الملك سلطاته الدستورية (**اليوبيل الفضّي**)، ويشتمل على سبعة فصول؛ يتناول الأول قيمَ الدولة الأردنية ويرصد الاستمرارية والتجديد فيها محاولاً الإجابة عن سؤالَين مركزيَّين؛ الأول حول الطريقة التي حافظت فيها الدولة الأردنية على قِيَمِها السياسية والثقافية وجدّدتها في الوقت نفسه، والثاني حول الكيفية التي ازدهرت بها الهوية الوطنية الأردنية وسط تفتُّت الهويات وصراعها في المنطقة.

ويتتبع الفصل الثاني المنظورَ الاستراتيجي الذي أدارت من خلاله الدولةُ الأردنية تفاعلاتِها مع الأزمات والتحولات في المنطقة، ويشرح النهج الذي قاد به الملك البلادَ وسط أزمات كبرى أبرزها التعامل مع صعود اليمين الإسرائيلي، والحرص على إبقاء القضية الفلسطينية على قمة الأولويات الدولية ومواجهة محاولات تهميشها أو تصفيتها، إلى جانب الحرب على الإرهاب والتصدي لـ«الإسلاموفوبيا». كما يستعرض العلاقاتِ الأردنية-العربية والعلاقات الأردنية-الدولية، ويوضح النهج الذي اتخذته المملكة لتعظيم المكاسب الوطنية من خلال

السياسة الخارجية. وفي السياق الاستراتيجي، يستعرض هذا الفصل التطورَ في مجال القدرات الدفاعية الوطنية؛ سواء في مجال تحديث القوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي، أو في دَور دائرة المخابرات العامة والأجهزة الأمنية في حماية الاستقرار والمصالح الوطنية ومواجهة مصادر التهديد.

وخُصص الفصل الثالث لاستعراض التطورات التي شهدها الاقتصاد الأردني في هذه المرحلة؛ إذ تصدّر الاقتصادُ الأولوياتِ في برنامج الملك، واستطاع الأردن في العقد الأول من هذ القرن أن يقطع شوطاً طويلاً في تطوير البنى الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي والانتقال نحو الأولويات العالمية الجديدة والسعي للاعتماد على الذات؛ الأمر الذي انعكس في مؤشرات النمو وفي حركة الاستثمار وفي سلسلة من الاتفاقيات الدولية التي وقّعها. ويستعرض هذا الفصل الصدماتِ التي تعرّض لها الاقتصاد الأردني في العقد الثاني والجهود التي بُذلت لتجاوزها وبناء المنعة الوطنية.

ويتناول الفصل الرابع التحديات التي لازمت الاقتصاد الأردني نتيجةً لعوامل منها: ندرة موارده، والاستحقاقات الاستراتيجية والأمنية التي فرضها موقعه الجغرافي، والتزامه الأخلاقي في توفير الملاذ الآمن للفارّين من ويلات الحروب، واعتماده لفترات طويلة على المساعدات الخارجية غير المستقرة. فقد أسهمت هذه العوامل في إنتاج تحديات في قطاعات المياه، والطاقة، والأمن الغذائي، فضلاً عن التحديات المرتبطة بالفقر والبطالة.

أما الفصلان الخامس والسادس، فيقدمان رصداً للتطورات التي شهدتها الخدمات العامة؛ وبخاصة في قطاعات التعليم العام، والتعليم العالي، والصحة ونوعية الحياة، والنقل، والبنية التحتية، والثقافة، والشباب، والرياضة، ويتتبعان مساراتِ الانتقال نحو التحديث والشمول والنوعية في هذه القطاعات، والكيفيةَ التي عملت بها على تطوير نوعية حياة الأردنيين خلال الربع الأول من هذا القرن والتي انعكست في العديد من المؤشرات.

ويناقش الفصل السابع العلاقةَ بين المجتمع والدولة، التي اتسمت في سنوات الربع الأول من هذا القرن بالمزيد من النضوج والاستقرار في بيئة صعبة ومعقّدة في الجوار، واستطاعت الدولةُ خلالها أن تعبُرَ بالمجتمع الأردني إلى برّ الأمان

وسط كل هذه التحولات، وذلك باستمرار تراكم الإصلاحات السياسية والنهج التدريجي الذي اتُّبع في صيانة المؤسسات السياسية وتفعيل أدوارها ونسج علاقة مرنة مع مطالب المجتمع السياسي، وصولاً إلى مشروع التحديث السياسي.

ويوثّق الفصل الأخير التطوراتِ التي مرّت بها الإدارة العامة وبناء المؤسسات وتعزيز سيادة القانون والحوكمة الرشيدة.

إنّ صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية، إذ يتشرف بتقديم هذا السجلّ التوثيقي للمجتمع الأردني وللباحثين ولكل المهتمين، فإنه يؤكّد أن الفريق البحثي الذي قام بهذا الجهد حرصَ على الموضوعية والدقة والإنصاف، في الوقت الذي لا يدّعي به شموليةَ الكتاب لكل التفاصيل والتطورات التي شهدتها هذه المرحلة.

الملخَّص التنفيذي

في يوم 7 شباط 1999 ودّع الأردنيون الملكَ الذي لم تعرف أجيالهم المعاصرة سواه، باني الأردن الحديث الملك الراحل الحسين بن طلال -طيّب الله ثراه، إذ شهد الأردن في عصره بناء الدولة الحديثة وتدشين المؤسسات، وحافظ الحسين ومعه الأردنيون والأردنيات على دولتهم في أحلك الظروف وأصعبها. في ذلك اليوم انتقل الحكم إلى جلالة الملك عبدالله الثاني.

على العهد نفسه؛ ستكون مهمةُ الملك الشاب الحفاظَ على الدولة الأردنية، وتحديثها، ونقل المجتمع والدولة إلى القرن الحادي والعشرين.

لم يكن مشهدُ جنازة الملك الراحل هو المشهد المهيب الوحيد الذي شهده الأردن وهو يودّع القرن العشرين ويستقبل قرناً جديداً، فقد رافقَ ذلك انتقالٌ سلسٌ وهادئٌ للعرش الأردني كان محطّ أنظار العالم؛ الأمر الذي أكد نضوجَ الالتزام الدستوري واستقرار المؤسسات السيادية بالمملكة وانضباطها.

شهدت السنوات الخمس والعشرون الأولى من هذا القرن انتقالاً كبيراً للدولة الحديثة في مواصلة بناء المؤسسات والإدارة، وتحولاتٍ اقتصاديةً واجتماعية وثقافية كبيرة؛ كما هي الحال في انتقال المجتمع الأردني نحو الحداثة وبناء الثروات وتحسين نوعية الحياة؛ كانت سنوات الازدهار والبناء وسنوات المنعة في مواجهة تحديات صعبة. وبالتوازي، حافظت الدولة على استمرارية القيم والتقاليد التي تأسست عليها، كما حرصت على التجديد والانفتاح على العالم والعصر الجديدَين.

لقد شكّلت المملكة الأردنية الرابعة استمراريةً تاريخية لعهود الملوك الهاشميين الذين حافظوا على الوصل التاريخي فوق الأرض الأردنية على مدى أكثر من مئة عام، مع استمرار وتسارع التطوير والتحديث.

منح نهجُ الملك عبدالله الثاني البعدَ الوطني الأردني جُلَّ اهتمامه، وهو نهج أردني بامتياز، ركّز على تحديث الدولة الأردنية وصمودها، ووظّف الانفتاح على العالم والمحيط العربي والإقليمي لهذا الهدف، وسعى إلى الاعتماد على الذات وصيانة الاستقلال الوطني والمنعة الاقتصادية أمام الاهتزازات الإقليمية والعالمية؛ الأمر الذي جعل خطابَ الهوية الوطنية الأردنية يتبوأ مكانة بارزة فيه.

الهوية الوطنية الأردنية

جسّد الأردنيون والأردنيات في هذه المرحلة التفافاً عميقاً حول هويتهم الوطنية، وشكّل النقاشُ الوطني حول الأهداف الوطنية المشتركة والمصير والتحديات والتهديدات ظاهرةً صحّية ودليلَ عافية، وأكد عمقَ انتماء المجتمع الأردني وتماسُكه، وكثيراً ما شارك الملك عبدالله الثاني في هذا النقاش.

قاد الملك عدداً من المبادرات التي عُنيت باستمرارِ نهجِ الصمود والتماسك الوطني، والأهمّ توظيف وحدة الهوية الوطنية الأردنية في مواجهة الأخطار والتهديدات الخارجية؛ فبينما كانت الشعوب في عدد من الدول بالمنطقة تعاني من صراعات الهوية كان الأردنيون يديرون الحوارات تحت مظلة هويتهم الوطنية الأردنية.

وعلى مدى مئة عام بقيت الهوية الوطنية الأردنية صامدة ونامية في الوقت نفسه؛ تتمتع بالقوة وعصيّة على التشويه أو الذوبان، وقادرة على الاستيعاب والإدماج والقبول بالتنوع؛ وتفاعلت مع التاريخ الاجتماعي والسياسي للمنطقة، والصراعات والهجرات وحركة اللجوء، وتشكُّل المدن، والتغير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي مر به الأردنيون، وأثّرت في كلّ ذلك وتأثرت به، ووصلت إلى ذروة نضوجها ووضوحها التاريخي في الربع الأول من هذا القرن، واتضحت سماتها واضحةً وجليّة:

- هوية أردنية عربية إسلامية: يجتمع الأردنيون على الإيمان العميق بالعروبة بوصفها رابطةً ثقافية شعورية ممتدة عبر الأجيال، كما يجتمعون على التراث الإسلامي بوصفه المرجعَ الأول لتكوينهم التاريخي والاجتماعي.

- هوية أردنية إنسانية: يجتمع الأردنيون على إيمانهم بالإنسانية والمساواة والعدل بين جميع البشر بصرف النظر عن العرق أو الدين، والانفتاح على الثقافات والمجتمعات الأخرى واحترامها، واحترام الكرامة الإنسانية لجميع البشر.

- هوية أردنية قائمة على المواطنة: قامت الدولة الأردنية الحديثة منذ نشأتها على تنمية المواطنة بوصفها رابطةً قانونية بين الفرد والدولة ومكمِّلًا أساسياً للهوية الوطنية؛ وتقوم هذه الرابطة على قيم العدل والإنصاف والمساواة وعلى منظومةٍ متكاملة من الواجبات والحقوق.

- هوية أردنية ناجزة ونامية: تعكس الهوية الوطنية الأردنية ملامح الأردنيين ومسارات نموّ شخصيتهم الوطنية، وهي هوية ناضجة وناجزة ومكتملة، ونامية في الوقت نفسه؛ أي قادرة على التطور واستيعاب التحديث.

بينما تتجسّد قوة الانتماء لهذه الهوية في تأصيل الوعي بكينونتها التي تتمثل في ثلاث دوائر أساسية: الأولى هي التاريخ الأردني الممتد من التاريخ القديم، الذي جعل من هذه الأرض عامرةً بالإنسان والحضارة منذ العصور الحجرية المبكرة مروراً بحضارات الشرق القديم إلى العهود الإسلامية ثم الأردن العربي الهاشمي. والثانية هي الجغرافيا والأرض الأردنية؛ فقد وُجد الأردن في موقع جغرافي فريد؛ بقدرِ ما شكّل نعمةً لسكانه وللكيانات السياسية التي نشأت على أرضه كان مصدرَ تَحَدٍّ استجابتْ له الكياناتُ التي دشّنت ممالكَها في حدود الدائرة الطبيعية للأرض الأردنية التي نعرفها اليوم. والثالثة تتمثل في السمات المعاصرة للهوية الوطنية الأردنية والتاريخ الاجتماعي الأردني وقيم النظام السياسي، فقد ألقت العوامل التاريخية والطبيعية بظلالها على شخصية المجتمعات التي أسهمت في إعمار الأرض الأردنية عبر الحقب والمسارات التاريخية المختلفة، وشكّلت نشأةُ الدولة الأردنية المعاصرة نقطةَ تحوُّل في مسار هذه الشخصية.

القيم السياسية والثقافية للدولة الأردنية

تبنّت الدولة الأردنية منذ نشأتها وعلى مدى مئة عام مجموعةً من القيم السياسية والثقافية والاجتماعية مكّنتها من النمو المستمر والمنعة والازدهار وسط حالة طوارئ تاريخية لم تتوقف من الحروب والفوضى وعدم الاستقرار في الإقليم، وأسهمت هذه القيم في تمتين العمق الثقافي والسياسي للهوية الوطنية الأردنية. وشكّلت سنوات الربع الأول من القرن الحادي والعشرين نموذجاً لنضج هذه القيم والحفاظ عليها وتجديدها.

إنّ الاستمرارية والتحديث في طليعة قيم الدولة الأردنية، التي جعلت من الاعتدال السياسي قيمةً تاريخية تتسم بها وجزءاً أصيلاً من فهم تاريخها.

وتمتد قيم الدولة الأردنية لتشمل الوسطية الإسلامية، والمشاركة والتعددية، والأصالة والحداثة، والمنعة والتكيُّف الإيجابي، والوضوح الأخلاقي، والتوازن السياسي والاجتماعي، وصولاً إلى قيمة التنوع الثقافي التي حوّلها المجتمع إلى عنصر بناء وقوة.

السياسة والتحديات الاستراتيجية

واجه الأردن السنواتِ الأولى من القرن الجديد في بيئة استراتيجية معقّدة برزت فيها ثلاثة أشكال من التطرف؛ حاول الأول أن يختطف الإسلام ويقدم صورة مشوّهة له، وتمثّلَ الثاني بتصاعد الأنظمة اليمينية في الغرب، وارتبط الثالث بصعود اليمين الإسرائيلي المتطرف في الجوار.

أعاد الأردن في الربع الأول من القرن الجديد تموضُعَه الاستراتيجي في مواجهة عدم الاستقرار الإقليمي وتراجُع نظرية الأمن القومي العربي، مستنداً إلى تماسك وطنيّ كبير، وبنْيَةٍ أمْنِيّة وعسكرية متينة، وثراء سياسيّ، ومنظومة تحالفات دولية وإقليمية.

وعكْس ما قد يُتوقَّع؛ فإنّ تطور الدور التقليدي الذي لعبه الأردن وانتهاجه دوراً مختلفاً في الأطروحات وآليات العمل، فتحَ آفاقاً جديدة أمامه أبرزها:

- تعزيز استقلال القرار السياسي الأردني بما يدعم المصالح والأولويات الوطنية العليا ويحافظ عليها.
- سيطرة المنظور التعاوني على التفاعلات الأردنية، و«تصفير» الصراعات الإقليمية.
- المرونة، وتعدُّد الأدوار السياسية والخيارات الاستراتيجية الإقليمية والدولية على حدّ سواء.
- السعي الجدّي نحو المزيد من الاعتماد على الذات، وهذا ما يعكسه بشكلٍ واضح تراجعُ نِسَب الاعتماد على المساعدات الدولية مقارنةً بعقودٍ سابقة.

كان الموقف الأردني من تيار اليمين المتطرف الذي سيطر على الحكم في إسرائيل على مدى ثلثَي الربع الأول من القرن الجديد أحدَ أبرز ملامح هذه المرحلة، انطلاقاً من أنّ تنامي اليمين المتطرف في المجتمع والدولة في إسرائيل يقف حجرَ عثرة أمام مشاريع السلام العادل، وأن «عقلية القلعة» التي تقود إسرائيل كما وصفها الملك لا تتبنّى السلام ولا تكترث بالتعاون لتحقيقه. والأهم من ذلك، لقد تنامى إدراك الأردن للتهديد الذي يشكّله اليمين الإسرائيلي عليه وعلى مصالحه، والمتمثل في طموحات اليمين بحرمان الفلسطينيين من حقهم في إقامة دولة مستقلة.

لقد شهدت العلاقات الأردنية-الإسرائيلية مجموعة من الأزمات والتوترات، وكثيراً ما وُصفت -وتحديداً في العقدَين الأخيريَن- بأنها تشهد أعلى درجات «السلام البارد»، حينما انتقل الأردن إلى سياسات ندّيّة في مواجهة تخلّي الحكومات الإسرائيلية عن نهج السلام.

وتتلخص الرؤية الأردنية لمصادر التهديد المتنامي في الجوار بما يلي:

1. سياسات الاستيطان الإسرائيلي: توسّع الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، حتى وصل عدد المستوطنات إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه الوضع قبل اتفاق أوسلو (1993).

2. سياسات التخطيط المباشر وغير المباشر لابتلاع الضفة الغربية وتهجير سكانها: لجأت إسرائيل إلى ممارسات نَزْع ملْكية الأراضي من الفلسطينيين، وطردهم وتهجيرهم قسريّاً، ضمن سلسلة من الإجراءات البطيئة.

3. جدار الفصل العنصري الإسرائيلي: بدأت إسرائيل تنفيذ هذا الجدار منذ عام 2002، وهو يحول عملياً دون قيام الدولة الفلسطينية القابلة للحياة والمتواصلة جغرافياً.

4. تعهُّد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بضم حوالي 30% من أراضي الضفة الغربية ومنطقة الأغوار التي احتُلَّت عام 1967.

5. السياسات التصعيدية التي تستهدف القدس والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية فيها، والمتمثلة في عمليات الاقتحام المستمرة للمسجد الأقصى ومحاولة فرض التقسيم المكاني والزماني للمسجد.

وفي عام 2002 كان الأردن الأكثر دعماً للمبادرة التي تقدّم بها الملك السعودي الراحل عبدالله بن عبدالعزيز وعُرضت على مؤتمر القمة العربية في بيروت وأصبحت مبادرة عربية عندما وافقت الدول العربية بالإجماع عليها. وتولّى الملك عبدالله الثاني مهمة تقديم المبادرة إلى العالم وشرحها على المنابر الدولية، وهي المهمة التي كان سبّاقاً في التصدّي لها.

لم يتوقف الإسرائيليون عن خلق الأزمات العابرة إلى الحدود الأردنية، وإثارة الحملات الدعائية المضادة، وجسّدت الردود الأردنية نهجَ الندّية والحرص على حماية المصالح الوطنية. إذ أدار الأردن اشتباكه مع الإسرائيليين على «حدّ السيف»؛ بدقة متناهية تجمع بين المصالح والمبادئ القانونية والحقوقية دون المساس بثوابت الدولة.

وشكّلت المبادرة الأميركية للسلام في الشرق الأوسط، أو ما عُرف بـ «صفقة القرن» أو «السلام من أجل الازدهار»، أحد أكبر التحديات التي واجهها الأردن في تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي واستطاع تجاوزها، فقد جاءت الخطة بوصفة مواتية تماماً لأهداف اليمين الإسرائيلي المتمثلة في وأد إقامة الدولة الفلسطينية.

قاد الملك عبدالله الثاني الموقفَ الأردني الرافض للصفقة، وعبّر على الدوام عن هذا الموقف بشجاعة، وبلغ الرفض الأردني ذروته في أطروحة «الرفض الثلاثي» التي أعلنها الملك في 27 آذار 2019: «**أنا كهاشمي كيف أتراجع عن القدس؟! مستحيل.. خط أحمر. كلا على القدس، كلا على الوطن البديل، كلا على التوطين**».

في 10 تشرين الثاني 2019، وبينما كان الملك عبدالله الثاني يلقي خطاباً في البرلمان صدر عنه الإعلان التاريخي بانتهاء العمل بالملحقَين الخاصَّين بـ«الغمر» و«الباقورة» في معاهدة السلام، وفَرْض السيادة الأردنية الكاملة على كل شبرٍ منها، ليقوم الجيش العربي برفع علَمَ الأردن على تلال هاتين المنطقتين. جاء ذلك بعد ضغوط إسرائيلية على مدى أشهر لإقناع الأردن بالدخول في مفاوضات لتمديد الاتفاق السابق، لكنه رفض الاستجابة لها وطالبَ بالالتزام بالاتفاق وإنفاذه.

وبرز الموقف الأردني متقدماً في مساندة الشعب الفلسطيني في مواجهة الحرب الإسرائيلية على غزة في عام 2023؛ سواء في الخطاب السياسي وحشد الدعم الدولي لوقف العدوان أو في تقديم المساعدات وكسر الحصار المفروض على القطاع.

ومنذ اليوم الأول للحرب بدا الموقف الأردني واضحاً وقوياً ومباشراً بالمطالبة بوقف الحرب ومواجهة التهجير، واتبع الأردن نهجاً متدرجاً في تطوير مواقفه، وصعّدت الدبلوماسية الأردنية خطابها السياسي بنبرة غير مسبوقة ضد المخطط الإسرائيلي، وقام الملك بسلسلة من الجولات الأوروبية والدولية لشرح الأوضاع في غزة بعد عملية كسب التأييد الواسعة التي حققتها إسرائيل في بداية الحرب، إلى جانب سلسلة من الجولات العربية لتوحيد الموقف العربي الرافض لاستمرار الحرب.

وقاد الأردن المجموعة العربية في القرار التي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة ودعا إلى إنهاء الحرب، وحثّ المجتمعَ الدولي على إطلاق عملية سلام جدّية تفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفق «حلّ الدولتين».

وفي الوقت الذي عبّر فيه الأردنيون عن مواقف متقدمة في تأييدهم للحقوق الفلسطينية ورفْض العدوان، واصل الأردن الرسمي والشعبي تقديم المساعدات وإرسال طائرات الإغاثة.

وفي خطوة فاجأت العالم، تمكّن سلاح الجو الأردني في ليلة 6 تشرين الثاني 2023 من كسر الحصار على غزة وتنفيذ أول عملية لإنزال مساعدات طبيّة ودوائيّة عاجلة للمستشفى الميدانيّ الأردنيّ في القطاع، واستمر الأردن في هذه الإنزالات وشاركت فيها دول عربية وأجنبية. وفي عشية ليلة الميلاد أنزل الجيش العربي مساعدات عاجلة لإحدى الكنائس في شمال قطاع غزة. كما أقام الأردن مستشفى ميدانياً جديداً في منطقة خان يونس جنوب قطاع غزة، وترافق ذلك مع إقامة مستشفى ميداني جديد في نابلس بالضفة الغربية.

عقيدة الملك: الدفاع عن القدس والوصاية الهاشمية

بقيت القدس أطروحة كبرى أساسية وغير قابلة للمساومة في عقيدة الملك عبدالله الثاني السياسية، وحضرت في كل المحافل الأممية والدولية التي وقف الملك أمامها. ففي الفترة بين عامَي 2004 و2014 قاد الأردن معركة طويلة في الدفاع عن تلّة وطريق باب المغاربة، واستطاع منعَ الاحتلال الإسرائيلي من بناء جسر بديل لطريق باب المغاربة.

وقاد الأردن جهوداً دبلوماسية متعددة المستويات لحماية القدس وهويتها العربية أثمرت خلال الفترة 2009-2023 عن إصدار أكثر من ثلاثين قراراً من المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو، وأربعة عشر قراراً من لجنة التراث العالمي، وَثّقت جميعها انتهاكات الاحتلال غير القانونية والمخالفة للاتفاقيات والقوانين الدولية. ونصّت هذه القرارات على أن المسجدَ الأقصى كاملُ الحرم القدسي الشريف وأنه مكان عبادة خاص بالمسلمين، وأكدت هذه القرارات على حق الأوقاف الإسلامية الأردنية بإدارة كلّ ما يتعلق بالمسجد الأقصى المبارك، وأنّ طريق باب المغاربة وباب الرحمة والقصور الأموية ورباط الكرد وحائط البراق جميعها أجزاء لا تتجزأ من المسجد الأقصى المبارك.

وفي السياق الفلسطيني، وُثِّقَت الوصاية الهاشمية بالاتفاقية التي وقّعها الملك عبدالله الثاني والرئيس الفلسطيني محمود عباس في عمّان (31 آذار 2013)، وأكدت أن الملك الهاشمي صاحبُ الوصاية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية بالقدس الشريف، وله الحقّ في بذل جميع الجهود القانونية للحفاظ عليها.

ومما شملته مشاريع الإعمار الهاشمي بالمسجد الأقصى في عهد الملك عبدالله الثاني: إكمال أعمال ترميم منبر صلاح الدين الذي دُمِّر في حريق عام 1969؛ إذ أعيد ترميم المنبر في مشغل بجامعة البلقاء التطبيقية وأعيد إلى القدس عام 2007، وتصفيح الأسطح الغربية لأروقة المسجد الأقصى وأسطح جامع النساء ومشروع المتحف الإسلامي (2004–2007)، وترميم أجزاء كبيرة من الحائطَين الجنوبي والشرقي للمسجد الأقصى المبارك خلال الأعوام 2003–2008، وترميم الأبواب والشبابيك والفَرش والإضاءة وأنظمة الصوت، وترميم سبيل قايطباي وسبيل قاسم باشا وقبة السلسلة وعدد كبير من أسبلة المسجد الأقصى ومصاطبه وقبابه، وترميم الأعمال الفنية وإعادة الرخام الداخلي لجدران قبة الصخرة المشرفة، وترميم الزخارف الفسيفسائيّة والجصّيّة (2016–2018).

وفي موازاة حماية المقدسات الإسلامية، مارس الأردن جهوداً لحماية الوجود المسيحي في القدس ورعاية الأماكن المقدسة المسيحية فيها، فقد وجّه الملك عبدالله الثاني عام 2016 بترميم القبر المقدس في كنيسة القيامة بالقدس على نفقته الخاصة، وفي عام 2017 قام الصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى المبارك وجهاز الإعمار الهاشمي في أوقاف القدس بترميم كنيسة الصعود الواقعة على جبل الزيتون بتوجيه من الملك. كما تبرّع الملك بجزء من القيمة المالية لجائزة تمبلتون التي تسلّمها عام 2018 لإنجاز أعمال الترميم الشامل لكنيسة القيامة بالقدس، بينما تبرّع بباقي قيمة الجائزة لدعم الجهود الإغاثية والإنسانية ومبادرات إرساء الوئام بين أتباع المذاهب والأديان في الأردن وحول العالم. وتم إنجاز المرحلة الأولى المتمثلة بترميم القبر المقدس (2016–2017)، والمرحلة الثانية المتمثلة بتبليط وترميم بلاط كنيسة القيامة (2018–2023).

التحولات العربية والإقليمية

على صعيد الأزمات العربية والإقليمية، مارس الأردن دبلوماسية وقائية اتسمت بالمزيد من الالتزام القومي والوضوح الأخلاقي، فقد حذر الأردن الولايات المتحدة من تبعات غزو العراق، مثلما حذر القيادة العراقية من خطورة ما ستأتي به الحرب من عواقب، وكان قراره ألّا يسمح بأن تكون أراضيه منطلقاً لأيّ قوات لغزو العراق، أو بأن تُستخدَم الأجواء الأردنية لعبور الصواريخ أو الطائرات.

واستجابةً لواجبه العربي والإنساني، أرسل الأردن المستشفى الميداني الأردني إلى العراق في 21 نيسان 2003، وواصل المستشفى تقديم خدماته الطبية والإنسانية للعراقيين لمدة ثماني سنوات.

وكان الملك عبدالله الثاني أولَ زعيم عربي يكسر عزلةَ العراق التي امتدت منذ عام 2003، إذ زار بغداد عام 2008؛ في الوقت الذي استضاف فيه الأردن حوالي نصف مليون عراقي على أراضيه ينتمون إلى مختلف الطوائف والاتجاهات السياسية، وعلى مدى سنواتٍ التزم الأردن بدعم العراق في بناء قدراته الأمنية من خلال تدريب الجيش والشرطة العراقيين، وبقي الملك عبدالله الثاني الزعيم العربي الأكثرَ زيارةً للعراق وفي أصعب الظروف.

وفي العقد الثاني من هذا القرن، قدم الملك عبدالله الثاني موقفاً متفرداً حول «الربيع العربي» وحركات الاحتجاج التي قادها الشباب في العديد من الدول العربية بدءاً من عام 2011، كما حدث في التعامل الاستثنائي للدولة الأردنية مع الحراك الشعبي والمطالب الإصلاحية في الداخل. فقد رأى الملك «الربيعَ العربي» فرصةً للتغيير والإصلاح.

وقامت المقاربة الاستراتيجية الأردنية للأزمة السورية التي اشتعلت في عام 2011 على أن الأزمة ستستمر طويلاً، وأنّ لا حلّ عسكرياً حاسماً على المدى القريب، وأنّ الحل السياسي هو الممكن الوحيد، وأن التدخل العسكري الخارجي لن يحسم الأزمة بل سيزيد من أمدها. وأصبحت الأهداف الاستراتيجية الأردنية بعد مرور 13 عاماً على اندلاع الأزمة أكثر وضوحاً، وهي تفسر نهج «التوازن البنّاء» الذي اتّبعه الأردن. وتتمثل هذه الأهداف بـ:

1. الحفاظ على وحدة سوريا أرضاً وشعباً: دافع الأردن عن هذا الهدف الاستراتيجي بوصفه مصلحةً أردنيةً عليا مثلما هو مصلحةٌ وطنيةٌ سوريةٌ عليا.

2. منع وصول القوى الإرهابية إلى الحكم في سوريا، والحيلولة دون سيطرتها وتوسعها.

3. حماية المنطقة الجنوبية لسوريا، والحد من النشاط العسكري فيها، ومنع وصول الميليشيات المسلّحة المتطرفة إليها.

4. الوصول إلى حل سياسي ينهي الصراع في سوريا.

وبعد مرور ثلاث عشرة سنة على الأزمة؛ وعلى الرغم من الخسائر الاقتصادية التي لحقت بالأردن، أثبتت الوقائع على الأرض أن الخيارات الاستراتيجية الأردنية هي الأكثر حكمة، إذ حافظ الأردن على حدوده الشمالية وأسهم بالوسائل المتاحة كافة في منع القوى المتطرفة والإرهابية من التوطن في جنوب سوريا وبناء جيوب لها على مقربة من المدن الأردنية الشمالية، وحافظ الأردن على الالتزام الإنساني والأخلاقي التاريخي للدولة الأردنية في حماية اللاجئين وضمان حقهم في الحياة.

الدفاع عن صورة الإسلام والحرب على الإرهاب

خاض الأردن مواجهة واسعة ضد الإرهاب منذ وقت مبكر مع بداية القرن، واستُهدفت أراضيه بهجمات إرهابية عدة من تنظيم «القاعدة» بين عامي 2002 و2005، نجح في اعتراض وإفشال معظمها، وصُدم الأردنيون يوم 9 تشرين الثاني 2005 بعملية إرهابية كبيرة لتفجير ثلاثة فنادق في عمّان في وقت واحد، أسفرت عن استشهاد 60 شخصاً وإصابة 200 من المواطنين ومن جنسيات أخرى. ومنذ تلك الحادثة أسهمت الأجهزة الأمنية الأردنية الكفؤة مسنودةً بردّ الفعل الشعبي الموحَّد والكبير تجاه تنظيم «القاعدة» في التصدي بحزم للأعمال الإرهابية على الساحة المحلية.

وفي منتصف العقد الثاني من هذا القرن، تمكّن الإرهاب من توسيع رقعته في دول عديدة بالمنطقة، وأصبح يحاصر الأردن من الشمال في سوريا، ومن الشرق في العراق، ومن الجنوب والغرب في سيناء وغيرها، وأثبتت الأجهزة الأمنية الأردنية كفاءة عالية وحرفية في حماية الدولة والمجتمع، إذ عملت القوات المسلحة على تحصين الحدود الشمالية والشرقية، ومنعت تسلُّل العناصر الإرهابية، وفي الداخل كانت اليقظة الأمنية قادرة على الكشف عن عشرات العمليات الإرهابية التي تم كشفها وإبطالها قبل وقوعها.

وشهد عاما 2016 و2018 تصاعداً في الاستهداف الإرهابي للأردن؛ إذ نُفِّذت مجموعة من العمليات الإرهابية التي استهدفت مقارّ عسكرية وأمنية، ونَفّذت الأجهزة الأمنية حملات متتالية لاجتثاث الخلايا الإرهابية وإحباط مخططاتها واستهداف المتورطين في جريمة إحراق الطيار الأردني الشهيد معاذ الكساسبة.

في المقابل، قاد الملك معركة أخرى في الدفاع عن صورة الإسلام وخاطب العالم ونخبه السياسية والفكرية في شرح حقيقة الإسلام، فأطلق مبادرات عالمية لإبراز الصورة الحقيقيّة المشرقة للإسلام ووقف التجنّي عليه وردّ الهجمات عنه، بحكم المسؤوليّة الدينية والتاريخيّة الموروثة التي يحملها الهاشميون، ومن تلك المبادرات «رسالة عمّان» (2004)، و«كلمة سواء» (2007). وفي عام 2010 أطلق الملك عبدالله الثاني مبادرة «أسبوع الوئام بين الأديان»، وتبنّتها الجمعيةُ العامةُ للأمم المتحدة.

وفي مبادرة استراتيجية فريدة من نوعها، أطلق الملك مبادرة «اجتماعات العقبة» عام 2015 في الوقت الذي أصبحت فيه الجماعات الإرهابية عابرة للدول والأقاليم والقارات وتشُكّل مصدرَ تهديد عالمي فوق تقليدي وغير مسبوق مع تصاعد ظاهرة «الإسلاموفوبيا».

سعى الأردن من خلال هذه المبادرة إلى توفير حشد من الحلفاء والشركاء الدوليين من أكثر من 100 دولة ومنظمة دولية، لتطوير نهج استباقي وشمولي لمكافحة الإرهاب والحد من التطرف في أنحاء العالم. وشكّلت «رسالة عمّان» ركناً ومرجعاً لهذه المبادرة.

الدبلوماسية الفاعلة

وُظِّفت السياسة الخارجية خلال هذه المرحلة بكفاءة في خدمة المصالح الوطنية ومضاعفة المكاسب وبناء الوزن السياسي للدولة. فقد استطاع الملك عبدالله الثاني في بداية عهده أن يأتي بالمنتدى الاقتصادي العالمي ليُعقَد أولُ اجتماع له في الشرق الأوسط بمنطقة البحر الميت (2003). عُقد المنتدى عشر مرات في البحر الميت خلال الفترة 2003–2019، وشكّل عبر هذه السنوات نقطة تركيز على الأردن، وأضاف قيمة جديدة للوزن السياسي والاستراتيجي للأردن، وعرّف بالإمكانيات السياحية لمنطقة البحر الميت. وتمكّن الأردن خلال دورات هذا المنتدى من لفت الانتباه إلى الفرص الاستثمارية والاقتصادية المتاحة فيه، وأثمر المنتدى عن العديد من المبادرات الدولية.

ومن المبادرات التي أكدت الوزن الدولي والحضاري للأردن، مؤتمر الحاصلين على جائزة نوبل، الذي عُقد لأربع سنوات متتالية في مدينة البترا الأردنية بمبادرة من الملك عبدالله الثاني؛ بدءاً من عام 2005 وحتى عام 2008.

عُقدت القمة العربية في الأردن مرتَين خلال الربع الأول من هذا القرن، وشيّد الأردن منظومة قوية من العلاقات مع الدول العربية، توزعت في دائرتين أساسيتين، الأولى: دول الخليج العربي؛ إذ شكلت العلاقات معها عمقاً استراتيجياً متبادلاً. والثانية: العلاقات مع مصر والعراق ضمن ما عُرف بآلية التعاون الثلاثي؛ فقد ظهر المشروع الاقتصادي الأردني–العراقي–المصري، وأُنشئ مجلس تنسيقي أعلى للتعاون المشترك في عام 2021.

ووسّع الأردن الشراكة مع الولايات المتحدة الأميركية، وانتقل من دولة صغيرة صديقة إلى شريكٍ وازن للولايات المتحدة بعد التراجع الكبير الذي أصاب العلاقات بين البلدين مطلعَ عقد التسعينيات. وتضاعفَ حجم المساعدات من الولايات المتحدة بمعدل خمسة أضعاف ما كان يحصل عليه في السابق، وأصبح ثالث أكبر متلقٍّ للمساعدات الأميركية والثاني في المنطقة.

ونسجَ الأردن مع الاتحاد الأوروبي علاقات متينة على مدى الربع الأول من هذا القرن، اتسمت بالتعاون وتبادل المصالح، وكان الملك عبدالله الثاني أكثر قادة

الشرق الأوسط مخاطبةً للرأي العام الأوروبي؛ إذ تكررت خطاباته أمام البرلمان الأوروبي والمؤسسات السياسية والثقافية والفكرية الأوروبية.

ويعدّ الأردن شريكاً رئيسياً للاتحاد الأوروبي في مجالات السياسة الخارجية والأمن، وتغطي الشراكة بين الجانبين عدداً من المجالات، بما في ذلك العلاقات السياسية والاقتصادية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتغير المناخي.

ونمت العلاقات الثنائية بين الأردن والعديد من الدول الفاعلة في النظام الدولي وعلى رأسها ألمانيا وبريطانيا وفرنسا واليابان والصين، وأثمرت هذه العلاقات عن إبرام اتفاقيات تعاون وبرامج مشتركة، ونجم عن بعضها إنشاء مؤسسات مشتركة.

القدرات الدفاعية الوطنية: الانتقال إلى النوعية والاحتراف

تطلّع الملك عبدالله الثاني إلى بناء قوات مسلّحة عصرية وحديثة تتمتع بمرونة عالية وقدرة كبيرة على الحركة ومواجهة التحديات الاستراتيجية المتغيرة، تحافظ على قيمها العسكرية ووفية لتاريخها وتضحيات شهدائها.

ففي مجال التنظيم، أُعيدت هيكلة عدد من وحدات القوات المسلحة، وتم استحداث وحدات قتالية بما يتلاءم مع التهديدات المتوقَّعة، وأعيد تنظيم بعض الوحدات بما يضمن تعزيز قدرات تشكيلات القوات المسلحة.

وتم تحويل جميع ألوية المشاة العاملة في القوات المسلحة إلى ألوية مشاة آلية، وهيكلة قيادة حرس الحدود، وإنشاء مديرية أمن الحدود لتكون المسؤولةَ عن تزويد تشكيلات القوات المسلحة بالمعلومات وإدامة نظام أمن الحدود من الناحية الفنية، في حين تم ربط ألوية حرس الحدود بالمناطق العسكرية لضمان التطبيق الأفضل لمبدأ القيادة والسيطرة، واستُحدثت قيادة العمليات الخاصة المشتركة.

وفي مجال التسليح، استعيض عن منظومة الأسلحة الخفيفة والمتوسطة في القوات المسلحة بأحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا الصناعات الدفاعية. وفي مطلع القرن الجديد، تم إدخال دبابات وناقلات جند حديثة، إضافة إلى تشكيل لواء مدرع خفيف وتسليحه بدبابات وناقلات جند مدولَبة.

وشهد سلاح الجو الملكي عملية تحديث واسعة شملت تحديث أسراب طائرات (F-16)، وإنشاء أسراب من الطائرات العمودية المقاتلة، وإنشاء لواء الأمير هاشم بن عبدالله الثاني/ طيران العمليات الخاصة، وتحديث أسطول طائرات النقل الاستراتيجي في سلاح الجو الملكي، إضافة إلى تحديث منظومة الدفاع الجوي القديمة. كما تم تطوير زوارق القوة البحرية الملكية وزيادة أعدادها.

وفي مجال التدريب العسكري، تم إنشاء مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC) الذي افتُتح عام 2009 وأصبح مركزاً متقدماً للتدريب العسكري تقصده العديد من جيوش العالم للتدرُّب على أعمال العمليات الخاصة التي تتطلبها بيئة التهديدات الحالية.

وعملت القوات المسلحة خلال هذه المرحلة على إنشاء العديد من مراكز التميز العسكري ووحدات الاحتراف النوعي، مثل مركز مكافحة أسلحة الدمار الشامل بالتعاون مع حلف الناتو. وتم افتتاح مدينة نموذجية ومتكاملة للتدريب العسكري تجمع مدارسَ التدريب في القوات المسلحة الأردنية-الجيش العربي من مختلف الصنوف، كما تم إنشاء المركز العسكري لمكافحة الإرهاب والتطرف، والمركز الأردني للتطوير والتصميم، ومديرية الأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات.

وطوّر الأردن واحدةً من أفضل منظومات مراقبة الحدود، تضم أنظمة إلكترونية متطورة تشمل الكاميرات والرادارات والطائرات المسيَّرة، لزيادة القدرة على المراقبة والكشف للأهداف الأرضية والمركبات والأشخاص والطائرات المسيَّرة وأنظمة التداخل الإلكتروني.

بدورها، شهدت دائرة المخابرات العامة تحولات كبيرة في الدور والأداء منذ مطلع القرن الجديد، وحققت إنجازات كبيرة وسمعة عالمية فريدة خلال الربع الأول من القرن الحالي.

واتفقت دراسات وتقارير دولية عديدة وشهادات لخبراء ومسؤولين من أنحاء العالم خلال العقدين الأخيرَين على وصف المخابرات الأردنية بأنها الأفضل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

استطاعت الدائرة إحباط 266 مخططاً إرهابياً خلال الفترة 1999–2023، وأحبطت 305 مخططاً إرهابياً استهدفت دولاً عربية وفي أوروبا وآسيا وإفريقيا بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية.

وفي مجال مكافحة التجسس، أحبطت الدائرة 23 عملية تجسس قامت بها أجهزة أمنية مناوئة واستهدفت مؤسسات سيادية وطنية ومصالح حكومية وحيوية وأحزاباً ومؤسساتِ مجتمع مدني.

شكّلت عملية دمج الأجهزة الأمنية الثلاثة (مديرية الأمن العام، ومديرية الدرك، ومديرية الدفاع المدني) بتوجيه من الملك، الخطوةَ الأبرز في تاريخ المؤسسة الأمنية. وهدفت العملية إلى تعميق التنسيق الأمني المحترف، وتحسين الخدمات المقدَّمة للمواطن، والتوفير على الموازنة العامة. ونُفِّذَت عملية الدمج عام 2020 وسُنَّت التشريعات اللازمة لذلك.

وتعدّ هذه العملية من أضخم عمليات الدمج وإعادة الهيكلة في المؤسسات العسكرية، إذ شملت دمج أكثر من 99 وحدة تتشابه في المهام والأهداف. ونتج عنها ارتفاع مستوى الاحتراف الأمني، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، وتوفير الدعم الفني والإداري والبنى التحتية لتكون متاحة أمام مختلف الخدمات الأمنية. وحققت مديرية الأمن العام نتيجة لهذه الإجراءات الإدارية وفراً مالياً قُدِّر بحوالي 180 مليون دينار. واختُبرت نتائج هذا الدمج خلال أزمة «كورونا»، وتبيّن ذلك في ارتفاع مستويات الاحتراف الأمني والتكامل والتنسيق، وأثبتت المديرية فعالية وكفاءة كبيرتَين في مواجهة أزمة مجتمعية كبرى.

السعي نحو بناء ثروة المجتمع

ظلّ ملف تحديث الاقتصاد الأردني والسعي نحو الاعتماد على الذات، أولويةً أساسية في أجندة الملك عبدالله الثاني، الذي أدرك جيداً ثقل الملف الاقتصادي وحاجة البلاد إلى اختراقات حقيقية وإصلاحات جذرية في هذا المجال.

اتخذ الملك في بداية عهده سلسلة من الخطوات التي أكدت أولوية الاقتصاد في نهجه، منطلقاً من أن الغاية الأسمى للحكم تتمثل في تحسين سبل العيش للمواطنين. وتحولت البلاد إلى ورش عمل حقيقية تدور معظمُ عناوينها حول الاقتصاد والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية، وأقيمت خلوات اقتصادية بمنطقة البحر الميت، وشُكلت مجالس اقتصادية استشارية، ونُظمت مؤتمرات وندوات نتج عنها عددٌ من الخطط القطاعية.

اتجهت رؤية الملك عبدالله الثاني في تلك المرحلة المبكرة من حكمه نحو جعل الأردن بوابةً للمنطقة في مجالَي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، وتحويله إلى مجتمع معلوماتي يتمتع بكلّ ما تتطلّبه تحدّيات الاقتصاد المعرفي العالمي من إمكانيات وقدرات.

ولتحقيق هذه الرؤية، أطلق الملك «مشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي» للارتقاء بمستوى النظام التعليمي في المملكة، وتم توفير الحواسيب في المدارس، وغدا الأردن نموذجاً متقدماً استفادت من تجربته في هذا المجال بلدان كثيرة في المنطقة.

أدرك الملك طبيعة التحولات التي يشهدها العالم وأنّ الخيارَ الأفضل للأردن الانفتاحُ، والاندماجُ في الاقتصاد العالمي، وبناء شراكات اقتصادية مع البلدان والمجموعات الدولية المؤثرة، وتبني مبادئ التحرر الاقتصادي.

ووقّع الأردن اتفاقيات اقتصادية مهمة على الصعيدَين العربي والدولي، أبرزها اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأميركية عام 2001 التي كان الأردن أولَ دولة عربية توقّعها، واتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، واتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، واتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطية (اتفاقية أغادير)، واتفاقية التجارة الحرّة

مـع رابطـة الـدول الأوروبيـة، واتفاقيـة إقامـة منطقـة تجـارة حـرة مـع سـنغافورة، واتفاقيـة التجـارة الحـرة مـع كنـدا، واتفاقيـة الشـراكة مـع بريطانيـا.

وكان الأردن مـن أوائـل الـدول التـي انضمّـت إلـى اتفاقيـة منطقـة التجـارة الحـرة العربيـة ووفّـرت حوافـز مـن بينهـا الإعفـاءات الضريبيـة للمسـتثمرين الأجانـب والمحليـين.

من الازدهار إلى المنعة

اتسـم العقـد الأول مـن حكـم الملـك عبـدالله الثانـي (1999-2008) بإصلاحـات اقتصاديـة كبيـرة، ويمكـن أن يُطلَـق عليـه «مرحلـة الاعتمـاد علـى الـذات في إدارة السياسـات الاقتصاديـة»، فقـد شـهدت تلـك الحقبـة إصلاحـات وطنيـة واسـعة، وتحديـداً بعـد نهايـة برامـج الإصـلاح مـع المؤسسـات الاقتصاديـة الدوليـة، وتم تبنّـي خطـة وطنيـة للتنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة (2004-2006) هدفـت إلـى اسـتدامة الاسـتقرار المالـي والنقـدي، واسـتقرار أسـعار السـلع والخدمـات، وتفعيـل الشـراكة بـين القطاعـين العـام والخـاص؛ الأمـر الـذي أدى إلـى تحقيـق نقلـة نوعيـة في أداء الاقتصـاد الوطنـي.

وانعكسـت محصلـة ذلـك في تحقيـق الاقتصـاد معـدلاتِ نمـو وصلـت إلـى 4.7% خـلال الفتـرة 1999-2003، واسـتمر النمـو الاقتصـادي بالارتفـاع وصـولاً إلـى 6.2% خـلال الفتـرة 2004-2008.

وخـلال الفتـرة 1999-2008 وصـل النمـو الاقتصـادي في المتوسـط إلـى 5.5%، وهـو معـدل فـاقَ معـدل النمـو العالمـي ومعـدلَ النمـو الإقليمـي لـدول الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا. وسـجّلت احتياطيـات البنـك المركـزي الأردنـي أرقامـاً قياسـية، وتضاعفـت تحويـلات الأردنيـين العامليـن في الخـارج مـن 1.2 مليـار دينـار لتصـل إلـى 2.242 مليـار دينـار، وارتفعـت الصـادرات الأردنيـة الكليـة مـن 1.051 مليـار دينـار إلـى 4.217 مليـار دينـار.

كمـا تضاعَـف حجـم الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر حوالـي ثـلاث مـرات، فقـد كان حوالـي 647.5 مليـون دينـار في عـام 2000، وارتفـع إلـى 2.005 مليـار دينـار في

عام 2008. وعلى المنوال نفسه تضاعفت إيرادات القطاع السياحي أربع مرات تقريباً؛ من 496 مليون دينار في عام 2001 إلى 2.06 مليار دينار في عام 2009.

لقد شهدت الفترة 1999-2023 مجموعة من الخطط والاستراتيجيات الكلّية التي هدفت في المجمل إلى إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد، وأبرزها: برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي (2002-2004)، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2004-2006)، والأجندة الوطنية (2006-2015)، والبرنامج التنفيذي (2007-2009)، والبرنامج التنموي التنفيذي (2011-2013)، وبرنامج عمل الحكومة (2013-2016)، والبرنامج التنموي التنفيذي (2016-2018)، ووثيقة «رؤية الأردن 2025»، وخطة تحفيز النمو الاقتصادي (2018-2022)، وصولاً إلى رؤية التحديث الاقتصادي (2022-2033). ورافقَ هذه الخططَ والاستراتيجيات ثلاثةُ برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات الاقتصادية الدولية.

إلّا أن التاريخ لا يسير في خط مستقيم دائماً، وأزمات المنطقة لا تتوقف. فقد واجه الأردن سلسلة من الصدمات الكبرى خلال الفترة 2009-2020 ألقت بظلال قاتمة على المشهد الاقتصادي، وأسهمت في إعاقة الجهود والخطط الوطنية، وحدّت من الجموح الاقتصادي الوطني. ويرتبط معظم هذه الصدمات بعوامل خارجية استطاع الأردن التعامل معها، وتجاوز الكثير من آثارها، وأثبت منعةً نادرة، لكن لا يمكن إنكار أن تلك الصدمات شكّلت العوامل العميقة لتراجع الأداء الاقتصادي في العقد الثاني من هذا القرن وارتفاع المديونية مجدداً بعد أن انخفضت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من 113.6% في عام 1999 إلى 58.7% في عام 2010.

تمثلت الصدمة الأولى في الأزمة الاقتصادية العالمية (2008) التي بدأ الأردن يلمس آثارها في عام 2009، إذ تراجعت المساعدات الخارجية من 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 إلى 2% عام 2009، وشهد عام 2009 هبوطاً في نمو الصادرات بحوالي 20%، وتراجَع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 18%، وتراجع حجم الاستثمار الكلي بحوالي 14%. وفي المجمل، تراجع النمو الاقتصادي بأسعار السوق عام 2009 إلى 5% بعدما كان في عام

2008 حوالي 7.2%، وفي عام 2010 بدت آثار الأزمة أكثر عمقاً بتراجع النمو الاقتصادي إلى 2.3%.

تمثلت الصدمة الثانية في أزمة اللجوء بدءاً من عام 2011؛ إذ دفعت الأزمة السورية حوالي 1.4 مليون سوري معظمهم من جنوب سوريا إلى الأردن. لقد شكّلت الزيادة غير الطبيعية للسكان المتمثلة في الهجرات القسرية واللجوء، تحدياً تنموياً واقتصاديا كبيراً وتهديداً للموارد الوطنية المحدودة، وأصبحت تنعكس سلبياً على المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، وأسهمت في إعاقة العديد من الخطط الوطنية ووعود التحديث التي كان من الممكن أن تحسّن نوعية حياة المجتمع، في الوقت الذي كانت فيه معدلات استجابة المجتمع الدولي لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية في معظم السنوات أقل من نصف التقديرات.

أما الصدمة الثالثة فكان عنوانها انقطاع الغاز المصري في أجواء الفوضى التي شهدتها مصر خلال فترة «الربيع العربي» وما نجم عنها من اعتداءات على خط الغاز الذي كان يزود الأردن بمعظم احتياجاته لتوليد الطاقة الكهربائية؛ الأمر الذي كبّد شركة الكهرباء الوطنية الأردنية خسائر وصلت إلى 5 مليارات دينار خلال السنوات 2011–2014.

وتتمثل الصدمة الرابعة التي واجهها الاقتصاد الأردني في إغلاق الحدود الأردنية السورية والأردنية العراقية بعد سيطرة تنظيم «داعش» الإرهابي على مساحات واسعة من الأراضي السورية والعراقية، وفي منتصف عام 2014 أُغلقت الحدود جزئياً، وتعرضت الصادرات الأردنية إلى صدمة حقيقية، وقُدِّرت خسائر التجارة الأردنية بحوالي 75 مليون دينار شهرياً. وفي عام 2015 كانت الصادرات الأردنية قد انخفضت إلى النصف، ثم اتجهت إلى مزيد من التراجع مع إغلاق الحدود الذي استمر ما يقارب 5 سنوات.

وشكّلت جائحة «كورونا» الصدمة الخامسة التي ألقت بظلالها الثقيلة على الاقتصاد العالمي، بعد سلسلة الإغلاقات وتوقف التجارة لفترات طويلة. وسرعان ما بدأت آثار الجائحة تتكشف وتنعكس على المؤشرات الكلية للاقتصاد الأردني، فقد انكمش الاقتصاد بنسبة 3% خلال عام 2020، وبذلك وصل النمو

الاقتصادي الحقيقي إلى -1.6% مقارنةً بنمو إيجابي بلغ 2% عام 2019، وكان هذا أسوأ انكماش اقتصادي يشهده الأردن منذ عام 1993.

وتسبّبت الحرب على غزة (2023) بأزمة جديدة في الاقتصاد الأردني امتدّت آثارها لتشمل قطاعات حيوية، من بينها: السياحة، والنقل، والاستثمار، والتجارة، وسلاسل التوريد.

هذه الصدمات تفسّر بوضوح ارتفاع المديونية التي تراكمت خلال هذه المرحلة بعد أن تمكّنَ الأردن في عام 2009 من خفض مديونته الخارجية إلى أدنى مستوى. ورغم تلك الظروف مجتمعة، أثبتت الدولة الأردنية منعةً نادرة في امتصاص الصدمات الاقتصادية، وعملت المؤسساتُ في المملكة على تطوير استجابة وطنية ملائمة وتحقيق تكيّف إيجابي، فأثبت الاقتصاد الأردني القدرة على الصمود رغم الصعوبات الكبيرة.

التقاط مفاتيح الازدهار

استطاع الأردن أن يلتقط مفاتيح الازدهار عبر تحديث القطاعات الإنتاجية والخدمية ورفد الاقتصاد بقطاعات جديدة، وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر من 112 مليون دينار في عام 1999 إلى 888 مليون دينار في عام 2022، وأصبحت مدينة العقبة بعد إنشاء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بيئةً جاذبة للاستثمارات الكبرى، وشهدت المملكة زخماً استثمارياً كبيراً في العقد الأول من القرن الحالي لكنه تراجع مع توالي الصدمات التي تعرّض لها الإقليم.

وارتفعت الصادرات من 1.081 مليار دينار عام 2000 إلى 8.276 عام 2022، واتخذت الاحتياطيات الأجنبية منحى تصاعدياً في معظم الفترة بين عامي 1999 و2023، وتضاعَفَ الاحتياطي من العملات الأجنبية خلال الفترة 1999-2022 حوالي 17 مرة.

وشهدت البيئة التشريعية إصلاحات متعددة من أجل تحسين بيئة الاستثمار، آخرها قانون البيئة الاستثمارية رقم (21) لسنة 2022، وتغيّر وجه المملكة مع تسارع وتيرة المشاريع الاستثمارية، فتطورت البنية التحتية بشكل جوهري

في عمّان والمحافظات على حد سواء، وظهرت مناطق تنموية متعددة ومناطق استثمارات كبرى، مثل البحر الميت، والعبدلي، ومجمع الملك الحسين للأعمال، وأُنشئت أقاليم تنموية، أبرزها إقليم البترا التنموي السياحي، ومنطقة معان التنموية، ومنطقة المفرق التنموية، ومنطقة البحر الميت التنموية، ومنطقة عجلون التنموية. إلى جانب ذلك تحولت العقبة إلى مدينة إقليمية ومركز لوجستيّ وسياحيّ.

لم يكن قطاع تكنولوجيا المعلومات يشكل قطاعاً اقتصادياً بالمعنى الفعلي قبل عام 1999، ومنذ ذلك العام أُطلقت سلسلة من المبادرات الملكية ووُضعت خطة استراتيجية تبعتها خططٌ متعددة؛ ما جعل هذا القطاع يشكّل -إلى جانب قطاع ريادة الأعمال- رافداً جديداً للاقتصاد الوطني، إذ حقق الأردنيون والأردنيات ريادة حقيقية أصبحت مضرب المثل في الابتكار. ودفعت التحولات التي شهدها القطاع إلى ظهور جيل جديد من رجال الأعمال الأردنيين في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي. وفي عام 2021 بلغ عدد الشركات العاملة في القطاع 3,138 شركة، وزادت قيمة صادراته عن 200 مليون دينار.

وشهد قطاع الصناعة هو الآخر تطوراً كبيراً خلال الربع الأول من القرن الحالي. وبمجمل المؤشرات تضاعَف هذا القطاع وأصبح يشكل حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن أنه يشغّل حوالي 20% من القوى العاملة بوجود حوالي 18 ألف منشأة صناعية وحرفية في المجالات المختلفة تنتشر في أنحاء المملكة، بينما أصبح المنتَج الأردني يصل إلى 144 دولة.

في مشاريع الطاقة المتجددة، انتقل الأردن من «صفر استثمارات» في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في عام 2013 إلى 4 مليارات دولار بحلول عام 2023. وهو يحتل، وفقاً للبنك الدولي، المرتبة 15 عالمياً والأولى في الشرق الأوسط من حيث نسبة الكهرباء التي يتم الحصول عليها من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وقبل ذلك كان الأردن في المرتبة 145 عالمياً.

بدوره، تقدّم قطاع السياحة بقوة وحقّق نمواً وضحاً خلال هذه المرحلة، لكنه بقي عرضة لتأثير المتغيرات الدولية والإقليمية، وتمكّن القطاع خلال العقد الأول من القرن من تحقيق نمو سريع؛ فارتفعت إيراداته من 496 مليون دينار

عـام 2001 إلـى 2.1 مليـار دينـار عـام 2009، وبـين عامَـي 2000 و2010 تضاعـفَ عـدد العاملـين فيـه مـن 21 ألفـاً إلـى 40 ألفـاً. وفي عـام 2023 تجـاوز الدخـل السـياحي مبلـغ 5.3 مليـار دينـار.

ووصـل عـدد الفنـادق مـن فئتـي خمـس نجـوم وأربـع نجـوم إلـى 93 فندقـاً في عـام 2023 بعـد أن كان عددهـا 30 فندقـاً في عـام 1999، وفقـاً لجمعيـة الفنـادق الأردنيـة. وشـهدت العقبـة إنشـاء 9 فنـادق مـن فئـة خمـس نجـوم و5 مـن فئـة أربـع نجـوم، أمـا منطقـة البحـر الميـت فتنهـض فيهـا اليـومَ 6 فنـادق ومنتجعـات مـن فئـة خمـس نجـوم بعـد أن لـم يكـن فيهـا سـوى فنـدق واحـد عـام 1999.

وحقَـق قطـاع الزراعـة إنجـازات كبيـرة خـلال الفتـرة 1999–2023، وأسـهم في سـدّ جانـب مهـم مـن فجـوة الأمـن الغذائـي، وشـهد زيـادةً في إنتاجيتـه رغـم اسـتمرار العديـد مـن التحديـات التـي يواجههـا، إذ ارتفعـت مسـاهمته في النـاتج المحلـي الإجمالـي مـن 2.4% عام 1999 إلـى 5.4% عـام 2022، وزادت قيمـة صادراتـه من 179 مليـون دينـار (إلى 43 دولـة) عـام 1999، إلى 969 مليـون دينـار (إلى 112 دولـة) عـام 2022. وبقـي قطـاع الزراعـة يحافـظ على نسـب نمـو مرتفعـة بالمقارنـة مـع بقيـة القطاعـات، وشـهد نمـوّاً بنسـبة 8.8% في عـام 2022.

التحديات الكبرى وإدارة الندرة

تعامـل الأردن مـع التحديـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة التـي بـرزت بقـوة، وأهمهـا البطالـة والفقـر وشـحّ الميـاه وأزمـة الطاقـة، وبينمـا حقّقَ إنجـازات كبيـرة في مجال أمن الطاقـة وتنـوع مصادرهـا وفي مجـال الاسـتثمار في إدارة المـوارد المائية وتنفيذ عشـرات المشـاريع المائيـة وأبرزهـا مشـروع نقـل ميـاه الديسـي والسـعي لإطـلاق مشـروع الناقـل الوطنـي، فـإن تحـدي الفقـر والبطالـة يحتـاج إلـى تحقيـق نمـو اقتصـادي حقيقـي يواكـب النمـو السـكاني المضطـرد، في الوقـت الـذي بلـغ فيـه الدَّيـن العـام مسـتوىً أصبـح يشـكل تحديـاً نتيجـةً لكلـف خدمـة الدَّيـن العاليـة في العامَـين الأخيرَيـن.

وإجمـالاً، فـإن رؤيـة التحديـث الاقتصـادي تهـدف لتحقيـق نمـو اقتصـادي حقيقـي يتجـاوز 5% بالمعـدل، ضمـن سياسـة ماليـة تركـز على تخفيـض النفقـات الجاريـة،

وزيادة النفقات الرأسمالية، وتطوير منظور خلّاق لشراكة متينة بين القطاعين العام والخاص، والدخول في عالم المشاريع والاستثمارات الكبيرة، وذلك لضمان فرص العمل المناسبة للشباب الذين سيلتحقون بسوق العمل في العقد المقبل.

الخدمات العامة ونوعية الحياة

- التعليم العام

احتلّ تحسينُ نوعية الخدمات العامة المقدمة للمواطنين أولويةً على الأجندة الملكية، وعلى هذا الأساس عكست الرؤية الملكية للتعليم إدراكاً كبيراً بأن التعليم هو الرصيد الحقيقي لقوة الدولة والمجتمع، وأنّ لا مجال أمام الأردنيين لإثبات حضورهم والمنافسة في القرن الحادي والعشرين من دون تعليم حديث ونوعي. وحقّق التعليم خلال هذه المرحلة إنجازات كبرى وواجه تحدياً متعددة، بعد أن شهد تراجعاً خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن السابق.

إنّ الاهتمام الاستراتيجي المبكر الذي أولاه الملك للتعليم بدءاً من مرحلة تنمية الطفولة المبكرة والتعليم ما قبل المدرسي، والحرص على حوسبة المدارس ودعم التعليم المستمر مدى الحياة، انعكس دعماً بارزاً جعل التعليمَ في مقدمة الأولويات الوطنية.

وفي عام 1999 بدأت أولى الخطوات على طريق تجسيد هذه الرؤية؛ وذلك حين وجّه الملكُ الحكومةَ إلى إدخال اللغة الإنجليزية للمدارس الحكومية بدءاً من الصفّ الأول، وأوعز بتعليم مهارات الحاسوب في المدارس الحكومية لردم الفجوة الرقمية التي بدأت تتشكل بين المدن والأرياف، وكذلك بين الأردن والعالم. ونُفِّذ مشروع عملاق في حوسبة المدارس أصبح الأردن رائداً فيه على مستوى المنطقة.

أطلقت الحكومة في عام 2003 مشروع «تطوير التعليم من أجل اقتصاد المعرفة» (ERfKE)، وهو أكبر مشروع لإصلاح التعليم وتطويره تشهده البلاد سواء في حجم الإنفاق أو في البرامج والفعاليات التي تضمّنها، وعَدّه

البنـك الدولـي مـن أكثـر برامـج إصـلاح التعليـم طموحـاً في منطقـة الشـرق الأوسـط. قـام المشـروع علـى تنميـة المـوارد البشـرية الأردنيـة مـن خـلال دمـج تكنولوجيـا المعلومـات في النظـام التعليمـي، وامتـد علـى مرحلتين؛ الأولـى للأعـوام 2003–2008 بخطـة ماليـة بلغـت 380 مليـون دولار، والثانيـة للأعـوام 2009–2014 بخطة مالية بلغت 408 ملايين دولار.

وحقّـق الأردن في المرحلـة الأولـى مـن المشـروع تحـولات نوعيـة أبرزهـا: ارتفـاع معـدل الالتحـاق الإجمالـي بالتعليـم الابتدائـي مـن 71% عـام 1994 إلـى 99% عـام 2010 (98% للإنـاث و99% للذكور)، وزيـادة معـدل الانتقـال إلـى المدرسـة الثانويـة مـن 63% إلـى 74%، وتراجـع معـدل التسـرب مـن 0.73% عـام 1999 إلـى 0.58% عـام 2010، في حـين بلـغ معـدل الرسـوب ذروتـه عنـد 3% في الصـف العاشـر، وبقـي أقـل نسـبيّاً ممـا هـو عليـه في معظـم دول الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا.

أمـا المرحلـة الثانيـة مـن المشـروع، فهدفـت إلـى إكسـاب الطلبـة الملتحقـين في جميـع فـروع التعليـم مـا قبـل الجامعـي المهـاراتِ اللازمـة للانخـراط في عالـم اقتصـاد المعرفـة، وتوفيـر بيئـة مدرسـية آمنـة، وتطويـر طـرق جديـدة للنهـوض بالطفولـة والتعليـم المبكـر والتربيـة الخاصـة.

وفي عـام 2005 أطلـق الملـك عبـدالله الثانـي جائـزة سـنوية تحمـل اسـم «جائـزة الملكـة رانيـا العبـدالله للمعلـم المتميـز»، وفي عـام 2008 أُطلقـت «مبادرة مدرسـتي» بشـراكةٍ مـع القطـاع الخـاص وجهـاتٍ مانحـة بهـدف تحسـين البيئـة التعلّميـة في حوالـي 500 مدرسـة حكوميـة. وفي عـام 2009 أُطلقـت أكاديميـة الملكـة رانيـا لتدريـب المعلمـين لتطويـر نوعيـة التعليـم وتعزيـز التعليـم المتميـز. وتعمـل الأكاديميـة علـى تطويـر برامـج التدريـب وبرامـج التنميـة المهنيّـة لتسـتجيب للاحتياجـات التعليميـة في الأردن بشـكل خـاص والعالـم العربـي بشـكل عـامّ.

وفي عـام 2013، انطلقـت مؤسسـة الملكـة رانيـا للتعليـم والتنميـة لتكـون مظلّـة تضـمّ تحـت إطارهـا مبـادرات الملكـة المعنيّـة بدعـم جهـود التعليـم، فأخـذت علـى عاتقهـا دعـمَ الجهـود الوطنيـة والبنـاء عليهـا.

وفي أيلول 2015 أقرّ مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025). وتضمنت الاستراتيجية ثلاثة قطاعات رئيسية هي: التعليم العام، والتعليم العالي، والتعليم المهني. واشتمل قطاع التعليم العام على ستة محاور هي: التعليم المبكر للأطفال، وتطوير المناهج الدراسية، وامتحان شهادة الثانوية العامة (التوجيهي)، وتدريب المعلمين وأساليب التدريس، وإدماج التكنولوجيا في التعليم، والمتابعة والتقييم لمشاريع تطوير التعليم العام.

وتنفيذاً لأحد أبرز متطلبات الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية؛ أُنشئ المركز الوطني لتطوير المناهج عام 2017 بصفةِ مؤسسةٍ حكومية مستقلة مالياً وإدارياً، واستطاع المركز إنجاز الإطار الوطني للمناهج، وأعدّ سلسلة من المناهج والكتب الخاصة بها تم اعتمادُها من المجالس المختصة وبُدئ التدريس ببعضها. كما أنهى المركز تطوير الأطر الخاصة بالرياضة، والموسيقى، وكفايات التربية الإعلامية والمعلوماتية، وجميعها مُقَرّة من مجلس التربية والتعليم.

وحقّقت الدولة الأردنية زيادة واضحة في الإنفاق على التعليم؛ الأمر الذي يدلّ على جدّية الاهتمام بهذا القطاع، إذ تجاوز الإنفاق على التعليم العام في الأردن متوسَط إنفاق مجموعة دول شمال إفريقيا وغرب آسيا وفقاً لإحصاءات اليونسكو، وبقي قريباً من متوسط الإنفاق العالمي على التعليم؛ إذ بلغ 3.20% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، وشكّل ما نسبته 10.6% من الإنفاق الحكومي عام 2022.

استطاع الأردن تحقيق مكانة مرموقة عالمياً في توفير التعليم للجميع، ويشير تطور أرقام محو الأمية إلى قصة نجاح حقيقية كتبها الأردنيون؛ فقد وصلت نسبة الأمية عام 1999 إلى حوالي 11%، وبحلول عام 2022 خُفضت إلى 4.9%؛ بواقع 2.5% بين الذكور و7.4% بين الإناث. وبعد أن كانت نسبة الأمية في الأردن وفق أقدم إحصاء (1952) حوالي 88%، يحتل الأردن اليوم المركزَ الثالث عربياً في مكافحة الأمية، والمرتبة 45 بين 122 دولة في المؤشر التنموي للتعليم للجميع الصادر عن الأمم المتحدة. كما أن الأردن إحدى دول الشرق الأوسط الثماني الأقرب لتحقيق هدف التعليم الأساسي الشامل.

ووصلت نسبة الالتحاق بالمستوى الثاني من رياض الأطفال (KG2) إلى 64% عام 2023.

وأسهمت الفلسفة الجديدة لتنمية الموارد الشرية في قطاع التعليم بظهور جيل جديد من المعلمين والمعلمات الأكثر كفاءة، وبلغ عدد الذين تلقوا دورات تدريبية من المعلمين والمعلمات المعينين في وزارة التربية والتعليم بين عامي 1999 و2022 حوالي 127 ألفاً، وحصل أكثر من 40 ألفاً على الدبلوم العالي في التربية، وحوالي 68 ألفاً على الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب (ICDL)، وحوالي 944 ألفاً على تدريب في مجال أساليب التعليم.

في سياق متصل، حقّق الأردن قفزة نوعية في مجال البنى التحتية التعليمية على مستوى المدارس؛ إذ ارتفع العدد الإجمالي للمدارس من 4566 عام 1999 إلى 7320 عام 2023، منها 4062 مدرسة حكومية و3258 مدرسة خاصة؛ بمعنى أن الأردن افتتح 2754 مدرسة خلال 24 عاماً.

عانى النظام التعليمي من ضعف التعليم المهني والتقني لفترات طويلة، وفي هذا الإطار شهد الربع الأول من هذا القرن إنشاء مؤسسات تعليمية وأخرى تنظيمية متخصصة في هذا المجال، أبرزها إعادة هيكلة جامعة البلقاء التطبيقية، وإنشاء جامعة الطفيلة التقنية وجامعة الحسين التقنية.

وبصدور الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016–2025) أخذ قطاع التعليم المهني والتقني يشهد المزيد من الخطوات النوعية، فقد اشتملت الخطة على 16 مشروعاً لتطوير وإصلاح قطاع التعليم المهني والتقني وفق محاور متعددة، وفي عام 2019 صدر نظام الإطار الوطني للمؤهلات، وأُنشئت هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية.

- التعليم العالي

وصل عدد مؤسسات التعليم العالي عام 2023 إلى 78 مؤسسة، منها 10 جامعات رسمية. وفي عهد الملك عبدالله الثاني أنشئت جامعة الحسين بن طلال في معان عام 1999، وجامعة الطفيلة التقنية والجامعة الألمانية الأردنية عام 2005، بالإضافة إلى 18 جامعة خاصة في ظل توسع المملكة في الاستثمار

بالتعليم العالي، من ضمنها جامعتان طبيتان هما جامعة العقبة للعلوم الطبية وجامعة ابن سينا للعلوم الطبية.

وتمّ منح الترخيص النهائي لإنشاء جامعة المملكة للعلوم الطبية، ضمن مشروع المملكة للرعاية الصحية الذي يضم أيضاً مستشفى جامعياً، ويتولى الصندوق السعودي الأردني للاستثمار تنفيذ المشروع وفق نظام البناء والتشغيل وإعادة الملكية. وإلى جانب ذلك، هناك جامعتان بقانون خاص لكل منهما (جامعة العلوم الإسلامية العالمية، وجامعة الحسين التقنية)، وجامعة إقليمية واحدة؛ هي الجامعة العربية المفتوحة/ الأردن.

وتم إنشاء مؤسسات تعنى بتطوير التعليم العالي وضبط جودته، من بينها: صندوق دعم الطالب (2004)، وصندوق دعم البحث العلمي والابتكار (2005)، وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها (2007)، والمركز الوطني للاختبارات (2008).

- الصحة

وفي مجال الخدمات الصحية، بنى الأردن في القرن الحادي والعشرين على إرثٍ من الإنجازات الكبيرة التي حققتها الدولة في الخدمات الصحية، وحافظ النظام الصحي الأردني على تميُّزه خلال العقدَين الأولَين من القرن الحالي رغم الضغوط التي واجهها نتيجةً للهجرات القسرية وموجات اللجوء والأزمات، وأثبت النظام الصحي كفاءة واضحة في مواجهة جائحة «كورونا» عام 2020.

تطوّرَ التزام الأردن بنوعية وشمول الخدمات الصحية، ويتبدّى ذلك في حجم الإنفاق على القطاع الصحي الذي ارتفع من حوالي 7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 إلى حوالي 9% عام 2022، وتتّضح فعالية القطاع من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.2%، وتوفيره فرصَ عمل وتوظيف واسعة، وتمتُّعه بسمعة مرموقة، وامتلاكه سجلَّ إنجازاتٍ حافلاً في مجال السياحة العلاجية على مستوى المنطقة.

شهد القطاع الصحي إنجازات مهمة في مجال الحوكمة والمساءلة، فقد كان الأردن من أوائل دول المنطقة في تطوير معايير اعتماد المؤسسات الطبية، وأُنشئ مجلس مستقل لاعتماد المؤسسات الصحية عام 2007، وتم إقرار نظام للمساءلة الطبية، وحصل 18 مستشفى حكومياً و100 مركز صحي على الاعتماد العام من مجلس اعتماد المؤسسات الصحية.

وتوسعت الخدمات الصحية خلال هذه المرحلة لتشمل أنحاء البلاد كافة من أجل تحقيق العدالة وتسهيل وصول المواطنين للخدمات الصحية؛ فارتفع عدد المستشفيات الحكومية من 23 مستشفى في عام 1999 إلى 31 مستشفى في عام 2023، وازداد عدد الأسرّة فيها من 3222 سريراً في عام 1999 إلى 5884 سريراً عام 2022. كما تمت حوسبة الكثير من الخدمات الطبية ضمن البرنامج الوطني للتحول الرقمي في القطاع الصحي (حكيم).

وعلى الرغم من تضاعُف عدد الأسرّة في المستشفيات، إلّا أن نسبة عدد الأسرّة لكل ألف مواطن تراجعَ من 1.7 في عام 2000 إلى 1.5 في عام 2022، وذلك نتيجةً للزيادة الكبيرة في عدد السكان بفعل الهجرات القسرية واللجوء.

كما شهدت الفترة 1999–2023 انتشار المراكز الصحية حتى وصل عددها إلى 671، وارتفاع عدد المراكز الصحية الشاملة من 46 إلى 122، وازدياد عدد مراكز صحة الأم والطفل من 337 إلى 502.

وانتقلت الخدمات الطبية الملكية التي تديرها القوات المسلحة الأردنية إلى مرحلة جديدة من التوسع والجودة في خدماتها، إذ أصبحت تقدم الرعاية الصحية الثانوية وما بعد الثانوية، وهي تضم 17 مستشفى (12 مستشفى عاماً، و5 مستشفيات متخصصة)، يزيد المجموع الكلي لعدد الأسرّة فيها عن 3230 سريراً، أي ما نسبته 22.7% من إجمالي عدد الأسرّة في المستشفيات الأردنية.

حقّق الأردن قفزة كبيرة في تأهيل القدرات البشرية بالقطاعات الطبية والصحية خلال الفترة 1999–2023، فقد تضاعفَ عدد الأطباء بالمملكة أكثرَ من ثلاث مرات؛ وصولاً إلى أكثر من 35800 طبيب وطبيبة، وارتفع معدل

عددهم لكل 10 آلاف نسمة من 19,8 إلى 32. وتضاعفَ عدد الصيادلة أكثر من خمس مرات؛ وصولاً إلى 17460 صيدلانياً وصيدلانية، وارتفع معدل عددهم لكل 10 آلاف نسمة من 7,8 إلى 13.7. وتضاعفَ عدد الممرضين المؤهلين خمسَ مرات وصولاً إلى حوالي 31500 ممرض وممرضة، وارتفع معدل عددهم لكل 10 آلاف نسمة؛ من 29.1 إلى 35.8. وهذه المعدلات تفوق المعدلات العالمية عموماً.

وشكّلت جائحة «كورونا» اختباراً تاريخياً للأنظمة الصحية في العالم، فقد انهارت أنظمة صحية عريقة بعد بدء الجائحة بأسابيع، في الوقت الذي أثبت فيه النظام الصحي الأردني استجابة قوية ومرنة كشفت عن قدرات الدولة وكفاءة أجهزتها، إذ تم تشييد ستّ مستشفيات ميدانية، وتم العمل على زيادة أسرّة العزل بنسبة 1235% وصولاً إلى 5353 سريراً، وخُصص جزء من كل مستشفى عسكري لمرضى «كورونا»، وافتُتحت أقسام للعزل في هذه المستشفيات، واستأجرت وزارة الصحة عدداً من المستشفيات الخاصة لاستيعاب حالات الإصابة بـ«كورونا» والتعامل معها.

بدأ الأردن مبكراً بحملات الفحص وبإحضار الشرائح الطبية الخاصة بالفحوصات، وبدأت حملات التطعيم في 13 كانون الثاني 2021 بعد توفير لقاحات «كورونا» من جميع شركات الأدوية المنتجة لها وبشكل سريع جداً، ووصلت نسبة التطعيم في منتصف عام 2022 إلى حوالي 74%.

- النقل

وفيما يتعلق بحركة النقل والتجارة وانسيابية البضائع، يمتلك الأردن شبكة موانئ متعددة وحديثة، ومطارات ذات سمعة عالمية، وشبكة طرق محلية ودولية. ومع انتقال خدمات النقل التجارية إلى مرحلة متقدمة، ما زال قطاع نقل الركاب يشكّل تحدياً حقيقياً للحكومة والمجتمع على الرغم من المشاريع العديدة التي أُنجزت.

ولأنّ بوابات الاقتصاد تفتح بتوفير قطاع نقل يوصَف بالشمول والكفاءة، فقد تابع الملك عبدالله الثاني مشاريع تطوير هذا القطاع، بدءاً بتطوير الموانئ،

مروراً بالمطارات، وصولاً إلى قطاع نقل الركاب الذي أصبح تطويره أولوية أساسية.

جرت عملية إعادة هيكلة واسعة لقطاع النقل منذ عام 2003، فقد أُنشئت الهيئة البحرية الأردنية عام 2002، وفي عام 2007 أُنشئت هيئة تنظيم الطيران المدني، وفي عام 2010 أُنشئت هيئة تنظيم النقل البري، وبدءاً من عام 2007 أصبحت أمانة عمان الكبرى مسؤولةً عن النقل داخل حدودها، وتشمل مسؤولياتُها البنيةَ التحتية وحلولَ وأنظمةَ نقل الركاب. كما مُنحت المناطق التنموية والاقتصادية بموجب قوانينها صلاحيات تنظيم النقل ضمن حدودها.

اتخذت أمانة عمان الكبرى خطوات كبيرة في السنوات الأخيرة لإيجاد حلول للنقل. يقوم مشروع حافلات التردد السريع داخل مدينة عمّان على تسيير حافلات من خلال مسارَين بطول 31 كم تقريباً مع وصلة طارق-عين غزال، ويشتمل المشروع الذي بدأ تشغيلُه عام 2021 على إنشاء محطات للركاب مزودة بأحدث التقنيات ووسائل التكنولوجيا.

أما مشروع حافلات التردد السريع للربط بين عمّان والزرقاء، الذي تنفذه وزارة الأشغال العامة والإسكان ووزارة النقل، فيسعى لتدشين مسار بطول 20 كم تقريباً لتوفير خدمات نقل عام آمنة ومنتظمة وذات كفاءة عالية وتحافظ على البيئة، وذلك من خلال إعادة تأهيل وتوسعة طريق الأوتوستراد وإجراء العديد من التحسينات المرورية. ومن المتوقَّع أن يبدأ تشغيل المشروع من قِبَل أمانة عمّان الكبرى في عام 2024.

وفي سياق متصل، تم تنفيذ مشروع باص عمّان على مرحلتين؛ الأولى عام 2019، والثانية عام 2022، وتعمل في إطاره 271 حافلة على 42 خطاً، ويبلغ طول شبكة مسارات الباص 870 كم.

ونفّذت الحكومة حزمة من المشاريع في مجال النقل لتحسين جودة الخدمات، أبرزها: المخطط الشمولي لإعادة هيكلة خطوط النقل العام في المملكة، ومشروع دعم أجور النقل لطلبة الجامعات الأردنية الحكومية، ومشروع

إعادة تأهيل مراكز الانطلاق والوصول في مراكز المحافظات، والمركز الموحد للسفريات الخارجية، والنموذج الوطني المحوسب للتنبؤ بالنقل، ومشروع أنظمة الرقابية إلكترونية للنقل العام في مراكز الانطلاق والوصول (CCTV).

ذهبت رؤية الملك عبدالله الثاني في مجال تحديث الاقتصاد إلى ضرورة توفير خدمات نقل وشحن جوي حديثة تواكب حركة تطور الاقتصاد الأردني، وتجعل عمان مركزاً إقليمياً في نقل الركاب والشحن الجوي. وعلى هذا الأساس اتُّخذت الخطوات المطلوبة لتحديث منظومة المطارات الوطنية بدءاً بمطار الملكة علياء الدولي ومطار الملك الحسين الدولي في العقبة ثم مطار عمّان المدني.

بدأ مشروع توسعة وتطوير مطار الملكة علياء الدولي عام 2007 بطرح عطاء بأسلوب البناء والتشغيل وإعادة الملكية (BOT)، بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. نُفذت المرحلة الأولى من المشروع، وافتتحه الملك عام 2013، وأصبح مطار الملكة علياء مطاراً حديثاً يتسع لحوالي 9 ملايين مسافر سنوياً. وفي عام 2016، افتتح سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد، المرحلة الثانية لمبنى المسافرين الجديد؛ الأمر الذي رفع الطاقة الاستيعابية السنوية للمطار لتصل إلى 12 مليون مسافر سنوياً.

وتُعَدّ ملْكيّة المطار ملْكية عامة، ضمن عقد امتياز مدته 25 عاماً مع الشركة المطورة (البناء، التشغيل، إعادة الملكية)، ويُعَدّ عائد الاستثمار لصالح الحكومة الأردنية من هذا المشروع (حصة الحكومة) من أعلى النسب على المستوى العالمي في المشروعات المشابهة، إذ بلغت نسبة عوائد الاستثمار 54,47% من إجمالي إيرادات المطار خلال الفترة 2007–2013، وزادت هذه النسبة لتصبح 54,64% في عام 2014 من دون أن تتحمل الحكومة أيّ تكاليف تشغيلية أو رأسمالية. وتعدّ هذه الشراكة من أفضل 40 مشروعاً للشراكة بين القطاعين العام والخاص في العالم.

- الثقافة

شهدت الحياة الثقافية في الأردن تطوراً خلال الربع الأول من هذا القرن، وانعكس ذلك بوضوح في حوكمة قطاع الثقافة وصدور أول قانون لرعاية

الثقافة عام 2003 وفي توسُّع البنية التحتية الثقافية وانتقالها للمرة الأولى إلى خارج العاصمة؛ إذ تم تدشين 7 مراكز ثقافية كبيرة وشاملة في المحافظات، وبادرت الحكومة بإنشاء بنى تحتية ثقافية متقدمة في أرجاء المملكة، وتوفير بيئة داعمة للإنتاج الثقافي، وتعزيز قدرات الموهوبين والمبدعين في مختلف أشكال التعبير الثقافي والإنتاج الفني.

وفيما يتعلق بالسياسات والتخطيط الاستراتيجي، كانت «خطة التنمية الثقافية 2006-2009» أول خطة في هذا المجال، وفي عام 2020 وُضع «الإطار الاستراتيجي الوطني للثقافة 2020-2029»، وفي عام 2021 أقر مجلس الوزراء «الخطّة الوطنيّة لعناصر التراث الثقافي غير المادّي للأعوام 2020-2024» التي تهدف إلى حماية التراث الثقافي والهويّة الوطنيّة من خلال حصر عناصر التراث الثقافي غير المادّي وصونها ونشر الوعي بأهميّتها في المجتمع.

ووضعت وزارة الثقافة ونفذت العديد من البرامج الثقافية الوطنية، أبرزها: «برنامج القراءة للجميع» (2008) و«برنامج مدن الثقافة الأردنية» (2008)، و«البرنامج الوطني للمواهب» (2020) و«البرنامج الوطني لرعاية الفنون» (2020)، و«البرنامج الوطني للقراءة» (2021).

- الشباب والرياضة

حرص الملك عبدالله الثاني على تنمية الحركة الشبابية والرياضية، وقاد المنتخبَ الوطني خلال رئاسته للاتحاد الأردني لكرة القدم بين عامَي 1992 و1999 لتحقيق إنجازات بارزة على المستويَين العربي والإقليمي.

في عام 2001 وجّه الملك الحكومةَ لتأسيس «الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية»، وعُنيت المبادرات الملكية بمنح قطاعَي الشباب والرياضة أولوية في الدعم والمشاريع، إذ شهدت الفترة 2006-2023 تنفيذ حوالي 200 مشروع ومبادرة ملكية في القطاعَين.

نجح الأردن خلال الربع الأول من هذا القرن في تنظيم واستضافة بطولات وفعاليات رياضية دولية وإقليمية متنوعة، زادت من رصيده ومكانته وأبرزت

قدراته في تنظيم وإدارة الفعاليات والأحداث الرياضية الكبيرة، أبرزها البطولة العربية «دورة الحسين» (1999)، وبطولة اتحاد غرب آسيا لكرة القدم التي استضافتها المملكة ثلاث مرات (2000، 2007، 2010)، كما استضافت في عام 2016 حدثاً رياضياً تاريخياً هو «بطولة كأس العالم لكرة القدم للناشئات تحت 17 عاماً»، لتكون بذلك أول دولة عربية تستضيف إحدى بطولات كأس العالم لكرة القدم للسيدات من جميع الفئات العمرية.

وعلى صعيد الإنجازات الرياضية، وللمرة الأولى في تاريخه، نجح المنتخب الوطني لكرة القدم في الوصول إلى تصفيات كأس آسيا عام 2004 في الصين، وتكرر وصوله للتصفيات خمس مرات. وفي إنجاز غير مسبوق للكرة الأردنية، تأهل منتخب الشباب الأردني عام 2007 إلى بطولة كأس العالم تحت 20 عاماً التي أقيمت في كندا. وحصل المنتخب الوطني لكرة القدم للسيدات، على كأس العرب لكرة القدم للسيدات مرتين؛ الأولى عام 2010 في البحرين، والثانية عام 2021 في مصر.

واستمراراً لتاريخه العريق، تمكّن المنتخب الوطني لكرة السلة من التأهل إلى كأس العالم في هذه اللعبة ثلاث مرات (تركيا 2010، الصين 2019، الفلبين 2023)، واستطاع اللاعبون الأردنيون حصد ميداليات في الألعاب الأولمبية منذ عام 2016.

المجتمع والدولة: الاستقرار و«الاستثناء الأردني»

حينما تُقارَن حالة العلاقة بين المجتمع والدولة في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين بالمراحل السابقة وبالمجتمعات الأخرى، فإن المحصلة الموضوعية تشير إلى أن الأردنيين نسجوا علاقة تتسم بالنضوج والاستقرار مع دولتهم التي استطاعت أن تعبُرَ بهم إلى برّ الأمان وسط كل هذه التحولات في بيئة إقليمية صعبة ومعقّدة.

وبينما عاشت المنطقة واحدة من أقسى مراحلها التاريخية ودفعت المجتمعاتُ فيها أثماناً باهظة في ظل الفوضى وعدم الاستقرار؛ واجه الأردنيون هذه الظروف بالدعوة إلى المزيد من التطوير والتحديث وشيّدوا حالة وُصفت بـ «الاستثناء الأردني».

لم تشكّل الحراكات الاجتماعية والاضطرابات بين عامَي 2000 و2010 خطورةً على مسار الدولة كما فعلت الأحداثُ الجسام والتحولات الكبيرة التي شهدتها المنطقة، واستطاعت الدولة استيعابَ هذه الظواهر والتعامل معها باحتراف.

وتطورت الاستجابة الرسمية لمطالب الحراك الشعبي على خلاف ما حدث في دول عربية أخرى، وأكدت تصريحات الملك المبكرة وفي أكثر من مناسبة أن «الربيع العربي» شكّل فرصة ليواصل الأردن جهود الإصلاح وتحقيق التنمية، ومثّل «جرس الإنذار» للأنظمة العربية لتمضي قُدماً في الإصلاح والتغيير. ووصلت المقاربة الأردنية إلى ما يشبه «الاستثناء» الذي وفّر في نهاية الأمر توافقاً وطنياً قَبِلَ بالإصلاحات المتدرجة وحافظَ على الأمن والاستقرار.

وشارك الملك في النقاشات العامة، بطرح عددٍ من الأوراق النقاشية، تُعَدّ تجديداً لفلسفة الدولة السياسية والاجتماعية، وإضافة نوعية للحياة السياسية، إذ قدّم الملك من خلالها صيغة حداثية مبتكرة ومتقدمة لإدارة النقاش العام، واقترح سلسلة من المفاتيح لتحديث الدولة والمجتمع.

أصدر الملك منذ نهاية عام 2012 سبعَ أوراق نقاشية هدفت إلى توسيع النقاش الوطني حول الإصلاح الشامل، وتناولت محاورَ رئيسية في تطوير نظام سياسي ديمقراطي، وشكّلت الجانبَ الأساسي من الرؤية الملكية للإصلاح والتحديث السياسي في تلك المرحلة.

واستندت الدولة إلى العديد من الأدوات السياسية والقانونية لتحويل الحراك الشعبي إلى فرصة لتحقيق المزيد من الإصلاح الهادئ. تمثلت أُولى هذه الأدوات بتشكيل لجنة الحوار الوطني في 14 آذار 2011 من 52 شخصية من مختلف التيارات الشعبية والحزبية. وكُلّفت اللجنة بإدارة حوار وطني مكثّف لمراجعة التشريعات السياسية، ثم قدمت توصياتها، وأهمّها: وثيقة المبادئ الإصلاحية والتعديلات الدستورية، ومشروعا قانونَي الانتخاب والأحزاب.

وفي 26 نيسان 2011 شُكّلت لجنة ملكية لمراجعة نصوص الدستور، وكُلّفت بمراجعة نصوص الدستور بما يضمن ترسيخ التوازن بين السلطات، والارتقاء بالأداء السياسي الحزبي والنيابي، وصولاً إلى صيغة دستورية تمكّن مجلس

الأمة من القيام بدوره التشريعي والرقابي بكفاءة واستقلالية، بالإضافة إلى تكريس استقلال القضاء ودوره الفاعل في تعزيز العدالة وسيادة القانون.

وتم تعديل 38 مادة دستورية. وشملت التعديلات النصوصَ التي تؤكِّد استقلال القضاء بوصفه سُلطةً مُهمّتها الأساسية فَرض سيادة القانون، وتحقيق المساواة، واحترام حقوق الإنسان وإحاطتها بجميع الضمانات التي تحقّق العدالة والكرامة وتصون الحريات وتضمن حق المواطنين في حياة كريمة آمنة ومشاركتهم في صناعة القرارات والسياسات الناظمة لمسيرة المجتمع الديمقراطي، وإنشاء مؤسسات دستورية وسياسية جديدة (الهيئة المستقلة للانتخاب، والمحكمة الدستورية).

دخل الأردن العقدَ الثالث من هذا القرن بتفاؤل أكبر بينما كان يقترب من إنهاء المئوية الأولى للدولة، لكنه فوجئ كغيره من دول العالم بجائحة «كورونا»، فواجهَها وقدّم خبرة جديدة ونموذجاً متفرداً في نضوج علاقة الدولة بالمجتمع في مثل هذه الأزمات.

وفي هذا السياق، شكّلت إدارة المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات التي جمعت مؤسساتِ الدولة كافة للعمل فريقاً واحداً باحتراف، مصدراً لتجديد الثقة بمؤسساتِ الدولة؛ الأمر الذي بدا واضحاً في حالة الانضباط الشعبي إزاء القرارات التي اتخذتها الجهات المعنية، وأثبتت هذه الخبرة منعةَ الدولة الأردنية وقدرتها على مواجهة الأزمات وتوحُّد المجتمع خلفها.

سيادة القانون وتحديث الإدارة العامة

شهدت المنظومة التشريعية بالمملكة إصلاحات واسعة عزّزت حقوق المواطنين، وأعادت بناء علاقة المواطن بالدولة على أسس العدالة الشاملة، كما هي الحال في تطوير الإجراءات والآليات الضامنة لإنفاذ القانون وسيادته كي يعمل القانون من أجل الجميع ويطبَّق على الجميع.

وحدّد الملك أهم معالم الطريق لتثبيت مبدأ سيادة القانون وتحديث الإدارة العامة في الورقة النقاشية السادسة التي صدرت عام 2016، وأشار بوضوح إلى المبادئ الأساسية لهذه التحولات والتي تتطلب ترسيخ مبدأ سيادة القانون أساساً للإدارة الحصيفة.

شهد الدستور الأردني تعديلات في أربع محطات رئيسية خلال الربع الأول من القرن الحالي؛ شملت المحطة الأولى تعديل 38 مادة (2011)، وشملت المحطتان الثانية والثالثة (2014 و2016) توسيع صلاحيات الهيئة المستقلة للانتخاب لتشمل إدارة الانتخابات البلدية وأيّ انتخابات عامة وفقاً لأحكام القانون، وأبقت للملك صلاحيةَ تعيين مديري المؤسسات الأمنية وقائد الجيش وولي العهد ونائب الملك مع تعديل آلية التعيين، وذلك في سياق تهيئة بيئة دستورية مناسبة للإصلاحات السياسية، والنأي بهذه المناصب عن التجاذبات الحزبية والسياسية للحفاظ على حيادها. وجاءت المحطة الرابعة (2022) استجابةً لمتطلبات منظومة التحديث السياسي.

لقد تطورت التشريعات الأردنية بمستوياتها المتعددة سواء في الشمول أو في جودة التشريعات؛ إذ استطاع المشرّع الأردني الوصول إلى الكثير من القضايا والظواهر التي شكّلت فجوات في السابق أو لم تتم معالجتها بوضوح، بما يستجيب لتطور المجتمع وحاجاته.

حظي مرفق العدالة -بما فيه القضاء ومؤسسات إنفاذ القانون- باهتمام الدولة وشهدَ مبادرات إصلاحية متعددة من قِبل الملك خلال الربع الأول من القرن، وتعزّزت استقلالية القضاء وتحسّنت مكانته وأظهر تميّزاً من بين هياكل الدولة الأخرى بالإنجاز والأداء.

بدأت أولى خطط تطوير القضاء في مستهل العهد الجديد؛ فقد أمرَ الملك بتشكيل لجنة ملكية لتطوير القضاء والأجهزة المساندة له (2000)، وقدمت اللجنة خطةً شاملة لمدة ثلاث سنوات شملت تعليم وبناء قدرات القضاة، ومراجعة أوضاع المحاكم، وتحديث النظام القضائي بشكل عام. وكان من أبرز مخرجات الخطة زيادة أعداد القضاة، وتنفيذ خطة لتدريبهم تحديداً في تكنولوجيا المعلومات واللغات، والتوسع في إنشاء المحاكم.

شهد عام 2011 المرحلة الثانية في تطوير القضاء، وذلك بموجب التعديلات الدستورية التي أجريت في ذلك العام وشملت تضمين الدستور نصاً صريحاً يرسخ مبدأ استقلال القضاء؛ الأمر الذي شكّل علامة فارقة في تاريخ القضاء الأردني. كما رسخت هذه التعديلات مبادئ أساسية ضامنة لاستقلال القضاء

وحق التقاضي، ومنها الأحكام المعدلة للمادة (27) من الدستور التي رسخت مبدأ أساسياً، هو أن السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر جميع الأحكام وفق القانون باسم الملك.

وبدأت المرحلة الثالثة في تطوير القضاء وتحسين بيئة العدالة مع تشكيل «اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون» (2016)، وفي مطلع عام 2017 انتهت اللجنة من وضع توصياتها ضمن أربعة أهداف استراتيجية هي: توطيد استقلال القضاء، وتحديث الإدارة القضائية، وتحديث العدالة الجزائية وتطويرها وتنفيذ الأحكام، وتحديث إجراءات الدعاوى الحقوقية وتنفيذ الأحكام. وانبثق عن هذه الأهداف 49 هدفاً فرعياً، وتم تحديد الجهات المسؤولة عن التنفيذ. وأمر الملك بتنفيذ التوصيات كما وردت، وعُقدت دورة استثنائية خاصة لمجلس الأمة من أجل إصدار التشريعات المطلوبة.

عبّرت توجيهات الملك عبدالله الثاني عن إرادة سياسية جادة لإعلان الحرب على الفساد وتجفيف منابعه، واستنهاض همم أجهزة الدولة لمكافحته والوقاية منه بشكل مؤسسي؛ الأمر الذي جعل الأردن يدخل في مرحلة الانتقال الفعلي إلى العمل المؤسسي المستقل في بناء منظومة النزاهة الوطنية. فقد صادق الأردن عام 2005 على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وبدأ مساراً تشريعياً لتعديل التشريعات الأردنية بما يتلاءم مع أحكام الاتفاقية الدولية.

وفي عام 2006 صدر قانون هيئة مكافحة الفساد، وحدّد القانون أهداف الهيئة ومهامها وبيّن الأفعال التي تُعَدّ فساداً. واستمراراً لنهج الانتقال إلى بنية وطنية قوية في النزاهة، أمر الملك في عام 2012 بتشكيل لجنة ملَكية لوضع ميثاق وطني للنزاهة، وأعلنت اللجنة مخرجاتها في مؤتمر وطني عُقد عام 2013، واشتملت المخرجات على الميثاق الوطني للنزاهة والخطة التنفيذية. وحدد الميثاق ركائز النزاهة الوطنية في: سيادة القانون وإنفاذه والفصل بين السلطات، ودور المجتمع المدني، وحرية الرأي والتعبير، والمشاركة في صنع القرار، والحق في الوصول إلى المعلومات. بينما اشتملت الخطة التنفيذية على 20 محوراً، أبرزها تعزيز دور الجهات الرقابية العامة، وتطوير معايير تقديم الخدمات الحكومية ونشرها.

وفي عام 2014 تم تشكيل لجنة ملَكية أخرى، هي اللجنة الملَكية لتقييم العمل ومتابعة الإنجاز لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية، وتولّت اللجنة مهمة متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية لميثاق النزاهة الوطني، وكان قانون النزاهة ومكافحة الفساد من أبرز مخرجاتها، وبموجبه تمّ دمج هيئة مكافحة الفساد وديوان المظالم في «هيئة النزاهة ومكافحة الفساد».

وتضمنت الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية 134 مشروعاً جرى توزيعها على 20 محوراً. وبلغ عدد التشريعات التي أوجبت الخطةُ التنفيذية إقرارَها أو تعديلَها حوالي 100 تشريع، وشهد عام 2014 إنجاز 24 تشريعاً منها، بينما أُنجزت معظم التشريعات الأخرى في السنوات اللاحقة.

وفي عام 2019 أجريت تعديلات على القانون، من أبرزها التأكيد على استقلالية الهيئة، وتوسيع صلاحياتها، وتحصين مجلسها، ومنحها حق مراقبة نمو الثروة لدى المسؤولين المشمولين في قانون الكسب غير المشروع، ومنحها صلاحية المساهمة في استرداد الأموال المتحصّلة من أفعال الفساد، وشمول موظفي المؤسسات الدولية بأحكام القانون. كما صدر نظام خاص بحماية المبلّغين والشهود والخبراء وذوي الصلة بهم. وفي عام 2022، أجري تعديل على القانون يقضي بتجريم قيام أيّ شخص باستغلال نفوذه لطلب أو قبول منفعة غير مستحَقّة أو الحصول على ميزات غير مستحَقّة.

التحديث والتطلع إلى الأمام

في أجواء مئوية الدولة الأردنية، في منتصف عام 2021، وضع الملك عبدالله الثاني البلاد أمام مرحلة جديدة، عنوانُها تحديث الدولة. هذا المسار يمثل ترجمة حقيقية للأفكار والرؤى التي وردت في الأوراق النقاشية للملك، والمتمثلة في تحديث الدولة ومؤسساتها السياسية والإدارية وتحديث خياراتها الاقتصادية، فقد وجّه الملك بالبدء بثلاثة مسارات؛ سياسي، واقتصادي، وإداري.

شُكِّلت «اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية» في 10 حزيران 2021، وضمّت 92 شخصية -بالإضافة إلى الرئيس- من بينهم 18 سيدة، واتّسمت

بالتنوّع والتعددية؛ فشملت التياراتِ السياسيّة والفكريّة على اختلافها، وراعت الفئات العمرية والمكوّنات الاجتماعيّة كافة.

ومن أبرز مخرجات اللجنة: مشروع قانون للانتخاب، ومشروع قانون للأحزاب، وتعديلات دستورية متصلة حكماً بالقانونَين وآليات العمل النيابي، إلى جانب توصيات متعلقة بتطوير التشريعات الناظمة للإدارة المحلية، وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار، وتهيئة البيئة التشريعية والسياسية الضامنة لدور الشباب والمرأة في الحياة العامة.

وفي المحصلة، سعت مخرجات اللجنة للوصول إلى النموذج الديمقراطي الأردني الذي دعت إليه الأوراق النقاشية للملك وضمن نهج التدرُّج على مدى عشر سنوات، وصولاً إلى وجود عدد من التيارات أو الأحزاب القوية ذات القدرة التنظيمية العالية والاحتراف والشمول والتي تمتلك برامج في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي تجعلها قادرة على بناء معارضة وطنية مؤثرة وتشكيل حكومات برلمانية أو المشاركة فيها.

وبناءً على مخرجات اللجنة، أُقر قانون الانتخاب لسنة 2022 الذي يعتمد نظاماً انتخابياً مختلطاً يحصل فيه الناخب على صوتَين، أحدهما للدائرة المحلية والآخر للقائمة العامة الحزبية. ينصّ القانون على التدرُّج في زيادة عدد المقاعد المخصصة للأحزاب بمجلس النواب عبر ثلاث مراحل، بحيث يخصَّص لها 30% من إجمالي عدد مقاعد المجلس النيابي العشرين، و50% من إجمالي عدد مقاعد المجلس الحادي والعشرين، لتصل في المرحلة الثالثة إلى 65% كحد أدنى من إجمالي عدد مقاعد المجلس النيابي الثاني والعشرين على أن يُراعى الربط بين الدائرَتين المحلية والعامة عند رفع نسبة المقاعد المخصصة للأحزاب والتحالفات الحزبية.

وفي 30 كانون الثاني 2022 وجّه الملك في رسالته للأردنيين بمناسبة عيد ميلاده الستين، بتنظيم ورشة عمل اقتصادية في الديوان الملكي الهاشمي، وبالتعاون مع الحكومة، لوضع رؤية شاملة وخارطة طريق مُحكمة للسنوات المقبلة. وعُقدت ورشة العمل بين شهرَي شباط وأيار 2022 بمشاركة حوالي 500 من أصحاب الخبرة والاختصاص في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والبرلمان ووسائل الإعلام والشركاء التنمويين.

نتـجَ عـن هـذه الورشـة «رؤيـة التحديـث الاقتصـادي» (2022–2033) التـي أُطلقـت في 6 حزيـران 2022 برعايـة الملـك في مركـز الملـك الحسـين بـن طـلال للمؤتمـرات بمنطقـة البحـر الميـت. واشـتملت الرؤيـةُ علـى خارطـة طريـق واضحـة المعالـم لمسـتقبل الأردن يكـون فيهـا للقطـاع الخـاص الـدورُ المحـوري في النشـاط الاقتصـادي، وذلـك بالاسـتناد إلـى ركيزتـين اسـتراتيجيتين همـا النمـو الاقتصـادي المتسـارع، والارتقـاء بنوعيـة الحيـاة لجميـع المواطنـين، في حـين تُشـكل الاسـتدامة ركنـاً أساسـياً في هـذه الرؤيـة المسـتقبلية.

ويمكـن لـلأردن أن يحقّـق مـن خـلال الركيـزة الأولـى للرؤيـة قفـزات نوعيـة في النمـو الاقتصـادي، إذ تطمـح الرؤيـة إلـى رفـع متوسـط معـدلات النمـو الاقتصـادي ممّـا هـي عليـه الآن إلـى حوالـي 5.6% بحلـول عـام 2033، كمـا تطمـح إلـى اسـتيعاب مليـون شـاب وشـابة يُتوقَّـع دخولهـم إلـى سـوق العمـل حتـى عـام 2033، مـع النمـوّ المسـتمر لصـافي دخـل الفـرد. أمـا الركيـزة الثانيـة، فيمكـن أن يصـل الأردن مـن خلالهـا إلـى تحسـين نوعيـة الحيـاة بشـكل ملمـوس ليكـون في طليعـة دول المنطقـة في هـذا المضمـار.

وتتضمـن الرؤيـة 380 مبـادرة، بـدأ تنفيذهـا ضمـن إطـار زمنـي متسلسـل ومرحلـي، وبتكلفـة رأسـمالية تبلـغ 41 مليـار دينـار. وفي كانـون الأول 2022 أطلقـت الحكومـة البرنامـج التنفيـذي للرؤيـة للأعـوام 2023–2025.

ولأن مسـارَي التحديـث السياسـي والاقتصـادي لا يكتمـلان مـن دون إدارة عامـة كفـؤة، توفـر أفضـل الخدمـات للمواطنـين وتعتمـد التكنولوجيـا الحديثـة وسـيلةً لتسـريع الإنجـاز ورفـع مسـتوى الإنتاجيـة، فقـد اشـتمل برنامـج الملـك عبـدالله الثانـي لتحديـث الدولـة الأردنيـة في المئويـة الثانيـة علـى محـور التحديـث الإداري.

وتحقيقـاً للرؤيـة الملكيـة، شـكّلَت الحكومـةُ لجنـةَ تحديـث القطـاع العـام بتاريـخ 26 كانـون الأول 2021 برئاسـة رئيـس الـوزراء، وبتمثيـلٍ مـن القطاعـين العـام والخـاص والمجتمـع المدنـي.

ونفّـذت اللجنـة مهمتهـا بنهـج تشـاركي وعملـت ضمـن ثلاثـة محـاور رئيسـية معنيـة بتحسـين نوعيـة الخدمـات المقدمـة مـن القطـاع العـام إلـى الأفـراد والمؤسسـات، والارتقـاء بكفـاءة الأداء المؤسسـي وفعاليتـه، وتجويـد التشـريعات الناظمـة لـلإدارة

العامـة. وفي 1 آب 2022 تسـلّم الملـكُ نتائـج عمـل اللجنـة المتمثلـة برؤيـة متكاملـة وخارطـة طريـق لتحديـث القطـاع العـام.

يقـوم تحديـث القطـاع العـام علـى سـبعة مكونات أساسـية تسـعى إلى تحقيـق 33 هدفاً اسـتراتيجياً، تشـكّل بدورهـا خارطـة طريـق تحديـث القطـاع العـام للأعـوام العشـرة المقبلـة، ويتـم تنفيذهـا علـى ثـلاث مراحـل؛ بحيـث تَبْنـي كل مرحلـة علـى إنجـازاتِ سـابقتها بشـكل تراكمـي. وفي 25 آب 2022 أقـر مجلـس الـوزراء خارطـة طريـق تحديـث القطـاع العـام والبرنامـج التنفيـذي لهـا للسـنوات 2022–2025، ويتضمـن البرنامـج التنفيـذي إنجـاز 206 مبـادرات خـلال المرحلـة الأولـى مـن خارطـة الطريـق.

الفصل الأول

قيم الدولة الأردنية

الاستمرارية والتجديد

«بنى أجدادنا الأردنيون في هذا الحمى وطناً للحرية والعدالة والمساواة، فالأردن لكل الأردنيين، والانتماء لا يقاس إلا بالإنجاز والعطاء للوطن، أما تنوع الجذور والتراث فهو يثري الهوية الوطنية الأردنية، التي تحترم حقوق المواطن، وتفتح له أبواب التنوع ضمن روح وطنية واحدة تعزز التسامح والوسطية».

عبدالله الثاني ابن الحسين

خطاب العرش السامي
في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السادس عشر
26 تشرين الأول 2011

تمهيد

مثّلت عهودُ الدولة الأردنية الحديثة عَبْرَ مئة عام ونيّف استمراريةً في البناء على القِيَم السياسية وفي نهج الحكم أيضاً، فلم يشهد الأردن خلال قرنٍ من عمر الدولة لحظاتِ قَطْعٍ أو تحوُّلات سياسية أو ثقافية حادّة، واتصلت مسيرة الدولة بمسيرة الملوك الهاشميين. في المقابل؛ شهدَ القرنُ الأول من مسيرة الدولة الحديثة مراحلَ اتسمت بالكثير من التمايز في أداء النظام السياسي تبعاً لطبيعة الظروف المحيطة وكذلك في الاستجابة للتحديات السياسية والاستراتيجية.

ومرّت هذه الدولة بأربع لحظاتِ وَصْلٍ تاريخية، ارتبطتْ كلٌّ منها بملكٍ حافظَ على التقاليد الدستورية وحرصَ على إرث الأسرة الهاشمية الأردنيةً ومبادئ نهج الحكم فيها؛ الأمر الذي جعل من الاستمرارية قيمةً سياسية وثقافية تتبوأ مكانةً عالية في النظام السياسي الأردني.

تظهر ملامح الاستمرارية السياسية في قيمة الدستور الأردني ومكانته في الحياة السياسية، وفي نضوج واستقرار المؤسسات السياسية، وفي الانضباط السياسي للسلطات الثلاث وفق محدِّدات ينظمها الإطار الدستوري والقانوني، وفي هذا السياق يُفهَم الانتقال السلس للعرش الأردني عام 1999 من جلالة الملك الحسين بن طلال -طيّب الله ثراه- بعد 47 عاماً في الحكم، إلى جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين.

كما تُلاحَظ ملامح هذه القيمة في حرص الملوك الهاشميين على القيم الهاشمية واستمراريتها ودمجها في القيم الوطنية والشعبية الأردنية، ويجسّد عهد الملك عبدالله الثاني صورةً ناصعة لهذه الاستمرارية.

لقد شهدَ الأردن في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين تحولاتٍ اقتصادية واجتماعية وثقافية كبيرة؛ نقلت المجتمعَ خطواتٍ كبيرة إلى الأمامِ في مسيرة التحديث والازدهار. وبالتوازي، حافظت الدولة على استمرارية القيم والتقاليد التي تأسست عليها، كما حرصت على تعظيمها وانفتاحها على العالم والعصر الجديدَين.

إنّ الخلاصة الواضحة للانتقال الكبير الذي شهده الأردن خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة تتبدّى في الاستمرارية والتغيير؛ كيف حافظ هذا البلد على قيَمِه الأصيلة وصانَ هويته الوطنية، في الوقت الذي دشّن فيه مشروعه التحديثي لولوج عصرٍ جديد بآفاق واضحة نحو المستقبل، بكلّ ما ينطوي عليه ذلك من عمليات تغيُّر ثقافي وحراك اجتماعي، وسط بيئةٍ وظروفٍ تاريخية صعبة ومعقّدة في المحيط الإقليمي.

الهوية الوطنية الأردنية: المفهوم والمنطلقات

يجتمع الأردنيون على نسيج الهوية الوطنية الأردنية التي تكوّنت على مدى الأزمنة، وتعزّزت بفعل الانتماء ورسوخ الإجماع الوطني الذي دُشّن من قِبَل الدولة والمجتمع معاً. وتتشكّل هذه الهوية ضمن فضاءٍ معرفيٍّ يفسّر عوامل التكوين والتأثير والسمات ويتكون من ثلاث دوائر أساسية:

الدائرة الأولى: التاريخ الأردني

شهد الأردن استمراريةً تاريخية لم تتوقف؛ فلم تكن هذه الأرض يوماً خالية من السكان، ويُبرز السرد التاريخي محطاتِ تطوُّر الحياة على أرض الأردن، والحضارات التي تعاقبت عليها، وصولاً إلى تأسيس الدولة ونشأتها في ظل الحكم الهاشمي. وتشكل الدائرة التاريخية المصدرَ المعرفي الأول للشخصية والهوية الأردنية، وتتكون من ثلاث مراحل أساسية:

- الأردن القديم

تمتد دائرة التاريخ الأردني إلى العصور الحجرية المبكرة؛ حينما شهدت هذه الأرض بدايات حركة الإنسان عبر سهول الأرض الأردنية وجبالها وصحاراها، إذ شُيدت أوائل القرى والمجتمعات الزراعية المبكرة في تاريخ البشرية في القرى النطوفية، وعين غزال، وغيرها من المواقع.

كما شهد الأردن القديم تحولات سياسية واقتصادية وثقافية كبرى، أبرزها نشأة الدول والكيانات المحلية التي دشّنتها الجماعات والقبائل المبكرة، تلك المعروفة بدول العصر الحديدي؛ العمونية وعاصمتها عمون، والمؤابية وعاصمتها مؤاب، والأدومية في جنوب الأردن.

واستطاع الإنسان القديم الذي عاش على هذه الأرض أن يصهر الحديد والفولاذ ويستخدمهما في صناعة الأسلحة والأدوات المنزلية، وتحسَّن مستوى الصناعات والحِرَف؛ الأمر الذي أحدثَ تحولاتٍ اقتصادية فارقة. وظهرت أولى الدلالات العميقة للاستقرار الزراعي وتشييد القرى والبناء الحضري في حضارة عين غزال في الحقبة 8500-4500 قبل الميلاد.

وفي العصور الحديدية ظهرت الدول الأدومية والمؤابية والعمونية التي شكّلت في بعض اللحظات التاريخية قوةً مُهابة وكان لها نفوذ برّي وبحري مستفيدةً من القوافل التجارية والثروات الزراعية والرعوية، وظلّ الأردن القديم موئلاً لتحولات ثقافية مدهشة، ارتبطت بظهور الأديان السماوية، وحركة الأنبياء والمصْلحين الكبار في الشرق القديم، وتجارب وممارسات مبتكرة في العلاقة بين الإنسان والطبيعة.

بلغ الأردن القديم أوجَ ازدهاره في عصر العرب الأنباط الذي امتدّ لما يقارب أربعة قرون؛ إذ يجسّد هذا العصر (300 ق.م - 106 م) ذروةَ التراكم الحضاري في تاريخ الأردن القديم، ومرحلة من أهم المراحل التي شهدها المشرق العربي بشكل عام؛ فقد كانت منطقة البترا عاصمةَ مملكة العرب الأنباط والمركزَ الرئيسيّ لتفاعلاتهم الثقافية، وتتجلّى أهمية هذه المملكة باتساعها الجغرافي، وإرثها المعماري، وأثرها الثقافي في تطور الحروف والكتابة العربية، ونظم الري وهندسة المياه التي برعت بها.

في العصر الروماني أسّس الرومان «الولاية العربية» التي تطابق حدودها تقريباً حدودَ الأردن المعاصر، وبقي جزءٌ من الأراضي الأردنية بين ولايات فلسطين الأولى والثانية والثالثة، وأنشأ الرومان في القرن الأول للميلاد فوق الأراضي الأردنية واحداً من أكبر تحالفات المدن في العصر الروماني ازدهاراً، عُرف بـ«حلف المدن العشر» (الديكابوليس)، وكانت ستٌّ من هذه المدن تقع في شمالي الأرض الأردنية، هي: جدارا (أم قيس)، وأبيلا (قويلبة)، وكبيتولياس (بيت راس)، وبيلا (طبقة فحل)، وجراسا (جرش)، وفيلادلفيا (عمّان). وفي العصر البيزنطي ازدهرت الطرق التجارية وانتشرت الكنائس والأديرة والمزارات الدينية. وكان على هذا الموروث أن تستمر معالمه وآثاره المعرفية والثقافية في الحقبة الإسلامية.

- الأردن العربي الإسلامي

كانت الجغرافيا التاريخية للأردن في القرن السابع للميلاد نقطةَ ارتكاز في انتشار الدعوة الإسلامية، وشكّل الأردن نقطةَ وَصْل وفَصْل معاً في العهود الإسلامية.

ففي عام 629م وقع أول صدام عسكري للقوة الإسلامية الفتية خارج الجزيرة العربية ضد الروم حلفائهم الغساسنة، وذلك في معركة مؤتة وسطَ الأرض الأردنية. وبعد سنوات قليلة، في عام 636م، وقعت معركة اليرموك التي مثّلت محطة أساسية في حسم الصراع مع الوجود الروماني في الشرق العربي. عندها أسّست جغرافيا الأردن الأرضيةَ الصلبة لانطلاق مشروع الفتوحات الإسلامية الذي استفاد من هذه الجغرافيا، ومن القوة البشرية للقبائل العربية التي شكّلت قوات الفاتحين الجدد والقوة العسكرية التي أخذت صفة العالمية. وفي حقبة صدر الإسلام عُرف من أهالي الأردن عدد من الصحابة والتابعين والأدباء.

في العهود الإسلامية اللاحقة، ظلّ للأرض الأردنية حضورٌ مؤثر، مثلما حدث في ثورة العباسيين التي انطلقت من الحُمَيمة في جنوب البلاد، وفي الحشد والتعبئة الاستراتيجية في المعارك الفاصلة كحطّين وعين جالوت، وشهدت

الأرض الأردنية حضوراً لافتاً في العهدَين الأيوبي والمملوكي، واستمرت تشكل مركزاً عسكرياً ذا أهمية كبيرة.

وفي العهد العثماني (1516–1918م) ارتبطت سيطرة الدولة العثمانية على الأردن بتأمين طريق الحج الشامي، بينما كانت السيطرة الفعلية للقبائل العربية في مراحل متعددة، وخضع الأردن لحكم محمد علي باشا وابنه إبراهيم لنحو عقد في القرن التاسع عشر، وتُركت البلاد لفترات طويلة للصراعات القبلية، وفي عهد التنظيمات العثمانية أصبح الأردن ضمن ولاية سوريا التي ضمّت ألوية منها لواء البلقاء ولواء حوران ثم لواء الكرك.

وشهدت البلاد العديد من الثورات المحلية في مراحل متعددة من الحكم العثماني، بلغت ذروتها في العقدين الأول والثاني من القرن العشرين؛ الأمر الذي جعل من القبائل الأردنية مستعدّة لتلبية نداء الثورة العربية الكبرى التي أطلقها شريف مكة الحسين بن علي عام 1916.

- الأردن العربي الهاشمي

تشكّلت لحظة الذروة التاريخية الحديثة لدائرة الأردن التاريخية في عهد الدولة الأردنية المعاصرة (1921)؛ تلك التي دُشِّنَت بنضال الهاشميين وانتمائهم الأصيل للفكرة العربية، وبإرادة أهل البلاد؛ حيث شكّلت عملياتُ مأسسة الدولة ومحركات تشكُّل المجتمع الأساسَ المتين لرسم ملامح الهوية الوطنية الأردنية المعاصرة.

وخلال مئة عام من عمر الدولة شهدت عهودَ أربعة ملوك هاشميين، أنضج الأردن التجربةَ العربية الأكثر استمراريةً سياسيّة، والأكثر خبرةً في التراكم في مسار بناء الدول الوطنية بالشرق الأوسط، والأكثر استقراراً بالمنطقة.

الدائرة الثانية: الجغرافيا والأرض الأردنية

وُجد الأردن في موقع جغرافي فريد؛ بقدرِ ما شكّل نعمةً لسكانه وللكيانات السياسية التي نشأت على أرضه كان مصدرَ تَحَدٍّ استجابتْ له الكياناتُ التي دشّنت ممالكَها في حدود الدائرة الطبيعية للأرض الأردنية التي نعرفها اليوم.

شكّلت جغرافيا الأردن ثلاثة ملامح أساسية أسهمت -بشكل مباشر أو غير مباشر- في التأثير على ملامح الشخصية الحضارية للأردن، وعلى تكوين هويته التاريخية والمعاصرة أيضاً، وهي:

- **التحدي والاستجابة:** عانت الكيانات السياسية على أرض الأردن من عبء الموقع الجغرافي وما فرضه من صراعات تسبّبت بحالة من الطوارئ التاريخية المستمرة؛ الأمر الذي شكّل تحدياً استراتيجياً في عهود المؤابيين، والأنباط، والمملكة الأيوبية، والدولة الأردنية المعاصرة. وغالباً ما استطاعت الجغرافيا أن تحفز هذه الممالك والدول على تحويل التحدي إلى استجابةٍ تتمثل في إدارة الاستقرار وصيانته.

- **إدارة الندرة وتحويلها إلى وفرة:** عانت الأرض الأردنية من ندرة الموارد نتيجةً لتكوينها الطبيعي والمناخي، وتمثلَ ذلك في ندرة المياه، وبالتالي محدودية الموارد الغذائية والموارد الاستخراجية. وفي معظم عهود الممالك والدول استطاعت الجغرافيا الصعبة أن توجّه الشعوب القديمة -كما فعلت مع الأردنيين اليوم- إلى تحويل الندرة إلى وفرة، وأثّر ذلك في الشخصية الحضارية للشعوب التي عاشت فوق هذه الجغرافيا في تعلُّمهم الصبر والابتكار واجتراح الحلول الحضارية.

  لقد حدثَ تحويل الندرة إلى وفرة في عهد الأنباط والأدوميين، من خلال أكثر أنظمة الحصاد المائي تقدماً في العالم القديم، ويحدث اليوم من خلال الاستثمار في الموارد البشرية والإنسان للاستعاضة عن ندرة الموارد الاستخراجية.

- **فرادة تراث الطبيعة وإمكاناته:** تتمتع الأرض الأردنية بتاريخ جيولوجي ممتدّ وفريد، وبظواهر طبيعية نادرة، وبتنوع طبيعي واسع، كما هي الحال في وادي الأردن وجبال رم والبحر الميت والصحراء الأردنية.

الدائرة الثالثة: سمات الهوية الوطنية الأردنية المعاصرة

ألقت العوامل التاريخية والطبيعية بظلالها على شخصية المجتمعات التي أسهمت في إعمار الأرض الأردنية عبر الحقب والمسارات التاريخية المختلفة، وشكّلت نشأة الدولة الأردنية المعاصرة نقطةَ تحوُّل في مسار هذه الشخصية حينما صهرت العوامل التاريخية والطبيعية السابقة مع سمات المجتمع الأردني الحديث الذي أخذ بالتشكّل خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين؛ لتشكّل من هذا المزيج التاريخي والاجتماعي والثقافي الهويةَ الوطنية الأردنية.

جمعت الهوية الوطنية الأردنية في مسارات تشكُّلها الحقيقةَ الاجتماعية الممثَّلة بالسمات الثقافية والاجتماعية للمجتمع، والحقيقةَ السياسية الممثَّلة بقيم الدولة والنظام السياسي. كانت السمات والخصائص العامة للمجتمع الأردني قد تبلورت مع مطلع القرن العشرين، وهي تشمل الانتماءَ للجغرافيا، والتاريخ واللغة، والعادات والتقاليد والثقافة العامة السائدة.

وآمن الأردنيون بقيم الثورة العربية الكبرى بوصفها حركة تحرر أصيلة قادها شريف مكة الحسين بن علي وأنجاله، وشاركوا بها لتحرير البلاد العربية (سوريا الطبيعية) من الحكم العثماني، وعلى أثر نجاح الثورة عُدَّ الأردنُّ جزءاً من الحكم الفيصلي في دمشق. ونتيجةً لنكْث بريطانيا وعدَها للشريف الحسين بن علي، وفي ضوء تقسيم بلاد المشرق العربي بين الانتدابَين البريطاني والفرنسي، تنادى الأردنيون لتشكيل حكومة عربية مستقلّة يكون لها أمير عربي، وعندما وصل سمو الأمير عبدالله بن الحسين البلاد تنادت العشائر الأردنية لاستقباله ومبايعته؛ وأُنشئت الدولة الأردنية في 11 نيسان 1921.

أسهمت أربعة عوامل أساسية في مسيرة تطور الهوية الوطنية الأردنية ونموها التاريخي؛ أولها أن الأردنيين استمدّوا هويتهم من ملامحهم التاريخية والاجتماعية وتقاليدهم؛ أي من السمات المؤسِّسة للمجتمع. وبلورت العشائر الأردنية هذه السمات بوضوح، فقد وضعت الدولةُ الناشئة في النصف الأول من القرن العشرين أُسُسَ الحكومة المركزية وعلاقتها مع المجتمع بطريقة

تشبه تقاسم العمل بين الدولة والعشائر، وكان للشيوخ والقادة الاجتماعيين دورٌ أساسيّ في القضايا المحلية، وسُنَّت مجموعة من التشريعات التي اختصّت بفض النزاعات والخلافات الاجتماعية، وبقي القضاء العشائري قيمةً اجتماعيةً مهمة لتحقيق الصلح ودعم جهود الدولة في إنفاذ القانون.

أما العامل الثاني الذي أسهم في تطور الهوية والاندماج الاجتماعي فيها؛ فهو الدور الكبير الذي اضطلع به الجيش العربي، إذ عمل على تكريس الهوية المركزية للدولة وتوجيه الانتماء لصالحها بوصفها مشروعَ الجميع والحاضنةَ لهم. وكان عدد السكان محدوداً جداً.

ويتمثل العامل الثالث في نشأة المؤسسات والبيروقراطية الحكومية، فحينما عملت مؤسسات الدولة على دمج المواطنين كافة، ترافقَ ذلك مع زخم اقتصادي واجتماعي، ونمو المدن، وزيادة الطلب على الخدمات التعليمية والصحية وسواها.

ويتمثل العامل الرابع في قضايا الأمة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وموجات اللاجئين التي شهدها الأردن منذ عام 1948.

وعلى مدى مئة عام بقيت الهوية الوطنية الأردنية قوية ونامية في الوقت نفسه، وقادرة على الاستيعاب والقبول بالتنوع؛ وتفاعلت مع التاريخ الاجتماعي والسياسي للمنطقة، والصراعات والهجرات وحركة اللجوء، وتشكّل المدن، والتغير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي مر به الأردنيون، وأثّرت في كلّ ذلك وتأثرت به، ووصلت إلى ذروة نضوجها ووضوحها التاريخي في الربع الأول من هذا القرن.

وتشمل سماتُ الهوية الوطنية الأردنية المعاصرة ما يلي:

- هوية أردنية عربية إسلامية

يجتمع الأردنيون على الإيمان العميق بالعروبة بوصفها رابطة ثقافية شعورية ممتدة عبر الأجيال، كما يجتمعون على التراث العربي بوصفه المرجعَ الأول لتكوينهم التاريخي والاجتماعي، وهم يتطلعون منذ نشأة كيانهم السياسي المعاصر إلى الهدف الوحدوي الجامع للأمة العربية ويؤمنون بوحدة مصيرها وآمالها.

وجاءت المادة الأولى من الدستور الأردني (1952) واضحةً وشكّلت الركنَ الدستوري في تكوين الهوية وتعريفها، إذ تنص على: «المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة مُلْكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه، والشعب الأردني جزء من الأمة العربية، ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي». لقد حدّد الدستور بوضوح هوية الدولة الأردنية ووصفها بـ«العربية»، وحدد هوية الشعب الأردني ووصفه بأنه «جزء من الأمة العربية». وتمسكت الوثائق الوطنية كافة بهذا الفهم لقيمة البعد العربي في تكوين الهوية الأردنية.

ومارس الأردنيون ودولتهم نهجاً عروبياً في السياسة والثقافة على مدى مئة عام، فقد أطلق الآباء المؤسِّسون على الدولة الأردنية الناشئة في بدايتها الأولى: «حكومة الشرق العربي»، واستمرّت هذه التسمية حتى عام 1928، كما أُطلق على الجيش الأردني منذ نشأته اسمُ: «الجيش العربي»، وما زال هذا الاسم إلى اليوم مصدر فخر لكل الأردنيين.

كما يجتمع الأردنيون على مكانة الثقافة الإسلامية والإعلاء من القيم والتقاليد الإسلامية بوصفها مصدراً أساسياً لهويتهم الوطنية، ولا يمكن الفصل بين البعدَين الإسلامي والعربي في مكونات الثقافة الأردنية المعاصرة؛ ذلك أنهما يمثلان المكون الأساسي في تشكيل ملامح الشخصية الوطنية وهويتها.

وتنص المادة الثانية من الدستور الأردني على أن «الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية»، وتعكس رموزُ الراية الوطنية الأردنية مكانةَ الثقافة العربية الإسلامية في نسيج الهوية الوطنية الأردنية.

- هوية أردنية إنسانية

يجتمع الأردنيون على إيمانهم بالإنسانية والمساواة والعدل بين جميع البشر بصرف النظر عن العرق أو الدين، والانفتاح على الثقافات والمجتمعات الأخرى واحترامها، واحترام الكرامة الإنسانية لجميع البشر.

وتأسست الهوية الوطنية الأردنية تاريخياً على الانفتاح على الأفق الإنساني، والمساواة في الكرامة الإنسانية والحقوق المدنية والسياسية والالتزامات القانونية بين الأفراد عموماً وبين الرجل والمرأة خصوصاً.

- هوية أردنية قائمة على المواطنة

قامت الدولة الأردنية الحديثة منذ نشأتها على تنمية المواطنة بوصفها رابطة قانونية بين الفرد والدولة ومكمِّلاً أساسياً للهوية الوطنية؛ وتقوم هذه الرابطة على قيم العدل والإنصاف والمساواة وعلى منظومةٍ متكاملة من الواجبات والحقوق.

وجاء في المادة السادسة من الدستور: «الأردنيون أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين». كما جاء في المادة نفسها: «تكفل الدولة تعزيز قيم المواطنة والتسامح وسيادة القانون، وتكفل ضمن حدود إمكانياتها تمكين الشباب في المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنمية قدراتهم ودعم إبداعاتهم وابتكاراتهم».

- هوية أردنية جامعة

تَجمع الهوية الوطنية الأردنية كلَّ الأردنيين على اختلاف أصولهم الثقافية وانتماءاتهم الدينية والعرقية، انطلاقاً من أنها تجسّد الانتماء والمصير والهدف المشترك. والهوية الجامعة سمةٌ لنضوج أيّ هوية عبر التاريخ، من خلال قدرتها على استيعاب الجميع ضمن النسيج الوطني. وبذلك، فإن الهوية الأردنية جامعة لأنها أثبتت قدرتها على استيعاب العناصر المكونة للمجتمع الأردني وجمعها معاً. ولأنها الهوية المشتركة للجميع، فإنهم يعملون من أجلها ويحافظون عليها.

- هوية أردنية ناجزة ونامية

تعكس الهوية الوطنية الأردنية ملامح الأردنيين ومسارات نموّ شخصيتهم الوطنية، وهي هوية ناضجة وناجزة ومكتملة، ونامية في الوقت نفسه؛ أي قادرة على التطور واستيعاب التحديث.

وقد أثبتت العقود الأخيرة منعةَ الهوية الوطنية الأردنية وأنها ليست متنازعة ومتنافرة، تحتفي بالثقافات الفرعية للمجتمعات المحلية الأردنية وترفض بتاتاً الهويات الفرعية والجهوية.

مَن هو الأردنيّ

الأردني هو الذي يعتز بهويته الأردنية وبانتمائه الحقيقي لهذا الوطن.. الأردني هو الذي يقدم مصلحة الأردن على كل المصالح والاعتبارات.. الأردني هو الذي عندما يمر الوطن بظروف صعبة أو استثنائية يسمو بكرامته وانتمائه على كل مصلحة شخصية أو حزبية أو جهوية، ويقف إلى جانب الوطن في مواجهة كل التحديات.

الأردني هو الذي يقوى بالوطن ولا يستقوي عليه، ولا ينتهز الفرص للتحريض عليه. الأردني لا يقبل بأيّ أجندة إلّا إذا كانت مرتبطة بتراب الأردن وتضحيات الأردنيين وطموحاتهم.. الأردني هو الذي يقيس ثروته الحقيقية بمقدار ما يقدم من عطاء وتضحية وإنجاز، وليس بمقدار ما يملك من مال أو جاه.

الأردني هو الذي ينظر للمستقبل وعملية التحديث بعزم وإصرار، ويستمد القوة والثقة بالمستقبل من إيمانه بالله عز وجل ومن اعتزازه بتاريخه وتراثه وقيمه الأصيلة. الأردني هو الذي لا يقبل بالفشل، بل يتحدى المستحيل وينتصر عليه.

أن نكون أردنيين معناها أن نعمل معاً يداً بيد لتعظيم الإنجازات، وأن نؤدي واجباتنا تجاه وطننا، وأن نحارب التطرف بجميع أشكاله. فالمواطنة والانتماء هي ما نقدمه لهذا الوطن، وليس ما نأخذه منه.

عبدالله الثاني ابن الحسين

كلمة بمناسبة الاحتفال بمرور خمسين عاماً على تأسيس الجامعة الأردنية
(10 كانون الأول 2012)

صعود الهوية الوطنية الأردنية في زمن تفتُّت الهويات

شهد العقدان الأوّلان من القرن الحادي والعشرين أكبر موجة من تفتُّت الهويات في المنطقة وما صاحب ذلك من عنف وتشوهات ثقافية ونمو الهويات الفرعية والطائفية والعرقية؛ ما أعاق في بعض الدول بناءَ هويات وطنية قادرة على توحيد العناصر السكانية في بوتقة واحدة، وإيجاد هدف وطني مشترك يجمع حوله المكونات الاجتماعية والثقافية كافة.

شكلت حروبُ الهوية في المنطقة موجاتٍ متتالية، تمثلت في عمليات القتل الجماعي والتصفيات والتفجيرات التي استهدفت الأسواق ودُور العبادة والتجمعات السكانية. وعمّقت هذه الأحداث أزمةَ الهويات بالمنطقة في الوقت الذي كان فيه الأردنيون ونظامهم السياسي يدشّنون مرحلة جديدة من صعود الهوية الوطنية الأردنية وقوتها؛ ما جعل الأردن يجني ثمار النهج الذي اتُّبع عبر عقود تأسيس الدولة وبنائها وازدهارها.

ومن منظور علم الاجتماع السياسي، يُعَدّ الربع الأول من القرن الحالي اللحظةَ التاريخية التي صعدت فيها الهوية الوطنية الأردنية ونضجت وعُبِّر عنها بوضوح من قِبَل المجتمع والدولة معاً، وبصورة غير مسبوقة في تاريخ نمو هذه الهوية.

وشكّل النقاش الوطني حول الأهداف الوطنية المشتركة والمصير والتحديات والتهديدات ظاهرةً صحية، وأكد عمقَ انتماء المجتمع الأردني وتماسكه، وكثيراً ما شارك الملك عبدالله الثاني في هذا النقاش.

قاد الملك عبدالله الثاني عدداً من المبادرات التي عُنيت باستمرارِ نهج الصمود والتماسك الوطني، والأهمّ توظيف وحدة الهوية الوطنية الأردنية في مواجهة الأخطار والتهديدات الخارجية؛ فبينما كانت الشعوب في عدد من الدول بالمنطقة تعاني من صراعات الهوية كان الأردنيون يديرون الحوارات تحت مظلة هويتهم الوطنية الأردنية.

وفي تشرين الثاني 2002، أطلق الملك عبدالله الثاني مفهوم «الأردن أولاً»، لتعزيز أسس الدولة الديمقراطية العصرية. ويقوم هذا المفهوم على خطة عمل تهدف إلى ترسيخ روح الانتماء بين المواطنين، حيث يعمل الجميع شركاء في بناء الأردن وتطويره.

ويؤكد مفهوم «الأردن أولاً» تغليبَ مصلحة الأردن على دونها من المصالح، ويهدف إلى نشر ثقافة الاحترام والتسامح، وتقوية مفاهيم الديمقراطية البرلمانية وسيادة القانون والحرية العامة والمحاسبة والشفافية والعدالة والمساواة. وجاء في الوثيقة التي توضح هذا المفهوم والإجراءات المرافقة له[1]:

«(الأردن أولاً)، توافق اجتماعي، بين الأردنيين والأردنيات، أفراداً وجماعات، حكومة ومعارضة، يؤكد على تغليب مصلحة الأردن على غيرها من الحسابات والمصالح، ويعيد صياغة علاقة الفرد بالدولة، فهي لجميع أبنائها وبناتها على حد سواء، لهم منها العدالة والمساواة وسيادة القانون والشفافية وحق المساءلة، وعليهم حيالها واجب احترام قوانينها وهيبتها، وصون ثوابتها، وحماية استقرارها وأمنها الوطني، والذود عن مصالحها بكل إخلاص وتفانٍ».

وفي عام 2006 أطلق الملك عبدالله الثاني مبادرة «كلنا الأردن» بهدف تأسيس منظور وطني شامل يستند إلى رؤى مشتركة بين مكونات المجتمع، عبر مشاركة واسعة وفاعلة. ويوضح السياق التاريخي والاستراتيجي لهذه المبادرة الفلسفةَ التي وجّهت القيادةَ الأردنية نحو هذا النمط من الحراك السياسي؛ وهي إطلاق برنامج إصلاح وطني يجدد قدرة الأردنيين على صياغة الإجماع والتوافق الوطني.

عُقد الاجتماع التمهيدي لهذه المبادرة في البحر الميت بمشاركة 750 شخصية تمثل مختلف القطاعات الرسمية والشعبية والشبابية، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني، وحُددت خلاله 15 أولوية وطنية أسَّست للحوارات والعصف الفكري للمشاركين من أجل إنجاز وثيقة «كلنا الأردن».

وشكّل هذا النهج رافعةً جديدة تدل على قدرة الأردنيين ونظامهم السياسي على تجديد الهدف الوطني الكبير وخلق الإجماع حوله والتعبئة لتحقيقه؛ الأمر الذي وفّر في كل مرحلة زخماً وطنياً يؤمّن الطريق نحو الانتقال إلى مرحلة جديدة.

وبينما كانت أزمات الهوية تتفاقم في الإقليم، كان الملك عبدالله الثاني يطلق المبادرات لتعزيز القيم الوطنية ومكانة الدولة والمجتمع تحت مظلة الهوية الوطنية

1 وثيقة "الأردن أولاً"، 2002.

الأردنية. يبدو هذا النهج واضحاً في لقاء الملك مع نخبة من المثقفين الأردنيين في عام 2011 حيث قال: «**يجب أن نتحدث بصوت عالٍ.. بالنسبة للهوية الأردنية والوحدة الوطنية.. بالنسبة لي خط أحمر**»، وأيضاً: «**هويتنا الأردنية هوية جامعة لا مفرّقة، وهي هوية عربية إسلامية تحتوي جميع أبناء وبنات الوطن**»[2].

وركز الملك على السمات الأصيلة للهوية الأردنية في كلمته التي ألقاها بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الجامعة الأردنية، وقال فيها: «**مطلوب من الجامعات الأردنية كلها أن تركز على نوعية ومستوى التعليم العالي، وألّا يقتصر عملها على الجانب الأكاديمي والتعليمي، وإنما عليها مسؤولية تشكيل الوعي الثقافي والديمقراطي، وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة على مبدأ المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات**»[3].

وعاد الملك لتأكيد هذه القيم والسمات في حديثه بمناسبة تسلُّمه وثيقة التحديث السياسي عام 2021، إذ قال فيه: «**النموذج الديمقراطي الذي نسعى إليه جميعاً يعبّر عن إرادة سياسية ومصلحة وطنية، بما يعزز الهوية الجامعة ومسيرة التنمية والتحديث التي تليق بمستقبل الأردن والأردنيين**»[4]. وتوضح هذه الاقتباسات تركيزَ الملك باستمرار على العناصر التكوينية للهوية الأردنية في أنها هوية عربية إسلامية جامعة لكل الأردنيين وقائمة على المواطنة والعدل والمساواة والانتماء.

وفي السياق نفسه، أسهمت الأوراق النقاشية لجلالة الملك التي نُشرت بدءاً من عام 2012 في توفير إطار فكري للنقاشات الوطنية حول الهوية والقيم والمستقبل، وهدفت إلى توسيع النقاش الوطني حول الإصلاح الشامل، وحددت الأوراق السبع الهدفَ النهائي المتمثل بديمقراطية أردنية متجددة وحيوية، تقوم على ركائز ترسيخ متدرج لنهج الحكومات البرلمانية تحت مظلة الملَكيّة الدستورية، معزَّزاً بمشاركة شعبية فاعلة أو بـ«المواطنة الفاعلة».

---

2 حديث الملك عبدالله الثاني خلال لقائه مجموعة من الكتاب والمثقفين الأردنيين، 11 أيلول 2011.

3 كلمة الملك عبدالله الثاني بمناسبة الاحتفال بمرور خمسين عاماً على تأسيس الجامعة الأردنية، 10 كانون الأول 2012.

4 حديث الملك عبدالله الثاني خلال تسلُّم جلالته تقرير «اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية»، 3 تشرين الأول 2021.

لقد عملت هذه الأوراق على إعادة تشكيل مشهد النقاش الوطني في فترة حرجة وحساسة شهدتها المنطقة برمّتها؛ اتسمت بمطالب جديدة غير مسبوقة في مجالات الإصلاح والتغيير، ومصحوبة بالفوضى والانفعالات الحادة. كما اتسمت تلك الفترة بظهور قوى فاعلة جديدة في مقدمتها الشباب العربي الذي لم يُسمَع صوته بوضوح منذ أجيال في الوقت الذي غابت فيه الأطر الفكرية الجامعة للتحولات والحراكات التي ظهرت.

لذا، شكلت الأوراق النقاشية لجلالة الملك نهجاً سياسياً وطنياً للتعليم والتعلم السياسي والديمقراطي، إذ وردَ في الورقة النقاشية الأولى على سبيل المثال: «**يرتبط التواصل والتعبير عن الآراء في المجتمع الديمقراطي بالتزام مبدأ الاحترام مع حق الاختلاف في الرأي، في ظل سعينا للوصول إلى حلول توافقية. أما تنوّع الآراء والمعتقدات والثقافات في مجتمعنا فقد كان على الدوام عنصر قوة، ولم يكن عامل ضعف أبداً. إن الاختلاف لا يؤشر على وجود خلل، وليس شكلاً لانعدام الولاء، بل إن الاختلاف المستند إلى الاحترام هو دافعٌ للحوار، والحوار فيما بين أصحاب الآراء المختلفة هو جوهر الديمقراطية**»[5].

يوضح هذا الخطاب جانباً من النهج الذي أدار به الملك ومؤسساتُ الدولة النقاشَ العام حول الهوية الوطنية الأردنية في مرحلة ما سُمّي «الربيع العربي». لقد كان النقاش الوطني أحياناً صاخباً وعبّر عن حيوية المجتمع الأردني، لكنه لم يصل في أيّ لحظة إلى حالة الاستقطاب، بل إن اشتباك الملك بالنقاش العام حوّلَ هذه الحيوية الوطنية المتفاعلة مع ما يجري في الجوار إلى قوة دافعة لبلورة الهدف الوطني المشترك؛ وهو ما عبّر عنه الملك في أوراقه النقاشية: «**بلورة إحساس جمعيّ بالكرامة والاعتزاز بما ننجزه سوياً كشعب واحد**»، و«**تنمية إحساس وطني بالإنجاز، مستمَدّ من التغلب على التحديات، والتسلُّح بروابطنا وتضحياتنا المشتركة**»[6].

5 الورقة النقاشية الأولى للملك عبدالله الثاني، «مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة»، 29 كانون الأول 2012.

6 الورقة النقاشية الأولى للملك عبدالله الثاني، «مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة»، 29 كانون الأول 2012.

لقد عبّرت الأعوام الأخيرة عن تصاعد كبير في الإحساس الوطني نحو الهوية الأردنية، ويمكن رصد هذا المسار من خلال مجموعة من المظاهر غير المسبوقة، وكما يلي:

1. **فعالية النهج السياسي:** شكّل النهج السياسي للملك عبدالله الثاني أعلى لحظات التصعيد لخطاب الهوية الوطنية الأردنية، وانعكس ذلك في برنامج الملك في إدارة السياسة المحلية، وفي استدعاء الهوية وبناء الهدف الوطني المشترك في مواجهة التحديات الخارجية.

ويُفهَم هذا الأمر في سياق تحليل مقاصد وطبيعة البرامج السياسية التي شهدتها الدولة الأردنية المعاصرة؛ فقد تشكلت هذه الدولة خلال القرن الأول من تاريخها محصِّلةً لأربعة مشاريع سياسية كبيرة ارتبط كلٌّ منها بأحد الملوك الهاشميين، وحافظت هذه المشاريع أو الرؤى السياسية جميعها على قيم سياسية مشتركة وعلى الاستمرارية في النهج العام للحكم، وفي المقابل تمايزت عن بعضها بعضاً وفق محدِّدات كل مرحلة وظروفها الدولية والإقليمية والمحلية وشخصية الملك التي قادها وأولوياته.

كان مشروع عبدالله الأول «عربياً، إسلامياً، أردنياً»، وشكّل «شرقُ الأردن» الإقليمَ القاعدةَ لمشروع «المشرق العربي» الذي بدأ عام 1921 حين لم يتمكن العرب من تحقيق كل أهداف الثورة العربية الكبرى بتحرير بلاد المشرق العربية وبناء دولتهم المستقلة إثر معركة ميسلون ونهاية مشروع الملك فيصل في سوريا الطبيعية؛ لذا كان وفاء عبدالله (الملك المؤسس) لقيم التحرر العربية ولرسالة الهاشميين دافعاً له ليوجّه برنامجه السياسي في هذا الاتجاه، ويبدو ذلك واضحاً في تكوين النخب السياسية والإدارية وفي الأهداف والتفاعلات التي أطّرت الدولة الناشئة.

وكان مشروعُ الملك طلال مقدمةً حقيقية لمشروع الملك الحسين الذي بدا بوضوح أردنياً عربياً؛ ففي الوقت الذي وجّه فيه الملك الحسين مشروعه السياسي نحو الداخل لبناء المؤسسات وهياكل الدولة، بقي الالتزام بالدفاع عن قضايا الأمة وبالانتماء للعمق العربي في صدارة

الثوابت في حقبة شهدت تحالفات وصراعات إقليمية تفاوتت فوائدها وكُلَفها بين مرحلة وأخرى؛ واستطاع الحسين أن يجسّد على الأرض مكانة الأردن ودوره الإقليمي.

بينما منح برنامج الملك عبدالله الثاني البعدَ الوطني الأردني جُلَّ اهتمامه، فكان وما زال برنامجاً أردنياً بامتياز، ركّز على تحديث الدولة الأردنية وصمودها، ووظّف الانفتاح على العالم والمحيط العربي والإقليمي لهذا الهدف، وسعى إلى الاعتماد على الذات وصيانة الاستقلال الوطني؛ الأمر الذي جعل خطاب الهوية الوطنية الأردنية يتبوأ مكانة بارزة في النهج الملكي.

2. **فعالية مؤسسات الدولة وأركانها:** أظهرت مؤسسات الدولة الأردنية خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة فعالية عالية في تجسيد معاني الهوية الوطنية الأردنية، فقد عززت القوات المسلحة الأردنية التعبيرَ عن دورها الوطني بوصفها درعَ الوطن ورافعة لرموز الهوية.

وانعكست صور التعبير عن الهوية الوطنية الأردنية في مناهج التعليم المدرسي والجامعي، كما تبدى ذلك في النشاطات التي تقام احتفالاً بالمناسبات الوطنية، واحتفاءً بالمنجَزات، وتقديراً للتضحيات، وإبرازاً لنماذج حققت قيمة المواطنة في حقول اختصاصها ومجالات عملها.

ولأن اللغة العربية أحد العناصر التكوينية للهوية الأردنية، أُقر قانون حماية اللغة العربية في عام 2015، وفي عام 2019 أطلق الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد، مبادرة «ض» الهادفة إلى الحفاظ على مكانة اللغة العربيّة وألقها، والعمل على تطوير تقنيات تمكينها رقمياً، وإثراء المحتوى العربي على شبكة الإنترنت.

3. **فعالية المجتمع وتعبيراته:** شهدت الأعوام الأخيرة تعبيراً مجتمعياً واضحاً عن الهوية الوطنية الأردنية هو الأعلى في تاريخ نمو الهوية الأردنية ونضوجها.

وحّدت الهوية الوطنية جميعَ شرائح المجتمع وفئاته، وبرزت هذه الوحدة في محطات تاريخية كبرى وفارقة مثل جنازة الملك الراحل الحسين عام 1999، وأحداث التفجيرات الإرهابية التي شهدتها عمّان عام 2005، ووحدة الأردنيين في مواجهة الأخطار وفي التعبير عن مواقف الدولة وثوابتها إزاء ما تشهده المنطقة من أحداث وتطورات، خصوصاً ما يتصل بالقضية الفلسطينية.

وانسحبت هذه الفعالية على الأفراد وعلى الأسر والمجتمعات المحلية من الفئات كافة، التي رفضت الخطاباتِ العنصرية والفئوية التي تظهر بين حين وآخر، وعبّرت عن تمسكها برموز الهوية في مناسباتها وممارساتها، كما في حفل زفاف سموّ الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد، وحفل زفاف سمو الأميرة إيمان بنت عبدالله الثاني، اللذَين أظهرا بروزاً واضحاً وغير مسبوق للتقاليد واحتفاءً برموز الهوية الوطنية الأردنية.

لقد جسّدت الملَكية والعرش قيمَ الهوية الوطنية الأردنية بأوضح صُوَرها خلال سنوات القرن الحادي والعشرين، وأصبحا جزءاً أساسياً من هذه الهوية، ويدرك الأردنيون اليوم أن الملَكية الهاشمية هي حاميةُ الدستور ووحدة البلاد، والقاسمُ المشترك بينهم، والقوةُ الأولى الدافعة دوماً نحو وحدتهم على تعدُّدهم، وأن النهج الذي شيّده الملك والشعب معاً يشكّل القاعدةَ الصلبة للهوية الوطنية الأردنية المعاصرة.

القيم السياسية والثقافية للدولة الأردنية

- الاستمرارية والتجديد

تبنّت الدولة الأردنية منذ نشأتها وعلى مدى مئة عام مجموعةً من القيم السياسية والثقافية والاجتماعية مكّنتها من النمو المستمر، والبناء والازدهار وسط حالة طوارئ تاريخية لم تتوقف من الحروب والفوضى وعدم الاستقرار في الإقليم. وأسهمت هذه القيم في إنضاج الشرعية الوطنية للدولة، وتمتين العمق الثقافي والسياسي للهوية الوطنية الأردنية، وإضفاء المزيد من التقدير على مكانة الأردن الإقليمية والدولية. واستلهمت الدولة تلك القيم من تاريخها العربي الإسلامي العميق، ومن رؤيتها للحداثة والانفتاح، الأمر الذي مكّنها من تحقيق سمات الدولة العصرية في الاستقرار، والاستمرار، والتمثيل، والتطور.

لقد مثّل الربع الأول من هذا القرن الذي بدأ في عام 1999 صورة واضحة لثنائية الاستمرارية والتجديد؛ فقد أثبت النظام السياسي أن مؤسساته قوية ولديها درجة عالية من الالتزام بقيمها السياسية، وأن القيم التي يؤمن بها قابلة للنمو والتوسع والانتشار من دون تبديل أو استثناء.

- الاعتدال السياسي

شكّل الاعتدال أبرزَ القيم التي مثّلت وجه الأردن على المستويَين الإقليمي والدولي، إذ ساعدته السياساتُ المعتدلة على تحقيق الاندماج بين مكوناته الاجتماعية على المستوى الداخلي، ومنحته فرصة المحافظة على علاقات إيجابية إقليمياً ودولياً، وجعلت منه محوراً لا يمكن تجاوزه في رسم وصياغة السياسات الجيوسياسية الخاصة بالشرق الأوسط، وشّكلت مصداقية الأردن رصيداً سياسياً كبيراً عزّز دوره ومكانته في العالم.

الاعتدال يعني السياسة الواقعية التي ترى الواقع كما هو ولا تبيع مواطنيها الأحلام والأوهام. لقد كان لسياسة الاعتدال التي تبنّاها الأردن في مجمل سياساته تجاه العالم ومؤسساته الحديثة دورٌ فاعل في توفير الاستجابة والدعم من دول عربية وإسلامية وغربية، ومن مؤسسات عالمية، من بينها

على سبيل المثال: منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي؛ الأمر الذي أهّل الأردن بفضل الخبرة والفهم العميق للمسائل الدولية، لبناء شراكة قوية مع تلك المؤسسات.

وبقيت الدولة الأردنية وفية لقيمة الاعتدال السياسي على الرغم مما شهده الإقليم والعالم من تحولات، وظلت قادرة على الحديث مع الجميع والتعاون معهم في الظروف الدولية التي شهدت أقسى حالات الاستقطاب السياسي وسياسات المحاور الدولية.

وفي الوقت الذي كانت فيه الدولة الأردنية أمْيَل لخيارات الحداثة السياسية المعاصرة في زمن الحرب الباردة، فقد أوجدت مساحة واسعة لتنويع خياراتها الاستراتيجية مع الشرق والكتل الدولية الأخرى؛ الأمر الذي تكرر بصيغ أخرى في عهد المملكة الرابعة التي أوجدت مساحات سياسية أكثر رحابة في الالتزام بقيمة الاعتدال السياسي والثقافي المؤسَّس على فهم دقيق للمصالح الوطنية ولحركة العالم الجديد، لضمان منعة المملكة وحماية المصالح الوطنية.

- التسامح

جسّد النظام السياسي الأردني قيمة التسامح والصفح في كلّ مراحل تطوره التاريخي، وعبّر عن ذلك في مستويات الأداء العام كافة؛ حتى أصبحت هذه القيمة سمةً أساسية يُعرَف بها.

لقد ورث الهاشميون قيمة التسامح من الرسول العظيم جدِّهم محمد (صلّى الله عليه وسلّم)، وجمعوا هذه القيمة إلى تقاليد الشعب الأردني المؤسَّسة على مبادئ الصفح، والتسامح، ونبذ التفرقة، وحقن دماء الناس.

كان الملك عبدالله الأول يصفح عن معارضيه ويصرّ على أن يشاركوه مجالسه، وكثيراً ما كان المدافعَ الأول عن رموز العمل الوطني حينما سعى قادة الانتداب البريطاني للتنكيل بهم. وشكّل الملك الحسين عبر سلسلة طويلة من الأحداث والمواقف مدرسةً في التسامح السياسي، فقد أمر بالصفح عمّن

دبّروا محاولات انقلابية ضده في مرات عديدة؛ وذهب إلى السجون بنفسه غيرَ مرّة ليطلق سراح معتقلين سياسيين.

وعلى النهج نفسه، حرص الملك عبدالله الثاني على الالتزام بهذه القيمة، مبرزاً وجهَ الأردن الداعي للتسامح عبر المنابر والمحافل الدولية، بل صاغ واحدةً من أقوى أطروحات الدفاع عن التسامح في الإسلام، خصوصاً عندما ارتُكبت في العديد من الدول أعمالٌ إرهابية باسم الدين وفي الأوقات التي تصاعدت فيها «الإسلاموفوبيا».

وتُقدّم «رسالة عمّان» التي أطلقها الملك توضيحاً لا يحتمل التأويل لقيم التعاطف والرحمة واحترام الآخرين والتسامح وحرية الأديان، وهي القيم التي تُعَدّ المبادئ الهادية في الإسلام.

وتهدف الرسالة التي أُطلقت عام 2004 إلى تعريف العالم بطبيعة الإسلام الحقيقي وبجوهر الدين الحنيف الذي قدّم للمجتمع الإنساني أنصع صور العدل والاعتدال والتسامح وقبول الآخر ورفض التعصُّب والانغلاق.

وفي عام 2007، رعى الملك إطلاق وثيقة «كلمة سواء»، وفي عام 2010 أطلق جلالته مبادرة «أسبوع الوئام بين الأديان» الذي تبنّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع.

- المشاركة والتعددية

حرصت الدولة الأردنية على مشاركة مواطنيها وانخراطهم رجالاً ونساءً في نشاطات الحياة العامة في جميع مجالاتها، وممارسة حقوقهم المدنية المكفولة بالدستور والقوانين الناظمة للعمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وعلاوة على الأساس الدستوري والقانوني للمشاركة والتعددية فلهما قيمة أساسية اتسم بهما سلوك الدولة الأردنية منذ نشأتها.

فتحت الدولة المجال أمام المشاركة السياسية والاجتماعية التعددية من خلال مؤسسات العمل الديمقراطي، وكذلك من خلال مؤسسات المجتمع المدني والعمل التطوعي، وطوّرت أشكال المشاركة السياسية لتشمل تقلّد الوظائف

العامة في السلطات الحكومية التنفيذية والتشريعية والقضائية، وممارسة العمل النقابي والاجتماعي، والتوقيع على العرائض، وتقديم التقارير بهذا الشأن لدى السلطات المختصة للمطالبة بتحسين أحوال المواطنين، واستخدام منابر وسائل الإعلام لإيصال صوتهم للمسؤولين.

وعملت الدولة على الدمج بين المشاركة والتعددية، وتعكس النخبة التي أسست الحكومات الأولى هذه القيمة، وبموازاة ذلك حرص النظام على سماع صوت المعارضة حتى في أحلك الظروف منذ المؤتمرات الوطنية المعارضة للاتفاقية الأردنية البريطانية، مروراً بمرحلة الأحكام العرفية، وصولاً إلى مراحل العمل الديمقراطي.

- الأصالة والحداثة

دافعت الدولة الأردنية عن الإرث الحضاري للإسلام الوسطي، وحافظت على تراث المجتمع الأردني، وعززت العناصر الإيجابية في التراث الاجتماعي للعشائر الأردنية، في الوقت الذي تمسكت فيه بقيم الحداثة والتحديث، والانفتاح على الآخر، واحترام الحق في الاختلاف والتعددية في حالة من الانسجام بين الأصالة والحداثة.

إنّ قيمة الحداثة بما تمثله من قدرة على الاندماج، والانفتاح، وقبول التعددية، والتكيُّف، والمرونة، وتبنّي قيم المواطنة المعاصرة، والتحرر الاجتماعي والاقتصادي، جعلت من الأردن حالة فريدة في الاستقرار الداخلي، ودعامة أساسية للأمن الإقليمي. كان الملك المؤسس عبدالله (الأول) الذي شغل منصب وزير خارجية مملكة الحجاز في السابق يتمتع بقدرات عالية في الانفتاح الثقافي على الآخرين، وإلى جانب تمسُّكه الدائم بالأصالة والتقاليد، كان قادراً على قبول الجديد، والمواءمة، وإنشاء مؤسسات التحديث وفي مقدمتها وضع قانون انتخاب المجلس التشريعي عام 1928.

وجسّد الملك الحسين بن طلال قيمة الحداثة والتحديث في مشروعه الوطني الكبير في التعليم، من خلال إنشاء آلاف المؤسسات التعليمية والجامعات وبناء مؤسسات التحديث في المجالات كافة، تلك التي قادت التغيُّر الاجتماعي الذي شهده المجتمع الأردني في القرن العشرين.

وصعدت قيمة التحديث في عهد الملك عبدالله الثاني الذي بادر بتحديث المؤسسات السياسية وإنشاء مؤسسات جديدة وتحديث التعليم، وعَبَرَ بالأردنّ إلى المئوية الثانية بثلاثة مشاريع وطنية للتحديث السياسي والاقتصادي والإداري.

- نهج التحديث

شُيِّدت الدولة الأردنية على التحديث، فكان أداةً أساسية وثابتة في بناء السياسة الداخلية للدولة، وكرّس هذا النهجُ الاستقرارَ ومنحه معنىً سياسياً واجتماعياً أصيلاً في مسيرة الدولة؛ حتى تحول التحديث إلى قيمة أساسية من قيم الدولة.

واتّبع الحكم في الأردن مدرسة التطوُّر لا مدرسة الثورة والتغيير الجذري، فتجسدت الرؤية الإصلاحية في البناء والتنمية، وفي إدارة علاقة المجتمع بالدولة، وفي تطوير النظرة الوطنية للوصول للحياة الفضلى. وكلما أدرك الملك أن المؤسسات والنخب دخلت في حالة من الاسترخاء وأن نهج التحديث أصبح أقل كفاءة، انبرى لقيادة التحولات الديمقراطية ضمن سلسلة من الخطوات الشجاعة والجريئة.

حدث ذلك مع الملك طلال حينما وضع دستور البلاد في عام 1952، ومع الملك الحسين بن طلال حينما أعاد الحياة الديمقراطية في عام 1989، ومع الملك عبدالله الثاني في الالتزام بالديمقراطية والمشاركة، وفي الاستجابة الأردنية لحالة «الربيع العربي» عام 2011، وفي التعديلات الدستورية وسلسلة الأوراق النقاشية للملك وأعمال لجان التحديث السياسي والاقتصادي والإداري (2021–2022). وفي كل المراحل بقي الملكُ الضامنَ للنظام الديمقراطي وحامي الدستور والعدالة ووحدة البلاد.

وعمل الأردن على ترسيخ نهج التحديث ممارسةً فعلية في إدارة الفضاء الوطني، وفي تعاطيه مع قضايا الإقليم وتفاعله مع السياسات الدولية، لا سيما تلك التي تتعلق بالشرق الأوسط. فعلى المستوى الداخلي، حقّق الأردن إصلاحات سياسية تمثلت بمجموعة من التعديلات الدستورية والتشريعات الناظمة للحياة السياسية، وبناء مؤسسات سياسية راسخة، وأخرى اقتصادية.

- المنعة والتكيُّف الإيجابي

طوّرت الدولة الأردنية خبرة فريدة في الاستجابة للتحولات العاصفة والأحداث القاسية وحالات الطوارئ، وقدمت على مدى مئة عام نماذج متعددة في التكيُّف مع الظروف الداخلية الصعبة وتلك التي فرضها العامل الجيوسياسي المعقَّد للمنطقة، كالتهديدات السياسية وسياسات المحاور والاستقطاب أو الإقصاء والتهميش، والإرهاب والتطرف الديني، والتحديات الاقتصادية.

وقدّم الأردن في جميع هذه الظروف نموذجاً فريداً للمنعة، أي القدرة على المواجهة والصمود والتعافي من الصعوبات بسرعة، وهذا نتاجٌ لخبرة الدولة الأردنية التي بنتها على مدار مئة عام، ويعكس قيمةً ميّزت المؤسسات الأردنية بعمومها.

وظهرت محصلة قيمة التكيُّف والاستجابة في قدرة الملك المؤسس على حماية الأردن من وعد بلفور وأطماع المشروع الصهيوني في مراحله الأولى، وحفظ السلم الأهلي، وتوحيد البلاد، والصمود أمام الهجمات المروّعة العابرة للحدود.

وكانت القدرة على التكيُّف والاستجابة هي المعادلة السياسية التي جعلت الملك الحسين بن طلال يحمي الأردن في زمن المؤامرات السياسية والاستقطابات، ويقف في وجه المشروع الصهيوني خلال محاولته التوسع. تلك القيمة التي تعلمها الملك عبدالله الثاني وجعلت من الأردن استثناءً في زمن العواصف التي غيّرت المنطقة وفتّتت دولاً وأنهت أنظمة سياسية.

وفي أكثر من محطة تاريخية، اختُبرت المنعة الوطنية في التعامل مع تحدي الظروف الاقتصادية الصعبة، وإيجاد الحلول والبدائل المناسبة، كما هي الحال أثناء مواجهة جائحة «كورونا» التي اجتاحت العالم خلال عام 2020.

- الوضوح الأخلاقي

شَيّدت الدولة الأردنية خلال مئة عام سياساتها وعلاقتها مع مواطنيها على الوضوح الأخلاقي، بالتزامها وثباتها على مبادئها وقيمها؛ فلا تعلن عن مواقف وتمارس خلافها؛ مما جعل المكانة الأخلاقية للدولة عالية ومميزة دوماً لدى مواطنيها.

وجسّدت الدولة الأردنية قيمةَ الوضوح الأخلاقي في تعاملها مع القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية التي نالت من الاهتمام ما لم تنله قضية أخرى في تاريخها؛ إذ منحت الدولة منذ التأسيس مساحةً كبيرة لهذه القضية وبخاصة للقدس الشريف، سواء في الحروب والتضحيات أو في الجهود السياسية، فكانت مسألة الحقوق الفلسطينية جزءاً رئيسياً من سياسات الأردن وجهوده على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وعملت الدولة الأردنية على رعاية اللاجئين، وتوظيف مصادرها للتأكيد على شرعية المطالب الفلسطينية بكامل الحقوق، وممارسة تعبئة واسعة لتحقيق هذه الغاية في المؤسسات والاتفاقيات الدولية.

كما تجلّى الوضوح الأخلاقي في السياسة الخارجية الأردنية حيال قضايا الإقليم والعالم، وبما يليق بدولة تحترم مبادئها ومواقفها في السر والعلانية، ودفع الأردن ثمن وضوحه الأخلاقي في أكثر من موقف في السياسة الإقليمية والدولية، منافحاً عن الحقوق العربية، ومدافعاً عن الإسلام، وملتزماً بحماية حقوق الإنسان.

وفي سياق متصل، عبّر الأردن عن قيمة الوضوح الأخلاقي في تعامله التاريخي مع اللاجئين وموجات الهجرات القسرية التي عبرت الحدود، فعاملَ اللاجئين باحترام وحرص على حفظ كرامتهم، وعَدّهُم ضيوفاً على الأردنيين من دون أن ينتقص من صفتهم السياسية؛ ولم يُرَدّ خلال مئة عام أيُّ لاجئ لاذ بالأردن.

- التوازن السياسي والاجتماعي

نظرَ الأردن إلى الإسلام والقومية بوصفهما عنصرَين ومكونَين أساسيين للهوية الوطنية، ووازن بينهما بصورة تحقّق الاندماج والتصالح على المستويَين السياسي والاجتماعي؛ فجاوزت مفاعيلُها النطاقَ الوطني وتحوّلت إلى قيمة حضارية فريدة في الفضاء الثقافي والسياسي العربي المعاصر.

وحرصت الدولة الأردنية على التوازن في سياساتها وفي قدراتها التوزيعية، إذ قام هيكلها على الموازنة بين قيم الأصالة والحداثة؛ فاستطاعت المواءمة بين الماضي والحاضر، وأتاحت الفرصة للتمازج بين القيم المدنية والدينية.

لقد حوّلت الدولة نهجَ التوازن إلى قيمة سياسية واجتماعية مطلوبة ومرغوبة في السياسات المحلية، وغدت من مصادر الاستقرار الأساسية، فهناك التوازن في التصعيد السياسي وفي تكوين النخب، والتوازن في القدرات التوزيعية وعدالة التنمية، وغيرها من مظاهر التوازن.

- التنوع الثقافي

احتفت الدولة الأردنية بالتنوع الثقافي، حتى تحوّلَ إلى قيمة ثقافية واجتماعية ذات عمق وطني ومصدرٍ من مصادر ثراء المجتمع وقوة الدولة.

والتنوع الثقافي قيمةٌ أصيلة في نهج المجتمع والدولة، وترجع مصادره إلى طبيعة التكوين الطبيعي والجغرافي للبيئة الأردنية، وإلى موجات الهجرات التاريخية التي شهدها الأردن منذ نهاية القرن التاسع عشر، وإلى موجات اللجوء التي توالت على أرضه نتيجة الصراعات الإقليمية.

في مقابل هذه المصادر، أسهمت عوامل أخرى في جعل الدولة الأردنية نموذجاً للنجاح في احترام التنوع الثقافي وفي استيعابه ضمن الهوية الوطنية الأردنية، أبرزها انفتاح النظام السياسي الأردني والمجتمع الأردني والمؤسسات الأردنية على العالم وثقافاته.

لقد صادق الأردن على معظم المواثيق والمعاهدات الدولية التي تؤكد أهمية التنوع الثقافي، ومن أبرزها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، إذ يقدم الأردن تقريراً كل أربع سنوات لمنظمة اليونسكو عن حالة التنوع الثقافي في البلاد.

- الوسطية الإسلامية

طوّرت الدولة الأردنية نهجها الخاص في تقديم الإسلام بوصفه دينَ الدولة ومكوناً أساسياً من مكونات الهوية الوطنية الأردنية، وقام هذا النهج على الوسطية في فهم الإسلام ومقاصده.

ويستند الفهم الأردني للوسطية إلى أنها مطلبٌ شرعيّ أصيل ومقصدٌ سام ومظهرٌ حضاريّ؛ فهي تجسّد الاعتدالَ في نهج الحياة وسائرِ أمورها، والاستواءَ والاستقامة والتوسُّط بين حالتين؛ مجاوَزة الحد المشروع والقصور عنه.

لقد عبّرت الدولة الأردنية عن رؤيتها في الوسطية بوصفها نهجاً فكرياً وموقفاً أخلاقياً بما ينسجم مع الإرث الذي تنتمي إليه الدولة، والمتمثل بإرث آل البيت ورسالتهم، إذ أدرك الأردن أهمية الدفاع عن هذه القيمة مع اكتظاظ الساحة بالتيارات والطوائف الدينية التي تنتمي للإسلام، وارتفاع حدة حركات التطرف الديني مقابل تيارات التغريب والابتعاد عن الإرث الحضاري للأمة.

وانسجاماً مع مفاهيم ومحاور «رسالة عمّان»، التي غدت قاعدة العمل الدعوي في وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، وتأكيداً لدور المملكة في تحمل مسؤولية إبراز الصورة الحقيقية المشرقة للإسلام، ووقف التجني عليه، ورد الهجمات عنه، بحكم المسؤولية التاريخية الموروثة التي تحملتها القيادة الهاشمية، تم إنشاء معهد الملك عبدالله الثاني لإعداد الدعاة وتأهيلهم وتدريبهم عام 2007؛ ليكون منبراً دعوياً تتحقق من خلاله جميع التطلعات والأهداف التي وجه إليها الملك في حماية الدين، ونشر الهداية على وعي وبصيرة، حماية للأجيال من الانغلاق والجمود والتطرف، وإثباتاً لوجود هذه الأمة، ودورها الحضاري عبر التاريخ.

ونظم المعهد 44 دورة دولية لشرح مضامين «رسالة عمّان»، شارك فيها 1300 مشارك من 60 دولة عربية وإسلامية ومن دول تقيم فيها جاليات إسلامية، كما نظم 36 دورة مماثلة لمشاركين من الأردن.

ويعدّ برنامج تأهيل الأئمة والمؤذنين من أبرز إنجازات المعهد، ويُعقَد على ثلاثة مستويات؛ مدة كلٍّ منها ستة أشهر، ينهي خلالها الدارسون 9–10 مواد دراسية في كل مستوى.

وأطلق المعهد برنامج الدبلوم التدريبي في الفقه بالتعاون مع جامعة العلوم الإسلامية، وشارك فيه 8000 مشارك ومشاركة.

العناية بالقرآن الكريم وإعمار مقامات الصحابة

وجّه الملكُ المؤسساتِ المعنية برعاية الثقافة الإسلامية بالاهتمام بتعليم القرآن الكريم وتطوير برامج مؤسسية في هذا المجال.

وفي عام 2000 أنشأت وزارة الأوقاف والمقدسات والشؤون الإسلامية مديرية متخصصة في التعليم الشرعي. وحتى عام 2023 تم افتتاح 2000 دار للقرآن الكريم لتعليم أحكام القرآن الكريم وحفظه، وبلغ عدد الدارسين والدارسات فيها 250 ألفاً حصل عدد كبير منهم على الإجازة في التلاوة والتجويد الصادرة عن الوزارة. كما تم إطلاق «شهادة الحافظ» لتكريم حافظي وحافظات القرآن الكريم الذين يقدَّر عددهم بـ 20 ألفاً في أنحاء المملكة.

وشهدت هذه المرحلة إطلاق المسابقات الهاشمية لحفظ القرآن الكريم وبرعاية ملكية، إذ أقيمت في عهد الملك عبدالله الثاني 38 مسابقة محلية ودولية، منها 23 للذكور و15 للإناث. ويشارك في المسابقة الدولية كلَّ عام حافظون وحافظات من حوالي 50 دولة من دول العالم العربي والإسلامي، وفي المسابقات المحلية حوالي 10 آلاف حافظ وحافظة.

وحصل حوالي 200 حافظ وحافظة من الأردن على مراكز متقدمة على مستوى العالم في مسابقات لحفظ القرآن الكريم أجريت في دول عدة.

وتم نسخ العديد من المصاحف وطباعة مئات الآلاف من النسخ منها، ومن أبرز هذه المصاحف: المصحف الهاشمي (2001)، ومصحف الملك الحسين بن طلال (2020)، ومصحف الملكة علياء (2020)، ومصحف آل البيت (2009)، ومصحف المملكة الأردنية الهاشمية (2023).

بدأ الإعمار الهاشمي لمقامات الصحابة والأنبياء على الأرض الأردنية في عهد الملك الراحل الحسين بن طلال، إذ شُكلت في عام 1984 لجنة ملكية خاصة لترميم وصيانة أضرحة الصحابة والشهداء الفاتحين وبناء المساجد في مواقعها.

وفي عهد الملك عبدالله الثاني، شهد الإعمار الهاشمي للأضرحة توسعاً كبيراً وشمل جميع أرجاء المملكة، وروعي فيه أن يلبّي المتطلبات والحاجات الإيمانية والتربوية والعلمية والثقافية، وأن يكون جزءاً من السياحة الدينية التي تقصد المملكة.

وخلال الفترة 1999-2023 تم تشييد 29 مشروعاً شملت مقامات ومساجد الأنبياء والصحابة والرموز الدينية الإسلامية، وأبرزها مقامات الصحابة في المزار الجنوبي بمحافظة الكرك (المرحلة الثانية): زيد بن حارثة، وجعفر بن أبي طالب، وعبدالله بن رواحة؛ قادة معركة مؤتة الخالدة -رضوان الله عليهم- الذين استُشهدوا فيها.

وشمل الإعمارُ مساجد ومقامات النبي شعيب (وادي شعيب)، والنبي يوشع بن نون (السلط)، والنبي هارون (وادي موسى)، والنبي هود (جرش).

كما شمل الإعمار مساجد ومقامات لعدد من الصحابة الأجلاء:

- أبو عبيدة عامر بن الجراح، في الأغوار الوسطى.
- ضرار بن الأزور، في الأغوار الوسطى.
- شرحبيل بن حسنة، في الأغوار الشمالية.
- عامر بن أبي وقاص، في الأغوار الشمالية.
- معاذ بن جبل، في الأغوار بالشونة الشمالية.
- الحارث بن عمير الأزدي، في محافظة الطفيلة.
- أبو ذر الغفاري، في مادبا.
- بلال بن رباح، في وادي السير.
- عبدالرحمن بن عوف، في الجبيهة.

وجرى تطوير موقع أهل الكهف في الرقيم/ الرجيب جنوب عمّان، وموقع الشجرةَ التي استظلّ بظلّها الرسولُ محمد -صلى الله عليه وسلم- أثناء تجارته إلى الشام في منطقة الصفاوي شرق المملكة.

لقد عكست سنوات الربع الأول من هذا القرن صورة صادقة وموضوعية عن مدى استقرار ثوابت الدولة والمجتمع ونضوجها، واتّضح ذلك في قوة الهوية الوطنية الأردنية وبروزها في زمنٍ شهدَت فيه العديدُ من الهويات في المنطقة إحباطاً وتمزقاً ودارت حولها حروبٌ وخلفت مآسي وويلات أثناء اختبار العلاقة بين الأنظمة والمجتمع.

وخلال هذه الفترة بدا جلياً إدراك الأردنيين لأهمية الالتفاف حول القيادة والدولة في مواجهة الأخطار. وكذلك هي الحال في نضوج قيم الدولة الأردنية التي تبلورت عبر عقود طويلة من الممارسة العقلانية للحكم، وأصبحت قيمُ الاستمرارية والتجديد والاعتدال والوسطية والمنعة والوضوح الأخلاقي والتنوع وغيرها سماتٍ للدولة وسماتٍ للأردنيين أيضاً.

إنّ فهم حالة القيم السياسية والثقافية وحالة استقرار الهوية ونضوجها في هذه المرحلة أسهم من دون شك في فهم حالة الاستقرار التي شهدتها المملكة وطبيعة التحولات التي مرت بها، والتي شكّل بعضُها حالةً استثنائية وفارقة عمّا يحدث في الإقليم، سيتم تناولها في الفصول القادمة.

الفصل الثاني

السياسة والتحديات الاستراتيجية

«الاستقلال هو مسيرةٌ من الإنجازات الوطنية التي تعزّز مفهوم السيادة الشاملة، وحرية الإرادة، واتخاذ القرار الوطني الحر».

عبدالله الثاني ابن الحسين

خطاب بمناسبة عيد الاستقلال، 25 أيار 2008

تمهيد

انتقل الحكم إلى جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين بعد وفاة والده عام 1999؛ لم يكن مشهد جنازة الملك الراحل الحسين بن طلال هو المشهدُ المهيب الوحيد الذي شهده الأردن بينما يودّع القرن العشرين ويستقبل قرناً جديداً، فقد رافقَ ذلك انتقالٌ سلسٌ وهادئٌ للعرش الأردني كان محطّ أنظار العالم؛ الأمر الذي أكد نضوج الالتزام الدستوري واستقرار المؤسسات السيادية بالمملكة وانضباطها.

مع الانتقال إلى القرن الحادي والعشرين كان العالمُ يشهد تحولات كبرى وبداية نظام عالمي جديد بينما يعيش العالمُ العربي ظرفاً هو الأصعب في تاريخه المعاصر، وتراجعت نظرية الأمن القومي العربي بعد سلسلة الاختراقات والاحتلالات التي بلغت ذروتها بغزو العراق عام 2003 وما تلاه.

وفي أثناء ذلك، حاصر الإرهابُ والتطرف المنطقةَ العربية في ثلاث موجات على مدى العقدين الأوّلين من القرن الجديد؛ ترتبط الأولى بالهجوم على المدن الأميركية عام 2001 وتداعياته التي شملت احتلال أفغانستان، وترتبط الثانية بغزو العراق (2003) وتداعياته من فوضى وتفاقم للأعمال الإرهابية، وترتبط الثالثة بـ«الربيع العربي» وتداعياته التي طالت أرجاء العالم العربي.

ولجَ الأردن القرن الجديد بملك شاب تولى القيادة بعد رحيل زعيم كبير ترك إرثاً من الإنجازات العظيمة رغم التحديات والصعاب في بلد يقع في عين العاصفة ويعيش حالة طوارئ تاريخية، ويعبُر نحو الألفية الثالثة منهَكاً اقتصادياً.

وبعد ربع قرن غدا الملكُ الشاب زعيماً كبيراً بالمعنَيين التاريخي والسياسي، قادراً على تحقيق اختراقات فعليّة في واحدٍ من أشدّ أقاليم العالم تعقيداً.

غادر الأردن القرن العشرين بعد إنجازات كبيرة شُيِّدت في عقود نصفه الثاني يتذكّرها الأردنيون بكل امتنان وتقدير للمغفور له جلالة الملك الحسين -طيّب الله ثراه- ولشقيقه سمو الأمير الحسن الذي أدى دوراً بارزاً في وضع الخطط التنموية والإشراف على تنفيذها، إلّا أن الأردن واجه أزمة اقتصادية ممتدة منذ عام 1989؛ فقد بلغت نسبة الدَّين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 189% عام 1990، ووصلت إلى 109% عام 1998 نتيجة برامج قاسية من الإصلاح الاقتصادي، بينما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً كبيراً؛ من 2160 دولاراً عام 1987 إلى 1499 دولاراً عام 1998. يضاف إلى ذلك العجز المزمن في الموازنة العامة، الذي شهد ارتفاعاً كبيراً في سنوات التسعينيات، حتى إن الخزينة العامة للدولة بدت شبهَ مفلسة وهي تودّع القرن العشرين.

كانت سنوات التسعينيات معقّدة وصعبة، ليس من المنظور السياسي حسْب، بل من المنظور الاقتصادي والاجتماعي أيضاً، فقد واجه الأردن ظروفاً غير مألوفة نتيجةَ الغزو العراقي للكويت وما تركَ من تداعيات سياسية واستراتيجية واقتصادية عليه، بخاصة بعد عودة مئات الآلاف من الأردنيين والفلسطينيين العاملين في الكويت وبعض دول الخليج إليه. وصمدت المملكة بالفعل أمام هذه التحديات التي تزامنت مع مرض الملك الحسين؛ ذلك الذي ألقى بظلال ثقيلة على المشهد العام في البلاد.

وبعدما شهدته المملكة من انطلاقة كبيرة للمسار الديمقراطي في بداية التسعينيات وتوسُّع مجال الحريات العامة وظهور حزمة من التشريعات الإصلاحية، تراجعَ المسار الديمقراطي نسبياً بعدما اصطبغت سنوات ما بعد منتصف التسعينيات بأجواء عامة صعبة في المزاج الشعبي وفي علاقة الحكومات بالمجتمع وتخلّلتها اضطرابات واحتجاجات ارتبطت بالظروف الاقتصادية الضاغطة وبرنامج الإصلاح الاقتصادي، واندرجت ضمن ذلك أحداث أخرى عام 1998 ارتبطت بظروف إقليمية مثل حصار العراق.

وانعكست تلك الظروف سلباً على الاستقرار وإدارة السياسة المحلية، وباتت البلاد تشهد ظواهر غير مألوفة، مثل العنف في الجامعات، وظهور انقسامات حادة في أوساط النخب السياسية، وارتفاع وتيرة الخطابات السياسية المتصارعة تحت عناوين مثل التوطين، والخصخصة، وبيع القطاع العام. وبذلك، بدا واضحاً أن الأردنيين كانوا يودّعون القرن العشرين وهم أكثر قلقاً على حاضرهم وخوفاً مما يضمره المستقبل.

في هذه البيئة الاستراتيجية المعقّدة واجه الأردن السنواتِ الأولى من القرن الجديد وسط ثلاثة أشكال من التطرف؛ حاول الأول أن يختطف الإسلام ويقدم صورة مشوهة له، وتمثّلَ الثاني بتصاعد الأنظمة اليمينية في الغرب، وارتبط الثالث بتنامي اليمين الإسرائيلي المتطرف في الجوار.

الانتقال إلى الندّية الاستراتيجية

بعد تولّي الملك عبدالله الثاني الحكم، سعت الدولة الأردنية نحو تكريس نهج من «الندّيّة الاستراتيجية» التي بناها النظام السياسي الأردني بالتراكم البطيءً والحذر على مدى ربع قرن، وهي ندّية لا تعني البحث عن التوازن الاستراتيجي الإقليمي بقدر ما شغلَها تعزيزُ استقلالِ القرار السياسي والاستراتيجي الأردني؛ الأمر الذي يؤكد أن المنطلقات التي مارسها الأردن وكثيراً ما حالت دون قفزة جديدة للمشروع الإسرائيلي لا تختلف عن مرحلة الندّيّة الاستراتيجية الجديدة.

فإذا كان الأردن قد سعى في المرحلة الأولى لبناء تحالفات دولية وإقليمية وبنْيةٍ أمْنِيّة للحفاظ على حدوده ومنع التوسع الإسرائيلي وتجنيب المنطقة حالةً من الفوضى العارمة، فإنه أعاد في الربع الأول من القرن الحالي تموضُعَه الاستراتيجي في مواجهة عدم الاستقرار الإقليمي وتراجُع نظرية الأمن القومي العربي، مستنداً إلى تماسكٍ وطنيّ كبير، وبنْيَةٍ أمْنِيّة وعسكرية متينة، وثراء سياسيّ، ومنظومة تحالفاتٍ دولية وإقليمية.

إنّ التطـور في الـدور التقليـدي الـذي لعبـه الأردن وانتهاجـه دوراً مختلفـاً في الأطروحـات وآليـات العمـل، فتـحَ آفاقـاً جديـدة أمامـه أبرزهـا:

- تعزيـز اسـتقلال القـرار السياسـي الأردنـي بمـا يدعـم المصالـح والأولويـات الوطنيـة العليـا ويحافـظ عليهـا.
- سـيطرة المنظـور التعاونـي علـى التفاعـلات الأردنيـة، و«تصفيـر» الصراعـات الإقليميـة.
- المرونـة، وتعـدُّد الأدوار السياسـية والخيـارات الاسـتراتيجية الإقليميـة والدولية على حدّ سواء.
- السـعي الجـدّي نحـو المزيـد مـن الاعتمـاد علـى الـذات، وهـذا مـا يعكسـه بشـكلٍ واضـح تراجـعُ نِسَـب الاعتمـاد علـى المسـاعدات الدوليـة مقارنـةً بعقـودٍ سـابقة.

عشـيّةَ تسـلُّم الملك عبدالله الثاني الحكم كانت التحضيرات للانتخابات الإسـرائيلية تجـري علـى قـدم وسـاق، وللمـرة الأولـى مـارس الأردن سياسـياً دورَ الفاعـل فيمـا يحـدث في الجـوار ولـم يكتـفِ بـدور متلقّـي النتائـج؛ إذ اسـتقبل الملـك وزيـرَ الدفـاع الإسـرائيلي السـابق إسـحق موردخـاي مرشـح حـزب الوسـط، كمـا اسـتقبل زعيـمَ حـزب العمـل إيهـود بـاراك وهـو المنافـس الرئيسـي في تلـك الانتخابـات، بينمـا لـم يسـتقبل رئيـس الـوزراء بنيامـين نتنياهـو مرشّـح حـزب الليكـود. وكانـت تلـك إشـارة مبكـرة سـتنسـحب علـى السـلوك السياسـي الأردنـي علـى مـدى العقدَيـن اللاحقَـين في مواجهـة اليمـين الإسـرائيلي المتطـرف ومشـروعه الـذي يصطـدم مـع المصالـح الوطنيـة الأردنيـة.

كان الموقـف الأردنـي مـن اليمـين الـذي سـيطر علـى الحكـم في إسـرائيل علـى مـدى ثلثَـي الربـع الأول مـن القـرن الجديـد أحـدَ أبـرز ملامـح هـذه المرحلـة، انطلاقـاً مـن أنّ تنامـي اليمـين المتطـرف في المجتمـع والدولـة في إسـرائيل يقـف حجـرَ عثـرة أمـام مشـاريع السـلام العـادل، وأن «عقليـة القلعـة» التـي تقـود إسـرائيل كمـا وصفهـا الملـك لا تتبنّـى السـلام ولا تكتـرث بالتعـاون لتحقيقـه. والأهـم مـن ذلـك، لقـد تنامـى إدراك الأردن للتهديـد الـذي يشـكّله اليمـين الإسـرائيلي عليـه وعلـى مصالحـه، والمتمثـل في طموحـات اليمـين بحرمـان الفلسـطينيين مـن حقهـم في إقامـة دولـة مسـتقلة.

وتغيرت الظروف الاستراتيجية في المنطقة مع بداية القرن الجديد، وهيّأت لإقامة علاقات بين عدد من الدول العربية وإسرائيل، إلا أن إسرائيل لم تستثمر هذه الفرصة لتحقيق سلام شامل وعادل يوفر الأمن والازدهار للمنطقة، وواصلت سياساتها ضد الشعب الفلسطيني وعرقلة جهود إحياء عملية السلام وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

لقد خاض الأردن معركةً طويلة ضد طموح اليمين الإسرائيلي ومخططاته، وعكس الخطابُ السياسي للملك عبدالله الثاني فهماً عميقاً لطبيعة التهديدات التي يشكّلها استمرار تنامي اليمين الإسرائيلي منذ اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين أواخر عام 1995. وتتلخص الرؤية الأردنية لمصادر التهديد المتنامي في الجوار بما يلي:

1. سياسات الاستيطان الإسرائيلي: توسّع الاستيطان في الضفة الغربية والقدس وتسارعت وتيرته بصورة كبيرة، حتى وصل عدد المستوطنات إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه الوضع قبل اتفاق أوسلو (1993). وبموازاة ذلك تضاعفَ عدد المستوطنين، وبلغَ متوسطُ نسبة النمو السكاني في المستوطنات 5%.

2. سياسات التخطيط المباشر وغير المباشر لابتلاع الضفة الغربية: لجأت إسرائيل إلى ممارسات نَزْع ملْكية الأراضي من الفلسطينيين، وطردهم وتهجيرهم قسريّاً، وهدم منازلهم بما يضمن توسيع رقعة المستوطنات على حساب أصحاب الأرض الأصليين.

3. جدار الفصل العنصري الإسرائيلي: تقوم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام 2002 ببناء جدار على طول الأراضي الفلسطينية الفاصلة بين الأراضي المحتلة عام 1948 والمحتلة عام 1967، الأمر الذي حوّل الأراضي الفلسطينية إلى جُزر متباعدة ومفتَّتة، بهدف تحقيق هدف سياسيّ واستراتيجيّ هو الحيلولة عملياً دون إمكانية قيام الدولة الفلسطينية.

4. تعهُّد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بضم حوالي 30% من أراضي الضفة الغربية ومنطقة الأغوار التي احتُلَّت عام 1967، بما في ذلك المستوطنات الإسرائيلية ومناطق يسكنها في الأساس فلسطينيون.

5. السياسات التصعيدية التي تستهدف القدس والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية: استهدفت السياسات والإجراءات الإسرائيلية على مدى سنوات الربع الأول من القرن الحادي والعشرين المسجدَ الأقصى/ الحرم القدسي الشريف، ودعمت المتطرفين في مساعيهم لتهويده، وواصلت محاولاتها الرامية إلى تغيير الوضع الديني والتاريخي والقانوني للمسجد الأقصى والاعتداء على الوصاية الهاشمية على المقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية في القدس، بما يخالف القانون الدولي وما نصّت عليه معاهدة السلام (1994).

كما مارست إسرائيل سياسات تصعيدية استهدفت الأماكن المقدسة المسيحية والوجود المسيحي في القدس، وعملت هذه السياسات على فرض المزيد من القيود على المسيحيين العرب والسيطرة على ممتلكات الكنائس في البلدة القديمة، إذ تشكل أوقاف وممتلكات الكنائس أكثر من 28% من البلدة القديمة، عبر فرض ضرائب باهظة على ممتلكات الكنائس بأثر رجعي.

لقد أدرك الملك عبدالله الثاني مبكّراً نوايا اليمين الإسرائيلي المتطرف الذي سيطر على الحكم في إسرائيل، وأيقن أنه لن يلتزم بعهود السلام التي قطعها مع والده.

لذا، عبّر الرفض الأردني للسياسات الإسرائيلية عن نفسه من خلال محاولة بناء منعة سياسية واستراتيجية ضد مصادر التهديد الإسرائيلية المعلَنة وغير المعلَنة في زمن السلام ووسط تحولاتٍ استراتيجية في المنطقة. وتبلوَرَ الإدراك الأردني حول نهج اليمين الإسرائيلي بوضوح في أنّ هدف إسرائيل في هذه المرحلة وأد إقامة الدولة الفلسطينية من خلال إيجاد واقع لا يمكن عملياً بموجبه إقامة دولة للفلسطينيين قابلة للحياة، وصولاً إلى حل القضية الفلسطينية على حساب الأردن ومصر.

لقد شهدت العلاقات الأردنية-الإسرائيلية مجموعة من الأزمات والتوترات، وكثيراً ما وُصفت -وتحديداً في العقدَين الأخيريَن- بأنها تشهد أعلى درجات «السلام البارد»، حينما انتقل الأردن إلى سياسات ندّيّة في مواجهة تخلّي إسرائيل عن نهج السلام.

فبعد انهيار محادثات السلام الفلسطينية-الإسرائيلية التي جرت في «كامب ديفيد» عام 2000، اتجهت الحكومات الإسرائيلية نحو المزيد من التطرف وسلّمت الحكم لليمين، وانطلقت الانتفاضة الفلسطينية الثانية بعد انسداد الأفق السياسي وتعثّر جهود التسوية السياسية التي جرت برعاية أميركية ووصلت إلى أقصى نقطة يمكن أن تصل إليها قبل انهيارها في لحظةٍ درامية. وأثناء ذلك واصل الأردن جهوده لتخفيف الضغط الإسرائيلي على الفلسطينيين، وإزاء التعنُّت الإسرائيلي استدعى سفيره من تل أبيب أكثر من مرة خلال تلك الفترة.

وتراجعت التفاعلات إلى مستوياتها الدنيا، واقتصرت على خطوات محدودة بما يراعي حماية المصالح الوطنية الأردنية وضمن الاتفاقيات التي وُقِّعت في إطار معاهدة السلام؛ فأبقى الأردن على حدٍّ من التنسيق الأمني على الحدود، ودخلَ في بعض التفاعلات الخاصة بحماية مياه البحر الأحمر والبحر الميت، وفي بعض الأمور المتعلقة بالتعاون البيئي الإقليمي.

لحظات تاريخية: مخاطبة الرأي العام العالمي

- في عام 2001، ألقى الملك عبدالله الثاني خطاباً تاريخياً أمام مجلس العموم البريطاني. وأكد الملك في خطابه على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وضرورة الاعتراف بحق الفلسطينيين بإقامة دولتهم المستقلة.

- في عام 2002، ألقى الملك عبدالله الثاني خطاباً أمام البرلمان الأوروبي، وهو من أكثر الزعماء في الشرق الأوسط والعالم تحدُّثاً أمام هذا البرلمان (في الأعوام 2002 و2007، و2012، و2015 و2020).

- في عام 2007، ألقى الملك عبدالله الثاني خطاباً تاريخياً أمام الكونجرس الأميركي في الجلسة المشتركة لمجلسَي الشيوخ والنواب، وعرض في خطابه الحقوق الوطنية الفلسطينية وعرّف بالمبادرة العربية للسلام.

- شكّل الحضور الإعلامي للملك عبدالله الثاني خلال الفترة 1999–2023 ظاهرةً لافتة في القدرة على مخاطبة الرأي العام الإقليمي والدولي، فقد أُجري معه أكثر من 255 مقابلة إعلامية؛ منها 25 مع وسائل إعلام محلية، و52 مع وسائل إعلام عربية، و86 مع وسائل إعلام أميركية، و58 مع وسائل إعلام أوروبية، و11 مقابلة مع مؤسسات إعلام عبرية.

- يعدّ الملك عبدالله الثاني أكثر الزعماء العرب والشرق أوسطيين حضوراً على المنابر الدولية والأممية خلال الفترة 1999–2023، ويشمل ذلك: الجمعية العامة للأمم المتحدة، والكونجرس الأميركي، والبرلمان الأوروبي، والجامعات الغربية، والمنظمات النوعية الدولية والمدنية. وركّز الخطاب الملكي على ثلاث قضايا رئيسية هي: المصالح الوطنية الأردنية العليا، والقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وصورة الإسلام والدفاع عنه في مواجهة التطرف.

- قُبيل اندلاع الحرب الإسرائيلية على غزة 2023، حذّر الملك عبدالله الثاني في خطابه بالأمم المتحدة (19 أيلول 2023) من انفجار الأوضاع في المنطقة إن لم يساعد العالم في إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وحلّ القضية المركزية في الشرق الأوسط. لحظات تاريخية: مخاطبة الرأي العام العالمي

- في عام 2001، ألقى الملك عبدالله الثاني خطاباً تاريخياً أمام مجلس العموم البريطاني. وأكد الملك في خطابه على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وضرورة الاعتراف بحق الفلسطينيين بإقامة دولتهم المستقلة.

- في عام 2002، ألقى الملك عبدالله الثاني خطاباً أمام البرلمان الأوروبي، وهو من أكثر الزعماء في الشرق الأوسط والعالم تحدُّثاً أمام هذا البرلمان (في الأعوام 2002 و2007، و2012، و2015 و2020).

- في عام 2007، ألقى الملك عبدالله الثاني خطاباً تاريخياً أمام الكونجرس الأميركي في الجلسة المشتركة لمجلسَي الشيوخ والنواب، وعرض في خطابه الحقوق الوطنية الفلسطينية وعرّف بالمبادرة العربية للسلام.

- شكّل الحضور الإعلامي للملك عبدالله الثاني خلال الفترة 1999–2023 ظاهرةً لافتة في القدرة على مخاطبة الرأي العام الإقليمي والدولي، فقد أُجري معه أكثر من 255 مقابلة إعلامية؛ منها 25 مع وسائل إعلام محلية، و52 مع وسائل إعلام عربية، و86 مع وسائل إعلام أميركية، و58 مع وسائل إعلام أوروبية، و11 مقابلة مع مؤسسات إعلام عبرية.

- يعدّ الملك عبدالله الثاني أكثر الزعماء العرب والشرق أوسطيين حضوراً على المنابر الدولية والأممية خلال الفترة 1999–2023، ويشمل ذلك: الجمعية العامة للأمم المتحدة، والكونجرس الأميركي، والبرلمان الأوروبي، والجامعات الغربية، والمنظمات النوعية الدولية والمدنية. وركّز الخطاب الملكي على ثلاث قضايا رئيسية هي: المصالح الوطنية الأردنية العليا، والقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وصورة الإسلام والدفاع عنه في مواجهة التطرف.

- قُبيل اندلاع الحرب الإسرائيلية على غزة 2023، حذّر الملك عبدالله الثاني في خطابه بالأمم المتحدة (19 أيلول 2023) من انفجار الأوضاع في المنطقة إن لم يساعد العالم في إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وحلّ القضية المركزية في الشرق الأوسط.

ومنذ أن تولّى الملك عبدالله الثاني الحكمَ، انتهج وضوحاً استراتيجياً حيال حق تقرير المصير للفلسطينيين، إذ دشّن في هذا السياق مقاربة واضحة تتلخّص في: «**الأردن هو الأردن وفلسطين هي فلسطين**»[7]، وعرّف المصلحة الوطنية الأردنية العليا في الحل النهائي للقضية الفلسطينية بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وكرر الملك أطروحته القوية التي أكد فيها أن الأردن لن يستبدل بالدبابات الإسرائيلية في الضفة الغربية دبابات أردنية، ولن يسمح لإسرائيل بأن تحلّ مشكلة احتلالها للضفة الغربية والمعاناة والظلم الذي نتج عنه على حساب الأردن[8].

وعبّر الملك عن هذه المقاربة الاستراتيجية في سلسلة من المعارك الدبلوماسية، ومن بينها قراره الشجاع بقطع زيارته إلى الولايات المتحدة عام 2004، احتجاجاً على «رسالة الضمانات» التي قدمها الرئيس الأميركي جورج بوش الابن لرئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون، ورفضاً لها، لتخوض الدبلوماسية الأردنية على إثر ذلك معركة تاريخية بقيادة الملك، انتهت بإعادة الأمور إلى نصابها بـ«رسالة ضمانات» مقابلة للفلسطينيين، نصّت على عدم استباق الحل النهائي بأيّ حلول، وأكدت على مرجعيات الحل، التي تضمن إقامة الدولة الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية.

واستمراراً لـ«عقلية القلعة التي تحكم إسرائيل» بتعبير الملك عبدالله الثاني، بدأت إسرائيل في أجواء انتفاضة الأقصى عام 2002 تنفيذَ ما يُعرَف بـ«جدار الفصل العنصري»؛ وهو جدار طويل أقامته في الضفة الغربية قرب «الخط الأخضر» لمنع الفلسطينيين من الدخول إلى ما وراء هذا الخط. ومثّل الجدار محاولةً إسرائيلية لإعاقة حياة السكان الفلسطينيين وضم أراضٍ من الضفة الغربية إلى إسرائيل.

---

7 مقابلة الملك عبدالله الثاني مع صحيفة «السفير» اللبنانية، 18 حزيران 2008.

8 لقاء الملك عبدالله الثاني مع رؤساء تحرير الصحف اليومية الأردنية، 25 آذار 2010.

وخاض الأردن -إلى جانب السلطة الوطنية الفلسطينية- معركة دبلوماسية وقانونية لإثبات عدم شرعية الجدار، كما أسهمت الدبلوماسية الأردنية في حثّ الجمعية العامة للأمم المتحدة على الطلب من محكمة العدل الدولية إبداء رأيها في النتائج القانونية للجدار العازل الإسرائيلي، وواصل الأردن هذا الدور المحوري والأساسي والمباشر في مداولات المحكمة؛ الأمر الذي أدى دوراً في إنجاح استصدار الرأي الاستشاري من المحكمة عام 2004 حول عدم قانونية الجدار والدعوة إلى إزالته وتعويض الفلسطينيين المتضررين من بنائه، وعَدّ إسرائيل دولةً محتلة. ودعت المحكمة في قرارها إلى تفكيك أجزاء الجدار التي تم بناؤها في الأراضي المحتلة بالضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، محذّرةً من أن اكتمال بناء الجدار يشكّل عملية ضَمّ فعلية للأراضي الفلسطينية.

وفي عام 2002 كان الأردن الأكثر دعماً للمبادرة التي تقدّم بها الملك السعودي الراحل عبدالله بن عبدالعزيز وعُرضت على مؤتمر القمة العربية في بيروت وأصبحت مبادرة عربية عندما وافقت الدول العربية بالإجماع عليها.

تدعو المبادرة إلى معاهدة سلام شاملة وعلاقات طبيعية بين إسرائيل والدول العربية وضمانات أمنية شاملة لكل دول المنطقة، والأهم من ذلك إنهاء الصراع، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة على خطوط الرابع من حزيران 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية.

تولّى الملك عبدالله الثاني مهمة تقديم المبادرة إلى العالم وشرحها على المنابر الدولية، وهي المهمة التي كان سبّاقاً في التصدّي لها، ولعل خطابه أمام أعضاء الكونجرس الأميركي في 7 آذار 2007 إحدى محطات الدفاع القوية عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وشَرْح المبادرة العربية أمام المشرعين بالولايات المتحدة.

وفي العام نفسه خاطب الملكُ البرلمانَ الأوروبي محذراً الأوروبيين بأنه لم يعد هناك مجال لتضييع الوقت في البحث عن حل للقضية الفلسطينية، وقوبل حديثه بترحيب وتصفيق حارَّين.

وفي نيسان 2012 دق الملك ناقوس الخطر للمرة الثالثة أمام البرلمان الأوروبي، داعياً أوروبا والعالم إلى انتهاز الفرصة لتحقيق السلام، ومؤكداً أن «الربيع العربي» قام في أساسه على المطالبة باحترام البشر، وأنه «**ليس هناك إهانة أشدّ من الاحتلال الإسرائيلي**».

بقي التعاون الاقتصادي مع إسرائيل في حدوده الدنيا، وأعطى الأردنُّ الأولويةَ للقضايا الاستراتيجية المرتبطة بمصالحه الوطنية وبحقوق الشعب الفلسطيني، ولم تَخْطُ المملكة أيّ خطوة باتجاه التعاون الاقتصادي الإقليمي إذا كان يتعارض مع أولوياتها الاستراتيجية، بل إنها عبّرت بكل وضوح عن أن مشاريع التعاون الاقتصادي الإقليمي ليست بديلاً عن الحل السياسي وأنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية من دون إشراك الفلسطينيين في هذه المشاريع.

وفي هذا السياق، تُفهَم اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري التي وُقِّعت بين الطرفين عام 1995 والتي جاءت تنفيذاً للمادة السابعة من معاهدة السلام، وبموجبها ينهي الطرفان المقاطعة الاقتصادية والتجارية بينهما، وبينما التزم الأردن ببنود المعاهدة استمرّت أشكال المقاطعة الشعبية والمدنية التي كان لها الأثر الأكبر في الوقت الذي فُقِد فيه الأمل بتحقيق السلام مع صعود اليمين الإسرائيلي.

وفي ضوء أزمة الطاقة التي واجهها الأردن بعد انقطاع إمدادات الغاز المصري عنه عام 2011، والتي أدت إلى مضاعفة فاتورة الكهرباء وشكلت السبب الرئيسي في ارتفاع المديونية، وقّعت شركة «نوبل إنيرجي» التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها صفقةً مع شركة الكهرباء الوطنية الأردنية في أواخر عام 2014 لتزويد الأردن بالغاز من ساحل البحر المتوسط على مدى 15 عاماً وبأسعار تفضيلية، في مرحلة يشهد فيها «أمن الطاقة» واقعاً صعباً وبما يوفر حوالي 600 مليون دولار على الخزينة سنويّاً. وظهر أثر هذه الاتفاقية بعد الحرب الروسية الأكرانية التي ارتفعت على إثرها أسعار الغاز بشكل كبير.

ومع تغير الديناميكيّات الاستراتيجية الإقليمية وازدياد مظاهر التعاون الاقتصادي والتجاري بين بعض دول المنطقة وإسرائيل، عاد الأردن لتأكيد مواقفه الثابتة القائمة على أولوية المصالح الاستراتيجية الوطنية والفلسطينية.

لم يتوقف الإسرائيليون عن خلق الأزمات العابرة إلى الحدود الأردنية، وإثارة الحملات الدعائية المضادة، وجسّدت الردود الأردنية نهجَ الندّية والحرص على حماية المصالح الوطنية. إذ أدار الأردن اشتباكه مع الإسرائيليين على «حدّ السيف»؛ بدقة متناهية تجمع بين المصالح والمبادئ القانونية والحقوقية دون المساس بثوابت الدولة.

أدرك الأردن أن اليمين الإسرائيلي ينتظر البيئة الإقليمية والدولية المواتية لتحقيق قفزة تاريخية كبيرة للمشروع الاستعماري الصهيوني، وتوقّعت إسرائيل أن تلك الساعة قد حانت بعد اندلاع «الربيع العربي» بما أحدثه من فوضى وتسبّبَ به من ضعفٍ وتفكّك للعالم العربي.

شكّلت المبادرة الأميركية للسلام في الشرق الأوسط، أو ما عُرف بـ«صفقة القرن» أو «السلام من أجل الازدهار»، أحد أكبر التحديات التي واجهها الأردن في تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي واستطاع تجاوزها، فقد جاءت الخطة بوصفة مواتية تماماً لأهداف اليمين الإسرائيلي المتمثلة في وأد إقامة الدولة الفلسطينية، وحل القضية الفلسطينية على حساب الأردن وفلسطين معاً من خلال تقديم إغراءات اقتصادية، وصولاً إلى تحقيق الحلم الإسرائيلي القديم بالوطن البديل للفلسطينيين في الأردن.

لقد تصاعدَ تهميشُ القضية الفلسطينية في العقد الثاني من القرن الجديد، وكانت آخر جولة مفاوضات فاشلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام 2014. وفي عام 2016 تشكّلت نظرة جديدة في واشنطن نحو حل الصراع بالشرق الأوسط مع وصول الجمهوريين إلى البيت الأبيض.

وفي عام 2017 بدأت الإعلانات والتسريبات السياسية والإعلامية عن مبادرة أميركية لحل الصراع أصبحت تُعرَف بـ«صفقة القرن». كانت التسريبات الرسمية وشبه الرسمية تتحدث عن صفقة تأتي في إطار أطروحة بنيامين نتنياهو واليمين الإسرائيلي «السلام مقابل السلام»، وتؤكد أن القدس عاصمة موحّدة لإسرائيل، وتلغي حق العودة للفلسطينيين، وتعمل على ضم الأغوار ومستوطنات الضفة الغربية لإسرائيل.

اتسمت القراءة الأردنية لهذه الصفقة بالوضوح منذ البداية، واتخذت لدى الأردنيين تفسيراً واحداً هو القضاء على حلم الدولة الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير وفق قرارات الشرعية الدولية؛ أي بإقامة الدولة الفلسطينية على خطوط الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. لذلك أيقن الأردن أن «صفقة القرن» ستقود إلى التوطين وحلّ جانب من القضية على حساب الأردن.

قاد الملك عبدالله الثاني الموقفَ الأردني الرافض للصفقة، وعبّر على الدوام عن هذا الموقف بشجاعة، وأعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية رفض الصفقة جملةً وتفصيلاً.

في هذا السياق؛ بدأت تتشكل في واشنطن بيئة غير مواتية تحاول الضغط على الأردن وسط ظروف اقتصادية داخلية صعبة وارتفاع عجز الموازنة العامة وزيادة نسب البطالة وتفاقم المديونية؛ الأمر الذي رأت فيه الدولة الأردنية مسعى للإضرار بمرتكزاتها ومصالحها الوطنية، ولتقويض السلطة الوطنية الفلسطينية أيضاً.

بالإضافة إلى ما سبق، اتّضحت أخطار «صفقة القرن» في إسقاطها ملف عودة اللاجئين وحقوقهم؛ فالأردن أكبر دولة مضيفة لهم. وسعت الخطة إلى أن يؤدي الأردن دوراً أمنياً في رعاية مصائر أكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني يقيمون على ما تبقى من الضفة الغربية، أي في ظل «كيان رمزي» أقلّ مما تتطلّبه دولةٌ بكثير، في الوقت الذي سيؤدي فيه ضم الأغوار ورسم حدود جديدة للضفة الغربية إلى التضييق على ما تبقى من الضفة كي تصبح شروط الحياة فيها مستحيلة، الأمر الذي سيقود إلى حروب وفوضى ستكون نتيجتها البديهية موجة لجوء فلسطينية كبرى إلى الأردن.

وتزامن كل ذلك مع ما تواجهه السلطة الوطنية الفلسطينية من محاولات لإضعافها. وعلى الرغم من ذلك رفضت السلطةُ الصفقةَ وقاطعت الإدارةَ الأميركية منذ عام 2017.

في ظل هذا الواقع، واجه الأردن الخطة الأميركية بنضالٍ سياسيّ فريد ومراسٍ صعب، إذ أعلن الملك عبدالله الثاني منذ البداية رفضَ أيّ حل يمس المصالح

الوطنية الأردنية ولا يتفق مع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني التي ضمنتها الشرعية الدولية، وبلغ الرفض الأردني ذروته في أطروحة «الرفض الثلاثي» التي أعلنها الملك: «**أنا كهاشمي كيف أتراجع عن القدس؟! مستحيل.. خط أحمر. كلا على القدس، كلا على الوطن البديل، كلا على التوطين**»[9]. جاءت هذه الأطروحة التي كررتها الطبقة السياسة الأردنية وردّدها الشعب الأردني بمختلف فئاته بعد زيارة الملك إلى الولايات المتحدة الأميركية في 9 آذار 2019، عقب زيارة جاريد كوشنر مستشار الرئيس الأميركي إلى المنطقة (أواخر شباط 2019) لمناقشة الجوانب الاقتصادية للخطة.

ورَشَح عن لقاءات الملك بعدد من المسؤولين الأميركيين إن هؤلاء سعوا إلى «توفير الدعم للخطة الأميركية -عبر الأردن- أو على الأقل إبطال أيّ معارضة لها»، وقوبل ذلك بموقف معلَن من الأردن بأنه لا يمكنه دعم أيّ خطة أميركية لا تشمل إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وفي 15 أيار 2020 قال الملك في مقابلة مع مجلة «دير شبيغل الألمانية» وبشكل حاسم: «**إذا ما ضمّت إسرائيل بالفعل أجزاءً من الضفة الغربية في تموز، فإن ذلك سيؤدي إلى صِدام كبير مع المملكة الأردنية الهاشمية**»[10].

وترافقت الضغوط على الأردن مع تحولات إقليمية شكّلت بيئة معاندة للمصالح الأردنية. والتقت الإرادة الشعبية للمواطنين مع إرادة الملك ليثبت الأردن أن هويته ليست للبيع، وأن النظام السياسي فيه شيّد تصوراً متيناً للذات الوطنية على مدى قرن لا يمكن اختراقه أو شراؤه.

وفي تشرين الثاني 2019 صرّحت الإدارة الأميركية بأنها لم تعد تعتبر المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة مخالفة للقانون الدولي. وفي 28 كانون الثاني 2020 أُعلنت تفاصيل «صفقة القرن» بعنوان «السلام من أجل الازدهار»، وتضمّنت استمرارَ السيطرة الإسرائيلية على معظم الضفة الغربية التي احتلتها

9 خلال اجتماع الملك عبدالله الثاني في القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية-الجيش العربي مع رئيس هيئة الأركان المشتركة ومديري الأجهزة الأمنية وعدد من كبار ضباط القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، 27 آذار 2019.

10 Jordan's King Abdullah II:"The Danger of People Starving to Death Is Greater than the Danger from the Virus"Interview Conducted By Susanne Koelbl and Maximilian Popp, **DER SPIEGEL, 15.05.2020**

إسـرائيل عـام 1967، وضَـمّ الكتـل الاسـتيطانية الضخمـة في الضفـة الغربيـة إلـى دولـة إسـرائيل، وبقـاء مدينـة القـدس موحَّـدة وتحـت السـيادة الإسـرائيلية. وأكـدت الوثيقـة رفضَ أيّ عـودة للّاجئين الفلسـطينيين إلـى إسـرائيل، وإسـقاط أي مطالـب مسـتقبلية بالتعويـض.

لقـد كان الأردن الدولـةَ الأكثـر وضوحـاً في رفـض الصفقـة، وحـذّر مـن عواقبهـا فـور إعلانهـا؛ فقـد تطابقـت الخطـة الأميركيـة في معظـم بنودهـا مـع المخـاوف الأردنيـة وتحديـداً مـا يتعلـق بالقـدس وجعلهـا موحَّـدة تحـت السـيادة الإسـرائيلية، كمـا هـي الحـال فيمـا يتعلـق بالوضـع النهائـي للمسـجد الأقصـى، إذ وضعـت الخطـةُ المسـجدَ الأقصـى/ الحـرم القدسـي الشـريف بأكملـه تحـت السـيادة الإسـرائيلية، ودعـت إلـى إبقـاء الوضـع الحالـي ورفضـت مطالـب الفلسـطينيين بالحـرم الشـريف. وأشـارت الخطـة إلـى اسـتمرار الوصايـة الهاشـمية، إلا أنهـا أعطـت لإسـرائيل مهمـة حمايـة المواقـع المقدسـة وحـق ضمـان حريـة العبـادة فيهـا.

وعلـى الرغـم مـن إعـلان الجامعـة العربيـة رفـضَ الخطـة، فـلا يمكـن قـراءة هـذا التاريـخ العاصـف مـن الضغـوط ومـا وصـل إليـه الأمـر مـن إجمـاع عربـي برفـض الخطـة في نهايـة المطـاف -ولـو رمزيـاً- إلّا في ضـوء النضـال السياسـي الـذي خاضـه الأردنيـون والفلسـطينيون في مواجهتهـا.

وفي 21 تشـرين الأول 2018 أعلـن الملـك عبـدالله الثانـي في منشـور علـى حسـابه بمنصـة **X** (تويتـر سـابقاً) إنهـاء العمـل بالملحقَـين الخاصَّـين بـ«الغمـر» و«الباقـورة» في معاهـدة السـلام، وبالتزامـن مـع ذلـك قامـت وزارة الخارجيـة بتسـليم مذكرتـين للحكومـة الإسـرائيلية أبلغتهـا فيهمـا قـرار المملكـة. وفي 10 تشـرين الثانـي 2019، أعلـن الملـك في خطـاب لـه بالبرلمـان فَـرْض السـيادة الأردنيـة الكاملـة علـى كل شـبرٍ مـن المنطقتـين. وكانـت الضغـوط الإسـرائيلية قـد اسـتمرت علـى مـدى أشـهر لإقنـاع الأردن بالدخـول في مفاوضـات لتمديـد الاتفـاق السـابق، مـن دون أن تلقـى إسـرائيل أدنـى اسـتجابة. وأنكـرت وسـائل الإعـلام الإسـرائيلية الإجـراءَ الأردنـي وأشـاعت الأخبـار عـن وجـود مشـاورات ومفاوضـات رغـم أن الجيـش العربـي كان قـد رفـع علَـمَ الأردن علـى أراضـي الغمـر والباقـورة.

تقع الباقورة في محافظة إربد، وكان جيش الاحتلال قد استولى على 1390 دونماً من أراضيها عام 1950، استعاد الأردن 560 دونماً منها في مفاوضات وادي عربة، بينما وُضع 830 دونماً تحت نظام خاص أشبه بالتأجير لإسرائيل لمدة 25 عاماً بعد أن ادّعت إسرائيل أنّ لها حقوقَ ملكية خاصة فيها. أما الغمر فتقع في محافظة العقبة، وهي جزءٌ من أراضٍ تبلغ مساحتها مئات الكيلومترات المربعة احتلّتها إسرائيل عقب حرب 1967.

ومثّلت عودة هذه الأراضي إلى السيادة الأردنية بعد حوالي سبعة عقود انتصاراً للإرادة السياسية الأردنية، وتأكيداً على استقلال القرار السياسي الأردني.

استمر الزخم الأردني في دعم النضال الفلسطيني بأشكاله المتعددة؛ وخاض الأردن معارك دبلوماسية وقانونية من بينها معركة حي الشيخ جراح الواقع بالقرب من خط الهدنة في القدس الشرقية، إذ تعقّدَ الموقف في نيسان 2021 بعد صدور قرارات قضائية إسرائيلية بإخلاء 12 منزلاً فلسطينيّاً في الحيّ من قاطنيها وتسليمها للسكان اليهود.

وإزاء ذلك قدمت الحكومة الأردنية 14 وثيقة مكّنت أهالي حي الشيخ جراح ومحاميهم عبر السلطة الوطنية الفلسطينية من استصدار قرار من المحكمة الإسرائيلية المختصة يتضمن وقف جميع أوامر إخلاء المنازل التي صدرت سابقاً بعد أزمة شغلت الرأي العام العالمي لأسابيع.

وكانت هذه المنازل قد شُيّدت عام 1956، بعد أن أبرمت وزارة الإنشاء والتعمير الأردنية اتفاقية مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) لإنشاء 28 وحدة سكنية في حي الشيخ جراح، وعقدت اتفاقيات فردية مع الأهالي لإقامة مساكن لهم في الحيّ، تضمنت تزويدهم بتفويض المِلْكية بعد عدد من السنوات يقومون فيها بدفع أجرة رمزية، وحالت ظروف الاحتلال عام 1967 دون ذلك.

كيف قاوم الأردن «صفقة القرن»؟

شكّل الموقف الأردني حيال مشروع «صفقة القرن» حالة فريدة في القدرة على الصمود والمنعة ورفض سياسات حليف تقليدي وسط بيئة إقليمية غير مواتية وسلسلة من الضغوط السياسية والاقتصادية التي مورست على المملكة؛ ورفض الأردن السياسات التي تضرّ بمصالحه الوطنية وحقوق الشعب الفلسطيني.

اتبع الملك عبدالله الثاني سلسلة من الاستراتيجيات والأساليب لحماية الموقف الأردني المستقل ومواجهة الضغوط على المملكة، منها:

1. المبادأة السياسية والوضوح الاستراتيجي، إذ عبّر الملك عن رفض الأردن للصفقة منذ بدأت التسريبات عنها، وأكد أنّ أيّ حل لا يضمن الحقوق الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية يناقض المصالح الوطنية الأردنية.

2. وحدة الأردنيين والتفافهم حول موقف الملك وإصراره على الرفض. فقد كان الخطاب السياسي الأردني مشبعاً بالوطنية، وحرص الملك على إطلاق رسائل سياسية تؤكد قوة الدولة الأردنية ووحدة الأردنيين.

   قبل شهر واحد من إعلان الصفقة؛ أي في شهر كانون الأول 2019، حضر الملك مناورة عسكرية كبيرة نفذتها تشكيلات من القوات المسلحة الأردنية بعنوان «سيوف الكرامة» في محاكاة جديدة لمعركة الكرامة الشهيرة التي خاضها الجيش العربي عام 1968 واستطاع فيها دحر العدوان الإسرائيلي. كانت رسالة التمرين واضحة؛ بأن الأردن قوي وقادر على الدفاع عن نفسه.

   وقبل شهر من ذلك التمرين، زار الملك وولي العهد منطقة الغمر جنوب غرب المملكة بعد حوالي أسبوع على انتهاء صلاحية التصرف بها من قِبَل إسرائيل بموجب ملحق خاص في معاهدة السلام.

3. توسيع الخيارات الاستراتيجية؛ سواء في التحالفات الإقليمية أو من خلال فتح الأبواب على المستوى الدولي، وزيادة مستويات التنسيق مع الأوروبيين ودول فاعلة بالمنطقة.

4. إبقاء قنوات الاتصال الاستراتيجية مفتوحة (البقاء داخل الغرفة)؛ أي أن الملك الذي تمسّك برفضه للخطة الأميركية بقي حاضراً في واشنطن، وسعى إلى تعميق علاقات الأردن مع حلفاء وأصدقاء تاريخيين بالولايات المتحدة سواء في بيوت التشريع أو في المؤسسات الأمنية التي كانت تتفهم المخاوف والمطالب الأردنية.

   فقد زار الملك واشنطن ثماني مرات منذ عام 2017 وحتى نهاية عام 2019؛ الأمر الذي يعني أنه بقي مسموعاً بالمؤسسات الأميركية وفي موقع اهتمامها رغم عدم اتفاقه مع توجهات البيت الأبيض. وتماشياً مع هذه السياسة، قبلت المملكة حضورَ ورشة البحرين عام 2019 مكتفية لتمثيلها بمسؤول من وزارة المالية.

5. الثبات الوطني؛ فقد كان من بين الرهانات أن يقفز الأردن للحصول على المزيد من المساعدات الخارجية مع تفاقم أزمته الاقتصادية وتغيُّر طبيعة دوره الإقليمي في الصراع، لكن الموقف الأردني العنيد أدار عقارب الزمن من جديد نحو المزيد من الثبات.

هكذا، استطاع الأردن أن يعْبُرَ مرحلة صعبة شهدت صعود اليمين الإسرائيلي وبلغت ذروتها في خطة «صفقة القرن»، ولأن إدارة المصالح والصراع تجري في بيئة إقليمية ودولية رمادية تنطوي على مستوى عالٍ من اللايقين، فإن الظروف السابقة أجبرت الأردن على حماية مصالحه الإقليمية بالانتقال إلى نمط جديد من الندّيّة الاستراتيجية ومن تحرُّر القرار السياسي والاستراتيجي في لحظات فارقة من تاريخ المنطقة؛ وانسحب هذا الدور على السلوك السياسي الأردني في مواجهة الأزمات الإقليمية الأخرى.

يقول الكاتب اللبناني غسان شربل: «كان على ملك الأردن أن يخترع لبلاده دوراً يفوق حجمَها السكاني، ويفوق بأضعاف حجمَها الاقتصادي. وكان الدور حيوياً ومصيرياً ليتمكن الكيان من الدفاع عن وجوده؛ خصوصاً حين راحت تتردَّد عبارات (الوطن البديل) وحاولت جهات إسرائيلية حلَّ المشكلة مع الفلسطينيين بإلحاق ظلم جديد بالأردنيين»[11].

11 غسان شربل، **"الأردن وصيانة الاستقرار وسط الحرائق"، صحيفة «الشرق الأوسط»، 4 نيسان 2021.**

جاء الموقف الأردني متقدماً في مساندة الشعب الفلسطيني في مواجهة الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2023، سواء في الخطاب السياسي وحشد الدعم الدولي لوقف العدوان، أو في تقديم المساعدات وكسر الحصار المفروض على القطاع.

اشتعلت هذه الحرب بعد العملية المفاجئة التي نفذتها حركتا حماس والجهاد الإسلامي في 7 تشرين الأول 2023 في منطقة غلاف غزة.

منذ اليوم الأول للحرب بدا الموقفُ الأردني واضحاً وقوياً ومباشراً بالمطالبة بوقفها فوراً، واتبع الأردن نهجاً متدرجاً في تطوير مواقفه، وصعّدت الدبلوماسية الأردنية خطابها السياسي بنبرة غير مسبوقة ضد المخطط الإسرائيلي. لقد أدركت القيادة الأردنية التي تفهم عقلية اليمين الإسرائيلي المتطرف مبكراً أن إسرائيل آخذة في استغلال ما حدث في يوم 7 تشرين الأول من أجل تحقيق أهداف استراتيجية وسياسية كبيرة:

أولاً: قاد الأردن بقوة وصلابة المواجهةَ السياسية الرافضة لمخطط تهجير سكان قطاع غزة باتجاه الأراضي المصرية في سيناء، وأسهم في تشكيل موقف عربي موحَّد وصلب رافض للتهجير بالتنسيق المباشر مع مصر، وفي بناء موقف دولي وأممي رافض لمخطط التهجير، واعتبر الأردن رسمياً أن أيّ محاولة لتهجير الفلسطينيين من غزة أو الضفة الغربية خرقٌ فاضح للقانون الدولي وإعلانُ حرب على الأردن من قِبل إسرائيل.

ثانياً: أسهم الأردن بقوة في بناء موقف دولي داعم لوقف إطلاق النار وإنهاء الحرب، وصعّد من خطابه الداعي إلى أن ما تقوم به إسرائيل من عدوان متوحش لا يبرره مبدأ الدفاع عن النفس الذي لم يمنحه القانون الدولي لقوة الاحتلال، وعلى هذا الأساس قاد الأردن المجموعة العربية في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 12 كانون الأول وطالب بوقف الحرب فوراً وحماية المدنيين.

ثالثاً: رفض الأردن المخططات الإسرائيلية لما بعد الحرب، وقاد حملة دبلوماسية دولية ترفض الفصل بين الضفة الغربية وغزة وترفض الأهداف الإسرائيلية التي تسعى لتفريغ غزة من سكانها.

رابعاً: قدم الأردن خطاباً سياسياً أعاد الأمور إلى نصابها في دحض الرواية الإسرائيلية التي سادت في الأسابيع الأولى من الحرب وحاولت تقديم سردية تقوم على أن الصراع بدأ في 7 تشرين الأول، متجاهلةً عقوداً طويلة من نكران الحقوق الفلسطينية والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المقدسات وانتهاك الحقوق واستهداف المدنيين.

قاد الملك دبلوماسية شاقّة لإقناع الأطراف الدولية بحقيقة ما يجري، ومارس أول اشتباك مباشر مع الأطراف الأكثر تأييداً لإسرائيل وقناعةً بسرديتها حول الحرب؛ ففي 14 تشرين الأول بدأ الملك جولة أوروبية لحشد موقف دولي لوقف الحرب على غزة، شملت بريطانيا وإيطاليا وألمانيا. وفي ليلة 17 تشرين الأول ألغى الأردن القمةَ الدولية التي كان مقرَّراً عقدها في عمّان وكان من المفترَض أن تضم الرؤساء الأميركي والمصري والفلسطيني بعد القصف الإسرائيلي الذي استهدف المستشفى الأهلي العربي (المعمداني). وفي 21 تشرين الأول 2023 قال الملك في كلمة مهمّة ألقاها في مؤتمر قمة السلام بالقاهرة ودعا فيها إلى الوقف الفوري للحرب على غزة وحماية المدنيين: «**ولكن الرسالة التي يسمعها العالم العربي عالية وواضحة: حياة الفلسطينيين أقل أهمية من حياة الإسرائيليين. حياتنا أقل أهمية من حياة الآخرين. وتطبيق القانون الدولي انتقائي، وحقوق الإنسان لها محددات، فهي تتوقف عند الحدود، وتتوقف باختلاف الأعراق، وتتوقف باختلاف الأديان**»[12].

وخاضت الدبلوماسية الأردنية معارك دولية لوقف الحرب وحماية المدنيين وإنهاء الحصار إلى جانب دبلوماسية موازية لتوحيد الموقف العربي استأنفها الملك بسلسلة من الجولات المتتالية التي شملت العديد من العواصم العربية.

12 كلمة الملك عبدالله الثاني في مؤتمر القاهرة للسلام، 21 تشرين الأول 2023.

وفي الوقت الذي عبّر فيه الأردنيون عن مواقف متقدمة في تأييدهم للحقوق الفلسطينية ورفض العدوان عبر مسيرات كبرى في عمّان والمدن الأردنية الأخرى، واصل الأردن الرسمي والشعبي تقديم المساعدات وإرسال طائرات الإغاثة.

وفي خطوة فاجأت العالم، تمكّن سلاح الجو الملكي الأردني في ليل 6 تشرين الثاني من كسر الحصار على غزة وتنفيذ أول عملية لإنزال مساعدات طبيّة ودوائيّة عاجلة للمستشفى الميدانيّ الأردنيّ في القطاع، واستمر الأردن في هذه الإنزالات وشاركت فيها دول عربية وأجنبية. وفي عشية ليلة الميلاد أنزل الجيش العربي مساعدات عاجلة لإحدى الكنائس في شمال قطاع غزة.

ورفض الأردن الطلبات الإسرائيلية بإخلاء المستشفى الأردني في «تلّ الهوا» الذي تعرّض محيطه لقصفٍ إسرائيلي، وحمَّل إسرائيلَ مسؤوليةَ أيّ محاولة اعتداء على المستشفى وكوادره، كما أقام مستشفى ميدانياً جديداً في منطقة خان يونس جنوب قطاع غزة، وترافق ذلك مع إقامة مستشفى ميداني جديد في نابلس بالضفة الغربية.

حيثما يكون الواجبُ نكون

في ظهيرة يوم 26 تموز 2006 بينما كانت الحرب مستعرة على لبنان جراء العدوان الإسرائيلي وبيروت محاصَرة بالنار والحديد وقد خرج مطارها المدني الوحيد عن الخدمة على إثر القصف، كان الملك عبدالله الثاني يلقي كلمة في افتتاح «ملتقى كلنا الأردن»، ثم توقف فجأة ونظر إلى ساعته ليعلن أمام الجميع عن كسر الحصار على لبنان بوصول أول طائرة لسلاح الجو الأردني الملكي تقلّ مجموعات من سلاح الهندسة لإعادة فتح مطار بيروت، تبعتها ثلاث طائرات تحمل مستشفى ميدانياً ومعدات طبية لمعالجة ضحايا العدوان الإسرائيلي وتواصل الجسر الجوي الأردني لإغاثة الأشقاء. تلك لحظة تاريخية صاغها الأردن وسجّلها العالم؛ فقد كان الأردن دوماً أول الحاضرين في اللحظات الصعبة والأسرع في إغاثة الملهوفين أينما كانوا.

لقد جسّد الأردن الرسمي والشعبي وفي المقدمة الجيش العربي نموذجاً في إغاثة الملهوفين، والتقليل من ويلات الحروب ومداواة جروحها، ورفع الظلم عن الشعوب، كان الأردن دوماً حاضراً حيثما يكون الواجبُ وكلّما سمع نداءَ استغاثة أو صرخة جريح، وتمثل ذلك من خلال المستشفيات الميدانية الأردنية التابعة للخدمات الطبية الملكية.

أرسل الأردن مستشفيات ميدانية ومحطات جراحية إلى 25 دولة صديقة وشقيقة ومناطق منكوبة خلال الربع الأول من القرن الحالي منها؛ العراق وليبيا أرتيريا وسيراليون وليبيريا وبوروندي والكونغو وباكستان وإندونيسيا وإيران وجزر المالديف وطاجكستان ومدن فلسطينية، وبلغ مجمل المشاركات من المرتبات العسكرية الأردنية من أطباء وممرضين وفنيين وإداريين ما يزيد عن 58 ألف مشارك.

في عام 2003 أنشأ الأردن أولَ مستشفى ميداني في العراق، والذي عالج خلال العامين الأولين من عمله حوالي نصف مليون مواطن عراقي. وفي وقت قريب أرسل الأردن أربع مستشفيات ميدانية في مناطق صراعات إفريقية تحت مظلة الأمم المتحدة. وفي نهاية عام 2011، أنشأت القوات المسلحة الأردنية المستشفى الميداني الأردني في ليبيا. وفي ظروف صعبة عاشها لبنان بعد الانفجار الكبير الذي تعرض له مرفأ بيروت عام 2020، أمر الملك بإرسال مستشفى ميداني متكامل يلبّي الاحتياجات الطارئة والعمليات الكبرى والصغرى.

ويعدّ المستشفى الميداني الأردني في غزة أول مستشفى عربي يحطّ في القطاع، إذ وصل في 26 كانون الثاني 2009، أي بعد فرض الحصار على غزة بثلاث سنوات، واستمرت التوجيهات الملَكية بإرسال البعثات الطبية حتى وصل عددها إلى 77 بعثة. ومع اشتداد الحرب على غزة عام 2023 تم إنشاء المستشفى الميداني الأردني الثاني في خان يونس، والذي أشرف على نقله الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد، إضافة إلى المستشفيات التي تم إرسالها إلى مدن الضفة الغربية وآخرها المستشفى الميداني في نابلس.

من جانبها، أسهمت «الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية» في تقديم العون والمساعدات للملايين من البشر في عشرات الدول، فقد طورت الهيئة آليات عملها في العقدين الأخيرين، وأصبحت الذراعَ الوطنية في إيصال المساعدات إلى مختلف أنحاء العالم، وتعمل الهيئة على إظهار وجه الأردن الإنساني بالأفعال على الأرض والوصول إلى الملهوفين حيثما كانوا.

عقيدة الملك: الدفاع عن القدس والوصاية الهاشمية

يُعَدّ الدفاع عن القدس وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها أحد الثوابت الأساسية للملوك الهاشميين وفي الاستراتيجية الوطنية الأردنية. كان الأردن وفلسطين قد استَثنيا الأماكنَ المقدسة الإسلامية والمسيحية وأملاك الوقف بالقدس الشرقية من قرار فك الارتباط عام 1988. وخاض الأردن بقيادة الملك عبدالله الثاني نضالاً سياسياً كبيراً في الدفاع عن القدس وهويتها خلال الربع الأول من القرن الحالي؛ استمراراً لإرث وعقد الوصاية الهاشمية، وهو الوضع الخاص الذي أقرّته معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية عام 1994، إذ نصّت على أن تحترم إسرائيل (بصفتها الدولة القائمة بالاحتلال في القدس) الدورَ الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة للمسلمين في القدس الشريف.

شكّل الحضور الدائم للملك عبدالله الثاني في المحافل الدولية قوةً دافعة لإبراز الدور الملكي الهاشمي الأردني في القدس وتعميم الاعتراف الدولي بهذه الوصاية. وتمّ الإقرار بها من قِبَل دولة فلسطين ممثلةً بمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، والمقدسيين المسلمين والمسيحيين، وعرب فلسطين، والدول العربية والإسلامية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأميركية، وروسيا الاتحادية، وتركيا، والملك محمد السادس ملك المغرب (رئيس لجنة القدس- منظمة التعاون الإسلامي)، وبابا الفاتيكان، ورؤساء جميع الكنائس في القدس، ومنظمة اليونسكو، والاتحاد البرلماني العربي.

لقد شهدت عقود القرن الحادي والعشرين هجمة متطرفة غير مسبوقة استهدفت الأماكن المقدسة في القدس وتحديداً المسجد الأقصى، وتمثّلت في الإجراءات الرامية إلى تغيير واقع الحرم القدسي وطابع مدينة القدس القديمة وأسوارها، واستمرار هجمات المستوطنين المتطرفين، ومحاولات التقسيم المكاني والزماني للمسجد الأقصى، وغيرها من اعتداءات وقفَ الأردن في وجهها ليس بالرفض والاستنكار فقط، بل من خلال استمرار الإعمار الهاشمي للمقدسات الإسلامية والمسيحية، ودعم صمود المقدسيين، وكشف زيف ادعاءات الاحتلال،

والتصعيد السياسي والدبلوماسي، والدفاع عن الهوية العربية والإسلامية للقدس والمقدسات في المحافل الدولية ومن أبرزها منظمة اليونسكو والأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية.

بقيت القدس أطروحة كبرى أساسية وغير قابلة للمساومة في عقيدة الملك عبدالله الثاني السياسية، وحضرت في كل المحافل الأممية والدولية التي وقف أمامها الملك. فخلال الفترة الواقعة بين عامَي 2004 و2014 قاد الأردن معركة طويلة في الدفاع عن تلّة وطريق باب المغاربة، واستطاع منعَ الاحتلال الإسرائيلي من بناء جسر بديل لطريق باب المغاربة.

وقاد الأردن جهوداً دبلوماسية متعددة المستويات لحماية القدس وهويتها العربية أثمرت خلال الفترة 2009–2023 عن إصدار أكثر من ثلاثين قراراً من المجلس التنفيذي لليونسكو، وأربعة عشر قراراً من لجنة التراث العالمي، وَثّقت جميعها انتهاكات الاحتلال غير القانونية والمخالفة للاتفاقيات والقوانين الدولية. ونصّت هذه القرارات على أنّ المسجدَ الأقصى كاملُ الحرم القدسي الشريف وأنه مكان عبادة خاص بالمسلمين، وأكدت حقّ الأوقاف الإسلامية الأردنية بإدارة كلّ ما يتعلق بالمسجد الأقصى المبارك، وأنّ طريق باب المغاربة وباب الرحمة والقصور الأموية ورباط الكرد وحائط البراق جميعها أجزاء لا تتجزأ من المسجد الأقصى المبارك.

وفي السياق الفلسطيني، وُثِّقَت الوصاية الهاشمية بالاتفاقية التي وقّعها الملك عبدالله الثاني والرئيس الفلسطيني محمود عباس، في عمّان، في 31 آذار 2013، وأكدت أن الملكَ الهاشمي صاحبُ الوصاية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية بالقدس الشريف، وله الحقّ في بذل جميع الجهود القانونية للحفاظ عليها. كما حرص الملك على التواصل الدائم مع أهل القدس وقياداتهم الدينية الإسلامية والمسيحية عبر استضافتهم بشكل دوري في الديوان الملكي الهاشمي للاستماع إليهم ومتابعة أحوال المدينة المقدسة ومتطلبات الحفاظ على مقدساتها.

شـملت مشـاريع الإعمـار الهاشـمي في المسـجد الأقصـى في عهـد الملـك عبـدالله الثانـي مـا يلـي:

1. إكمـال أعمـال ترميـم منبـر صـلاح الديـن الـذي دُمِّـر في حريـق عـام 1969، إذ أُسّـس مشـغل في مدينـة السـلط بدعـم ملكـي هاشـمي، جُمـع فيـه حشـد مـن المبدعـين في النقـش علـى الخشـب مـن سـائر أرجـاء العالـم الإسـلامي لإتمـام المنبـر الجديـد الـذي أُريـد لـه أن يكـون نسـخة طبـق الأصـل عـن ذلـك الـذي دمّـره الحريـق. واسـتغرق بنـاء المنبـر حوالـي أربـع سـنوات، ثـم نُقـل إلـى القـدس عـام 2007 ليسـتقر في مـكان المنبـر الأصلـي مـن دون زيـادة أو نقصـان.

2. مشـروع تصفيـح الأسـطح الغربيـة لأروقـة المسـجد الأقصـى وأسـطح جامـع النسـاء والمتحـف الإسـلامي بألـواح الرصـاص. واسـتمر العمـل فيـه قرابـة ثـلاث سـنوات (2004–2007).

3. ترميـم أجـزاء كبيـرة مـن الحائطَـين الجنوبـي والشـرقي للمسـجد الأقصـى المبارك خلال الأعوام 2003–2008.

4. إنجـاز مراحـل نظـام الإنـذار وإطفـاء الحريـق في المسـجد الأقصـى المبـارك. وتـم عقـد دورات تدريبيـة لطواقـم الدفـاع المدنـي المقدسـية بإشـراف مدربـين مـن الدفـاع المدنـي الأردنـي.

5. تنفيـذ فَـرْش المسـجد الأقصـى المبـارك وقبـة الصخـرة المشـرفة والمسـجد المروانـي والمسـجد القبلـي بأفخـر أنـواع السـجاد، مـرات عـدة، كان آخرهـا في عـام 2022.

6. إعـادة تأهيـل شـبكات الإنـارة والكهربـاء في المسـجد القبلـي وقبـة الصخـرة المشـرفة ومصلـى الأقصـى القـديم والمسـجد المروانـي والسـور الشـرقي وسـاحات الحـرم القدسـي الشـريف وإنجـاز الإنـارة الخارجيـة للصخـرة المشـرفة عـام 2022.

7. تجديـد وإعـادة تأهيـل نظـام الصوتيـات في المسـجد الأقصـى المبـارك مـرات عـدة.

8. ترميم وتجديد جميع أبواب المسجد القبلي وعددها 6، وتجديد بعض أبواب المسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف أكثر من مرة.

9. ترميم وإعادة تصنيع أكثر من 36 شباكاً جصّيّاً تاريخيّاً من شبابيك المسجد القبلي التي قام جيش الاحتلال بتكسيرها مرات عدة بين عامَي 2017 و2023.

10. ترميم سبيل قايطباي وسبيل قاسم باشا وقبة السلسلة وعدد كبير من أسبلة ومصاطب وقباب المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف.

11. مشروع تطوير مركز مخطوطات المسجد الأقصى المبارك الذي انطلق عام 1998، ويعدّ من أكثر المشاريع التي حظيت برعاية متكررة ومستمرة حتى أصبح من أهم مؤسسات ترميم المخطوطات في فلسطين، ويخدم فيه اليوم 15 مرمماً محترفاً يعكفون على ترميم مئات المخطوطات من مكتبات الأقصى والمكتبات التاريخية القديمة بالقدس.

12. ترميم الأعمال الفنية وإعادة الرخام الداخلي لجدران قبة الصخرة المشرفة.

13. ترميم الزخارف الفسيفسائيّة والجصّيّة (2016–2018) في مسجد قبة الصخرة المشرفة والمسجد القبليّ. وشمل ذلك ترميمَ الفسيفساء في أضلاع المثمَّن الداخلي وفسيفساء الدائرة الحاملة لرقبة قبة الصخرة المشرفة، وترميم نقش سورة الإسراء في الواجهتَين الجنوبية والشرقية للمسجد القبلي، وترميم فسيفساء محراب المسجد القبلي.

14. تنفيذ مشروع ترميم الأعمدة والحجارة والقناطر والجدران الداخلية لخمسة عشر رواقاً من أروقة المسجد المرواني الذي أصبح أجملَ مساجد الحرم القدسي الشريف. وقد استمر العمل به منذ عام 2005 حتى عام 2023. وسبق هذا الترميمَ التاريخي إنجازُ مشروع نظام قضبان الشدّ والربط لجدران المصلّى المرواني.

15. تنفيذ مشروع توريد ثلاث مولدات كهربائية للمسجد الأقصى المبارك عام 2007 بعد أن كان المسجد يعتمد على مولّد كهرباء واحد منذ عام 1960م. كما تم تزويد المسجد بسبعة كوابل كهربائية طول كلّ منها 507 متراً لتغذية جميع مرافقه بالكهرباء بعد أن كان يعتمد منذ زمن طويل على اثنَين فقط.

16. تنفيذ مشروع تبليط ما مساحته 4 آلاف متر مربع من البلاط الحجري بسمك 12 سنتيمتراً مربعاً.

17. إنشاء مؤسسات الحفاظ على المقدسات وتمكينها، ويشمل هذا:

- **دعم دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس وتمكينها:** قدّم الملك عبدالله الثاني دعماً واسعاً لدائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، إذ تضاعفَ -بتوجيهاته- عددُ موظفي دائرة أوقاف القدس وحراس وسدَنة المسجد الأقصى المبارك، وتضاعفت رواتبهم، حتى وصلت علاوة موظفي أوقاف القدس عام 2023 إلى 400% تحت مسمّى «العلاوة الملكية لدعم صمود المقدسيين».

- **الصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة:** أُنشئ هذا الصندوق عام 2007، لتنتقل الرعاية الهاشمية للمقدسات إلى مرحلة العمل المؤسسي. ويشرف على الصندوق مجلس أمناء برئاسة كبير مستشاري جلالة الملك للشؤون الدينية والثقافية والمبعوث الشخصي لجلالته سمو الأمير غازي بن محمد.

- **كرسي الإمام الغزالي:** في عام 2012 أمر الملك بإنشاء «وقفية الملك عبدالله الثاني الكرسي المكتمل لدراسة فكر الإمام الغزالي في المسجد الأقصى المبارك وجامعة القدس»، وتضمّنت الوقفية إنشاء أستاذية كرسي تدريس فكر الإمام الغزالي ومنهجه في جامعة القدس والمسجد الأقصى المبارك. كما اشتملت على إنشاء جائزة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين لدراسات التراث العلمي للإمام الغزالي، وتقديم منحتَي ماجستير ودكتوراة بشكل دائم للطلبة الذين يدّرسون في ذلك الكرسي بالمسجد الأقصى وجامعة القدس.

- **وقفية المصطفى لختم القرآن الكريم في المسجد الأقصى المبارك:** أُنشئت هذه الوقفية عام 2022 بدعم ملكي، وهي تهدف لتحصيل بَرَكة ختم القرآن الكريم في المسجد الأقصى المبارك، وتكثير سواد المسلمين في رحابه، ودعم صمود المقدسيين بشكل دائم ومستمر ومتكرّر.

تمثل الوقفية نداءً للعالم الإسلامي لحماية القدس والمسجد الأقصى المبارك والدفاع عنهما، وتهدف إلى تمكين المتبرعين من جميع أقطار العالم الإسلامي من دعم صمود ألف قارئ مقدسي ومقدسية مقسّمين على مئة حلقة، كل حلقة مكوَّنة من عشرة رجال أو عشر نساء، يعكفون على ختم قراءة القرآن الكريم يومياً بشكل جماعي أو فردي في مساجد وساحات ومصاطب العلم في المسجد الأقصى/ الحرم القدسي الشريف.

- **رعاية الكنائس وترسيخ العهدة العمرية:** تعدّ الوصاية الهاشمية امتداداً لنهج العهدة العمرية ومفاهيمها في حماية المقدسات المسيحية. وفي هذا السياق، وجّه الملك عبدالله الثاني عام 2016 بترميم القبر المقدس في كنيسة القيامة بالقدس على نفقته الخاصة، وأبلغ الديوانُ الملكي الهاشمي البطريركيةَ الأورشليمية في القدس بمكرمة الملك، برسالة خطّية أُرسلت إلى البطريرك كيريوس ثيوفيلوس الثالث، بطريرك المدينة المقدسة وسائر أعمال الأردن وفلسطين. وفي عام 2017 قام الصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى المبارك وجهاز الإعمار الهاشمي في أوقاف القدس بترميم كنيسة الصعود الواقعة على جبل الزيتون بتوجيه من الملك.

كما تبرّعَ الملك بجزء من القيمة المالية لجائزة تمبلتون التي تسلّمها عام 2018 لإنجاز أعمال الترميم الشامل لكنيسة القيامة بالقدس، بينما تبرّع بباقي قيمة الجائزة لدعم الجهود الإغاثية والإنسانية ومبادرات إرساء الوئام بين أتباع المذاهب والأديان في الأردن وحول العالم. وتم إنجاز المرحلة الأولى المتمثلة بترميم القبر المقدس (2016–2017)، والمرحلة الثانية المتمثلة بتبليط وترميم بلاط كنيسة القيامة (2018–2023).

وبدعم ملكي، تأسّسَ مجلس الكنائس الأردني الذي يشمل كنائس القدس الرئيسيّة، وحرصت كنائس القدس على تجديد التزامها بالوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، إذ أرسلت جميع الطوائف المسيحية كتباً رسمية تطالب بأن تكون مقدساتُها تحت الوصاية الهاشمية.

وحذّر الملك عبدالله الثاني في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (20 أيلول 2022) من الخطر الذي يواجه المسيحيين في القدس، وقال إن «المسيحية في المدينة المقدسة معرضة للخطر، وحقوق الكنائس في القدس مهددة»، مؤكداً رفض الأردن لاستمرار التهديد للوجود المسيحي في المدينة المقدسة، وأن المسيحية جزءٌ أساسيّ من ماضي المنطقة وحاضرها، ومن الضروري وجودها كذلك في مستقبلها.

على إثر ذلك، انتقدت الصحافة الإسرائيلية هذا الخطاب، وكان في مقدمة المنتقدين جويل روزنبرغ[13]، الذي نشر في أيلول 2022 مقالاً شديد الانتقاد[14] لما جاء في خطاب الملك، مؤكداً أن المسيحيين في القدس يمارسون عقيدتهم بحرية وبأمان مطلق أكثر من أيّ مكان آخر في المنطقة.

لكن روزنبرغ نشر مقالاً لاحقاً في آب 2023، بعنوان «أعتذر لملك الأردن، فقد رأى الهجمات تتصاعد ضد المسيحيين في القدس قبلي»[15]، أقرّ فيه بصحة ما قاله الملك وأن جلالته كانت لديه رؤية وبُعد نظر أسهما في التنبيه إلى هذا الخطر قبل الجميع، موثقاً في مقاله انتهاكات بحقّ المسيحيين في ممارسة شعائرهم بالقدس.

كما واجه الأردن محاولات الاحتلال الإسرائيلي الساعية للسيطرة على العقارات العربية المسيحية في مدينة القدس المحتلة بأساليب متنوعة ومتعدّدة، والتي تشكل حوالي 28% من أراضي البلدة القديمة، بما يخدم أجندة إسرائيل السياسية الرامية إلى تفريغ المدينة من الوجود العربي.

---

13 رئيس رابطة القيادات المسيحية الإنجيلية بالولايات المتحدة الأميركية.

14 Joel C. Rosenberg, Jordan's king is mistaken – Christianity in Jerusalem is not 'under fire' and churches here are not 'threatened;' Rather followers of Jesus are thriving. **September 22, 2022**

15 Joel C. Rosenberg, I apologize to Jordan's king – he saw attacks rising against Christians in Jerusalem before I did. August 29, 2023.

وتواجه الأملاكُ والأوقاف المسيحية في القدس، وتحديداً أملاك الكنيسة الأرثوذكسية، محاولات عقد صفقات يحاول الاحتلال من خلالها أن ينتزع أملاك وأوقاف الكنيسة. وخلال الفترة 2001-2005 عُقدت صفقة مشبوهة سُرِّبت من خلالها ثلاثة ممتلكات تابعة للكنيسة لمجموعة «عطيرت كوهانيم» اليهودية اليمينية المتطرفة من أجل تأسيس وجود يهودي في البلدة القديمة. وما تزال هذه الصفقات قيد النزاع مع رجال أعمال ومستثمرين يهود في المحاكم الإسرائيلية. وتورَّطَ في البيوعات البطريرك السابق «إيرنيوس الأول».

لقد تنبّه الأردن مبكراً لمخاطر سلوك هذا البطريرك ولعب دوراً رئيسياً في عزله، واستدعت السلطات الأردنية البطريرك إلى عمّان وجمعت الوثائق التي تدلّ على البيوعات والاستئجار، وفي سابقة هي الأولى في تاريخ الكنيسة الأرثوذكسية منذ 200 عام جاء قرار أخوية القبر المقدس عام 2005 بعزل البطريرك ومقاطعته بالغالبية الساحقة. وعلى الفور، وفي 10 أيار 2005 جاء قرار مجلس الوزراء الأردني بالموافقة على قرار المجمع المقدس لبطريركية الروم الأرثوذكس في القدس بعزل البطريرك عن منصبه، وتم تصديق القرار من الملك عبدالله الثاني.

ويصادق الأردن على تعيينات كنيسة الروم الأرثوذكس بموجب قانون بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية رقم (27) لسنة 1958. ويشكل القانونُ حمايةً كبيرة للكنيسة وأملاكها من أطماع الاحتلال والتبعية لمؤسساته.

جهود داعمة للقضية الفلسطينية

- استدعت وزارة الخارجية الأردنية السفيرَ الإسرائيلي في عمّان 11 مرة خلال الفترة 1999-2023؛ احتجاجاً على الاعتداءات والانتهاكات والإجراءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

- نجح الأردن خلال الفترة 2009-2023 في إصدار ثلاثين قراراً من المجلس التنفيذي لليونسكو، وأربعة عشر قراراً من لجنة التراث العالمي، حمايةً للهوية العربية الإسلامية لمدينة القدس. وكان الأردن قد قدم ملفاً لليونسكو عام 1981 لتسجيل القدس على لائحة التراث العالمي، وفي عام 1982 نجح الأردن بإدراج القدس على لائحة التراث العالمي المهدَّد بالخطر.

- نجحت الدبلوماسية الأردنية بدعم من المجموعتين العربية والإسلامية خلال اجتماعات اليونسكو في الصين عام 2004، بإحباط محاولة إسرائيل إزالة القدس من لائحة التراث العالمي المهدَّد بالخطر، وكررت إسرائيل محاولاتها في هذا السياق في اجتماعات لجنة التراث العالمي في جنوب إفريقيا 2005، ولتوانيا 2006، ونيوزيلندا 2007، وكندا 2008.

- استطاع الأردن وقفَ المشروع الإسرائيلي في منطقة باب المغاربة عام 2007، وخلال الفترة 2007-2011 خاضت الدبلوماسية الأردنية معركة شرسة لوقف الحفريات الإسرائيلية في الموقع، مستندةً إلى مرجعيات المحكمة الدولية في لاهاي ومؤكدةً عدم قبول الأردن بتنفيذ مشروع الترميم الموقّع من قِبل السلطات الإسرائيلية.

- تبنّت اليونسكو في عام 2011 سلسلة من القرارات لصالح القدس، في طليعتها القرار الخاص باعتماد المخطط الأردني لإعادة بناء طريق باب المغاربة، إلى جانب قرارات تتعلق باعتماد إدراج الحرم الإبراهيمي ومسجد بلال بن رباح ومدينة الخليل وكنيسة المهد ضمن لائحة التراث العالمي، إضافة إلى قرارات تتعلق بحماية التعليم في الأراضي العربية المحتلة بالضفة الغربية وغزة.

التحولات العربية والإقليمية

جاءت تداعيات الهجمات الإرهابية على مدينتي نيويورك وواشنطن في 11 أيلول 2001 كارثيةً على العالم العربي، الأمر الذي دفع الملك عبدالله الثاني مبكراً لتبوُّء دور قيادي في الدفاع عن صورة الإسلام والعرب والحد من آثار هذه الهجمات على العالم العربي.

في تلك الأجواء كان المسرح الدولي يتهيأ لغزو العراق بقيادة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وعارض الأردن بشدة هذا التوجُّه، وحاول الملك عبدالله الثاني ثني الإدارة الأميركية عن قرارها، وأثناء استقباله نائبَ الرئيس الأميركي ديك تشيني عشية الغزو حذّر قائلاً: «**الضربة على العراق ستكون كارثية على العراق والمنطقة ككل، وستهدد أمن واستقرار الشرق الأوسط**».

وفي سياق متصل، حرص الملك على إيصال الرسالة واضحة للطرف العراقي حول جدّية الولايات المتحدة؛ وهذا ما أكده في مقابلة أجرتها معه شبكة الأخبار الأميركية (CNN) في 27 نيسان 2003، إذ كشف بأنه التقى بعدد من المسؤولين العراقيين، من بينهم نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان ووزير الخارجية ناجي صبري، وكان صريحاً معهم فيما يجب على العراق فعله لتجاوز الأزمة مع منظمة الأمم المتحدة وتجنب الحرب، لكن تقدير المسؤولين العراقيين كان مختلفاً .

عمل الأردن على إدارة التوازنات، وأن يتعلم من درس حرب الخليج الأولى، فقد سعى إلى صيانة علاقاته مع الولايات المتحدة وفي الوقت نفسه معارضة الحرب ومحاولة تجنبها إلى اللحظة الأخيرة، وبقي هذا الموقف في الإطار العربي.

في ذلك الوقت طوّر الأردن رؤيته الاستراتيجية لسيناريوهات الحرب التي تلوح في الأفق، وكان قراره ألّا يسمح بأن تكون أراضيه منطلقاً لأيّ قوات لغزو العراق، أو بأن تُستخدَم الأجواء الأردنية لعبور الصواريخ أو الطائرات. ومن منطلق آخر، تستهدف هذه الرؤية حماية الأراضي الأردنية وسيادتها ضد التهديدات الجوية مهما كان مصدرها.

واستجابةً لواجبه العربي والإنساني، أرسل الأردن المستشفى الميداني الأردني إلى العراق في 21 نيسان 2003، وواصل المستشفى تقديم خدماته الطبية والإنسانية للعراقيين لمدة ثماني سنوات، فاستفاد من خدماته حوالي مليونَي شخص.

أبدى الأردن إدراكاً مبكراً لتحولات الجغرافيا السياسية الإقليمية وما يرتبط بها من قيم سياسية ومصالح وطموحات وتحالفات، وفي هذا السياق أطلق الملك عبدالله الثاني عام 2004 تحذيره الشهير من بروز شكل جديد من الصراع الطائفي الأيديولوجي، وقد اندلع هذا الصراع بالفعل، وعلى مراحل، بفعل الترتيبات السياسية التي تبعت غزو العراق وما فرضته تداعياتُ الفوضى وحالة عدم الاستقرار في كلّ من سوريا واليمن ولبنان.

وكان الملك قد أعرب في حوار مع صحيفة «واشنطن بوست» (2004) بعد الغزو الأميركي للعراق عن تخوّفه من تعمُّق النفوذ الإيراني في العراق وسوريا وصولاً إلى حزب الله في لبنان؛ ما سيشكّل هلالاً لنفوذ سياسي شيعي، وبالتالي خطّ تصدُّع جديد ضمن الصراع. ودعا الملك إلى التفكير بطرق جديدة لحماية استقرار المنطقة، في الوقت الذي أكد فيه أن ما يقصده بالهلال الشيعي ليس البعد الطائفي، بل البعد السياسي والأيديولوجي.

ومن وجهة نظر أردنية، فإن المنطقة ليست بحاجة لمزيد من الأزمات والصراعات، بل إلى التنسيق ومد جسور التعاون، فأمن الأشقاء العرب جزءٌ من أمن المملكة؛ والأردن -كالعديد من الدول العربية- يريد علاقات طيبة مع إيران مبنية على الاحترام المتبادل، وحسن الجوار، واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها، ولا بد أن يتحقق ذلك على أرض الواقع، لأن في ذلك مصلحة للجميع في المنطقة.

ومنذ عام 2006 شهد العراق أسوأ موجات الاقتتال، وسيطرت الصراعات الدامية والفوضى على مفاصل الحياة العامة حينما اندلعت حرب طائفية في ذلك العام شكلت جرحاً غائراً في تاريخ المشرق العربي. فقد قُتل عشرات الآلاف من المدنيين العراقيين على مدى السنوات العشرين الأخيرة، وتعرّض مئات الآلاف للإرهاب والفقر والتشريد.

ذهب التقدير الاستراتيجي الأردني إلى أنّ عراقاً موحداً ومعافى ومستقلّاً في قراره السياسي، هو أساس استعادة العراقيين لوطنهم، وأن هذا هدف استراتيجي أردني ومصلحة وطنية وعربية. وعمل الأردن وفق هذا المبدأ، ودعا إلى استعادة العراق أمنه واستقراره وعودته لإطاره العربي.

وكان الملك عبدالله الثاني في هذا السياق أولَ زعيم عربي يكسر عزلة العراق عن المحيط العربي التي امتدت منذ عام 2003، إذ زار بغداد عام 2008؛ في الوقت الذي استضاف فيه الأردن حوالي نصف مليون عراقي على أراضيه ينتمون إلى مختلف الطوائف والاتجاهات السياسية، وعلى مدى سنوات التزم الأردن بدعم العراق في بناء قدراته الأمنية من خلال تدريب الجيش والشرطة العراقيين، وبقي الملك عبدالله الثاني الزعيم العربي الأكثرَ زيارةً للعراق وفي أصعب الظروف.

«الربيع العربي».. فرصة للتغير الإيجابي

في العقد الثاني من هذا القرن، قدم الملك عبدالله الثاني موقفاً متفرداً حول «الربيع العربي» وحركات الاحتجاج التي قادها الشباب في العديد من الدول العربية بدءاً من عام 2011، كما حدث في التعامل الاستثنائي للدولة الأردنية مع الحراك الشعبي والمطالب الإصلاحية في الداخل. فقد رأى الملك في «الربيع العربي» فرصةً للتغيير والإصلاح.

ففي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 أيلول 2011 قال الملك عبدالله الثاني: «**نحن نرى في الربيع العربي فرصة لمأسسة التغير الإيجابي، التغير الضروري لبناء مستقبل منيع آمن ومزدهر**». **وأكد في مقابلة مع برنامج «ذي ديلي شو» بُثَّت في 26 أيلول 2012 أن «مفهوم الربيع العربي يختلف من بلد إلى آخر، حيث تسير كل دولة وفقاً لمسارها الخاص الذي يلبي طموحات وآمال شعبها»**[16]. وبعد عامين من انطلاق الثورات العربية قال الملك في مقابلة مع مجلة

16 مقابلة الملك عبدالله الثاني مع برنامج «ذي ديلي شو»، 26 أيلول 2012.

«لو نوفيل أوبسرفاتور» الفرنسية: «**الأردن تقبَّل الربيع العربي وتبنّاه منذ بدايته**». وأكد في حديث أدلى به لمجلة «تي بي كيو» التركية أن «الربيع العربي» يمثل «**دعوة للكرامة والعدل والحرية**»، وأنه لا رجعة عن الطموحات الشرعية للشعوب وحقها في «**أن يكون لها رأي أكبر في كيفية حكم وتنظيم مجتمعاتها**». وكرر الملك الموقف الأردني الملتزم بطموحات الشعوب العربية وسعيها إلى الإصلاح والحياة الفضلى. وفي عام 2013 قال في كلمته بافتتاح المنتدى الاقتصادي العالمي: «**ثورات الربيع العربي نداء لاحترام كرامة الإنسان وصوت القرن الذي نعيش فيه**».

لقد انتقلت تحولات «الربيع العربي» في مرحلته الثانية إلى العنف والاقتتال الداخلي كما حدث في سوريا وليبيا واليمن؛ الأمر الذي فتح المجال واسعاً أمام تدخلات إقليمية ودولية حرَفَتْ أحياناً الحراك الشعبي العربي عن أهدافه وأوجدت مبررات للتدخل الخارجي والعنف المتبادل.

وعلى طريق الفهم الاستراتيجي الجديد لحقائق المنطقة والعالم، وتغليب المصلحة الوطنية على مطالب القوى الإقليمية والدولية، أدار الأردن موقفاً متفرداً من الأزمة السورية حالَ دون الانزلاق في الحرب أو مناصرة أحد أطرافها؛ وقام هذا الموقف على الانتصار لخيارات الشعب السوري من خلال الحلول السياسية، وحماية الدولة السورية من الانهيار، والحفاظ على وحدة الأراضي السورية.

لقد اتسمت المقاربة الأردنية للأزمة السورية بالتوازن البنّاء، فقد استقبل الأردنُّ اللاجئين الأشد فقراً، وهم في الأغلب من أبناء جنوب سوريا، الذين أشعلوا الشرارة الأولى للأحداث السورية. واستقبل النساءَ والأطفال وهم يتعرضون لإطلاق النار ولم يغلق حدوده ويقف مكتوف الأيدي، ووصل الأمر إلى اشتباكات عسكرية محدودة على الحدود. كما سمح الأردن للّاجئين بعرض سرديتهم للأحداث عبر وسائل الإعلام.

وفي المقابل، أبقى الأردن المعابر على الحدود مفتوحة لفترة طويلة، وحافظ على قدرٍ من الاتصال والتنسيق الأمني مع الجيش السوري حتى في أصعب فترات الأزمة، وعلى الرغم من الاتهامات السورية الرسمية فقد منعَ الأردن انتقالَ المقاتلين والأسلحة عبر الحدود بين البلدين.

لقد قامت المقاربة الاستراتيجية الأردنية للأزمة السورية على أن الأزمة ستستمر طويلاً، وأنّ لا حلّ عسكرياً حاسماً على المدى القريب، وأنّ الحل السياسي هو الممكن الوحيد، وأن التدخل العسكري الخارجي لن يحسم الأزمة بل سيزيد من أمدها. وأصبحت الأهداف الاستراتيجية الأردنية بعد مرور 13 عاماً على اندلاع الأزمة أكثر وضوحاً، وهي تفسر نهج «التوازن البنّاء» الذي اتّبعه الأردن. وتتمثل هذه الأهداف بـ:

1. الحفاظ على وحدةِ سوريا أرضاً وشعباً: دافع الأردن عن هذا الهدف الاستراتيجي بوصفه مصلحةً أردنيةً عليا مثلما هو مصلحةٌ وطنيةٌ سوريةٌ عليا.
2. منع وصول القوى الإرهابية إلى الحكم في سوريا، والحيلولة دون سيطرتها وتوسعها.
3. حماية المنطقة الجنوبية لسوريا، والحد من النشاط العسكري فيها، ومنع وصول الميليشيات المسلّحة المتطرفة إليها.
4. الوصول إلى حل سياسي ينهي الصراع في سوريا.

وبعد ظهور روسيا كلاعبٍ رئيسي في سوريا دخل الأردن في تفاهمات ثلاثية شاركت فيها الولايات المتحدة الأميركية لإبعاد مناطق الجنوب السوري عن العمليات العسكرية الكبرى، وتم التوصل إلى اتفاقات لخفض التصعيد. وأكد الأردن بوضوح أهمية المسار السياسي ورفضه لأيّ تدخل عسكري أجنبي لإنهاء الأزمة السورية. وفي المقابل، كثّف الأردن جهوده وعلاقاته لمنع تسلل عناصر إرهابية، وهو ما كان قد فعله في مناطق غرب العراق بعد ظهور تنظيم «داعش» الإرهابي.

5. الالتزام الإنساني والأخلاقي حيال اللاجئين السوريين والمدنيين: كان الأردن الأكثر وضوحاً أخلاقياً وإنسانياً على مدى سنوات الأزمة السورية، سواء بفتح الحدود أمام اللاجئين الهاربين من النيران أو -في مراحل لاحقة- بإغلاق الحدود في وجه الجماعات المتطرفة والمعارَضة المسلحة والإرهابيين بعد أن خسروا بعض معاركهم. وهذا الالتزام هو نفسه الذي

عبّر عنه الأردن سياسياً إزاء ملف حقوق الإنسان والحريات في سوريا، ونحو الحل السياسيّ الذي يضمن لجميع القوى المصالحة والمشاركة.

ثمة مقولة مغلوطة وتضليلية انتشرت في أوساط بعض المحللين منذ سنوات طويلة، بأن العديد من الدول تستفيد من الأزمات والحروب الدائرة في الجوار، والمقصود تحقيق مكتسبات اقتصادية نتيجة تداعيات تلك الأحداث بحكم الجغرافيا والضرورة.

وبما يتصل بالأردن، فإنه لم يحقّق أيّ مكاسب اقتصادية واستراتيجية من حروب المنطقة، بل إن هناك أدلّة عديدة على الخسائر التي لحقت به والتشوهات التي أصابت اقتصاده نتيجةً للأزمات التي شهدها الإقليم.

وتقدم الأزمة السورية الراهنة تحديداً أدلّة قوية على الآثار بالغة الخطورة التي لا تتوقف على الجيل الحالي من الأردنيين، بل تمتد لتشمل الأجيال القادمة نتيجة موجات اللاجئين وإغلاق أسواق عديدة في وجه الصادرات الأردنية، في الوقت الذي بدت فيه الاستجابة الدولية لاحتياجات الأردن أقل بكثير من توقعاته ومتطلباته.

وبعد مرور ثلاث عشرة سنة على الأزمة؛ وعلى الرغم من الخسائر الاقتصادية التي لحقت بالأردن، أثبتت الوقائع على الأرض أن الخيارات الاستراتيجية الأردنية هي الأكثر حكمة، إذ حافظ الأردن على حدوده الشمالية وأسهم بالوسائل المتاحة كافة في منع القوى المتطرفة والإرهابية من التوطن في جنوب سوريا وبناء جيوب لها على مقربة من المدن الأردنية الشمالية، وحافظ الأردن على الالتزام الإنساني والأخلاقي التاريخي للدولة الأردنية في حماية اللاجئين وضمان حقهم في الحياة، في الوقت الذي أسهم فيه في حماية وحدة التراب الوطني السوري.

وبعد تغيير المعادلات الدولية والإقليمية في مطلع العقد الثالث من القرن الجديد، أدرك الأردن أن استمرار الصراع في سوريا سيعقّد الموقف أكثر، فطوّر وفق هذا الفهم مبادرة عربية للحل السياسي في سوريا، واستضافت عمّان لقاءات تشاورية بحضور وزراء خارجية الأردن ومصر والسعودية والإمارات والعراق وسوريا.

وتضمّنت المبادرة التي تبنتها الجامعة العربية العودةَ الطوعية لملايين اللاجئين السوريين إلى ديارهم، وتنسيق الجهود لمكافحة تهريب المخدرات عبر الحدود السورية.

تعود الجهود الأردنية لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية إلى عام 2021، إذ شارك الأردن في مبادرة بالتنسيق مع أطراف عربية وغربية بهدف التدرُّج في حل الأزمة في سوريا عبر انخراط عربي-سوري مباشر وفق منهجية «خطوة مقابل خطوة» من أجل الوصول إلى حل سياسي يحفظ وحدة سوريا وسلامتها وسيادتها، ويعالج تدريجياً جميع عواقب الأزمة، ويعيد إلى سوريا أمنها واستقرارها ومكانتها الإقليمية. وقامت المبادرة على أساس قرار مجلس الأمن رقم (2254)، للتخفيف من معاناة السوريين، ودعم جهود مكافحة الإرهاب، والحدّ من تزايد التأثير الإيراني.

وتطلبت المبادرة من الناحية الأمنية تطبيق وقف لإطلاق النار على جميع الأراضي السورية ومعالجة مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ومعالجة مسألة الوجود الإيراني ومخاوف الدول المجاورة بما في ذلك تهريب المخدرات. كما تطلبت تبدلاً تدريجياً في سلوك الحكومة السورية مقابل حوافز تُحدّد بتأنٍّ لمصلحة الشعب السوري ولتمكين بيئة مواتية لعودة طوعية للنازحين واللاجئين.

وفي هذا السياق، دعا الأردن إلى إنشاء صندوق لدعم العودة الطوعية للّاجئين السوريين عبر تأهيل البنية التحتية في سوريا للعودة، انطلاقاً من الفهم الأردني بأن مستقبل اللاجئين هو في بلدهم.

وعلى الرغم من أن المبادرة والجهود العربية المرافقة فتحت البوابة العربية لسوريا، إلّا أن استجابة سوريا كانت بطيئة، مثلما لم تُبْدِ سوريا استعداداً للتعامل مع قرار مجلس الأمن رقم (2254)، وازداد تهريب المخدرات عبر الحدود السورية بشكل كبير خلال عام 2023، وترافق ذلك مع تهريب أسلحة ومتفجرات أيضاً، وثبت أن ما يجري هو ضمن عملية منظمة وأن المهربين يمتلكون قدرات كبيرة بدعم من مجموعات مرتبطة بجهات إقليمية وجهات أخرى، وواجهَ الأردن ذلك بإجراءات حازمة ما زالت مستمرة حتى اليوم.

حرب الكبتاغون

ازدادت عمليات تهريب المخدرات عبر الحدود السورية-الأردنية التي تمتد على مسافة 375 كم منذ عام 2020، وتصاعدت بقوة عام 2022 بعد الفراغ الذي تركته روسيا في الجنوب السوري بسبب حربها مع أوكرانيا؛ الأمر الذي فتح المجال لهذه الظاهرة مع زيادة حضور ميليشات مدعومة من قوى إقليمية إلى جانب تنظيمات إرهابية وجماعات أخرى، فقد تزايدت عمليات تهريب المخدرات والأسلحة وأصبح إحباط هذه العمليات وتصدي القوات المسلحة الأردنية لها خبراً يكاد يكون يومياً.

وعلى مدار هذه السنوات، توالت عمليات إحباط تهريب كميات كبيرة من المخدرات والأسلحة الأوتوماتيكية والصاروخية بينما أدخلت ميليشات وعصابات المهربين طائرات (الدرون) إلى الخدمة في عملياتها التي تستهدف أمن الأردن ودول المنطقة؛ وفي الأشهر الأخيرة من عام 2023 أصبح الأردن يخوض حرباً حقيقية ضد هذه الميليشيات والعصابات؛ الأمر الذي دفع الملك للقول بكل وضوح ومن منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة: «**نحن نخوض حرباً ضد عصابات المخدرات على حدودنا الشمالية**».

منذ عام 2014 شكّلت الحدود الأردنية الشمالية أكثر نقاط الاستهداف لتجارة المخدرات والأسلحة التي تديرها التنظيمات الإرهابية، واشتدت خطورة تجارة المخدرات القادمة من سوريا والعراق مع تفاقم حالة الفوضى وانهيار المؤسسات الأمنية وأجهزة مكافحة المخدرات والتهريب فيهما. وبحسب التقرير العالمي للمخدرات فإن سوريا ولبنان والعراق هي منشأ معظم مضبوطات «الأمفيتامين» المبلَّغ عنها في الشرق الأوسط[17].

ويتضح حجم الاستهداف للأردن من المخطط الذي كشفت عنه القوات المسلحة الأردنية عام 2018 ويؤكد تورط شبكة من الإرهابيين ومهرّبي المخدرات

17 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، (UNODC)، تقرير المخدرات العالمي لكلّ من السنوات 2013-2023.

والأسلحة بحفر أنفاق قرب أنبوب النفط القديم الذي يربط الحدود الأردنية مع سوريا والعراق، وتجهيزها لغايات استخدامها في عمليات التهريب وتنفيذ العمليات الإرهابية.

وخلال الأعوام 2020-2023 تفاقم خطر المخدرات العابرة من الحدود السورية نحو الأردن مستهدفةً الأردن ودول الخليج العربي؛ ووجّه الأردن نداءات متعددة لوقف عمليات تهريب المخدرات وسط وقائع تؤكد ضلوع قوى إقليمية فيها، ومع تصاعد القلق الدولي إزاء هذا الملف أصدر الكونجرس الأميركي في نهاية عام 2022 قانون الكبتاغون الذي يطالب فيه الإدارة الأميركية بوضع استراتيجيات وآليات تنفيذية محددة خلال ستة أشهر، لمحاربة تجارة الكبتاغون.

كان الأردن على دراية تامة بالتحولات التي يشهدها الجنوب السوري منذ سنوات، وراقب نمو الجماعات التي تقوم على هذه التجارة وكيف صنعت اقتصاداً متكاملاً من تجارة المخدرات والسلاح، وأصبحت قوى ذات نفوذ واسع وأداة لتحقيق أهداف سياسية إقليمية ودولية، ومع هذا منح الأردن الأولوية للحلول السياسية والتفاهمات ووضع على رأس أجندة المبادرة العربية الخاصة بالحل السياسي المعروفة بـ«خطوة مقابل خطوة» أن تتخذ الحكومة السورية إجراءات فورية للحد من تجارة المخدرات والسلاح عبر الحدود؛ الأمر الذي لم يتم التعامل معه بجدية.

تستغلّ العصابات والميليشيات المسلحة تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في المناطق الجنوبية من سوريا، للحصول على المتعاونين من الشباب وصغار السن الذين يتم إعدادهم لعمليات التهريب ونقل السلاح بإغراءات مادية.

تقف القوات المسلحة الأردنية ممثلةً بحرس الحدود في المرصاد لهذه العصابات والميليشيات، ومع توالي إحباط عمليات التهريب، بقيت القوات المسلحة بكامل جاهزيتها، انطلاقاً من التزام ليس أمنياً فحسْب، وإنما أخلاقيّ أيضاً في حماية مستقبل أجيال شعوب المنطقة من أذى المخدرات.

الأردن والحرب على الإرهاب: المهمة المزدوجة

استقبل العالم القرنَ الحادي والعشرين بأحداث الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في 11 أيلول 2001، والتي غيّرت شكل العالم، وأدخلت العلاقات الدولية في أبعادها السياسية والاستراتيجية في عصر جديد، بدا أن العالَمين العربي والإسلامي هما الخاسر الأكبر فيه.

لم يكن الأردن بعيداً عن هذه التحولات الكبيرة، فاشتبك سريعاً في «الحرب على الإرهاب» في إطار مهمة مزدوجة؛ يتمثل بُعدها الأول في الالتزام بقيم الدولة الأردنية في رفض الإرهاب مهما كان مصدره أو هويته ومواجهته، وهذه العقيدة السياسية والأمنية متجذرة في بنية الدولة ومؤسساتها التي كثيراً ما عانت من الإرهاب وقدمت ضحايا وتضحيات في سبيل محاربته. أما البعد الثاني فيجسّده الالتزام الأردني الهاشمي بالوفاء لقيم الإسلام الأصيلة والدفاع عن الإسلام وصورته، ومقاومة جميع أشكال اختطاف الدين واستغلاله من قبل أيّ جهة.

إن القرار الأردني الاستراتيجي الحاسم في المشاركة في الحرب على الإرهاب نابعٌ من تحدّيَيْن أساسيَّيْن؛ أولّهما أن الأردن مستهدَف بشكل مباشر من خطر التطرف والإرهاب، حيث يرى الإرهابيون فيه هدفاً استراتيجياً لهم، وثانيهما مرتبط بالقرب الحدودي اللصيق لبؤر إرهابية ساخنة ومتنامية في المحيط الإقليمي، وهو ما يحتّم حماية الحدود، التي باتت محصَّنة من جانب واحد فقط؛ لذا طوّر الأردن منظوره لمكافحة الإرهاب والحد من التطرف العنيف، وهو منظور شمولي يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الأمنية والاستخباريّة والقانونية والعملياتية والأبعاد الفكرية والأيديولوجية.

خاض الأردن الحرب على الإرهاب في مراحلها كافة بكفاءةٍ واقتدار ضمن عقيدة وطنية أردنية خالصة، شاركت العالمَ مواجهةَ هذا التحدي الاستراتيجي، ونالت الجهودُ الأردنية إعجاباً عالمياً منقطع النظير، عبّر عنه الكاتب الأميركي «ديفيد اغنتايوس» (David Ignatius) عام 2015 بقوله إن الأردن يمارس دوراً قيادياً عالمياً في مواجهة الإرهاب، مضيفاً في هذا السياق: «الملك عبدالله الثاني يتحرك ضد الإرهاب على جبهتين: أيديولوجية وعسكرية، ويعززه إجماع وطني نادر في بلاده».

اشتبك الأردن في الحرب على الإرهاب على مرحلتين؛ الأولى منذ عام 2002، مروراً بتداعيات غزو العراق وما شكلته من بيئة استراتيجية رخوة سمحت لقوى التطرف بإعادة التموضع والانتشار في المنطقة. وفي تلك المرحلة عمل الأردن على المستويات الاستخباريّة والمعلوماتية والعمليات الميدانية، فقد واجه تهديداً إرهابياً متواصلاً، واستُهدفت أراضيه بهجمات إرهابية عدة من تنظيم «القاعدة» بين عامي 2002 و2005، نجح في اعتراض وإفشال بعضها كما في محاولة الإرهابيين اغتيال دبلوماسي أميركي، وإطلاق الصواريخ على سفن حربية أميركية راسية في ميناء العقبة. وصُدم الأردنيون يوم 9 تشرين الثاني 2005 بعملية إرهابية كبيرة لتفجير ثلاثة فنادق في عمّان في وقت واحد، أسفرت عن استشهاد 60 شخصاً وإصابة 200 من المواطنين ومن جنسيات أخرى. ومنذ تلك الحادثة أسهمت الأجهزة الأمنية الأردنية الكفؤة مسنودةً بردّ الفعل الشعبي الموحد والكبير تجاه تنظيم «القاعدة» في التصدي بحزم للأعمال الإرهابية على الساحة المحلية.

دفعت العملية الإرهابية التي استهدفت الفنادق الثلاثة نحو المزيد من التركيز على التهديد الأمني العابر من الحدود وتحديداً الحدود العراقية، وفتح الأردن الباب واسعاً للتعاون الأمني العابر للحدود مع الولايات المتحدة والحكومة العراقية، وأسفر هذا التعاون عن مقتل أحمد الخلايلة المعروف باسم «الزرقاوي» في 7 حزيران 2006، وهو زعيم تنظيم «القاعدة» في العراق والمسؤول الأول عن الهجمات الإرهابية فيه، ولعب الأردن دوراً كبيراً في هذه العملية من خلال المعلومات الاستخباريّة التي قادت إلى الهدف[18].

في المرحلة الثانية، عاد الإرهاب ليضرب من جديد بعد تداعيات ثورات «الربيع العربي» التي اندلعت بدءاً من عام 2011، وحالة الفوضى التي عمّت كلّاً من سوريا والعراق في الجوار، وانتشار أكثر من 50 تنظيماً دينياً متطرفاً في البلدين على رأسها تنظيم «داعش» الإرهابي.

18 صحيفة «الرأي» الأردنية، 27 تموز 2006، تصريحات لوزير الخارجية الأردني ناصر جودة.

وواجه الأردن هذه التحولات بخبرة كبيرة في التصدي للإرهاب وعلى جبهتين عملياتية واستخباريّة، إذ شكّل رأسَ حربةٍ قويّاً في التحالف الدولي للحرب على الإرهاب، وعلى الجبهة الداخلية عمل على منع تسلل العناصر الإرهابية إلى الداخل والحيلولة دون وصول أفكارها إلى المجتمع الأردني، في ظل ازدياد مصادر التهديد الداخلي في سنوات الصراع في سوريا والعراق، وتمكُّن التنظيمات المتطرفة من جذب مقاتلين لصفوفها من أنحاء العالم، وتضليلهم بالأفكار والمال وبأساليب متعددة.

وفي منتصف العقد الثاني من هذا القرن، تمكّن الإرهاب من توسيع رقعته في دول عديدة بالمنطقة، وأصبح يحاصر الأردن من الشمال في سوريا، ومن الشرق في العراق، ومن الجنوب والغرب في سيناء وغيرها، وأثبتت الأجهزة الأمنية الأردنية كفاءة عالية وحرفية في حماية الدولة والمجتمع، إذ عملت القوات المسلحة على تحصين الحدود الشمالية والشرقية، ومنعت تسلل العناصر الإرهابية، وفي الداخل كانت اليقظة الأمنية قادرة على الكشف عن عشرات العمليات الإرهابية التي تم إبطالها قبل وقوعها.

وسُجِّلَت أحداث عدة تؤشر على خطورة المرحلة التي تشهدها المنطقة وتكشف عن مساعٍ حثيثة للتنظيمات الإرهابية لاستهداف الأردن واستقراره، أبرزها وأقساها حادث استشهاد الطيار الأردني معاذ الكساسبة على يد تنظيم «داعش» بطريقة وحشية بعد أسرِه في كانون الأول 2014.

وفي آذار 2015، داهمت قوات مكافحة الإرهاب الأردنية خليةً لتنظيم «داعش» في مخيم للاجئين الفلسطينيين بمدينة إربد شمال الأردن؛ مما أسفر عن مقتل ثمانية إرهابيين خطّطوا لشنّ هجمات ضد أهداف مدنية وعسكرية. وشهد عاما 2016 و2018 تصاعداً في الاستهداف الإرهابي للأردن؛ إذ نُفِّذ هجوم مسلح على مكتب مخابرات البقعة في 6 حزيران 2016 أسفر عن استشهاد خمسة من مرتبات دائرة المخابرات العامة، وفي 21 حزيران 2016 نُفِّذ هجوم بسيارة مفخخة في منطقة «الركبان» الحدودية مع سوريا أسفر عن استشهاد سبعة من مرتبات الجيش العربي وجرح 14 آخرين، وفي 18 كانون الأول 2016 حدثت مواجهة بين القوات الأمنية الأردنية وخلية إرهابية تابعة لـ«داعش» في

قلعة الكرك استُشهد فيها أربعة من مرتبات الأمن العام وثلاثة من قوات الدرك ومواطنان أردنيان وسائحة كندية وأصيب 34 شخصاً، وفي 11 آب 2018 نُفِّذت عملية أمنية مشتركة في منطقة نقب الدبور بالسلط لإلقاء القبض على مشتبه بهم في تفجير حدثَ في الفحيص، وأسفرت العملية عن استشهاد أربعة من أفراد الأمن واعتقال خمسة من المشتبه بهم وقتل ثلاثة آخرين. وهناك حوالي 20 عملية إرهابية تمكنت الأجهزة الأمنية من إحباطها قبل تنفيذها.

وبينما كان معدل العمليات الإرهابية التي تستهدف الأردن لسنوات طويلة عمليتين سنوياً، شهدت تلك العمليات ارتفاعاً ملحوظاً في سنوات العقد الثاني من القرن الجديد، وبموازاة ذلك ازداد بشكل كبير عدد العمليات التي أفشلتها الأجهزة الأمنية قبل تنفيذها.

وفي سياق متصل، أسرت المخابرات الأردنية زياد الكربولي، مسؤول الغنائم في تنظيم «القاعدة» بالعراق في الأراضي العراقية، وخضع للمحاكمة وتم إعدامه في 4 شباط 2015، وبثّت الأجهزة الأمنية شريطاً مسجلاً باعترافاته ومن أبرزها قتله سائقاً أردنياً وخطفه موظفين في السفارة المغربية واستهدافه سائقي شاحنات أردنيين. وفي 11 أيار 2018 اعتقلت الأجهزة الأمنية العراقية القيادي في تنظيم «داعش» صدام عمر الجمل الذي استُدرج مع أربعة من قيادة التنظيم الإرهابي، وهو أحد المسؤولين عن جريمة إحراق الطيار الأردني الشهيد معاذ الكساسبة.

لقد استطاع الأردن خلال العقدين الماضيين بناء بنية أمنية قوية في مجال مكافحة الإرهاب، وأصبحت الخبرة الأردنية مرغوبة دولياً وتحظى باحترام واسع، وأوردت تقارير غربية عديدة أن دائرة المخابرات العامة الأردنية أصبحت أكثر الأجهزة الأمنية في الشرق الأوسط كفاءة. هذه البنية الأمنية شكّلت الدعامة الأساسية للاستقرار الذي تمتع به الأردن في مراحل الفوضى الإقليمية. وفي سياق متصل، جاء ترتيب الأردن في «**مؤشر الإرهاب العالمي**»[19] الذي يُصدره سنوياً مركز الاقتصاد والسلام في أستراليا، ضمن المناطق منخفضة التهديد واحتل المرتبة 68 عالمياً لعام 2022.

19 Terrorism Index Score2020-2022-

لقد حقق الأردن هذه المكانة الدولية في جهود مكافحة الإرهاب والحد من التطرف العنيف؛ بفضل سلسلة من الجهود والإنجازات التي قادها الملك عبدالله الثاني واستطاعت تأمين الأردن في واحدة من أكثر لحظات التاريخ ظلمةً في هذه المنطقة. وتُرصَد هذه الجهود والاستراتيجيات على ثلاثة مستويات رئيسية:

1. الحد من التطرف، والمواجهة الفكرية، والدفاع عن صورة الإسلام في العالم

شكّلت الجهود التي قادها الملك ومؤسسات الدولة الأردنية أساساً متيناً في الدفاع عن الإسلام في مرحلة شهدت تشويهاً غير مسبوق لصورة الإسلام في العالم، إذ عمل الأردن على مستويات متعددة في هذا النهج، فأطلق مبادرات عالمية لإبراز الصورة الحقيقيّة المشرقة للإسلام ووقف التجني عليه ورد الهجمات عنه، بحكم المسؤوليّة الدينية والتاريخيّة الموروثة التي يحملها الهاشميون.

ومن تلك المبادرات «رسالة عمّان» عام 2004 التي دعت إلى تقديم فهم معاصر للإسلام بعيداً عن التعصب والتشويه، إذ كانت الغاية منها إعلان حقيقة الإسلام وماهية الإسلام الحقيقي، وتنقية ما علق به من لبس وتشويه. ولمنح هذه الوثيقة شرعية دينية وبعداً عالمياً بعث الملك عبدالله الثاني بثلاثة أسئلة إلى أربعة وعشرين عالماً من كبار علماء المسلمين في العالم يمثلون جميع المذاهب والمدارس الفكرية في الإسلام، وهذه الأسئلة هي: من هو المسلم؟ وهل يجوز التكفير؟ ومن له الحق في التصدي لمهمة الإفتاء؟

وفّرت هذه الوثيقة إجماعاً إسلامياً في مسائل فقهية ومجتمعية، وشكّلت رأياً عاماً غير مسبوق في أوساط النخب الفكرية الإسلامية لمواجهة محاولات اختطاف الإسلام من قِبَل المتطرفين؛ إذ تبنّت القيادات الإسلامية الفكرية والسياسية مخرجات «رسالة عمّان» بالإجماع في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في مكة المكرمة عام 2005، وتم تبنّي هذه المخرجات في ستة مؤتمرات إسلامية عالمية.

أما مبادرة «كلمة سواء» التي انطلقت برعاية الملك عبدالله الثاني عام 2007، فدعت للسلام وللعيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين، وللحوار بناء على وصيتين هما في صميم الأديان السماوية الثلاث؛ حب الله، وحب الجار من دون المساس أو التدخل في المعتقدات الدينية الخاصة به.

وفي عام 2010 أطلق الملك عبدالله الثاني مبادرة «أسبوع الوئام بين الأديان»، وتبنتها الجمعيةُ العامةُ للأمم المتحدة في قرارها رقم 65/5 لعام 2010، وأصبحت أطروحة الوئام بين الأديان مناسبة عالمية وحدثاً سنوياً يُحتفل به خلال الأسبوع الأول من شهر شباط على شكل أسبوع عالمي للوئام ونشر ثقافة التصالح والسلام بين الأديان؛ الأمر الذي يعكس عمق الأثر الأردني في التقارب بين الأديان ومكانة الملك في تقديم المبادرات التي تسعى إلى الدفاع عن صورة الإسلام الحقيقي.

وبالتزامن مع الأحداث التي وَصمت الإسلام بالإرهاب وتصاعُد قوة التنظيمات الإرهابية المتطرفة والحملة المضادة التي تسببت في ما سُمّي «الإسلاموفوبيا» قاد الملك حملة عالمية لإنجاح المهمة التي عدَّها أولويةً على أجندته الشخصية، تضمنت حوارات شملت أطيافاً وشرائح متنوعة من النخب العالمية ومؤسسات التفكير ووسائل الإعلام ورجال السياسة ورجال الدين والمؤسسات الأكاديمية والفكرية حول العالم، بهدف إيضاح الصورة الحقيقية للإسلام، والوفاء للإرث الهاشمي.

وانعكس الدور الذي قاده الملك عبدالله الثاني في الدفاع عن صورة الإسلام والدعوة إلى الوئام بين الأديان على مكانة الأردن الدولية، وحظي الملك بتقدير كبير من المؤسسات العالمية المستقلة لم يسبقه إليه قائد سياسي في العالم الإسلامي، بوصفه يمثل صوت الاعتدال في الشرق الأوسط.

المكانة المميَّزة

لم يَحْظَ زعيم في المنطقة بما ناله الملك عبدالله الثاني من تقدير عرفاناً بجهوده في حوار الحضارات والأديان، والدفاع عن الأماكن الإسلامية والمسيحية في القدس، ونشر أفكار التسامح والوئام وحقوق الإنسان، والدفاع عن صورة الإسلام. وتُرجم هذا التقدير عبر سلسلة من الجوائز العالمية التي مُنحت للملك من مؤسسات وأكاديميات ومدن ومن اتجاهات متعددة.

في عام 2003 منحت جمعيةُ السوربون الفرنسية للسياسة الدولية ومجلة «السياسة الدولية» في باريس جائزتَها العالمية للملك تقديراً لشجاعته ورؤيته لمستقبل الشرق الأوسط. وفي عام 2004 تسلم الملك جائزة الطبق الذهبي للإنجاز التي تقدمها أكاديمية الإنجاز الأميركية تقديراً للمتميزين في حقول السياسة والعلوم، والأعمال والإبداع الأدبي والفني. وفي عام 2005 منحه مجلس مدينة أثينا وسامَ الاستحقاق الذهبي لمدينة أثينا تقديراً لمبادراته في تشجيع الحوار بين الأديان وبين الثقافات.

وفي عام 2006 قرر مجلس أمناء مؤسسة القديس أندريه المدعو الأول ومركز مجد روسيا القومي منحَ الملك الجائزةَ التي تحمل اسمَ القديس أندريه لمساهماته الجليّة في ضمان حوار الحضارات، ولأنه «الرجل الذي تتحقق فكرةُ حوار الحضارات على يديه في الشرق الأوسط» وفقاً لرئيس اللجنة المانحة للجائزة «أوليغ اتكوف».

وفي عام 2016 تسلّم الملك في مدينة مونستر الألمانية جائزة ويستفاليا للسلام، تقديراً لجهوده في إحلال السلام العالمي، وتعزيز مساعي الاستقرار والأمن لشعوب العالم. وفي عام 2018 تسلّم جائزة مؤسسة جون تمبلتون في واشنطن، تقديراً لجهوده في تحقيق الوئام بين الأديان، وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وحماية الحريات الدينية.

وفي عام 2019 بمدينة أسيزي الإيطالية، مُنِحت جائزة مصباح السلام (Lamp of Peace) للملك تقديراً لجهوده في تعزيز حقوق الإنسان والتآخي وحوار الأديان والسلام في الشرق الأوسط والعالم، كما حصل الملك عبدالله الثاني على جائزة «رجل الدولة-الباحث» لعام 2019 من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

وفي عام 2022 مُنح الملك عبدالله الثاني والملكة رانيا جائزة «الطريق إلى السلام» (Path to Peace) من مؤسسة «الطريق إلى السلام» التابعة لبعثة الفاتيكان في الأمم المتحدة، وتسلّما جائزةَ زايد للأخوّة الإنسانية تقديراً لجهود جلالتيهما المبذولة في تعزيز الأخوّة الإنسانية واحترام التنوع والتعايش السلمي.

2. المبادرات الدبلوماسية والتعاون الدولي والإقليمي في محاربة الإرهاب

خاض الأردن نضالاً دبلوماسياً على جبهات متعددة لمواجهة خطر الإرهاب والتطرف العنيف العابر للحدود؛ الأمر الذي دفع الملك عبدالله الثاني إلى تطوير رؤية وطنية ذات أبعاد عالمية تجعل الأردن في مكان الصدارة في هذه المهمة، وتوفر له المزيدَ من أسباب المنعة.

وأدى الأردن دوراً مهماً في التحالف الدولي لمواجهة الإرهاب على جبهات متعددة؛ أبرزها مواجهة التنظيمات الإرهابية في سوريا والعراق التي بلغ تهديدُها العالمي ذروتَه عام 2014، والمساهمة في الجهود الدولية المتعددة لمحاصرة الإرهاب الذي وصل إلى دول شمال إفريقيا ودول الساحل وجنوب الصحراء، إذ أصبحت هذه المناطق ساحة لتنظيمات مثل «داعش» و«القاعدة» و«حركة الشباب» وتنظيمات محلية متطرفة.

وقاد الأردن إلى جانب الولايات المتحدة «مجموعة العمل المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب» (Foreign Terrorist Fighters Working Group) التي هدفت إلى بحث وتطوير آليات للحد من تدفق هؤلاء الإرهابيين إلى مناطق الصراعات ومعالجة القضايا المتعلّقة بعودتهم.

وبالاشتراك مع النرويج، يترأس الأردن «مجموعة أصدقاء منع التطرف العنيف» التي تعمل على زيادة الوعي بالظروف التي تُنبت جذورَ التطرف العنيف والإرهاب، ودعت هذه المجموعة إلى إدماج منع التطرف في منظومة عمل الأمم المتحدة.

وقاد الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد، جهود الأردن التي أثمرت عن تبنّي مجلس الأمن الدولي القرارَ رقم (2250) حول الشباب والسلام والأمن، الذي جاء بمبادرة أردنية عام 2015.

- مبادرة «اجتماعات العقبة»

أطلق الملك عبدالله الثاني مبادرة «اجتماعات العقبة» عام 2015 في الوقت الذي أصبحت فيه الجماعات الإرهابية عابرة للدول والأقاليم والقارات

وتشُكّل مصدرَ تهديد عالمي فوق تقليدي وغير مسبوق مع تصاعد ظاهرة «الإسلاموفوبيا». وشكّلت «رسالة عمّان» ركناً أساسياً ومرجعاً للمبادرة.

سعى الأردن من خلال «اجتماعات العقبة» إلى توفير حشد من الحلفاء والشركاء الدوليين من أكثر من 100 دولة ومنظمة دولية، لتطوير نهج استباقي وشمولي لمكافحة الإرهاب والحد من التطرف في أنحاء العالم.

ومنحت المبادرةُ الأردنَّ دوراً قيادياً عالمياً في محاربة الإرهاب، وتضمنت سلسلة اجتماعات تنسيقية بمشاركة الأردن ودول من إفريقيا وأوروبا وأميركا الشمالية وأميركا الجنوبية وجنوب شرق آسيا؛ بهدف تبادل الخبرات والمعلومات والتعاون الأمني والعسكري لمحاربة الإرهاب، والتعامل مع شركات الإنترنت الكبرى في مجالات مكافحة المحتوى الإرهابي والتجنيد عبر الإنترنت ونشر التطرف عبر الوسائط الرقمية.

وبعد مقتل مواطنين أردنيين خلال هجوم إرهابي على مسجدين في نيوزيلندا (2019)، عقدت المبادرة بالتعاون مع مبادرة «نداء كرايستشيرش» اجتماعاً على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، ضمّ أكثر من 40 قائدَ دولة، برئاسة الملك عبدالله الثاني والرئيس الفرنسي ورئيسة وزراء نيوزيلندا، لتطوير بروتوكولات الاستجابة المتّبعة من قِبل شركات التكنولوجيا للمحتوى الإرهابي والمتطرف عبر الإنترنت. وأدت الجهود المبذولة لتطوير بروتوكولات الاستجابة في ضبط نشر المحتوى المتطرف الذي نجم عن استشهاد معاذ الكساسبة.

وعُقدت اجتماعات هذه المبادرة بشكل متتالٍ على مستوى رؤساء الدول وقادة الجيوش والأجهزة الأمنية والاستخباريّة، وأسهمت الجهود المبذولة في إطارها في توفير آليات تنسيق عالمية وإقليمية لمكافحة الإرهاب والتطرف على ثلاثة أصعدة أساسية هي: بناء القدرات العسكرية والاستخباريّة على المدى القصير، وتعزيز التعاون والتنسيق على المستوى الاستخباريّ على المدى المتوسط، وتنفيذ برامج لمكافحة التطرف.

عقدت مبادرة اجتماعات العقبة 28 اجتماعاً منذ إطلاقها حتى نهاية عام 2023، على مستوى رؤساء الدول (تسعة اجتماعات)، وكبار المسؤولين السياسيين والأمنيين والعسكريين. وأسهمت هذه الاجتماعات في تكثيف الجهود العالمية وتحصين آليات العمل لمكافحة التطرف والإرهاب.

- 2015: عُقد أول اجتماع للمبادرة في العقبة حول شرق إفريقيا على مستوى قادة الدول. وفي العام نفسه، عُقد اجتماع آخر حول شرق إفريقيا على مستوى رؤساء هيئات الدفاع ومديري أجهزة الاستخبارات.
- 2016: عُقد اجتماعان، الأول حول شرق إفريقيا في العقبة على مستوى قادة الدول، والثاني حول البلقان في دولة كوسوفو على مستوى قادة الدول.
- 2017: عُقدت ثلاثة اجتماعات؛ الأول في العقبة بالتعاون مع اليابان حول جنوب شرق آسيا وعلى مستوى الوزراء، والثاني في عمّان على مستوى الخبراء والفنيين حول جنوب شرق آسيا، والثالث في العقبة وكان أول اجتماع حول غرب إفريقيا على مستوى قادة الدول.
- 2018: عُقدت خمسة اجتماعات: اجتماع حول جنوب شرق آسيا في العقبة على مستوى الوزراء، واجتماع حول البلقان في ألبانيا على مستوى قادة الدول، واجتماع حول أوروبا في هولندا على مستوى الوزراء، واجتماع حول غرب إفريقيا عُقد في نيجيريا على مستوى رؤساء هيئات الدفاع ومديري أجهزة الاستخبارات، واجتماع حول شرق إفريقيا في العقبة على مستوى قادة الدول.
- 2019: عُقدت أربعة اجتماعات: الأول في الولايات المتحدة على مستوى رؤساء وممثلي شركات التكنولوجيا حول سبل التصدي للتحديات الأمنية المرتبطة باستغلال الإرهابيين والجماعات المتطرفة للإنترنت والتكنولوجيا، والثاني حول التكنولوجيا على مستوى الخبراء، ثم عُقد اجتماع «حوار القادة» بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة وفرنسا ونيوزلندا حول الاستجابات الاستراتيجية للروايات الإرهابية والمتطرفة العنيفة على هامش مؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة وبمشاركة أكثر

من 40 قائد دولة، وعُقد الاجتماع الأخير في سنغافورة حول جنوب شرق آسيا وعلى مستوى الخبراء الأمنيين.

- 2020: أُطلقت سلسلة اجتماعات تحت مسمّى «Blue Sky»، جمعت وحدات مكافحة الإرهاب التابعة للقوات الخاصة وأجهزة الاستخبارات من الدول الشريكة، ومكاتب مكافحة الإرهاب الإقليمية، وخبراء تقنيين من شركات التكنولوجيا الرئيسية وكذلك المؤسسات الأكاديمية، من أجل بناء فرضيات بنظرة مستقبلية واستباقية، لتمكّن الدول من الاستعداد لسيناريوهات إرهابية مستقبلية محتمَلة. إذ عُقد أول اجتماع في عمّان على مستوى الاستخبارات والقوات الخاصة. وفي العام نفسه، عُقد اجتماع عبر تقنية الاتصال المرئي لمناقشة التنسيق والتهديدات والاستجابات الأمنية في ظل جائحة «كورونا» على مستوى رؤساء الدول.

- 2021: عُقد الاجتماع الثاني لـ«Blue Sky» على مستوى الخبراء بالتعاون مع جامعة هارفرد.

- 2022: عُقدت أربعة اجتماعات حول شرق إفريقيا في عمّان على مستوى قادة الدول والأجهزة الأمنية، واجتماعٌ لـ «Blue Sky» في الولايات المتحدة بالتعاون مع جامعة هارفرد حول مستقبل التكنولوجيا والإرهاب على مستوى الخبراء، واجتماعٌ تقني رفيع المستوى حول جنوب شرق آسيا في إندونيسيا على مستوى الخبراء. وعُقد اجتماعان في العقبة حول أميركا اللاتينية على مستوى مديري أجهزة الاستخبارات، واجتماع «محادثات أبوجا» على مستوى الشباب في نيجيريا بالتعاون مع وزارة الخارجية النرويجية.

- 2023: عُقدت أربعة اجتماعات؛ الأول حول غرب إفريقيا ومنطقة الساحل في قرطبة بإسبانيا على مستوى قادة الدول وشارك فيه قادة دول ورؤساء هيئات الدفاع ومديرو أجهزة الاستخبارات من 29 دولة، والثاني بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب و(GIFCT) والمركز الوطني لمكافحة الإرهاب في كينيا حول منع استغلال التكنولوجيا من قِبل جماعات إرهابية، والثالث حول شرق ووسط إفريقيا في رواندا على مستوى مديري أجهزة الاستخبارات. وكان الاجتماع الأخير للمبادرة

في عمّان حول تنسيق الإغاثة الطارئة في غزة، لوضع خطة إغاثة طارئة شاملة ومنسقة لتلبية الاحتياجات العاجلة للوضع الإنساني، وعُقد على مستوى الخبراء وقادة المنظمات الإنسانية والإغاثية.

3. بناء القدرات الوطنية في مكافحة الإرهاب والحد من التطرف

سعى الملك عبدالله الثاني منذ بدايات عهده إلى تعزيز منعة الأردن الاستراتيجية على المستويَين الاستخباريّ والعسكريّ وعلى مستوى دور المؤسسات الفكرية والتعليمية؛ الأمر الذي جعل الأردن واحداً من أبرز النماذج العالمية الأكثر كفاءة في الحد من التطرف وفي مكافحة الإرهاب.

واكتسبت «قوات العمليات الخاصة الملكية الأردنية» مكانة مرموقة عالمياً، وأَولاها الملك اهتمامه منذ أسند إليه المغفور له الملك الحسين -طيّب الله ثراه- قيادتَها عام 1994؛ فعمل على تطويرها وإعادة تنظيمها لتتشكل من وحدات مختارة وتصبح «قيادة العمليات الخاصة الملكية الأردنية» منذ عام 1996، واستمرّ الملك عبدالله الثاني بقيادتها حتى تسلّم سلطاته الدستورية.

وعلى هذا الأساس؛ جاء تأسيس مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة عام 2009 بهدف توفير التدريب بأحدث الأساليب وتوفير المهارات التكتيكية باستخدام أفضل التقنيات والوسائل التكنولوجية لمواجهة مخاطر الإرهاب بكفاءة وفعالية.

وأصبح المركز بعد حوالي خمسة عشر عاماً من تأسيسه مركزاً إقليمياً وعالمياً متميزاً للتدريب، ويوفر تدريباً متقدماً لقوات العمليات الخاصة الأردنية والشركاء على مستوى الإقليم والعالم.

واستثمر الأردن في هذه الخبرة بتنظيم «سوفكس»؛ المعرض العسكري الدولي الأكبر في العالم والوحيد في المنطقة المتخصص في مجال معدات العمليات الخاصة والأمن القومي، ويقدم المعرض آخر ما توصلت صناعات الدفاع من تجهيزات ومعدات، ويُعْقَد على هامشه مؤتمر متخصص يتناول فيه القادة والخبراء قضايا الأمن والإرهاب في العالم.

كما كان للأردن دور كبير في التعاون مع المجتمع الدولي لمعالجة الأسباب التي تؤدي إلى الإرهاب (أي جذور الإرهاب)، وعلى هذا الأساس قامت القوات المسلحة عام 2017 بتأسيس المركز العسكري لمكافحة الإرهاب والتطرف، وهو مركز أكاديمي بحثي متخصص بدراسات الفكر المتطرف ومكافحته، ويعمل على تأسيس اتصال استراتيجي مع المجتمع الأردني لتحصينه ضد التطرف من خلال نشر ثقافة إسلامية أصيلة منطلقة من مقاصد الشريعة التي تتجلّى فيها قيمُ التسامح وثقافة حقوق الإنسان وقبول الآخر. ويعمل المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وعقد المؤتمرات وتطوير الخطط وتقديم الاستشارات.

إدارة اللاجئين: الوضوح السياسي والأخلاقي

لدى الأردن خبرة تاريخية طويلة في استقبال اللاجئين وإدارة شؤونهم، وترافقت هذه الخبرة مع سمعة دولية تؤكد الالتزام التاريخي والوضوح السياسي والأخلاقي الذي أثبته الأردن في التعامل مع أزمات اللاجئين على الرغم من أن الدولة الأردنية لم توقّع اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول الإضافي لعام 1967، وبقي الأردن يرفض توطين أيّ لاجئ من أيّ جهة كانت.

وبحسب المجلس الأعلى للسكان، يستضيف الأردن ثاني أعلى حصة من اللاجئين للفرد في العالم، وإذا ما حُسِب اللاجئون الفلسطينيون فإن الأردن يُعَدّ أكبر دولة مستضيفة للّاجئين في العالم بالنسبة إلى عدد السكان. وعلى مدى أكثر من قرن استقبل الأردن العديد من موجات اللاجئين واستضافهم المجتمع الأردني وتقاسم معهم موارده المحدودة. ورغم التحديات والظروف الاقتصادية الصعبة، يستضيف الأردن ما نسبته 13% من اللاجئين في العالم، لجأوا إليه من 57 دولة، ويشكلون حوالي 33% من حجم السكان فيه.

لقد استقبل الأردن أعداداً كبيرة من السكان نتيجةً للهجرات الخارجية القسرية أو الطوعية، وتعود أولى الهجرات القسرية إلى ما قبل تأسيس الدولة المعاصرة، إذ استقبل المجتمع الأردني هجراتٍ شركسيةً وشيشانية خلال الفترة بين عامي

1878 و1905، كما استقبل الهجرات الأرمنية عقب الحرب العالمية الأولى. والتزاماً بواجبه الإنساني، استقبل الأردن الآلاف من اللبنانيين أثناء الحرب الأهلية التي اندلعت عام 1975.

وقدم الأردن نموذجاً فريداً في احتضان اللاجئين الفلسطينيين، نتيجةً للأحداث التي عصفت بالمنطقة، إذ قدّرت وكالة الأونروا عددَ اللاجئين إلى الأردن على إثر النكبة الفلسطينية (1948) بحوالي 400 ألف، أما الموجة الثانية التي تسبّبت بها حرب حزيران 1967 فبلغ عدد النازحين فيها حوالي 350 ألفاً، وبعد حرب الخليج عام 1990 استقبل الأردن عشرات الآلاف من الفلسطينيين القادمين من الكويت.

لم يتوقف الأردن عن استقبال اللاجئين والهجرات القسرية في القرن الجديد؛ إذ استقبل موجةً من المهجَّرين من العراق عقب الغزو الأميركي عام 2003، ووصل عدد العراقيين في الأردن بحسب التعداد السكاني عام 2004 إلى حوالي 200 ألف، وتزايد عددهم في ظل تصاعد الحرب الطائفية بالعراق ليصل إلى 450 ألف مقيم وحوالي 50 ألف شخص متحرك (أي يدخلون إلى الأردن ويخرجون منه باستمرار) بحسب المسح الذي أجراه معهد العلوم التطبيقية النرويجي «فافو» عام 2007.

بنى الأردن رؤية شمولية للتعامل مع الهجرة العراقية القسرية حافظت على التوازن بين المصالح الوطنية الأردنية ومصالح الشعب العراقي، وحرص على ألّا يتم تفريغ المدن السنّية في العراق جراء الهجرة؛ خشيةَ حدوث خلل ديموغرافي في هوية البلاد على المدى البعيد، وأصر على عدم إطلاق صفة «اللاجئين» على العراقيين مفضّلاً صفة «الضيوف» عند الحديث عنهم، واستقبلت المدارس الأردنية 25 ألف طالب عراقي عام 2007؛ منهم 15 ألفاً في المدارس الحكومية. ويقدَّر عدد العراقيين في الأردن عام 2023 بحوالي 130 ألفاً.

وبدءاً من عام 2011، توالت موجات اللاجئين السوريين بسبب الحرب الدائرة هناك، إذ بلغ عددهم حوالي 1.4 مليون لاجئ بحسب الإحصاءات الرسمية لعام 2023، منهم حوالي 653 ألفاً مسجَّلون لدى المفوضية السامية للاجئين. وبيّن التعداد أيضاً أن السوريين يشكّلون 13.3% من إجمالي السكان بالأردن، يقيم 90% منهم في المدن والقرى و101% في مخيمات اللجوء.

وشكّلت موجات اللجوء السوري منذ عام 2011 التحدي الأكبر الذي واجه الأردن في إدارة اللاجئين خلال العقدَين الأخيرَين، عبر ما تسبّبه من ضغوط متزايدة على الموارد المحدودة للمصادر المائية والخدمات العامة، كالتعليم والصحة والنمو الاقتصادي والتجارة والصادرات، الأمر الذي أدى إلى المساهمة، إلى جانب عوامل أخرى، في تفاقم العجز في الموازنة وارتفاع الدَّين العام.

لكن الأردن استطاع التعامل بنجاح مع هذا التحدي اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً رغم آثاره طويلة المدى، ويشبه تأثير استضافة الأردن لهذا الحجم من اللاجئين أن تستقبل الولايات المتحدة أكثر من 29.4 مليون لاجئ في فترة أربع سنوات[20].

ومرة أخرى، قدم الأردنّ صورة للدولة القادرة والملتزمة إنسانياً وأخلاقياً في إدارة ملف اللاجئين السوريين منذ عام 2011، ما عكس التزاماً بإطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إذ ظل تقديم الخدمات الأساسية للّاجئين وحماية كرامتهم من الأولويات الوطنية. وقدمت القوات المسلحة الأردنية صورة مشرّفة في تأمين وصول اللاجئين وفي نقلهم وحمايتهم في أوقات اشتداد الصراع.

طوّر الأردن بالتعاون مع المجتمع الدولي سلسلة من الخطط الوطنية للتكيُّف مع موجات اللجوء، وتتكون الخطط التي بدأت عام 2014، من محاور أساسية أبرزها: دعم المجتمعات المستضيفة، وبناء القدرات المؤسسية، ودعم اللاجئين. وهي تشمل قطاعات ومجالات عدة أبرزها: التعليم، والصحة، والمياه والصرف الصحي، والحماية الاجتماعية والعدل، والمأوى، والخدمات العامة التي تضم مشاريع الخدمات البلدية والحكم المحلي، والطاقة، والنقل، والبيئة، وقطاع التمكين الاقتصادي الذي يضم التدخلات ذات العلاقة بالأمن الغذائي، وسبل العيش.

وُصفت هذه الخطط بأنها «أول استجابة من نوعها بقيادة وطنية تجمع الاستجابات الخاصة باللاجئين والتنمية في خطة وطنية شاملة واحدة». وعلى الرغم من الجهد الذي بذله الأردن في هذا الإطار والتفهم الدولي لمتطلباته والتقدير الكبير للدور الذي يقوم به، إلا أن استجابة المجتمع الدولي للخطط الوطنية لتمكين الأردن من توفير متطلبات اللاجئين بقيت دوماً في مستوى

20 ألكساندرا فرانسيس، أزمة اللاجئين في الأردن، مركز مالكوم كير- كارنيجي للشرق الأوسط، أيلول 2015.

أقل من المطلوب؛ إذ تلقّت خطة الاستجابة لعام 2022 ما نسبته 33.4% فقط من متطلباتها التمويلية، وفي عام 2021 حوالي 30.6%، وفي عام 2020 حوالي 49.4%، وفي عام 2019 حوالي 50.46%، وفي عام 2018 حوالي 63.8%، وفي عام 2017 حوالي 64.85%، وفي عام 2016 حوالي 62.1%، وفي عام 2015 حوالي 35.8%.

وشهدت الاستجابة الدولية لمساعدة اللاجئين السوريين في الأردن تراجعاً إلى أدنى مستوى في عام 2023 بفعل الأزمة الأوكرانية وعوامل أخرى، فلم تتلقَّ الخطة الوطنية سوى 24.2% من متطلباتها التمويلية، في الوقت الذي تمسّك فيه الأردن بالتزامه الإنساني، فهناك اليوم أكثر من 150 ألف طالب سوري مسجَّلون في النظام التعليمي الرسمي، ونتيجة لذلك، تعمل أكثر من 200 مدرسة في المملكة على نظام الفترتين، بينما ما تزال الصفوف الدراسية في معظم مدن وبلدات الشمال تعاني من الاكتظاظ.

ونظراً إلى أن الأردن كان يحرز تقدُّماً في قطاع التعليم قبل وصول اللاجئين السوريين وفقاً للتقارير الدولية، فإن مشاعر الإحباط بدأت بالبروز في أوساط المواطنين والحكومة على حدّ سواء بسبب الإجهاد الذي أصاب المدارس الحكومية والعبء الذي أثقل كاهلها[21].

وعلى الرغم من أن معدل البطالة في الأردن يبلغ حوالي 24%، فقد قدمت الحكومة حوالي 431 ألف تصريح عمل للسوريين، منها 90 ألفاً عام 2023 وحده، مع الإشارة إلى أن عدد العاملين من دون تصاريح يبلغ ضعف هذا العدد[22].

21- REACH, **Evaluating the Effect of the Syrian Refugee Crisis on Stability and Resilience in Jordanian Host Communities (Geneva: REACH, January 2014).**

- **United Nations Children's Fund, Access to Education for Syrian Refugee Children and Youth in Jordan Host Communities (New York: UNICEF, March 2015).**

22 كلمة وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، مؤتمرمؤتمر بروكسل السابع لمستقبل سوريا، بروكسل، 15 حزيران 2023 (وكالة الأنباء الأردنية).

هناك أكثر من 200 ألف طفل سوري وُلدوا في الأردن منذ اندلاع الأزمة، ويبلغ معدل الخصوبة بين السوريين 4.7%، أي ضعف معدل الخصوبة في الأردن البالغ 2.6%، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه عدد الذين عادوا إلى بلادهم 50 ألفاً؛ مما يعني ببساطة أن هذه الأعداد من الأطفال المعالين تضاف إلى الأرقام السابقة تشكل عبئاً إضافياً على الأردن دولةً ومجتمعاً.

لقد وفّر الأردن الحماية والخدمات والتسهيلات للّاجئين بما يتفق مع المعايير الدولية، إذ دمج أطفال اللاجئين في نظام التعليم الوطني العام، ووفرت الحكومة الأردنية الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية والمياه والطاقة والخدمات البلدية لهم، وسمحت لمئات المنظمات الدولية بدخول البلاد والتحرك في أرجائها بسهولة لتقديم خدماتها لهم، واحترم الأردنّ الالتزام القانوني بمبدأ عدم الإعادة القسرية للّاجئين.

لقد تركت أزمة اللجوء السوري آثاراً واسعة على التنمية بالأردن في مجالات عديدة، وزادت كلف الاستقرار الاجتماعي، وتشير العديد من التقارير[23] إلى الآثار العميقة على التعليم ونوعيته عندما أصبحت المدارس الحكومية في مدن وقرى الشمال مُتخَمة باللاجئين السوريين، إذ تمّ تقصير مدة الحصص الدراسية، وأصبحت الصفوف الدراسية تعاني من الاكتظاظ، وتم اعتماد نظام الفترتين لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة.

كما امتدت الآثار العميقة لأزمة اللجوء السوري لتشمل قطاع المياه، إذ وجد الأردن نفسَه في تحدٍّ متعاظم لتوفير المياه للسكان في دولةٍ تُعَدّ من بين خمس دول في العالم هي الأشد فقراً في الموارد المائية. وعملت أزمة اللجوء على تغيير الخطط الوطنية في الاستجابة لاحتياجات المواطنين الذين يعانون من فقر مزمن في حصة الفرد من المياه، وينسحب ذلك على الآثار العميقة التي طالت البنى التحتية والسكن وتحديداً لذوي الدخل المحدود والمتوسط في محافظات الشمال.

23- Åge A. Tiltnes, Huafeng Zhang and Jon Pedersen. The living conditions of Syrian refugees in Jordan Results from the 2017-2018 survey of Syrian refugees inside and outside camps.2019
"I Want to Continue to Study":Barriers to Secondary Education for Syrian Refugee Children in Jordan.Human Raghtes Watch 2020.
UNHCR, Jordan continues to support refugee education as students head back to school. 2020

وفيما يتصل بالقطاع الصحي، بنى الأردن على مدى عقود واحدٍ من أفضل الأنظمة الصحية في الإقليم، وقبيل الأزمة السورية وفّر شبكةً شبه متكاملة من المراكز الصحية الشاملة والأولية ضمن مسافة 10 كيلومترات من أماكن إقامة المواطنين، وعلى الرغم من الأعباء التي أوجدها اللجوء السوري استطاع الأردن حماية نظامه الصحي وبقي متماسكاً إلى حد كبير، ويتمتع السوريون بإمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية بالمقدار نفسه المتاح للأردنيين، وفي عام 2022 فقط تمكّن أكثر من 320 ألف سوري من الوصول إلى النظام الصحي الرسمي والاستفادة منه.

بعد مرور ثلاث عشرة سنة على بداية أزمة اللاجئين السوريين، بقي السوريون مرحَّباً بهم وسط الأردنيين، ولم تشهد وسائل الاتصال والإعلام خطاب كراهية أو تعبيرات تحطّ من كرامتهم؛ وما تزال الغالبية العظمى من الأردنيين (94%) تبدي تعاطفاً مع اللاجئين، وبرز هذا الموقف الإيجابي في زمن جائحة كورونا، فمنذ بداية الجائحة تم تضمين اللاجئين في الأردن في الاستجابة الوطنية. وخلال الأشهر الخمسة الأولى من إطلاق الحملة الوطنية للتلقيح تلقّى اللقاحَ مجاناً حوالي 40% من اللاجئين المؤهلين الذين يعيشون في مخيمات اللجوء[24].

الوزن السياسي والمكانة الدولية: مضاعفة المكاسب

بنى الأردن رأسَ مال سياسياً ثريّاً جعله يتمتع بمكانة دوليّة عالية، على الرغم من كونه بلداً فقيراً بالموارد الطبيعية وعلى الرغم من أن اقتصاده بقي لفترات طويلة موجهاً نحو الخارج. تعود جذور هذا الثراء السياسي إلى قدرة الملوك الهاشميين على مخاطبة العالم، والحضور الفاعل في المحافل الدولية، إلى جانب الاستقرار الطويل الذي دشّنته أجيال من الأردنيين، حتى أصبح الأردن بلداً يوثَق به ويحظى بتقدير من الشرق والغرب وفي دول الشمال والجنوب على حد سواء.

24 الأمم المتحدة – الأردن، بيان صحفي، «40% من اللاجئين المؤهلين في المخيمات في الأردن تلقوا جرعة اللقاح الأولى»، 20 حزيران 2021.

وصل الثراء السياسي إلى ذروته في الربع الأول من القرن الحالي، وتجلّى في قدرة الملك عبدالله الثاني على مخاطبة العالم، وديناميكيّته الفائقة في الحركة والوصول إلى مركز القرار وفهم صيغ التحولات في العلاقات الدولية والفاعلين الجدد في العالم المعاصر. وتبنى الأردن سياسةً لتدشين علاقات جديدة مع دول العالم تعزّز التعاون المشترك في جميع المجالات، وفي هذا السياق زادت البعثات الدبلوماسية الأجنبية المقيمة في الأردن خلال الربع الأول من القرن الحالي بنسبة 25%، بينما زادت البعثات الدبلوماسية الأردنية بالخارج بنسبة 19%.

وبالفعل؛ أصبح الأردن نموذجاً في الدراسات الأكاديمية لبلدٍ صغير حقّق حضوراً سياسياً لافتاً، وقدم إطاراً مفاهيمياً جديداً لتحليل سلوك السياسة الخارجية للدول الصغيرة القادرة على الحركة والدبلوماسية النشطة والمناورة وبناء التصور الإيجابي[25]. وهو المفهوم الذي قد لا يتفق مع المفاهيم التقليدية بأن الدول الكبيرة ذات الكتل الحيوية الضخمة وحدَها تحتكر التأثيرَ.

تتميز الدول الصغيرة والكبيرة على السواء بالكتلة الحيوية للدولة؛ أي المساحة والسكان، وبالقوة الاقتصادية؛ وتحديداً ما تمتلكه من موارد استخراجية، وبالقوة العسكرية والاستراتيجية، وجميع هذه المعايير تجعل من الأردن دولةً صغيرة بالسكان والمساحة والموارد، لكنها رغم ذلك دولة ذات وزن كبير ومكانة سياسية عالية في النظامين الدولي والإقليمي.

وضع الأردن على رأس قائمة أولوياته في مطلع القرن الجديد مواجهة الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي ورثها من القرن الماضي، وصبّ الملك اهتمامه منذ بداية عهده على التحديث الاقتصادي، وبناء نموذج اقتصادي يتمتع بالكفاءة والفعالية قائم على الاستثمار في الانسان الأردني، إلى جانب تعزيز منعة الأردن وصموده؛ لذا كانت الرؤية الأردنية تسعى إلى مضاعفة الرأسمال السياسي الأردني الذي سيكون مدخلاً لأشكال متعددة من الثراء الوطني.

25 Martina Ponížilová, 2013. The Regional Policy and Power Capabilities of Jordan as a Small State, Central European Journal of International and Security Studies 7(1):82-102.

لقد تغيرت أولويات السياسة الخارجية الأردنية في القرن الجديد، كما تغيرت طبيعة القضايا ومحركات العمل الدبلوماسي، لأن العالم تغير والإقليم أيضاً أكثر من مرة، لذا قامت السياسة الأردنية الخارجية في تلك المرحلة على القدرة والإرادة معاً؛ وبدت أكثر وضوحاً في التركيز على الأهداف والمصالح الوطنية الأردنية مما حدث في أيّ زمن آخر.

كان الملك على يقين بأن تحقيق هدفه في تحديث الاقتصاد وتحقيق المنعة الوطنية سيقود حتماً إلى المزيد من الاعتماد على الذات والقوة السياسية، وهذا ما حصل بالفعل؛ ومن دلائل ذلك مقارَنة حجم اعتماد الأردن على المساعدات الخارجية في الربع الأخير من القرن العشرين مع حجمه في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.

كما أدرك الملك أنّ العلاقات الدولية مهما بلغت من قوة؛ فإن المصالح والأولويات تختلف من دولة إلى أخرى. وفي هذا السياق يُفهَم الاشتباك الأردني مع العالم، والقدرة على تنويع الخيارات، والحركة الدؤوبة للدبلوماسية الأردنية.

لقد ضاعفَ الأردن خلال الربع الأول من القرن الحالي رأسماله السياسي سواء في السياسة الإقليمية أو في السياسة الدولية، بعد أن أدرك جيداً أنْ لا وجود للمتفرجين في المشهد الدولي في القرن الحادي والعشرين، وأن المكانة الدولية تتحقق في المشاركة والحضور الدولي.

في بداية هذا القرن وصف الباحث المتخصص في الشؤون أوسطية «كورتس ريان» (Curtis Ryan) حضور الأردن في السياسة الدولية بقوله: «في مطلع القرن الحادي والعشرين -وتحت حكم ملك جديد- يجد الأردن نفسه أكثر أماناً في النظام الإقليمي، وحقق قدراً أكبر من الاستقرار في العلاقات الخارجية»[26]. وفي عام 2013 وصفت الباحثة «مارتينا بونسيلوفا» (Martina Ponížilová) قدرة الأردن على إدارة علاقاته الدولية بقولها: «بقي الأردن قادراً على الإبحار في مخاطر المنطقة والصمود في وجه العديد من التهديدات والأزمات، ونجح

26 Curtis R. Ryan (2003), 'Jordan: The Politics of Alliance and Foreign Policy,' in Jeanne A. K. Hey (ed), Small States in World Politics: Explaining Foreign Policy Behaviour, Colorado, USA: Lynne Rienner Publishers, pp. 141, 144

في زيادة حجمه الجيوسياسي»[27].

وتشمل مصادر الثراء السياسي التي جعلت الأردن يتبوأ مكانة دولية مرموقة، وذا وزنٍ سياسي يُحسَب له، وصديقاً يوثَق به من قِبَل الكثيرين في الساحة الدولية، ما يلي:

1. قوة الاستقرار

استطاع الأردنيون صيانة استقرار بلادهم بصورة نالت إعجاب القريب والبعيد على حد سواء وسط حرائق إقليم لم يعرف الاستقرار وشهد جولات قاسية من الحروب والاحتلالات والاقتتال وحروب الكراهية وزوال أنظمة وانقسام دول.

في عام 2023 حلّ الأردن في المركز الرابع بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر السلام العالمي بعد قطَر والكويت وعُمان على التوالي، وفي الترتيب 62 عالمياً من بين 163 دولة ومنطقة يرصدها مؤشر السلام العالمي الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام.

كان الاستقرار محصلةً طبيعية لاندماج النخب الأردنية في النظام السياسي، وقدرة الأخير على التوزيع العادل للمكاسب والتمثيل العادل للفئات كافة، مع وجود بنية أمنية ودفاعية محترفة وقادرة على الاستجابة السريعة. إنّ مركزية الأردن الجيوسياسية، في قلب الهلال الخصيب وفي قلب القضية الفلسطينية، أولت المملكة دائماً أهمية حاسمة في نظر القوى المحلية والخارجية بوصفها عاملَ استقرار إقليمي.

2. الدبلوماسية الفاعلة

شكّل سلوك الملك عبدالله الثاني في دبلوماسيته النشطة قوةً مضافة أساسية، ومثّلت حركته الدائبة على المستوى الدولي أساساً متيناً لحضور الأردن وسماع صوته في المحافل الدولية المتعددة، ورافعةً أساسية لإدارة المصالح الأردنية.

27 Martina Ponížilová, (2013) The Regional Policy and Power Capabilities of Jordan as a Small State. Central European Journal of International and Security Studies

واتسم البرنامج الملكي الخارجي خلال الربع الأول من القرن الحالي بكثافة الحضور لدفع العلاقات الثنائية مع دول العالم وتعزيزها، والمشاركة الفاعلة في أنشطة المنظمات الدولية، يضاف إلى ذلك أن الملك كان من بين عدد محدود من زعماء العالم الذين التفتوا إلى دبلوماسية الشركات العالمية الكبرى، فلم يتوقف عن زيارتها والالتقاء برؤسائها ودعوتهم لزيارة الأردن والاستثمار به.

وفي موازاة ذلك، تبنّى الملك نهجَ التواصل مع وسائل الإعلام المؤثرة في العالم، خصوصاً في المراحل التي شهدت استقطابات حادة وبناء صور انطباعية عن المنطقة وعن الإسلام، فقد تصدّى الملك عبر هذه الوسائل إلى تجلية صورة الإسلام السمح والتصدي لظاهرة «الإسلاموفوبيا». وفي واحدة من أصعب المراحل، كان الملك أحد الزعماء القلائل الذين انبروا للتفاعل مع وسائل الإعلام إلى جانب الجهود الدبلوماسية، ليكون صوت المنطقة حاضراً وصورة الإسلام واضحة.

وركّز الملك في المقابلات التي أجريت معه على التذكير بجذور التحديات في المنطقة والعالم والتي يتخذها المتطرفون ذريعةً للقتل والتدمير، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية واستمرار الاحتلال الإسرائيلي.

وفي هذا السياق، أجري مع الملك منذ أن تولى الحكم، أكثر من 255 مقابلة تلفزيونية أو صحفية، لوسائل إعلام محلية (25)، وعربية (52)، وأميركية (86)، وأوروبية (58)، وعبرية (11). كما نُشر للملك أكثر من 22 مقالة في صحف محلية وعربية وأجنبية.

3. القدرة على التكيُّف في المحيط الجيوسياسي

على الرغم من وقوع الأردن في منطقة اتسمت تاريخياً بالاضطرابات، وعلى الرغم من أنه محاط بجيران هم في الأغلب أكبرَ مساحةً وأكثرَ سكاناً وأوفرَ مواردَ؛ إلا أنه استطاع أن يستوعب هذا الواقع وأن يبقى عنصرَ استقرار في المنطقة، ونجح في التكيُّف مع التغير في الأدوار الإقليمية، وأظهر قدرته على تطوير أدوار جديدة.

يبدو ذلك واضحاً في السلوك الأردني بعد غزو العراق والأزمة السورية وانهيار العملية السلمية؛ الأمر الذي راهن بعضهم على أنه سيقلل من الوزن الاستراتيجي والسياسي للأردن.

4. الاستجابة للتغيرات والتحولات

مثّلت الدولة الأردنية نموذجاً في المنطقة بالاستجابة للتغيرات والتحولات الداخلية أو الخارجية؛ سواء بالمرونة في قبول التغيير أو في طرح المبادرات الجديدة، أو في القدرة على المراجعة والتقييم لتصويب المسار في المؤسسات والخطط الوطنية كلما دعت الحاجة. ومثال ذلك سلوك الدولة والمجتمع في فترة «الربيع العربي»، وفي استعداد النظام السياسي لأن يكون مبادراً على الدوام.

5. الالتزام بالقيم السياسية

شكّلت القيم السياسية والثقافية للدولة الأردنية عنصرَ قوة باستمرار، وكانت التحولات العاصفة التي أصابت المنطقة اختباراً قوياً لالتزام الأردن بقيمه في الواقعية السياسية والاعتدال والوسطية الإسلامية والوضوح الأخلاقي وغيرها من القيم.

إن اختبار ماهية هذه القوة السياسية يستدعي مراجعة حجم ونوع المكاسب التي حققها الأردن خلال هذه المرحلة، والتي تقسم على مستوى التفاعلات الأردنية-العربية والتفاعلات الأردنية-الدولية.

التفاعلات الأردنية-العربية

منح الملك عبدالله الثاني العلاقات الأردنية-العربية اهتمامه الأول على الصعيد الخارجي، واتسمت السياسة الخارجية الأردنية في الدائرة العربية بالحرص على المدخل التعاوني والنأي بالنفس عن الصراعات والمحاور الإقليمية، فبقيَ الأردن شقيقَ الجميع، ولم يتأخر عن دعم أيّ دولة عربية ومساندتها على مدار الأزمات التي شهدتها المنطقة.

يستند هذا النهج إلى إيمان الدولة الأردنية بأنّ عمقها الاستراتيجي يكمن في علاقات عربية قوية؛ لذا شكّل الأردن عاملاً مشتركاً يلتقي معه الجميع، وبقي الملك على الدوام حريصاً على التضامن العربي، فحظيت الدول العربية بالنصيب الأكبر في الحراك الملكي على مدى 25 عاماً، إذ تعكس زيارات العمل التي قام بها الملك للدول العربية أعلى تفاعل دبلوماسيّ لزعيم عربي في العلاقات العربية-العربية.

وفي السياق نفسه، عُقدت في الأردن قمتان عربيتان، هما: قمة عمّان (27-30 آذار 2001)، وقمة البحر الميت (23-29 آذار 2017)، من أصل 22 قمة عربية خلال تلك الفترة. وبذلك، كان الأردن ثالث دولة عربية بعد السعودية ومصر في عدد الاستضافات للقمم العربية وأنشطة العمل العربي المشترك مع الأخذ بعين الاعتبار الثقل السكاني والاقتصادي والاستراتيجي للبلدين الشقيقين. وحجز الأردن مكاناً متقدماً في دعم هذا العمل، وحافظ على دور قيادي ومبادر على الرغم من تراجع المساعدات له وتوالي الأزمات في المنطقة.

واحتلّت العلاقات الأردنية الخليجية دائرة الاهتمام الأساسية في العلاقات الأردنية-العربية، ومن المعروف أن هذه العلاقات شهدت تراجعاً تاريخياً خلال الفترة 1990-1999، ثم عادت لطبيعتها التعاونية منذ عام 2000، وأسهمت الروابطُ والمحددات والقواسم المشتركة في تدعيم هذه العلاقات، إذ أثبتت الاستمراريةَ والصلابة في وجه التحديات التي شهدتها المنطقة العربية.

على الصعيد الاقتصادي، وفي ظل ما واجهه الأردن من ضغوط وتحديات اقتصادية، قرر مجلس التعاون الخليجي عام 2011 تخصيص منحة مالية بقيمة 5 مليارات دولار لتمويل المشاريع التنموية في الأردن على مدى خمس سنوات، بهدف تعزيز أداء الاقتصاد والحدّ من تفاقم مشكلتَي البطالة والفقر. وتلقّى الأردن من هذه المنحة 3.75 مليار دولار.

وجاءت المرحلة الثانية من المساعدات بعد «إعلان مكة» عام 2018، إذ قدّمت السعودية والكويت والإمارات حزمة من المساعدات الاقتصادية بقيمة 2.5 مليار دولار، تضمّنت 500 مليون دينار لدعم الموازنة العامة على مدى خمس سنوات، وودائع لدى البنك المركزي، وتمويلاً لمشاريع تنموية، وضمانات قروض.

وفي المجمل؛ تراجعت المساعدات الخليجية للأردن بشكل كبير إذا ما أُخذ بعين الاعتبار حجم الاعتماد الأردني عليها في السبعينيات والثمانينيات.

تشكل العلاقات الأردنية-السعودية أهمية كبيرة بالنسبة للأردن، نظراً لما تمثله السعودية من ثقل سياسي وأمني واقتصادي في المنطقة وعلى المستويَين العربي والعالمي. ويرتبط البلَدان بعدد من الاتفاقيات الثنائية، وشهدت العلاقات التجارية بينهما نمواً وتطوراً متسارعاً خلال الفترة 1999-2023، بما يتناسب مع الإمكانات الإنتاجية والتصديرية فيهما، فيما تتركز الاستثمارات السعودية في قطاعات النقل والبنية التحتية والتجارة والسياحة.

وبلغ إجمالي حجم المساعدات التنموية المقدَّمة من السعودية للأردن منذ عام 1999 حوالي 2,502 مليار دولار، شملت مِنَحاً وقروضاً ميسّرة ووديعةً في البنك المركزي الأردني وضماناتِ قروض، إذ بلغ حجم المنح حوالي 1,38 مليار دولار، تشمل المنحةَ الخليجية (1,25 مليار دولار)، ومنحةَ لدعم المجتمعات الأردنية المستضيفة للّاجئين السوريين (130 مليون دولار). وقُدمت منحة لدعم الموازنة بقيمة 250 مليون دولار. وبلغ إجمالي القروض الميسرة حوالي 338,3 مليون دولار، وذلك لتمويل مشاريع تنموية ذات أولوية في قطاعات كالتعليم، والصحة، والطرق، والبنية التحتية للجامعات، والطاقة، والمياه. كما تم تقديم وديعة في البنك المركزي الأردني بقيمة 333,3 مليون دولار، وضمانات قروض بقيمة 200 مليون دولار.

وتعدّ الإمارات من أهمّ الشركاء الاستراتيجيين للأردن، ويقيم البلَدان علاقات وثيقة في المجالات كافة، وتتركز الاستثمارات الإماراتية في قطاعات الصناعة والسياحة والزراعة.

ووصل إجمالي حجم المساعدات التنموية المقدّمة من الإمارات للأردن إلى حوالي 2,005 مليار دولار، تشمل منحاً وقروضاً ميسرة وتقديم وديعة في البنك المركزي الأردني، إذ بلغ حجم المنح حوالي 1,323 مليار دولار، تشمل المنحة الخليجية (1,25 مليار دولار)، وقُدمت منحة لدعم الموازنة بقيمة 250 مليون دولار، وبلغ إجمالي القروض الميسرة حوالي 99 مليون دولار، وذلك لتمويل مشاريع تنموية ذات أولوية في قطاعات كالتعليم، والصحة، وتطوير الجامعات

الرسمية، والطاقة، والمياه. كما تمّ تقديم وديعة في البنك المركزي الأردني بقيمة 333.3 مليون دولار (تم تحويل 283.8 مليون دولار من قيمة الوديعة إلى قرض لتمويل دعم الخزينة العامة).

وشهدت العلاقات الأردنية-الكويتية انطلاقةً كبيرة منذ عام 2000، وتشمل الاستثمارات الكويتية في الأردن، قطاعات البنية التحتية، والسياحة، والاتصالات والعقارات، والبنوك.

ووصل إجمالي حجم المساعدات التنموية المقدمة من دولة الكويت للأردن إلى 2,396 مليار دولار تقريباً، تشمل منحاً وقروضاً ميسرة وتقديم وديعة في البنك المركزي الأردني، إذ بلغ حجم المنح حوالي 1,342.3 مليار دولار تشمل المنحة الخليجية (1,25 مليار دولار)، ومنحة لدعم المجتمعات الأردنية المستضيفة للاجئين السوريين (88 مليون دولار)، ومنحة لتمويل دراسات جدوى اقتصادية (4,3 مليون دولار). كما بلغ إجمالي القروض الميسرة حوالي 553,5 مليون دولار، وذلك لتمويل مشاريع تنموية ذات أولوية في قطاعات كالتعليم، والصحة، والنقل، والبلديات، والطاقة، والمياه، وتمويل دراسات الجدوى الاقتصادية لبعض المشاريع. وتم تقديم وديعة في البنك المركزي الأردني بقيمة 500 مليون دولار.

وتتسم العلاقات الأردنية-القطرية بالمتانة، وشهدت التجارة بين البلدين نمواً متسارعاً خلال الفترة 1999-2022، فقد ارتفعت الصادرات الأردنية إلى قطر من 15.7 مليون دينار إلى 112.2 مليون دينار، وبنسبة نمو 614.6%، فيما تشمل الاستثمارات القطَرية قطاعات الطاقة والعقارات والسياحة والخدمات.

كما نمت العلاقات الأردنية البحرينية بشكل كبير، وخاصة في المجالات التجارية، إذ بلغ حجم الصادرات الأردنية للبحرين 45.9 مليون دينار في عام 2022 بعد أن كان حوالي 10.4 مليون دينار في عام 1999، وبنسبة نمو بلغت 341%.

وشهدت الصادرات والمستوردات بين الأردن وسلطنة عُمان نمواً ملحوظاً هي الأخرى، إذ بلغ حجم الصادرات الأردنية للسلطنة 49.8 مليون دينار بعد أن كان لا يتجاوز 8.8 مليون دينار في عام 1999، وبنسبة نمو بلغت 465%.

أما العلاقات الأردنية-المصرية، فتشكل نموذجاً في التنسيق المشترك في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وتجاه القضايا الإقليمية والدولية، إلى جانب توافق إزاء تعزيز العمل العربي المشترك والتعاون من أجل مواجهة التحديات المشتركة.

وعقد الأردن ومصر والعراق خمسَ قمم مشتركة خلال ثلاث سنوات ضمن آلية تعاون ثلاثية كان الشأن الاقتصادي أبرزَ الملفات المطروحة فيها. وشهدت الساحتان الأردنية والعراقية على وجه التحديد زخماً دبلوماسياً واقتصادياً غير مسبوق واتفاقات في مجالات عدة خلال الفترة 2019-2022. ويهدف هذا التعاون إلى إنشاء مدينة صناعية ولوجستية على الحدود الأردنية-العراقية، ومد أنبوب للنفط العراقي من البصرة إلى ميناء العقبة، وتنفيذ مشروع ربط كهربائي بين الأردن والعراق.

وفيما يتصل بالعلاقات الثنائية الأردنية-العراقية، أسهمت عوامل عدة في تعزيز الثقة بين البلدين؛ ومنها الدعم الأردني للجهد العراقي في مكافحة الإرهاب وتحرير الأراضي من سيطرة «داعش» من خلال التحالف الدولي ضد هذا التنظيم الإرهابي، وتدريب قوات من الجيش والشرطة العراقية في المملكة.

وفي عام 2022 زاد حجم التبادلات التجارية بين الأردن والعراق ليصل إلى حوالي 900 مليون دولار مقابل 580 مليون دولار عام 2021، ويميل الميزان التجاري بين البلدين لصالح الأردن.

اعتمد الأردن تاريخياً على استيراد احتياجاته من النفط من الدول العربية الشقيقة، إذ كان يستورد النفط الخام من العراق منذ عام 1995 ولغاية عام 2003 بموجب برنامج «النفط مقابل الغذاء» تحت إشراف الأمم المتحدة وفق نظام العقوبات الدولية؛ فحصل على جزء من احتياجاته النفطية بأسعار تفضيلية وجزء منها على شكل منحة.

وفي آذار 2003 وافقت كل من السعودية والكويت والإمارات على إمداد الأردن بحوالي 120 ألف برميل يومياً من النفط لتعويضه عن احتياجاته من الطاقة بعد أن انقطعت إمدادات النفط العراقي منذ بدء العمليات العسكرية ضد

بغداد عام 2003، وكانت تلك المرة الأولى التي يحصل فيها الأردن على نفط من السعودية منذ أكثر من عقد.

وفي ضوء التعاون الاقتصادي بين الجانبين الأردني والعراقي تم توقيع مذكرة تفاهم عام 2006 لتزويد الأردن بالنفط، وتضمنت المذكرة تلبية جزء من احتياجات الأردن السنوية من النفط الخام وبما لا يقل عن 30 ألف برميل في اليوم، أي حوالي 15% من احتياجاته، وكان يتم نقل النفط عن طريق تبادل الحمولة (Back to Back) في المنطقة الحرة بين البلدين، ثم توقف تزويد الأردن بالنفط الخام العراقي في نهاية عام 2013 على خلفية الأحداث السياسية والأمنية في العراق.

أعطت مذكرة التفاهم الأردنَّ خصماً على شراء نفط خام كركوك بمعدل سعر نفط برنت الشهري ناقصاً 18 دولاراً للبرميل الواحد، ووافق العراق على زيادة مقدار الخصم إلى 22 دولاراً، إلا أنه لم يعمل بهذا الخصم سوى مدة شهرين فقط.

في عام 2019 تم استئناف استيراد النفط الخام العراقي، وبما لا يزيد عن 10 آلاف برميل يومياً، تشكل 7% من احتياجات المملكة، وبسعر نفط برنت العالمي ناقصاً 18 دولاراً تمثل فرق كلف النقل والفرق بالمواصفات، وتم تجديد هذه المذكرة عام 2023 بالشروط نفسها. ويلتزم الأردن بموجب هذه المذكرة بتوفير الصهاريج الحوضية لنقل النفط الخام العراقي من منطقة بيجي إلى مصفاة البترول الأردنية في الزرقاء.

التفاعلات الأردنية-الدولية

قامت التفاعلات الأردنية الدولية في هذه المرحلة على قناعة بأن التحولات العالمية والعولمة الاقتصادية تتطلب المزيد من الاندماج الرشيد في الاقتصاد العالمي والفهم العميق لديناميكيّات الاقتصاد السياسي الجديد الذي يلعب فيه الحضورُ الدولي والدبلوماسية الاقتصادية أدواراً أساسية.

التقط الملك عبدالله الثاني هذه المفاتيح بسرعة وحولها إلى سلسلة من المبادرات والتفاعلات التي تخدم مضاعفة المكاسب الوطنية، فقد استطاع الملك عبدالله الثاني في بداية عهده أن يأتي بالمنتدى الاقتصادي العالمي في أول اجتماع له في الشرق الأوسط بمنطقة البحر الميت (2003)، ويُعَدّ المنتدى الذي تأسس عام 1970 على يد البروفسور كلاوس شواب، أبرز تظاهرة عالمية اقتصادية وسياسية في العالم، إذ يجمع المئات من قادة السياسة والمال والأعمال والعلوم والإعلام والثقافة، وهو منظمة مستقلة غير ربحية، هدفها الالتزام بغايات تحسين الوضع العالمي وتوفير إطار عمل تعاوني لصانعي القرار والقادة في العالم.

عُقد المنتدى عشر مرات في البحر الميت خلال الفترة 2003–2019، وشكّل عبر هذه السنوات نقطة تركيز على الأردن، وأضاف قيمة جديدة للوزن السياسي والاستراتيجي للأردن، وعرّف بالإمكانيات السياحية لمنطقة البحر الميت. وتمكّن الأردن خلال دورات هذا المنتدى من لفت الانتباه إلى الفرص الاستثمارية والاقتصادية فيه، وأثمر المنتدى عن العديد من المبادرات الدولية.

فعلى سبيل المثال، أُعلن في المنتدى الأول عن المبادرة الأميركية المتمثلة في إقامة منطقة للتبادل الحر بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط خلال عشر سنوات، ومبادرة النساء القائدات التي تجمع رائدات العمل النسائي في العالمين العربي والغربي، كما أُعلنت شراكات استراتيجية، وتم الإعلان عن افتتاح مصنع «بروماين الأردن» في غور الصافي بشراكة أردنية أميركية. وفي المنتدى الثالث تم التوقيع على اتفاقيات مهمة، منها اتفاقية لتوسيع مطار الملكة علياء الدولي، وأخرى لإطلاق مشروع سرايا العقبة بكلفة تقارب نصف مليار دولار.

ومن المبادرات التي أكدت الوزن الدولي والحضاري للأردن، مؤتمر الحاصلين على جائزة نوبل، الذي عُقد لأربع سنوات متتالية في مدينة البترا الأردنية بمبادرة من الملك عبدالله الثاني؛ بدءاً من عام 2005 وحتى عام 2008.

وعلى مستوى التفاعلاتِ السياسية والاستراتيجية مع الدول الكبرى والكتل الدولية، وظّف الأردن هذه التفاعلات بكفاءة عالية، لتلبية المصالح الوطنية الاستراتيجية والاقتصادية، ومضاعفة المكاسب التي أسهمت في تحديث الدولة الأردنية وتحسين نوعية حياة الأردنيين. وأبرز هذه التفاعلات:

- الأردن والولايات المتحدة

انتقل الأردن من دولة صغيرة صديقة إلى شريك وازن للولايات المتحدة الأميركية بعد التراجع الكبير الذي أصاب العلاقات بين البلدين مطلعَ عقد التسعينيات. لذا حرص الملك عبدالله الثاني على إدامة التواصل مع الولايات المتحدة، خصوصاً مراكز صنع القرار كالبيت الأبيض والكونجرس والمؤسسات الفدرالية والمؤسسات العسكرية والأمنية، وصولاً إلى المؤسسات المدنية والمراكز البحثية لإيصال صوت الأردن والعرب والعالم الإسلامي إلى الرأي العام الأميركي، والدفاع عن المصالح الوطنية الأردنية وفي مقدمتها منعة الأردن ومصالحه الاقتصادية.

وتمركز هذا الجهد الكبير حول شرح وجهة النظر العربية وتحديداً عدالة القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفق قرارات الشرعية الدولية، وأسهم الحضور الذي حققه الملك في تقديم صورة مشرفة للإسلام وتوضيح قيمه العظيمة.

ولأنّ الأردن نجح في أن يصبح شريكاً وازناً للولايات المتحدة، فقد استطاع أن يضاعف حجم المساعدات منها بمعدل خمسة أضعاف ما كان يحصل عليه في السابق، وأصبح ثاني أكبر متلقٍّ للمساعدات الأميركية في منطقة الشرق الأوسط.

ففي عام 2001 تلقى الأردن حوالي 217 مليون دولار مساعدات من الولايات المتحدة، وقفز هذا الرقم عام 2020 إلى 2.44 مليار دولار، والملتزَم به لعام 2023 حوالي 1.6 مليار دولار. ومنذ عام 2008 بدأ التوقيع على مذكرات تفاهم بين البلدين تمتد لفترات طويلة لتنظيم التزامات الولايات المتحدة بتقديم المساعدات، وتوضح هذه المذكرات حجم التطور الذي حققه الأردن في تعظيم المكاسب الوطنية. إذ وُقّعت مذكرة التفاهم للفترة 2010-2014 بقيمة إجمالية 3.3 مليار دولار، ومذكرة التفاهم الثانية (2015-2017) بقيمة 3 مليارات دولار، ومذكرة التفاهم الثالثة (2018-2022) بقيمة 6.38 مليار دولار، ومذكرة التفاهم الرابعة (2023-2029) بقيمة 10.15 مليار دولار.

وبلغت المساعدات الأميركية للفترة 1949–1999؛ أي خلال 50 عاماً، حوالي 4 مليارات دولار[28]. وبحسب وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بلغ حجم المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة للأردن 16 مليار دولار (حوالي 12.22 مليار دينار) خلال الفترة من 1999 إلى بداية أيار 2023.

وتقدَّر المساعدات الأميركية التي قُدمت للّاجئين السوريين في الأردن منذ بدء الأزمة السورية بحوالي 2 مليار دولار، ويتم تقديم المساعدة الإنسانية الأميركية بصورة مساعدات نقدية للّاجئين لتلبية احتياجاتهم الأساسية، ورعاية صحة الأطفال، وتأمين خدمات التعليم والمياه والصرف الصحي.

ووفقاً للبيانات المتوفرة على النظام الإلكتروني لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية (JORISS) للأعوام 2016–2020 قدمت الولايات المتحدة حزمة مساعدات تقدَّر بـ 2.47 مليار دولار لتنفيذ 636 مشروعاً، لتخفيف أعباء استضافة اللاجئين السوريين في الأردن ضمن قطاعات الصحة، والتعليم، والتمكين الاقتصادي (الأمن الغذائي وسبل العيش)، والمأوى، والمياه والصرف الصحي، والحماية الاجتماعية، وكما يلي:

1. دعم مباشر للخزينة بقيمة 1.55 مليار دولار.
2. تنفيذ 552 مشروعاً من خلال المنظمات غير الحكومية والشركات غير الربحية بقيمة تقدَّر بـ 467 مليون دولار.
3. تنفيذ 84 مشروعاً من خلال منظمات الأمم المتحدة بقيمة تقدَّر بـ 450 مليون دولار.

وخلال العقدين الأخيرَين أسهمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في بناء وصيانة مدارس ومستشفيات عامة، وتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية في جميع أنحاء الأردن، وهي توفر برامج لتدريب المتخصصين في الرعاية الصحية، وتقدم الدعم لبرامج التطوير المهني المستمر، كما دعمت

28 SUMMARY OF UNITED STATES Assistance TO JORDAN: Department of State Agency for International Development B-179001, BY THE COMPTROLLER GENERAL OF THE UNITED STATES, Aug 1973.

الحكومةَ في تعزيز الأمن المائي من خلال توسيع أنظمة إمدادات المياه وإعادة تأهيلها.

وأتاحت اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) التي وُقِّعَت عام 1996، لمنتجات هذه المناطق التمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية ومن أيّ قيود كمّية لدى تصديرها إلى الأسواق الأميركية، وأسهمت اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة لعام 2001 في تطوير العلاقات التجارية بين البلدين وعدّلت الميزان التجاري لصالح الأردن.

فقد كان حجم الواردات الأردنية من الولايات المتحدة عام 1999 حوالي 366 مليون دولار، بينما كان حجم الصادرات الأردنية للأسواق الأميركية حوالي 13.1 مليون دولار؛ أي أن الميزان التجاري كان يميل لصالح الولايات المتحدة (352.9 مليون دولار). وفي عام 2022 بلغ حجم الواردات الأردنية من الولايات المتحدة حوالي 1.5 مليار دولار، بينما وصل حجم الصادرات الأردنية إلى الأسواق الأميركية إلى حوالي 2.76 مليار دولار؛ أي أن الميزان التجاري أصبح (1.25 مليار دولار) لصالح الأردن وفقاً لبيانات دائرة الإحصاءات العامة.

- الأردن والاتحاد الأوروبي

نسجَ الأردن والاتحاد الأوروبي علاقات متينة اتسمت بالتعاون وتبادل المصالح، وتعود جذور هذه العلاقات المؤسسية إلى عام 1977، وتعزّزت بتوقيع اتفاقية في عام 1997، ثم وُقعت اتفاقية شراكة في عام 2002، بالإضافة إلى اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ وغيرها.

وخلال الربع الأول من هذا القرن كان الملك عبدالله الثاني أكثرَ قادة الشرق الأوسط مخاطبة للرأي العام الأوروبي؛ إذ تكررت خطابات الملك أمام البرلمان الأوروبي والمؤسسات السياسية والثقافية والفكرية الأوروبية.

ويعدّ الأردن شريكاً رئيسياً للاتحاد الأوروبي في مجالات السياسة الخارجية والأمن، وتغطي الشراكة بين الجانبين عدداً من المجالات، بما في ذلك العلاقات السياسية والاقتصادية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتغير

المناخي، والأمن، فضلاً عن الملفات الإقليمية والدولية، بما في ذلك الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط.

وبلغ إجمالي حجم المساعدات التي التزم الاتحاد الأوروبي بتقديمها للمملكة خلال الفترة 1999–2023 من مِنَح وقروض ميسرة، 4.2 مليار يورو تقريباً، أسهمت بدعم الموازنة العامة ودعم تنفيذ الإصلاحات التي يتبناها الأردن في المجالات المختلفة، وكذلك تمويل تنفيذ برامج ومشاريع ذات أولوية بما فيها الاستجابة لتبعات استضافة اللاجئين السوريين وتلبية احتياجات المجتمعات المستضيفة لهم. ونمت التجارة بين الأردن والدول الأعضاء خلال هذه المرحلة بشكل كبير وأصبح الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر مانح للأردن وثاني أكبر شريك له في التجارة الخارجية.

- الأردن وألمانيا

شهدت العلاقات الدبلوماسية الأردنية-الألمانية التي بدأت عام 1953، تطوراً كبيراً خلال أعوام القرن الحادي والعشرين، إذ أصبحت ألمانيا شريكاً استراتيجياً مهماً للأردن. وتجري مشاورات ثنائية بشكل منتظم بين البلدين بشأن التطورات في المنطقة والقضايا ذات الاهتمام المشترك، إذ تتمتع ألمانيا بدور مؤثر ومهم على مستوى الاتحاد الأوروبي والعالم.

ويتبادل البلَدان العديد من الزيارات الثنائية على جميع المستويات، وتنشط لجنة الصداقة البرلمانية الأردنية-الألمانية، ويتواصل أعضاء البرلمانين الأردني والألماني بشكل مستمر لبحث الملفات المشتركة.

وحرص الملك عبدالله الثاني على مخاطبة الرأي العام الألماني والحوار مع النخب والقوى المؤثرة الألمانية والوصول إلى مؤسسات صنع السياسات في ألمانيا، وشكّل الحراك الملكي المحركَ الأساسي لتفهم ألمانيا للقضايا العربية، وتحديداً المطالب الشرعية للشعب الفلسطيني، إلى جانب بناء شراكة استراتيجية بين البلدين. وخلال هذه المرحلة أصبحت ألمانيا ثاني أكبر مانح دولي للمملكة، وهناك أيضاً تعاون عسكري وثيق بين البلدين في المجالات الأمنية وفي مكافحة الإرهاب.

وتطورت المِنَح الألمانية للأردن من 22 مليون يورو عام 2007 إلى 389 مليون يورو عام 2021، وبلغ حجم المساعدات التي قدمتها ألمانيا للأردن بحسب وزارة التخطيط والتعاون الدولي خلال الفترة 1999-2023 حوالي 4.1 مليار يورو، أي 3.19 مليار دينار. ومنذ عام 2012 قدمت ألمانيا حوالي 2.5 مليار يورو لمساعدة اللاجئين السوريين في الأردن، وتساعد الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) الأردنَّ بشكل أساسي في مجالات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات والتدريب المهني.

وتُعَدّ الجامعة الألمانية الأردنية من أبرز ثمار ازدهار العلاقات بين البلدين، إذ افتُتحت عام 2005 وفق مذكرة تفاهم بين وزارة التعليم العالي الأردنية ونظيرتها الألمانية، وأُسِّسَت برامج الجامعة على غرار برامج الجامعات الألمانيّة للعلوم التّطبيقيّة، التي تتميّز بتركيزها على وضع المعرفة موضعَ التّطبيق، وتعزيز نقل المعرفة. ونَمَت الجامعةُ من حيث الحجم والمكانة على مدى السّنوات الماضية، وأصبحت مؤسّسةً رائدةً في التّعليم العالي، إذ تشجّع على التقدُّم التكنولوجيّ، والبحث التطبيقيّ، والتعلّم بالتجربة، والتميّز المهنيّ الموجّه نحو احتياجات سوق العمل والصناعة، وأصبحت اليومَ واحدةً من الجامعات العربية المرموقة وجسراً لانتقال المعرفة والتبادل الثقافي بين الأردن وأوروبا.

- الأردن وبريطانيا

ازدهرت العلاقات الأردنية-البريطانية خلال هذه المرحلة؛ فارتفعت الصادرات الأردنية للمملكة المتحدة من 45 مليون دولار عام 1999 إلى حوالي 242 مليون دولار عام 2022، على الرغم من أن الميزان التجاري بقي لصالح المملكة المتحدة (-136 مليون دينار). وبلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من المملكة المتحدة في الأردن 6.6 مليار جنيه إسترليني؛ وهذا يمثل 0.4% من إجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في المملكة المتحدة.

وبحسب وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بلغت المساعدات البريطانية للأردن خلال الفترة 1999-2023 حوالي 1.1 مليار دولار، وقدمت المملكة المتحدة أكثر من 3.8 مليار جنيه إسترليني بين شباط 2012 وأيلول 2022، في مجال

الاستجابة لأزمة اللجوء السوري في الأردن، تشمل النفقات الخاصة بالشركاء الآخرين بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والصليب الأحمر.

وخلال مؤتمر لندن عام 2016 اتفق الأردن مع المجتمع الدولي ضمن «ميثاق الأردن» على إصدار تصاريح عمل للاجئين السوريين في مجالات وقطاعات محددة بالإضافة إلى توفير الخدمات الصحية والتعليمية لهم، وفي المقابل يتعهد المجتمع الدولي بتوفير التمويل الكافي لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية والعمل على تسهيل إجراءات دخول البضائع والصناعات الأردنية إلى الأسواق الأوروبية.

وفي عام 2019، استضافت المملكة المتحدة مبادرة «لندن 2019: الأردن نمو وفرص» التي هدفت إلى إرساء الأسس لإطلاق العنان للنمو والوظائف والاستثمار من أجل الأردن. وتمثل هذه المبادرة دعوة لنهج شراكة جديد بين الأردن والمجتمع الدولي سعياً لتحقيق النمو المستدام في الأردن والاعتماد على الذات. وشارك بالمؤتمر كبار المسؤولين الحكوميين، وأعضاء بارزون في المنظمات المالية والتنموية متعددة الأطراف والمجتمع المدني، ومستثمرون رفيعو المستوى ورجال أعمال، من أكثر من 60 دولة ومنظمة دولية للمساعدة في دعم انتقال الأردن إلى اقتصاد أكثر إنتاجية وتنافسية وإنصافاً.

وتقدَّر المساعدات المقدَّمة من المملكة المتحدة للأردن لدعم اللاجئين السوريين (2016–2023) بـ 255 مليون دولار، وُجِّهت لتنفيذ 216 مشروعاً، وذلك على النحو التالي:

1. دعم مباشر للخزينة بقيمة 24.5 مليون دولار.
2. تنفيذ 204 مشاريع من خلال المنظمات غير الحكومية والشركات غير الربحية بقيمة تقدَّر بـ 168.5 مليون دولار.
3. تنفيذ 12 مشروعاً من خلال منظمات الأمم المتحدة بقيمة تقدَّر بـ 61.8 مليون دولار.

- الأردن واليابان

تطورت العلاقات الأردنية اليابانية بشكل كبير خلال هذه المرحلة، ومنذ عام 2004 شُيِّدت شراكة قوية بين البلدين في مجالات التعاون الاستراتيجي والاقتصادي ونقل التكنولوجيا.

وترتبط الأسرتان الملكيّة في الأردن والإمبراطورية في اليابان بعلاقات صداقة تاريخية، وحرص الملك عبدالله الثاني على تنمية العلاقات بين البلدين، ونفّذت الحكومتان الأردنية واليابانية جولتين من الحوارات الاستراتيجية بين البلدين.

وصل إجمالي حجم المساعدات اليابانية للأردن خلال الفترة 1999-2023 إلى حوالي 2.035 مليار دولار على شكل مِنَح وقروض ميسّرة لدعم الموازنة العامة ولتمويل مشاريع تنموية في قطاعات ذات أولوية؛ كالمياه، والصحة، والتعليم، والسياحة، والطاقة، وتعزيز الحماية الأمنية، والطرق، والجسور، وإدارة النفايات الصلبة، والتدريب المهني.

- الأردن وفرنسا

شهدت العلاقات الثنائية الأردنية-الفرنسية تطوراً ملحوظاً منذ عام 1999، إذ بلغت قيمة المساعدات التنموية الفرنسية عام 1999 حوالي 13 مليون يورو، ثم نمت بشكل تدريجي لتصل إلى 156.5 مليون يورو عام 2022.

وتعززت العلاقات بين البلدين مع بدء عمل الوكالة الفرنسية للإنماء عام 2003، إذ جرى العمل على تأطير التعاون التنموي من خلال خمس مذكرات تفاهم توفر سقفاً تمويلياً للحكومة الأردنية لتمويل مشاريع تنموية ذات أولوية تتعلق بالمياه والصرف الصحي والطاقة والنقل والتنمية المحلية والبيئة والعدالة وتحديث القطاع العام، إذ أتاحت المذكرة الأولى للأعوام 2011-2013 مبلغَ 200 مليون يورو، والثانية للأعوام 2014-2016 مبلغَ 500 مليون يورو، والثالثة للأعوام 2016-2018 مبلغ 850 مليون يورو، والرابعة للأعوام 2019-2022 مبلغ مليار يورو، والخامسة للأعوام 2023-2025 مبلغ 912 مليون يورو.

وأسست الوكالة الفرنسية للإنماء مكتباً لها في الأردن في آذار 2006، كما وسعت مجالات تعاونها مع المؤسسات الأردنية، وضمت الوكالة لنشاطها في الأردن عام 2022 مؤسسات من مجموعتها كشركة بروباركو للتعاون وتمويل القطاع الخاص، ومؤسسة الخبرة الفرنسية لتقديم الدعم الفني للمشاريع الإنمائية المتفق عليها بين الطرفين.

وأسهمت الوكالة الفرنسية للإنماء في تمويل عدد من المشاريع التنموية المهمة، مثل مشروع جر مياه الديسي، وعدد من مشاريع الصرف الصحي وتحديث شبكات المياه، وبرامج لدعم الخطة الاستثمارية لمباني وزارة العدل، وبرامج إصلاحية لمالية البلديات، وغيرها من مشاريع البنية التحتية ذات الأولوية.

- الأردن وروسيا

بدأت العلاقات الدبلوماسية بين المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد السوفياتي (سابقاً) عام 1963، وفي عام 1964 افتُتحت السفارة الأردنية في موسكو.

في عهد الملك عبدالله الثاني، وصلت العلاقات بين الأردن وروسيا إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية المبنية على الثقة المشتركة، والاحترام المتبادل، والتعاون لتعزيز السلام والاستقرار والأمن في المنطقة.

ويشمل التشاور والتنسيق المستمرّان بين عمّان وموسكو قضايا إقليمية محورية، وبخاصة القضية الفلسطينية. يقدّر الأردن موقف روسيا الثابت حول ضرورة التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية، إضافة إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية، مع رفض الإجراءات الأحادية التي تؤثّر في حقوق الفلسطينيين.

كما أن التنسيق والتعاون المشترك حول القضايا الدولية والإقليمية، وبخاصة الأزمة السورية، كانت عناصر أساسية في أجندة العمل الأردنية-الروسية المشتركة. إذ يسعى البلدان إلى التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية يحفظ وحدة سوريا وسيادتها ويعيد لها الأمن والاستقرار، ويلبي طموحات شعبها ويخلصها من الإرهاب ويتيح ظروف العودة الطوعية الآمنة للاجئين.

تبنّت روسيا «رسالة عمّان» التي أطلقها الأردن عام 2004، وعملت على ترويجها، وقدّم الأردن قطعةَ أرض على ضفة نهر الأردن في موقع عماد السيد المسيح (المغطس)، خُصصت لبناء «البيت الروسي» لاستضافة الحجاج من أتباع الكنيسة الأرثوذكسية الروسية وتقديم الخدمات لهم. وافتُتح هذا المبنى عام 2012 خلال زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للأردن. وفي عام 2021 وُقِّعَت اتفاقية تعاون في مجال العمل الإسلامي بين دار الإفتاء في الأردن والإدارة الدينية لمسلمي روسيا الاتحادية.

أسّس البلدان مجلس الأعمال الأردني-الروسي لتعزيز التبادل التجاري وتوطيد التعاون الاقتصادي، إذ يرتبطان باتفاقيات تعاون في مجالات الزراعة، والسياحة، والنقل، والطاقة، والطاقة النووية.

- الأردن والصين

تعود العلاقات الأردنية الصينية إلى عام 1977، وشهدت خلال الربع الأول من القرن الحالي تطوراً وازدهاراً كبيرين، وشكلت الزيارة التي قام بها الملك عبدالله الثاني إلى الصين عام 2015 محطة مهمة في بناء الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

أصبحت الصين أكبر مصدر للواردات وثالث أكبر شريك تجاري للمملكة. استثمرت الشركة الصينية للتعدين في شركة البوتاس العربية الأردنية وأصبحت أكبر مساهم فيها، وازدادت صادرات أسمدة البوتاس الأردنية إلى الصين بشكل كبير.

كما شاركت الشركات الصينية في بناء المناطق الصناعية بمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في الأردن، لتسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير فرص العمل فيها، كما استثمرت الشركات الصينية في صناعة الملابس والأزياء بالأردن، وتزايدت الاستثمارات الأردنية في الصين خلال السنوات الأخيرة، كما شاركت الشركات الأردنية في العديد من المعارض التجارية الصينية؛ مثل معرض الصين الدولي للاستيراد، ومعرض كانتون.

القدرات الدفاعية الوطنية: الانتقال إلى النوعية والاحتراف

1. القوات المسلحة الأردنية-الجيش العربي

يُعَدّ الجيش العربي واحداً من أقدم الجيوش العربية، وأكثرها حفاظاً على عقيدته العسكرية. ومرت القوات المسلحة الأردنية بمراحل متعددة في التطوير والتحديث، لعل أهمها التحول النوعي الذي شهدته في الربع الأول من القرن الحالي في مجالات الاحتراف والتحديث.

وحافظ الأردن على معدلات متقاربة من الإنفاق العسكري؛ بحدود 5% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1999-2022 بحسب بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، في الوقت الذي تضاعفت فيه موازنة الدفاع ثلاث مرات عمّا كانت عليه قبل معاهدة السلام التي وُقّعت عام 1994؛ الأمر الذي يعكس التزاماً وطنياً بدور القوات المسلحة وفي تعظيم القدرات الدفاعية.

تعكس هذه المؤشرات حجم النمو في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع كلف التسليح، في الوقت الذي شهدت فيه القوات المسلحة عمليات هيكلة نجحت في بناء جيش عصريّ حديث ومحترف.

مثّلت القوات المسلحة المدرسةَ الكبيرة التي قضى فيها الملك عبدالله الثاني فترةً طويلة من حياته، ومنذ تولي جلالته سلطاته الدستورية عام 1999 وجّه اهتمامه لها بإجراء مراجعات استراتيجية واسعة شملت جميع الجوانب؛ التنظيمية والتسليحية والتدريبية والعملياتية والإدارية والقوى البشرية؛ في استشراف مبكر للتغيرات الكبيرة التي بدأت تفرض نفسها في هياكل الجيوش بالعالم، وفي طبيعة التهديدات التقليدية وما فوق التقليدية.

تطلّع الملك إلى بناء قوات مسلحة عصرية وحديثة تتمتع بمرونة عالية وقدرة كبيرة على الحركة ومواجهة التحديات الاستراتيجية المتغيرة، قوات مسلحة تحافظ على قيمها العسكرية ووفية لتاريخها العسكري وتضحيات شهدائها.

وقامت القيادة العامة للقوات المسلحة بإعادة هيكلة واسعة شملت القيادة العامة والمناطق العسكرية وتطوير وتحديث قدرات قوات حرس الحدود وتشكيلات ووحدات القوات المسلحة، لتبقى قادرة على القيام بالمهمات والأدوار والواجبات المناطة بها في ظل بيئة محلية وإقليمية متغيرة.

وفي مطلع عام 2024، افتُتح المقر الجديد للقيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية-الجيش العربي في منطقة ياجوز بعمّان.

- التطوير في مجال التنظيم

أُعيدت هيكلة عدد من وحدات القوات المسلحة بتزويدها بأسلحة متطورة عوضاً عن الأسلحة القديمة التي لم يعُد هناك مقدرة على إدامتها نظراً لتوقف التزويد من بلد المنشأ. كما أُعيد تنظيم القوات المسلحة بما يتناسب مع التهديدات المتوقعة وذلك بدمج بعض التشكيلات والمديريات ذات الأدوار المتشابهة، من دون الاستغناء عن أيّ فرد أو ضابط من القوى البشرية قبل أن يصل إلى السن القانونية للتقاعد. وتم استحداث بعض القدرات القتالية، وأُعيد تنظيم بعض الوحدات بما يضمن تعزيز قدرات تشكيلات القوات المسلحة.

وتم تحويل جميع ألوية المشاة العاملة في القوات المسلحة إلى ألوية مشاة آلية، وهيكلة قيادة حرس الحدود، وإنشاء مديرية أمن الحدود لتكون المسؤولة عن تزويد تشكيلات القوات المسلحة بالمعلومات وإدامة نظام أمن الحدود من الناحية الفنية، في حين تم ربط ألوية حرس الحدود بالمناطق العسكرية لضمان التطبيق الأفضل لمبدأ القيادة والسيطرة على خطوط الدفاع العاملة ضمن المناطق العسكرية.

كما تم استحداث مديرية العمليات الخاصة والتدخل السريع، التي تضم مجموعة الملك عبدالله الثاني/ القوات الخاصة الملكية، ولواء الشيخ محمد بن زايد آل نهيان- التدخل السريع، ومدرسة الأمير هاشم بن الحسين للعمليات الخاصة. وأُعيد ربط لواء الأمير هاشم بن عبدالله الثاني/ طيران العمليات الخاصة عضوياً بسلاح الجو الملكي لغايات الإدامة الفنية مع الحفاظ على

دوره العملياتي. وتم دمج لواء حمزة بن عبدالمطلب «سيد الشهداء»/ الحرس الملكي ولواء الملك حسين بن علي وإنشاء قيادة جديدة تحت مسمّى «الحرس الملكي الخاص». وبموازاة ذلك، تم تعزيز قدرات المنطقة العسكرية الجنوبية من خلال ربط بعض الوحدات عضوياً بها.

- التطوير في مجال التسليح

شهدت السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مجال تسليح القوات المسلحة الأردنية بأحدث منظومات الأسلحة وبما يمكّنها من القيام بمهامها بكفاءة عالية، وإنجاز واجباتها بتميز واقتدار. وشمل هذا التحديثُ القواتِ البرية، والقوات الجوية، والقوة البحرية الملكية.

القوات البرية: استعيضَ عن منظومة الأسلحة الخفيفة والمتوسطة في القوات المسلحة بأحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا الصناعات الدفاعية، بما يضمن رفع قدرات القتال الليلي لمختلف صنوف القوات المسلحة إلى مستويات غير مسبوقة وباستخدام أحدث الأجهزة في هذا المجال. وفي مطلع القرن الجديد، تم إدخال دبابات حديثة مثل «تشالنجر» البريطانية، وناقلات جند حديثة لتحلّ مكان القديمة، إضافة إلى تشكيل لواء مدرع خفيف وتسليحه بدبابات وناقلات جند مدولَبة ليكون ذا قابلية حركة عالية، وتشكيل لواء الشيخ محمد بن زايد آل نهيان-التدخل السريع وتزويده بوسائط النقل البرية والجوية ليشكل قوة ضاربة بيد القائد يستطيع من خلالها مواجهة أيّ تهديد بأسرع وقت ممكن واستخدامها في الزمان والمكان المناسبين، وتشكيل كتائب هاون (120 ملم) ومنها قسم محمول في آليات ذات تكنولوجيا عالية، وتوفير قوة ردع ذات قابلية حركة عالية من خلال إدخال راجمات الصواريخ للخدمة في القوات المسلحة الأردنية.

القوات الجوية: نفّذ سلاح الجو الملكي الأردني برنامجاً واسعاً للتحديث قام على عمليتَي الإزاحة والإحلال؛ واستبدل الكثير من الطائرات والمعدّات الحديثة بالقديمة، وشملت هذه العملية تحديث أسراب طائرات

(F-16) العاملة في سلاح الجو الملكي، وإنشاء أسراب من الطائرات العمودية المقاتلة، وإنشاء لواء الأمير هاشم بن عبدالله الثاني/ طيران العمليات الخاصة، الذي تم تزويده بطائرات حديثة من نوع «بلاك هوك»، وإدخال طائرات التدريب المتقدم (PC-21) وطائرات (GROB) للخدمة، وتحديث أسطول طائرات النقل الاستراتيجي في سلاح الجو الملكي من نوع (C-130J). إضافة إلى تحديث منظومة الدفاع الجوي القديمة.

القوات البحرية: تم تحديث زوارق القوة البحرية الملكية، والعمل على زيادة قدراتها بشكل مستمر، لتكون القادرة على حماية المياه الإقليمية للمملكة في العقبة وشواطئها.

- التطوير في مجال التدريب

تم إنشاء مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC) الذي افتُتح عام 2009 وأصبح مركزاً متقدماً للتدريب العسكري تقصده العديد من جيوش العالم للتدرُّب على أعمال العمليات الخاصة التي تتطلبها بيئة التهديدات الحالية. وتم استحداث «مسابقة المحارب» التي تُعقَد سنوياً في المركز بهدف تبادل الخبرات بين الجيوش العالمية في مجال العمليات الخاصة، إضافة إلى استضافة المملكة تمرينَ «الأسد المتأهب» منذ عام 2010، وهو يشتمل على سيناريوهات متعددة للحرب التقليدية وغير التقليدية، ويعدّ من أهم التمارين التي تُعقَد في الإقليم والعالم وأضخمها. إلى جانب العديد من التمارين النوعية والدورية التي تجريها القوات المسلحة مع قوات شقيقة أو صديقة. وتشارك القوات المسلحة الأردنية في معظم التمارين الخارجية التي تُدعى إليها سواءً في الدول الشقيقة أو الصديقة.

وعملت القوات المسلحة خلال هذه المرحلة على إنشاء العديد من مراكز التميز العسكري ووحدات الاحتراف النوعي، مثل مركز مكافحة أسلحة الدمار الشامل بالتعاون مع حلف الناتو. وتم افتتاح مدينة نموذجية ومتكاملة للتدريب العسكري تجمع مدارسَ التدريب في القوات المسلحة الأردنية-الجيش العربي من مختلف الصنوف، كما تم إنشاء المركز العسكري لمكافحة الإرهاب

والتطرف، والمركز الأردني للتطوير والتصميم، ومديرية الأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات، والمركز الإقليمي لتدريس علوم الفضاء التابع للمركز الجغرافي الملكي، ومركز الأمير فيصل لتكنولوجيا المعلومات بالشراكة مع أكاديمية الدفاع بجامعة كرانفيلد البريطانية. وانسجاماً مع مبادرة الأمن النووي، تم إنشاء مختبرات مزودة بتكنولوجيا التعامل مع التهديدات الكيماوية والبيولوجية والنووية، إضافة إلى إنشاء فريق مكافحة التهريب النووي.

وللقوات المسلحة الأردنية دورٌ مشهودٌ في الاشتراك مع العالم الحرّ في عمليات مكافحة الإرهاب والتطرف في بقاع العالم، وقدم الأردن الشهداء محلياً وخارجياً.

وطوّر الأردن واحدةً من أفضل منظومات مراقبة الحدود، تضم أنظمة إلكترونية متطورة تشمل الكاميرات والرادارات والطائرات المسيَّرة، لزيادة القدرة على المراقبة والكشف للأهداف الأرضية والمركبات والأشخاص والطائرات المسيَّرة وأنظمة التداخل الإلكتروني. وتوفر هذه المنظومة قدراتِ ردع للتهديد المتنامي الناتج عن استخدام الطائرات المسيَّرة لأغراض الاستطلاع والتهريب، إضافة إلى توفير كشف راداري لتهديد الطائرات المسيَّرة في المناطق الحدودية.

كما شهدت سنوات القرن الجديد نمواً كبيراً في الدور التنموي للقوات المسلحة؛ فازداد عدد مدارس الثقافة العسكرية ليصل إلى 25 مدرسة عام 2022، واستفاد من المنح الدراسية الجامعية (المكرمة الملكية السامية لأبناء العسكريين العاملين والمتقاعدين) حوالي 140 ألف طالب وطالبة.

وتوسعت الخدمات التي تقدمها الخدمات الطبية الملكية وأصبحت توفر سعةً لحوالي ألف سرير، وخلال الفترة 2000–2022 أنشأت الخدمات الطبية الملكية ثماني مستشفيات ومراكز طبية متخصصة في مدينة الحسين الطبية وفي المحافظات.

وإلى جانب تغطيتها شريحةً واسعة من مواطني المملكة بالتأمين الصحي، تتميز الخدمات الطبية الملكية بأنها ذات بعد عالمي وعربي واضح في نظام

خدماتها، من خلال مقدرتها على فتح مستشفيات ميدانية لإغاثة المتضررين من الكوارث أو الحروب، فأقيمت مستشفيات تابعة لها في فلسطين ولبنان والعراق (الفلوجة وأربيل وبغداد) وليبيا ومصر. كما أدت المستشفيات التابعة لها دوراً مساناً ضمن المشاركة الأردنية في عمليات حفظ السلام، في الكونغو وليبريا وساحل العاج وغيرها.

وتولّت الخدمات الطبية الملكية فتح مستشفيات ميدانية في رام الله وجنين ونابلس، ثم في غزة منذ عام 2009. وواصل المستشفى الميداني في غزة أداء واجبه حتى في ظل الحرب الشعواء على غزة التي اندلعت في تشرين الأول 2023، ونفذت القوات المسلحة الأردنية واحدة من أصعب وأدق عمليات الإنزال للمواد الطبية من الجو في سماء مشتعلة. ثم أقيم مستشفى ميداني أردني جديد في خان يونس، بطاقم طبي كامل وبسعة حوالي 140 سريراً، ليرفد عمل المستشفى الميداني في غزة ويؤكد دور الأردن في تقديم المساعدات الإنسانية للأهل في غزة.

إضافة إلى ذلك كله، تضاعفَ دور القوات المسلحة في تحقيق الأمن الغذائي الوطني من خلال حوالي 120 سوقاً استهلاكية في أنحاء المملكة أُنشئ منها 67 سوقاً بعد عام 2000.

المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات

بدأ إنشاء المركز عام 2008 استجابةً لرسالتين وجّه جلالة الملك عبدالله الثاني إحداهما إلى سمو الأمير علي بن الحسين والثانية إلى رئيس الوزراء، وشرح فيهما رؤيته بإنشاء مركز متخصص بإدارة الأزمات يشكّل العقل المركزي للدولة ومظلّة استراتيجية تتكامل فيها الجهود والتنسيق على المستويات كافة في إدارة الأزمات. وفي عام 2015 صدر نظام المركز بعد أن اكتملت بناه التحتية ومبنى مقره الدائم.

أُنشئ مبنى المركز بتصميم معماري يضعه في ترتيب متقدم بين نظرائه في العالم، وصُمِّم المركز بما يمكّنه من تحمُّل زلزال بقوة 9 درجات على مقياس ريختر، وزُوِّد بنظام حماية من العوامل الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، وبمخزون وقود وتموين كاف للبقاء لمدة طويلة، إلى جانب أنظمة اتصالات قادرة على العمل في أصعب الظروف.

يهدف المركز إلى تحقيق التكامل والتنسيق بين الجهات المعنية على المستوى الوطني في مواجهة الأزمات لتوفير بيئة وطنية آمنة ومستقرة. ولتحقيق ذلك، أنيطت بالمركز مهام من أبرزها تقييم بيئة المصادر المفتوحة واستنباط المخاطر منها، وتعزيز فرص التنبؤ المبكر بالأزمات من خلال بناء قاعدة بيانات ومعلومات وطنية شاملة تتطلبها طبيعة عمل المركز، وتمكين أصحاب القرار على المستويات المختلفة من اتخاذ قرارات مدروسة مبنية على معلومات دقيقة، وتقديم التوصيات اللازمة حول السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الأزمات التي يجب تطبيقها على المستوى الوطني، وتطوير البرامج المتعلقة ببناء القدرات الوطنية لمواجهة الأزمات بأنواعها المختلفة بالتنسيق مع القطاعين العام والخاص وبما يحقق القدرة على التكيف الاستراتيجي ومتابعة تنفيذ تلك البرامج. كما يعمل المركز على تقييم قدرة البنى التحتية الحيوية في مواجهة المخاطر المختلفة، ومتابعة خطط الطوارئ المتعلقة بها مع الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص، ومتابعة تطوير الخطط الوطنية وتنسيقها واختبارها لمواجهة الأزمات بأنواعها المختلفة.

وأدار المركز بنجاح كبير أزمة جائحة كورونا (2020-2022)، وقدم الأردن من خلاله خبرةً متفردة ونموذجاً على مستوى الشرق الأوسط في إدارة هذه الأزمة الكبيرة، كما أدار المركز أزمات أخرى أبرزها أحداث العمليات الإرهابية في قلعة الكرك (2016)، وإربد (2016) والسلط (2018)، وحادث سيول البحر الميت (2018)، وحادثة الانقطاع المفاجئ والشامل للكهرباء (2021).

وينفّذ المركز دورياً العديد من التمارين التي تحاكي مخاطرَ وأزمات محتمَلة وتختبر الخططَ الوطنية للتعامل مع التهديدات الإرهابية والأحوال الجويةً غير الاعتيادية والأزمات الصحية والزلازل والتعامل مع المواد الخطرة. ولديه 28 خطة وطنية تشمل سيناريوهات لأزمات متعددة.

2. دائرة المخابرات العامة

لعبت دائرة المخابرات العامة منذ تأسيسها عام 1964 أدواراً حاسمة في ترسيخ الأمن الوطني الشامل بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتستند الدائرة إلى إرث كبير من الإنجازات في خدمة المصالح الوطنية العليا، وترسيخ منعة الأردن، وحماية حرية الأردنيين وكرامتهم.

شهدت الدائرة تحولات كبيرة في الدور والأداء مع مطلع القرن الجديد، وحققت إنجازات كبيرة وسمعة عالمية فريدة خلال الربع الأول من القرن الحالي؛ حتى أصبح جهاز المخابرات الأردني نموذجاً عالمياً على الاحتراف والكفاءة والفعالية في منطقةٍ تعصف بها الصراعات وحالة عدم الاستقرار بصورة مستمرة. ولم يتوقف دور المخابرات الأردنية على حماية الاستقرار في الأردن، بل تجاوز ذلك إلى المساهمة في حماية الاستقرار العالمي.

واتفقت دراسات وتقارير دولية وشهادات لخبراء ومسؤولين من أنحاء العالم خلال العقدين الأخيرَين على وصف المخابرات الأردنية بأنها الأفضل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأكدت وسائل إعلام عالمية موثوقة أن المخابرات الأردنية هي الأفضل في العالم العربي في مكافحة الإرهاب وأنها أصبحت جهازاً محترفاً على مستوى العالم.

تصاعد دور المخابرات الأردنية في مواجهة التهديدات التقليدية وغير التقليدية التي تستهدف الأمن الوطني في مرحلة الحرب على الإرهاب، إذ تطلبت التهديدات الجديدة زخماً عملياتياً داخل حدود الوطن وخارجه. وأبدت المنظومة الأمنية الأردنية يَقَظَةً وتقدماً على نظيراتها في المنطقة في رصد ومتابعة مصادر التهديد الجديدة مع بداية الألفية الثالثة، وحجزت لنفسها مكاناً قيادياً في هذه المعركة الطويلة، ما دفع أعرق أجهزة الأمن في العالم إلى الحرص على بناء شراكات معها.

وبعد أحداث تفجيرات الفنادق الثلاثة في عمّان (2005) قامت قيادة الدولة بمراجعة واسعة للتهديدات وخرائطها الجديدة، شملت آلياتِ العمل الاستخباريّ وساحاتِ العمليات وشبكات العلاقات الخارجية، وعادت المخابرات الأردنية

لإثبات جدارتها مجدداً مع بداية 2006. ومرة أخرى ظهرت المنظومة الأمنية الأردنية الأكثرَ كفاءةً في مواجهة تحديات من نوع جديد مع تحولات «الربيع العربي»، تتطلب قدراً عالياً من المسؤولية والانضباط والاحتكام للمصالح الوطنية العليا، وشكلت المقاربةُ الأمنية الأردنية الاستثناءَ الحقيقي في هذه المرحلة.

منذ عام 2015 أخذت التهديدات الأمنية العابرة للحدود تتصاعد في ضوء الفوضى الإقليمية وتمدد تنظيم «داعش» الإرهابي، وبدءاً من عام 2016 شهد الأردن عدداً من العمليات الإرهابية؛ ما استدعى من القيادة الأردنية إجراء مراجعة جديدة، شملت العديد من الأجهزة المعنية بالأمن الوطني وأدت إلى الانتقال في الكثير من الحالات من وضعية الدفاع إلى استراتيجيات هجومية متعددة. وعززت هذه المراجعات المساهمةَ الفاعلةَ للأردن في مواجهة التنظيمات الإرهابية في البلدان المجاورة ومنْع تمددها.

وفي عام 2021، ومع دخول الدولة الأردنية المئوية الثانية، أرسل الملك عبدالله الثاني رسالة إلى مدير المخابرات العامة وجّهه فيها نحو تسريع وتيرة التطوير والتحديث، وأمر فيها بتحرر دائرة المخابرات العامة من أعباء بعض الواجبات التي كانت تقوم بها في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والرقابية، وأن تتركها إلى المؤسسات صاحبة الاختصاص الأصيل، بعد أن أصبحت تلك المؤسسات قادرة على تحمُّل تلك المسؤوليات.

ويرجع نجاح المخابرات الأردنية في تحقيق مكانة متقدمة بين أجهزة المخابرات العالمية خلال الربع الأول من القرن الحالي، إلى الرؤية والقيادة المتمثلتَين في الإشراف المباشر من قِبل الملك عبدالله الثاني على عمليات جهاز المخابرات؛ ما شكّل دوراً حاسماً في هذا التحوُّل الكبير. فقد أَولى الملك دائرة المخابرات العامة رعايته واهتمامه، لجهة الارتقاء بعمل الجهاز وتطوير أدائه ليضاهي الأجهزة العالمية المرموقة.

وتميزت المخابرات الأردنية بقدراتها الاستخباريّة البشرية القوية، وشكلت كفاءةُ الأردنيين والأردنيات في العمل الاستخباريّ عاملاً حاسماً في هذا المجال، بينما كانت قدرة الجهاز على المراجعة المستمرة والاستفادة من

الـدروس والتحسـين المسـتمر وبنـاء شـبكات علاقـات واسـعة مـع نظرائـه في الإقليـم والعالـم وتعزيـز القـدرات السـيبرانية عوامـلَ أساسـية أخـرى.

وإلـى جانـب دور دائـرة المخابـرات العامـة في مجـال مكافحـة الإرهـاب والفكـر المتطـرف الهـدّام، فإنهـا تـؤدي دوراً محوريـاً في منظومـة الأمـن الوطنـي الشـامل للحفـاظ علـى الجبهـة الداخليـة، ومكافحـة التجسـس، والتخريـب الفكـري، والتحريـض، وخطـاب الكراهيـة، والعنـف. ويتسـم هـذا الـدور بالمرونـة وفقـاً لمـا تتطلبـه كل مرحلـة، تحقيقـاً للهـدف الأسـمى المتمثـل في حمايـة الوطـن.

وتشـكّل الدائـرة رديفـاً قويـاً للقـوات المسـلحة والأمـن العـام ضمـن علاقـة تكامليـة لإنجـاز المهـام المطلوبـة بالشـكل الكامـل. كمـا تكـرّس نهجـاً تشـاركياً وتكامليـاً مـع المؤسسـات الحكوميـة، إضافـة إلـى التشـاركية والمرونـة في علاقـة الجهـاز مـع المجتمـع المدنـي ومؤسسـاته المختلفـة.

وأسـهمت الدائـرة بشـكل كبيـر في إعـداد الخطـة الوطنيـة لمكافحـة التطـرف (2014) وفي إنفاذهـا أيضـاً، وشـمل ذلـك بـذل الجهـود الوطنيـة في نشـر الوعـي والرسـائل المضـادة للتطـرف العنيـف، والجهـد الاسـتباقي في حمايـة الأمـن الوطنـي مـن أخطـار التنظيمـات الإرهابيـة، بالتعـاون مـع الـوزارات ومؤسسـات الدولـة كافـة. **وفيمـا يلـي** أبـرز الجهـود التـي قامـت بهـا الدائـرة خـلال الفتـرة 1999-2023:

الجهود الاستخباريّة: عملت الدائرة على تحديد مصادر التهديد الداخلي والخارجي وبناء الخطط للتعامل معها، وفي هذه المرحلة تطورت قدرات جهاز المخابرات في توفير المعلومات وتحليلها وبناء التصورات الاستخباريّة الدقيقة حول مراكز النشاط الإرهابي في الدول المستهدَفة وحركة العناصر الإرهابية، بالتوازي مع توسيع شبكة العلاقات الاستخباريّة، ما أهّله للانتقال عملياً إلى استراتيجيات هجومية في المناطق القريبة من بؤر التوتر. وشمل هذا التطور المتابعات الاستخباريّة واختراق التنظيمات الإرهابية في الخارج.

كما عملت الدائرة على استهداف تنظيم «داعش» الإرهابي في مناطق وجوده وانتشاره، ضمن جهد تشاركي دولي لمكافحة الإرهاب، وحققت اختراقات نوعية في جسم التنظيم وأحبطت عمليات إرهابية كان مخطَّطاً لها. وشملت عملياتُ المكافحة تطويرَ منظومة أمن الحدود بالتعاون مع القوات المسلحة، وأثمر ذلك عن منع العناصر المتطرفة من استهداف الأردن أو استخدام أراضيه للعبور لأهداف في دول مجاورة.

إحباط العمليات الإرهابية داخل المملكة: استطاعت الدائرة إحباط 266 مخططاً إرهابياً خلال الفترة 1999-2023 استهدفت مقارّ أمنية وعسكرية ومواقع اقتصادية وسياحية وإعلامية وسفارات أجنبية ودُور عبادة. وبلغ حجم المتورطين في هذه المخططات التي قصد بعضُها توجيه ضربات قوية للاقتصاد الأردني 970 عنصراً من بينهم 44 من جنسيات غير أردنية. كما نجحت الدائرة في ضرب المئات من خطوط التسفير والتهريب لعناصر راغبة بالتوجه إلى ساحات خارجية.

إحباط عمليات في ساحات خارجية: شكّلت مساهمةُ دائرة المخابرات العامة الأردنية في إحباط عمليات إرهابية في أنحاء متفرقة من العالم تحولاً كبيراً في سمعة الجهاز، وفي دور الأردن في الأمن العالمي؛ فقد أحبطت الدائرة 305 مخططاً إرهابياً استهدفت دولاً عربية وفي أوروبا وآسيا وإفريقيا بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية، وبلغ عدد المتورطين فيها 329 عنصراً.

وقفَ خلف هذه المخططات تنظيمات إرهابية أبرزها «القاعدة» و«داعش»، إلى جانب عناصر تطرفت ذاتياً (الذئاب المنفردة)، وبلغت العمليات الخارجية ذروتها في عام 2021 إذ أحبطت الدائرة فيه 38 مخططاً إرهابياً، بينما أحبطت 36 مخططاً في عام 2019، و26 مخططاً في عام 2018، و11 مخططاً في عام 2005.

وفي المرحلة اللاحقة، كان لرجال المخابرات الأردنية يدٌ طولى في العديد من العمليات التي استهدفت التنظيمات الإرهابية في دول مجاورة وغيرها، وفي استدراج مطلوبين للعدالة بالأردن، والوصول إلى مراكز قيادة التنظيمات

الإرهابية، وتشخيص جميع العناصر الإرهابية المتورطة بمقتل الشهيد معاذ الكساسبة واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالهم.

إحباط عمليات تهريب الأسلحة والمتفجرات: شهدت الحدود الأردنية (1635 كيلومتراً) محاولات عديدة لتهريب الأسلحة والمتفجرات سواء لغايات إرهابية وتخريبية أو تجارية، وازداد هذا النشاط بشكل واسع بعد عام 2011 في ظل غياب السيطرة الأمنية السورية على الحدود، الأمر الذي دفع الأردن لإجراء مراجعة دورية للخطط والإجراءات، وتنويع أساليب مواجهة هذا النشاط، ومنها تحقيق اختراقات متقدمة في شبكات التهريب وتوجيه ضربات مباشرة لها.

استطاعت دائرة المخابرات العامة خلال الفترة 1999-2023 إحباطَ 1433 عملية تهريب أسلحة تورّط فيها 658 شخصاً، وتم فيها ضبط 10688 قطعة سلاح مختلفة (صواريخ، وقذائف، وقنابل يدوية، وبنادق، وذخائر، وألغام، وأحزمة ناسفة) وحوالي 516 كيلوغراماً من المتفجرات مختلفة الأنواع وحوالي 20 طناً من المواد القابلة لتصنيع المتفجرات.

مكافحة التجسس: في ضوء موقع الأردن في بؤرة الصراعات، وعلاقاته المتوازنة مع دول العالم، والدور الذي يقوم به، أصبح الأردنّ محطَّ اهتمام العديد من أجهزة الاستخبارات العالمية، واستطاعت دائرة المخابرات العامة الأردنية كشف وإحباط 23 عملية تجسس قامت بها أجهزة أمنية مناوئة واستهدفت مؤسسات سيادية وطنية ومصالح حكومية وحيوية وأحزاباً ومؤسساتِ مجتمع مدني.

الصناعات الدفاعية الأردنية

لم يكن لدى الأردن في القرن العشرين قاعدة صناعية حقيقية في مجال الدفاع، لذا كان طموح بناء صناعات عسكرية وطنية ضمن الأولويات في البرنامج الوطني للملك عبدالله الثاني منذ توليه سلطاته الدستورية؛ وفي عام 1999 أمر الملك بتأسيس أول مركز أردني متخصص في هذا المجال، أصبح يحمل اسم «المركز الأردني للتصميم والتطوير» (JODDB)، وهو مؤسسة عسكرية مدنية مستقلة تعمل تحت مظلة القوات المسلحة الأردنية.

تقوم رؤية المركز على تقديم الحلول الإبداعية، وتسخير التكنولوجيا المتقدمة لخدمة الأمن والسلم الوطنيين، وزيادة التنافسية من خلال تنمية القدرات التصنيعية والكفاءات البشرية المحلية. أما أبرز القطاعات الصناعية والخدمية التابعة للمركز فتغطي: حلول التصنيع والخدمات، صناعة الآليات الخفيفة، تشكيل المعادن، صناعة الذخائر والخدمات المساندة، تصميم الأسلحة الخفيفة، التصنيع باستخدام الألياف المركبة، تصميم وتطوير وتصنيع معدات عسكرية خاصة متعلقة بالمراقبة الليلية والحرارية للاستخدامات العسكرية الاحترافية.

وأنشأ الأردن منطقة حرة خاصة بالصناعات الدفاعية توفر مستوى عالياً من الدعم والخدمات والحماية الأمنية لشركات صناعية مختارة مختصّة في الصناعات الدفاعية وصناعة الآليات والمركبات. كما توفر المنطقة حزمة من الحوافز والامتيازات الضريبية إضافة إلى البنية التحتية وخدمات الاتصالات.

في عام 2022 أصبح المركز يصنع 80 منتجاً دفاعياً ويصدّرها إلى 37 دولة؛ وأبرز هذه المنتجات:

- **الأنظمة القتالية البرية:** آلية الوحش، آلية المارد، آلية الغزال، آلية الجواد، آلية الفارس، آلية الحارس، آلية المها، آلية الوشق، آليات التحكم والسيطرة، والآليات المصفَّحة لنقل الأموال والأفراد.

- **الطيران المسيَّر:** ينتج المركز أنظمة متعددة للطيران المسيَّر، وهي إنتاج أردني كامل.
- **الإلكترونيات والإلكترونيات البصرية:** أجهزة التشويش، نظام حماية المركبات من المتفجرات، مناظير الرؤية الحرارية المختلفة.
- **الأسلحة:** المسدس التكتيكي (JTP-9C)، البندقية الهجومية (JAR-556) ذات سبطانة بطول 11.5 إنش، طقم تعديل البندقية الهجومية ((M16 A1 إلى (M4 carbine).
- **الذخائر:** الذخائر ذات الأعيرة الصغيرة وفقاً لمعايير الناتو، مجموعة متنوعة من ذخائر الصيد والخرطوش صُممت لضمان الأداء السليم.
- **معدات القوات:** الخوذ، والأحذية العسكرية، والسترات الواقية.
- **تكنولوجيا المستقبل:** برامج متقدمة في الأمن السيبراني تقدمها أكاديمية «سايبر شيلد»، وتطبيقات للتدريب تحاكي الواقع في العمليات العسكرية تقدمها مختبرات الواقع الافتراضي، وتطوير خوارزميات أنظمة التشفير وتعديلها من خلال مركز بحوث التشفير.
- **الفحص والتقييم:** فحص الأسلحة والذخائر وأنظمة التوزيع وفق معايير الفحص العالمية.

تتبع للمركز الأردني للتصميم والتطوير والمجموعة الأردنية للاستثمار 14 شركة صناعية إضافة إلى عدد من المراكز المتخصصة أبرزها الشركة الأردنية لصناعة الآليات الخفيفة (JLVM)، والشركة الأردنية المتقدمة لتشكيل المعادن (JORDANAMCO)، والأردنية لحلول التصنيع والخدمات (JMSS)، والشركة الصناعية للتصميم والتطوير (IDD)، والشركة الأردنية لصناعة الذخائر والخدمات المساندة، وشركة جدارا للمعدات والأنظمة الدفاعية (JADARA)، والشركة التكنولوجيا الموفرة للطاقة، وشركة أسلسان الشرق الأوسط، والشركة الأردنية لتصميم الأسلحة، ومركز الأمير فيصل لتكنولوجيا المعلومات، ومركز ويسكام للصيانة.

3. مديرية الأمن العام

شهدت منظومة الأمن الداخلي بالأردن تطورات واسعة في الربع الأول من القرن الحالي، كان أبرزها التحديث الذي شهدته مديرية الأمن العام، وتحديث مديرية الدفاع المدني، وإنشاء أكاديمية متخصصة لتأهيل وتدريب ضباط وأفراد الجهاز، وإنشاء مديرية للدرك عام 2008. وجاء التطور الكبير عام 2019 عندما وجّه الملك عبدالله الثاني بدمج الأجهزة الأمنية الثلاثة (مديرية الأمن العام، ومديرية الدرك، ومديرية الدفاع المدني).

هدفت هذه الخطوة كما ورد في الرسالة الملكية للحكومة (16 كانون الأول 2019) إلى «تعميق التنسيق الأمني المحترف، وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن، والتوفير على الموازنة العامة».

ونُفِّذَت عملية الدمج عام 2020 وسُنَّت التشريعات اللازمة لذلك. وتعدّ هذه العملية من أضخم عمليات الدمج وإعادة الهيكلة في المؤسسات العسكرية، إذ شملت دمج أكثر من 99 وحدة تتشابه في المهام والأهداف.

وباندماج مؤسسات أمنية متعددة في مؤسسة أمنية واحدة متعددة المهام والواجبات، كانت نتيجة ذلك ارتفاع مستوى الاحتراف، وتحسين نوعية الخدمات الأمنية المقدمة للمواطنين من خلال دمج الكثير من المهام المتشابهة، وتوفير الدعم الفني والإداري والبنى التحتية لتكون متاحة أمام مختلف الخدمات الأمنية. وحققت مديرية الأمن العام نتيجة لهذه الإجراءات الإدارية وفراً مالياً قُدِّر بحوالي 180 مليون دينار.

واختُبرت نتائج هذا الدمج خلال أزمة «كورونا»، وتبين ذلك في ارتفاع مستويات الاحتراف الأمني والتكامل والتنسيق، وأثبتت المديرية كفاءة وفعالية كبيرتَين في مواجهة أزمة مجتمعية كبرى، فقد مكّنت هذه الإجراءاتُ من توفير الإمكانيات للدفاع المدني للقيام بجهد وطني جبّار خلال الأزمة تَمثّل في تنفيذ حوالي مليون واجب إسعاف وإنقاذ وإطفاء.

وفي الجانب الإداري والتنظيمي، أطلق الأمن العام مشروعاً واعداً لتحسين وتطوير الخدمات الأمنية من خلال «المركز الأمني المتكامل»، الذي يضم مركزاً فرعياً

مساناً من الدفاع المدني، وسرية لقوات الدرك، إضافة لمرتبات المركز الأمني الأصيلة.

وفي الوقت نفسه، أطلقت مديرية الأمن العام تجربة ناجحة في المحطات الأمنية المتكاملة على الطرق الخارجية، التي تضم كوادر من الدفاع المدني وقوات الدرك، لتقديم خدمات الإسعاف والإنقاذ ومدّ يد العون والمساعدة للمسافرين.

كما وضعت المديرية خططاً طموحة للاعتماد على الذات وترشيد النفقات، من خلال التشارك في الأصول والبنى التحتية والتكنولوجية بين مكونات الأمن العام، وحققت وفراً كبيراً في استخدام الآليات وصيانتها، وصناعة الملابس والمعدات والأثاث، وغيرها من اللوازم التي تقوم باستخدامها. فضلاً عن توحيد أنظمة الشراء وضمان مراعاة أطر النزاهة والمصلحة العامة، بما يقود حكماً لضبط لإنفاق، وتحقيق التوظيف الأمثل للموارد.

ونفّذت المديرية خطة لترشيد المباني، وحققت احتياجاتِها مما تملكه من المباني، بل فاض عن احتياجها 29 مبنى تُقَدَّر قيمتها الرأسمالية بـ 52 مليون دينار، قدّمتها للحكومة ولتنمية المجتمع المحلي، وحُوِّلَ بعضها إلى مدارس.

محطات في تطور منظومة الأمن العام

- 1999: استحداث إدارة حماية الأسرة، التي انتشرت أقسامها في محافظات المملكة، ولاحقاً استُحدثت إدارة شرطة الأحداث.
- 2000: استحداث عدد كبير من مديريات ومراكز الدفاع المدني.
- 2002: بدء النهوض بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مديرية الأمن العام.
- 2003: تشكيل فريق البحث والإنقاذ الدولي في مديرية الدفاع المدني.
- 2004: إنشاء إدارة البحث الجنائي التي تشرف على أقسام البحث الجنائي ضمن نهج شمولي في محاربة الجريمة، وإنشاء وحدة الجرائم الإلكترونية وقسم حماية حقوق الملكية الفكرية، واستحداث وحدة مكافحة الاتجار بالبشر، والفريق الخاص بالعمليات الأمنية المتخصصة، وقسم أمن وحماية الاستثمار الهادف لتوفير بيئة استثمارية آمنة على أرض المملكة.
- 2005: إنشاء مكتب المظالم وحقوق الإنسان، الذي عُدِّل اسمه لاحقاً إلى «مكتب الشفافية وحقوق الإنسان».
- 2005: تقسيم المملكة إلى أربعة أقاليم أمنية، هي: أمن إقليم الوسط، وأمن إقليم العاصمة، وأمن إقليم الشمال، وأمن إقليم الجنوب.
- 2005: افتتاح مبنى قيادة قوّات البادية الملَكية في منطقة المقابلين، ولاحقاً أعيدت هيكلة هذه القوات، كما أعيدت تسميتها لتصبح «قيادة شرطة البادية الملَكية».
- 2006: استحداث مركز الدراسات الاستراتيجية الأمنية، الذي أصبح اسمه «إدارة الدراسات الاستراتيجية».
- 2006: إنشاء الإدارة الملَكية لحماية البيئة.
- 2006: إنشاء أول قسم للشرطة المجتمعية في المملكة، تبعه أقسام غطّت المملكة.
- 2007: انطلاق إذاعة الأمن العام.
- 2008: إعادة تشكيل قوات الدرك.
- 2009: إنشاء أكاديمية الأمير الحسين بن عبدالله الثاني للحماية المدنية، وكلية الدفاع المدني، وإمداد الدفاع المدني بآليات مجنزرة، وتوسيع واستحداث أسطول ضخم من آليات الإسعاف والإنقاذ والإطفاء.
- 2009: استحداث مديرية العمليات والسيطرة.
- 2013: افتتاح المبنى الجديد لإدارة المختبرات والأدلة الجرمية.

تناولَ هذا الفصلُ التحدياتِ الاستراتيجية والأمنية التي واجهها الأردن في الربعِ الأول من هذا القرن، وفي مقدمتها بروز التطرف والإرهاب، وصعود اليمين الإسرائيلي، ومحاولات تهميش القضية الفلسطينية وتصفيتها، وحالة الثورات العربية وتداعياتها، وعودة التنظيمات المتطرفة، وصولاً إلى جائحة كورونا. كما استعرض الفصلُ السياسةَ الخارجية الأردنية ودورها في تعظيم المكاسب الوطنية.

لا يمكن قراءة الفصل القادم الذي يتناول الاقتصاد، بعيداً عن التحديات الاستراتيجية والأمنية السابقة، وسيلاحظ القارئ أن التحولات الاستراتيجية الإقليمية والدولية أسهمت بشكل حاسم في صياغة الكثير من سمات الحالة الاقتصادية الأردنية، إذ لا يمكن لأيّ دولة أن تحيا في منأى عن التحولات التي يشهدها العالم المعاصر.

الفصل الثالث

الاقتصاد

السعي نحو بناء ثروة المجتمع الأردني

«إن دولة الإنتاج التي نريدها تسعى لامتلاك العناصر التي تكرّس استقلالها الاقتصادي. فالأردن يمضي بإرادة وتصميم إلى ثقافة صناعة الفرص والاعتماد على الذات، وبهذه الروح نتمكّن من إنجاز مشاريعنا الكبرى من طاقة، وبنية تحتية، وجذب للاستثمار، ودعم للزراعة، وأهم ما ننجزه في هذا الميدان هو تحفيز روح التميز والإخلاص في العمل وإتقانه».

عبدالله الثاني ابن الحسين

خطاب العرش في الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثامن عشر

14 تشرين الأول **2018**

بسم الله
المملكة الا
تم بعون الل
صاحب الجلالة الهاشمية الملك
حفظه ا
إفتتاح توسعة مينا
يوم الخميس التاسع عشر من ذ
الموافق الرابع والعشرين من ت

تمهيد

تتلخّص قصةُ الاقتصاد الأردني منذ تأسيس الدولة في قدرته على التطور والنمو لمواكبة ازدياد السكان ومواجهة تحدي ندرة الموارد الاستخراجية؛ وتحديداً الطاقة والمياه.

ولعقود طويلة، اعتمد هذا الاقتصاد على المساعدات والقروض الخارجية، وعانى من مصاعب مزمنة؛ كارتفاع نسب الفقر والبطالة. بينما تتسم سنوات الربع الأول من هذا القرن (1999–2024)، بالصمود، والمنعة، والتكيُّف، وامتصاص الصدمات الداخلية والخارجية، والحد من الاتكالية على الآخرين، والسعي لبناء ثروة المجتمع الأردني المتنامي، وبناء القوى البشرية المؤهلة للقرن الحادي والعشرين وما يشهده من تحولات رقمية.

إذ وضع الأردن على رأس أولوياته في مطلع القرن الجديد مواجهةَ الأزمة الاقتصادية التي ورثها من القرن الماضي، وكرّس الملك جهوده من أجل التحديث الاقتصادي، وبناء نموذج اقتصادي يتمتع بالفعالية والكفاءة قائم على الاستثمار في الإنسان الأردني، إلى جانب تعزيز منعة الأردن وصموده وسط ظروف صعبة ومحيط لم يشهد الاستقرار.

هذه الأولوية عبّر عنها جلالة الملك عبدالله الثاني بوضوح في كتابه «فرصتنا الأخيرة.. السعي نحو السلام في زمن الخطر» حينما قال: «**عندما اعتليتُ العرش في شباط 1999 لم أشعر بأنّ التحدي الأول الذي سيقف في وجهي سيكون حرباً يخوضها الأردن، أو عملاً إرهابياً يهدد استقراراً ينعم به. كان هَمّي الأكثر إلحاحاً هو كيف أنهض باقتصاد الأردن**»[29].

29 عبدالله الثاني ابن الحسين، «فرصتنا الأخيرة.. السعي نحو السلام في زمن الخطر»، دار الساقي، لندن، 2011.

السعي نحو بناء ثروة الأردنيين

عملياً، أصبحت مسألة تحديث الاقتصاد الأردني والسعي نحو الاعتماد على الذات، الأولوية الأساسية في أجندة الملك عبدالله الثاني منذ توليه الحكم، فقد أدرك الملك جيداً ثقل الملف الاقتصادي وحاجة البلاد إلى اختراقات حقيقية وإصلاحات جذرية في هذا المجال.

لقد واجه الأردن ظروفاً اقتصادية صعبة في العقد الأخير من القرن العشرين، إثر الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي تعرّض لها عام 1988 وأدت إلى حالة عدم استقرار محلّي عزّزها انهيارُ سعر صرف الدينار، إذ بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1985–1989 حوالي -0.82% وفقاً للبنك الدولي.

وانعكست تلك الظروف على دخل المواطن الذي شهد تآكلاً غير مسبوق؛ فقد بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1499 دولاراً أميركياً عام 1998 بعدما كانت حوالي 2160 دولاراً أميركياً عام 1987؛ أي بانخفاض نسبته 30%، وارتفعت نسب البطالة من 4% عام 1981 إلى 20% عام 1991، وعشية انتقال الحكم عام 1999 كان الاحتياطيّ المالي بالعملات الأجنبية في البنك المركزي الأردني حوالي 950 مليون دينار، وهو مبلغ لا يكاد يكفي لتأمين قيمة التجارة الخارجية للمملكة لعدة أشهر.

وعلى الرغم من بروز عوامل خطورة اقتصادية جديدة بعد الغزو العراقي للكويت (1990)، وانقطاع المساعدات العربية والغربية في النصف الأول من التسعينيات، إلا أن الاقتصاد استعاد بعض عافيته، وإنْ بشكل مؤقت، بعد عودة مئات الآلاف من المغتربين من الكويت وضخّهم الأموالَ في الأسواق الأردنية.

وفي النصف الثاني من التسعينيات، وصل متوسط معدلات النمو الاقتصادي إلى حوالي 3.5%، بينما ازداد تراكم المديونية التي أصبحت تشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد في الوقت الذي استطاع الأردن فيه تنفيذ برنامج إصلاح مالي مع صندوق النقد الدولي أدّى إلى تخفيض إجمالي الدَّين العام الداخلي والخارجي من 189% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1990 إلى 109% عام 1998 بحسب تقرير البنك المركزي الأردني.

كما شهدت سنوات عقد التسعينيات مشاكل لحقت بالإدارة العامة للدولة، وانتشر الانقسام بين النخب الرسمية، وساد جدل سياسي واجتماعي حول برامج الخصخصة والخيارات الاقتصادية، وتصاعد الحديث عن حالات اعتداء على المال العام وتورط في قضايا فساد.

عبّر الملك عبدالله الثاني بوضوح عن تلك الظروف والتحديات الصعبة التي شهدتها البلاد في الرسالة التي وجهها إلى رئيس الوزراء يوم 25 تشرين الأول 2001 وجاء فيها: «**ولظروف عديدة بعضها خارج عن سيطرة الأردن، ازداد تعقيد الوضع الاقتصادي في العقد الأخير من القرن الماضي، وأسهم في ذلك شح الموارد الطبيعية وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية المستقبلية وتدني إنتاجية القطاع العام. إذ شهدت معدلات النمو الاقتصادي تباطؤاً ملحوظاً أدى إلى تراجع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وما زال عبء المديونية الخارجية على الأردن كبيراً، وهناك الآلاف من شبابنا وشاباتنا يبحثون عن فرص عمل**»[30].

ورثَ الأردن من أزمة نهاية الثمانينيات قلقاً واضحاً لدى صناع القرار الاقتصادي والسياسي، وفي أوساط النخب والمجتمع على حماية الدينار كلما بدت في الأفق أزمة اقتصادية أو سياسية أو شهدت البلاد مرحلة انتقالية.

- حماية الدينار

بينما كان الأردن يودّع الراحل الحسين بن طلال، كان الملك الشاب عبدالله الثاني يدير أزمة كبيرة تمس اقتصاد المملكة لم يتنبّه إليها كثيرون.

فقد سادت الأوساطَ الاقتصادية والأسواق المالية وتحديداً في بعض المناطق المجاورة حالةُ عدم يقين حول مستقبل الأردن بعد وفاة الملك الحسين، وشهدت بعض الأسواق تهافتاً على بيع الدينار والمضاربة عليه، وكان استمرار حالة العرض الكبير -التخلص من الدينار- يعني معنوياً على الأقل انهيار سعر صرفه.

كان الملك على اتصال مباشر بمحافظ البنك المركزي طيلة أيام الأزمة وساعةً بساعة لمتابعة الإجراءات المتخذة وآثارها، فكانت سياسة البنك تقوم على تعزيز

30 رسالة الملك عبدالله الثاني إلى رئيس الوزراء، 25 تشرين الأول 2001.

الثقة بالدينار من خلال ضخ أكبر قدر من السيولة من العملات الأجنبية في الأسواق، ومنع التدخل في أعمال البنوك وشركات الصرافة، وهو الأمر الذي دعمه الملك. كانت البلاد يلفها الحزن والحداد بينما سُمح للبنوك ومحلات الصرافة بالعمل لكي تصل الرسالة للمضاربين بأن الدينار صامد[31].

كان احتياطيّ البنك المركزي الأردني حوالي 950 مليون دينار من العملات الأجنبية، تم ضخ جزء كبير منها في السوق، ولم يلجأ البنك للتقيد والرقابة والمنع، منطلقاً من أن استعادة ثقة الناس بالدينار هي الحماية الحقيقية للعملة الوطنية. في ذلك الوقت تحرك الملك بإجراء سلسلة اتصالات مع عدد من القادة العرب أثمرت عن تأمين ودائع مالية لدى البنك المركزي الأردني من الكويت والإمارات. ولم تمر سوى أسابيع قليلة حتى استعاد سعر صرف الدينار قيمته الحقيقية وعادت الثقة به، وتوقفت أعمال المضاربات تلقائياً.

شكلت هذه الحالة أول أزمة اقتصادية في العهد الجديد، وقد أشرف الملك بشكل مباشر على حلّها، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت حماية الدينار والحفاظ على قيمته أساساً قوياً من أسس الاستقرار في الأردن ليس النقدي فحسب، بل السياسي والاجتماعي أيضاً، وبقيت العملة الوطنية الأردنية تحافظ على قيمتها، ورفض الأردن كل الدعوات إلى تعويم سعر صرف الدينار الذي بقي يحافظ على مكانته بوصفه رابع أقوى عملة في العالم أمام الدولار، وارتفعت احتياطيات البنك المركزي إلى مستويات غير مسبوقة في تاريخ المملكة.

لقد تبلورت رؤية الملك الاقتصادية والتنموية حول محاور عدة أبرزها تحرير الاقتصاد وتحديثه، وتحسين مستوى معيشة جميع الأردنيين، ويشمل ذلك تخفيض عبء المديونية، وتقليص عجز الموازنة، وتبنّي سياسة اقتصادية تحررية، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية، ومحاربة مشكلتي البطالة والفقر. كل هذه المدخلات تصبّ في مبدأ أساسي يتمثل في السعي إلى الاعتماد على الذات.

31 محافظ البنك المركزي السابق د. زياد فريز، مقابلة بتاريخ 25 حزيران 2023، شغل فريز منصب محافظ البك المركزي مرتين؛ الأولى 1996-2000، والثانية 2012-2021.

- تطوير الاقتصاد في طليعة النقاش الوطني

اتخذ الملك في بداية عهده سلسلة من الخطوات التي أكدت أولوية الاقتصاد في نهجه، منطلقاً من أن الغاية الأسمى للحكم تتمثل في تحسين سبل العيش للمواطنين. لقد تحولت البلاد إلى ورش عمل حقيقية تدور معظم عناوينها حول الاقتصاد والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية، وبدأت سلسلة الخلوات الاقتصادية التي شهدتها منطقة البحر الميت، وشُكلت المجالس الاقتصادية الاستشارية.

يروي الملك عبدالله الثاني في كتابه «فرصتنا الأخيرة» أنه دعا إلى عقد ورشة عمل لوضع خارطة طريق للاقتصاد الأردني بعد أشهر قليلة من اعتلائه العرش في عام 1999، وطلب من المشاركين ألا يغادروا القاعة قبل أن يتّفقوا على الأولويات المطلوبة[32]، وأن يخرجوا بحلول. وهو ما حدث بالفعل، إذ خرجت الندوة الاقتصادية بخطة أولية لإصلاح الاقتصاد.

كانت الخطوة الأبرز على الأجندة الاقتصادية في بداية عهد الملك عبدالله الثاني تشكيل المجلس الاقتصادي الاستشاري الأول، وذلك لدراسة التوصيات التي أقرها المشاركون في الخلوة الاقتصادية الأولى التي عُقدت بالبحر الميت خلال الفترة 26-27 تشرين الثاني 1999 بمشاركة أكثر من 160 من الخبراء والمسؤولين الحكوميين وممثلي القطاع الخاص. وعمل المجلس الذي رأسه الملك وحضر كل اجتماعاته، على تحضير عشرات الخطط والدراسات والمبادرات في مجالات التنمية والاقتصاد لتحفيز الأسواق، وتشجيع الاستثمار، وتوفير فرص العمل، وإصلاح التشريعات الاقتصادية.

ومن أبرز القضايا التي تناولها ذلك المجلس: تعزيز دور البنوك في التنمية الاقتصادية، وإنشاء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وتحديد عطلة نهاية الأسبوع وتوحيدها لتصبح يومَي الجمعة والسبت بناء على توصية الوسط الاقتصادي، ووضع استراتيجية القطاع السياحي، ورفع مستوى التدريب المهني، ووضع حوافز لتشجيع الاستثمار في القطاع الصحي، والتحول نحو الحكومة الإلكترونية، واستراتيجية الخصخصة.

---

32 عبدالله الثاني ابن الحسين، «فرصتنا الأخيرة.. السعي نحو السلام في زمن الخطر»، دار الساقي، لندن، 2011.

في 31 آذار 2001 دعا الملك إلى الخلوة الاقتصادية الثانية، وشُكل المجلس الاقتصادي الثاني في 23 نيسان 2001 وانبثقت عنه لجان قطاعية متخصصة كُلفت بوضع الخطط والرؤى المتعلقة بعدد من القطاعات.

في عام 2002 أقر المجلس مجموعة من الخطط والاستراتيجيات الوطنية، أبرزها: الاستراتيجية الوطنية للإصلاح الإداري، وتوصيات اللجنة الوطنية لتطوير الموارد البشرية المنبثقة عن المجلس الاقتصادي الاستشاري، والاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية، والاستراتيجية الوطنية لتحسين بيئة الاستثمار.

وفي عام 2001 أُطلقت وثيقة «رؤية الأردن 2020»[33] بهدف العمل على مضاعفة حصة الفرد من الناتج الإجمالي الوطني بحلول عام 2020، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتصل إلى 3.5 مليار دينار سنوياً، وزيادة التعاون بين القطاعين العام والخاص، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني. واستطاع الأردن تحقيق الهدف الخاص بزيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي خلال تسع سنوات فقط، وشكّل هذا لَبِنةً أساسية في مسار بناء ثروة المجتمع الأردني.

اتجهت رؤية الملك عبدالله الثاني في تلك المرحلة المبكرة من حكمه نحو جعل الأردن بوابةً للمنطقة في مجالَي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، وتحويله إلى مجتمع معلوماتي يتمتع بكلّ ما تتطلّبه تحدّيات الاقتصاد المعرفي العالمي من إمكانيات وقدرات.

ولتحقيق هذه الرؤية، أطلق الملك «مشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي» للارتقاء بمستوى النظام التعليمي في المملكة ومواكبة المتطلّبات، والاحتياجات المحلية، والإقليمية والدولية. وتم ربط جميع المدارس الحكومية إلكترونيا، وغدا الأردن نموذجاً متقدماً استفادت من تجربته في هذا المجال بلدان كثيرة في الشرق الأوسط والخليج العربي.

---

33 «**رؤية الأردن 2020**»: **وثيقة وطنية تنموية طموحة** أطلقت عام 2001، أُعدّت من قِبل 27 من جمعيات الاعمال الأردنية بالتعاون مع جمعية الرواد الشباب، وأصبحت تمثل فيما بعد أكثر من 36 هيئة من القطاعين العام والخاص.

- الاندماج في الاقتصاد العالمي

كان الأردن يدرك طبيعة التحولات الاستراتيجية التي يشهدها العالم، فاتخذ خياراً استراتيجياً بالاندماج في الاقتصاد العالمي وبناء شراكات اقتصادية مع البلدان والمجموعات الدولية المؤثرة، وتبنى مبادئ التحرر الاقتصادي لتصبح جزءاً من استراتيجيته للتنافس الفعّال في الاقتصاد العالمي الجديد، ونتيجة لذلك أُجريت إصلاحات اقتصادية وبنيوية رئيسية لدمج الاقتصاد الأردني بصورة فعّالة بالاقتصاد العالمي، ووُقّعت اتفاقيات اقتصادية مهمة على الصعيدَين العربي والدولي.

من الاتفاقيات الاقتصادية التي وقّعها الأردن: اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأميركية عام 2001 التي كان الأردن أولَ دولة عربية توقّعها، واتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، واتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، واتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطية (اتفاقية أغادير)، واتفاقية التجارة الحرة مع رابطة الدول الأوروبية، واتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة مع سنغافورة واتفاقية التجارة الحرة مع كندا، واتفاقية الشراكة مع بريطانيا.

وكان الأردن من أوائل الدول التي انضمّت إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، ووفّر حوافز من بينها الإعفاءات الضريبية للمستثمرين الأجانب والمحليين.

هذه التحولات قادت إلى إتاحة المزيد من الفرص أمام الأردن، فاحتلّ مكانةً مهمة في المنتدى الاقتصادي العالمي بوصفه قصةَ نجاح ونموذجاً متقدماً على مستوى المنطقة بفضل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي قادها الملك؛ الأمر الذي أسّس لشراكة قوية مع المنتدى جعلت الأردن موطناً ثانياً له حينما أخذ يُعقد بشكل دوري في منطقة البحر الميت.

طرح الملك عبدالله الثاني في فترة مبكرة من حكمه فكرة تحويل العقبة إلى منطقة اقتصادية خاصة، وهي الفكرة التي كانت قد راودت الملك الراحل الحسين من منظور سياحي، أما الملك عبدالله الثاني فأراد للعقبة أن تصبح منطقةً جاذبة

للاستثمار وقادرة على استيعاب سلسلة من الموانئ، وواجهةً سياحية مزدهرة على شواطئ البحر الأحمر، وأن يتم ربطها بكل من منطقتَي رم والبترا لتشكل المناطقُ الثلاثُ مثلثاً سياحياً جاذباً. وهو المقترح الذي درسه المجلس الاقتصادي الاستشاري بعمق، ورأى النورَ عام 2001 بموجب القانون الخاص بمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

الجدول رقم (1):

العقبة (2001–2023)

المؤشر/ الموضوع	2001	2023/2022
الحجم الكلي للاستثمارات (مليون دينار)	200	20100
عدد الموانئ	1	12
عدد الأرصفة	7	32
عدد السكان (ألف)	104	222.8
عدد الزوار (مليون)	0.5 (تقدير)	2.05
عدد سياح المبيت (مليون)	0.45	1.507
عدد الغرف الفندقية	1988	5589
عدد الفنادق	31	71
عدد الشركات المسجلة	792	1873
عدد المصانع	26	100
عدد المدن الصناعية	0	4
عدد الجامعات	0	4

* المصدر: وزارة التعليم العالي، سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وزارة السياحة والآثار.

لقد اتسم العقد الأول من حكم الملك عبدالله الثاني (1999–2008) بإصلاحات اقتصادية كبيرة، ويمكن أن يُطلق عليه «مرحلة الاعتماد على الذات في إدارة السياسات الاقتصادية»، فقد شهدت تلك المرحلة إصلاحات وطنية واسعة،

وتحديداً بعد نهاية برامج الإصلاح مع المؤسسات الاقتصادية الدولية، هدفت إلى استدامة الاستقرار المالي والنقدي، واستقرار أسعار السلع والخدمات، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ الأمر الذي أدى إلى تحقيق نقلة نوعية في أداء الاقتصاد الوطني.

وانعكست محصلة ذلك في تحقيق الاقتصاد معدلاتِ نمو وصلت إلى 4.7% خلال الفترة 1999–2003، واستمر النمو الاقتصادي بالارتفاع وصولاً إلى 6.2% خلال الفترة 2004–2008. وفي المتوسط وصل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1999–2008 إلى 5.5%، وهو معدل فاقَ معدل النمو العالمي ومعدل النمو الإقليمي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة نفسها، وسجّلت احتياطيات البنك المركزي الأردني أرقاماً قياسية، وارتفعت تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج لتصل إلى 2.242 مليار دينار عام 2008، كما زاد الدخل السياحي وتضاعفت أرقام الاستثمارات.

لقد شهدت الفترة 1999–2023 مجموعة من الخطط والاستراتيجيات الكلية التي هدفت في المجمل إلى إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد، وهي:

1. برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي (2002–2004).
2. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2004–2006).
3. الأجندة الوطنية (2006–2015).
4. البرنامج التنفيذي (2007–2009).
5. البرنامج التنموي التنفيذي (2011–2013).
6. برنامج عمل الحكومة (2013–2016).
7. البرنامج التنموي التنفيذي (2016–2018).
8. وثيقة «رؤية الأردن 2025».
9. خطة تحفيز النمو الاقتصادي (2018–2022).
10. رؤية التحديث الاقتصادي (2022–2033).

ورافقَ هذه الخططَ والاستراتيجيات ثلاثةُ برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات الاقتصادية الدولية.

- توسيع الخيارات الاقتصادية

شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حراكاً اقتصادياً واجتماعياً واسعاً في المملكة نتيجةً لحركة الإصلاحات الاقتصادية الكبيرة، وسعت الخياراتُ الاقتصادية للدولة خلال تلك المرحلة إلى بناء ثروة الأردنيين وتوسيع خياراتهم في العيش الكريم وفتح آفاق جديدة أمامهم من الأنماط غير التقليدية في الإنتاج والتوظيف والتشغيل.

لقد شكّل الانفتاح على العالم والاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد سمةً أساسية من سمات الاقتصاد الأردني مع دخول الأردن القرن الحادي والعشرين، وفي هذا السياق تُفهَم الأسباب الموضوعة التي دفعت لتسريع برنامج التخاصية لعدد من الشركات التي يملكها القطاع العام أو يملك جزءاً كبيراً من أسهمها.

بدأ التفكير في التخاصية بالأردن في الثمانينيات من القرن الماضي، وتعمّق هذا التوجه بعد الأزمة الاقتصادية عام 1988 التي سبقتها مرحلةٌ من توسع الإنفاق الحكومي المبالَغ فيه على الرغم من تراجع المساعدات الخارجية. ومع لجوء الأردن إلى البنك الدولي وصندوق النقد أصبح التخلص من بعض المؤسسات والشركات العامة التي تشكل عبئاً على الاقتصاد أو التي تحتاج إلى تحريرها من الاحتكار الحكومي ضرورة ملحّة لتحديث الاقتصاد وتحسين استجابته، وبدأت عمليات الخصخصة بالفعل عام 1996 واستهدفت المؤسسات والشركات ذات الأداء الضعيف والتي تسببت بأعباء مالية كبيرة تحملتها خزينة الدولة.

اتخذت سياسة الخصخصة صورة مؤسسية في عام 1996 بإنشاء «الوحدة التنفيذية للتخاصية» في رئاسة الوزراء بمعونة من البنك الدولي، وأنيطت بها مهمة ترشيح المنشآت الحكومية التي تعدّ مؤهلة للخصخصة وإخضاعها لدراسات التقويم وإجراءات التنفيذ.

مع مطلع القرن الجديد، وفي أجواء مشروع الإصلاح الاقتصادي الذي بدأه الأردن في تلك المرحلة، غدا تسريع عملية التخاصية متطلباً أساسياً للتقدم إلى الأمام، وتحديداً في ضوء طلب الأردن الانضمامَ إلى منظمة التجارة العالمية، وغيرها من الاتفاقات التي من شأنها تأكيد حضوره في الاقتصاد العالمي.

وتم استكمال أطُر حوكمة التخاصية من خلال قانون التخاصية رقم (25) لسنة 2000، وإنشاء مجلس التخاصية، وإلحاق الهيئة التنفيذية للتخاصية به، وإنشاء صندوق عوائد التخاصية مع تحديد استخدامات هذه العوائد، وأبرزها سداد الديون المترتبة على الحكومة والاستثمار في الأصول. عُرِّفت التخاصية وفق القانون بأنها اعتماد نهج اقتصادي يتمثل في تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ليشمل مشروعات القطاع العام التي تقتضي طبيعةُ إدارتها الأسسَ التجارية، وأوضح القانون أن مقاصد التخاصية رفعُ كفاءة المشروعات الاقتصادية وزيادةُ إنتاجيتها وقدرتها التنافسية، والمساهمةُ في تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والدولية.

إنّ فلسفة الخصخصة في نسختها الأردنية تقوم في جوهرها على بناء ثروة الأردنيين من خلال إدماج معظم شرائح المجتمع في القطاع الخاص، وإنهاء احتكار الحكومة للمرافق الإنتاجية، وتحسين جودة الخدمات التي يتلقاها المواطنون. وهذه القناعة تعكس فهماً مبكراً لنوعية التحولات التي شهدتها وظائف الدولة في السياق العالمي الجديد، فبعد ربع قرن من الخصخصة يندر العثور اليوم على دولة في العالم ما تزال تمتلك شركات اتصالات وتديرها بنفسها.

شملت عمليات الخصخصة في الأردن منذ أواخر التسعينيات وحتى عام 2012 بيع ملْكية الحكومة أو جزء منها في 15 شركة ومؤسسة تعمل في مجالات متنوعة تتركز في الأنشطة التعدينية والنقل الجوي والاتصالات والكهرباء، كما شملت إجراءات الخصخصة أربعَ عمليات بيع لرخص أو اتفاقات البناء و/أو الإدارة والتشغيل، ثلاثٌ منها في أنشطة البنية التحتية واللوجستية، والرابعة تتعلق بمنح رخصة لتقديم خدمة الاتصالات النقالة.

بلغت عوائد الخصخصة التي وردت إلى صندوق عوائد التخاصية 1726.4 مليون دينار؛ أكبرها قيمةً جاء من خصخصة شركة الاتصالات الأردنية (940 مليون دينار)، والملَكية الأردنية (285.9 مليون دينار)، وقطاع الكهرباء (190.7 مليون دينار).

كان ثمة أسئلة يطرحها طيفٌ من الأردنيين؛ أين ذهبت أموال الخصخصة؟ وهل أُنفقت في الأطر التي حددها القانون؟ وما الأثر الاقتصادي والاجتماعي للخصخصة؟ واحتلت هذه الأسئلة جانباً مهماً من النقاش الوطني في سياق حضور تيارٍ وطني يعارض عملية الخصخصة عقائدياً؛ ولا يمكن أن يُفصَل هذا الاتجاه عن الحركات الاجتماعية العالمية التي ارتفع صوتُها آنذاك في هذا المجال.

كانت سياسة الخصخصة خطوة ضرورية في إعادة بناء النموذج الاقتصادي، وجذب الاستثمار، وتطوير البنية التحتية للقطاعات المختلفة وإنتاجيتها، في ظل شحّ الموارد وضعف قدرة الحكومة على الإنفاق الرأسمالي. وجاءت هذه العملية في ظرف إقليمي مناسب شهدَ تشجيعاً للاستثمار بسبب ارتفاع العوائد النفطية، واستبَقَت الأزمات اللاحقة.

وحقّق البرنامج نجاحات مهمة بالرغم من بعض الملاحظات، لكن غياب المعلومات والحقائق عن الرأي العام أسهم في نشوء حالة من الشكّ وعدم اليقين لدى المواطن حيال هذه التجربة وبالتالي حيال المشروع الإصلاحي بشكل عام، لذلك جاءت التوجيهات الملكية للحكومة بإجراء مراجعة شاملة لكل المرافق التي طالتها الخصخصة لمعاينة آلية وسلامة الإجراءات التي اتُّبعت خلالها، وأثرها الاقتصادي والاجتماعي.

وانفرد الأردن بأنه الدولة العربية الوحيدة التي أجرت مراجعة تفصيلية شاملة لتجربة الخصخصة وتقويماً دقيقاً لسلامتها وآثارها في الاقتصاد والمجتمع على الرغم من وجود دول أخرى في المنطقة مضت في برامج خصخصة فاقت تلك التي تبنّاها الأردن حجماً مرات عديدة.

ففي عام 2013، وبناءً على توجيه ملكي، شكّلت الحكومة لجنة مستقلة من خبراء ومؤسسات محلية ودولية في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمراجعة سياسات وعمليات الخصخصة التي جرت في الاقتصاد والوقوف على آثارها الاقتصادية والاجتماعية وتحديد نقاط الضعف والنجاح وإطلاع المواطنين على نتائجها بشفافية.

وأوردت اللجنة في تقريرها التفصيلي الذي حمل عنوان «تجربة الخصخصة في الأردن: تقييم الماضي لأجل المستقبل» مواطن النجاحات التي حققها برنامج الخصخصة، ولم تتردد في ذكر الإخفاقات أينما وُجدت. وتؤكد المنهجية التي اتبعتها اللجنة وحجم الوثائق وأدلة التحقق التي استندت إليها أن تقرير التقييم ركّز على الوقائع ولم يلتفت للانطباعات، ولقد أجاب التقرير بالتفاصيل على الأسئلة السابقة وأولها؛ أين ذهبت أموال الخصخصة؟

وفقاً للتقرير، فإن عوائد التخاصية البالغة 1763.6 مليون دينار تم تحويل معظمها إلى صندوق العوائد (1726.4 مليون دينار)، أما المبلغ المتبقي (37.2 مليون دينار) فقد حُوِّل جزءٌ منه إلى الخزينة، ودُفع جزءٌ منه تعويضاتٍ ومستحقاتٍ لموظفي شركة الخطوط الملكية الأردنية عام 2002. وتم استخدام معظم عوائد التخاصية وفق المادة 13/د من قانون التخاصية في سداد وشراء ومبادلة وإعادة هيكلة ديون الحكومة وبما مجموعه 1562.6 مليون دينار، أيْ ما نسبته 88.6% من إجمالي العوائد وفق بيانات وزارة المالية، بينما استُخدم المبلغ المتبقي، أيْ حوالي 260 مليون دينار، في تمويل المشاريع التنموية بما فيها برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي (40 مليون دينار فقط).

وبشأن إجراءات عمليات الخصخصة، ومدى سلامة الإجراءات المتبعة ومراعاتها للتشريعات الأردنية، صنّف التقرير سلامةَ العمليات إلى ثلاثة مستويات: العمليات المنسجمة مع الممارسات الفضلى (9 شركات ومؤسسات)، والعمليات المقبولة (6 شركات ومؤسسات)، والعمليات التي لم تنسجم مع الممارسات الفضلى (شملت 4 عمليات؛ منها خصخصة 3 شركات، ومنح رخصة لشركة اتصالات). وللإجابة على السؤال الآخر (هل حققت عمليات الخصخصة الأثر الاقتصادي والاجتماعي المتوخى في القطاعات والمجالات المستهدفة؟)، صنّف التقييم الأثرَ المتحقق إلى ثلاث فئات: تحسُّن ملحوظ في مؤشرات الأداء (شمل 10 مؤسسات وشركات)، وتحسُّن محدود (شمل 4 شركات)، وعدم ظهور تحسُّن في مؤشرات الأداء (5 شركات).

- برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي

في عام 2001 أطلقت الحكومة برنامجاً للتحول الاقتصادي الاجتماعي يُبنى على التوصيات والمخرجات التي تحقّق توافُقٌ وطنيٌّ عليها في الخلوتَين الاقتصاديَّتين الوطنيَّتين الأولى والثانية واللجان الفرعية المنبثقة عنهما، ويركّز على تنمية الموارد البشرية، علماً وتدريباً وثقافةً، وإجراء الإصلاحات المالية والإدارية والتعليمية والقضائية، والتركيز على تنمية القطاع الخاص وتوسيعه من خلال حفز الاستثمار في المشاريع الصغيرة والكبيرة على السواء، وتسريع وتيرة الخصخصة في المجالات التي تخدم نقل التكنولوجيا، وزيادة فرص العمل، وتحسُّن مستويات الاداء، فضلاً عن ضرورة المعالجة الاستراتيجية للقضايا الملحّة في الزراعة وتنمية المحافظات.

وهدف البرنامج إلى تحسين ظروف معيشة المواطنين من خلال تحسين الخدمات الحكومية وخاصة الصحة والتعلم وتنمية المحافظات، وتعزيز دور القطاع الخاص، والإسراع في تنفيذ الإصلاحات المالية والإدارية والقضائية، والمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي.

وتمثلت أبرز إنجازات البرنامج في الجانب الاقتصادي، في تحفيز القطاع الخاص من خلال زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي بلغت حوالي 383.4 مليون دينار عام 2003 و656.7 مليون دينار عام 2004 بحسب التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني، وتسجيل عدد كبير من الشركات (بمعدّل 5000 شركة تقريباً سنوياً) خلال الأعوام 2002-2004، ونمو ملحوظ في الصادرات؛ الأمر الذي أوجد حوالي 45 ألف وظيفة جديدة.

- الأجندة الوطنية

في 9 شباط 2005، في زخم الإنجازات التنموية، وجه الملك رسالة إلى رئيس الوزراء أمر فيها بوضع «أجندة وطنية تجسد رؤية الجميع، وتحدد البرامج الاستراتيجية والسياسات الوطنية»[34]، وتشكلت لوضع الأجندة لجنةٌ تمثل

34 رسالة الملك عبدالله الثاني إلى رئيس الوزراء، 9 شباط 2005.

الحكومة والقطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

واشتملت الأجندة على حُزَم من المبادرات والتوصيات ضمن ثلاثة أبعاد، يتعلق الأول بالحكومة والسياسات، ويتعلق الثاني بالحقوق والحريات الأساسية، ويتعلق الثالث بالخدمات والبنية التحتية والقطاعات الاقتصادية.

واستطاعت الدولة الأردنية إنجاز جانب كبير من المبادرات التي طرحتها الأجندة في مجالات التشريع والعدل، والخدمات المالية والإصلاح المالي الحكومي، وتعميق الاستثمار، والتعليم العام والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع، والرفاه الاجتماعي، ورفع مستوى البنية التحتية.

أطلقت الأجندةُ الوطنية خطةً شاملة في ثمانية محاور للتنفيذ خلال المرحلة 2006-2017 اشتملت على 118 مبادرة، وتم رصد ما تَحقَّق بالفعل من هذه المبادرات خلال الفترة المستهدَفة، فتبيّن أن 60% من مبادرات الأجندة تحقّقت بالكامل، وحوالي 26% تحقّقت بشكل جزئي أو متوسط، بمعنى أن 86% من المبادرات تَحقّق بالشكل الكامل أو الجزئي، وهناك حوالي 14% من المبادرات لم يتحقق. وكان الإنجاز الأعلى في محور «رفع مستوى البنية التحتية»، والأدنى في محور «التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع».

الصمود والمنعة وسط الصدمات الخارجية

وضعَ الأردن الاقتصادَ في صدارة أولوياته في القرن الجديد، وبالفعل استطاع أن يحقق إنجازات غير مسبوقة في معظم المؤشرات في العشرية الأولى (1999-2009)، إلا أن التاريخ لا يسير في خط مستقيم دائماً، وأزمات المنطقة لا تتوقف.

فقد واجه الأردن سلسلة من الصدمات الكبرى ألقت بظلال قاتمة على المشهد الاقتصادي، وأسهمت في إعاقة الجهود والخطط الوطنية، وحدّت من الجموح الاقتصادي الوطني، ويرتبط معظم هذه الصدمات بعوامل خارجية استطاع الأردن التعامل معها، وتجاوزَ الكثير من آثارها، وأثبت منعةً نادرة، لكن لا يمكن إنكار أن تلك الصدمات شكّلت العوامل العميقة لتراجع الأداء الاقتصادي في العقد الثاني من هذا القرن.

وهناك خمس صدمات أساسية أثّرت اقتصادياً على الأردن هي:

1. تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية

لم تكن تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت العالم عام 2008 وأدت إلى كساد اقتصادي عالمي جديد، مباشِرة أو آنيةً على الاقتصاد الأردني، بل تأخرت قليلاً، وبدأت بالاتضاح بحلول عام 2009.

ولكون الاقتصاد الأردني الصغير مرتبطاً بقوة بالعالم الخارجي، فقد تأثر الأردن بما أصاب شركاءه الاقتصاديين؛ إذ تراجعت المساعدات الخارجية من 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 إلى 1.9% عام 2009، وشهد عام 2009 هبوطاً في نمو الصادرات بحوالي 20%، وتراجَع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 18% بحسب البنك المركزي الأردني، وتراجع حجم الاستثمار الكلي بحوالي 14%، إذ لم يزد حجم الاستثمارات في النصف الأول من عام 2009 عن 310 ملايين دولار، وفق بيانات البنك المركزي الأردني.

كما تراجعت تحويلات المغتربين الأردنيين عام 2009 بنسبة 58.8% عن العام الذي سبقه، وهبطت أسعار الأسهم، وتراجع تداول الأسهم في بورصة عمان بشكل كبير. وفي المجمل، تراجع النمو الاقتصادي الحقيقي عام 2009 إلى 5% بعدما كان في عام 2008 حوالي 6.3%، وفي عام 2010 بدت آثار الأزمة أكثر عمقاً بتراجع النمو الاقتصادي إلى 2.3%.

في المقابل، استفاد الأردن من أسعار النفط المنخفضة بسبب تداعيات الأزمة، وازدادت احتياطيات البنك المركزي الأردني من العملات الأجنبية، وانخفضت معدلات التضخم.

2. اللجوء والانفجار السكاني

عانى الأردن تاريخياً من عدم الاستقرار الديموغرافي نتيجةً لتوالي موجات الهجرات القسرية من المهجَّرين واللاجئين، وكثيراً ما ألقت هذه الموجات بظلالها المعقّدة على الاقتصاد الأردني وخطط التنمية والتحديث، وبالتالي على نوعية حياة الأردنيين وخياراتهم المعيشية.

فقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة زيادةً قسرية غير مسبوقة جرّاء التحولات والصراعات التي حدثت في الإقليم وبلغت ذروتها في سنوات العقد الثاني من القرن الحالي، وفي مقدمتها الأزمة السورية التي دفعت حوالي 1.4 مليون شخص إلى اللجوء للأردن، وقبل ذلك استقبلت المملكة حوالي 400 ألف عراقي على إثر الغزو الأميركي (2003) والحرب الطائفية في العراق (2006).

وتشير نتائج التعداد السكاني السادس (2015)، إلى أن عدد السكان الأردنيين بلغ 6.6 مليون نسمة، أيّ حوالي 69% من إجمالي سكان المملكة، بينما شكّل غير الأردنيين حوالي 31% من السكان نصفُهم من السوريين. وتركّزَ أكثر من أربعة ملايين نسمة من السكان في العاصمة.

لم تشهد دولة في العالم نمواً سكانياً غير طبيعي مثلما شهد الأردن في سنوات القرن الحالي، فقد كان عدد سكان المملكة عام 1999 حوالي 4.737 مليون نسمة، بينما وصل وفقاً لتقدير عام 2023 حوالي 11.31 مليون نسمة، أيّ أنه تضاعف 1.4 مرة وبنسبة نمو تراكمي بلغت حوالي 57%، بينما بقي معدل النمو السكاني الطبيعي للأردنيين في حدود 2.1%.

وعندما يتمعّن المرء في الزيادة غير الطبيعية في عدد السكان التي شهدها الأردن، التي تبلغ نسبتها حوالي 30%، يجد أنها تشبه موجةَ مهاجرين يصل عددهم إلى حوالي 21 مليوناً في بريطانيا أو فرنسا.

وانسحبت هذه التغيرات الديموغرافية المفاجئة على الكثافة السكانية؛ في عام 1999 بلغت الكثافة السكانية في الأردن 53.4 شخص/كم^2، وزادت عام 2020 إلى 121 شخصاً/كم^2، أيّ بزيادة بلغت 126% خلال عقدين. وللمرء أن يتصور تبعات ذلك، كتضاعف حجم الازدحام والضغط على الموارد والبنى التحتية والخدمات.

لقد شكّلت الزيادة غير الطبيعية للسكان المتمثلة في الهجرات القسرية واللجوء، تحدياً تنموياً واقتصاديا كبيراً وتهديداً للموارد الوطنية المحدودة، وأصبحت تنعكس سلبياً على المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وأسهمت في إعاقة العديد من الخطط الوطنية ووعود التحديث التي كان من الممكن أن تحسّن نوعية حياة المجتمع.

3. إغلاق الحدود وانحسار النشاط التجاري

يبلغ إجمالي طول الحدود الدولية الأردنية 1635 كم؛ 375 كم منها للحدود الأردنية-السورية، و188 كم للحدود الأردنية-العراقية. وبقيت هذه الحدود مفتوحةً لتدفق المسافرين والسلع والخدمات والمصالح المتبادلة بين الأردن وكلّ من البلدين الجارَين.

شكّلت الحدود الأردنية-العراقية شريان حياة الاقتصاد للبلدين، إذ تعدّ طريق بغداد-العقبة الممرَّ اللوجستي الرئيس للعراق على مدى عقود (منذ الحرب العراقية-الإيرانية وتعطل ميناء البصرة)، وازدادت تبعاً لذلك أهمية ميناء العقبة والمعابر الحدودية الأردنية.

وخلال الفترة 1991-2003 تحوّل الأردن إلى معبر رئيسي للبضائع باتجاه العراق بعد فرض العقوبات الاقتصادية عليه، وحصل الأردن على نفط عراقي بأسعار تفضيلية ومِنَح نفطية في بعض السنوات، لكن ذلك كله توقّف بعد الغزو الأميركي للعراق.

وسرعان ما عاد التبادل التجاري بقوة بين البلدين، إذ كانت قيمة صادرات الأردن للعراق عام 2002 (قبل عام من الغزو الأميركي للعراق) حوالي 603 مليون ولار، ارتفعت عام 2008 بنسبة 215% لتبلغ 1.3 مليار دولار، وتصاعدت إلى أن وصلت إلى حوالي 1.5 مليار دولار.

ومنذ عام 2014 تغيّر الوضع، إذ أصبحت الحدود غير آمنة بعد سيطرة التنظيمات الإرهابية وتحديداً «داعش» على مناطق واسعة من العراق. وفي منتصف عام 2014 أُغلقت الحدود جزئياً، وتعرضت الصادرات الأردنية إلى صدمة حقيقية، وقُدِّرت خسائر التجارة الأردنية بحوالي 75 مليون دينار شهرياً. وفي عام 2015 كانت الصادرات الأردنية قد انخفضت إلى النصف، ثم اتجهت إلى مزيد من التراجع مع إغلاق الحدود الذي استمر ما يقارب 5 سنوات.

لقد ترك هذا التحول آثاراً بالغة على الاقتصاد الأردني، وأفقد التجارة والصناعة الأردنيتين سوقاً أساسية على مدى سنوات طويلة شكّلت حوالي

15% من حجم الصادرات الأردنية الخارجية، بالإضافة إلى تعطيل أسطول ضخم للنقل والشحن البري.

ويمكن تقدير حجم الصدمة الناتجة عن ذلك وتأثيرها على الاقتصاد الأردني حينما يُضاف إليها آثار إغلاق الحدود الأردنية-السورية أمام البضائع والمنتجات الزراعية والسلع الأردنية، ذلك الذي بدأ عام 2011 واستمر لسنوات. ورغم أن البلدين بقيا لفترات طويلة يرفضان الإعلان رسمياً عن إغلاق الحدود، إلا أن حركة التجارة بينهما توقفت لعقد من الزمان تقريباً نتيجةً لافتقاد الأراضي والطرق السورية للأمن. وتتكشف خطورة هذه الصدمة إذا ما علم المرء أن حوالي 40% من صادرات الأردن التقليدية إلى العالم، وتحديداً إلى لبنان وتركيا وأوروبا، كانت تمرّ في ذلك الوقت عبر الأراضي السورية.

وفي نهاية عام 2012 قدّر وزير المالية تأثير العوامل المرتبطة بالتحولات الإقليمية وعدم الاستقرار العربي (الربيع العربي) خلال عام واحد، بانخفاض حجم الإيرادات المحلية بحوالي 550 مليون دينار، وزيادة النفقات الإجمالية بحوالي 700 مليون دينار عمّا هو مقدَّر. وأثّرت هذه الأوضاع على سوق السياحة التي انخفضت إيراداتها خلال عام واحد بنسبة 17%[35].

وبدءاً من عام 2015 أصبحت صدمة إغلاق الحدود مع كلّ من العراق وسوريا تضرب بعمق في مفاصل التجارة الخارجية الأردنية، وتحديداً ما ترتب على ذلك من آثار غير مباشرة على التجارة مع كلّ من لبنان والعراق وبعض الدول الأوروبية؛ فقد تراجع حجم التجارة الخارجية مع العراق وسوريا من 2.4 مليار دينار عام 2013 إلى 1.2 مليار دينار عام 2017، بانخفاض بلغت نسبته 50%، وتراجعت الصادرات الكلية بنسبة 40%.

ومن جهة أخرى؛ طالَ الحصارُ الذي فُرض على قَطر نتيجة الأزمة الخليجية التجارةَ الأردنية؛ وذلك حينما أغلقت السعودية الحدودَ أمام الصادرات

35 وزير المالية الأردني أمية طوقان، «**مرتكزات الموازنة العامة في ضوء الأوضاع الراهنة**»، محاضرة في جمعية رجال الأعمال الأردنيين، 8 كانون الثاني 2012.

الأردنية المتوجهة إلى قطر عبر أراضيها، وقد أثّر ذلك على الصادرات من الخضراوات والفواكه والمواشي وعلى قطاع النقل والشحن، إذ توقّفت حوالي 500 شاحنة تعمل على خط عمّان-الدوحة بفعل الحصار.

4. أزمة الطاقة وانقطاع الغاز المصري

مع بداية المظاهرات في أنحاء مصر للمطالبة بتغيير النظام السياسي، قام مسلّحون مجهولون بتاريخ 5 شباط 2011 بتفجير خط أنابيب الغاز في منطقة الشيخ زويّد جنوب العريش؛ الأمر الذي أدى إلى توقف إمدادات الغاز للأردن من خلال خط الغاز العربي.

وتوالت الاعتداءات على خط الغاز، وبلغ عددها 28 اعتداءً بين عامَي 2011 و2015. وبعد أن كان تدفق الغاز يُستأنف بعد إصلاح الخط كل مرة، وإنْ بكميات قليلة وبتعثُّر، لكن لم يتوقف بشكل تام، إذ بلغ التوريد اليومي 57 مليون قدم مكعب، أي بنسبة 23% من الكميات التعاقدية؛ الأمر الذي كبّد شركة الكهرباء الوطنية الأردنية خسائر وصلت إلى حوالي 5 مليارات دينار خلال السنوات 2011-2014، واضطُرّ الأردن إلى استيراد الديزل وزيت الوقود الثقيل مرتفع الكلفة لمعالجة النقص في إمدادات الطاقة، وقُدّرت الكلفة اليومية لهذا الخيار بـ 5 ملايين دولار.

كان الأردن يحصل على الغاز المصري بأسعار تفضيلية، وفي نيسان 2011 وفي ظل عدم الاستقرار السياسي، تقدم رئيس الوزراء المصري بطلب إعادة دراسة عقود الغاز التي أبرمتها مصر مع جميع الدول، بما فيها الأردن، إذ إن متوسط أسعار تصدير الغاز كان لا يتجاوز 3 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

كانت الكميات التعاقدية المنصوص عليها في اتفاقية شراء الغاز الطبيعي الموقَّعة مع مصر في عام 2004 تعادل 253 مليون قدم مكعب يومياً، ونتيجة لدخول مشروع ميناء الغاز الطبيعي المسال في عام 2015، تم تخفيض الكميات المتعاقد عليها في عام 2019 إلى 170 مليون قدم مكعب يومياً، مثّلت حينَها حوالي نصف احتياجات النظام الكهربائي من الغاز الطبيعي.

5. الآثار الاقتصادية لجائحة «كورونا»

شكلت جائحة «كورونا» صدمة مزدوجة غير مسبوقة بسبب تأثيرها على جانبَي العرض والطلب في معظم دول العالم، وعلاوة على كونها حالة طوارئ صحية فقد شكلت أزمة اقتصادية كبرى وحالة من عدم اليقين في النظر إلى المستقبل طالت دول العالم كافة.

ومنذ منتصف شهر آذار 2020 بدأ العالم يشهد إغلاقات للمنشآت الاقتصادية والتعليمية، وبحلول شهر نيسان من ذلك العام كانت المدارس قد أُغلقت بالكامل في حوالي 150 بلداً، وقررت السلطات في معظم البلدان إلغاء التجمعات والفعاليات، وأُوقف العمل في أكثر من 80 بلداً، وتأثرت مرافق الإنتاج، وحُظِر السفر، وتعطّلت حركة السياحة العالمية، وشُلَّت سلاسل الإمداد.

وخلال الأزمة، بدأت آثار الجائحة تتكشف وتظهر على المؤشرات الكلية للاقتصاد الأردني، فقد انكمش الاقتصاد بنسبة 1.8% خلال عام 2020، وبذلك وصل النمو الاقتصادي الحقيقي إلى -1.1% مقارنةً بنمو إيجابي بلغ 1.8% عام 2019، وكان هذا أسوأ انكماش اقتصادي يشهده الأردن منذ عام 1989. وفي عام 2021 استعاد الاقتصاد الأردني بعضَ عافيته، فوصل النمو الاقتصادي الحقيقي فيه إلى 3.7%.

ونتيجةً للإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الجائحة، زاد الإنفاق الجاري في الموازنة لعام 2020 عمّا هو مقدَّر بحوالي 55 مليون دينار وقلّ الإنفاق الرأسمالي عمّا هو مقدَّر بمبلغ 450 مليون دينار. وفي المقابل، ونتيجةً لحالة الإغلاق وتأثر التجارة الخارجية وغيرها من العوامل المرتبطة بالجائحة، انخفضت الإيرادات في الموازنة عمّا كان مقدَّراً لها بحوالي 17.9% (أي مبلغ 1.53 مليار دينار)؛ الأمر الذي دفع الحكومة إلى المزيد من الاقتراض، وأدى -في المحصلة- إلى ارتفاع المديونية بحوالي 10.6% (ما يعادل 2.54 مليار دينار).

***

هـذه الأوضـاع أدت إلـى تباطـؤ كبيـر في تدفـق الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر، وتراجـع التحويـلات الماليـة، وتعطـل الخدمـات والسـياحة، وكان القطـاع السـياحي أكثـر القطاعـات تضـرراً، إذ شـهد عـام 2020 انخفاضـاً في عـدد الـزوار بنسـبة 77%، وهبوطاً للدخل السـياحي بنسـبة 76%. ونتيجةً للإغلاق -الكلـي والجزئـي- وإغـلاق الحـدود الجويـة البريـة والبحريـة، تراجعـت التجـارة الأردنيـة الخارجيـة عـام 2020 بنسـبة 9% عـن عـام 2019، وازداد عـبء الحمايـة الاجتماعيـة بشـكل كبيـر نتيجـة الإغلاقـات، بينمـا ارتفعـت البطالـة بشـكل كبيـر، وصـولاً إلـى 24.1% في نهايـة عـام 2021.

وجـاءت الحـرب علـى غـزة (2023) لتتسـبّب بأزمـة جديـدة في الاقتصـاد الأردنـي امتدّت آثارها لتشـمل قطاعات حيوية، من بينها: السـياحة، والنقل، والاسـتثمار، والتجـارة، وسـلاسـل التوريـد. ورغـم ذلـك، حافـظَ الأردن علـى تصنيفـه الائتمانـي عنـد -BB مـع نظـرة مسـتقبلية مسـتقرة، وفقـاً لوكالـة «فيتـش»؛ مـا يؤكـد قـدرة المملكة علـى الحفـاظ علـى الاسـتقرار الاقتصـادي والسياسـي والتعامـل مـع التحديـات المختلفـة واحتوائهـا والاسـتجابة لهـا بمرونـة وفعاليـة عاليتـين.

ورغـم الظـروف السـابقة مجتمعـةً، أثبتـت الدولـة الأردنيـة منعـةً نـادرة في امتصـاص الصدمـات الاقتصاديـة، وعملـت المؤسسـاتُ في المملكـة علـى تطويـر اسـتجابة وطنيـة ملائمـة وتحقيـق تكيّـف إيجابـي، وأثبـت الاقتصـاد الأردنـي القـدرة علـى الصمـود رغـم الصعوبـات الكبيـرة.

العقبة: هكذا بنينا المدينة

بقيت العقبة على مدى عقود طويلة منطقة مهمة وذات ميزات استراتيجية عالية القيمة، لكن معظم تلك الميزات لم تكن مستغَلّة، وفي عام 2001 تحولت العقبة إلى منطقة اقتصادية خاصة بموجب إحدى مبادرات الفكر الاقتصادي والتنموي الجديد الذي قاده الملك عبدالله الثاني في بداية عهده.

وخلال عقدين فقط، انتقلت محافظة العقبة من بلدة متوسطة الحجم لا يزيد عدد سكانها عن 104 آلاف نسمة (70 ألفاً منهم في قصبة العقبة)، إلى محافظة معاصرة يسكنها حوالي 223 ألفاً (176 ألفاً منهم في قصبة العقبة).. وغدت العقبة مدينةً مليئة بالحياة والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ومركزاً سياحياً إقليمياً، وأصبحت خامسَ مدن المملكة من حيث عدد السكان والثانية من حيث حجم الرأسمال الاقتصادي والاستثمارات وجودة البنى التحتية، ووفرت ما يزيد عن 51 ألف فرصة عمل. وبعد عقدَين من الإنجازات تجاوزت العقبة كل الرهانات التي أُطلقت مع بداية هذا التحول الكبير.

كانت الفلسفة الملَكية من تحويل العقبة إلى منطقة اقتصادية خاصة تتلخّص باستثمار الميزات الاستراتيجية للمدينة الساحلية، وتحويلها إلى عنصر قوة اقتصادية للدولة، وجعلها مركزاً لوجستياً إقليمياً للنقل والخدمات، ومركزاً تجارياً وصناعياً متقدماً في جنوب المملكة، ومركزاً سياحياً إقليمياً وعالمياً من خلال التكامل مع كلّ من البترا ووادي رم ضمن ما يسمّى «المثلث الذهبي».

كانت الخطة الأولى لمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة تهدف إلى جذب 6 مليارات دولار من الاستثمارات بحلول عام 2020، وما حدث بالفعل أن المدينة استطاعت جذب 10 مليارات دولار من الاستثمارات بحلول عام 2008، ووصل حجم الاستثمارات المنجَزة عام 2023 إلى حوالي 20 مليار دولار.

في العقد الأول من قصة «العقبة المعاصرة»، تم التركيز على تطوير البنى التحتية للمدينة حتى غدت مركزاً لوجستياً متكاملاً في منطقة الشرق الأوسط يتمتع بقيمة مضافة في مجالات النقل متعدد الوسائط ضمن منظومة موانئ متكاملة ومطار دولي ومرافق لوجستية متطورة وحديثة.

كما شهد ذلك العقد مجموعة من الاستثمارات الكبيرة في المجالين السياحي والعقاري؛ منها: مشروع «سرايا العقبة» الذي يضم بحيرة صناعية وفنادق فاخرة وفللاً متنوعة، ومنتجع واحة أيلة الذي يضم بحيرات صناعية وفنادق فاخرة وملاعب غولف ومجمعات سكنية وتجارية بالإضافة إلى مرسى لاصطفاف اليخوت، ومشروع خليج تالا باي الذي يضم مجموعة فنادق ومنتجعات سكنية ومرسى لليخوت على الشاطئ الجنوبي لخليج العقبة، في حين تأجل البدء في جزء كبير من مشروع مرسى زايد، وهو استثمار إماراتي سياحي وعقاري ضخم، ويجري العمل للمضيّ قُدماً في إجراءات تنفيذ هذا المشروع الحيوي المهم.

في عام 2001 تم تطوير خطة رئيسية لمدينة العقبة، إذ تم تحديد استعمالات أراضي الموانئ الرئيسية لاستخدامها في الأغراض السياحية؛ الأمر الذي تطلب نقل جميع الموانئ إلى المنطقة الجنوبية بهدف توسيع الواجهة الساحلية للمدينة، وإنشاء منفذ يقدم خدمات لوجستية مدعومة بالصناعات.

وفي عام 2004 أُنشئت شركة تطوير العقبة التي تعدّ الذراع الاستثمارية والتطويرية لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وفي عام 2006 تأسس ميناء حاويات العقبة من خلال إبرام شراكة مع شركة تشغيل وتطوير متخصصة لمدة 25 سنة لإدارة وتشغيل ميناء الحاويات.

وفي عام 2008 أصبح ميناء حاويات العقبة بوابةً للمشرق العربي والعراق تعمل بأفضل المعايير الدولية. وفي عام 2012 وضعَ الملك عبدالله الثاني حجر الأساس لميناء العقبة الجديد بالشراكة مع شركة تطوير العقبة والحكومة.

وفي عام 2023، أصبحت العقبة تضم منظومة موانئ من 12 ميناء متخصصاً تشمل 32 رصيفاً، أبرزها: ميناء الحاويات، والميناء الصناعي الذي أعيد تأهيله عام 2016، وميناء النفط، وميناء الغاز البترولي المسال، وميناء الفوسفات الجديد (2013)، وميناء العقبة للخدمات البحرية، وميناء الشيخ صباح للغاز المسال، وميناء الركاب، والميناء الأوسط (ميناء اليرموك)، وميناء السوائل متعددة الأغراض، علماً أن جميع هذه الموانئ ملْكٌ للحكومة الأردنية مع اختلاف أنماط عقود إدارتها.

وفي مجال الخدمات اللوجستية أيضاً، تم تطوير مطار العقبة وإعادة تأهيله لاستقبال أنواع الطائرات كافة، وارتفع عدد إجمالي المسافرين (قادمون ومغادرون) من 120 ألفاً عام 2000 إلى حوالي 238 ألفاً عام 2022. كما تم إنشاء مجموعة من القرى اللوجستية و9 مساحات للتخزين.

وفي المجال الصناعي، حققت منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة قفزات نوعية، فهي تضم اليوم 4 مدن صناعية (مدينة العقبة الصناعية الدولية، مدينة القويرة الصناعية، شركة الموانئ الصناعية الأردنية، الشركة الوطنية العقارية الأردنية)، وحوالي 100 منشأة صناعية حديثة في مجالات صناعية مختلفة ومتعددة.

وتم تطوير منطقة وادي رم حتى غدت واجهة سياحية معروفة، وأنشئ مركز زوار حديث فيها، وارتفع عدد المخيمات السياحية داخل المحمية عام 2022 إلى حوالي 200 مخيم، كما وُضعت خطة شاملة لتنمية المنطقة، وخُصص لها 14 مليون دينار للأعوام 2022-2024.

بعد مرور أكثر من عقدين على إنشاء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة؛ تبدو المدينة التي شيّدها الأردنيون من جديد، العقبة المعاصرة، مدينةً ذات بنية تحتية متقدمة يسكنها حوالي ربع مليون نسمة، ويزورها في العام أكثر من مليونَي زائر.

وخلال ذلك، وفرت المدينة ما يزيد عن 51 ألف فرصة عمل، وأصبحت تشتمل على منظومة متكاملة من الموانئ.

وتعدّ العقبة اليوم مركزاً متقدماً في الشرق الأوسط للنقل والعمليات اللوجستية، وتشكّل واجهة سياحية مزدهرة تضم 71 فندقاً بتصنيفات مختلفة تحتوي على حوالي 5600 غرفة فندقية، ويأوي إليها حوالي مليون زائر مبيت سنوياً، وفيها العديد من المنتجعات السياحية الفاخرة، وأربع مدن صناعية، وأربع جامعات.

التقاط مفاتيح الازدهار

1. الاستثمار

شكّل تعميق الاستثمار أحد أبرز العناوين التي شُغلت بها ورشة الإصلاح الاقتصادي التي استهلّ الملك عبدالله الثاني عهده بها، ويبدو ذلك بوضوح في مخرجات الخلوتَين الاقتصاديَّتين الوطنيَّتين الأولى والثانية، وفي مخرجات المجلس الاقتصادي الاستشاري.

حقّق الأردن زخماً اقتصادياً كبيراً في العقد الأول من القرن؛ كان أحد أسبابه قدرة النظام الاقتصادي على جذب استثمارات كبيرة راكمت مئاتِ المشاريع ووفرت عشرات الآلاف من فرص العمل الجديدة، فزادت بالتالي نسَب النمو الاقتصادي وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

في العقد الثاني تراجع الاستثمار الأجنبي نتيجةً للصدمات الخارجية التي واجهها الاقتصاد الأردني ولبطء الاستجابة للمزيد من الإصلاح وتهيئة البيئة الاستثمارية، ومن المتوقَّع أن يستعيد الاقتصاد الأردني عافيته بعد انتهاء آثار جائحة «كورونا» وفي ضوء الإصلاحات التي انطوت عليها رؤية التحديث الاقتصادي (2022–2033).

في الإطار التشريعي والمؤسسي، من أبرز الإنجازات التي تحققت: إنشاء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بموجب «قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (32) لسنة 2000»، وقانون المناطق التنموية رقم (38) لسنة 2000. وفي تلك الفترة تم تأسيس بورصة عمان وإنشاء مركز إيداع الأوراق المالية (1999)، وفي عام 2002 صدر قانون الأوراق المالية، وفي عام 2017 تم تحويل بورصة عمّان إلى شركة مساهمة عامة.

في عام 2003 صدر قانون تشجيع الاستثمار المؤقت رقم (68)، مشتملاً على تطورات من أبرزها منح الحق لأيّ شخص غير أردني للاستثمار في المملكة عن طريق المشاركة أو المساهمة، ومعاملة المستثمر غير الأردني معاملةَ المستثمر الأردني ومنحه الحق في إخراج رأسماله الذي أدخله إلى المملكة لأغراض الاستثمار، والسماح للعاملين الفنيين والإداريين غير الأردنيين بتحويل رواتبهم إلى الخارج.

وبهدف تجاوز بعض الثغرات التشريعية وتوحيد مرجعية المستثمرين وتنظيم عملية الاستثمار، صدر قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014، وبموجبه أنشئت هيئة الاستثمار الأردنية بصلاحيات متعددة، ووُضِع إطار للحوافز والمزايا المتاحة للمستثمرين داخل الأردن وخارج المناطق التنموية أو المناطق الحرة، وأُوجِدت نافذة استثمارية واحدة تعمل ضمن الهيئة وتضم مفوضين عن جهات الترخيص يتمتعون بصلاحية إصدار التراخيص ضمن فترة زمنية محددة.

وفي عام 2011 حُوِّلت مؤسسة المناطق الحرة إلى شركة مساهمة خاصة مملوكة للحكومة تحت مسمى «شركة المناطق الحرة»، وفي عام 2016 دُمجت شركة المناطق الحرة مع شركة المناطق التنموية في شركة واحدة تحت مسمى «شركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية».

وفي عام 2021، أنشئت وزارة الاستثمار والتي تُعَدّ الخلفَ القانوني لهيئة الاستثمار. وبموجب المادة رقم (7) من قانون البيئة الاستثمارية رقم (21) لسنة 2022 فإن الوزارة هي المرجعية الرئيسية للاستثمار في المملكة، وتهدف إلى جذب الاستثمار وتشجيعه وترويجه وضمان ديمومة المناخ الاستثماري الجاذب وتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية وتنميتها وتنظيمها.

لقد تطور حجم الإنفاق الرأسمالي الحكومي من حوالي 335 مليون دينار عام 2000 إلى حوالي 1.512 مليار دينار في عام 2022، وفي موازنة عام 2023 قُدِّر الإنفاق الرأسمالي بمبلغ 1.592 مليار دينار، وبلغ الإنفاق الرأسمالي الحكومي ذروته في العقد الأول عام 2009 عند 1.444 مليار دينار، وفي الفترات التالية شهدت النفقات الرأسمالية تذبذباً متفاوتاً.

كما تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير ومتذبذب، فقد كان صافي حجم الاستثمار الأجنبي عام 2000 حوالي 647.5 مليون دينار، وارتفع إلى 2.005 مليار دينار في عام 2008، أي أنه تضاعفَ حوالي ثلاث مرات. وشهد ذلك العام أعلى مستوى في تاريخ الاستثمارات الأجنبية، ثم عاد صافي حجم الاستثمار الأجنبي إلى الانخفاض التدريجي ليصل إلى 678 مليون دينار في عام 2018، ثم إلى 518.1 مليون دينار في عام 2019، وفي عام 2022 عاد إلى الارتفاع وصولاً إلى 888.4 مليون دينار.

شهد الأردن في العشرية الأولى من القرن الجديد حركةَ استثمار كبيرة تضاعفَ معها حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، ووُجهت العديد من الاستثمارات إلى قطاع النقل (تطوير منظومة الموانئ في العقبة، ومطار الملكة علياء الدولي الذي أُعيد تدشينه وتمت مضاعفة طاقته الاستيعابية)، وشهدت تلك المرحلة إدخال استثمارات أجنبية جديدة لشركة البوتاس في مجال الطاقة البديلة.

وبلغ إجمالي صافي الاستثمارات الأجنبية المتراكمة خلال الفترة 2004–2010 حوالي 11.36 مليار دينار، جاء معظمها من استثمارات استراتيجية من الإمارات والولايات المتحدة والكويت والسعودية والهند والبحرين وفرنسا إلى جانب استثمارات العراقيين الموجودين في الأردن، وتجاوزت قيمةُ هذه الاستثمارات بأضعاف قيمةَ الاستثمارات المرتبطة بالخصخصة التي وصلت إلى 1.731 مليار دينار خلال الفترة 1998–2010.

شهدت قطاعات واسعة ازدهاراً حقيقياً بفعل زيادة الاستثمارات؛ فارتفعت إيرادات القطاع السياحي من 496 مليون دينار عام 2001 إلى 2.06 مليار دينار عام 2009، وخلال الفترة 2000–2009 ارتفعت صادرات الأدوية من 180 مليون دينار إلى 490 مليون دينار، وارتفعت مساهمة قطاع الاتصالات بعد الخصخصة من 7% إلى 15% من الناتج المحلي الإجمالي.

وشهد سوق عمان المالي هو الآخر ازدهاراً غير مسبوق خلال تلك السنوات، إذ تضاعف الرقم القياسي للتداول أربع مرات خلال ثلاث سنوات (2002–2005)، ووصل حجم التداول في السوق عام 2008 إلى حوالي 20 مليار دينار، ووصل عدد الشركات المدرجة للتداول عام 2016 إلى 224 شركة قبل أن تنخفض إلى 179 عام 2020، والحقّ أن السوق لم يشهد إدراج أيّ شركة جديدة منذ عام 2009.

العبدلي: وسط عمّان الحديث

بدأ مشروع تطوير منطقة العبدلي عام 2004 بشراكةٍ بين القطاعين العام والخاص، وهو مشروع متعدد الاستخدامات يهدف إلى إنشاء نواة مركزية جديدة لمدينة عمّان المعاصرة.

دعم الملك عبدالله الثاني هذا المشروع، والتزم بإنجاحه رغم التحديات التي واجهت تطويره؛ وأبرزها الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008.

بلغ حجم الاستثمار في المشروع الذي افتُتح عام 2014 حوالي 5 مليارات دولار، واستطاع تحقيق الهدف الذي تم تطويره من أجله، كمجتمع متنوع ومتكامل في وسط العاصمة، يجمع مساحات تجارية وسكنية وثقافية وترفيهية وعلاجية.

نجح المشروع في استقطاب استثمارات ضخمة بالملايين منذ انطلاقته، تنوعت مصادرها ما بين الاستثمارات الأجنبية والعربية والمحلية، وتجاوزت قيمة مجموعها 2.4 مليار دولار، حتى أصبح «العبدلي» الوجهةَ الاقتصادية الأولى للعاصمة عمّان.

نُفذت المرحلة الأولى من المشروع على مساحة 250 ألف متر مربع، منها أكثر من مليون متر مربع من الأمتار التطويرية. وتضمنت هذه المرحلة إنشاء بنية تحتية متطورة متنوعة الاستخدامات. وأسفرت هذه المرحلة عن تقديم منطقة مؤهلة وذات بيئة جاذبة للشركات المحلية والدولية التي سارعت لتكون جزءاً من هذه المنطقة بعد اختيارها لتحتضن مقارّها.

ويضم «العبدلي» اليوم ما يقارب 500 شركة تختص بما يزيد عن 27 قطاعاً، ومن بينها شركات عالمية كبرى مثل أمازون وهواوي وسيمنس، إضافة للشركات المحلية والإقليمية ومن أبرزها أورنج الأردن للاتصالات، هذا فضلاً عن انضمام مقرات بنوك محلية وإقليمية وفنادق عالمية، إضافة إلى منطقة الرعاية الصحية التي أصبحت وجهة طبية رائدة ومتكاملة، وممشى البوليفارد الذي يوفر ممراً حيوياً يحتضن متاجر ومقاهي متنوعة.

وتمكّن العبدلي من توفير أكثر من 15 ألف فرصة عمل، وهو يستقبل حوالي 20 مليون زائر سنوياً.

وبعد تحقيق النجاحات في المرحلة الأولى، تم الإعلان عام 2023 عن إطلاق المرحلة الثانية للمشروع التي سيتم تطويرها على مساحة 134 ألف متر مربع، بمساحة تطويرية تصل إلى 1.2 مليون متر مربع. وتضم هذه المرحلة إنشاء مركز مؤتمرات رفيع المستوى، ومرافق طبية متطورة، ووحدات سكنية، ومساحات خضراء.

وفي ضوء الانفتاح الاقتصادي الكبير الذي حققه الأردن اعتباراً من مطلع العقد الأول، نمت أعداد الشركات العربية والأجنبية التي تعكس جانباً من التحولات الاقتصادية التي شهدتها المملكة، إذ وصل عدد الشركات الأجنبية المسجلة خلال الفترة 2000–2009 إلى 1,385 شركة، وشهدت الفترة 2010–2021 تسجيل 1,101 شركات.

ووفقاً لدائرة مراقبة الشركات، كان في الأردن 7 شركات وطنية يزيد رأسمالها عن 100 مليون دينار حتى عام 1999، ارتفع عددها إلى 15 شركة عام 2009، ووصلت إلى 16 شركة عام 2021.

تناولت العديد من الدراسات والتقارير في السنوات الأخيرة البيئةَ الاستثمارية في المملكة[36]، وخلصت إلى أن الأردن يمتلك بنية تحتية ممتازة، وأن شبكة الكهرباء تصل إلى جميع المناطق، وأن الطرق معبدة، وأنّ لا وجود لمناطق معزولة عن التنمية، وأنّ هناك فرصاً متنوعة للاستثمار في البلاد. وفي المقابل؛ هناك نقاط ضعف عديدة في البيئة الاستثمارية، من أبرزها: عدم وجود رؤية متكاملة للاستثمار في القطاعات كافة، وارتفاع أسعار الطاقة، والبيروقراطية، والتأخير في إنجاز المعاملات، والحاجة إلى موافقات مراجع متعددة، وصعوبة تعليمات الإقامة، وضعف الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعدم تناسق القوانين والتشريعات واللوائح، والصراعات الداخلية داخل مؤسسات الدولة، والمحسوبية، والافتقار إلى التسهيلات. ولعلّ الكثير من عناصر الضعف السابقة تمت معالجتها في قانون البيئة الاستثمارية لسنة 2022 وفي رؤية التحديث الاقتصادي (2022–2033) وفي الخطوات التي اتُّخذت على طريق إنجاز البرنامج التنفيذي الأول للرؤية وأبرزُها إقرار استراتيجية الصادرات (2023–2025) واستراتيجية ترويج الاستثمار (2023–2026).

36 World Bank. Jordan Economic Monitor, fall 2022: Public Investment: Maximizing the Development Impact.
- OECD Review of Foreign Direct Investment Statistics JORDAN
- Conclusion of the IMF's 2nd EFF Review under the EFF with Jordan
- Conclusion of the IMF's 1st EFF Review under the EFF with Jordan

مجمع الملك الحسين للأعمال

بتوجيه ملَكي، حُوِّلَ الموقع المنوي إشغاله من قِبل القيادة العامة للقوات المسلحة على طريق مدينة الحسين الطبية إلى مجمع حديث للأعمال، ثم إلى منطقة تنموية أُتبعت إلى هيئة المناطق التنموية عام 2010.

بدأت المرحلة الأولى في إنشاء مجمع الملك الحسين للأعمال عام 2005، وانتهت عام 2008، وشملت مباني بمساحة 60 ألف متر مربع إلى جانب مرافق خدمية أخرى مثل الخدمات التجارية.

يجسّد المجمع بيئة متكاملة للأعمال توفر للعديد من الشركات الرائدة المحلية والعالمية والشركات الناشئة مناخاً مهنياً آمناً. إذ يتضمن مساحات مكتبية جاهزة، ومرافق متميزة للأعمال مجهَّزة بشكل متكامل من حيث البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومدرج للمؤتمرات، ومركز لحفظ المعلومات، ومرافق تجارية متعددة الاستخدامات. وهو إلى جانب ذلك يتمتع بأعلى معايير الأمن والحماية، وأحدث شبكات البنية التحتية لتقنية المعلومات، بالإضافة إلى منظومة من الإعفاءات الضريبية والحوافز الاستثمارية.

يضم المجمع 29 شركة أجنبية و54 شركة محلية 155 شركة ريادية و9 حاضنات أعمال، وفي عام 2019 بدأت خطة لإنشاء مبانٍ جديدة فيه بمساحة 40 ألف متر مربع، ووُضع مخطط شمولي لتوسعته على مساحة 1.4 مليون متر مربع بعد أن وصلت نسبة الأشغال فيه إلى 100%.

كما يضم المجمع اليوم فروعاً ومراكز إقليمية لكبريات شركات تكنولوجيا المعلومات مثل «مايكروسفت»، و«هيوليت-باكارد» (HP)، و«روبيكون إل جي».

وتتشابه قصة مجمع الأعمال مع قصة منطقة العبدلي، فالأخيرة كانت معسكرات للجيش أقيمت في عقود لم تكن المنطقة فيها جزءاً من التوسع العمراني، فأراد الملك أن تكون منطقة اقتصادية توفر الفرص وتضيف طابعاً جديداً وعصرياً لعمان، وكذلك الأمر بالنسبة لمجمع الأعمال، الذي رأى الملك فيه فرصة أخرى لمنطقة توفر خدمات متقدمة لشركات اقتصادية محلية وعالمية تعتمد الابتكار والإبداع.

وشهد مطلع عام 2024 افتتاح الملك لمقر القيادة العامة الجديد بمنطقة ياجوز.

2. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

كان طموح الملك عبدالله الثاني منذ بدأ حكمه أن يصبح الأردن مركزا إقليميا للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وعكسَ هذا إدراكاً لطبيعة التحولات التي يشهدها العالم، وبأن الموارد التقليدية في طريقها إلى الزوال في الوقت الذي تتبلور فيه مصادر جديدة لثروات الأمم تحتاج إلى مَن يلتقط مفاتيحها. لقد طُرحت أفكار مهمة حول توطين صناعة تكنولوجيا المعلومات في الخلوتَين الاقتصاديَّتَين الوطنيَّتَين وفي مخرجات المجلسَين الاقتصاديَّين الاستشاريَّين وما أنتجاه من خطط.

لقد شهد عقد التسعينيات ظهور مجموعة من الشركات الرائدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، لكنها لم تشكل قطاعاً واضح الملامح وذا مساهمة حقيقية في الاقتصاد، وفي عام 1999 وجّه الملك المختصّين في تكنولوجيا المعلومات بالقطاع الخاص إلى إعداد استراتيجية واقعية وخطة عمل لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات الناشئ في الأردن.

وكانت النتيجةُ إطلاقَ المبادرة الملَكية لتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات «ريتش» (Reach) في العام نفسه، وتضمنت استراتيجية وخطة عمل تنفيذية لمدة خمس سنوات لتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات بالأردن، وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية، وإقامة شراكة قوية وفاعلة بين القطاعين العام والخاص. وركزت المبادرة على خمسة مجالات رئيسية: تعزيز عمل الهيئات التنظيمية، وتطوير القوى البشرية، والدعم الحكومي، ورأس المال والتمويل، وتطوير البنية التحتية. ومن نتائج تلك المبادرة تغيير مهام وزارة الاتصالات لتصبح وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وإنشاء جمعية شركات تقنية تكنولوجيا المعلومات-إنتاج.

وثمة خطوات عملية على الأرض اتخذها الملك منذ مشاركته الأولى في المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس، تمثلت في بناء شبكة من العلاقات والشراكات مع مجتمع تكنولوجيا المعلومات العالمي من خلال اللقاءات التي جمعت الملك مع رؤساء الشركات العالمية الكبرى التي تقود هذا القطاع.

بدأت تلك اللقاءات على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، وتوسعت في المنتدى الاقتصادي العالمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي أصبح الأردن يستضيفه بشكل دوري، وكذلك في الدعوات التي تلقّاها العديد من قادة قطاع التكنولوجيا لزيارة الأردن واستكشاف الفرص وفتح الآفاق أمام جيل الشباب لدخول هذا العالم، وصولاً إلى مشاركات الملك في مؤتمر «صن فالي» في الولايات المتحدة منذ عام 2008.

وبالفعل، بدأت ثمار ذلك بإعلان شركة «سيسكو» التبرع بمليون دولار لصندوق تمويل شركات التكنولوجيا الأردنية وافتتاح مركز للشركة في عمّان ضم خمسة موظفين عام 2005؛ واليوم يوجد في «سيسكو الأردن» أكثر من 1000 مهندس. وفعلت الأمرَ نفسَهُ مجموعة من الشركات العالمية الكبرى التي بدأت استثمارات كبيرة في مجالات التكنولوجيا بالأردن، وبينما كانت أجهزة الحاسوب تتدفق على المدارس في القرى البعيدة، كان الملك لا ينفكّ عن تقديم الدليل تلو الآخر على جدوى الاستثمار في مجالات التكنولوجيا الرقمية والرهان على الأجيال الجديدة من الأردنيين.

أنشئت محطات المعرفة بموجب مبادرة ملكية في عام 2001، وقد كان الهدف من هذا البرنامج تجسير الفجوة الرقمية وإتاحة استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية في المناطق النائية والمناطق محدودة الفرص الاقتصادية والتنموية، ومع تطور التكنولوجيا أصبحت محطات المعرفة مراكز تدريبية توفر العديد من البرامج التدريبية الداعمة لتطوير مهارات الشباب وبما يدعم مهاراتهم. بلغ عدد المحطات العاملةً 93 محطة في عام 2023 موزعة على 12 محافظة. فيما بلغ عدد المتدربين من خلال الدورات المقدمة في محطات المعرفة حوالي 310 آلاف متدرب، 70% منهم من الإناث وقد استفاد من خدمات المحطات ما يزيد عن 2.8 مليون مستفيد. وتخضع هذه المحطات للدراسة وإعادة التقييم.

تبع ذلك مبادرتا «ريتش 2» و«ريتش 3» اللتان شملتا خططاً متتابعة لضمان استمرار الزخم في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبين عامي 1999 و2008 غدا هذا القطاع أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد الأردني، بمعدل نمو بلغ 50% سنوياً في كلّ من العائدات والصادرات والوظائف، فخلال تلك

الفترة نمت عائداته من 40 مليون دينار إلى 1.1 مليار دينار، وازداد عدد الوظائف فيه من حوالي ألف وظيفة إلى 17 ألف وظيفة.

وفي عام 2016 أطلق الأردن «ريتش 2025»؛ الخطة الطموحة للانتقال إلى الاقتصاد الرقمي بحلول عام 2025، إذ تسعى الخطة إلى التحول الرقمي في قطاعات الصحة والتعليم والطاقة والمالية والنقل والأمن، وكان من نتائجها إنشاء وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة عام 2019.

وفي مجال الاتصالات، مُنحت أول رخصة في مجال الهواتف المتنقلة عام 1999، وشهد عام 2010 إدخال خدمات الجيل الثالث (3G)، وفي عام 2014 تم إدخال خدمات الجيل الرابع (4G)، وفي عام 2023 بدأ الأردن بإدخال خدمات الجيل الخامس (5G) متقدماً على الكثير من دول المنطقة. وبحسب هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، من المخطط الوصول إلى تغطية شبكة الجيل الخامس بنسبة 50% بحلول نهاية عام 2026. وفي عام 2022 وصل حجم إيرادات القطاع إلى 1.079 مليار دينار، ووصل عدد العاملين في شركات الاتصالات إلى 4,670. وفي عام 2001، وبمبادرة ملَكية، أُطلق برنامج الحكومة الإلكترونية بهدف توفير خدمات حكومية إلكترونياً وتطوير الأداء العام وكفاءة القطاع العام، لكن البرنامج تعثر في العديد من المراحل، وبدأ العمل مرة أخرى منذ عام 2017 على تطوير البوابة الحكومية الإلكترونية وإنهاء مشروع بطاقة الأحوال المدنية الذكية، ودُشِّن نظام «تراسل» بين المؤسسات الحكومية عام 2018.

وأُنجِزَ مشروع إدارة الهوية الرقمية عام 2020، وتولّت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة إدارةَ مركز الخدمات الحكومية عام 2022، وبدأ تشغيل أول مركز للخدمات الحكومية (فرع المقابلين) الذي يتيح لـ 20 مؤسسة حكومية تقديم 85 خدمة من خلاله. وفي عام 2023 افتُتح الفرع الثاني في مطار الملكة علياء الدولي لتقديم 41 خدمة من قِبَل 15 مؤسسة حكومية.

في عام 2023، أنهت وزارة الاقتصاد الرقمي أتمتة 45% من الخدمات الحكومية وبمجموع 1084 خدمة رقمية تقريباً، وتم تفعيل 771 ألف هوية رقمية، حيث يوفر تطبيق «سند» 500 خدمة إجرائية ومعلوماتية، بينما كان عدد الخدمات المقدمة إلكترونياً 97 فقط حتى عام 2017.

دفعت التحولات التي شهدها القطاع إلى ظهور جيل جديد من رجال الأعمال الأردنيين في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي. وبحسب بيانات وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، بلغ عدد الشركات العاملة في القطاع إلى (3,138) شركة عام 2021، حوالي 30% منها شركات داعمة للقطاع، ومنها شركة واحدة مساهمة عامة متداولة الأسهم في سوق عمان المالي.

وقدم مجتمع الأعمال الأردني تجارب رقمية ناجحة في تكنولوجيا المعلومات تحت مسمّيات عدة؛ بدءاً بشركة «مكتوب» وتطبيق «سوق دوت كوم»، ومروراً بشركات «موضوع» و«منصة» و«طماطم» للألعاب. وبعض هذه الشركات تم الاستحواذ عليها من قِبل شركات تكنولوجيا عالمية، ومنها ما أصبح شركات إقليمية كبيرة.

وبعد مرور حوالي عقد على بدء مبادرات هذا القطاع، احتل الأردن الترتيب الأول عام 2012 في مجال إثراء المحتوى العربي على شبكة الإنترنت، وفق تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات، فعلى سبيل المثال أَثْرَتْ شركة «موضوع» الأردنية المحتوى على الشبكة بأكثر من 300 ألف مقال موثَّق باللغة العربية، وقدمت شركة «أبجد» عشرات الآلاف من الكتب الإلكترونية للقارئ العربي. وفي الوقت نفسه، برزت مساهمة الأردن القوية في ازدهار قطاع صناعة الألعاب الإلكترونية العربية، من خلال شركات مثل «طماطم» و«جواكر».

وعند الحديث عن الازدهار الذي تحقّق في هذا القطاع، لا بد من الإشارة إلى أن الأردن انتبه مبكراً إلى أنّ تنمية موارد بشرية قادرة على صياغة التحول المطلوب هي العامل الحاسم في الاقتصاد الجديد. ففي عام 2023 هناك حوالي 20% من خريجي درجة البكالوريوس في 30 جامعة من تخصصات الهندسة وتكنولوجيا المعلومات، وهناك حوالي 7 آلاف خريج سنوياً في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و5% منهم من الإناث[37].

37 تقرير جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات الأردنية-إنتاج، 2021.

وسعى الأردن إلى تطوير كفايات هؤلاء الخريجين من خلال العديد من البرامج والمبادرات التي تؤهلهم لسوق العمل وفرص المستقبل.

تقدَّر نسبة مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي بـ 9.1% عام 2021، وبإجمالي إيرادات للقطاع يُقدَّر بـ 2.892 مليار دينار للعام نفسه.

وبلغت صادرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حوالي 200 مليون دينار عام 2021، شكّلت 1.9% من إجمالي الصادرات الكلّية للمملكة، ومن المتوقَّع أن تصل إلى 4.5 مليار دينار بحلول عام 2033 وفق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي.

وفي عام 2020 أُسس المركز الوطني للأمن السيبراني، لحماية المملكة من تهديدات حوادث الأمن السيبراني، وبناء قدرات وطنية تضمن مواجهة التهديدات التي تعترض أنظمة المعلومات والبنى التحتية.

واكبت الإنجازات التي حققها القطاع سلسلة من الخطط في أمن وحماية المعلومات، والاتصالات، والأمن السيبراني، والتجارة الإلكترونية، وغيرها، وكان آخرها الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي والخطة التنفيذية (2021–2025)، والاستراتيجية الأردنية للذكاء الاصطناعي والخطة التنفيذية (2023–2027).

وفي عام 2023 تم إطلاق الاستراتيجية الأردنية للألعاب والرياضات الإلكترونية للأعوام 2023–2027 والخطة التنفيذية لها، وكُلفت الوزارات والمؤسسات المعنية بتنفيذها لجهة تنمية قطاع واعد يشهد نمواً ملحوظاً على المستويات كافة. وجاء إطلاق هذه الاستراتيجية لتوفير الدعم لصناعة الألعاب الإلكترونية والنهوض بها وتحقيق مكانة متميزة للأردن في هذا المجال على المستويين الإقليمي والعالمي. كما أن إقرارها ينسجم مع ما جاء في رؤية التحديث الاقتصادي التي أكدت أهمية هذه الصناعة كواحدة من الصناعات الإبداعية المهمة التي تشهد نمواً كبيراً.

وخلال السنوات الأخيرة، استطاع الأردن أن يُحدث فارقاً في ترتيبه على المؤشرات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ففي مسح الحكومة الإلكترونية لعام 2022 الذي تنفذه الأمم المتحدة كانت مرتبة الأردن في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (100/ 193)، في حين احتلت المملكة المرتبة (67/ 193) في المؤشر الخاص بالمشاركة الإلكترونية وبتحسن بمقدار 81 مرتبة. وجاءت مرتبة الأردن في مؤشر الخدمات الإلكترونية (74/ 193)، بتحسن مقداره 69 مرتبة.

وعلى مؤشر الجاهزية الشبكية الذي يَصدر عن معهد «بورتلانز» وكلية «انسياد»، جاء ترتيب الأردن (68/ 134) في عام 2023. يستند المؤشر إلى أربع ركائز رئيسية: التكنولوجيا، السكان، الحوكمة، والأثر. وكان الأداء الأردني مميزاً في الركائز الثلاث الأولى، مع تقدمه في التكنولوجيا والسكان، وتحسين أدائه في الحوكمة. وإلى جانب ذلك، تصدّر الأردن مؤشر الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية عالمياً، واحتل المرتبة 14 في مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم.

وعلى مؤشر التنافسية الرقمية الذي يَصدر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، حصل الأردن على ترتيب (53/ 63) عام 2022. وعلى مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي الذي يَصدر عن الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، كان ترتيب الأردن (7/ 22) عام 2022، وصُنف الأردن على رأس قائمة الدول الواعدة رقمياً.

أما على مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة الذي يَصدر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا فجاء ترتيب الأردن (5/ 18) عام 2022.

3. ريادة الأعمال

من البذور التي زرعها الملك عبدالله الثاني في بدايات عهده، لفت انتباه الأردنيين إلى المحركات الجديدة في الاقتصاد العالمي، ومنها ريادة الأعمال وإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، ودعوة الشباب إلى الابتكار والتشغيل الذاتي وإطلاق عنان خيالهم نحو المستقبل والتطلع إلى الأمام.

كان إطلاق العنان للمواهب الأردنية الشابة من أوائل المهام التي تولّاها الملك منذ أن فكّر بإنشاء مدرسة للموهوبين ثم سلسلة من مدارس التميز، بينما شكلت الريادة أحد المفاتيح الحقيقية لاقتصاد المستقبل ولصياغة تحولات اجتماعية وثقافية في رؤية الشباب للمستقبل وتحقيق الذات، علاوة على ما تقدمه من حلول للعديد من التحديات وأبرزها البطالة والتحرر من الوظيفة بمفهومها التقليدي.

وخلال ربع قرن في الحكم ظل الشباب والريادة والابتكار عناوينَ أساسية في الأجندة الملَكية، ودأب الملك في هذا السياق على اصطحاب الشباب في جولاته العالمية ليتعرفوا إلى مجتمعات الأعمال الجديدة.

انطلقت الرؤية الملَكية لقطاع ريادة الأعمال في عام 2000. وفي عام 2009 افتتحت «إنديفور» فرعها في الأردن، وهي منظمة غير ربحية، لدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة ذات التأثير العالي.

وتَعزّز حضور ريادة الأعمال بمبادرة الملك ودعمه لتأسيس (Oasis500)، التي تعدّ أول مسرّعة أعمال في المنطقة العربية. ودعمت المسرّعة منذ عام 2010 واستقطبت أكثر من 190 شركة ناشئة، وخرج منها عشرات الشركات التي حققت نجاحات إقليمية وعالمية. وفي عام 2017 أُسس «صندوق الريادة الأردني»، وهو شركة خاصة بقيمة 98 مليون دولار يسهم البنك المركزي الأردني بـ 48 مليون دولار منها، في حين تبلغ مساهمة البنك الدولي 50 مليون دولار. ويهدف الصندوق إلى الاستثمار في الشركات الأردنية الريادية وتوفير الدعم الاستثماري لها.

وفي عام 2016، وبمبادرة من القطاع الخاص وبدعم من الاتحاد الأوروبي، أُطلقت «جوردن ستارت» في إربد، لمساعدة رواد الأعمال من أصحاب الأفكار والمشاريع الواعدة، وهي أول مسرعة أعمال في المحافظات. ويعدُّ مختبر التصنيع الرقمي (فاب لاب إربد) الأول من نوعه في الأردن، وواحداً من أكبر 20 مختبراً للتصنيع الرقمي في العالم، ومن خلاله يحظى المبتكرون والصنّاع بإمكانية استخدام مناطق التصنيع، ومساحات العمل، والأجهزة والمعدات المتطورة.

وتحسّنَ موقع الأردن على مؤشر ريادة الأعمال العالمي بمقدار 23 مركزاً خلال الفترة ما بين عامَي 2014 و2018، مرتفعاً من المركز 72 إلى المركز 49 من أصل 137 دولة شملها المؤشر وفق المعهد العالمي لتنمية ريادة الأعمال. وفي الوقت الذي يمثل فيه سكان الأردن 3%، وبينما يمثل سكان الأردن 3% من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن 27% من الشركات الناشئة التي تم اختيارها للمشاركة في «المنتدى الاقتصادي العالمي للعام 2019» هم رواد أعمال أردنيون.

وفي عام 2021 أحرز الأردن تقدماً في مجال ريادة النساء، وحصل على درجة 90.9 في المحور الفرعي «النساء في ريادة الأعمال» لمؤشر فرص الإناث الصادر عن البنك الرقمي الألماني. وحقّق على مؤشر الابتكار العالمي المرتبة 78 من أصل 132 دولة عام 2022 متقدماً ثلاث مراتب عمّا كان عليه عام 2021. كما شهد عام 2021 ارتفاعاً في حجم الاستثمار في الشركات الناشئة بالمملكة، إذ وصل إلى حوالي 120 مليون دينار، مقارنة بحوالي 20 مليوناً في العام الذي سبقه.

وفي عام 2022، كان هناك أكثر من 475 شركة ناشئة نشطة في الأردن وحوالي 750 ريادياً، مع أكثر من 4000 فرصة عمل عبر القطاعات، معظمها في التجارة الإلكترونية، وتكنولوجيا التعليم، والتكنولوجيا المالية، والتكنولوجيا الصحية والإبداع/المحتوى. وثمة نشاط مرتفع أيضاً في القطاعات المستقبلية، مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء.

وفي عام 2023، كان في الأردن 17 مؤسسة تمويلية للمشاريع الريادية، وأكثر من 40 حاضنة ومسرعة أعمال، حيث وصل عدد حاضنات الاعمال والمسرعات والصناديق الاستثمارية ولجهات الداعمة لريادة الاعمال في الأردن إلى أكثر من 64 جهة مختلفة حسب بيانات وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.

وبهدف إنشاء نظام بيئي متكامل للريادة وتنمية الموارد البشرية، أسست ستّ جامعات أردنية مراكزَ متخصصة في ريادة الأعمال والابتكار، بينما أدخلت معظم الجامعات مقررات أكاديمية متخصصة في الريادة. كما شملت خطط المركز الوطني للمناهج إدخال مفاهيم الريادة والابتكار في المناهج المدرسية. ووقّعت الحكومة خلال السنوات الأخيرة سبعَ اتفاقيات مع جهات تدريبية تتولى تدريب خريجي الجامعات على ريادة الأعمال.

وفي ضوء الرغبة في تعزيز مكانة قطاع الريادة بالأردن وتجاوز بعض التحديات والصعوبات التي أشارت لها دراسة صادرة عن البنك الدولي (2019)، قرر مجلس الوزراء السياسةَ العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية الوطنية للأعوام 2021-2025. وتهدف السياسة العامة لريادة الأعمال في خطوطها العريضة إلى توفير بيئة صديقة لريادة الأعمال في الأردن، وإزالة العوائق أمامها. وتشتمل الخطة التنفيذية للاستراتيجية على 22 مشروعاً.

الريادة وزراعة الأمل

حقّق أردنيون إنجازات مبهرة في عالم الريادة خلال الربع الأول من القرن الحالي؛ الأمر الذي دفع الكثيرين إلى طرح السؤال: لماذا ينجح الأردنيون؟ الإجابة تكمن في الإيمان بالإنسان الأردني والاستثمار في الثروة البشرية. وبالفعل؛ الأردنيون «يزرعون الأمل».

مكتوب: أعلنت شركة «ياهو» العالمية عام 2009 استحواذَها على شركة مكتوب؛ موقع الإنترنت الرائد في العالم العربي الذي تأسس على أيدي رياديين أردنيين عام 1998 ويضم أكثر من 16.5 مليون مستخدم. وعُدَّت هذه الصفقة أكبر صفقة للاستحواذ على شركة ريادية في الشرق الأوسط.

طماطم: شركة متخصصة في صناعة الألعاب الإلكترونية أسسها رواد أعمال أردنيون عام 2013، وعدَّها أحد تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي من بين 100 شركة في العالم تقود هذا القطاع، وأصبحت «طماطم» خلال عشر سنوات الناشرَ الأول للألعاب الإلكترونية في الشرق الأوسط، ولديها 50 لعبة.

جواكر: أُعلن عام 2021 عن شراء مجموعة «ستيل فرونت» السويدية للألعاب الإلكترونية شركةَ «جواكر» التي أسسها شباب أردنيون وانطلقت من الأردن عام 2009، مقابل 205 ملايين دولار.

سولار بيزوكلين: أنجزت هذه الشركة اختراعاً يعمل على تطوير نظام يُضاف إلى سطوح الألواح الشمسية لتنظيف وإزالة الغبار كلياً من دون الحاجة إلى الماء ويجعل الألواح الشمسية ذاتيةَ التنظيف؛ الأمر الذي سيزيد من عائدات مشاريع الطاقة الشمسية ويوفر المياه. وسُجِّل هذا الاختراع في الولايات المتحدة الأميركية. وقد حصلت الشركة على العديد من الجوائز الوطنية والعالمية.

طقس العرب: تأسست الشركة في عمّان عام 2006 تحت مسمّى «طقس الأردن»، وفي عام 2010 حُوِّل اسمها إلى «طقس العرب» لتقوم بتوجيه نشاطها في الأرصاد الجوية لجميع البلاد العربية. ويعدّ موقعها الإلكتروني حالياً أكبر المواقع المتخصصة بالطقس في العالم العربي.

الطبي: شركة أردنية رائدة أُسست عام 2011، ويُعدّ موقعها الإلكتروني المرجعَ الطبي الرئيسي باللغة العربية بعد أن تطوّر من قاموس طبي بسيط على شبكة الإنترنت باللغة العربية وتحوّل إلى بوابة طبيّة متكاملة تقدم المعلومات الطبية، وخدمات الفحص والمشورة الطبية، والتواصل مع الأطباء عبر الإنترنت، فضلاً عن توفير محتوى طبي مكتوب ومرئي ومرسوم. ويتواصل الموقع مع حوالي 10 آلاف طبيب، ويرتاده أكثرُ من 5 ملايين مستخدم شهرياً.

4. السياحة

قاد الملك عبدالله الثاني جهوداً وطنية حثيثة لإحداث فرق ملموس في أداء القطاع السياحي، وتفعيل دوره في الاقتصاد الوطني وفي تعريف العالم بالكنوز السياحية والأثرية على أرض الأردن. إذ أسهم نموُّ السياحة في العقدين الأول والثاني من القرن الحالي في جعل هذا القطاع من الدعائم الرئيسية للاقتصاد الوطني؛ نظراً لقدرة السياحة الوافدة على جلب العملات الصعبة وجذب استثمارات أجنبية ومحلية إلى جانب توفير فرص عمل للأردنيين.

في عام 2002 قام الملك في خطوة لافتة بالترويج للأردن سياحياً بجولة على دراجته النارية وعلى ظهور الجِمال، ومرة أخرى وهو يقود طائرة مروحية تتيح المجال لرؤية مشاهد مبهرة من الصحارى والجبال الأردنية، وكذلك وهو يمارس رياضة الغوص بين جماليات الشّعاب المرجانية في خليج العقبة.

هذا ما قدمه الملك في الفيلم الوثائقي «جولة ملَكية» الذي بثته قناة «ديسكفري» المتخصصة في البرامج الوثائقية والبيئية. كانت السياحة في الشرق الأوسط تمر بظروف صعبة بعد أحداث 11 أيلول 2001 بالولايات المتحدة وفي أجواء الانتفاضة الفلسطينية الثانية؛ الأمر الذي دفع الملك إلى اجتراح هذه الفكرة.

وحقق الأردن خلال الربع الأول من هذا القرن مكاسب وطنية عديدة في مجال بناء سمعته السياحية العالمية، منها على سبيل المثال تسجيل أربعة مواقع أردنية ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو، هي: أم الرصاص (2004)، وادي رم (2011)، موقع المغطس (2015)، والسلط (2021). وكان الأردن قد سجّل موقعين ضمن القائمة خلال النصف الثاني من القرن الماضي؛ هما: البترا وقُصير عمرة (1985).

ويعد الأردن متحفاً مفتوحاً، حيث يحتوي على آلاف المواقع الأثرية التي تجسد الحضارات المتعاقبة على هذه الأرض ومراحل تطور البشرية.

وفي عام 2007 فازت مدينة البترا بلقب «إحدى عجائب الدنيا السبع الجديدة»، بعد تصويت عالمي كبير، وجاءت في الترتيب الثاني بعد سور الصين العظيم. واستطاع الأردن عام 2018 تسجيل السامر الأردني أولَ عنصر وطني على لائحة التراث الثقافي غير المادي للبشرية. وفي عام 2022 أُدرج

المنسف الأردني على القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للإنسانية لدى منظمة اليونسكو في ضوء الملف الوطني الذي قدمته وزارة الثقافة عام 2020. وفازت مدينة مادبا في عام 2022 بلقب «مدينة السياحة العربية»، واختارت منظمة السياحة العالمية أم قيس ضمن أفضل القرى السياحية العالمية عام 2022، وفي عام 2023 تمت إضافة قرية السلع في الطفيلة.

كانت السياحة على رأس أولويات الورشة الإصلاحية للاقتصاد التي بدأها الملك عام 1999، ومن بين مخرجات تلك الجهود وضْع الاستراتيجية الوطنية للسياحة للأعوام 2004–2010 بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. ركزت تلك الخطة على تعزيز السمعة السياحية للأردن، وجعل المملكة مقصداً سياحياً يجذب الزوار والمستثمرين، ورفع تنافسية القطاع.

وتمكن القطاع السياحي خلال تلك المرحلة من النمو السريع؛ فارتفعت إيراداته من 496 مليون دينار عام 2001 إلى 2.1 مليار دينار عام 2009، وبين عامَي 2000 و2010 تضاعفَ عدد العاملين فيه من 21 ألفاً إلى 40 ألفاً.

كانت تنمية منطقة البحر الميت وتحويلها إلى منطقة جذب سياحي مرموقة حلماً يراود الملك الراحل الحسين في التسعينيات، وسرعان ما حقّقه وارثُ العرش الملك عبدالله الثاني في سنوات حكمه الأولى، فقد أدرك أن تلك المنطقة تشكل فرصة حقيقية للتنمية السياحية، لا سيما أن قطاع سياحة المؤتمرات والاجتماعات والفعاليات لم يكن متطوراً في المملكة. ويتضح حجم الإنجاز في هذا المجال عندما يعلم المرء أن منطقة البحر الميت لم يكن فيها مع بداية القرن الجديد سوى فندق واحد على الرغم مما تتميز به من جاذبية خاصة بوصفها أخفض منطقة في العالم.

جاءت الخطوة الأولى نحو جعل المنطقة جاذبة للاستثمارات السياحية بتأسيس شركة البحر الميت للمؤتمرات والمعارض عام 2003، وقامت الشركة بإنشاء مركز الملك الحسين بن طلال للمؤتمرات الذي أصبح مركزاً عالمياً مرموقاً للمؤتمرات منذ عام 2005. وفي ذلك الوقت بدأت حركة الاستثمارات الفندقية في المنطقة بالتصاعد؛ فاستقطبت حوالي 9 منتجعات فندقية وسياحية تضم اليوم حوالي 2350 غرفة فندقية. واستثماراً في هذا النجاح،

أُنشئت عام 2009 شركةُ تطوير البحر الميت التنموية التي أُدمجت في شركة تطوير المناطق التنموية عام 2010.

وبالقرب من البحر الميت، احتلت منطقة المغطس أهمية بالغة في تنمية السياحة الأردنية في تلك المرحلة، وكانت جهود الآثاريين الأردنيين قد تُوِّجَت في نهاية التسعينيات باكتشاف هذا الموقع ذي القيمة الأثرية والدينية، فهو المكان الذي تعمّد فيه السيد المسيح على يد يوحنا المعمدان. ونال الموقع اعتراف الفاتيكان وجميع الطوائف المسيحية، وبدأ الحج المسيحي للمغطس منذ أن افتُتح للزوار عام 2000.

وكان على المملكة أن تتخذ خطوات إلى الأمام لتحويل «المغطس» إلى مقصد سياحي؛ فأولاه الملك عبدالله الثاني جلّ اهتمامه، حتى غدا الموقع مقصداً دينياً وسياحياً ووصل عدد زواره إلى ذروته في عام 2023 (213 ألف سائح).

وفي عام 2014 زار قداسة البابا فرنسيس المغطس خلال زيارته للمملكة، ووُضع الموقع عام 2015 على قائمة اليونسكو للتراث الإنساني. وأُسست هيئة المغطس عام 2017، وهي هيئة مستقلة تعنى بشؤون تطوير المغطس سياحياً وثقافياً. وفي عام 2021 صدر قانون تطوير الأراضي المجاورة لموقع المغطس، وشُكل مجلس استشاري دولي لتطوير المنطقة، كما شُكلت هيئة لتطوير الأراضي المجاورة للموقع.

وهدفت الاستراتيجية الوطنية للسياحة للأعوام 2011–2015 إلى تطوير قطاع سياحي أكثر تميزاً وانفراداً وتنافسية. إلا أنّ حالة عدم الاستقرار الإقليمي التي شهدتها المنطقة العربية بدءاً من عام 2011 وصعود التنظيمات الإرهابية بدءاً من عام 2015 أسهمت في الحدّ من الطموح الوطني في تطوير السياحة ومن الزخم الذي أصبحت تشكله بالفعل، إذ انخفض الدخل السياحي إلى حوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015.

وأطلقت الحكومة عام 2015 التذكرة الموحدة لزيارة 40 من المواقع الأثرية والسياحية والمتاحف في المملكة بتذكرة واحدة. وركزت الخطة الاستراتيجية الوطنية لوزارة السياحة والآثار (2018–2020) على تطوير قدرات الأطراف الفاعلة في السياحة، وزيادة التنافسية، وتوسيع نطاق الرحلات الجوية.

واستعادت السياحة الأردنية عافيتها بدءاً من عام 2017، وبلغ نمو القطاع السياحي ذروته عام 2019؛ فقد وصل عدد سياح المبيت إلى 4.5 مليون سائح، بنسبة زيادة 8% عن العام الذي سبقه، ووصل الدخل السياحي المتحقق بحسب البنك المركزي الأردني إلى 4.1 مليار دينار، مشكلاً 13% من الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة نمو 10.2% عن عام 2018. ووفر القطاع حوالي 54 ألف فرصة عمل؛ 80% منها لأردنيين.

وفي عام 2020 تعرّض القطاع السياحي لضربة قوية بفعل جائحة «كورونا» التي أثّرت عليه تأثيراً غير مسبوق، ووفقاً للمؤشرات الاقتصادية للبنك المركزي الأردني انخفض الدخل السياحي للمملكة إلى 1.007 مليار دينار، أي بتراجع بلغت نسبته 76%، وانخفضت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.2%، إذ شهدت الفنادق والمنشآت السياحية إغلاقات شبه كاملة، ومرّ القطاع بأزمة خانقة على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ومؤسسة الضمان الاجتماعي لدعم العاملين فيه، كما قام البنك المركزي الأردني بإطلاق برنامج تمويل للمهنيين وأصحاب المؤسسات الصغيرة استهدف القطاع السياحي.

في عام 2021 بدأت السياحة الأردنية بالتعافي، ووجّه الملك الحكومة إلى اتخاذ إجراءات محفزة في هذا السياق، وقام بجولات شملت العديد من المناطق السياحية على غرار أم قيس وأم الجمال، وتفقّد المشاريع السياحية في مؤسسة إعمار السلط، وتابع الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد، خطة العقبة الاقتصادية ومشاريع منطقة عجلون، وقامت الحكومة بإعداد الاستراتيجية السياحية الوطنية للأعوام 2021-2025.

في عام 2022 استطاعت السياحة الأردنية استعادة عافيتها بالكامل؛ فقد بلغ الدخل السياحي 4.123 مليار دينار بزيادة 111% مقارنة مع الدخل المتحقق عام 2021، ووصل عدد سياح المبيت إلى 4.276 مليون سائح، ليتجاوز الدخل 5.3 مليار دينار في عام 2023.

وخلال الربع الأول من هذا القرن، ارتفع عدد الفنادق السياحية من 201 إلى 635 وفقاً لجمعية الفنادق الأردنية، ويشمل ذلك جميع مؤسسات الإيواء

الفندقي (مصنف/ غير مصنف)، ووصل عدد الفنادق من فئتي خمس نجوم وأربع نجوم إلى 93 فندقاً، بعد أن كان عددها 30 فندقاً في عام 1999، وشهدت العقبة إنشاء 9 فنادق من فئة خمس نجوم و5 من فئة أربع نجوم، أما منطقة البحر الميت فتنهض فيها اليومَ 6 فنادق ومنتجعات من فئة خمس نجوم بعد أن لم يكن فيها سوى فندق واحد عام 1999.

- السياحة البيئية

شهدت المحميات الطبيعية التي تديرها الجمعية الملكية لحماية الطبيعة توسعاً كبيراً، إذ قامت الجمعية بتحديث شبكة المحميات الوطنية، وتم تحويل ما نسبته 5.2% من الأراضي الأردنية إلى محميات.

ويوجد في المملكة 12 محمية طبيعية تتمتع كلٌّ منها بميزات وجماليات تجعل منها مقصداً سياحياً للزوار من داخل الأردن وخارجه؛ منها خمس محميات أُنشئت بعد عام 1999، هي: محمية غابات دبين في محافظة جرش (2004)، ومحمية غابات اليرموك في محافظة إربد (2010)، ومحمية فيفا الطبيعية في الأغوار الجنوبية بمحافظة الكرك، وهي موطن لشجر الآراك وبعض أنواع الأسماك النادرة (2011)، ومحمية برقع الطبيعية التي تقع في البادية الشمالية الشرقية ضمن حدود محافظة المفرق وتعدّ من أكبر المحميات في الأردن (2018)، ومحمية الضاحك الطبيعية في البادية الشمالية الشرقية (2018).

أصبحت المحميات الطبيعية التي يزورها أكثر من مليون زائر سنوياً، عناصرَ اقتصادية مستدامة، ووفرت الآلاف من فرص العمل، وأسهمت بدخل سنوي مباشر للمجتمعات المحلية بحوالي 5.5 مليون دينار، بالإضافة إلى ما تتيحه من برامج لحماية الطبيعة والسياحة البيئية تشكّل نموذجاً على المستوى الدولي في هذا المجال.

وفي عام 2004 تم تأسيس مرصد طيور العقبة، وهو محطة لرصد أنواع الطيور المهاجرة التي تعبُر الأردنَّ خلال هجرتها بين شمال الكرة الأرضية وجنوبها. وفي عام 2011 أُعلن عن إدراج منطقة وادي رم ضمن قائمة التراث العالمي التي ترعاها منظمة اليونسكو، وفي عام 2018 أُعلن عن وضع محمية

غابات عجلون ومحمية الأزرق المائية ضمن «القائمة الخضراء» للاتحاد الدولي لصون الطبيعة، الذي يُعَدّ الإعلانَ الرسمي لأفضل المناطق المحمية إدارةً على مستوى العالم. وفي عام 2022 أُعلن عن فوز محمية الأزرق المائية كواحدة من أفضل 100 موقع مستدام في العالم. وفي عام 2011 تم إدراج محميتَي الموجب وضانا ضمن شبكة اليونسكو لمحميات الإنسان والمحيط الحيوي، وكانت محمية عجلون قد فازت بجائزة فورد الدولية لعام 2005 عن مشروع إطلاق الأيل الأسمر في المحمية.

وفي عام 2020، وجّه الملكُ الحكومةَ إلى تأسيس أول محمية بحرية وطنية، للحفاظ على استدامة التنوع الحيوي والمرجان الفريد في خليج العقبة. وتمتد المحمية على طول 7 كم، وتسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقديم المبادرات العلمية والبيئية الريادية لاغتنام مقومات خليج العقبة ضمن بيئة البحر الأحمر، ونشرها لمنفعة الأهداف المحلية والدولية، وخاصة مساعدة المناطق البحرية المهددة بمخاطر تغير المناخ.

وفي مواجهة التغيُّر المناخي، أصدر الأردن عدداً من التشريعات أبرزها: قانون حماية البيئة رقم (6) لسنة 2017، والقانون الإطاري لإدارة النفايات رقم (16) لسنة 2020، إلى جانب حزمة من التشريعات تشمل 16 نظاماً لحماية البيئة في مختلف المجالات. وانضم الأردن إلى 10 اتفاقيات وبروتوكولات دولية في مجال حماية البيئة.

وأصدرت وزارة البيئة الخطةَ الوطنية للنمو الأخضر كخارطة طريق للتحول التدريجي نحو النمو الأخضر، وركزت الخطة على ستة قطاعات هي: الطاقة، والمياه، والنفايات، والزراعة، والسياحة، والنقل. وبُنيت الخطة على دراسة تعتمد تحليلَ الكلف والمنافع للمشاريع المقترحة وعددها 24 مشروعاً بواقع أربعة مشاريع لكل قطاع.

ومن أبرز المشاريع البيئية التي نُفذت: إعادة تأهيل سيل الزرقاء عام 2020، وإطلاق مبادرة المتنزهات البيئية الريادية في مختلف مناطق المملكة، إضافة إلى تنفيذ سلسلة من المشاريع في مجالات مراقبة نوعية الهواء ونوعية المياه وإدارة النفايات الصلبة وإدارة المواد الخطرة.

جاذبية عجلون

واجهت محافظة عجلون ظروفاً تنموية قادت إلى تواضع مؤشرات التنمية لفترات طويلة؛ ومنها زيادة معدلات الفقر ونسب البطالة، وارتفاع أعداد العاملين في القطاع العام، وتواضع أعداد المنشآت الاقتصادية الخاصة، وتحديداً الشركات، وقلّة الاستثمارات الكبيرة والمتوسطة.

منذ زياراته المبكرة إلى عجلون، التفت الملك عبدالله الثاني إلى عناصر الجذب السياحي والتنموي والبيئي التي تتمتع بها هذه المحافظة لكنها غير مستغَلّة؛ ورأى فيها فرصاً كبيرة للتنمية والاستثمارات المتنوعة في ضوء ما تتسم به عجلون من مناخ جاذب، وثراء تاريخي وتراثي وبيئي.

واجهت جهود تنمية عجلون بطئاً في التنفيذ وصعوبات متعددة في المرحلة الأولى، لكن سرعان ما تم تجاوز العديد من هذه الصعوبات، وبدأت عجلة العمل والإنجاز تدور. وفي عام 2020، أُعلن المخططُ الشمولي للمحافظة (2020–2040) الذي تم إعداده بتوجيهات ملكية.

وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز التنافسية الوطنية والعالمية للمحافظة، بخاصة في الزراعة والسياحة البيئية، واستقطاب الاستثمارات وتوفير فرص العمل، وتتضمن 120 مشروعاً تحاكي الميزات التنافسية لعجلون، من ضمنها ستة مشاريع ضمن المسار السريع كان أول إنجازاتها مشروع «تلفريك عجلون» الذي بدأ تشغيله في عام 2023.

في عام 2010 وضع الملكُ حجرَ الأساس لمبنى «الأكاديمية الملكية لحماية الطبيعة» بالقرب من محمية غابات عجلون، وفي عام 2015 افتتحها الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد، رسمياً. وتُعَدّ الأكاديميةُ المركزَ الأول في الشرق الأوسط المتخصص في التدريب وبناء القدرات على تقنيات حماية الطبيعة وإدارة برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية والخدمات المتصلة بها بما فيها السياحة البيئية.

في عام 2018 صُنِّفت محمية غابات عجلون واحدةً من أهم 100 موقع مستدام على خارطة السياحة العالمية وذلك لما تحتويه من غطاء نباتي كثيف ونُزل صديقة للبيئة، وهي تقدم برامج تنموية لسكان المناطق المجاورة، وتشرف على مشاريع عدة في مجال التنمية المستدامة.

تم تنفيذ سلسلة مشاريع خدمية وتنموية من خلال المبادرات الملكية في مختلف مناطق المحافظة، شملت إنشاء 100 وحدة سكنية للأسر العفيفة، وإنشاء مصانع للمواد الغذائية، وإنشاء 3 مراكز صحية في مناطق عرجان وصنعار والشفا.

وفي عام 2016 افتتح الملك مستشفى الأميرة هيا بنت الحسين العسكري في عجلون، الذي يضم 150 سريراً وبكلفة 54 مليون دينار، وفي عام 2022 افتُتح مستشفى الإيمان الحكومي الجديد في عجلون بسعة 250 سريراً، وبكلفة إجمالية 40 مليون دينار. وأُنشئ مركز تدريب مهني حديث في المدينة. وفي عام 2014 أُنجز مشروع السياحة الثالث (إعادة تأهيل المنطقة المحيطة بمسجد عجلون الكبير). ويجري العمل على إنشاء مركز عجلون الثقافي.

- **السياحة العلاجية**

حقق الأردن منذ سبعينيات القرن الماضي سمعة مرموقة في الخدمات الطبية، وفي الثمانينيات بدأ القطاع الطبي الخاص يشهد طلباً إقليمياً نما بشكل واضح في عقد التسعينيات.

في العقد الأول من القرن الجديد شهد القطاع قفزة نوعية، وغدا يشكل إحدى الفرص الواعدة للاقتصاد الوطني، فقد أصبح الأردن يمتلك شبكة متقدمة من المستشفيات والمراكز العلاجية المتخصصة، وأسهمت السياحة العلاجية بزيادة الإيرادات من العملات الأجنبية إلى جانب تطوير المنشآت الصحية والسياحية معاً.

اتخذ الأردن سلسلة من الخطوات التي عملت على رفد القطاع الصحي الخاص وتعزيز جودة الخدمات الصحية، من أبرزها: إقرار معايير الاعتماد للمستشفيات عام 2000، وفي عام 2007 أُسس مجلس اعتماد المؤسسات الصحية، وفي عام 2008 أصبحت معايير اعتماد المستشفيات معتمَدة من قِبل الجمعية الدولية لجودة الرعاية الصحية (ISQUA)، وفي عام 2009 حصل مجلس اعتماد المؤسسات الصحية على الاعتماد الدولي لبرنامج تدريب المقيمين، وفي عام 2010 تم اعتماد المجلس (المؤسسة)، وفي عام 2022 حصل الأردن على الاعتماد الدولي للمختبرات الطبية.

في عام 2023 بلغ عدد المستشفيات الخاصة في الأردن 70 مستشفى تقدم خدماتها للمرضى الوافدين، وقد حصل 12 مستشفى منها على الاعتماد من مجلس اعتماد المؤسسات الصحية (HCAC)، و4 مستشفيات على الاعتماد الدولي (JCI)[38]. وساعدت عوامل من أبرزها موقع الأردن، وحالة الاستقرار والأمن، وتوفر المرافق الطبية المتقدمة، ووجود مرافق طبيعية للاستشفاء، على تطور السياحة العلاجية؛ هذا إلى جانب توفر التخصصات النادرة وما يتمتع به الأطباء والكوادر الصحية الأردنية من تأهيل ومهارات عالية منافسة.

وبلغ معدل الإشغال في المستشفيات الخاصة الأردنية عام 2019 حوالي 64%؛ الأمر الذي يشير إلى قدرة هذه المستشفيات على استيعاب المزيد من المرضى، وتوفّر فرص كبيرة لنمو السياحة العلاجية.

وبلغ عدد المرضى غير الأردنيين الذين خضعوا للعلاج في المستشفيات والمراكز الأردنية عام 1999 حوالي 98 ألف مريض بحسب مديرية السياحة العلاجية في وزارة الصحة، وتضاعف هذا الرقم ليصل عام 2019 إلى 235 ألف مريض، ثم انخفض عام 2020 بسبب جائحة «كورونا» إلى 111 ألف مريض، وعاد عام 2022 للارتفاع وصولاً إلى حوالي 200 ألف مريض.

وفي سياق متصل، نما حجم الاستثمارات في القطاع الصحي الخاص وتضاعف منذ عام 2000، إذ وصل حجم هذه الاستثمارات عام 2022 إلى حوالي 4 مليارات دينار. ويشكل الدخل من السياحة العلاجية حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي[39]، ويوفر هذا القطاع حوالي 45 ألف فرصة عمل.

وأسهمت الحكومة في دعم القطاع الخاص من خلال إنشاء مديرية السياحة العلاجية في وزارة الصحة، التي تقوم بالتنسيق وتسهيل المهام بين المستشفيات الخاصة وهيئة تنشيط السياحة والمؤسسات الرسمية الأخرى. وفي عام 2002 افتُتح مكتب السياحة العلاجية والتعافي في مطار الملكة علياء الدولي، لخدمة زوار المملكة القادمين للسياحة العلاجية، وأُغلق المكتب قبل أن يعاد افتتاحه عام 2017.

---

38 مجلس اعتماد المؤسسات الصحية الأردني (**JCI-Accredited Organizations**). Joint Commission International.

39 عادةً ما يُحسب دخل السياحة العلاجية ضمن دخل القطاع السياحي.

وفي عام 2017 أُطلقت «بوابة الأردن للسياحة العلاجية والاستشفائية»، للمساهمة في تسويق الخدمات العلاجية في الأردن، كما أنشأت وزارة الصحة قاعدة بيانات متخصصة بالسياحة العلاجية. وفي عام 2018 قررت الحكومة الموافقة على الاستراتيجية الوطنية للسياحة العلاجية (2018–2022)، ومن أبرز المخرجات التي ركزت عليها الخطة: إيجاد نظام مفعل لاعتماد المؤسسات الصحية، ونظام مفعل لتجديد ترخيص العاملين في القطاع، وخطة تسويقية للقطاع، وتفعيل دور السفارات الأردنية، واستقطاب الاستثمارات، ومراجعة التشريعات الخاصة بمنح تأشيرات الدخول للمرضى ومرافقيهم.

في عام 2012 حقق الأردن دخلاً من السياحة العلاجية قُدِّر بـ 810 مليون دينار، ووصل عام 2022 إلى 1.3 مليار دينار. واستقبل الأردن ما يقارب مليون مريض من 71 دولة خلال الأعوام 2017–2021. كما صُنِّف الأردن في المركز الأول بالسياحة العلاجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من قِبل خبراء البنك الدولي، فضلاً عن عدّه من أفضل عشر دول في العالم في استقطاب السياحة العلاجية في عدد من التخصصات (جراحة الدماغ والأعصاب، العظام، القلب، الكلى، أمراض الجهاز الهضمي، الأورام، والتلقيح الصناعي).

وقد كُرِّم قطاع السياحة العلاجية الأردني على ما حقّقه من إنجازات؛ إذ حصلت جمعية المستشفيات الخاصة على جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز في عامَي 2009 و2011، وحصل القطاع على جائزة «القيادة في الرعاية الصحية العالمية» لعام 2015 من جمعية السياحة العلاجية العالمية، وحصلت جمعية المستشفيات على جائزة التميز في التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص في السياحة العلاجية من اتحاد المستشفيات العربية، وفاز الأردن بجائزة «أفضل مقصد للسياحة العلاجية» عام 2014 في منتدى السياحة العلاجية الدولي، وفي عام 2015 انتُخب ممثل الأردن رئيساً للمجلس العالمي للسياحة العلاجية.

وبدأ الأردن في استضافة المنتدى العالمي للسياحة العلاجية منذ عام 2017، وفي عام 2023 أعلنت منظمة السياحة العالمية الأردنَّ مركزاً ومقصداً إقليمياً للسياحة العلاجية والاستشفائية في الشرق الأوسط.

متاحف الأردن: إحياء للذاكرة الوطنية وإثراء لتجربة السائح

استطاع الأردن في سنوات القرن الجديد تدشين سلسلة من المتاحف فاقت عدداً ما تم إنجازه خلال العقود السابقة كافة، وانتقلت هذه المتاحف إلى مرحلة متطورة في البنى التحتية، وفي التخصصية والابتكارية، وفي الانتشار الجغرافي في أنحاء المملكة.

تحكي هذه المتاحف قصة الأردن وتحرس تراثه وتسهم في ربط الأجيال بتاريخ الوطن، وهي اليوم مقصد للحركة السياحية وعنصر مهم في إثراء تجربة السائح.

وأصبحت المتاحف الأردنية أكثر تنوعاً ومعاصرةً وتمتلك بنى تحتية وإمكانيات كبيرة، ومنها متاحف مبتكرة لا يوجد مثيل لها في المنطقة. وتشمل المتاحف الأردنية اليومَ: متاحف الآثار والتراث، والمتاحف الثقافية التي تعرض الملامح الثقافية والفلكلورية الوطنية، والمتاحف العسكرية، ومتاحف الفنون، والمتاحف السياسية والتاريخية، ومتاحف المسكوكات والنقد، والمتاحف الدينية، والمتاحف المتخصصة في العلوم، والمتاحف التعليمية.

تطور عدد المتاحف من 28 متحفاً عام 1999 إلى 68 متحفاً في نهاية عام 2023، ومن أبرز المتاحف التي شُيِّدت منذ عام 1999:

- **متحف الأردن:** افتتحه الملك عبدالله الثاني عام 2013، وهو متحف الآثار الوطني، وأكبر متحف في الأردن، وقد شُيِّد على مساحة 10 آلاف م^2، وتعرض قاعاته حوالي 1.5 مليون سنة من تاريخ الإنسان على أرض الأردن؛ من العصر الحجري القديم حتى الزمن الحاضر.
- **متحف السيارات الملكي:** هو أول متحف للسيارات في الوطن العربي. افتتحه الملك عبدالله الثاني عام 2003، وهو بمثابة تكريم للملك الراحل الحسين بن طلال. يضم المتحف 80 سيارة ودراجة نارية للملك الراحل، يعود بعضها إلى عام1909. وتروي كلٌّ منها قصة فريدة.
- **متحف الدبابات الملكي:** افتتحه الملك عبدالله الثاني عام 2018 في منطقة المقابلين، ويضم حوالي 110 من الدبابات والآليات المدرعة الأردنية والعالمية، كان لبعضها دورٌ في المعارك التي خاضتها القوات المسلحة الأردنية-الجيش العربي.
- **متحف الكتاب المدرسي:** افتُتح في مبناه الدائم عام 2008، وهو الأول من

نوعه في الوطن العربي. ويعدّ المتحف بموقعه المميز في مدرسة السلط الثانوية للبنين، معرضاً تربوياً يحكي قصة تاريخ الأردن وثقافته، ويعرض المناهج التي دُرِّست في الأردن وفلسطين على مدى قرن من الزمان.

- **متحف الحياة البرلمانية:** افتُتح عام 2016 في مبنى البرلمان القديم، وهو يتكون من ثلاثة أجزاء: الوسط ويضم قاعة البرلمان، والجناح الأيمن الذي يتكون من قاعات العرض التي تروي قصة الحياة البرلمانية، والجناح الأيسر ويضم مكتبَي رئيسَي مجلسَي الأعيان والنواب وقاعة التشريفات.
- **متحف البنك الأهلي للنمّيات:** افتُتح عام 1999، وهو يقتني أكثر من 40 ألف نمّية، وتغطي مجاميعه فترة زمنية تزيد عن 2500 عام، ويعود تاريخ أقدم مسكوكة فيه إلى 600 عام قبل الميلاد، أما أحدثها فيشمل الإصدارات التذكارية الحديثة. ويمتلك المتحف واحدة من أفضل المجاميع النحاسية الأموية في العالم.
- **المتحف العسكري تحت الماء:** أُعلن عن هذا المتحف عام 2019، ويعدّ ابتكاراً متحفياً على مستوى العالم، إذ أُغرقت مجموعة من القطع العسكرية في خليج العقبة وسط الشعاب المرجانية.
- **صرح الشهيد:** يُبرز الصرح الوجه التاريخي والحضاري للأردن والقيادة الهاشمية ومراحل تطور القوات المسلحة الأردنية ودور شهداء الوطن وتضحياتهم. وشهد الصرح الذي أنشئ عام 1977 عمليةَ تحديث في عهد الملك عبدالله الثاني، وأعيد افتتاحه في 12 كانون الأول 2016 بمراسم عسكرية مهيبة لنقل رفات أحد شهداء الجيش العربي في معارك القدس إلى قاعة المثوى بالصرح.
- **متحف الكرامة (قاعة الإعلام العسكري):** يوثق المتحف الذي افتُتح بتاريخ 21 آذار 2018، تاريخ معركة الكرامة وبعض الأسلحة التي شاركت فيها، وهو يقع في صرح الكرامة (الجندي المجهول)، ويحتوي على مدافع وآليات عسكرية، منها ما غنمه الأردن في المعركة، بالإضافة إلى صور تاريخية للمعركة وشهدائها الذين ارتقوا لجوار ربهم دفاعاً عن ثرى الوطن.

كما شُيّدت مجموعة أخرى من المتاحف خلال هذه الفترة، منها: متحف بترا، ومتحف الخط الحديدي الحجازي، ومتحف دارة الشهيد وصفي التل، ومتحف المشير حابس المجالي، والمتحف البيئي التعليمي في منطقة أم القطين، ومتحف زيوس في جرش، ومتحف المسكوكات في جامعة اليرموك، ومتحف الأمن العام في الأزرق، ومتحف أخفض نقطة في العالم، ومتحف الحكاية التراثية في مادبا، ومتحف صرح شهداء الجيش العربي في الشمال.

5. الصناعة

يعدّ قطاع الصناعة الأردنية حلقة مهمة في مسار تطوير الاقتصادي الأردني. وفي سعي الملك عبدالله الثاني لتحقيق الاعتماد على الذات، شهد هذا القطاع تطوراً كبيراً خلال الربع الأول من هذا القرن. تضاعف هذا القطاع بمجمل المؤشرات، وأصبح يشكل حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن أنه يشغل حوالي 20% من القوى العاملة بوجود حوالي 18 ألف منشأة صناعية وحرفية في المجالات المختلفة تنتشر في أنحاء المملكة، بينما أصبح المنتج الأردني يصل إلى 144 دولة.

لقد بدأت ملامح الهوية الصناعة الأردنية تبرز في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، وانتقلت نحو الازدهار والمنافسة في الربع الأول من هذا القرن. وتُمثّل الصناعة أحد القطاعات الأساسية التي استفادت من الفكر الاقتصادي والتنموي الجديد، الذي رسخه الملك بالانفتاح على الاقتصاد العالمي، والانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، وإبرام العديد من اتفاقيات التجارة الحرة التي وفرت للصناعة الوطنية الفرصة للوصول إلى 1.5 مليار مستهلك في العالم. هذا إلى جانب التوسع في تدشين المدن الصناعية والمناطق التنموية.

بلغ حجم الدخل من الصناعة عام 1999 حوالي 1.02 مليار دينار، وأسهمت الصناعة في ذلك العام بـ 25% وحافظ القطاع على نسب نمو جيدة خلال الفترة 1999–2008، ثم تراجع نموه خلال الفترة التالية ليعاود الصعود مجدداً بدءاً من عام 2014.

الدواء الأردني: من المحلية إلى العالمية

استطاعت صناعة الدواء الأردنية خلال العقدين الماضيَين الانتقال من صناعة محلية إلى صناعة عالمية تتمتع بجودة كبيرة، وقدرة على المنافسة، وسمعة مرموقة.

بدأت صناعة الدواء الأردنية بمصنع صغير في مدينة السلط عام 1962، وعبر مسيرة طويلة من العمل والإنجاز أثبت الأردنيون قدرتهم على تحقيق مكانة بارزة في صناعة دقيقة رأسُمالها المعرفةُ العلمية وبناء الثقة.

مع مطلع القرن الجديد أَولى الملك عبدالله الثاني اهتمامه لهذه الصناعة سعياً للاعتماد على الذات والانفتاح على الأسواق العالمية وتحقيق الأمن الدوائي للمملكة.

تضاعفت صناعة الدواء الأردنية حوالي أربع مرات منذ عام 2000، ووصلت القيمة المضافة لها عام 2022 إلى حوالي 830 مليون دينار مشكّلةً ما يزيد عن 51% من إجمالي الإنتاج القائم لها، وهذا ما انعكس إيجاباً على مساهمته في الاقتصاد الوطني لتصل إلى ما نسبته 3% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ولتسطر صناعة الدواء الأردنية قصة نجاح كبيرة ومتميزة جعلت منتجاتها تطوف بأسواق أكثر من 70 دولة حول العالم، فقد جعلت من الأردن البلدَ الوحيد في المنطقة الذي يصدّر أكثر مما يستورد، إذ يصدّر 80% من إنتاجه الدوائي سنوياً، مستحوذاً على ما يقارب 6% من إجمالي الصادرات الصناعية للمملكة.

واستجابةً للتوجيهات الملكية بضرورة دعم الموارد البشرية الوطنية نظراً لما تمتلكه من كفاءات ومهارات عالية، حرص القطاع على توظيف الأردنيين بمختلف المستويات الإدارية والفنية حتى أصبحوا يشكّلون ما يزيد عن 98% من إجمالي العاملين فيه. وتزيد نسبة الإناث عن 37% من إجمالي العاملين بالقطاع.

وأثبت القطاع جدارته خلال جائحة «كورونا»؛ فبينما لم يكن الأردن قبل الجائحة يغطي سوى احتياجاته من إنتاج المعقمات الطبية والكمامات، أصبح خلال فترة وجيزة يغطي الطلب المحلي المتزايد من هذه المستلزمات الطبية..

واقترحت رؤية التحديث الاقتصادي (2022–2033) 11 مبادرة لصناعة الأدوية لزيادة الصادرات وصولاً إلى 2.1 مليار دينار بحلول عام 2033، وتبني العديد من الأولويات الكفيلة بإيجاد صناعات دوائية نوعية وصناعات صيدلانية دوائية، وإنشاء مركز للبحث والتطوير الدوائي. كما تهدف الرؤية للوصول بالقيمة المضافة للصناعات الدوائية إلى حوالي 1.7 مليار دينار، وزيادة أعداد العاملين بالقطاع إلى 16 ألفاً، واستقطاب استثمارات إلى داخل القطاع بما يقارب 1.1 مليار دينار خلال عشرة أعوام لغايات الارتقاء به ليصبح الأردن مركزاً إقليمياً للمنتجات الدوائية.

ويتابع جلالة الملك بشكل مباشر مسارَ التطور في تنفيذ الأهداف والخطط ذات العلاقة بهذا القطاع.

الجدول رقم (2): تطور المؤشرات الأساسية لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية

المؤشر/الموضوع	الإنتاج القائم (مليون دينار)	الصادرات (مليون دينار)	عدد الأسواق المصدَّر لها	عدد المنشآت الصناعية	المبيعات المحلية (مليون دينار)
2000-1999	128	110	70	50	18
2023-2022	1620	445	85	151	1175

شهد قطاع الصناعات التحويلية انتقالاً نوعياً في الربع الأول من القرن الحالي، إذ أصبح يشكل حوالي 17.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022 وبقيمة بلغت حوالي 5.9 مليار دينار، بينما كان يشكل حوالي 12.6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1999، ثم ارتفعت مساهمته في الأعوام 1999-2003 إلى 13.4%، ووصلت خلال الفترة 2010-2022 إلى 18.2%. وسجلت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 18.7% خلال الربع الثالث من عام 2023.

وبحسب تقرير الاقتصاد العربي الموحد لعام 2021، تقدّم الأردن في الصناعات التحويلة وأصبح السابعَ عربياً، وشكلت صادراته من الصناعات التحويلة 2.1% من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية العربية.

أما الصناعات الاستخراجية، فقد بلغت ذروتها عام 2022 بمبلغ 828 مليون دينار في الناتج المحلي الإجمالي، وكان دخلُها عام 1999 لا يتجاوز 163 مليون دينار، ووصلت مساهمة هذا القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الخمس الأخيرة إلى حوالي 2.2%.

وازدهرت قطاعات عديدة في الصناعة الأردنية، لتشمل: صناعة الأدوية واللوازم الطبية، والصناعات الغذائية، والصناعات الخشبية والأثاث، والصناعات البلاستيكية والمطاطية، والصناعات الهندسية والكهربائية، والصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل، والصناعات الجلدية والمحيكات. كما شهدت الصناعة الأردنية في العقدين الأخيرين دخولَ قطاعات صناعية جديدة، مثل الصناعات الإبداعية التي تشمل صناعة الأفلام والموسيقى، والتصميم والألعاب الإلكترونية، وغيرها. ويشكل هذا القطاع أحد القطاعات الصناعية الواعدة في الأردن.

صناعة الأفلام

في عام 2003 أُسست الهيئة الملكية الأردنية للأفلام، بهدف تنمية صناعة الأفلام في الأردن؛ إذ لم تكن هناك جهة رسمية تعنى بصناعة الأفلام في البلاد قبل ذلك العام.

نجحت الهيئة في جعل الأردن وجهة لتصوير الأفلام العالمية، وغدا أحد أفضل ثلاث دول في المنطقة في جذب صناع الأفلام العالميين وشركات الإنتاج السينمائي الكبرى.

إذ تم إنتاج 31 فيلماً أردنياً روائياً طويلاً، و6 أفلام مع شركاء دوليين، بالإضافة إلى مجموعة من الأفلام القصيرة. وشارك عدد من هذه الأفلام في مهرجانات عالمية، مثل «الأوسكار»، و«كان»، و«فينيسيا». وحاز العديد منها على جوائز، فقد وصل فيلم «ذيب» (2014) للمراحل النهائية لجائزة الأوسكار، وحصل على 18 جائزة دولية.

ووفّر صندوق الأردن لدعم الأفلام التابع للهيئة دعماً لأكثر من 150 فيلماً طويلاً وقصيراً، وتم تيسير إنتاج 112 فيلماً أجنبياً و29 مسلسلاً عالمياً.

أفلام عالمية صُوِّرَت في الأردن

من أبرز الأفلام العالمية التي تم تصويرها في المملكة (The Hurt Locker) الذي نالت مخرجته «كاثرين بيغلو» جائزة الأوسكار عام 2010، وأثناء تسلُّم الجائزة شكرت «بيغلو» الشعبَ الأردني المضياف[40]، وعادت لتصوّر فيلمها (Zero Dark Thirty) عام 2012 الذي نال إعجاب النقاد وحاز عدداً من الجوائز.

كما صُوِّر في الأردن فيلم (Prometheus) للمخرج العالمي «ريدلي سكوت» عام 2011، وعاد هذا المخرج في عام 2015 لتصوير فيلم (The Martian) في وادي رم الذي يحاكي تضاريس كوكب المريخ، وحاز الفيلم العديدَ من الجوائز العالمية.

وحرص العديد من المخرجين العالميين على العودة إلى الأردن لتصوير المزيد من أفلامهم، مثل المخرج الكندي دينيس فيلانوف الذي صَوّر فيلمه المستقل (Incendies) عام 2010، ورأى في منطقة وادي رم المكانَ المثالي لتجسيد حلمه في تصوير فيلم عن رواية الخيال العلمي العالمية (Dune)، وكان له ما أراد بعد حوالي عقد من الزمن، إذ تمكّن من تصوير الجزأين الأول والثاني للفيلم ذي الميزانية الضخمة في عامي 2019 و2022[41].

وشهدت مواقع أردنية تصوير أفلام هوليودية ضخمة، مثل:

- (X-Men Apocalypse) الذي صُوِّر عام 2015.

40 https://aaspeechesdb.oscars.org/link/082-9/

41 https://www.hollywoodreporter.com/movies/movie-features/making-of-dune-denis-villenueve-novel-adaptation-1235052084/

- فيلمان من سلسلة «ستار وورز» العالمية هما (Rogue One: A Star Wars Story) و(Star Wars: Episode IX) في عامي 2015 و2018.
- فيلم «علاء الدين» (Aladdin) لشركة ديزني الذي أقيم عرضه العالمي الأول في عمّان بحضور النجم «ويل سميث» (Will Smith) عام 2019.
- الجزء الرابع من أفلام «جون ويك» (John Wick: Chapter 4) الذي صدر عام 2023.

وتنعكس صناعة الأفلام الأجنبية على العديد من القطاعات الخدمية والإنتاجية، وعلى صورة الأردن وترويج السياحة. وتقدّر هيئة الملكية الأردنية للأفلام أن هذه الصناعة حققت خلال الفترة 2007–2023 إنفاقاً بقيمة 368 مليون دينار في قطاع الصناعات الإبداعية، ووفّرت فرص توظيف لحوالي 134 ألف شخص في قطاع الأفلام والقطاعات المساندة بشكل دائم أو مؤقت، وأتاحت التدريب لأكثر من 5700 متدرب في تخصصات سينمائية مختلفة بهدف إدماجهم في هذا القطاع.

أستوديوهات الأردن «أوليفوود»

في 26 أيلول 2023 افتتح الملك عبدالله الثاني أستوديوهات الأردن "أوليفوود"، وهو مجمع أستوديوهات متخصص في صناعة الأفلام ويعدّ الأول في المملكة. وجاء تدشين هذا المرفق ليشكل خطوة متقدمة على طريق تنمية الصناعات الإبداعية في الأردن وانتقال صناعة الأفلام الأردنية إلى المنافسة الإقليمية، وبما يتفق مع رؤية التحديث الاقتصادي.

يضم الموقع مرافق حديثة للإنتاج السينمائي والتلفزيوني، وأستوديوهَين بمساحة 1500 متر مربع لكل منهما، ومشغلاً متخصصاً للأعمال الحرفية الخاصة بديكورات الأفلام.

ومن شأن استعراض المؤشرات الكَمّية للمنشآت الصناعية والسلع والمنتجات أن يساعد على فهم تطور الصناعة الأردنية، فقد استطاع الأردن خلال الفترة 1921–1999 تدشين 9747 منشأة صناعية وحرفية؛ بينما دشّن خلال الفترة 2000–2023 حوالي 18000 منشأة.

ويُنتج الأردن حوالي 1,500 سلعة صناعية من إجمالي 5300 سلعة منتجة ومتداولة في العالم، أي حوالي 28% من أنواع السلع العالمية، ويحتل الأردن المرتبة 106 من بين الدول المنتجة والمصدّرة للسلع خلال 2022. والحقّ أن القطاع الصناعي استحوذ على جُلّ الاستثمارات خلال الفترة 2010–2020، إذ شكلت الاستثمارات الصناعية حوالي 80% من إجمالي الاستثمارات بالمملكة.

ويشغّل القطاع الصناعي 21% من إجمالي القوى العاملة الأردنية، أي 654 ألف عامل وعاملة، حوالي 87% منهم أردنيون، وتشكل المرأة 34% من هذا القطاع. ويعيل القطاع حوالي 20% من السكان، ويؤدي دوراً محورياً في الميزان التجاري للبلاد، ويسهم بما نسبته 93% من الصادرات الوطنية.

لقد عملت الحكومات الأردنية على توفير البيئة الملائمة لازدهار الصناعة وتعزيز القدرات الوطنية في الاعتماد على الذات، فقد تطورت البيئة التشريعية ومنها منظومة القوانين والأنظمة المرتبطة بالاستثمار، تلك التي وفرت مزايا وحوافز لتشجيع الاستثمار الصناعي، والإعفاء من الرسوم الجمركية للسلع الأولية ومدخلات الإنتاج، إلى جانب القوانين الأخرى وأبرزها قانون المؤشرات الجغرافية رقم (8) لسنة 2000، وقانون حماية التصاميم للدوائر المتكاملة رقم (10) لسنة 2000، وقانون الاستيراد والتصدير رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته، وقانون حماية الإنتاج الوطني رقم (21) لسنة 2004، وقانون المنافسة رقم (33) لسنة 2004، وقانون التأجير التمويلي رقم (45) لسنة 2008.

كما أنشأ الأردن مؤسسات كبيرة أسهمت بفعالية في دعم الصناعات الوطنية وضبط جودتها، أبرزها مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية عام 2000، والمؤسسة العامة للغذاء والدواء عام 2003، ودائرة مراقبة الشركات عام 2003، وأصبح يشار إلى هذه المؤسسات بمهنيتها العالية، وبتطبيقها أفضل الممارسات العالمية في مجالات اختصاصها.

وتوسَّع الأردن في المدن الصناعية والمناطق التنموية والمناطق الصناعية المؤهلة، وفي عام 2014 حُوِّلت مؤسسة المدن الصناعية الأردنية إلى شركة مساهمة خاصة. وتعمل الشركة على إنشاء وتطوير وإدارة المدن الصناعية على نطاق يشمل جميع محافظات المملكة بالمفهوم الشمولي لهذه المدن الذي يمزج بين توفير الخدمات الأساسية وتوفير خدمات البنية التحتية. ويوجد في الأردن 8 مدن صناعية في عمان، وإربد، والعقبة، والقويرة، ومادبا، والموقر، والكرك، والسلط. ونتيجةً لتوسع النشاط الصناعي في المحافظات، أنشئت عام 1999 غرفة صناعة إربد، وفي عام 2005 أُنشئت غرفة صناعة الأردن بهدف تمثيل القطاع الصناعي محلياً ودولياً.

كما أنشأت الحكومة عام 2022 صندوق دعم وتطوير الصناعة بموجب نظام الصندوق رقم (45) لسنة 2022. ويهدف الصندوق إلى دعم قدرات الصناعيين الأردنيين ودعم تنافسية الصناعة الأردنية وتنويع مصادر الدخل الوطني، ويوفر الصندوق الدعم ضمن أربعة برامج: برنامج تحديث الصناعة، برنامج ترويج الصناعات، برنامج الحوافز المبني على المخرجات، وبرنامج ضمان الصادرات.

ومن الخطوات الأخرى التي اتُّخذت لدعم الصناعة، إنشاء «شركة بيت التصدير» عام 2019 بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

حياكة وطنية

بقيت صناعة الألبسة والجلدية تنمو ببطء رغم أنها قطاع له تاريخه في الأردن؛ فأول مصنع للألبسة يعود إلى عام 1949. شكّل الانفتاح الاقتصادي الذي شهده الأردن منذ عام 2000 نافذة حقيقية لنمو هذه الصناعة التي حققت قفزة نوعية بعد انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية، والتوقيع على اتفاقيات التجارة الحرة مع عدد من الدول؛ الأمر الذي أسهم في استقطاب هذه الصناعة للعديد من المستثمرين الأجانب وزيادة الصادرات.

في عام 2018 أُدرجت شركة جرش لصناعة الملابس والأزياء الأردنية في بورصة ناسداك بنيويورك لتكون أول شركة عربية يتم تداول أسهمها في هذه البورصة.

ارتفعت قيمة الإنتاج لقطاع الصناعات الجلدية والمحيكات من 139 مليون دينار عام 2000 إلى 1.8مليار دينار عام 2022، ودخلت السوقَ الأردني استثماراتٌ من كبرى الماركات العالمية؛ الأمر الذي رفع قدرات القطاع الإنتاجية، إذ وصل عدد المصانع إلى أكثر من 1000 مصنع بعد أن كان عددها حوالي 600 مصنع عام 1999. وتوفر هذه المصانع حوالي 76 ألف فرصة عمل.

تجاوزت صادرات هذا القطاع 1.6 مليار دينار عام 2022 بعد أن كانت عام 2000 لا تتجاوز 112 مليون دينار؛ الأمر الذي يعني نمواً بمقدار 13.5 ضعفاً خلال العقدين الماضيين، وبذلك استحوذ هذا القطاع على 18% من إجمالي الصادرات وأصبح يسهم بما نسبته 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

تبنّت رؤية التحديث الاقتصادي (2022–2033) زيادة تنافسية وفعالية القطاع من خلال 10 مبادرات، أبرزها: زيادة القيمة المضافة للقطاع بنسبة 10% لتصل إلى 3.8 مليار دولار عام 2033، وزيادة الصادرات بنسبة 12% سنوياً.

6. التجارة

شهد القطاع التجاري والخدمي الأردني على مدى عقود طويلة تطوراً مهماً في خدمة الاقتصاد الوطني، كما يُعدّ من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، ويلعب دوراً رئيسياً في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، إضافة الى مساهمته في تعزيز علاقات الأردن الاقتصادية مع دول العالم المختلفة والترويج لبيئة الأعمال والاستثمار من خلال إبرام الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية لتسهيل التبادل التجاري يتمتع الأردن بموقع جغرافي مميز على عقدة المواصلات والتجارة العالمية، إذ يشكل نقطةَ وصل بين ثلاث قارات، ويتمتع بعلاقات حسنة مع دول العالم كافة. هذا الموقع شكّل تاريخياً ميزةً وقيمةً مضافة؛ وكان لا بد للدولة الأردنية أن تفعّله في خدمة الاقتصاد الوطني من خلال المزيد من الانفتاح على العالم.

يشكل القطاع التجاري والخدمي في المجمل حوالي 66.3% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عام 2022، كما أسهم قطاع التجارة بحوالي 2.67 مليار دينار عام 2021، بنسبة 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وبقيمة المساهمة نفسها تقريباً التي قدمها عام 2010 (7.8%)؛ بمعنى أنه لم يحدث تغيُّر كبير في المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضي.

وعلى الرغم من ذلك، سجَّل القطاع نموّاً بنسبة 2.5% سنويّاً ليُضيف حوالي 60 مليار دينار للاقتصاد. وهو قطاع عريض متداخل مع قطاعات أخرى، ويشمل قطاعَ الخدمات المالية والعقارية والأعمال والتأمين (أكبر القطاعات الخدمية) الذي يسهم بحوالي 21% من الناتج المحلي الإجمالي، وقطاعَ النقل والاتصالات والتخزين (9.8%)، وقطاعَ تجارة الجملة والتجزئة (10.9%)، وقطاعَ الاستثمار (4.2%). كما يشمل الأنشطةَ العقارية والإدارة العامة والدفاع والخدمات الاجتماعية والشخصية والهيئات التي لا تهدف إلى الربح.

بلغ دخل القطاع التجاري والخدمي 3.215 مليار دينار عام 1999، أي ما نسبته 61.87% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما وصل دخل القطاع عام 2022 إلى 19.115 مليار دينار، أي أنه تضاعف بالأسعار الجارية

حوالي ستّ مرات، لكن مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي بقيت في الحدود نفسها وبنسبة 62%. وشهد القطاع فترات نمو كبيرة أهمها خلال الفترة 2004–2008، إذ وصل معدل النمو فيها إلى حوالي 7.3%، وتأثر القطاع بجائحة «كورونا»، ثم عاد إلى النمو عام 2022 وبنسبة 2.2%. وفي المجمل، بقيت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي شبه مستقرة طول سنوات هذا القرن.

لقد كان القطاع التجاري من أكثر القطاعات استفادةً من فلسفة الاندماج في الاقتصاد العالمي التي تبنّاها الأردن بقوة منذ مطلع القرن الجديد، وأدت إلى توقيع 8 اتفاقيات تجارة حرة كبرى خلال الفترة 1999–2022، بينما كان الأردن قد وقّع خلال عقود النصف الثاني من القرن العشرين 3 اتفاقيات تجارة كبرى.

وتشمل الاتفاقيات التي وُقِّعت خلال الربع الأول من القرن الحالي: اتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام 2000، واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات الأميركية عام 2001، واتفاقية التجارة الحرة مع رابطة الدول الأوروبية عام 2002، واتفاقية التجارة مع سنغافورة عام 2004، واتفاقية أغادير للتجارة الحرة بين الدول العربية المتوسطية (الأردن، مصر، تونس، المغرب) والاتحاد الأوروبي عام 2004، واتفاقية التجارة الحرة مع كندا عام 2009، ونظام قواعد المنشأ عام 2006، واتفاقية تبسيط قواعد المنشأ مع الاتحاد الأوروبي عام 2016، واتفاقية التجارة الحرة مع بريطانيا عام 2021.

لقد شكّلت هذه الاتفاقيات حجرَ الأساس لتنمية التجارة الخارجية الأردنية وتنمية الصادرات الوطنية والوصول إلى حوالي 140 سوقاً في العالم. يروي الملك عبدالله الثاني أن الرئيسَ الأميركي بيل كلنتون سأله بإيجابية في زيارته الرسمية الأولى للولايات المتحدة عام 1999: «قل لي كيف بإمكاني أن أساعد الأردن؟»، فكان جواب الملك على الفور: «**ساعدونا في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**»، فلم يطلب الملك مساعدة مالية إضافية. يقول: «**أما أنا، لم أكن أريد صدقات، بل رميتُ لفتح المجال أمامنا لكي نساعد أنفسنا وننهض ببلدنا**»[42].

42 عبدالله الثاني ابن الحسين، «فرصتنا الأخيرة.. السعي نحو السلام في زمن الخطر»، دار الساقي، لندن، 2011.

وبالفعل، نال الأردن خلال أشهر دعماً أميركياً لطلبه بالانضمام إلى المنظمة في شهر نيسان 2000.

ومرة أخرى، في حزيران 2000، عاد الملك لزيارة الولايات المتحدة، وسأله الرئيس كلنتون بعد أن هنأه بانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية: «ماذا يمكن أن أفعل لمساعدة الأردن؟»، فجاءت إجابة الملك على الفور: «**أريد اتفاقاً للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة**»، ووعد الرئيسُ بدعم طلب الملك، وهذا ما تحقّق بالفعل في السنة التالية.

وحققت اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأميركية قفزة كبيرة جعلت الميزان التجاري يميل لصالح الأردن.

استوجب انضمام الأردن لعضوية منظمة التجارة العالمية وبعض الاتفاقيات التجارية الأخرى، إجراء جملة من الإصلاحات القانونية الحاكمة لسياساته التجارية، إذ تم تعديل واستحداث عدد من القوانين، خاصة في مجال الملّكية الفكرية، والمواصفات والمقاييس، وحماية الإنتاج المحلي، والضريبة العامة على المبيعات، والجمارك، والمنافسة، إلى جانب نظام لاستثمارات غير الأردنيين، وغيرها من الإصلاحات التي شهدتها البيئة التشريعية للمملكة.

أما الصادرات السلعية الوطنية الكلية، فقد بلغت 8.87 مليار دينار عام 2022، بعد أن كانت حوالي 1.299 مليار دينار عام 1999، محققةً زيادة بمقدار 7.9 مرة ونمواً مركباً بنسبة 9.3%.

وحققت صادرات الخدمات نمواً بنسبة 23.1% خلال عام 2022 مقارنة مع عام 1999، وسجلت نمواً مركباً للفترة نفسها بنسبة 1%.

في المقابل، ارتفعت الواردات الأردنية إلى 18.39 مليار دينار عام 2022، بعد أن كانت قرابة 2.635 مليار دينار عام 1999؛ الأمر الذي يشير إلى استمرار العجز التجاري لصالح العالم الخارجي وبنسب شبه مستقرة.

وارتفع عدد الشركات المسجلة سنوياً من 4,389 شركة عام 1999 إلى 4,921 شركة عام 2021، وبارتفاع في رأس المال من 146.4 مليون دينار إلى 343.9 مليون دينار. وارتفع أيضاً عدد المؤسسات الفردية المسجلة من 12,678

مؤسسة في عام 1999 إلى 27,987 مؤسسة في عام 2022، وبنسبة نمو تراكمية بلغت 120%.

وحقق قطاع الإنتاج السلعي (قطاعات الزراعة والتعدين والصناعات التحويلية و«الكهرباء والمياه» والتشييد) قفزة في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ أسهم بما نسبته 26% من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لعام 1999 مقارنة بما نسبته 33.3% عام 2021. كما ارتفعت قيمة التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية والمستوردات) مما قيمته 3.6 مليار دينار عام 1999 إلى 20.2 مليار دينار عام 2021. وارتفع عدد العلامات التجارية المسجلة من 1239 عام 1999 إلى 5048 عام 2022، بنسبة نمو تراكمية بلغت 300%.

تحمّلَ الاقتصاد الوطني أعباء كبيرة نتيجةً لانحسار صادراته -وتوقّفها لسنوات- إلى أهم الأسواق التقليدية خاصة السوقين العراقي والسوري، وتوقُّف تجارة الترانزيت التي كانت تمر من خلال الأراضي السورية بسبب الأزمة التي اندلعت في سوريا عام 2011. ومع ظهور الموجات الإرهابية وتحديداً تنظيم «داعش»، أُغلقت الحدود بين الأردن وكل من سوريا والعراق خلال الفترة 2015-2017. وعملياً أصبح الأردن شبه محاصر من الحدود الشمالية والشرقية وتوقفت التجارة مع العراق، وفي المجمل لم يرتفع مستوى الصادرات خلال الفترة 2010-2018 كثيراً عمّا كان عليه عام 2008، فبحسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة بدأت الصادرات الأردنية بالتراجع منذ عام 2014، وأخذت بالتعافي نسبياً عام 2018، وواصلت التحسن بحلول عام 2019، إذ بلغت قيمتها 5.953 مليار دينار. وفي عام 2020، وعلى الرغم من تداعيات جائحة «كورونا»، شهدت الصادرات ارتفاعاً طفيفاً وصولاً إلى عام 2022، إذ بدأ الاتجاه التصاعدي في الصادرات يُلاحَظ بقوة.

وأشارت دراسة صادرة عن وزارة الصناعة والتجارة والتموين (2022) إلى أن الأردن يمتلك فرصاً تصديرية غير مستغَلَّة تقدَّر بـ 4.5 مليار دولار. وتتصدّر الأسمدةُ أهمَّ المنتجات الأردنية ذات الإمكانات التصديرية والتي يمكن أن تستفيد منها المملكة، بقيمة 735 مليون دولار، تليها المنتجات الكيماوية (733 مليون دولار)، ثم منتجات الملابس (569 مليون دولار)، فمستحضرات

الصيدلة (467 مليون دولار)، ثم الحيوانات الحية (463 مليون دولار)، ثم الحلي والمجوهرات (131 مليون دولار)، ثم المنتجات الغذائية (المصنّعة أو المحفوظة) بقيمة 85 مليون دولار.

طوّر الأردن في السنوات العشر الأخيرة منظومة من العلاقات الاقتصادية والتجارية الخارجية، ففي السياق العربي ظهرت آلية التعاون الثلاثية الأردنية-المصرية-العراقية، وأُنشئ مجلس تنسيقي أعلى للتعاون المشترك عام 2021. وتهدف الاتفاقيات إلى التعاون في مجالات مثل إنشاء خط أنابيب لتصدير مليون برميل يومياً من الخام العراقي من مدينة البصرة إلى ميناء العقبة، والتعاون في مجال الكهرباء، وإنشاء منطقة تجارية حدودية، وتنمية التجارة الخارجية. وشهدت العلاقات مع دول الخليج العربي توقيع العديد من الاتفاقيات التي أسهمت في تنمية التجارة وزيادة الصادرات.

كما استطاع الأردن أن يفتح أسواقاً جديدة للمنتجات الأردنية في أوروبا وأميركا اللاتينية وآسيا، فعلى سبيل المثال خطا الأردن خطوات أولية نحو اكتشاف الأسواق الإفريقية، وذلك بعد أن وفّر الملك عبدالله الثاني بيئة ملائمة لذلك من خلال زياراته إلى عدد من الدول الإفريقية.

وشاركت 30 شركة صناعية أردنية عام 2016 في رحلة البحث عن فرص تجارية في الأسواق الإفريقية (تنزانيا، كينيا، إثيوبيا)، وذلك بتنظيم من هيئة الاستثمار بالتعاون مع غرفة صناعة الأردن. وارتفعت الصادرات الأردنية للأسواق الإفريقية خلال السنوات 2015-2020 إلى معدل 600 مليون دولار سنوياً، لكن ما زال الميزان التجاري يميل لصالح الدول الإفريقية.

الجدول رقم (3): تطور المؤشرات الأساسية للتجارة الخارجية السلعية *

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دينار)	حجم التجارة الخارجية السلعية (مليون دينار)	نسبة التجارة الخارجية السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي
1999	6,032.7	3,933.9	%65.2
2010	19,265.0	16,040.2	%83.3
2022	34,543.9	27,264.2	%78.9

* المصدر: البنك المركزي الأردني.
يُعرَف حجم التجارة الخارجية السلعية بأنه مجموع قيمة المستوردات مضافاً إليها قيمة الصادرات الوطنية والمعاد تصديره.

المؤشرات الكلية: السعي نحو الاعتماد على الذات

يمكن النظر إلى التحولات التي شهدها الاقتصاد الأردني من منظور كلّي خلال الربع الأول من القرن الحالي من خلال ثلاث مراحل:

1. العشرية الأولى (1999–2009)، التي توصف بمرحلة الإنجازات وتحقيق إصلاحات اقتصادية جوهرية، وصعود معظم المؤشرات الاقتصادية.
2. العشرية الثانية (2010–2020)، التي توصف بمرحلة المنعة والصمود في مواجهة صدمات متعددة.
3. المرحلة الثالثة، وتتزامن مع الخروج من أزمة جائحة «كورونا» ودخول الدولة الأردنية المئويةَ الثانية بمشاريع تحديث سياسية واقتصادية وإدارية، مع بدء استعادة الاقتصاد الأردني عافيته.

1. النمو الاقتصادي

بمراجعة تطور الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي خلال الربع الأول من القرن الحالي، يتضح حجم التغيير الكبير الذي حققه الأردنيون، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 1999 حوالي 7.12 مليار دينار، ووصل عام 2022 إلى 34.54 مليار دينار بالأسعار الجارية، أي أن الناتج المحلي الإجمالي تضاعف خَمس مرات، بينما كان الناتج المحلي الإجمالي قد تضاعف حوالي مرتين (2.2) خلال الربع الأخير من القرن العشرين (1975–1999).

في المجمل، وصل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1999–2022 بمعدل 3.7%، وهو معدل أعلى من معدل النمو في المنطقة العربية وضمن المعدل في العالم خلال تلك الفترة. وشهد الاقتصاد الأردني تسارعاً كبيراً في العشرية الأولى من القرن، رافقه نمو حقيقي سنوي متوسطه الإجمالي 5.5% خلال الفترة 1999–2008، ووصل إلى ذروة معدل النمو السنوي الحقيقي بمتوسط إجمالي 6.2% بين عامَي 2004–2008. وكانت القطاعات الأكثر ديناميكيّةً هي: العقارات (السكني والتجاري)، والخدمات (الخدمات المالية، السياحة، الصحة). ورافق ذلك تضخم منضبط خلال كامل العقد الأول من القرن

الحادي والعشرين (+3.4% بين عامي 2001 و2007)، لكن ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية الأولية عالمياً سبّب تضخماً كبيراً منذ عام 2008 (6.2% عام 2010، و4.4% عام 2011 بحسب التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني). وخلال الفترة 1999–2009 حافظ الأردن على معدلات نمو حقيقي أعلى من معدل النمو العالمي ومن معدلات نمو المنطقة العربية.

في المرحلة الثانية (2010–2018)، حافظ الاقتصاد الأردني على معدلات نمو حقيقية سنوية بلغ متوسطها الإجمالي 2.5%. وفي المرحلة الثالثة (2019–2022) شهد الاقتصاد تراجعاً كبيراً بسبب تداعيات جائحة «كورونا»، وبلغ النمو -1.1% في عام 2020. ومنذ عام 2021 بدأ الاقتصاد بالتعافي.

أما حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد تطورت بتطور حالة النمو نفاق اقتصادي؛ إذ حقّق هذا المؤشر درجات نموّ جيدة في العشرية الأولى بالأسعار الحقيقية (الثابتة)؛ فقفز من 2924 ديناراً عام 1999، وبلغ ذروته عند 3655 ديناراً عام 2009؛ أي بمتوسط معدل نمو سنوي بلغت نسبته 2.5% عمّا كان في 1999. وبدءاً من عام 2013 أخذت حصة الفرد بالتراجع التدريجي، ووصلت إلى أدنى مستوى لها في عام جائحة «كورونا» (2020)، إذ انخفضت إلى 2755 ديناراً، ثم عادت إلى الارتفاع التدريجي، وفي عام 2022 بلغت 3056 ديناراً.

وبحسب تقرير منتدى الاقتصاد والمال والأعمال – الأمم المتحدة لعام 2018، احتلّ الأردن المرتبة 120 عالمياً في دخل الفرد ضمن 187 دولة.

في عام 2022 خفّض البنك الدولي تصنيف الأردن إلى ذي دخل متوسط منخفض، وذلك بعد أن تمكّن الأردن من الحفاظ على مدار السنوات الست السابقة على تصنيفه اقتصاداً ذا دخل متوسط مرتفع، ويعود التخفيض إلى المراجعة التي أجراها البنك في ضوء رفع تقدير التعداد السكاني بنسبة 8.6% الذي نشرته شعبة السكان في الأمم المتحدة؛ الأمر الذي يعكس حجم التأثير الكبير للجوء والهجرات القسرية على الظروف المعيشية للأردنيين.

شهدت حوالات الأردنيين المغتربين تطوراً واضحاً؛ فتضاعفت من 1.18 مليار دينار عام 1999، وسجلت 2.367 مليار دينار عام 2019، وخلال فترة جائحة «كورونا» وما تلاها شهدت الحوالات فترة انخفاض خلال الأعوام 2020 و2021 و2022، إذ بلغت 2.203 مليار دينار فقط عام 2022، بينما كانت قد بلغت ذروتها عام 2015 حينما وصلت إلى 2.423 مليار دينار.

2. السياسة النقدية

حافظ الأردن طوال الربع الأول من القرن الحالي على الاستقرار النقدي، وقدم البنك المركزي الأردني نموذجاً فذاً في السياسة النقدية، وتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، واستقرار سعر صرف الدينار، وتوفير هيكل سعر الفائدة الذي يتوافق مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية.

لقد كان للسياسة النقدية الحصيفة والتحوُّط الدائم من قِبل البنك المركزي الأردني الفضلُ في الاستقرار النقدي رغم الظروف الاقتصادية الصعبة؛ الأمر الذي جعل الخبرة الأردنية في هذا المجال تعدّ من أفضل الممارسات الدولية. وفي هذا الإطار يمكن إدراج الحقائق التالية:

أولاً: اتخذت الاحتياطيات الأجنبية منحى تصاعدياً في معظم الفترة بين عامي 1999 و2023، وتضاعف الاحتياطي من العملات الأجنبية خلال الفترة 1999–2022 حوالي 17 مرة. وبالمجمل، فإن هذا الاحتياطي يغطي في المعدل 7.4 أشهر من احتياجات الأردن الاستيرادية كما في نهاية عام 2022.

الجدول رقم (4): تطور حجم احتياطي البنك المركزي الأردني*

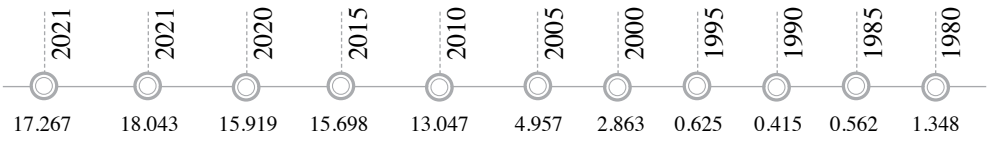

إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي الأردني (بما فيه الذهب وحقوق السحب الخاصة) مقوماً بالدولار الأميركي (مليار دولار)

* المصدر: البنك المركزي الأردني، قاعدة البيانات الإحصائية.

ثانياً: حافظ الأردن على تصنيف ائتماني جيد من مؤسسات التصنيف العالمي، يُستثنى من ذلك سنوات محدودة شهدت أزمات كبيرة، لكن النظام النقدي الأردني استطاع العودة إلى تصنيف أفضل بعد كلٍّ منها.

ثالثاً: لقد شهد الإقليم (والعالم) سلسلة من الأزمات الاستراتيجية والاقتصادية التي ألحقت أضراراً كبيرة في الأنظمة النقدية في معظم الدول، وخلال ذلك استطاع الأردن أن يحمي نظامه النقدي وأن يحافظ على استقرار صرف الدينار. ولعل الأزمة الاقتصادية العالمية (2008) من أبرز تلك الأزمات؛ فقد أدت إلى إفلاس مئات البنوك في العالم، بينما خرج النظام المصرفي الأردني سليماً منها على الرغم من تأثيرها على قطاعات اقتصادية أخرى.

استندت السياسة النقدية الأردنية في مواجهة الأزمة إلى مجموعة من الخطوات، أبرزها قيام الحكومة بضمان جميع ودائع المواطنين في القطاع المصرفي حتى نهاية عام 2010. وشمل هذا الضمان ودائع البنوك المرخَّصة في المملكة، وودائع غير المقيمين، وودائع الحكومة المركزية، وودائع المؤسسات العامة لدى البنك المركزي الأردني.

كما قام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من 8% إلى 10%، ثم خفّض هذه النسبة تدريجياً إلى 7% في ضوء تراجع معدل التضخم في تشرين الأول 2008. وإلى جانب ذلك، اتخذ البنك العديد من الإجراءات لتوفير السيولة الكافية لدعم الائتمان المحلي وتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني، من بينها وقف إصدار شهادات الإيداع منذ تشرين الأول 2008.

وألغى البنك المركزي شهادات إيداع بقيمة 1.9 مليار دينار لتحرير سيولة كافية للبنوك، وخفّض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2009 ثلاث مرات، ومرة واحدة عام 2010، استجابةً لانخفاض سعر الدولار الأميركي ولمعالجة الطلب المحلي. كما أعاد البنك هيكلة جزء من محفظته الاستثمارية؛ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الرصيد القائم من النقدية وأذونات الضمان بالعملات الأجنبية.

في عام 2012، في أجواء «الربيع العربي» وجرّاء انقطاع الغاز المصري واللجوء إلى الاعتماد على النفط المستورد لتوليد الكهرباء، رفع الأردن الدعم عن تسعيرة المشتقات النفطية؛ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في أسعارها تبعه فرض ضريبة مقطوعة على المحروقات بأصنافها المختلفة، في الوقت الذي توسعت فيه الحكومة بالإنفاق لضرورات سياسية وأمنية فرضتها الظروف السائدة آنذاك. هذا ما دفع الأردن إلى العودة إلى سياسة الاقتراض من صندوق النقد الدولي؛ فاقترض في المرة الأولى 2 مليار دولار، وكان تقريرٌ لصندوق النقد الدولي قد أشار إلى أن دعم أسعار الطاقة في الأردن كلّف الحكومة حوالي 6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 [43].

وفي تلك الفترة، بدأت ملامحُ أزمة في استقرار النظام النقدي، إذ أشار تقرير لصندوق النقد الدولي إلى أن التوترات الإقليمية أثّرت سلبياً على السياحة والتحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر. ونتيجةً لذلك، تباطأ النمو، وضعفت ثقة المستثمرين، وتفاقم عجز الحساب الجاري الخارجي (بما في ذلك تراجع المِنَح). وتسبّبت التكلفة المرتفعة لواردات الوقود في انخفاض احتياطيات البنك المركزي الأردني[44].

مرة أخرى، قاد البنك المركزي الأردني السياسة النقدية إلى برّ الأمان، إذ اتخذ سلسلة إجراءات أدت إلى استقرار السوق وتوفير العملات الأجنبية للتداول. في 3 كانون الأول 2012، رفع البنك سعر الفائدة لليلة واحدة بمقدار 75 نقطة أساس. ومنذ ذلك الحين، بدأت الدورة في الانعكاس، وأصبحت الودائع بالدولار (بالنسبة المئوية من إجمالي الودائع) أقلّ بحوالي نقطتين مئويتين، وتم رفع أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في شباط 2013، ومرة أخرى بمقدار 50 نقطة أساس في أيار 2013 إلى 3.25%، واستعاد سوق الأسهم عافيته المالية بعد أن خسرها خلال الأزمة. وعموماً، أسهمت سياسة البنك المركزي الأردني القائمة على ربط سعر صرف الدينار بالدولار في استقرار سعر الصرف وإبقاء الدينار قوياً.

43 https://www. imf. org/en/Publications/CR/Issues/2016/12/31/Jordan-Selected-Issues-25938

44 صندوق النقد الدولي: الأردن: طلب اتفاق الاستعداد الائتماني، الصفحة رقم (4)، النقطة رقم (2). الرابط:
https://www. imf. org/en/Publications/CR/Issues/2016/12/31/Jordan-Request-for-a-Stand-By-Arrangement-Staff-Report-Staff-Supplement-Request-for-40191

وفي عام 2020 قاد البنك المركزي الأردني جهوداً واسعة للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي والتخفيف من عبء تداعيات جائحة «كورونا»، إذ نفذ جملةً من الإجراءات بلغت قيمتها الإجمالية 2.7 مليار دينار (8.6% من الناتج المحلي الإجمالي)، هدفت لتعزيز قدرة القطاعات الاقتصادية على مواجهة التداعيات السلبية للجائحة، بالإضافة إلى تعزيز منعة الاقتصاد المحلي من خلال المحافظة على الوظائف واستدامة قدرة الاعمال على تنفيذ الأنشطة الاقتصادية. واستفاد من برامج البنك حوالي 8851 شركة ومشروع، أسهمت في حماية ما يزيد عن 159 ألف فرصة عمل.

لقد شكلت قصة نجاح السياسة النقدية الأردنية خلال الفترة 1999-2023 مثالاً جيداً على كفاءة الأردنيين في إدارة الموارد النادرة، بالإضافة إلى مواجهة الأزمات السابقة.

وعند النظر إلى المؤشرات العالمية التي تعبّر عن سلامة المركز المالي، يجد المرء أن النظام المصرفي الأردني يتمتع بواحدة من أعلى درجات المتانة المالية في العالم. فقد تطور النظام المصرفي الأردني الذي يشكّل 97% من الخدمات المالية منذ إصدار قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000.

وعُزِّزَ هذا التطور بصدور قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (33) لسنة 2000، وقانون الدَّين العام وإدارته رقم (26) لسنة 2001، وقانون إدارة الودائع المجمدة رقم (17) لسنة 2004، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (46) لسنة 2007، وقانون التأجير التمويلي رقم (45) لسنة 2008، وقانون المعلومات الائتمانية رقم (15) لسنة 2010، وقانون المعاملات الإلكترونية رقم (15) لسنة 2015، وقانون أعمال الصرافة رقم (44) لسنة 2015، وقانون معدل لقانون الشركات رقم (30) لسنة 2018، وقانون معدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (8) لسنة 2019، وقانون معدل لقانون البنوك رقم (7) لسنة 2019، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (20) لسنة 2021.

وتُوِّجَ ذلك بإعلان مجموعة العمل المالي (FATF) في تشرين الأول 2023، عن رفع اسم الأردن من القائمة الرمادية، وحصوله على إشادات دولية لمستوى فعالية المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3. السياسة المالية

عكست السياسةُ المالية التي اتبعتها الحكومات الأردنية الجانبَ الأبرز من تحديات الاقتصاد الأردني وما يعانيه من تشوهات مزمنة مثل العجز في الموازنات العامة والتعامل مع الديون الداخلية والخارجية. كما عكست محاولاتِ السعي نحو الاعتماد على الذات، مثلما هو الأمر في تنمية الموارد الذاتية وتقليل الاعتماد على المساعدات.

وبالنظر إلى الحسابات الحكومية، يُلاحَظ الارتفاع في حجم الموازنات الحكومية خلال الفترة 1999–2023.

تعكس الموازنة العامة جدولَ أعمال الحكومة ومؤسسات الدولة الأخرى، وتعبّر عن السياسة المالية واتجاهات التنمية في الدولة، كما أنها توضح مدى الاعتماد على الذات في السياسة المالية، وحجم العجز المالي الذي قد يقود إلى عدم إدراج مخصصات كافية للمشاريع الرأسمالية؛ الأمر الذي يجعل الدولة أقلّ قدرةً على القيام بأدوارها التنموية والاجتماعية.

ويلاحَظ في تاريخ تطور الموازنة العامة للدولة للفترة 1999–2022 تضاعُفُها أكثر من خَمس مرات بالأسعار الجارية، بينما تَذبذب العجز السنوي من دون المنح والمساعدات، ووصل إلى أدنى حد للعجز الكلي عام 2005 بمبلغ 40.7 مليون دينار مشكّلاً عجزاً بنسبة 1.3% من الإيرادات الكلية، بينما وصل إلى أعلى حد للعجز عام 2020 بمبلغ 2.18 مليار دينار وبنسبة 31% من الإيرادات الكلية. ووصل معدل العجز خلال الفترة 1999–2009 إلى 9.7%، وخلال الفترة 2010–2022 إلى 18.8%، وبلغ معدل العجز على طول الفترة 1999–2022 حوالي 14.6%.

يشير تطور هيكل الإيرادات في الموازنات خلال الفترة 1999–2022 إلى ظواهر إيجابية أبرزُها السعي لتغطية الإيرادات المحلية لكامل النفقات الجارية، ويعدّ هذا من الفرضيات الأساسية التي سعت السياسة المالية لتحقيقها منذ عام 2004، ويمثل أحد أبرز أعمدة الاعتماد على الذات. وينعكس قصور تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية في زيادة عجز الموازنة، واضطرار الحكومة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي لتغطية

النفقـات الجاريـة التـي يُفتـرَض تغطيتهـا مـن الإيـرادات المحليـة.

لقـد غطّـت الإيـرادات المحليـة كاملَ النفقـات الجاريـة (مـا يسـمّى «مؤشـر نسـبة الاعتمـاد علـى الـذات») ثـلاث مـرات خـلال الفتـرة 1999–2022، وذلـك في الأعـوام 1999 و2005 و2006 حـين بلـغ معـدل التغطيـة 102–103%. وفي السـنوات الأخيـرة يُلاحَـظ تزايـد قـدرة الإيـرادات المحليـة في تغطيـة النفقـات الجاريـة؛ ففـي عـام 2016 وصلـت إلـى 90.1%، وزادت عـام 2017 إلـى 94.4%، إلا أنهـا عـادت إلـى الانخفـاض ووصلـت عـام 2020 إلـى 74.4%، وفي عـام 2022 عـادت إلـى الارتفـاع بنسـبة 90.7%

تزامـن ذلـك مـع مـا شـهده النظـام الضريبـي مـن تحـولات كبيـرة هدفـت إلـى تعزيـز العدالـة الاجتماعيـة وتحفيـز الاقتصـاد الوطنـي.

وتركـزت الإصلاحـات الضريبيـة علـى تحسـين نظـام التحصيـل الضريبـي، وتوزيـع الأعبـاء بشـكل أكثـر عدالـة، وتطبيـق نسـب ضريبيـة متوازنـة تسـتند إلـى مبـدأ القـدرة الشـرائية وتحسـين الإجـراءات لتحصيـل الضرائـب بصـورة تصاعديـة تراعـي التفـاوت في الدخـل وتعـزز قيـم العدالـة الاجتماعيـة.

كمـا هدفـت الإصلاحـات إلـى معالجـة التشـوهات والاختـلالات الضريبيـة مـن خـلال مكافحـة التهـرب الضريبـي، وتحسـين الخدمـات الضريبيـة للمكلفـين وكفـاءة التدقيـق والتفتيـش الضريبـي باسـتخدام الممارسـات الدوليـة الفضلـى.

ووُجِّهـت السياسـات الضريبيـة نحـو القطاعـات الاسـتراتيجية في تحفيـز الابتـكار والريـادة وتعزيـز القـدرة التنافسـية للصناعـات الوطنيـة، بهـدف توفيـر الدعـم والحوافـز اللازمـة للقطاعـات التـي تسـهم بشـكل كبيـر في تعزيـز النمـو الاقتصـادي والتنميـة الاقتصاديـة.

ويمكـن القـول إن الإصـلاح الضريبـي مـرّ بخمـس مراحـل خـلال الفتـرة 2001–2022:

المرحلـة الأولى: إقـرار قانـون معـدل لضريبـة الدخـل عـام 2001، الـذي عمـل علـى تقليـل الشـرائح، وتخفيـض نسـبة الشـريحة العليـا ونسـب ضريبـة شـركات التأمـين والصرافـة، وإبقـاء ضرائـب البنـوك عنـد نسـبة 35%.

المرحلة الثانية: قانون الضريبة المؤقت عام 2005، الذي قلص الشرائح الضريبية إلى اثنتين، وخفّض نسبة الضريبة على دخل الشريحة الأعلى إلى 20% بدلاً من 25%، على أن تُخفَّض تدريجياً حتى تثبت عام 2011 على 15% فقط. كما خفّض القانون الضرائب على شركات التأمين والصرافة تدريجياً بحيث تصل إلى 15% عام 2011. ورفض مجلس النواب الرابع عشر مناقشة القانون من باب عدم دستوريته، وأحاله لمجلس الأعيان كما يقتضي الدستور، ورفض مجلس الأعيان القانون، وبذلك أصبح القانون باطلاً.

المرحلة الثالثة: في عام 2011 أقرّت الحكومة قانوناً مؤقتاً تضمّن تخفيض ضريبة البنوك إلى 30%، وتقليص الشرائح إلى اثنتين، وتخفيض نسبة الشريحة العليا إلى 14%، مع إلغاء الإعفاءات العائلية بالكامل. وساوى القانون بين القطاعَين الصناعي والتجاري من حيث نسبة الضريبة 14%، ملغياً بذلك السياسة التفضيلية للصناعة.

المرحلة الرابعة: في عام 2014 قدمت الحكومة مشروع قانون زادَ تصاعدية الشرائح، من دون تغيرات كبيرة على ضرائب البنوك والشركات، وأُقِرّ القانون، وما زال سارياً.

المرحلة الخامسة: في عام 2018 قدّمت الحكومة مشروع تعديلات على قانون الضريبة يتضمن رفع الضرائب على البنوك وشركات التأمين والشركات المالية إلى 40%، وزيادة الشرائح إلى خمس. ونتيجة للرفض الشعبي والاضرابات استقالت الحكومة، وأُقِرّ القانون بعد توسيع الإعفاءات بمقدار 10 آلاف دينار وتخفيض الضريبة على البنوك لتعود إلى نسبة 35% بالإضافة إلى 3% لحساب المساهمة الوطنية مع تخفيض إعفاءات القطاع الزراعي.

تعدّ مشكلة التهرب الضريبي من أبرز التحديات في إصلاح هيكل الإيرادات الحكومية، وعلى الرغم من أن حجم التهرب لا يمكن تحديده بدقة، إلا أن الإصلاحات التي اتخذتها وزارة المالية خلال السنوات 2018-2023 تثبت عِظَمَ المشكلة، إذ تقدّر دائرة ضريبة الدخل والمبيعات أنها استطاعت مكافحة التهرب والتجنب الضريبي خلال تلك الفترة بنسبة 50%.

أجـرت دائـرة ضريبـة الدخـل والمبيعـات إصلاحـات هيكليـة تنتمـي إلـى أفضـل الممارسـات العالميـة، وتعـدّ الدائـرة أول مؤسسـة حكوميـة بـالأردن توظّـف تقنيـات الـذكاء الاصطناعـي في عملهـا، فالإقـرارات الضريبيـة تدقَّـق إلكترونيـاً مـن خـلال خوارزميـات الـذكاء الاصطناعـي. كمـا أدخلـت الدائـرة نظـام الفوتـرة الإلكترونيـة. وبموجـب هـذه الإصلاحـات أصبـح الأردن أول دولـة عربيـة تُدخـل الرقابـة الرقميـة الإلكترونيـة بالتدقيـق الضريبـي.

لقـد تضاعـف رقـم التحصيـل الضريبـي بيـن عامَـي 1999 و2022 حوالـي خمـس مـرات بالأرقـام الجاريـة، وتوضـح نسـبُ نمـو مسـاهمة الإيـرادات الضريبيـة في الإيـرادات المحليـة هـذا التطـور، الـذي يصـبّ في المحصلـة في نهـج السـعي نحـو الاعتمـاد علـى الـذات، فقـد كانـت مسـاهمة الإيـرادات الضريبيـة في مجمـل الإيـرادات المحليـة خـلال الفتـرة 1999–2003 حوالـي 58.8%، وارتفعـت خـلال الفتـرة 2019–2022 إلـى 66.9%، أيْ بزيـادة قدرهـا 13.8%.

المساعدات والمنح الخارجية

تتوزع المساعدات والمنح التي يتلقاها الأردن ضمن ثلاث فئات عريضة ينقسم كلٌّ منها إلى عدد من الأشكال،

- **الفئة الأولى:** المنح الاعتيادية والإضافية، وتنقسم إلى دعم من خلال الموازنة العامة، وتمويل برامج ومشاريع ذات أولوية تنموية، ودعم خطة الاستجابة لأزمة اللجوء السوري.
- **الفئة الثانية:** القروض الميسرة، وتشمل دعم الموازنة العامة، والبرامج والمشاريع ذات الأولوية التنموية.
- **الفئة الثالثة:** الدعم الفني وبناء القدرات، وتشمل بناء القدرات المؤسسية وبناء القدرات الفردية.

ويلاحَظ بالمنظور التاريخي الطويل أن اعتماد الأردن على المنح والمساعدات الخارجية قد أخذ بالتراجع بقوة، فقد مرت عقود كانت المملكة تعتمد فيها بشكل شبه كامل على المساعدات الخارجية التي ازدهرت بشكل كبير في السبعينيات وجزء من الثمانينيات من القرن الماضي؛ إذ وصلت نسبة المنح والمساعدات من الإيرادات المحلية إلى حوالي 93% خلال الفترة 1972–1976، وخلال الفترة 1982–1986 بلغت حوالي 39%، ثم أخذ منحى المساعدات العربية في النزول اعتباراً من التسعينيات.

وبالمنظور التاريخي القريب، فإن نسبة المساعدات من الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت من 5.12% في السنوات الخمس الأولى من القرن الحالي إلى 2.47% في السنوات الأخيرة (2020–2022). كما تراجعت نسبة المساعدات والمنح الخارجية إلى الإيرادات المحلية من حوالي 23% في السنوات الأولى من القرن إلى حوالي 11% في السنوات الأخيرة. بمعنى أن الاتكالية على الخارج قد تراجعت بمعدل النصف خلال عقدَين، وبموازاة ذلك زاد الاعتماد على الذات.

وجاءت الحصة الكبرى من المساعدات من الولايات المتحدة؛ ما يقارب 16 مليار دولار خُصِّصت لدعم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في مجالات

الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والبيئية والحوكمة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

أما إجمالي حجم المساعدات التي التزم الاتحاد الأوروبي بتقديمها للمملكة خلال الفترة 1999–2023 من منح وقروض ميسرة، فوصل إلى 4.2 مليار يورو تقريباً، أسهمت بدعم الموازنة العامة ودعم تنفيذ الإصلاحات التي يتبناها الأردن في المجالات المختلفة، وكذلك لتمويل تنفيذ برامج ومشاريع ذات أولوية بما فيها الاستجابة لتبعات استضافة اللاجئين السوريين وتلبية احتياجات المجتمعات المستضيفة لهم.

ووصل إجمالي حجم المساعدات الألمانية خلال الفترة نفسها إلى 4.1 مليار يورو تقريباً على شكل منح وقروض ميسرة لدعم الموازنة العامة ولتمويل برامج ومشاريع تنموية ذات أولوية بما في ذلك الاستجابة لتبعات استضافة اللاجئين السوريين وتلبية احتياجات المجتمعات المستضيفة لهم.

ووصل إجمالي حجم المساعدات التنموية المقدمة من المملكة العربية السعودية للأردن خلال الفترة نفسها إلى 2.501 مليار دولار تقريباً، إذ بلغ حجم المنح حوالي 1.38 مليار دولار، وهي تشمل المساهمة السعودية في المنحة الخليجية بقيمة 1.25 مليار دولار، ومنحة لدعم المجتمعات الأردنية المستضيفة للّاجئين السوريين بقيمة 130 مليون دولار، بالإضافة لمنحة لدعم الموازنة بقيمة 250 مليون دولار. كما بلغ إجمالي القروض الميسرة المقدمة من السعودية للأردن حوالي 338.3 مليون دولار.

ووصل حجم المساعدات من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى 2.005 مليار دولار تقريباً، إذ بلغ حجم المنح حوالي 1.323 مليار دولار، وهي تشمل المساهمة الإماراتية في المنحة الخليجية بقيمة 1.25 مليار دولار، والمساهمة في تغطية الإعفاءات الطبية بقيمة 73 مليون دولار، بالإضافة إلى تقديم منحة لدعم الموازنة بقيمة 250 مليون دولار.

وبلغ حجم المساعدات المقدمة من دولة الكويت للأردن إلى 2.395 مليار دولار تقريباً، إذ بلغ حجم المنح حوالي 1.342 مليار دولار، وهي تشمل المساهمة

الكويتية في المنحة الخليجية بقيمة 1.25 مليار دولار، ومنحة لدعم المجتمعات الأردنية المستضيفة للاجئين السوريين بقيمة 88 مليون دولار، ومنحة لتمويل دراسات جدوى اقتصادية بقيمة 4.3 مليون دولار. كما بلغ إجمالي القروض الميسرة حوالي 553.5 مليون دولار.

بينما وصل إجمالي حجم المساعدات اليابانية للأردن إلى 2.035 مليار دولار، ووصل حجم المساعدات البريطانية إلى 1.1 مليار دولار، ووصل إجمالي حجم المساعدات الكندية إلى 1.2 مليار دولار كندي.

المديونية العامة وبرامج الإصلاح الاقتصادي

شكّل الدَّين العام هو الآخر تحدّياً للمالية العامة منذ فترات طويلة، إذ بلغت الديون ذروتها عام 1989 حينما وصلت إلى 189% من الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجةً للإصلاحات الاقتصادية التي قام بها الأردن انخفض الدَّين العام إلى 109% عام 1998.

تمكّن الأردن من تحقيق نجاحات ملفتة في مجال الإصلاح الاقتصادي ومعالجة مشكلة المديونية الخارجية من خلال تطبيق إصلاحات اقتصادية على مدى عقد (1999–2008) بالموازاة مع استراتيجية إدارة الدَّين الخارجي، إذ شهدت تلك المرحلة استقراراً نسبياً في رصيد الدَّين الخارجي خلال فترة التصحيح الاقتصادي. وبالفعل؛ انخفض الدَّين أكثر من النصف؛ أي من 113% عام 1999 إلى 58% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010.

فقد أدّت صفقة شراء جزء من الدَّين الخارجي لدى دول أعضاء نادي باريس بمقدار 2.1 مليار دولار والتي استُثمرت فيها أموال الخصخصة، إلى خفض نسبة الدَّين العام من الناتج المحلي الإجمالي إلى 58%، وهي النسبة الأدنى منذ منتصف الثمانينيات. وأدى هذا الإنجاز إلى خفض كلف خدمة الدَّين العام من 13% عام 2002 إلى 2.2% عام 2010. وكان الأردن يخطط إلى تخفيض نسبة الدَّين في عام 2012 إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي.

عملت الأزمات والصدمات المتتالية على تفاقم المديونية الأردنية على مدى السنوات اللاحقة (2009–2023) حينما عمّقت العجز في الموازنات العامة، وكان ذلك بدءاً من الأزمة الاقتصادية العالمية، إذ وصلت المديونية إلى 11.5 مليار دينار في نهاية عام 2010؛ وبذلك زادت هذه الأزمة المديونيةَ العامة الداخلية والخارجية لتبلغ نسبتُها 58.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

وجاءت الحلقة الثانية في تراكم الديون بفعل أزمة الطاقة التي تفاقمت عام 2011 بعد انقطاع الغاز المصري. لم يكن لدى الأردن بدائل في متناول اليد إلّا العودة إلى المشتقات النفطية لتوليد الكهرباء والتي رفعت كلف إنتاج الكهرباء بشكل كبير. وبلغت الخسائر المتراكمة على شركة الكهرباء نتيجةً لهذا التطور

خلال الفترة 2011–2014 حوالي 5 مليارات دينار، إذ لم تُغَطِّ إيرادات بيع الكهرباء خلال عامي 2011 و2012 إلّا أقل من نصف الكلفة، وفي عامَي 2013 و2014 حوالي 60% من الكلفة.

في ذلك الوقت رفضت الحكومة رفع الدعم عن الكهرباء للشرائح المنزلية لأسباب سياسية واجتماعية في ظروف إقليمية ومحلية دقيقة، بل ذهبت إلى زيادة أسعار الكهرباء على الفئات الإنتاجية لتخفيف عبء فاتورة الطاقة، وهو الأمر الذي بقي موضع جدل من المنظور الاقتصادي.

كما لجأت الحكومة في تلك الفترة إلى التوسع في الإنفاق السياسي–الاجتماعي، رغم تباين الآراء داخل الفريق الحكومي إزاء هذا التوجه، المتمثل في رفع الرواتب، والامتناع عن رفع أسعار الطاقة ولو بشكل تدريجي لتعكس الكلف الفعلية. وفي المحصلة، بلغت مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه بقيمة تقريبية 8.7 مليار دينار في آب 2023. وللمرء أن يتصور أن الدَّين العام الذي بلغت نسبته 94.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018 كان يمكن أن يكون في حدود 73% لولا القروض التي لجأت لها الحكومة خلال الفترة 2011–2014 ووُجِّهت بالدرجة الأولى لدفع فاتورة الكهرباء.

وارتبطت الحلقة الثالثة في رفع الدَّين العام بأزمة لم تكن ضمن الحسابات، وهي جائحة «كورونا» التي قادت إلى تراجع النمو الاقتصادي إلى -1.1% وتعطُّل معظم القطاعات الاقتصادية؛ فارتفعت المديونية جراء تداعيات الجائحة في السنتين اللاحقتين بنسبة 19%؛ وفعلياً ارتفعت المديونية من 95% عام 2019 إلى 111% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022.

إن ارتفاع الدَّين العام يرتبط بشكل جوهري بازدياد العجز في الموازنة العامة، الذي يأتي بدوره من زيادة الإنفاق في مقابل النمو المحدود في الإيرادات. وتوضح المؤشرات الاقتصادية استمرار الزيادة في الإنفاق العام منذ عام 2013؛ الأمر الذي يعني أن الكلف التشغيلية للقطاع العام في ازدياد.

لقد بلغ الدَّين العام في الأردن مستوىً أصبح يشكل فيه تحدياً نتيجةً لكلف خدمة الدَّين العالية، إذ وصل إلى 111%، وهي نسبة أعلى بكثير من الحدّ الذي وضعه صندوق النقد الدولي للدول ضمن شريحة التي ينتمي إليها الأردن

(70% من الناتج المحلي الإجمالي). لكن صدمة جائحة «كورونا» أخرجت الاقتصاد الأردني من الافتراضات السابقة.

لذلك، فإن رؤية التحديث الاقتصادي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي حقيقي يتجاوز 5% بالمعدل، ضمن سياسة مالية تركز على تخفيض النفقات الجارية، وزيادة النفقات الرأسمالية، وتطوير منظور خلّاق لشراكة متينة بين القطاعين العام والخاص، والدخول في عالم المشاريع والاستثمارات الكبيرة.

رؤية التحديث الاقتصادي: إطلاق الإمكانيات لبناء المستقبل

مع دخول الدولة الأردنية المئويةَ الثانية تبلورت رؤية الملك عبدالله الثاني حول تحديث الدولة في ثلاثة مسارات طموحة صاغها الأردنيون في تجربة فريدة تمثلت في إشراك أكبر قاعدة من المجتمع في التفكير بالمستقبل وبناء رؤى التقدم والازدهار، وشملت هذه المسارات: التحديث السياسي، والتحديث الاقتصادي، والتحديث الإداري.

وجّه الملك رسالة للأردنيين في 30 كانون الثاني 2022 بمناسبة عيد ميلاده الستين، تحدث فيها عن خارطة طريق للاقتصاد الوطني للسنوات اللاحقة، وحدد أبرز محاور الرؤية الشاملة للإصلاح والتحديث الاقتصادي، وأعلن البدء بالتحضير لورشة عمل وطنية لوضع خطة اقتصادية شاملة عابرة وملزمة للحكومات.

وجاء في الرسالة: «**نريده مستقبلاً مشرقاً نعزز فيه أمننا واستقرارنا، ونمضي خلاله في مسيرة البناء إلى آفاق أوسع من التميز والإنجاز والإبداع.. نريده مستقبلاً نستعيد فيه صدارتنا في التعليم، وننهض فيه باقتصادنا، وتزداد فيه قدرات قطاعنا العام وفاعليته، ويزدهر فيه قطاعنا الخاص؛ فتزداد الفرص على مستوى متكافئ، ونواجه الفقر والبطالة بكل عزم، ونحدّ من عدم المساواة، وينطلق شبابنا في آفاق الريادة والابتكار**»[45].

ووجّه الملك في رسالته بتنظيم ورشة العمل الاقتصادية في الديوان الملكي الهاشمي لتجمع ممثلين من أصحاب الخبرة والتخصص في القطاعات الاقتصادية، وبالتعاون مع الحكومة، لوضع رؤية شاملة وخارطة طريق مُحكمة للسنوات المقبلة.

واستجابةً للتوجيهات الملكية، عُقدت ورشة العمل بين شهرَي شباط وأيار 2022 بمشاركة حوالي 500 من أصحاب الخبرة والاختصاص في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والبرلمان ووسائل الإعلام والشركاء التنمويين.

45 رسالة الملك عبدالله الثاني للأردنيين بمناسبة عيد ميلاده الستين، 30 كانون الثاني 2022.

وفي 6 حزيران 2022، تم إطلاق رؤية التحديث الاقتصادي (2022-2033) برعاية الملك في مركز الملك الحسين بن طلال للمؤتمرات بمنطقة البحر الميت. وتضمنت الرؤيةُ خارطةَ طريق واضحة المعالم لمستقبل الأردن يكون فيها للقطاع الخاص الدورُ المحوري في النشاط الاقتصادي، وذلك بالاستناد إلى ركيزتين استراتيجيتين هما النمو الاقتصادي المتسارع، والارتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين، في حين تُشكل الاستدامة ركناً أساسياً في هذه الرؤية المستقبلية.

ويمكن للأردن أن يحقّق من خلال الركيزة الأولى قفزات نوعية في النمو الاقتصادي، إذ تطمح الرؤية إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ممّا هي عليه الآن إلى حوالي 5.6% عام 2033، كما تطمح إلى توفير أكثر من مليون فرصة عمل للشباب الذين يُتوقَّع دخولهم إلى سوق العمل حتى عام 2033، مع النموّ المستمر لصافي دخل الفرد. أما الركيزة الثانية، فيمكن أن يصل الأردن من خلالها إلى تحسين نوعية الحياة بشكل ملموس ليكون في طليعة دول المنطقة في هذا المضمار.

وتسعى الرؤية إلى الوصول لاقتصادٍ وطنيّ قويّ يرفع معدلات النمو ويوفر فرص العمل؛ الأمر الذي يسهم بدوره في رفع ترتيب الأردن في مؤشر تنافسية الاستدامة العالمية ليصبح ضمن أعلى 40%، بالتزامن مع تحسين الوضع البيئي العام في المملكة لينعكس ذلك على ترتيبه ضمن مؤشر الأداء البيئي العالمي ليصبح ضمن أعلى 20%.

وتطمح الرؤية إلى زيادة معدل دخل الفرد الفعلي السنوي إلى ما نسبته 3% بالمتوسط، ورفع نسبة الرضا عن نوعية الحياة بين الأردنيين من 40% إلى 80%.

محركات النمو لتنفيذ الرؤية

اشتملت الرؤية على ثمانية محركات لنمو الاقتصاد، تغطي 35 من القطاعات الرئيسية والفرعية، وتتضمن 380 مبادرة، يتم تنفيذها ضمن إطار زمني متسلسل ومرحلي، وبتكلفة رأسمالية تبلغ 41 مليار دينار.

وحددت الرؤية آلية لمتابعة الأداء والتقييم لهذه المبادرات، وذلك لضمان الاستمرارية في الإنجاز للحكومات والمسؤولين، والحيلولة دون إعادة صياغة الخطط والاستراتيجيات.

المحرك الأول: الصناعات عالية القيمة؛ ويشمل 9 قطاعات فرعية (التعدين، الصناعات الكيماوية، الصناعات الدوائية، الصناعات الهندسية، صناعة المحيكات، الصناعات الغذائية، الزراعة والأمن الغذائي، الخدمات اللوجستية).

المحرك الثاني: الخدمات المستقبلية؛ ويشمل 8 قطاعات فرعية (خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الصناعات الإبداعية، الرعاية الصحية، الخدمات المالية، التجارة، النقل).

المحرك الثالث: الأردن وجهة عالمية؛ ويشمل قطاعَين فرعيَّين (السياحة الثقافية والطبيعية، السياحة العلاجية والاستشفائية، السياحية الدينية، مواقع إنتاج الأفلام).

المحرك الرابع: الريادة والإبداع؛ ويشمل 8 قطاعات فرعية (التعليم «تنمية الطفولة المبكرة، التعليم الأساسي والثانوي، التعليم العالي، التعليم والتدريب المهني والتقني»، البيانات، البحث والتطوير والابتكار، ريادة الأعمال والشركات الناشئة).

المحرك الخامس: الموارد المستدامة؛ ويشمل قطاعَين فرعيَّين (الطاقة، المياه).

المحرك السادس: الاستثمار؛ ويشمل مشاريع الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمشاريع الكبرى.

المحرك السابع: بيئة مستدامة؛ ويشمل 3 قطاعات فرعية (الاقتصاد الأخضر، القطاعات الاقتصادية الخضراء، الحياة الخضراء).

المحرك الثامن: نوعية الحياة؛ ويشمل قطاعَين فرعيَّين (التنمية الحضرية، جودة الحياة).

مراحل تنفيذ الرؤية

يتم تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى (2022-2025): تشمل إجراء تحسينات على السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والاستفادة من الموارد والمهارات الحالية وتعزيزها، وولوج أسواق جديدة. وهذه هي المرحلة الأكثر أهمية في تنفيذ خارطة الطريق، إذ تشهد إرساء قواعد 135 مبادرة تتضمن 514 أولوية. وسيتم في الربع الأخير من عام 2025 إجراء مراجعة شاملة لخارطة الطريق مع مراعاة البيئة المتغيرة والآثار المترتبة على ذلك، لضمان تحقيق الأهداف طويلة الأجل، وإعادة ترتيب الأولويات للمرحلة اللاحقة، وتطوير مسار التنفيذ لتلبية طموحات الأردن المستقبلية على الوجه الأفضل.

المرحلة الثانية (2026-2029): تشمل إيجاد موارد ومنتجات ومهارات جديدة، ستُبنى على إنجاز المرحلة الأولى، لتحديث خارطة الطريق للتركيز على الاستفادة الكاملة من الإنجازات المتحققة وتوسيع نطاقها، مع الأخذ في الاعتبار التطورات التي من شأنها أن توفر فرصاً اقتصادية للاستفادة منها.

المرحلة الثالثة (2030-2033): تشمل ملء أيّ فجوات استراتيجية والاستعداد لمراحل النمو المستقبلية المتوقَّعة، وسيكون التركيز فيها على الاستعداد للعقد اللاحق

البرنامج التنفيذي للمرحلة الأولى للرؤية (2023-2025)

تضمّن خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة التاسع عشر في 13 تشرين الثاني 2022 التأكيد على أهمية رؤية التحديث الاقتصادي في جذب الاستثمارات، ودعم النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل للشباب الأردني في السنوات العشر المقبلة. وقال الملك: «**فالرؤية واضحة، ولا خيار أمامنا سوى العمل والإنجاز لبناء الأردن الجديد، دولة حديثة أساسها المشاركة والمواطنة الفاعلة وسيادة القانون وتكريس كل الإمكانيات للتنمية، وعنوانها**

شباب الوطن وشاباته بطموحهم الذي لا حدود له وعزيمتهم التي لا تلين»[46].

وفي كانون الأول 2022 أطلقت الحكومة البرنامج التنفيذي للمرحلة الأولى لرؤية التحديث الاقتصادي للأعوام (2023-2025)، بما يتضمنه من مبادرات ومشاريع وتشريعات وإجراءات ذات أولوية في القطاعات التنموية المختلفة، وبدأ تنفيذها في الوزارات والمؤسّسات ذات العلاقة ضمن المواقيت الزمنية المحددة، إذ أُعِدّت وثيقة برنامج لـ 135 أولوية للفترة 2023-2025 بكلفة 2.3 مليار دينار، منطلَقاً للبرامج التنفيذية اللاحقة، وبما يمهّد للوصول إلى المستهدفات الخاصة بالنمو وإنشاء فرص العمل والاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص.

وتم إطلاق النظام الإلكتروني في شهر آب 2023، لمتابعة تقدم سير العمل لأولويات البرنامج التنفيذي للرؤية ضمن إطار زمني محدّد للتنفيذ، ومؤشِّرات واضحة لقياس الأداء.

أبرز نتائج المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية لعام 2023

- مؤشرات الأداء الاقتصادي:

- 2.7% نسب نمو حقيقية حتى الربع الثالث من عام 2023 (2.5% في 2022).
- 605 مليون دينار قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر حتى شهر أيلول 2023 (888 مليوناً في عام 2022).
- 7.46 مليار دينار قيمة الصادرات الكلية للشهور العشرة الأولى من عام 2023 (7.41 مليار في الفترة نفسها من عام 2022).
- 9% انخفاض العجز في الميزان التجاري، ليصبح 8.14 مليون دينار خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2023 (8.9 مليون دينار في عام 2022).

46 خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة التاسع عشر، 13 تشرين الثاني 2022

- **مؤشرات الاستقرار المالي:**

- انخفاض العجز الأولي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.6% (2.7% في عام 2022).
- نمو في الإيرادات المحلية بنسبة 7% (حوالي 584 مليون دينار) عن عام 2022.
- تثبيت توقعات التصنيف الائتماني للأردن.
- 7 مراجعات ناجحة لبرنامج التمويل الممتد مع صندوق النقد الدولي وتوقيع برنامج جديد.

- **مؤشرات الاستقرار النقدي:**

- وصول احتياطي العملات الأجنبية إلى 18 مليار دولار، وهو يغطي حجم مستوردات المملكة لثمانية أشهر.
- انخفاض الضغوطات التضخميّة بنسبة 2.1% حتى تشرين الثاني 2023 (4.2% في عام 2022).
- نمو المؤشرات الرئيسية للبنوك:
  - 1.7% على إجمالي الموجودات.
  - 2.9% على إجمالي الودائع.
  - 2.2% على إجمالي التسهيلات الائتمانية.

- **مؤشرات قطاعية:**

- ارتفاع أعداد الشركات الأردنية المسجلة بنسبة 3%.
- قيمة الدخل السياحي 5.2 مليار دينار (نمو بنسبة 27% مقارنة بعام 2022).
- قيمة الأرباح التي حققتها 167 شركة في بورصة عمّان 2.4 مليار دينار.

صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية

وفّر صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية منذ تأسيسه عام 2001 أكثر من 3 ملايين فرصة مباشرة وغير مباشرة في مجالات التدريب والتطوع وبناء القدرات والدعم المالي واللوجستي والتشغيل، كما قدم أكثر من 3600 منحة دراسية للطلبة المستفيدين.

وانطلق الصندوق بمبادرة ملكية، على إثر ما لمسه الملك عبدالله الثاني خلال جولاته في أرجاء المملكة ولقاءاته مع أبناء شعبه في مناطقهم، من حاجةٍ ماسّة إلى إنشاء مشاريع تنموية وإنتاجية تُسهم في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

وسرعان ما غدا الصندوق مظلّةً مؤسسية لدعم الجهود التنموية والاجتماعية والتعليمية والثقافية، وتحفيز التنمية الشاملة التي تعتمد على مشاريع توظِّف طاقات المواطنين في الإنتاج والإبداع.

يهدف الصندوق إلى المساهمة في تأسيس مشاريع إنتاج ريادية للمواطنين، ودعم البرامج والأنشطة التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية الوطنية، وتشجيع الأنشطة العلمية والثقافية والرياضية والتعليمية والاجتماعية لتنمية المواهب وتقديم الحوافز للمبدعين في مجالاتهم.

ويتولى الصندوق في سبيل تحقيق أهدافه مهماتٍ عديدة من أبرزها: تأسيس المشاريع الإنتاجية التنموية وتطويرها في المحافظات، وتقديم وسائل الدعم والمشورة الفنية اللازمة لها، وتأسيس المؤسسات والشركات أو المساهمة أو المشاركة فيها، والمساهمة في عملية التدريب والتأهيل المهني للمواطنين، ومساعدة الطلبة المتفوقين في جميع المراحل التعليمية، ودعم الأنشطة العلمية، ودعم للمجتمعات المحلية بما يؤدي إلى تطويرها وتحسين الظروف المعيشية فيها.

وتمثل مشاريع الصندوق محطات خدمة استراتيجية رائدة، تحاكي مراحل تقدُّم الشباب في مسيرتهم من خلال تقديم خدمات نوعية تلائم المرحلة التي يمرون بها، سواء كانوا طلبة في المدارس والجامعات، أو مقبلين على العمل، أو موظفين من القياديين المستقبليين، أو مبدعين، أو باحثين.

وبمرور الوقت، اتسعت مظلة عمل الصندوق لتشمل عدداً من القطاعات والمجالات والحقول ضمن محاور رئيسية أبرزها: بناء القدرات، والتدريب والتشغيل، والزراعة، وتمويل المشاريع الصغيرة، والسياحة وإحياء التراث، وتكنولوجيا المعلومات، والبنى التحتية، وتعزيز ثقافة الحوار والتمكين الديمقراطي.

ويعمل الصندوق ضمن قيم مؤسسية واضحة تقع الاستدامةُ في طليعتها، ومن تلك القيم أيضاً: الحاكمية، والقدرة على الوصول للفئات المستهدفة، والابتكار، والقيادة، والتطوير، وتعزيز الإنتاجية، والريادة، والإبداع، والتنوع.

ويسعى الصندوق للإسهام في دفع عجلة التنمية المستدامة من خلال تأسيس مشاريع إنتاج ريادية للمواطنين، والاستثمار في طاقات الشباب، ودعم البرامج والأنشطة لزيادة الإنتاجية الوطنية، وتشجيع الأنشطة المختلفة لتنمية المواهب، وتقديم الحوافز للمبدعين في مجالاتهم.

يولي الصندوق اهتماماً خاصاً بالشباب، ويسعى إلى تفعيل دورهم وتمكينهم من المساهمة في مسيرة البناء والتنمية في الأردن من خلال حزمة من البرامج والنشاطات المتنوعة.

البرامج والمبادرات

يتركز عمل برامج ومبادرات الصندوق في خمسة محاور رئيسية هي: برنامج الريادة، برنامج رفع قابلية التشغيل، برنامج التواصل والتوعية المجتمعية، برنامج بناء القدرات، وهيئة شباب «كلنا الأردن».

- «الريادة»: يستثمر الصندوق من خلال هذا البرنامج في طاقات الشباب من خلال مشاريع متعددة، موفّراً حوالي 95 ألف فرصة مباشرة وغير مباشرة في مجالات الدعم الفني والمالي واللوجستي اللازم للإبداع والتميز والابتكار.

- «رفع قابلية التشغيل»: يسعى الصندوق من خلال هذا البرنامج إلى تطوير الميزة التنافسية للشباب لدخول سوق العمل والالتحاق بالفرص التشغيلية، إذ وفر البرنامج حوالي 260 ألف فرصة مباشرة وغير مباشرة في مجالات تعريف الشباب بسوق العمل وإكسابهم المهارات الوظيفية والتقنية والتدريب العملي.

- «التواصل والتوعية المجتمعية»: وفّر الصندوق ضمن هذا البرنامج حوالي 156 ألف فرصة مباشرة وغير مباشرة للشباب في مجالات التدريب والتوعية والتثقيف.

- «بناء القدرات»: وفّر الصندوق من خلال هذا البرنامج حوالي 54 ألف فرصة مباشرة وغير مباشرة في مجالات بناء قدرات الشباب وإكسابهم المهارات التقنية والقيادية.

- هيئة شباب «كلنا الأردن»: تأسست في عام 2006 بهدف إيجاد منبرٍ شبابي مؤسسي يتفاعل من خلاله شباب الوطن في جميع المحافظات معً السياسات الوطنية والمبادرات الشبابية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وتعدّ الهيئة إحدى حلقات الوصل بين مؤسسات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وقطاع الشباب، فنجحت في توفير أكثر من 2 مليون فرصة مباشرة وغير مباشرة في مجالات التطوع وبناء القدرات والتدريب. وللهيئة 13 فريق عمل تتوزع في جميع محافظات المملكة.

كما أطلق الصندوق ضمن خطته البرامجية لعام 2022/ 2023 حزمة من المشاريع التي تهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية والمساهمة في فرز نخب شبابية في المحافظات.

المشاريع التنموية

تسعى المشاريع التنموية التي ينفذها الصندوق إلى تحفيز وتحسين البيئة الاقتصادية مع التركيز على الشباب والنساء لتأسيس مشاريعهم المدرّة للدخل والمولّدة لفرص العمل، والارتقاء بثقافة المبادرة والمشاركة في الأنشطة الإنتاجية المختلفة. ومن هذه المشاريع:

- الأكاديمية الملكية لفنون الطهي

أسهم الصندوق في تعزيز القطاع السياحي والفندقي عبر إعداد الكفاءات الفندقية وتعزيز ثقافة التعليم المهني لدى الشباب وتأهليهم وتدريبهم في مجال فنون الطهي. وفي هذا السياق، عملت الأكاديمية الملكية لفنون الطهي، التي تعدّ منارة التعليم المهني في المملكة، بالتعاقد مع أهم المؤسسات العالمية في المجال السياحي والفندقي.

واستطاعت الأكاديمية تغيير الصورة النمطية في مجال الطهي، وتضاعف عدد الطلبة الملتحقين بها ليصل عدد خريجيها إلى 1351 طالباً وطالبة حتى عام 2023. ويتمتع الخريجون بأعلى معدلات التوظيف، إذ يحصل حوالي 91% منهم على وظيفة بعد التخرج مباشرة.

وتحولت الأكاديمية عام 2021 إلى كلية جامعية تقنية تمنح درجتَي البكالوريوس في إدارة الطعام والشراب، والدبلوم في فنون الطهي.

- شركة تطوير المشاريع الريادية والاستثمارية (Oasis500)

أُسِّست الشركة تحت مظلة الصندوق كأول حاضنة للرياديين في الوطن العربي، وتقوم فكرتها على الاستثمار بالشركات الريادية في قطاع التكنولوجيا والصناعات الإبداعية، ومساعدة الرياديين الطموحين والشغوفين في بدء أعمالهم الخاصة، عن طريق الاستثمار في المشاريع الناشئة لتتوسع أعمالها إلى دول أخرى، ورفع كفاءة الرياديين لاستقطاب استثمارات خارجية.

وتدير (Oasis500) استثمارات تجاوزت 11 مليون دولار، واستقطبت حوالي 190 شركة ناشئة وأنشأت حوالي 1200 فرصة تشغيلية. بدورها، استطاعت الشركات الناشئة استقطاب استثمارات من المنطقة وحول العالم بقيمة 8 دولارات مقابل كل 1 دولار استُثمر فيها.

- الشركة الأردنية لإحياء التراث

قدمت الشركة منتجاً سياحياً جديداً من خلال العروض التاريخية التي تحاكي الأحداث التاريخية في المملكة، إذ نفذت أكثر من 15 ألف عرض في كل من وادي رم والشوبك والبترا إضافة الى رحلة قطار الثورة العربية الكبرى التي أصبحت مقصداً للعديد من السياح.

ووفرت الشركة 132 فرصة تشغيلية مباشرة لأبناء المجتمعات المحلية، وهي تُعَدّ المشغّلَ في منطقة وادي رم.

- الشركة الأردنية لترويج المنتجات التراثية (Urdon shop)

أُسِّست الشركة تحت اسم علامة تجارية هي (أردن) لتقدم تجربة تسوق تعكس التنوع الاجتماعي والثقافي والإبداعي الذي يتمتع به سكان المملكة. ويعمل متجر «أردن» على تمكين صغار المصنّعين والمنتجين الأردنيين من خلال رفع سوية وجودة المنتج لجعلها جذابة محلياً واقليمياً ودولياً، وفتح قنوات تسويقية جديدة لمنتجاتهم، وتقديم خدمة للمجتمعات المحلية من خلال شراء منتجاتهم وربطهم مع متطلبات السوق.

- شركة البحر الميت للاستثمارات السياحية والعقارية

أسهم الصندوق في بناء شراكات استثمارية مع القطاع الخاص لتحفيز سياحة المؤتمرات والمعارض على الساحل الشرقي للبحر الميت، من خلال إنشاء فنادق ومنتجعات كان في طليعتها مركز الملك الحسين بن طلال للمؤتمرات وفندق هيلتون ومنتجع سمارة، إضافة إلى إنشاء أول مجمع تجاري متكامل يحتوي على العديد من المحال التجارية والمطاعم وبنك وعيادة طبية. وتم توفير حوالي 800 فرصة تشغيلية مباشرة وغير مباشرة حتى عام 2022.

- شركة تطوير معان

أُسِّست مشاريع عدة بهدف توفير بنية تحتية لاستقطاب الاستثمارات في محافظة معان لتكون المطوِّرَ الرئيسي للمنطقة من خلال توفير حاضنة استثمارية وتنموية توفر فرصاً استثمارية مبنية على المزايا التنافسية، ومنها منطقة الروضة الصناعية، وواحة الحجاج، والمجمع السكني للطالبات في جامعة الحسين، ومشروع الطاقة الشمسية. ووفّر المشروع أكثر من 620 فرصة تشغيلية لأبناء المجتمع المحلي.

- شركة السنبلة للإنتاج الفني

أُنشئت الشركة بهدف توفير محتوى فني يلقي الضوء على محطات وأحداث محورية في تاريخ الأردن والمنطقة العربية، وتمكنت الشركة من **إنتاج الفيلم الوثائقي التاريخي (الثورة العربية الكبرى)** بعد استقطابها أفضلَ الخبراء والفنيين واستخدام أحدث التقنيات المتوفرة في مجال الإنتاج الفني.

- «الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة»

أُسس لنشر ثقافة التمويل للمشاريع الناشئة، ويتميز «الوطني» بكونه المؤسسة الوحيدة بالأردن التي تمتلك فروعاً في جميع محافظات المملكة.

إنّ استعراض مؤشرات حالة الاقتصاد الأردني في تطوره خلال الربع الأول من هذا القرن كما تم عرضها في هذا الفصل، يقود إلى تأكيد عدد من السمات التي لازمت الاقتصاد الأردني في هذه المرحلة.

تتجسد السمة الأولى في المنعة والتكيُّف، أي القدرة على تجاوز الصدمات الكبيرة والتكيُّف مع الظروف ومع المحددات التي تخلفها تلك الظروف؛ وهو ما حدث في أربع صدمات كبيرة واجهها الاقتصاد الأردني منذ عام 2009.

وتتمثل السمة الثانية في القدرة على التجديد والمبادرة؛ فقد دخل الاقتصاد الأردني القرنَ الحادي والعشرين بروح العصر، وتجاوز إرث الأزمات السابقة بالتجديد والاندماج في العالم الجديد. وتتكرر هذه الروح في مشروع التحديث الاقتصادي بعد أن واجه الاقتصادُ الأردني عقداً من الصدمات والصعوبات الكبيرة.

وتتبدّى السمة الثالثة في السعي نحو المزيد من الاعتماد على الذات على الرغم من أنه لا توجد دولة في العالم المعاصر يمكن أن تعتمد كلياً على مواردها الذاتية. ومع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الاقتصاد الأردني اقتصادٌ صغير وأنه عانى تاريخياً من تشوهات عديدة، فإن تراجُعَ نسبة المساعدات الخارجية من الناتج الإجمالي الوطني، وتراجع حجم العجز في تغطية النفقات الجارية بالمقارنة مع فترات تاريخية أخرى، وزيادة الصادرات، كلّها مؤشراتٌ تشير بوضوح إلى أن جهود السعي نحو الاعتماد على الذات تسير بالاتجاه الصحيح نسبياً.

أما السمة الرابعة، فهي قدرةُ الدولة على حماية النظام النقدي الوطني ضمن سياسية نقدية حصيفة تعلمت الكثيرَ من دروس القرن العشرين.

الفصل الرابع

التحديات الكبيرة وإدارة الندرة

«إن شحّ الموارد الطبيعية، وبخاصة الطاقة والمياه، هي التحدي الرئيسي للتنمية المستدامة، ولذلك نرى من الضروري العمل على توفير متطلبات أمن التزود بالطاقة، عبر تحقيق الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة والبحث عن مصادر الطاقة المتجددة والبديلة.. وفيما يرتبط بالأمن المائي، فإننا نؤكد ضرورة تنفيذ مشاريع تطوير المصادر المائية الحالية وتوفير مصادر جديدة».

عبدالله الثاني ابن الحسين

كتاب التكليف السامي

22 تشرين الثاني 2007

تمهيد

واجه الأردن تحديات مزمنة نتيجةً لعوامل منها: ندرة موارده، والاستحقاقات الاستراتيجية والأمنية التي فرضها موقعه الجغرافي، والتزامه الأخلاقي في توفير الملاذ الآمن للفارّين من ويلات الحروب، واعتماده لفترات طويلة على المساعدات الخارجية غير المستقرة.

وأسهمت هذه العوامل مجتمعةً في إنتاج تحديات في قطاعات المياه، والطاقة، والأمن الغذائي، فضلاً عن التحديات المرتبطة بالفقر والبطالة.

يتتبّع هذا الفصل الكيفية التي استطاع بها الأردن مواجهة هذه التحديات خلال الربع الأول من القرن الحالي ومحاولة التخفيف من أعبائها.

تحدي المياه

ازداد تأثير تحدّي المياه الذي يواجه الأردن في العقدين الأخيرين نتيجةً للزيادة الكبيرة في السكان بفعل الهجرات القسرية وأزمات اللجوء، وتعثُّر مشاريع المياه الاستراتيجية الإقليمية التي وعدت بها اتفاقية السلام الأردنية-الإسرائيلية، وأهمها مشروع ناقل البحرين. وفي المقابل، سعى الأردن إلى مواجهة هذا التحدي الاستراتيجي بتطوير القدرات الوطنية في إدارة ندرة المياه ومحاولة بناء بدائل استراتيجية وطنية.

يعدّ الأردن ثاني أكثر بلدان العالم فقراً في مصادر المياه، ويعود ذلك لظروف طبيعية وتاريخية وسياسية، وتقلّ حصة الفرد من المياه المتجددة في الأردن عن 61 م^3 سنوياً، وهي أقل بكثير من المعدل العالمي لفقر المياه المدقع الذي يبلغ 500 م^3 سنوياً؛ الأمر الذي يدل على نقص شديد في المياه بالمملكة. وتصل المياه عبر الشبكات إلى حوالي 94% من السكان، بينما تصل خدمات الصرف الصحي إلى 66% منهم.

لقد أسهمت مجموعة من العوامل في تفاقم مشكلة المياه في الأردن في العقود الأخيرة، أبرزها الزيادة السكانية بفعل اللجوء والهجرات القسرية، إذ زاد عدد السكان على إثر ذلك بنسبة 30% تقريباً، ووصل عدد اللاجئين السوريين عام 2023 إلى حوالي 1.4 مليون نسمة، وأدت هذه الزيادة المضطردة إلى رفع نسبة الطلب على المياه في المملكة إلى 21%، وفي مناطق الشمال التي تستضيف العدد الأكبر من اللاجئين إلى أكثر من 40%؛ الأمر الذي قلّص حصة المواطن في تلك المناطق إلى حوالي 68 لتراً في اليوم، خاصة في عجلون وجرش.

وأطلق الأردن خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية التي هدفت إلى جذب التمويل الدولي للتخفيف من أعباء اللجوء ومساعدة اللاجئين، وتضمنت خطته للفترة 2016-2018 مشاريع في مجال المياه مشاريع بحوالي 750 مليون دينار، لم يتلقَّ منها سوى أقل من 30%. وتقدَّر كلفة المياه والصرف الصحي للّاجئ الواحد بحوالي 220 ديناراً، أي بإجمالي سنويّ يبلغ 265 مليون دينار.

وتشير عمليات مراقبة المياه الجوفية على المدى الطويل لطبقات المياه الجوفية الرئيسية في المملكة، إلى انخفاض مستويات المياه، مع انخفاض سنوي يزيد عن عشرة أمتار في بعض طبقات المياه الجوفية. ومن المتوقَّع أن يكون لتغيُّر المناخ تأثيرٌ كبير على الأردن، ومن المرجّح أن يؤدي إلى زيادة درجات الحرارة، وتباين أنماط هطول الأمطار، واتسام الأحوال الجوية بالقسوة، وحدوث الفيضانات السريعة. ومن شأن ذلك أن يتسبب في إضعاف مرونة خدمات المياه والصرف الصحي.

من المنظور التاريخي، عانى الأردن من الصراع على المياه في الإقليم، إذ حوّلت إسرائيل مياه بحيرة طبريا إلى مدنها الواقعة على ساحل المتوسط وإلى صحراء النقب، وفي الوقت نفسه قامت بضخّ المياه من نهر اليرموك بهدف ملء بحيرة طبريا وريّ المناطق المجاورة لها. على الجهة الأخرى، بدأت سوريا باستعمال مياه أعلى نهر اليرموك لغايات الزراعة، وأنشأت 44 سداً على مياه النهر لينخفض نهائياً تدفق «اليرموك» الأدنى إلى نهر الأردن.

حدّدت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية تقاسُمَ الموارد المائية المشتركة وتخصيصها من نهر اليرموك وبحيرة طبريا، إلى جانب حزمة من المشاريع المائية المشتركة، إلا أنّ الكمية التي حصل عليها الأردن بموجب الاتفاقية سنوياً لا تشكل سوى جزء بسيط من حاجاته من المياه. لذلك، ظلّ تحدي المياه ملفاً أساسياً في التوجيه الملَكي للحكومات، واستطاع الأردن بناء شبكة من العلاقات الدولية لدعم جهوده في مواجهة هذا التحدي، كما تطورت القدرات الوطنية في إدارة المياه، وفي المشاريع الاستراتيجية، وفي تقليل الفاقد من المياه.

وبلغ إجمالي الإنفاق الحكومي على قطاع المياه خلال الفترة 1999–2022 ما يزيد عن 6 مليارات دينار، ومن أهم المشاريع في هذا المجال:

1. **مشروع نقل مياه الديسي:** وهو أكبر مشروع لنقل المياه في تاريخ المملكة، بدأ العمل به عام 2009، وافتتحه جلالة الملك عبدالله الثاني عام 2013، وبلغت كلفته 947 مليون دولار، وأسهمت الحكومة بقيمة 300 مليون دولار من كلفته، وتم تنفيذه بالشراكة مع شركة تركية بطريقة البناء والتشغيل وإعادة الملكية (BOT) لمدة 25 عاماً، وشارك في التنفيذ 33 شركة؛ منها 27 شركة مقاولات أردنية.

يوفر المشروع ضَخَّ 100 مليون م^3 سنوياً من آبار الديسي، وتشكل هذه الكمية 20-25% من احتياجات المملكة لمياه الشرب. ويتم ضخّ المياه من الآبار الارتوازية، وهي مياه جوفية غير متجددة يقدَّر سعة استخراجها بـ 120 مليون م^3 سنويا لمدة موثوقة تبلغ 50 عاماً. ويتم نقل المياه بأنابيب فولاذ صلب بقُطْر 1.6 م وتمتد على طول 340 كم.

2. **مشاريع السدود:** ارتفع عدد السدود في المملكة بين عامَي 1999 و2022 من 6 سدود إلى 14 سداً، وتبعاً لذلك ارتفعت السعة التخزينية للسدود خلال الفترة نفسها من 175 مليون م^3 إلى 336.4 مليون م^3.

وشملت مشاريع السدود خلال هذه الفترة: سد التنور بسعة تخزينية 16.8 مليون م^3، وسد الوالة بسعة تخزينية 8.1 مليون م^3، وتعلية سد الوالة إلى 25 مليون م^3 (2020)، وسد الموجب بسعة تخزينية 29.8 مليون م^3، وسد الوحدة بسعة تخزينية 110 مليون م^3، وسد كفرنجة بسعة تخزينية 7.8 مليون م^3، وسد اللجون بسعة تخزينية 1 مليون م^3، وسد زرقاء ماعين بسعة تخزينية 2 مليون م^3، وسد الكرك بسعة تخزينية 2 مليون م^3، وسد ابن حماد بسعة تخزينية 4 مليون م^3، وسد الفيدان بسعة تخزينية 3.5 مليون م^3.

بينما بلغ عدد السدود الصحراوية والحفائر التي أُنجزت خلال الفترة نفسها 410، بسعة تخزينية إجمالية تبلغ 122 مليون م^3، وتسعى وزارة المياه والري لتنفيذ استراتيجية زيادة الطاقة التخزينية في السدود لتصل إلى 400 مليون م^3 بحلول عام 2025.

3. **مشروع مياه الزارة - ماعين:** نُفِّذَ عام 2006 بطاقة 45 مليون م^3 من المياه الصالحة للشرب سنوياً للعاصمة وبقيمة 125 مليون دولار. وتُعَدّ محطة الزارة ماعين واحدة من الأنظمة الرئيسية لتوفير إمدادات المياه لتزويد عمّان بطاقة 100 ألف م^3 من المياه يومياً.

4. **إطلاق استراتيجية لتزويد محافظات الشمال للأعوام 2017-2028** لمواجهة الأعباء التي خلفتها أزمة اللجوء السوري بكلفة 305 مليون دينار لتوفير 50 مليون م^3 إضافية من المياه.

5. **بناء أول محطة لتحلية مياه البحر في العقبة** عام 2017، لتزويد العقبة والاستثمارات السياحية بطاقة 5 ملايين م^3 سنوياً. ويُعدّ هذا المشروع أول مشروع أردني لتحلية مياه البحر تنفذه سلطة مياه العقبة بالشراكة مع شركة صناعات الأسمدة والكيماويات العربية التابعة لشركة البوتاس العربية.

6. **مشاريع مياه اليرموك** بقيمة 160 مليون دينار (مشاريع مياه وصرف صحي) نُفذت عام 2019 في محافظات الشمال، وفي عام 2023 بدأت شركة مياه اليرموك بتنفيذ مشاريع كبرى للمياه والصرف الصحي بقيمة 474 مليون دينار، بهدف تخفيض فاقد المياه في هذه محافظات الشمال من خلال تأهيل الشبكات واستبدال العدادات وتحسين الوضع المائي ونوعية الخدمات والتوسع في خدمات وتأهيل محطات الصرف الصحي.

7. **إنجاز مشروع جرّ مياه وادي العرب**، وقد افتتحه الملك عام 2020، لتحسين التزويد المائي لمحافظة إربد (ألوية قصبة إربد وبني عبيد والطيبة وبعض المناطق في لواء بني كنانة)، وتقدَّر طاقته الإنتاجية السنوية بـ 30 مليون م^3 قابلة للزيادة إلى 45 مليوناً، وتبلغ كلفة المشروع 129 مليون دولار.

8. **مشاريع المياه في محافظات الجنوب**، وأبرزها مشاريع المياه في محافظة معان، وهي: نقل المياه، وإعادة تأهيل شبكة المياه، وتوسعة محطة التنقية بقيمة 14 مليون دينار. وفي عام 2022 وُقِّعت اتفاقية لتعزيز التزويد المائي بمحافظات الجنوب بـ 33.3 مليون دولار بدعم أميركي.

9. **برامج ومشاريع للحد من نسبة الفاقد المائي** من خلال تحسين الشبكات وتطويرها وصيانتها بقيمة 360 مليون دولار بتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في الأردن (2021-2023).

10. **مشروع تحديث شبكات المياه والصرف الصحي في محافظة الزرقاء**، الذي افتُتح عام 2015 بكلفة 93 مليون دولار وبتمويل من مؤسسة تحدي الألفية الأميركية. ويندرج هذا المشروع ضمن مشاريع المياه التي مُوِّلت من الولايات المتحدة بقيمة 275 مليون دينار وشملت توسعة محطة الخربة السمرا ومشروع الصرف الصحي في محافظة الزرقاء.

11. **مشاريع الصرف الصحي**؛ شهدت خدمات الصرف الصحي في الأردن نقلة نوعية خلال هذه الفترة، إذ وصلت نسبة وصول خدمات الصرف الصحي إلى 66% من السكان، وبذلك حلّ الأردن في المرتبة الثانية بعد تركيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في خدمات الصرف الصحي.

ومن أبرز المشاريع التي نُفِّذَت في هذا المجال: تحويل محطة الخربة السمرا إلى محطة ميكانيكية وتوسعة المحطة بحيث أصبحت تعالج 70% من المياه العادمة في المملكة، وافتتاح محطة تنقية جنوب عمّان عام 2016، وتوسعة محطة العقبة لمعالجة المياه العادمة بكلفة وصلت إلى 27 مليون دينار، وتنفيذ مشروع لمعالجة الحمأة الناتجة عن معالجة المياه العادمة في محطات الصرف الصحي وتوليد الطاقة البديلة ويشمل 10 محطات للصرف الصحي في أرجاء المملكة بكلفة 69 مليون يورو.

كما تم تنفيذ محطة رفع الثنية/الكرك ضمن حزمتين؛ الأولى بقيمة 18.5 مليون يورو، والثانية بقيمة 23.5 مليون يورو. وفي عام 2022 دُشنت محطة تنقية الطفيلة الجديدة بمحافظة الطفيلة بكلفة 32 مليون دولار بتمويل من الحكومة والوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

وفي عام 2021 أعلنت وزارة المياه والري إطلاق المرحلة الأولى من مشروع الناقل الوطني للمياه من البحر الأحمر (مشروع العقبة-عمّان لتحلية ونقل المياه)، الذي يعدّ أضخم مشروع للتزود بالمياه في تاريخ الأردن، وتقدَّر كلفته بحوالي 3 مليارات دولار. ويهدف المشروع إلى تحلية مياه العقبة بطاقة 300 مليون م^3 سنوياً، من خلال ناقل وطني جديد وفقاً لنظام (BOT).

وفي عام 2023 أطلقت وزارة المياه والري الاستراتيجيةَ الوطنية للمياه (2023-2040)، لتحقيق الأمن المائي، والاستجابة لتحديات زيادة التعداد السكاني واستمرار تغيرات المناخ والحاجة إلى مصادر تزويد مائي جديدة، وتهدف الاستراتيجية إلى تخفيض الفاقد المائي إلى 25% عام 2040، والبحث عن مصادر غير تقليدية لتحسين التزويد المائي واستدامتها مثل مشروع الناقل الوطني، والتوسع الكبير في معالجة مياه الصرف الصحي.

الجدول رقم (5): قطاع المياه والري*

المؤشر/الموضوع	1999	2022
الإنفاق السنوي على المياه (مليون دينار)	250	502
التزويد المائي لغايات الشرب (مليون م^3)	237	520
عدد السدود	6	14
السعة التخزينية للسدود (مليون م^3)	175	336
مشاريع الحصاد المائي	42	410
الفاقد المائي (%)	54	52
تغطية خدمات المياه (%)	91	94
عدد محطات الصرف الصحي	16	33
كميات مياه الصرف الصحي المعالجة (مليون م^3)	85	200
وصول خدمات الصرف الصحي إلى المواطنين (%)	58	66

* المصدر: وزارة المياه والري

تحدّي الطاقة

يعاني الأردن من محدودية مصادر الطاقة الأحفورية التقليدية، على الرغم من أنه محاط بأكثر دول العالم إنتاجاً للنفط والغاز.

اعتمد الأردن لفترة طويلة على النفط الرخيص والمنح النفطية. فقد اعتمد في البداية على نفط خط «التابلاين» الذي يعبر إلى سوريا ولبنان، ثم على الأسعار التفضيلية والمنح النفطية التي قدمها العراق تحديداً في ثمانينيات القرن الماضي، ولم تبرز مشكلة الطاقة إلا بعد عام 2003، أي بعد احتلال العراق وتوقف النفط العراقي، ومنذ ذلك الوقت اعتمدت المملكة على مصادر الطاقة المستوردة والتي عادةً ما تتأثر بالأسعار العالمية وبالأحداث السياسية.

تنبّه الملك عبدالله الثاني مبكراً لطبيعة تحدي الطاقة وأنّ الأردن أمام تحدٍّ استراتيجي حقيقي، يستدعي ضرورة تنويع مصادر الطاقة، وكسر حلقة الاعتماد الكلي على الخارج؛ فوُضعت الاستراتيجية الوطنية لإعادة هيكلة قطاع الطاقة (2005-2015)، وفي عام 2007 شُكلت لجنة ملَكية لمواجهة تحديات الطاقة وبما يحقق توفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات في هذا المجال وتحقيق أمن الطاقة.

استطاع الأردن تأمين احتياجاته من النفط ومصادر الطاقة في العشرية الأولى من القرن الجديد على الرغم من ارتفاع أسعار النفط عالمياً، إذ وصل معدل سعر البرميل إلى حوالي 64 دولاراً، وبعد الغزو الأميركي للعراق أقرت الولايات المتحدة منحة إضافية للموازنة الأردنية بقيمة 700 مليون دولار لتغطية انقطاع تدفق النفط العراقي للأردن في ظل عدم قدرة المملكة على الشراء من الأسواق العالمية بالأسعار السائدة. وفي تلك الفترة تقريباً بدأ الأردن باستيراد الغاز من مصر بكمية 300 مليون قدم مكعب يومياً وبسعر تفضيلي 2.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

بدأت أزمة الطاقة إشاراتها الأولى عام 2009 حينما أخذت كميات الغاز بالتراجع وصولاً إلى عام 2011 حينما بدأت بالانقطاع بعد تعرض خط الغاز في سيناء إلى عمليات تخريب، وفي عام 2014 توقفت الإمدادات المصرية؛ الأمر

الـذي دفـع الأردن إلـى العـودة للمشـتقات النفطيـة التقليديـة مرتفعـة الثمـن لتوليـد الطاقـة، فتراكمـت نتيجـةً لذلـك ديـون غيـر مسـبوقة علـى شـركة الكهربـاء قُـدرت خـلال الفتـرة 2011–2023 بحوالـي 5.5 مليـار دينـار.

ورغـم ذلـك لا يمكـن إنـكار الجهـود التـي بـدأت في مجـال تنويـع مصـادر الطاقـة، بعـد أن تعلّـم الأردن درسـاً مـن تلـك الأزمـة؛ ففُتِـح السـوق للمشـتقات النفطيـة منـذ عـام 2013؛ الأمـر الـذي أدى إلـى تعزيـز أمـن التـزود بالطاقـة وتطويـر سـوق توزيـع المشـتقات وتحسـين الخدمـات المقدمـة للمسـتهلكين. كمـا أسسـت الحكومـة «صنـدوق تشـجيع الطاقـة المتجـددة وترشـيد الطاقـة» في عـام 2012 لتوفيـر دعـم المشـاريع في مجـالات الطاقـة.

وحقـق الأردن إنجـازات مهمـة في هـذا القطـاع، بـدأت نتائـج بعضهـا بالظهـور، ولعـل أبرزهـا البـدء بإنجـاز الهـدف الاسـتراتيجي في تنويـع مصـادر الطاقـة الـذي يعـزز أمـن الطاقـة، ويشـمل ذلـك: الغـاز الطبيعـي، والصخـر الزيتـي، والمشـتقات النفطيـة، والطاقـة المتجـددة. مـع مراعـاة الحفـاظ علـى اسـتقرار الشـبكة الكهربائيـة مـن خـلال التوسـع بأعمـال الربـط الكهربائـي. فمـع نهايـة عـام 2022 تم الانتهـاء مـن مشـروع رفـع قـدرة التزويـد الكهربائـي إلـى فلسـطين لتصبـح 80 ميغـاواط، كمـا شـهد عـام 2023 تدشـين المرحلـة الأولـى مـن مشـروع الربـط الكهربائـي الأردنـي –العراقـي بقـدرة 40 ميغـاواط.

ويجـري العمـل للبـدء بمشـروع رفـع قـدرة التبـادل الكهربائـي الأردني–المصـري لتصبـح 2000 ميغـاواط، ويسـعى الأردن ليكـون نقطـة وصـل عبـر إنشـاء نقـاط ربـط كهربائـي مـع السـعودية ودول الخليـج العربـي وكذلـك علـى مسـتوى منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا وصـولاً إلـى أوروبـا، بالإضافـة إلـى وضـع الخطـط المسـتقبلية لخيـارات التخزيـن الكهربائـي.

الطاقة المتجددة

انتقل الأردن من «صفر استثمارات» في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في عام 2013 إلى 4 مليارات دولار بحلول عام 2023.

يحتل الأردن، وفقاً للبنك الدولي، المرتبة 15 عالمياً والأولى في الشرق الأوسط من حيث نسبة الكهرباء التي يتم الحصول عليها من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وقبل ذلك كان الأردن في المرتبة 145 عالمياً[47]. وساعد في التوجه إلى تنويع مصادر الطاقة ما يتمتع به الأردن من إمكانيات طبيعية وموقع جغرافي مميز.

حددت الاستراتيجية الوطنية للطاقة (2020–2030) هدفاً وطنياً بالوصول إلى توليد 31% من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، ووصلت النسبة إلى حوالي 27% حتى عام 2022.

بلغ عدد مشاريع الطاقة المتجددة العاملة 37 مشروعاً، وتركزت مشاريع الطاقة الشمسية في محافظات المفرق (9 مشاريع)، ومعان (11 مشروعاً)، والعقبة (مشروعان)، والزرقاء (4 مشاريع)، والعاصمة (3 مشاريع). بينما تركزت مشاريع طاقة الرياح في محافظة الطفيلة (4 مشاريع)، ومعان (4 مشاريع).

بدأ العمل بـ«صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة» في عام 2015، وذلك لتوفير التمويل اللازم لتدابير كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة بحيث يصمم ويدعم نوافذ وآليات تمويلية للعمل على تنفيذ حزمة شاملة ومتكاملة من البرامج والمشاريع شملت قطاعات عدة ونجحت في تغطية الجانب الآخر فيما يتعلق بالمشاريع صغيرة الحجم للقطاعات المختلفة.

47 تنشيط سوق مصادر الطاقة المتجددة في الأردن (ifc.org)، مجموعة البنك الدولي.

الغاز الطبيعي

تعمل شركة البترول الوطنية على رفع القدرة الإنتاجية المحلية للغاز الطبيعي وذلك بتوسيع عمليات التنقيب في مناطق امتيازها؛ وفي عام 2023 بلغت القدرة الإنتاجية لحقل الريشة الغازي 32 مليون قدم مكعب يومياً بعد أن كان معدل الإنتاج عام 2018 حوالي 9 مليون قدم مكعب يومياً. وأسهم الغاز الطبيعي المنتَج محلياً بتوليد ما نسبته 1.8% من الطاقة الكهربائية عام 2022، وتتوجه الحكومة لاستغلال الفائض من الغاز الطبيعي لتزود به القطاع الصناعي؛ الأمر الذي من شأنه أن يسهم في دعم الاقتصاد المحلي ككل.

مشاريع نقل وتزويد الطاقة

استطاع الأردن خلال سنوات العقدين الماضيين تطوير شبكة من الموانئ وخطوط ووسائل نقل وتأمين الطاقة، فقد نُفّذ مشروع تأهيل وتطوير الميناء النفطي في العقبة مستهدفاً رفع قدرة الميناء على المناولة لتصبح 15 مليون طن سنوياً بدلاً من 8 مليون طن سنوياً لمادة النفط والمشتقات النفطية. وأسهم مشروع استيراد الغاز الطبيعي المسال بواسطة البواخر عبر ميناء العقبة منذ بدء التشغيل التجاري لميناء الشيخ صباح للغاز الطبيعي المسال في تموز 2015، في تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل بزيادة مساهمة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة الكلي، وذلك من خلال تأمين مصدر إضافي جديد للتزود بالغاز الطبيعي، إذ أمّن الميناء النظامَ الكهربائي بكامل احتياجاته من الغاز الطبيعي منذ ذلك الحين، وبلغت نسبة توليد الكهرباء من الغاز الطبيعي بنهاية عام 2022 حوالي 68%.

وفي عام 2003 تم الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع خط الغاز العربي من العريش في مصر إلى العقبة بطول 265 كم، وفي عام 2006 تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثانية بطول 393 كم داخل الأراضي الأردنية، وفي عام 2008 تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثالثة داخل الأراضي السورية، وفي عام 2009 بدأ تصدير الغاز المصري إلى لبنان وسوريا عبر الأرضي الأردنية إلى أن توقّف ذلك في عام 2011.

وفي ظل أزمة انقطاع إمدادات الغاز المصري، لجأ الأردن إلى مشروع الغاز الطبيعي المسال وقام باستئجار باخرة الغاز الطبيعي المسال العائمة وتبلغ سعتها التخزينية 160 ألف م^3 من الغاز الطبيعي المسال، وتم تسلُّم الباخرة يوم 25 أيار 2015 محمّلةً بشحنة الغاز الطبيعي المسال المطلوبة للفحوصات التشغيلية.

مشاريع الصخر الزيتي

قدّرت وزارة الطاقة والثروة المعدنية احتياطيَّ الصخر الزيتي السطحي بما يزيد عن 70 مليار طن. وقامت سلطة المصادر الطبيعية (سابقاً) بإعداد العديد من الدراسات لتحديد أماكن الصخر الزيتي؛ إذ يوجد أكثر من 18 موقعاً أهمها اللجون والسلطاني وجرف الدراويش وعطارات أم الغدران ووادي مغار وسواقة وخان الزبيب والثمد.

الجدول رقم (6): تطور المؤشرات الأساسية – قطاع الطاقة *

المؤشر/ الموضوع	1999	2022
حجم الاعتماد على الطاقة المستوردة (%)	97	89
مساهمة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء (%)	0	27
عدد مشاريع الطاقة المتجددة	0	37
عدد شركات توليد الكهرباء	4	8
مساهمة غاز الريشة في توليد الطاقة (%)	0	1.8

* المصدر: وزارة الطاقة الثروة المعدنية.

البرنامج النووي الأردني

اتّخذ الأردن منذ عام 2005 قراراً استراتيجياً بالمضي قُدماً في بناء قدرات وطنية في مجال الطاقة النووية، ضمن رؤية الملك في السعي نحو الاعتماد على الذات في مجال الطاقة ونقل وتوطين وامتلاك الطاقة النووية وتسخيرها للأغراض السلمية.

أُنشئت هيئة الطاقة الذرية الأردنية مطلع عام 2008، وذلك تنفيذاً للاستراتيجية الوطنية للطاقة النووية، بهدف نقل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتكنولوجيا الإشعاع إلى المملكة وتطوير استخدامها لتوليد الكهرباء وتحلية المياه وفي المجالات والتطبيقات النووية الأخرى.

ويستند الأردن في مشروعه النووي إلى وجود كميات كبيرة من خام اليورانيوم قُدِّرت أكثر من مرة، آخرها عام 2018 من قِبل شركة تعدين اليورانيوم الأردنية، بحوالي 40 ألف طن من الكعكة الصفراء صُنِّف جزء منها وللمرة الأولى على أنه ذا مستوى متقدم وعالي الموثوقية.

وواجه هذا المشروع تحديات عديدة ونقاشات وطنية واسعة حول جدواه وضرورته وخياراته التكنولوجية، كما واجه صعوبات تمويلية دفعت إلى تغيير خياراته، والأهم أن المشروع واجه ضغوطاً خارجية أيضاً. ومع هذا فإن البرنامج النووي الأردني يمضي قُدماً، وقد حقق العديد من الإنجازات، أهمها بناء قدرات علمية ومعرفية أردنية تعدّ متقدمة على مستوى المنطقة.

يتكون البرنامج النووي الأردني من ثلاثة محاور أساسية:

1. مشروع إنشاء محطة الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه باستخدام المفاعلات النووية.
2. مشروع استغلال الثروات النووية الطبيعية الموجودة في الأردن وعلى رأسها اليورانيوم.
3. بناء وتطوير القدرات والكوادر البشرية الأردنية المؤهلة.

إلى جانب ذلك، أُنشئ المركز الأردني للبحوث النووية (مركز السنكروترون SESAME) من قِبل هيئة الطاقة الذرية الأردنية ليكون ركيزةً لبناء وتطوير قدرات بشرية مدربة ومؤهلة ومحصّنة بالثقافة النووية والمهارات اللازمة للتشغيل الآمن والسليم والفعال للمنشآت النووية والإشعاعية.

ويعدّ المركز الذي افتُتح تحت الرعاية الملكية عام 2017، منصة عالمية متطورة لأغراض البحث العلمي والتدريب، وهو أول مركز عالمي للتميز في البحث العلمي في هذا المجال في منطقة الشرق الأوسط على غرار المنظمة الأوروبية للبحوث النووية (CERN).

ويمثل المركز منظمة حكومية مشتركة بين الدول الأعضاء في المنطقة تحت رعاية اليونسكو ويستضيفه الأردن في بلدة علان/محافظة البلقاء. وهو من الركائز الأساسية لبناء القدرات والكفاءات البشرية في البحث العلمي في الفيزياء والطاقة النووية والكيمياء والأحياء والآثار والتطبيقات في الزراعة والهندسة، والصيدلة والطب والصناعة.

ولإنجاح استفادة الأردن من مركز السنكروترون بوصفه مركزاً للتميز في البحث العلمي، تم ضمّ الأنشطة الوطنية العلمية المتعلقة بالمركز لهيئة الطاقة الذرية الأردنية.

ويُنتج مسارعُ المركز ضوءَ السنكروترون الذي سيتم استخدامه في البحث العلمي والتعليم والتدريب من خلال عدد من حزم الأشعة تشمل الأشعة السينية والأشعة فوق البنفسجية والأشعة تحت الحمراء

وفي مجال تعدين اليورانيوم، أعلن الأردن عام 2022 نجاحَ تشغيل المصنع الريادي لإنتاج الكعكة الصفراء من الخام الأردني وإدخاله حيز الخدمة، وتم إنتاج 20 كيلوغراماً من الكعكة بكفاءة عالية بعد معالجة 160 طناً من خام اليورانيوم الموجود في منطقة وسط الأردن، وتمت جميع مراحل الإنتاج وفق المعايير الدولية ومتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتسعى هيئة الطاقة الذرية الأردنية إلى إدخال الطاقة النووية ضمن مزيج الطاقة في الأردن لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المصادر المحلية للطاقة. وتحقيقاً لذلك، تعكف الهيئة على إجراء دراسات فنية تتصل بالتصميم والأمان النووي، والبنية التحتية والطوارئ النووية، ودورة الوقود النووي، والدراسات البيئية والتراخيص، وتصاميم مختلفة من مفاعلات الوحدات النمطية الصغيرة (Small Modular Reactors) بقدرة تتراوح بين 50 و300 ميغاواط لكل وحدة؛ الأمر الذي يوفر مرونة في تلبية الحاجة لتوليد الطاقة وتحلية المياه وغيرها من التطبيقات. واستطاعت الهيئة إتمام تقييم الموقع الأنسب للمحطة النووية الأردنية بالاعتماد على دراسات فنية تضمن تحقيق جميع المعايير والشروط الدولية.

ويكمن الإنجاز الأبرز للبرنامج النووي الأردني في بناء القدرات الوطنية من علماء وخبراء وفنيين، إذ وصل عدد المبتعَثين للدراسات العليا في مجالات الهندسة والعلوم النووية 142 شخصاً إلى روسيا وكوريا وفرنسا، كما تم ابتعاث مجموعة أخرى من العاملين في الهيئة إلى كوريا الجنوبية والصين وبلغاريا للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراة في مجالات الهندسة النووية والأمان النووي.

ولم يتجاوز الإنفاق الحكومي على المشروع النووي بجميع مراحله 120 مليون دينار، في حين استطاعت الهيئة توفير الدعم الخارجي من مصادر متعددة.

لقد حقق قطاع الطاقة الأردني والسياسات التي اتُّبعت في العقدين الأخيرين إنجازات كبيرة أهمها في مجال تنويع مصادر الطاقة والاستثمار الذي تحقق في الطاقة المتجددة ومنظومة التزويد ونقل الطاقة، وفي المقابل هناك ملاحظات تتعلق بالتخطيط وبالفرضيات التي بُنيت عليها بعض الخطط.

المفاعل النووي الأردني للبحوث والتدريب

يُعَدّ «المفاعلُ النووي الأردني للبحوث والتدريب» المفاعلَ الأكثرَ تطوراً في المنطقة وأولَ مفاعل نووي أردني لأغراض البحوث والتدريب، وهو يؤدي دوراً أساسياً في بناء وتأهيل كوادر وطنية من الباحثين والعلماء والمهندسين النوويين.

وكانت هيئة الطاقة الذرية الأردنية قد تعاقدت مع الجانب الكوري لتصميم وتنفيذ هذا المفاعل بقدرة 5 ميغاواط مع قابلية رفع قدرته إلى10 ميغاواط، وبدأ تدشينه عام 2010، وافتُتح برعاية ملَكية في حرم جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية عام 2016.

يحتوي المفاعل الذي بلغت كلفة إنشائه حوالي 90 مليون دينار على مبنى للتدريب ومنشأة لإنتاج النظائر المشعة ومنشأة للتشيط النيوتروني بالإضافة إلى منشأة منفصلة تعنى بمعالجة النفايات المشعّة.

بدأ المفاعل نشاطاته الإنتاجية في توفير نظير اليود-131 المشعّ لتشخيص وعلاج الأورام السرطانية بعد أن حصل على شهادة الترخيص للاستخدام البشري من مؤسسة الغذاء والدواء الأردنية، وأصبح منذ عام 2018 المفاعل المزود الوحيد في الأردن لهذه المادة إلى المستشفيات ومراكز الطب النووي البالغ عددها 15 مستشفى ومركزاً.

كما توسع المفاعل بنشاطات إنتاج النظائر ليشمل نظير الهوليوم-166، والعمل التجريبي مستمر مع شركات عالمية ليشمل نظائر اللوتيشيوم-177 والتربيبيوم-161 بالإضافة إلى اليوتيريوم90-، وجميعها تُستخدَم في علاج السرطان بأنواعه المختلفة. ويجري العمل في المفاعل لتطوير وتصنيع منظومة استخلاص التكنيشيوم-99م من نظير الموليبدينوم-99 المولّد له بعد التشعيع، مما يشكّل قفزة كبيرة في مستوى الاستخدامات الطبية. وكل تلك المنتجات تخضع لبروتوكولات دستور الأدوية الأوروبي ومؤسسة الغذاء والدواء الأردنية ومعايير شهادة الآيزو 9001.

ويُنتج المفاعل أيضاً نظير الإريديوم-192 المستخدَم في الفحوصات الصناعية، وتُجري وحدة التشيط النيوتروني فيه التحاليلَ النوعية والكمية لعناصر ومكونات المواد المختلفة لغايات البحوث العلمية الجامعية والمؤسسات البحثية ضمن بروتوكولات العمل المعتمَدة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تحدي الزراعة والأمن الغذائي

شكلت الزراعة والأمن الغذائي تحدياً كبيراً للمجتمع والدولة على حدّ سواء منذ أكثر من خمسة عقود، وعلى مدى تلك الفترة بقي الإنفاق العام على الزراعة أعلى من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، في حين تراجعت تاريخياً مساحاتُ الغطاء النباتي والأراضي المزروعة في معظم أنحاء المملكة، إذ خرج من الأراضي الزراعية بين عامَي 1975 و2000 حوالي 884 ألف دونم (حوالي 25% من الأراضي المزروعة)، بسبب التوسع الحضري العشوائي. كما شهدت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً كبيراً؛ من 10.7% عام 1971 إلى 6.7% عام 1975، وفي عام 1980 وصلت مساهمته إلى 5.9%، وفي عقد التسعينيات شهد القطاع تراجعاً كبيراً، ووصلت نسبة مساهمته عام 1999 إلى 2.4%.

كانت الزراعة على الأجندة الملَكية في ورش الإصلاح الاقتصادي الأولى، فقد تصدّرت أولويات المجلس الاقتصادي الاستشاري؛ وفي عام 2002 أقر الملك خلال ترؤسه اجتماعاً لهذا المجلس الاستراتيجيةَ الوطنية للتنمية الزراعية (2002–2010)؛ وهي أول استراتيجية حظيت باهتمام كبير وبمشاركة واسعة من الخبراء والمعنيين، وهدفت إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة لمواجهة النمو السكاني ومحدودية الموارد الطبيعية وتحدياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي عام 2020 تنبه جلالة الملك مبكراً لتحدي الأمن الغذائي الذي يواجه العالم والذي كشفت عنه جائحة «كورونا»، وحذّر من ذلك في خطابه في الجلسة العامة للاجتماع الخامس والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة (2020).

وفي «حوار بورلوغ» الذي نظمته مؤسسة جائزة الغذاء العالمية (2020) قال الملك: **«إن التعاون أساسُ العمل الإقليمي والعالمي، ولطالما وقف الأردنيون إلى جانب الشعوب في المنطقة وقدموا الدعم لهم؛ إذ إن موقعنا الاستراتيجي، في نقطة تلاقي إفريقيا وآسيا وأوروبا، يمكّن الأردن من تسهيل وتنسيق العمل الدولي، بالإضافة إلى إمكانية عمله كمركز إقليمي للغذاء؛ ممّا يسارع ويعزز الاستجابة العالمية للأزمات الغذائية والكوارث»**[48].

48 كلمة الملك عبدالله الثاني في «حوار بورلوغ» الذي نظمته مؤسسة جائزة الغذاء العالمية، 16 تشرين الأول 2020.

وُضعت خلال العقدين الماضيين استراتيجيات قطاعية وفرعية عديدة للنهوض بواقع الزراعة في المملكة، من بينها الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية (2016–2025)، والاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية (2020–2025)، والخطة الوطنية للزراعة المستدامة (2022–2025).

وحقق القطاع إنجازات كبيرة خلال الفترة 1999–2022، وأسهم في سدّ جانب مهم من فجوة الأمن الغذائي، وشهد زيادةً في إنتاجيته رغم استمرار العديد من التحديات التي يواجهها، إذ ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 2.4% عام 1999 إلى 5.4% عام 2022، وزادت قيمة صادراته من 179 مليون دينار (إلى 43 دولة) عام 1999، إلى 969 مليون دينار (إلى 112 دولة) عام 2022. وبقي قطاع الزراعة يحافظ على نسب نمو مرتفعة بالمقارنة مع بقية القطاعات، وشهد نموّاً بنسبة 8.8% في عام 2022.

وفي مجال التشريعات، أُنجزت حزمة من التشريعات الجديدة أبرزها قانون حماية الأصناف النباتية الجديدة رقم (24) لسنة 2000، وقانون المنافسة رقم (49) لسنة 2002، وقانون صندوق دعم الثروة الحيوانية وحمايتها رقم (10) لسنة 2009، وقانون الزراعة رقم (13) لسنة 2015، ونظام الزراعة العضوية رقم (133) لسنة 2016، ونظام استعمال الأراضي رقم (6) لسنة 2007، ونظام أسواق الجملة للخضار والفواكه وتعديلاته رقم (129) لسنة 2016.

وأقيمت العديد من المشاريع الزراعية، وتضاعفت القدرات الوطنية في نقل التكنولوجيا الزراعية، إذ تم إنشاء 6 مراكز للتدريب على التكنولوجيا الزراعية الحديثة. كما أُسست الشركة الأردنية الفلسطينية لتسويق المنتجات الزراعية، وأُنشئ صندوق المخاطر الزراعية لحماية المزارعين والمستثمرين في قطاع الزراعة من المخاطر الطبيعية، وتم إطلاق مشروع الزراعات المحمية الذي أسهم في زيادة عدد البيوت البلاستيكية/المحمية لدى المزارعين من حوالي 14 ألفاً عام 1999 إلى 89 ألفاً عام 2022.

وعملت السياسة الزراعية على حماية مجموعة من محاصيل العجز الزراعية بهدف الوصول للاكتفاء الذاتي منها أو زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي منها، وشملت هذه السياسة 22 محصولاً زراعياً، في طليعتها محاصيل البطاطا، والبصل،

والثوم، والموز، والحمضيات بأنواعها. وأدت هذه السياسة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من العديد من المحاصيل.

وحققت السياسة الزراعية استقراراً في الأسواق المحلية للحيوانات الحية من خلال تنظيم استيراد الحيوانات الحية تبعاً لحاجة الأسواق المحلية، وتشجيع استيراد سلالات التربية ذات الإنتاجية العالية من الحليب واللحوم، وفي المقابل ارتفعت الصادرات من الحيوانات الحية في ظل دعم قطاع الثروة الحيوانية من خلال قروض الأعلاف من دون فائدة لمربي الثروة الحيوانية، وتطوير الخدمات المجانية المقدمة لهذا القطاع.

وفي الوقت الذي نُفِّذَت فيه عشرات المشاريع الزراعية في مجالات إصلاح الأراضي الزراعية وتحسين المحاصيل، استمرت السياسة الرسمية في توفير حزمة متكاملة من الدعم لصغار المزارعين؛ أبرزها: دعم قطاع الأعلاف، ودعم أسعار منتجي القمح والشعير، ودعم برامج وقاية النبات وفحص مستلزمات الإنتاج النباتي والحيواني، ودعم برامج تطوير واستصلاح الأراضي، والدعم المقدم لقروض المزارعين من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي، وتقديم الإعفاءات والمساعدات الطارئة والدورية للمزارعين.

أما مساحة الأراضي المزروعة، فقد أخذت بالنمو بدءاً من عام 1999 عكس ما حدث في الربع الأخير من القرن الماضي، فقد شهدت المساحة المزروعة نمواً بنسبة 19%؛ فبلغ إجمالي الأراضي المزروعة 1.362 مليون دونم عام 1999، ووصلت مساحة الأراضي المزروعة عام 2022 بحسب وزارة الزراعة إلى 1.624 مليون دونم؛ بلغت مساحة الأراضي المروية منها 875 ألف دونم، والأراضي البعلية 749 ألف دونم.

كما تطورت قيمة الإنتاج الزراعي بشكل كبير، إذ بلغ حجم الإنتاج الزراعي القائم عام 1999 حوالي 533 مليون دينار، وارتفع عام 2021 إلى 2.753 مليار دينار.

وفي مجال تطور الإنتاج الزراعي خلال الفترة 1999–2022، ارتفع إنتاج الخضار من 903 ألف طن إلى 1.726 مليون طن، والأشجار المثمرة من 239 ألف

طن إلى 575 ألف طن، والقمح من 9 آلاف طن إلى 21 ألف طن، والشعير من 5 آلاف طن إلى 29 ألف طن. كما ارتفعت أعداد المواشي (أغنام، ماعز، أبقار) من 2.45 مليون رأس عام 1999 (بقيمة 344 مليون دينار) إلى 3.78 مليون رأس عام 2022 (بقيمة 1.305 مليار دينار).

وفي عام 2022 كان هناك 190 ألف عامل وعاملة من الأردنيين يشتغلون في القطاع الزراعي، بينما كان عددهم حوالي 142 ألفاً في عام 1999.

رغم أن هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية والغذائية ما زال بعيد المنال، إذ يشكل حجم الصادرات الزراعية حوالي ربع الواردات التي تتجاوز 4 مليارات دينار، إلّا أن الأردن حقق عام 2021 الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الغذائية والمحاصيل الزراعية مثل الخضار (123%) وبعض أنواع الفواكه والزيتون (102%) وزيت الزيتون (111%)، وحقق اكتفاء ذاتياً بنسبة 100% من لحوم الماعز والحليب الطازج واللبنة وبيض المائدة، وبنسبة 79% من لحوم الدواجن واللبن. أما بيض التفقيس، فقد حُقِّق اكتفاءٌ منه بنسبة 129%. وبالمجمل، مرت جائحة «كورونا» من دون أن يشهد الأردن أزمةَ تزويد في المنتجات الغذائية.

في عام 2021 أطلق الأردن الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (2021–2030) التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي الوطني عام 2030 من خلال الاستناد إلى الركائز الأربع للأمن الغذائي (التوافر، والوصول، والاستخدام، والاستقرار)، إلى جانب الحوكمة بما تتضمنه من تطوير مؤسسي يشمل السياسات، والإجراءات، والأنشطة التدريبية والتشريعات.

واستطاع الأردن أن يحرز تقدماً واضحاً على مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2022، إذ جاء في الترتيب 47 ضمن 113 دولة، والسادس عربياً. ووفق المؤشرات الفرعية، حقق الأردن ضمن محور «القدرة على تحمل تكاليف الغذاء» المرتبةَ 35، وضمن محور «الاستدامة والتكييف» حلّ في المرتبة 32، وضمن محور «جودة الغذاء وسلامته» جاء في المرتبة 80، وضمن محور «القدرة على توفير الغذاء» حقق المرتبة 55.

اتخذ الأردن خطوات كبيرة وسريعة بعد جائحة «كورونا» على طريق الأمن الغذائي، أبرزها تأسيس مجلس الأمن الغذائي عام 2023، ليكون المرجعية المؤسسية في هذا المجال، كما تم اعتماد جهة محددة لبحوث الأمن الغذائي، وإنشاء قاعدة بيانات موحدة للأمن الغذائي، إضافة إلى تطوير وتحديث عمليات إنتاج الغذاء، وتبني أنظمة الإنتاج الذكية مناخياً، والعمل على الحد من الفاقد والمهدَر من الغذاء، وتعزيز المخزون من السلع الاستراتيجية والأساسية في القطاعين العام والخاص، وتفعيل الشراكات مع القطاع الخاص. وفي هذا السياق بدأت وزارة الزراعة بإنشاء بنك البذور الوطني.

وفي الوقت الذي خطا فيه الأمن الغذائي خطوات كبيرة في الأعوام الأخيرة (2021–2023) فإن الزراعة والأمن الغذائي يواجهان تحديات كبيرة أبرزها: التغيرات المناخية، ومحدودية موارد المياه، وازدياد الطلب على الغذاء والمياه، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وارتفاع معدلات النمو السكاني، وارتفاع نسب الإعالة، وزيادة أعداد اللاجئين، وحاجة القطاع إلى المزيد من الحوكمة.

تحدي البطالة والفقر

بدأ الأردن يستشعر مشكلتَي الفقر والبطالة في نهاية الثمانينيات في ظل ما شهده من أزمة اقتصادية وبرامج للتصحيح الهيكلي. ولا يمكن فصل مشكلة الفقر عن مشكلة البطالة، رغم أن المجتمع الأردني بقي يتمتع بقدرة عالية على التكافل وتوفير حماية اجتماعية للعديد من الفئات والحدّ من انزلاقها إلى حالة الفقر.

وفقاً لأول دراسة أجريت للفقر عام 1989، كانت نسبة الفقر 18.7%، والفقر المدقع 1.5%. وفي عام 1994 ارتفعت نسبة الفقر إلى 25% وفق دراسة أجراها البنك الدولي على أرقام عام 1992. وفي عام 1997 كانت نسبة الفقر وفق التقديرات الرسمية 21.3%. وفي عام 2008 انخفضت نسبة الفقر وفق دراسة لدائرة الإحصاءات العامة إلى 13%؛ أي أن الأردن استطاع تخفيض نسب الفقر خلال السنوات الأولى من القرن بنسبة 27%.

وبدءاً من عام 2002 أصبح المسح الوطني الدوري لإنفاق الأسر ودخلها (HEIS) ممثَّلا على مستوى الأقضية، إذ ظهر مفهوم «جيوب الفقر». وأشار تقرير لوزارة التخطيط والبنك الدولي (2004)، إلى انخفاض معدل الفقر الإجمالي، لكنه نبّه إلى أن هناك مستويات فقر حادة في عدد من الأقضية. عُرفت «جيوب الفقر» بأنها الأقضية التي يزيد معدل الفقر فيها عن 25%؛ وقد بلغ عددها في 20 جيباً عام 2004، ارتفعت إلى 32 جيباً عام 2009. ورغم حصول بعض التغيرات، فإن معظم «جيوب الفقر» وُجدت في المناطق الريفية قليلة الكثافة السكانية.

وأشار آخر مسح لدخل ونفقات الأسر نفّذته دائرة الإحصاءات العامة (2017-2018)، إلى أن نسبة الفقر المطلق بين الأردنيين وصلت إلى 15.7%، بينما بلغت نسبة فقر الجوع (المدقع) 0.12%. وتذهب التقديرات الرسمية إلى أن جائحة «كورونا» عام 2020 زادت نسبة الفقر بحوالي 6%، وأن نسب الفقر بدأت بالتراجع مع بداية تعافي الاقتصاد (2021-2022).

لقد وفّرت الدولة بمؤسساتها كافة شبكةَ حماية وطنية تمثّلت في التدخلات التي قَدّمت إعانات متكررة للأسر والأفراد للحد من انتشار الفقر، إلى جانب المشاريع والبرامج التي أطلقتها الحكومة لزيادة إنتاجية الأسر ومنع وصولها إلى

حد الفقر، حيث قدّر تقرير حالة الفقر في الأردن الصادر عام 2008 استناداً إلى بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة (2008) بأنه في حال استبعاد التدخلات الحكومية المتمثلة في مساعدات صندوق المعونة الوطني وصندوق الزكاة وطرود الخير الهاشمية وغيرها من معونات، فإن نسب الفقر كانت ستبلغ 16%[49].

طوّرت الحكومة استجابتها للحد من الفقر ومن الأضرار التي تحدث عن برامج إعادة الهيكلة؛ فأطلقت عام 2001 الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، وقامت بهيكلة صندوق المعونة الوطنية، وأطلقت سلسلة من برامج دعم المشاريع الصغيرة وتعزيز الإنتاجية المحلية، وفتحت المجال أمام المؤسسات الأهلية للقيام بدورها في التكافل والمساعدة الاجتماعية، وكانت الزيادة المفاجئة في عدد السكان نتيجةً لموجات اللجوء هي التحدي المتكرر الذي واجه الأردن خلال تلك الفترة.

وشهدت الموارد المخصصة للمعونة الوطنية نمواً متسارعاً خلال العقود الأخيرة؛ من حوالي 2 مليون دينار عام 1987 إلى حوالي 52 مليوناً عام 2005. ورافق ذلك -بطبيعة الحال- زيادة أعداد الأسر المنتفعة من 8308 أسرة عام 1987 إلى 72.212 أسرة عام 2005. وفي عام 2023 قامت الحكومة بتوسعة شبكة الحماية لتشمل حوالي 120 ألف أسرة، وبلغت المخصصات المالية 201 مليون دينار.

وطورت الحكومة سلسلة من السياسات والاستراتيجيات للوصول إلى الفئات المستهدفة، وآخرها برنامج الدعم النقدي الموحد بالتزامن مع إطلاق الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019-2025). كما طوّرت الحكومة نظامَ استهدافٍ وطنياً للأسر الفقيرة ولتلك المعرضة للفقر يشمل خوارزمية شفّافة من 57 مؤشراً، ويتضمن السجل الوطني الموحد بيانات إدارية محدّثة لما مجموعه 37 جهة وطنية؛ الأمر الذي يلغي التدخل البشري تماماً في حساب درجة الأهلية لضمان أعلى درجات الشفافية والموضوعية.

وفيما يتعلق بالبطالة؛ فقد ظهرت هذه المشكلة بقوة في مطلع التسعينيات، وذلك حينما تجاوزت معدلات البطالة الرسمية نسبةَ 12.5%، مقابل معدل 6% في الثمانينيات و8% في السبعينيات.

49 دائرة الإحصاءات العامة، 2010، تقرير حالة الفقر في الأردن استناداً إلى بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة (2008).

وعلى الرغم من معدلات النمو الاقتصادي الكبيرة التي حققها الاقتصاد الأردني في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن معدلات البطالة بقيت في حدود 12%، لكن مؤشرات سوق العمل كانت تنذر بالخطر. وخلال الفترة 2010-2015 حافظ النظام الاقتصادي على معدلات بطالة مستقرة بين 11% و13%. وبدءاً من عام 2016 اتجهت أرقام البطالة إلى التصاعد؛ فوصلت إلى 15.3%، وفي عام 2017 قفزت إلى 18.3%، وبالتزامن مع جائحة «كورونا» في عام 2021 وصلت إلى أعلى معدلاتها (24.1%)؛ ثم بدأت تتراجع تدريجياً لتصل عام 2022 إلى 22.9% ومن ثم إلى 22.3% حتى نهاية الربع الثالث لعام 2023 وذلك بحسب النشرات المالية الصادرة عن وزارة المالية.

ومن الواضح أن موجات اللاجئين والزيادة القسرية في عدد السكان هي السبب الرئيسي لارتفاع معدلات البطالة بدءاً من عام 2017، يضاف إلى ذلك تشوهات سوق العمل الأردني التاريخية وتراجع النمو الاقتصادي بشكل لا يستطيع مواكبة الازدياد السكاني وأعداد الخريجين من الجامعات.

قام الأردن، بتوصية ومساعدة من منظمة العمل الدولية، بتعديل منهجية مسح العمالة والبطالة بما يتفق مع المعايير الدولية ويراعي ازدياد أعداد غير الأردنيين في السوق العمل. وتضمنت المنهجية الجديدة تضييق مفهوم المشتغلين من خلال استثناء العاملين من دون أجر من تعريف المشتغلين، إذ كانت هذه الفئة تعدّ في المنهجية السابقة من ضمن المشتغلين؛ الأمر الذي ساعد في زيادة أعداد المتعطلات عن العمل. كما تم شمول غير الأردنيين في المسح، بينما كانت المسوحات في السابق تكتفي بالأردنيين فقط؛ الأمر الذي تسبب بزيادة معدل البطالة بشكل واضح خلال الفترة 2017-2019، إلى جانب الأسباب الأخرى المرتبطة بأداء الاقتصاد بشكل عام، وأهمها: تراجع الاستثمارات، وتراجع الصادرات، وتراجع الإنفاق الرأسمالي؛ وبالنتيجة تراجع النمو[50].

إن مشكلة سوق العمل في الأردن مزمنة؛ فقد ظل معدل المشاركة الاقتصادية للأردنيين متدنّياً، بل ومن أدنى المعدلات في العالم، متراوحاً بين 30% و40% طوال الفترة 2000-2022، في ظل عدم المشاركة الكافية للمرأة. وفي عام

50 https://www. ilo. org/beirut/media-centre/news/WCMS_555066/lang--ar/index. htm

2022 بلغت نسبة الأردنيين النشطين اقتصادياً 33.4%، وهناك أيضاً 49.3% من غير الأردنيين غير نشطين اقتصادياً وفق أرقام البنك المركزي الأردني.

لقد أسهم التركيب العمري للأردنيين في تدني نسب النشطين اقتصادياً وزيادة نسب الإعالة؛ إذ يميل هذا التركيب لصالح الفئات الأصغر سناً غير المنتجة. وكان السيناريو فيما يسمّى «الفرصة السكانية» (أي التحول التاريخي في التركيب العمري للسكان بحيث تصبح قاعدة الهرم السكاني من الشباب المنتجين) تذهب في حالة الأردن إلى أنه سيصل إلى هذه النقطة عام 2020 (ثلثا السكان في سن العمل)، لكن موجات اللجوء والهجرات القسرية أعادت تعريف «الفرصة السكانية» في الحالة الأردنية وأحالتها إلى عام 2040.

كما أسهمت عوامل أخرى في تشوهات مساهمة الأردنيين في قوة العمل، من أبرزها تدني مساهمة المرأة في سوق العمل، إذ بقيت تتراوح بين 12–18% طوال العقدين الماضيين، وهذه من أدنى النسب في العالم. فقبل الأزمة السورية وصلت نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة إلى 18%، ونسبة مشاركة الرجال إلى 67%، بينما تراجعت عام 2022 إلى 14% للمرأة و53% للرجال[51].

وبدءاً من عام 1999 اتُّخذت سلسلة من الخطوات، أبرزها تطبيق سياسة تحديد الحد الأدنى للأجور للمرة الأولى، وفتح باب التشغيل من خلال المكاتب الخاصة للتشغيل بموجب نظام المكاتب الخاصة للتشغيل رقم (21) لسنة 1999، وإنشاء صندوق دعم التعليم والتدريب المهني والتقني بموجب المادة رقم (6) من قانون مجلس التعليم والتدريب المهني والتقني رقم (58) لسنة 2001، وعقد المؤتمر الوطني للحد من الفقر والبطالة عام 2004.

ومن أبرز المشاريع التي نُفِّذت للحد من البطالة والانتقال من سياسة التوظيف إلى التشغيل: مبادرة الفروع الإنتاجية (إنشاء الفروع/الوحدات الإنتاجية في المحافظات) عام 2008 والتي استهدفت المناطقَ التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة والفقر. وتم استقطاب مستثمرين في قطاعات صناعية (صناعة الملابس والحياكة، صناعة الورق والكرتون، المستلزمات الطبية، والصناعات الغذائية،

51 البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي (2022).

وغيرها). وفي عام 2023 أصبح هناك 29 فرعاً إنتاجياً في مناطق المملكة قامت بتشغيل 8481 عاملاً وعاملة من طاقتها الاستيعابية البالغة 10740.

وفي عام 2013 أُطلقت الحملة الوطنية للتشغيل «كلنا شركاء»، التي وفرت 18 ألف فرصة تدريب وتشغيل للأردنيين بامتيازات جاذبة، ونفّذتها وزارة العمل بالتشارك مع أكثر من 120 مؤسسة وطنية من القطاعين العام والخاص. وفي عام 2019 أُطلق برنامج «خدمة» للحد من البطالة من خلال التدريب، ونُفّذ بالتعاون مع وزارة العمل والقوات المسلحة الأردنية وهدف إلى تدريب وتأهيل حوالي 20 ألف شاب وفتاة لرفد الاقتصاد الوطني بالكوادر المؤهلة مهنياً لسوق العمل ضمن القطاعات المستهدفة (الصناعة، الإنشاءات، السياحة). وفي المرحلة الأولى تخرج من البرنامج 2526 متدرباً ومتدربة من ضمنها تدريب عسكري للذكور لمدة شهر وتدريب مهني لمدة ثلاثة أشهر. أما المرحلة الثانية فشهدت التحاق 4004 متدرباً ومتدربة بالبرنامج الذي توقف عام 2020 بسبب جائحة «كورونا».

أما البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي «انهض» (2019) الذي أطلقته وزارة العمل بالتعاون مع البنك المركزي وجهات أخرى، فقد هدفَ لتوفير تمويل بقيمة 100 مليون دينار على شكل قروض ميسّرة للشباب الباحثين عن عمل، وبلغ حجم المبالغ الممنوحة لغاية 31 كانون الأول 2022 حوالي 9 ملايين دينار استفاد منها 266 مشروعاً، وبلغ عدد فرص العمل التي وفرتها تلك المشاريع 852 فرصة.

وأطلقت الحكومة برنامج «استدامة» (2020) بكلفة 200 مليون دينار لدعم القطاع الخاص ومساعدته للحفاظ على فرص العمل واستقرار العاملين فيه في مواجهة جائحة «كورونا». كما قامت الحكومة بسلسلة من الإجراءات والتشريعات لتحسين مساهمة المرأة في سوق العمل، من أبرزها تعديل قانون العمل بما يضمن الإنصاف في الأجور، وإصدار نظام العمل المرن رقم (22) لسنة 2017 لتعزيز المشاركة الاقتصادية للعديد من فئات المجتمع وعلى رأسها المرأة العاملة وجعل بيئة العمل أكثر انفتاحاً على فرص جديدة وريادية. وقامت الحكومة أيضاً بعدد من الخطوات لتوفير فرص عمل للأردنيين في الخارج في دول مثل قطر وألمانيا.

المبادرات الملَكية: خَطّ استجابة فورية للتنمية

في زياراته المتكررة للمحافظات والبلدات والقرى والبوادي الأردنية والمخيمات، لاحظ الملك عبدالله الثاني، في بداية عهده، أن الإجراءات الحكومية في الاستجابة لمطالب المواطنين التي يعرضونها خلال لقاءاته بهم تتطلب وقتاً طويلاً، وينسحب ذلك على التوجيهات الملَكية في القضايا التنموية. ونظراً لأن طبيعة العمل في المؤسسات الحكومية تحتاج أحياناً إلى المزيد من الوقت والإجراءات، فقد وجّه الملك الديوانَ الملكي الهاشمي بأخذ زمام المبادرة وتولي القضايا التنموية العاجلة.

في عام 2006 تمت مأسسة المبادرات الملَكية تخطيطاً وتنفيذاً في إطار السعي نحو تحقيق التكامل بين الجهود والخطط التنموية الحكومية، بإيلاء جميع المناطق اهتماماً ورعاية. وفي العام نفسه، شُكلت «لجنة لمتابعة تنفيذ مبادرات جلالة الملك» في الديوان الملكي الهاشمي، أعقبها إنشاء إدارة متابعة تنفيذ المبادرات الملَكية التي تعنى بالإشراف على متابعة تنفيذ المبادرات الملكية، والتنسيق والتعاون مع المؤسسات الحكومية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني الشريكة، وفق رؤية واضحة وجداول زمنية محددة.

أخذت المبادرات الملَكية، بعين الاعتبار، التباين في الميزات والاحتياجات بين المناطق المستهدَفة، وبالتالي السعي نحو تمكين الفئات الأشد فقراً، بمن فيهم النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، ليصبحوا عناصر فاعلة في المجتمع.

وتركّز المبادرات الملَكية، التي أصبحت تشكل نموذجاً ملهماً في العمل التنموي، على دعم المشاريع التنموية الإنتاجية والتشغيلية، وتشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة المدرّة للدخل؛ للنهوض بواقع المجتمعات المحلية، وإحداث نقلة نوعية فيها، وتفعيل طاقات أبنائها وبناتها، لخدمة مجتمعاتهم خصوصاً القطاع الشبابي، فهم شركاء فعليون في عملية التنمية وتحديد مساراتها في مجتمعاتهم وبما يراعي خصوصية كل منطقة وميزاتها.

وتشمل المبادرات الملَكية العديد من القطاعات الحيوية، منها: الصحة، والتعليم، والزراعة، والسياحة، وتمكين المرأة، والشباب، والرعاية الاجتماعية. وهي تستهدف تقوية أدوات العمل المؤسسي لرعاية المحتاجين والأسر العفيفة، والتنمية الاقتصادية، وتعزيز المشروعات الإنتاجية المدرّة للدخل، والنهوض بواقع البنى التحتية في القطاعات الخدمية، وإنشاء الحدائق والمتنزهات والملاعب والمراكز الشبابية والقاعات متعددة الأغراض، وكذلك تمكين الجمعيات الخيرية والتعاونية ومؤسسات المجتمع المدني، خصوصاً الفاعلة والمتميزة، وتعزيز دورها في تنفيذ المشاريع الإنتاجية والتشغيلية، بوصفها شريكاً فاعلاً في العمل الإنساني والخيري.

ومن نماذج المبادرات الملَكية: مبادرة مساكن الأسر العفيفة، التي أُطلقت عام 2005، وهي تجسيد للجهد الملَكي الموصول لرعاية هذه الأسر وتوفير الحياة الكريمة لها في

بيئة آمنة وصحية، وكذلك المبادرة الملَكية لتمكين الأسر العفيفة وذوي الدخل المحدود التي تسعى إلى دعم هذه الفئة عبر تمكينها من إقامة مشاريع إنتاجية صغيرة مدرّة للدخل تسهم في تحسين مستوى معيشتها، لإحداث تغيير اجتماعي ثقافي وتعزيز ثقافة الاعتماد على الذات.

أما مبادرة بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني، فقد سعت إلى تمكين وبناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني المستهدَفة من خلال تقديم التدريب اللازم لها وتوفير الدعم لتعزيز دورها في خدمة المجتمعات المحلية، لتكون شريكة فاعلة في التنمية.

ويوجّه جلالة الملك، ترجمةً للأولوية التي يمنحها للشباب، باستمرار تقديم مختلف أشكال الدعم لهم والاستفادة من طاقاتهم وإبداعاتهم، إذ تهتم المبادرات الملَكية بقطاع الشباب ومؤسساتهم من خلال توفير البنية التحتية المناسبة للعمل الشبابي والحركة الرياضية. وتم من خلال المبادرات الملَكية إنشاء العديد من الملاعب الرياضية والصالات والمراكز الشبابية، وتحسين واقع الأندية الرياضية، وتوفير حافلات النقل، بهدف توفير البيئة الحاضنة للإبداع واستثمار الطاقات لتمكين الشباب من ممارسة نشاطاتهم وتفعيل دورهم في الحياة العامة وخدمة مجتمعاتهم المحلية.

واشتملت المبادرات الملَكية على تقديم الدعم للجمعيات الخيرية والمراكز والمؤسسات التي تعنى برعاية الأيتام والمسنّين وذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة، وأُطلقت المبادرة الخاصة بذلك عام 2011، بهدف تمكين الجهات المعنية من الاستمرار في تقديم خدمات نوعية للفئات المستهدفة، وتعزيز دورها المجتمعي والتنموي في جميع محافظات المملكة.

ويتم تنفيذ هذه المبادرة بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية، التي تختار بالتعاون مع الجهات المعنية الجمعيات والمراكزَ والمؤسسات المستفيدة، بوصفها ركيزة أساسية من ركائز عملية التنمية، وشريكاً فاعلاً في العمل الإنساني والخيري لتحقيق الحماية الاجتماعية، وتأمين الحياة الفضلى للفئات المستهدَفة.

أما المبادرة الملَكية الخاصة بالأئمة والوعاظ المقبلين على الزواج، فقد تم إطلاقها عام 2003، تقديراً لهذه الفئة من أبناء الوطن، ولدورهم في نشر تعاليم الدين الإسلامي وترسيخ قيم الإسلام السمحة، واحتراماً للرسالة المهمة والجليلة التي يؤدّونها في خدمة الإسلام.

وفي مجال التعليم، أطلقت المبادرات الملَكية العديد من المبادرات، من أبرزها إنشاء مدارس الملك عبدالله الثاني للتميز، التي انتشرت في كل المحافظات وتعمل على رعاية الطلبة الموهوبين والمتميزين، وتوفير البيئة التعليمية الحاضنة لإبداعاتهم وتنمية قدراتهم. كما انطلقت مبادرات عدة استهدفت المعلمين وتحسين البيئة التعليمية.

وفي مجال رعاية المسنّين، أُطلقت مبادرة تأهيل دور رعاية المسنين. واستجابةً لتوجيهات الملك خلال زيارته المفاجئة لمقرّ جمعية الأسرّة البيضاء عام 2019، أُعيد تأهيل دار الضيافة للمسنّين التابعة للجمعية عام 2020، بهدف تحسين الخدمات المقدَّمة للمسنّين وتلبية الاحتياجات الخاصة بهم ضمن أعلى المعايير والممارسات العالمية.

أما المبادرات الملَكية المتعلقة بالقطاع الصحي، فتضع بالاعتبار النهوض بواقع الخدمات الصحية التي يتم تقديمها للمواطنين، خصوصاً في المناطق النائية، حيث يتم بناء وإعادة تأهيل العديد من المراكز الصحية، إضافة إلى المساهمة في بناء المستشفيات وتزويدها بالمعدات والأجهزة الطبية اللازمة.

ومن المبادرات الملَكية أيضاً: مبادرة طرود الخير الهاشمية، ومبادرة الفروع الإنتاجية، ومبادرة المشروعات الزراعية (جذور)، ومبادرات تتعلق بالقطاع الصحي، وأخرى تتعلق بإنشاء أندية للمتقاعدين العسكريين، و«حملة الأضاحي»، التي انطلقت بتوجيهات ملَكية عام 2004، وتستهدف الأسر العفيفة والفقيرة في مختلف مناطق المملكة، ودار الضيافة للمسنّين، وكذلك توزيع البطاقات الممغنطة المدفوعة مسبقاً، والتي تسعى إلى تحسين المستوى المعيشي للفئات المجتمعية المستهدَفة، وتمكينها من تلبية احتياجاتها الأساسية.

قامت المبادرات الملَكية على نهجَين أساسيَّين؛ يرتبط الأول بالبنى الاجتماعية والهيئات والمنظمات والمؤسسات الحكومية، وتعزيز الشراكة معها للنهوض بواقع البنى التحتية والخدمية في المجتمعات المحلية، وتحسين الظروف المعيشية للفئات المستهدَفة. بينما يرتبط النهج الثاني بإحداث تغيير في اتجاهات الأفراد وسلوكهم، واستثمار قدراتهم وطاقاتهم في خدمة مجتمعاتهم المحلّية، وتعزيز دورهم في مسيرة التنمية المستدامة، من خلال تهيئة البيئة المناسبة.

لقد شكّلت المبادرات الملَكية خطّاً موازياً وإسعافاً فورياً للمناطق والمجتمعات الأكثر حاجةً للتدخل التنموي، في إطار تنموي متكامل، يضع بالاعتبار إحداث تغيير إيجابي في مستوى معيشة المواطنين، وتقديم خدمات نوعية لهم، وتحقيق نقلة تنموية في المجتمعات المستهدفة.

واجه الأردن تحديات كبيرة خلال هذه المرحلة، وعلى رأسها التحديات الاقتصادية التي تركت آثاراً في العمق الاجتماعي، وترتبط هذه التحديات في معظمها بظروف تاريخية مزمنة يعود بعضُها لندرة الموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة، إضافة إلى بعض التشوهات المزمنة في بنية الاقتصاد الوطني، إلى جانب الأزمات الكبرى في المنطقة التي أثّرت بقوة في ملفات مثل الطاقة والبطالة والضغط على الموارد.

لقد استطاع الأردن تحقيق إنجازات كبرى في مواجهة هذه التحديات الكبرى خلال الربع الأول من هذا القرن، إذ يُعَدّ ما أُنجز في ملف المياه وتطوير البنية التحتية والشبكات وشمول الصرف الصحي مناطقَ واسعة قفزةً مهمة تتجاوز ما أُنجز في عقود، كما هي الحال في ملف الطاقة الذي تعثّر طويلاً، فقد استطاع الأردن الانتقال إلى أمن الطاقة وتنويع مصادرها، وبدأ بالفعل بتوفير مصادر وطنية مثلما حدث في الطاقة المتجددة، إلى جانب البدء بمشاريع كبرى في مجالات المياه والطاقة.

وهذا ما ركزت عليه رؤية التحديث الاقتصادي الطموحة (2022-2033) التي تم استعراضها في الفصل الثالث.

الفصل الخامس

الخدمات العامة ونوعية الحياة

«إنّ رؤيتنا لمستقبل الأردن واضحةٌ وطموحة، وعمادُها الإصلاح والتحديث بكافة أشكاله: السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وصولاً إلى تحقيق الهدف الأسمى وهو تحسين مستوى معيشة المواطن وتوفير كل أسباب الحياة الكريمة لكل أسرة أردنية».

عبدالله الثاني ابن الحسين

خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى
لمجلس الأمة الخامس عشر
2 كانون الأول 2012

تمهيد

وضع الفكر التنموي الجديد الذي رسّخه جلالة الملك عبدالله الثاني منذ مطلع القرن الجديد، قطاعاتِ الخدمات العامة على رأس الأولويات التنموية الوطنية؛ لتكون ذات جودة عالية يلمسها المواطنون، وأكثر كفاءة في توزيع الموارد وإدارتها في قطاعات الخدمات المتعددة.

فيما يلي سيتم تناوُل تطور قطاعات الخدمات العامة في الأردن (1999–2023)، وهي: التعليم العام، والتعليم العالي، والصحة ونوعية الحياة، والنقل، والبنية التحتية. إن تتبُّع مسارات الانتقال نحو التحديث والشمول والنوعية التي شهدتها هذه القطاعات إلى جانب التحديات والأزمات التي واجهتها، سيوضح بشكل جليّ الكيفية التي عملت بها على تطوير نوعية حياة الأردنيين ونقلهم عملياً إلى القرن الحادي والعشرين.

التعليم

يعدّ الاستثمار الوطني في تنمية الموارد البشرية أحد عناصر البناء الوطني الأساسية التي أسهمت فيها الدولة والمجتمع معاً، ولقد حقق الأردن إنجازات كبيرة في تطوير التعليم في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين؛ وبقي يتبوأ مكانة متقدمة على مؤشرات التعليم الكَمّية التي تصدرها اليونسكو وفي مقدمة الدول العربية.

شكّل تحديث التعليم ودمجه في التكنولوجيا والانتقال إلى التعليم النوعي القائم على الجودة أحد التحديات الأساسية التي احتلّت مساحة واسعة في مسارات التحديث التي قادها الملك عبدالله الثاني في بداية عهده، فقد تبلورت قناعة كبيرة لدى الملك أن التعليم هو المفتاح الحقيقي لكل أبواب التنمية والتحديث، وتطوير الاقتصاد، والاعتماد على الذات. فمنذ وقت مبكر في مطلع القرن شهدت البلاد زخماً كبيراً في مسارات متعددة تصبّ في تطوير التعليم. وكان تحديث التعليم وعدالته في صدارة أولويات الملك؛ أي أن يصل جميع الأردنيين في أنحاء البلاد كافة إلى فرص تعليم نوعي وفي ظروف ملائمة.

عكست الرؤية الملكية للتعليم إدراكاً كبيراً بأن التعليم هو الرصيد الحقيقي لقوة الدولة والمجتمع، وأنّ لا مجال أمام الأردنيين لإثبات حضورهم والمنافسة في القرن الحادي والعشرين من دون تعليم حديث ونوعي، فالتعليم هو حجر الأساس لاقتصاد قوي، وهو بمثابة رأسمال حقيقي للمجتمع، وهو السبيل لإعداد الشباب الأردني ليكونوا مواطنين مسؤولين ونشيطين في المجتمع. فلا يمكن تحقيق الإصلاح الاقتصادي والاعتماد على الذات وبناء ثروات الأردنيين من دون تعليم جيد قائم على المهارات والكفايات، ولا يمكن تحسين نوعية حياة الأردنيين وتمكينهم من الوصول إلى خدمات عامة جيدة من دون تعليم مستدام ونوعي، ولا يمكن بناء دولة القانون والمساواة واستكمال التحول الديمقراطي والمشاركة والعدالة وتكافؤ الفرص من دون تعليم نوعي يمكّن المواطنين من المسؤولية وممارسة الأدوار المناطة بهم.

- التعليم العام

إن الاهتمام الاستراتيجي المبكر الذي أولاه الملك للتعليم في مراحله كافة، بدءاً من مرحلة تنمية الطفولة المبكرة والتعليم ما قبل المدرسي، وصولاً إلى دعم التعليم المستمر مدى الحياة، انعكس دعماً بارزاً جعله في مقدمة الأولويات الوطنية.

جسّد الملك هذه الرؤية بالأقوال والأفعال على مدى ربع قرن؛ في عام 2004 وجه الملك رسالة إلى طلبة المدارس في اليوم الدراسي الأول قال فيها: «**وقد سعينا خلال السنوات الماضية بكل إخلاص إلى تهيئة البيئة المناسبة لتحديث التعليم عبر تمكين المعلم وتطوير المناهج التعليمية والأنشطة التربوية والنهوض بمرحلة التعليم ما قبل المدرسة وبناء المدارس المجهزة بالوسائل التعليمية وتكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة لتوفير مناخ مدرسي ملائم لعملية التعليم والتعلم**»[52].

وفي رسالته باليوم الأول من العام الدراسي لعام 2006، قال الملك: «**ولأننا ندرك أن التعليم هو الأساس في بناء المجتمع العصري، فقد عقدنا العزم منذ أن حملْنا أمانة المسؤولية في هذا الوطن العزيز على تطوير قطاع التعليم، باعتباره الركيزة الأساسية للإصلاح الشامل في مختلف القطاعات، ولهذا فقد سعينا خلال السنوات الماضية إلى توفير كل أسباب النجاح التي تتطلبها المسيرة التعليمية، حيث أطلقنا مبادرة التعليم الأردنية التي اعتمدت أحدث البرامج التعليمية، وعملنا على تطوير البنية التحتية من خلال إنشاء أبنية نموذجية وتزويدها بأجهزة ووسائل تعليمية متطورة ومختبرات حديثة، ليتسنى لكم الإبداع والتميز في مجالات العلم الحديث والمعرفة الشاملة واستثمار كل الفرص والاستفادة منها لتطوير قدراتكم ومهاراتكم**»[53].

52 رسالة الملك عبدالله الثاني إلى طلبة المدارس بمناسبة العام الدراسي الجديد، 28 آب 2004.

53 رسالة الملك عبدالله الثاني إلى طلبة المدارس بمناسبة العام الدراسي الجديد، 23 آب 2006.

وشكلت الورقة النقاشية السابعة لجلالة الملك (2017) وثيقةً مرجعية في الرؤية الملكية للتعليم في العقد الثاني من عهده. فقد أكد فيها إيمانَه «كلّ الإيمان بأنّ كل أردني يستحق الفرصة التي تمكّنه من أن يتعلَّم ويبدع، وأن ينجح ويتفوق ويبلغ أسمى المراتب، بإيمان وإقدام واتزان، فلا يُرى للمعرفة حدّاً، ولا للعطاء نهاية»[54].

وفي عام 1999 بدأت أولى الخطوات على طريق تجسيد هذه الرؤية؛ وذلك حين وجّه الملكُ الحكومةَ إلى إدخال اللغة الإنجليزية للمدارس الحكومية بدءاً من الصف الأول، وأوعز بتعليم مهارات الحاسوب في المدارس الحكومية لردم الفجوة الرقمية التي بدأت تتشكل بين المدن والأرياف، وكذلك بين الأردن والعالم. وكانت تلك هي البدايةُ لمشروع عملاق في حوسبة المدارس الحكومية أصبح الأردن رائداً فيه على مستوى المنطقة.

وشهدت البلاد سلسلة من المبادرات الملكية في قطاع التعليم استهدفت الطلبة والمعلمين في مجملها وركزت على تحقيق عدالة التعليم وتكافؤ الفرص وتحديداً للطلبة في المناطق الأقل رعاية وتنمية. فقد أوعز الملك في بداية عهده بضرورة إيجاد مدارس للموهوبين، وبدأ الأردن عام 2001 تدشين مدارس للطلبة المتميزين في كل المحافظات (مدارس الملك عبدالله الثاني للتميز).

وفي العام نفسه (1999) وجّه الملك لإطلاق مشروع التغذية المدرسية الذي يوفر وجبات خفيفة وصحية للطلبة، وبدأ المشروع بالمدارس المنتشرة في مناطق ما كان يسمى «جيوب الفقر» والمدارس التابعة لوكالة الأونروا، ثم أخذ في التوسع لبقية المناطق بالمملكة، ووصل عدد الطلبة المشمولين بالتغذية المدرسية 627 ألف طالب. وبعد ثلاث سنوات من إطلاق هذا المشروع الذي نُفذ بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم والقوات المسلحة، أوعز الملك بتزويد الطلبة في جميع المدارس الأردنية بالفيتامينات يومياً لتحسين صحتهم وتعزيز قواهم البدنية والذهنية، بما ينعكس إيجاباً على قدراتهم الذهنية ويُكسبهم

54 الورقة النقاشية السابعة للملك عبدالله الثاني: «بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمة»، 2017.

المناعة المطلوبة ضد الأمراض، ونُفذت هذه المبادرة من خلال صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية بالتعاون مع اتحاد منتجي الأدوية في الأردن.

وضمن المسار الدافع نحو تحقيق المزيد من العدالة والظروف الإنسانية الملائمة للطلبة، أُطلقت في عام 2006 «مبادرة الحقائب المدرسية» التي استهدفت المدارس في المناطق النائية والفقيرة واستفاد منها في عامها الأول 110 آلاف طالب، وأطلق الملك في عام 2007 «مبادرة التدفئة المدرسية» التي وفرت حوالي 31 ألف مدفأة للمدارس الحكومية، وفي عام 2008 أوعز الملك بإعفاء جميع الطلبة في المدارس الحكومية من التبرعات المدرسية.

يضاف إلى ذلك سلسلة من المبادرات الملكية في مجال التعليم من أبرزها: مبادرة دعم صندوق إسكان المعلمين، ومبادرة جائزة الملك عبدالله الثاني للّياقة البدنية، وبرنامج التدريب العسكري، ومشروع التربية الوطنية، وغيرها العديد من المبادرات على مستوى التعليم المدرسي. إلى جانب ذلك، تم إنشاء وتأهيل عدد من المدارس المهنية وتزويدها بالأجهزة والمعدات الحديثة، ودعم قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني، وخَصصت المبادرات الملكية بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، دعماً كبيراً للتعليم من خلال إنشاء وصيانة أبنية مدرسية وإضافات صفية، وتجهيز المدارس الحكومية بالمختبرات العلمية والحاسوبية والمرافق اللازمة لممارسة الأنشطة المتنوعة، والتوسع في خدمات رياض الأطفال.

تحولات كبيرة في التعليم

في عام 2002 حضر الملك عبدالله الثاني منتدى «التعليم في أردن المستقبل 2002» الذي شكل الخطوة الأولى في مراجعة النظام التعليمي الوطني بمستوياته المختلفة، فقد تبنّى المنتدى توصية بوضع رؤية وطنية متكاملة لتنمية الموارد البشرية، بما يتلاءم مع احتياجات المواطنين الحالية والمستقبلية، والانتقال من التلقين في العملية التعليمية إلى بناء القدرات العقلية لدى الطلبة من خلال إكسابهم مهارات اقتصاد المعرفة، وتسهيل دخول الطلبة في مجال مهارات القرن الحادي والعشرين، والارتقاء بنوعية جميع عناصر العملية التعليمية من معلمين ومدربين وأساتذة جامعات وطلبة ومتدربين،

ومناهج وتسهيلات تعليمية، ومرافق وتجهيزات ومكونات البنى التحتية الأخرى، وأساليب التعليم، وسياسات القبول، ومعايير الاعتماد وغيرها.

جاء هذا المنتدى استجابةً لمخرجات المجلس الاقتصادي الاستشاري الذي ترأسه الملك في بدايات عهده، والذي أوصى بمنح التعليم أولوية في التطوير والتحديث للوصول إلى نظام وطني متكامل لتنمية الموارد البشرية يقوم على النوعية وتلبية الاحتياجات الوطنية الحالية والمستقبلية. إذ وافق الملك على توصيات اللجنة الوطنية لتطوير الموارد البشرية المنبثقة عن المجلس الاقتصادي الاستشاري، والتي شملت إدخال تعليم اللغة الإنجليزية من الصف الأول الأساسي، وإدخال تعليم الحاسوب، وتطوير المناهج التعليمية.

في ضوء هذه التوصيات؛ أطلقت الحكومة في عام 2003 مشروع «تطوير التعليم من أجل اقتصاد المعرفة»[55] (ERfKE)، وهو أكبر مشروع لإصلاح التعليم وتطويره تشهده البلاد سواء في حجم الإنفاق أو في البرامج والفعاليات التي تضمّنها، وعدّه البنك الدولي من أكثر برامج إصلاح التعليم طموحاً في منطقة الشرق الأوسط.

قام المشروع على تنمية الموارد البشرية الأردنية من خلال دمج تكنولوجيا المعلومات في النظام التعليمي، وامتد على مرحلتين بدعم من البنك الدولي والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ومانحين آخرين؛ الأولى للأعوام 2003–2008 بخطة مالية بلغت 380 مليون دولار، والثانية للأعوام 2009–2014 بخطة مالية بلغت 408 ملايين دولار.

هدفت المرحلة الأولى إلى إعادة توجيه أهداف السياسات والاستراتيجيات من خلال الإصلاح الإداري والحاكمية، بما يستجيب لحاجات المتعلمين والمجتمع وفقاً لمتطلبات اقتصاد المعرفة، وتطوير عمليات صنع السياسات واتخاذ القرار من خلال إنشاء نظام متكامل لمساندة القرار التربوي يتضمن نظم معلومات وخارطة مدرسية وقواعد بيانات على مستوى المدارس والمديريات في المركز، وتعديل البرامج والممارسات التربوية لتحقيق نتاج تعليمي يتلاءم

55 Education Reform for Knowledge Economy.

مع اقتصاد المعرفة، وتحديث البنية التعليمية وتعزيزها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتسهيلات التربوية، وفي الخلاصة إجراء عملية تحول في نظام التعليم في المرحلتين الأساسية والثانوية لمساعدة الخريجين على اكتساب المهارات اللازمة لاقتصاد المعرفة ومهارات القرن الحادي والعشرين.

وحقق الأردن في إطار هذه المرحلة تحولات نوعية أبرزها: ارتفاع معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي من 71% عام 1994 إلى 99% عام 2010 (98% للإناث و99% للذكور)، وزيادة معدل الانتقال إلى المدرسة الثانوية من 63% إلى 98%، وتراجع معدل التسرب من 0.73% عام 1999 إلى 0.58% عام 2010، في حين بلغ معدل الرسوب ذروته عند 3% في الصف العاشر، وبقي أقل نسبيّاً مما هو عليه في معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[56].

أما المرحلة الثانية من المشروع، فهدفت إلى إكساب الطلبة الملتحقين في جميع فروع التعليم ما قبل الجامعي المهاراتِ اللازمة للانخراط في عالم اقتصاد المعرفة، وتوفير بيئة مدرسية آمنة، وتطوير طرق جديدة للنهوض بالطفولة والتعليم المبكر والتربية الخاصة. ووُضعت مجموعة من المؤشرات للتحقق من إنجاز أهداف هذه المرحلة، أبرزها: الزيادة في نسبة النتائج التي تحققت في المدارس من خلال عمليات التقييم المحلية والعالمية ومقارنتها مع المهارات اللازمة لاقتصاد المعرفة، ومعدل الزيادة في نسب إكمال مراحل التعليم/ معدل انخفاض نسبة التسرب، والزيادة في نسب الالتحاق.

ويذكر تقرير البنك الدولي لمراجعة المرحلة الأولى من المشروع، أن الأردن حقق زيادة كبيرة بين عامي 1999 و2007 في درجات الطلبة الأردنيين في اختبار (TIMSS). ووفقاً لخبراء (TIMSS)؛ حقق الأردن أكبر تحسن بين جميع المشاركين. وتم تحقيق النسبة المستهدفة في رياض الأطفال بحلول عام 2008، أي قبل نهاية المرحلة الأولى من المشروع، كما هي الحال في مؤشرات

56 DOCUMENT OF THE WORLD BANK AN EDUCATION REFORM SUPPORT PROGRAM-FOR-RESULTS https://documents1.worldbank.org/curated/en/731311512702123714/pdf/Jordan-Educ-Reform-121282-JO-PAD-11142017.pdf

ومعايير تنمية الطفولة الأخرى[57].

وعلى صعيد بناء القدرات الوطنية، حقق المشروع نتائج كَمّية ملفتة؛ إذ درّب 85118 معلماً ومعلمة على الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب (ICDL)، أصبح منهم 55 ألفاً معتمَدين، كما تم تدريب 57738 من المعلمين والمشرفين من الجنسين على رخصة (INTEL)، أصبح 7702 منهم معتمَدين. بالإضافة إلى ذلك، تم تدريب 2583 معلماً ومعلمة على (World Links)، أصبح 1820 منهم معتمَدين.

وتضمن المشروع استثمارات ضخمة وغير مسبوقة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرمجيات؛ الأمر الذي مكّن 70% من المدارس الأردنية من الاتصال بالإنترنت، وأصبح معظمها يمتلك معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية.

وفي إطار المرحلة الثانية من المشروع، أكملت وزارة التربية والتعليم إعادة تصميم نظام (EduWave) الخاص بها؛ وهو نظام شامل ومتكامل للمعلومات وجمع البيانات، يغطي جميع مستويات التعليم. ويسجل النظام بيانات مفصّلة على مستوى المدرسة عن الطلبة والمعلمين والصفوف والمواد الدراسية وفترات التدريس لجميع المدارس والمؤسسات التي تديرها الوزارة، وتم نشره بنجاح في جميع المدارس الحكومية في المملكة. كما أنشأ المشروع وحدة جودة التعليم والمساءلة داخل وزارة التربية والتعليم، ويعمل بها 51 مقيِّماً.

وفي مجال بناء القدرات، شارك 2425 موظفاً في المديريات الإدارية في برامج التطوير المهني لدعم تنفيذ برنامج تحسين المدرسة، وأكمل 96% من المعلمين المعيَّنين حديثاً التدريب في السنة الأخيرة في مركز التدريب التربوي، وتم إنشاء عملية اختيار وتعيين قائمة على الجدارة للمعلمين الجدد، كما تمت مراجعة المهارات في مناهج الصفوف 4 - 11 وضبطها لضمان التوافق مع مهارات الاقتصاد المعرفي (تجاوز الهدف من الصفوف 5-10).

57 Jordan - Education Reform for Knowledge Economy Project
https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/574301468038992076/jordan-education-reform-for-knowledge-economy-project

وفي مجال الطفولة والتعليم المبكر، تحققت مؤشرات المشروع في نسب الالتحاق، واستوفت 94% من فصول رياض الأطفال معاييرَ ضمان الجودة الصادرة عن وزارة التربية والتعليم من خلال تدريب معلمي رياض الأطفال وأولياء الأمور، وأكمل 99% من معلمي ومشرفي رياض الأطفال بنجاح برنامجاً تدريبياً لتعليم الطفولة المبكرة.

أما في مجال إدماج الأطفال ذوي الإعاقة؛ فقد التحق حوالي 19650 طالباً وطالبة في برامج التربية الخاصة، وتمكّن 1791 طالباً وطالبة من ذوي الإعاقة من الوصول إلى الخدمات ذات الصلة باحتياجاتهم الفردية، وتم تسجيل 8313 طالباً وطالبة في برامج التربية الخاصة للطلبة الموهوبين.

وتعدّ «مبادرة التعليم الأردنية» التي أُطلقت عام 2003 نموذجاً رائداً للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وهدفت إلى دعم الجهود الوطنية في تحسين نوعية التعليم وتشجيع الإبداع وتطوير القدرات وبناء اقتصاد معرفي باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.

واستهدفت المبادرة مئة مدرسة حكومية سُمِّيَت لاحقاً «المدارس الاستكشافية»، إذ تم تطوير البنية التحتية التكنولوجية في هذه المدارس، بتوفير الشبكة اللاسلكية، وتزويد الكوادر التعليمية بأجهزة محمولة وأجهزة عرض، بالإضافة إلى تطوير محتوى إلكتروني ينسجم مع المناهج الأردنية، وتدريب الكوادر التعليمية على توظيف هذه المناهج بما يخدم العملية التعليمية التعلمية.

وانعكست آثار هذه المبادرة على حوالي 108 آلاف طالب وطالبة و6 آلاف معلم ومعلّمة، وبعد انتهائها لوحظ الانتشار الواسع لاستخدام التكنولوجيا في التعليم في أغلب المدارس الحكومية، وما تزال وزارة التربية والتعليم تواكب المستجدات في هذا المجال.

وخلال الفترة 1999–2015 وضعت وزارة التربية والتعليم مجموعة من الخطط التنفيذية؛ من بينها الخطة التطوير التربوي (2000–2005)، وجاءت النتائج واضحة في مجالات تعميم تدريس اللغة الإنجليزية، واكتساب مهارات الحاسوب، وحوسبة التعليم، ورفع سوية المعلمين، والارتقاء بمهنة التعليم.

وكذلك الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (2018-2025).

وفي عام 2005 أطلق الملك عبدالله الثاني جائزة سنوية لتكريم المعلم في عيده تحمل اسم «جائزة الملكة رانيا العبدالله للمعلم المتميز»، وفي عام 2006 تأسست جمعية جائزة الملكة رانيا العبدالله للتميّز التربوي لنشر ثقافة التميّز وغرسها في أنحاء الأردن، وأطلقت الجمعية العديد من الجوائز، مثل جائزة المدير المتميز، وجائزة المرشد المتميز، وجائزة مديريات التربية والتعليم الداعمة للتميز.

وجاءت هذه المبادرة انطلاقاً من أهميّة التربية والتعليم في بناء مجتمع منتج ومفكر، وكرّمت الجائزة معلمين ومعلمات وكوادر تعليمية من مختلف أنحاء المملكة، إذ يقام كلَّ عام حفلٌ يجري فيه تسليط الضوء على إنجازات التربويين المتميزين.

ولتحسين البيئة التعلّمية في المدارس الحكومية بالشراكة مع القطاع الخاص وجهات مانحة، أطلقت جلالة الملكة رانيا العبدالله «مبادرة مدرستي» عام 2008، وعملت المبادرة على إصلاح حوالي 500 مدرسة حكومية في أرجاء المملكة، وقامت بتوفير البيئة المدرسية الآمنة والصحية، وتنفيذ برامج تنمية المهارات اللامنهجية للطلبة، وتعزيز العلاقة بين المجتمع المحلي والمدرسة.

وعملت المبادرة بشراكةٍ حثيثة مع وزارة التربية والتعليم، من خلال توجيه الموارد المالية والفكريةً والطاقات البشرية من القطاع الخاص والجهات التمويلية والمؤسسات المجتمعيّة والمبادرات الرياديّة والمتطوّعين للنهوض بقطاع التعليم، وقد مكّن ذلك آلافاً من مديري المدارس والمعلّمين من العمل على تطوير مدارسهم، وبنت المبادرة مع المدارس المستفيدة عدّة نماذج، ووفّرت الموارد اللازمة للاستجابة لاحتياجات الطلبة والمعلّمين والمجتمعات المحليّة.

وفي عام 2010 أطلقت الملكة رانيا مبادرة «مدرستي فلسطين» لعدد من المدارس الحكومية الأكثر احتياجاً في القدس الشرقية، إذ جرى إعادة تأهيل وتوسيع وتطوير وصيانة تلك المدارس.

وفي عام 2013 انطلقت مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية لتكون مظلّة تضمّ

تحت إطارها مبادرات الملكة المعنية بدعم جهود التعليم، فأخذت على عاتقها دعمَ الجهود الوطنية والبناء عليها، ومن هنا انطلقت المؤسسة لتكون مركز أبحاث وحاضنة للحلول والبرامج الناجحة.

وتعمل المؤسسة على إجراء الأبحاث بهدف فهم الواقع التعليمي في الأردن، وتحديد نقاط الضعف ومواطن القوة في التعليم، وتطوير الحلول لها بالرجوع إلى أفضل الممارسات التعليمية العالمية وملاءمتها للسياق المحلي. ومن ذلك، أطلقت المؤسسة تطبيقَي «كريم» و«جنى» ليكونا مصدراً تعليمياً مجانياً يساعد الأهالي في تعليم أطفالهم تحت سنّ ست سنوات. كما أطلقت برنامج «سنوات طفلي الأولى» لمساعدة أهالي الأطفال وتعريفهم على مراحل تطور ونمو أطفالهم وكيف يمكنهم دعم تعلمهم في السنوات الأولى من العمر. وبهدف تحقيق نقلة نوعية في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات بالتعليم وإثراء المحتوى التعليمي العربي على شبكة الإنترنت، أُطلقت منصة «إدراك» في عام 2014. توفّر المنصة مساقات عالية الجودة باللغة العربية لمجالات متميزة تُدرس في جامعات عالمية، وهي اليومَ منصةٌ تعليمية يستفيد منها حوالي 8 مليون متعلم في الوطن العربي.

وفي آذار 2015 وجّه الملك الحكومة لتشكيل لجنة وطنية تقدم استراتيجية لتنمية الموارد البشرية، وقال الملك في رسالة وجهها إلى رئيس الوزراء بهذا الخصوص: «**إن الحاجة أضحت ملحّة لتطوير منظومة متكاملة واستراتيجية شاملة وواضحة المعالم لتنمية الموارد البشرية، تؤطر عمل القطاعات المعنية بالتعليم، وتنسجم مع مخرجات الرؤية الاقتصادية (2015–2025)**»[58]. ووجّه الملك إلى الإعداد والتحضير لعقد مؤتمر وطني جامع، يتم خلاله إقرار استراتيجية تنمية الموارد البشرية ابتداءً من مرحلة الطفولة المبكرة، وصولاً إلى سوق العمل، وفق برامج وخطط قابلة للتطبيق.

وفي آب 2015 عقدت وزارة التربية والتعليم مؤتمر التطوير التربوي، وقدم المؤتمر توصيات ركزت على التعليم المبكر وإلزاميته في المدارس العامة،

58 رسالة الملك عبدالله الثاني إلى رئيس الوزراء، 24 آذار 2015.

وتعديل السلَّم التعليمي، وتطوير المناهج والكتب المدرسية، وتعزيز مهارات التفكير الناقد، وتحسين فرص ونتائج المشاركة في الاختبارات الدولية، وإنشاء كلية لإعداد المعلمين وتأهيلهم قبل الخدمة وتنميتهم أثناء الخدمة، وإنشاء مركز وطني للاختبارات، وإعادة النظر في بيئة التعليم المهني والتقني، وبناء نظام لضبط الجودة والتقييم والمساءلة.

وفي أيلول 2015 أقرّ مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025) التي أُطلقت برعاية الملك. وتضمنت الاستراتيجية ثلاثة قطاعات رئيسية هي: التعليم العام، والتعليم العالي، والتعليم المهني. واشتمل قطاع التعليم العام على ستة محاور هي: التعليم المبكر للأطفال، وتطوير المناهج الدراسية، وامتحان شهادة الثانوية العامة (التوجيهي)، وتدريب المعلمين وأساليب التدريس، وإدماج التكنولوجيا في التعليم، والمتابعة والتقييم لمشاريع تطوير التعليم العام.

ومما تضمّنه محور التعليم المبكر: تعديل الإطار التشريعي والمؤسسي، وزيادة الالتحاق، وتحسين نوعية تنمية الطفولة المبكرة، وإعداد استراتيجية إعلامية تهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع حول أهمية تنمية الطفولة المبكرة، وزيادة نسبة مشاركة أولياء الأمور في عملية التعليم من خلال تطوير أسلوب التدريس المنزلي، وتفعيل دور مجالس أولياء الأمور، إضافة إلى تبني نهج شامل لتنمية الطفولة المبكرة يقوم على تعزيز العناصر التعليمية والتربوية والنفسية والغذائية والصحية والترفيهية والرياضية الملائمة للطفل.

وفي محور تطوير المناهج الدراسية، أوصت الاستراتيجية بإنشاء هيئة عليا شبه مستقلة لتطوير المناهج الدراسية، يكون لها صفة تشريعية واستقلالية تمكّنها من وضع سياسات محددة للمناهج ومتابعة تأليفها وتدريسها.

وبما يتوافق مع توصيات الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية أطلقت أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين في عام 2016 -بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومعهد التربية في كلية لندن الجامعية (UCL)- الدبلومَ المهني لتدريب المعلمين قبل الخدمة، وتم اعتماده من الجامعة الأردنية، وتخرج من الأكاديمية 2387 معلماً ومعلمة، وبعد ذلك تم نقل الدبلوم إلى أربع جامعات

حكومية لإتاحته لأكبر عدد من الراغبين في الالتحاق به. وحالياً يتم طرح الدبلوم للدراسة في كلّ من جامعة اليرموك والجامعة الأردنية وجامعة مؤتة والجامعة الهاشمية.

كما أطلقت الأكاديمية في العام نفسه الدّبلوم المهني في القيادة التعليمية المتقدمة، ويُمنَح بالتعاون مع الجامعة الأردنية، وباعتمادٍ من وزارة التربية والتعليم الأردنية، وتمّ تطويره بالشراكة مع جامعة كونيتيكت الأميركية. ويسعى الدّبلوم إلى إحداث تغييرات جوهريّة في الممارسات القياديّة عن طريق تناول أفضل الممارسات العمليّة العالميّة في القيادة التّعليميّة، وقد استفاد منه منذ إطلاقه حوالي ألف مدير ومديرة من المدارس الحكومية.

وكانت أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين قد تأسست عام 2009 بهدف تطوير برامج التدريب والتنمية المهنيّة للكوادر استجابةً للاحتياجات التعليمية في الأردن بشكل خاص وفي العالم العربي بشكل عامّ. ويعدّ برنامج «شبكة المدارس» أول برامج الأكاديمية لتدريب المعلمين أثناء الخدمة، وقد استفاد منه آلاف المعلمين في وزارة التربية والتعليم بمختلف أنحاء المملكة.

وفي محور إدماج التكنولوجيا في التعليم، ركزت الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية على تطوير البنية التحتية للتكنولوجيا وتعميمها بعدالة ومساواة في مدارس وزارة التربية والتعليم كافة من خلال الوصول إلى موارد تكنولوجيا المعلومات وشبكة الإنترنت عالية السرعة، واستكمال ربط المدارس على شبكة الألياف الضوئية الوطنية (NBN) لنشرها في جميع مدارس وزارة التربية والتعليم وإتاحة وصول متكافئ للموارد التعليمية الإلكترونية في تلك المدارس.

وتنفيذاً لأحد أبرز متطلبات الاستراتيجية؛ أنشئ المركز الوطني لتطوير المناهج عام 2017 بصفة مؤسسة حكومية مستقلة مالياً وإدارياً، وأشارت المادة (4) من نظام المركز إلى أنه يهدف لتطوير المناهج والكتب المدرسية والامتحانات وفقاً لأفضل الأساليب الحديثة وبما يتماشى مع احتياجات المملكة ومسيرة التعليم الأمثل وفلسفة التربية والتعليم وأهدافها الواردة في القانون والثوابت الدينية والوطنية.

ويعمل المركز لتحقيق انتقال كبير في المناهج الأردنية وضمن شراكة مع وزارة التربية والتعليم، وقد وضعَ في وقت مبكر «الإطار الوطني العام للمناهج الأردنية». وحددت هذه الوثيقة المجالات والمحاور والمعايير والنتاجات العامة لعملية بناء الأطر الخاصة بكل مبحث، والكتب التي ستنبثق عن تلك الأطر، إذ تفرع عن الإطار الوطني سلسلة من الوثائق الوطنية التي أسست لفلسفة وطنية جديدة في إعداد المناهج وتقييمها تُبنى على أفضل الممارسات والمعايير العالمية.

واستطاع المركز إنجاز سلسلة من المناهج والكتب الخاصة بها، والتي اعتُمدت من قِبل المجالس المختصة وبعضُها بُدِئ التدريس به. كما أنهى المركز تطوير الأطر الخاصة بالرياضة، والموسيقى، وكفايات التربية الإعلامية والمعلوماتية، وجميعها مقَرّة من مجلس التربية والتعليم.

أولى الأردن أهمية كبيرة للتعليم من خلال تطوير المناهج وأساليب التدريس وتطبيق برنامج التطوير المهني للمعلمين؛ الأمر الذي أدى إلى تقدم أداء المدارس الأردنية على مستوى المنطقة. ورغم هذا التقدم إلا أن مستوى جودة البيئة المدرسية في العديد من المدارس يحتاج إلى تطوير، لذلك ركّزت وزارة التربية والتعليم على تحسين البيئة المدرسية وإطلاق مبادرة «لمدرستي أنتمي» في عام 2023.

وتضمنت رؤية التحديث الاقتصادي (2022–2033)، مراجعة شاملة لأولويات التحديث المنشود لقطاعات التعليم ضمن مستقبل الريادة والإبداع في الأردن، للبناء على المنجزات، وتجاوز التحديات، لا سيما في ظل تداعيات جائحة «كورونا» التي أثّرت في خدمات التعليم.

مؤشرات كَمّيّة ونوعيّة

لقد كان العنوان الأبرز لخطط وبرامج تحديث التعليم خلال العقدين الأوَّلَين من القرن الجديد، إحداث تحول نوعي في التعليم يراعي معايير جودة التعليم التي تعارفت عليها الممارسات الفضلى في العالم؛ وأبرزها تحسين الوصول أو الإتاحة، وتحقيق العدالة، وزيادة الكفاءة، وتطوير المواءمة، ورفع النوعيّة.

وحققت الدولة الأردنية زيادة واضحة في الإنفاق على التعليم؛ الأمر الذي يدلّ على جدّية الاهتمام بهذا القطاع، إذ تجاوز الإنفاق على التعليم العام في الأردن متوسَط إنفاق مجموعة دول شمال إفريقيا وغرب آسيا وفقاً لإحصاءات اليونسكو، وبقي قريباً من متوسط الإنفاق العالمي على التعليم؛ إذ بلغ 3.20% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، وشكّل ما نسبته 10.6% من الإنفاق الحكومي عام 2022.

تطور حجم الإنفاق على التعليم بالأرقام الاسمية، وتضاعفَ حجم موازنة وزارة التربية والتعليم حوالي أربع مرات منذ عام 1999، بينما شهدت نسب الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 10% عن معدل الإنفاق في التسعينات. وبقي معدل الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي 3.5% خلال العقدين 2000–2020، وهو من أعلى معدلات الإنفاق في المنطقة مقارنة مع 1.6% في لبنان (2011) و2.9% في تركيا (2006)، بينما أنفقت الولايات المتحدة 5.2%، وأنفقت المملكة المتحدة 5.8% عام 2011.

رغم كونه قطاعاً تنموياً، أسهم قطاع التعليم في عهد الملك عبدالله الثاني بنسبة 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2021. ويوظف القطاع حوالي 176.5 ألف أردني، أي ما نسبته 11.1% من إجمالي العاملين في الأردن. وارتفع الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم من 220 مليون دينار عام 1999 إلى 1.194 مليار دينار في عام 2023. ويُذكر أن موازنة التعليم في الدولة الأردنية بدأت عام 1921 بحوالي 6 ألف جنيه استرليني.

استطاع الأردن تحقيق مكانة مرموقة عالمياً في توفير التعليم للجميع، ويشير تطور أرقام محو الأمية إلى قصة نجاح حقيقية كتبها الأردنيون؛ فقد وصلت نسبة الأمية عام 1999 إلى حوالي 11%، وبحلول عام 2022 خُفضت إلى 4.9%؛ بواقع 2.5% بين الذكور و7.4% بين الإناث. وبعد أن كانت نسبة الأمية في الأردن وفق أقدم إحصاء (1952) حوالي 88% بحسب دائرة الإحصاءات العامة، يحتل الأردن اليوم المركزَ الثالث عربياً في مكافحة الأمية، والمرتبة 45 بين 122 دولة في المؤشر التنموي للتعليم للجميع الصادر عن الأمم المتحدة. كما أن الأردن إحدى دول الشرق الأوسط الثماني الأقرب لتحقيق هدف التعليم الأساسي الشامل.

وبحسب النشرة الإحصائية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، شهد العالم العربي تراجعاً في معدل القرائية خلال السنوات 2014–2016 بسبب الظروف الأمنية والحروب والهجرات القسرية وتراجع معدل القدرة على القراءة من 76% إلى 73%. وبحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021، بلغت نسبة الأمية في الدول العربية 25% للفئة العمرية 15 عاماً فما فوق، إذ تراجعت الجهود العربية لمحاربة الأمية في ذلك العقد بشكل واضح، بينما استمر الأردن في تحقيق المزيد من التقدم في هذا المجال. كان لموجات اللجوء السوري أثر في الخطط الوطنية للتعليم؛ ومنها جهود الأردن في التخلص التامّ من الأمية، وعلى الرغم من أن المملكة حافظت على ترتيبها المتقدم في المنطقة إلا أن الكتلة السكانية الجديدة لم تكن تتمتع بالخصائص التعليمية للأردنيين.

في سياق متصل، حقق الأردن قفزة نوعية في مجال البنى التحتية التعليمية على مستوى المدارس؛ إذ ارتفع العدد الإجمالي للمدارس من 4566 عام 1999 إلى 7320 عام 2023، منها 4062 مدرسة حكومية و3258 مدرسة خاصة؛ بمعنى أن الأردن افتتح 2754 مدرسة خلال 24 عاماً بمعدل تسع مدارس كل شهر، أي أنه كان يفتتح مدرسة كل ثلاثة أيام، وهو رقم غير مسبوق. وارتفع عدد المدارس التابعة لمديرية التربية والتعليم والثقافة العسكرية إلى 48 مدرسة عام 2023، بينما كان عددها 20 مدرسة عام 1999. وهناك أيضاً 161 مدرسة تتبع لوكالة الأونروا.

وعلى الرغم من تراجع نسبة المدارس المستأجرة إلى 19% بحلول عام 2023، فإن موجات اللجوء التي شهدها الأردن في العقد الثاني من هذا القرن أعاقت الخطط الوطنية في تخفيض نسب المدارس المستأجرة. وتسعى استراتيجية وزارة التربية والتعليم (2018–2025) إلى الحدّ من عدد المدارس المستأجرة من خلال التزامها ببناء 50 مدرسة جديدة سنوياً.

بموازاة ذلك، تضاعف عدد الطلبة خلال الربع الأول من القرن الجديد؛ إذ ازداد من 1380722 عام 1999 إلى 2274075 عام 2023، ما نسبته 70.6% منهم في المدارس الحكومية، و24.4% في المدارس الخاصة، و5%

في المدارس التابعة لوكالة الأونروا. كما ارتفع عدد المعلمين من 67751 عام 1999 إلى 142 ألفاً عام 2023، منهم 48954 معلماً في المدارس الحكومية عام 1999 وصل عددهم عام 2023 إلى 97589 معلماً، وفي عام 2023 بلغ متوسط نسبة الطلبة إلى المعلمين 1:16 في المدارس الحكومية و1:13 في المدارس الخاصة، وهذه من أفضل النسب في العالم.

وحقق الأردن تحولاً كبيراً في نسب الالتحاق في مراحل التعليم كافة؛ إذ ارتفعت نسبة الالتحاق في التعليم الأساسي من 89% عام 1999 إلى 97% عام 2022، وارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي من 71% إلى 82% خلال الفترة نفسها.

استطاع الأردن خلال العقدين الماضيَين إدخال التكنولوجيا الرقمية في التعليم، وتوالت مشاريع إدخال الحوسبة في المدارس، وفي عام 2005 تم الانتهاء من الربط الإلكتروني بتوفير مختبرات حاسوب وخدمة الإنترنت في معظم المدارس الحكومية. وأصبحت هذه التجربة نموذجاً متقدماً استفادت منه دول أخرى في الشرق الأوسط. فقد تبنّت وزارة التربية والتعليم العديد من الخطط التطويرية لنشر استخدام التكنولوجيا في جميع المرافق التعليمية في المحافظات، وذلك من خلال إدخال الحاسوب إلى جميع المدارس، والبدء بتطبيق برنامج تدريب العاملين في مركز الوزارة ومديريات التربية والتعليم والمدارس التابعة لها على استخدام الحاسوب، وحوسبة المناهج المدرسية، وإعداد برمجيات تعليمية تخدم العملية التعليمية، وتم إقرار مناهج تعليم تكنولوجيا المعلومات في عدد من الصفوف منذ عام 2008، ويوجد في عام 2023 حوالي 50600 جهاز حاسوب في المدارس الحكومية.

وبينما لم يخْطُ الأردن خطوات ملموسة في مجال التعليم المبكر ضمن النظام المدرسي قبل عام 2000، شكّل «تبكير التعليم» أحد المحاور الأساسية للرؤية الملكية للتعليم في عهد الملك عبدالله الثاني، إذ بدأت الخطوات الأولى مع استراتيجية 2000–2005 إدراكاً بأن التعلم المبكر النوعي يعود بفوائد واسعة النطاق على المجتمع. ويعني ذلك أنّ مزيداً من الأطفال يلتحقون بالمدرسة؛ الأمر الذي من شأنه أن يخفّض عدد المتسربين ويعزز المهارات

الأساسية لدى الأطفال ويعزز عدالة التعليم. وتُظهر الأدلّة أن الطلبة الذين يرتادون رياض الأطفال يصلون إلى المدرسة وهم مستعدّون بشكل أفضل للتعلم الرسمي، ويحققون درجات أعلى في المدرسة مقارنة بأقرانهم الذين لا يرتادون رياض الأطفال.

بدأت الخطوات الأولى بوجود حوالي 2000 طفل ملتحقين بالتعليم المبكر، وصل عددهم إلى حوالي 66 ألف طفل عام 2023 في المدارس الحكومية، وحوالي 94 ألف طفل في مدارس ومؤسسات القطاع الخاص، ووصلت نسبة الالتحاق بالمستوى الثاني من رياض الأطفال (KG2) إلى 64% عام 2022.

وأفردت الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016–2025) محوراً للتعليم المبكر وتنمية الطفولة، وفي مراجعة نصف المدة للإنجازات التي تحققت في الاستراتيجية يتضح أن معظم المؤشرات المستهدفة حتى عام 2023 قد تحققت، وتم تجاوز المؤشرات في بعضها، فقد بلغ عدد المدارس التي يوجد فيها رياض أطفال 1528 مدرسة حكومية و1781 مدرسة خاصة، وبلغ عدد شعب رياض الأطفال في المستوى الثاني (KG2) في المدارس الحكومية 2946 شعبة.

وسعت وزارة التربية والتعليم إلى تنفيذ عدد من السياسات لضمان الجودة في رياض الأطفال، منها إطلاق برامج نوعية أبرزها: برنامج التوعية الوالدية، وبرنامج مشاركة الأهل في رياض الأطفال والصفوف الأولى، وبرنامج رفع الاستعداد للتعلم، وبرنامج رفع استعداد الأطفال الريادي.

وأطلقت الوزارة عام 2022 الاستراتيجية الوطنية للقرائية، التي تهدف إلى حشد دعم ومساهمة جميع المعنيين من أجل المشاركة في الجهود الداعمة لتحسين مهارات القرائية لدى الأطفال. وتؤكد الخطة على الوصول إلى تنمية قدرات الأطفال في سن مبكرة من المهارات الأساسية في اللغة الأم اعتماداً على أربع ركائز هي: المدرسة، والأسرة، والإعلام، والمجتمع. وتقوم المدرسة بالعمل الأساسي وفق هذه الاستراتيجية. وكانت مؤسسة الملكة رانيا قد أطلقت مشروع المكتبات المدرسية في عام 2019، إذ بدأ العمل على 45 مكتبة في المدارس الحكومية، تم رفدها بأكثر من 30 ألف كتاب للأطفال

وتدريب أمناء المكتبات ومعلمي الصفوف على إجراء حصص مكتبة ممتعة تشجع الأطفال على القراءة والفهم وتحُسّن مهاراتهم القرائية.

وبلغ عدد الذين تلقوا دورات تدريبية من المعلمين والمعلمات المعينين في وزارة التربية والتعليم بين عامي 1999 و2022 حوالي 127 ألفاً، وحصل أكثر من 40 ألفاً على الدبلوم العالي في التربية، وحوالي 68 ألفاً على الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب (ICDL)، وحوالي 944 ألفاً على تدريب في مجال أساليب التعليم.

وأسهمت فلسفة تنمية القدرات المهنية للمعلمين في ظهور جيل جديد أكثر مهنية وكفاءة، إذ بلغ عدد الذين حصلوا على جوائز محلية وعربية وعالمية 676 معلماً ومعلمة بين عامي 1999 و2022.

وشكّل المعلم ركناً أساسياً في المشروع الوطني لتطوير التعليم، إذ شهد الربع الأول من هذا القرن نقلة نوعية في الأحوال المهنية والمعيشية للمعلمين، بخاصة بعد إقرار نظام الرتب للمعلمين (2002) الذي شمل حوافز بنسبة 35% من الراتب الأساسي لكلّ من رتبة معلم مساعد ورتبة إداري تربوي مساعد، و40% لكل من رتبة معلم ورتبة مساند تربوي، و50% لكل من رتبة معلم أول ورتبة إداري تربوي أول، و65% لكل من رتبة معلم خبير ورتبة إداري تربوي خبير، و75% لكل من رتبة معلم قائد ورتبة إداري تربوي قائد. وخلال الفترة 2018–2023 صدرت معايير التنمية المهنية للمعلمين، كما تم إعداد منهاج التنمية المهنية للمعلمين للمباحث المحورية وغير المحورية وللوظائف المساندة والإداريين، وحصل المعلمون على «علاوة المعلم» التي صُرفت بالتدريج على مدى السنوات الماضية.

نتائج الاختبارات الدولية

يُعَدّ الأردن من أوائل الدول العربية التي أخضعت طلبتها للاختبارات الدولية لتقييم مخرجات التعليم، وكانت النتائج في بعض الدورات ضمن المعدل الدولي، بينما شهدت تقدماً أو تراجعاً نسبياً في دورات أخرى؛ الأمر الذي عكس جانباً من تطور مسار التعليم في البلاد والإنجازات التي حققها

والأزمات التي مر بها، كما شكلت نتائج هذه الاختبارات مادة للنقاشات الوطنية حول واقع التعليم وما طرأ عليه من تحولات.

وأول هذه الاختبارات هو اختبار «الدراسة الدولية في الرياضيات والعلوم» (TIMSS)، الذي تنفذه الرابطة الدولية لتقييم التحصيل التربوي ومقرها أمستردام.

يقوم (TIMSS) منذ عام 1995، برصد الاتجاهات في تحصيل الرياضيات والعلوم كل أربع سنوات، في الصفين الرابع والثامن. ويتراوح المقياس بين 0 و1000 (رغم أن أداء الطالب يتراوح عادةً بين 300 و700). في معظم الدورات، تَقدم الأردن في الترتيب على معظم الدول العربية في المنطقة مثل السعودية وتونس والمغرب ومصر، وتأخّر عن دول أخرى مثل تركيا، وفي الدورات الأخيرة أخذت بعض دول الخليج العربي -مثل الإمارات وقطَر- تُحقِّق نتائج متقدمة.

كشفت مشاركة الأردن في الدورات الثلاث الأولى (1999، 2003، 2007) عن مستوى جيد لتحصيل طلبة الصف الثامن في الرياضيات؛ إذ بلغ متوسط نتائج الطلبة الأردنيين 426 نقطة بينما كان معدل النتائج لطلبة جميع الدول المشاركة 468 نقطة، وجاء ترتيب الأردن في المرتبة 32 لكلّ من دورتي 1999 و2003، وفي دورة 2007 أصبح ترتيبه 31. وعلى المستوى العربي، جاء الأردن في الترتيب الثاني بالدورة الأولى (بعد تونس)، وفي الترتيب نفسه بالدورة الثانية (بعد لبنان)، وفي الترتيب الثالث بالدورة الثالثة (بعد الإمارات ولبنان) من بين 14 دولة عربية.

في دورة الاختبار 2011 تراجعت نتائج الطلبة الأردنيين وصولاً إلى 386 نقطة عام 2015، وتراجعَ ترتيب الأردن ليصبح 36 على المستوى الدولي، والثامن عربياً من بين 10 دول عربية شارك طلبتها في الاختبار.

وفي دورة عام 2019 عادت نتائج الطلبة الأردنيين للتحسن مجدداً، إذ حصلوا على 420 نقطة بينما بلغ المعدل للدول المشاركة 489 نقطة (أعلاها سنغافورة بـ 616 نقطة، وأدناها المغرب بـ 388 نقطة)، وحلّ الأردن في الترتيب 33 على المستوى الدولي، والخامس عربياً.

أما اختبار العلوم، فقد كانت النتائج فيه أفضل منها في اختبار الرياضيات، رغم أنها مرت بدورة الصعود والتراجع ثم العودة.

فقد حقق الطلبة الأردنيون أفضل نتائجهم عام 2007 متجاوزين المعدل الدولي، وجاء الأردن في الترتيب 20 من بين الدول المشاركة والثاني عربياً بعد الإمارات. وبعدما كان الطلبة الأردنيون يحصدون الترتيب الأول عربياً في العلوم في دورتي 1999 و2003، تراجعت نتائجهم في دورتي 2011 و2015. وفي عام 2019 حصل الأردن على الترتيب 31 دولياً، والخامس عربياً من بين 10 دول عربية شاركت في الاختبار. وبلغ متوسط أداء الطلبة الأردنيين في ذلك العام 452 نقطة بينما كان معدل الأداء الدولي 490 نقطة؛ الأمر الذي يعني أن الإزاحة السالبة عن المعدل الدولي بلغت 38 نقطة.

أما البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) الذي تنفذه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فيقيس -كل 3 سنوات- قدرة الطلبة البالغين 15 عاماً على استخدام معارفهم ومهاراتهم في القراءة والرياضيات والعلوم لمواجهة تحديات الحياة الواقعية. بدأ البرنامج عام 2000، وشارك فيه حوالي 3 ملايين طالب من أكثر من 80 دولة، وبدأت مشاركة الأردن فيه منذ الدورة الثالثة عام 2006، واستمرت مشاركته في الدورات اللاحقة كافة (2009، 2012، 2015، 2018، 2022).

يقاس تحصيل الطلبة وفق هذا البرنامج بما يتلاءم مع التوزيع الإحصائي الطبيعي، ويسجل حوالي ثلثي الطلبة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 400–600 نقطة. وهناك أقل من 2% من الطلبة في المتوسط يصلون إلى درجات أعلى من 700 نقطة.

جاءت نتائج الطلبة الأردنيين في موضوع القراءة في جميع الدورات التي شاركوا فيها أقل من المعدل الدولي للدول المشاركة؛ الأمر الذي يكشف عمق الفجوة في هذا المجال. أما أفضل النتائج التي حققوها فكانت عام 2018، إذ حصل الأردن على الترتيب 51 من بين 79 دولة مشاركة، وحلّ في الترتيب الثاني عربياً بعد الإمارات، وكانت نتائج الأردن تلك الدورة الأقربَ إلى المعدل الدولي مقارنة بالدورات السابقة، إذ بلغت الإزاحة السالبة عن المعدل الدولي 68 نقطة، بينما بلغت 99 نقطة عام 2006 و97 نقطة عام 2012.

وفي اختبار الرياضيات، جاءت نتائج الطلبة الأردنيين أقل من المعدل الدولي في الدورات كافة، وكانت أفضل النتائج تلك التي حققوها عام 2018، إذ حصل الأردن على 400 نقطة وكان ترتيبه 51 من بين 79 دولة شاركت في الدراسة، وبلغت الإزاحة السالبة عن المعدل الدولي 89 نقطة. في المقابل، كانت أسوأ النتائج التي حققها الطلبة الأردنيون عام 2022، إذ حصلوا على 361 نقطة وبإزاحة سالبة عن المعدل الدولي بلغت 77 نقطة.

وشهد اختبار العلوم أفضل نتائج يحققها الطلبة الأردنيون من بين جميع الاختبارات، وحصلوا على أفضل النتائج عام 2018، إذ حققوا 429 نقطة وجاء الأردن في الترتيب 51 دولياً والثاني عربياً بعد الإمارات، وبإزاحة سالبة عن المعدل الدولي بلغت 60 نقطة. بينما شهدت النتائج في عام 2022 تراجعاً بمجموع 375 نقاط وحلّ الأردن في الترتيب 71 دولياً وبإزاحة سالبة بلغت 72 نقطة.

وفي المجمل، حقّق الطلبة الأردنيون نتائج أفضل في عام 2018، وهذا يؤكد أن الأمور أخذت بالسير بالاتجاه الصحيح. ويعود انخفاض النتائج في عام 2022 إلى عوامل عدة من أبرزها إغلاق المدارس خلال جائحة «كورونا»؛ الأمر الذي أثّر في التحصيل العلمي للطلبة. وتنفذ وزارة التربية والتعليم العديد من الأنشطة لتعويض الفاقد التعليمي الذي حصل خلال الجائحة.

أزمات وتحديات تواجه التعليم العام

شهد الأردن نقاشات عامة موسَّعة خلال سنوات العقد الماضي حول التعليم العام، دارت بشكل أساسي حول نوعية التعليم الذي يقدَّم للطلبة في المدارس، وحاولت الإجابة على أسئلة مثل: أين أخفقنا؟ وأين تقدمنا؟ ولماذا تراجع التعليم؟

والحقّ أن هذه ظاهرة صحية تدلّ على حيوية المجتمع الأردني ومكانة التعليم في سلّم قِيَمه واهتماماته، وأنتج هذا الأمر نوعاً من الحساسية ضد أيّ تراجع قد يشهده قطاع التعليم أو أيّ أزمة قد تواجهه. وبالفعل؛ أثبتت الاختبارات الدولية التي تقيس أداء الطلبة في عدد من المباحث، والتي تم تناولها سابقاً،

أن الفترة بين عامي 2011 و2022 شهدت تراجعاً في أداء الطلبة، باستثناء عام 2018 الذي كان أداؤهم متقدماً فيه. ولأن المقارنة تجرى إقليمياً، فإن الملاحظة البارزة أنّ الطلبة في دول الخليج العربي حققوا نتائج متقدمة في تلك الاختبارات، ويعود ذلك إلى حجم الموارد الهائل الذي استُثمر في التعليم، بينما سار أداء الطلبة في بقية الدول العربية بوتيرة طبيعية أو شهد بعض التراجع.

لقد تعرّض النظام التعليمي الأردني لسلسلة من الأزمات التي أسهمت في تلك النتائج؛ وجاء بعض هذه الأزمات من داخله، وبعضها من خارجه. ويمكن تلخيصها بـ:

1. أزمة اللاجئين والتعليم

استقبل الأردن حوالي 1.3 مليون لاجئ سوري وفق التعداد السكاني الذي جرى عام 2015، ومنذ بداية أزمة اللجوء فتح الأردن مؤسساته التعليمية أمام الطلبة السوريين. وبحسب تقرير صادر عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فإن الأطفال اللاجئين في الأردن يتمتعون بحرية الوصول إلى أنظمة التعليم الأساسية الوطنية؛ ففي الفترة بين 2012 و2016 زادت نسبة الأطفال السوريين اللاجئين الملتحقين بالتعليم الرسمي من 12 إلى 64%، وفي عام 2021 قَدّر مسح منظمة الأمم المتحدة للطفولة نسبةَ الالتحاق بين أطفال اللاجئين السورين بالنظام التعليمي الأردني الرسمي بحوالي 72%.

في العام الدراسي 2022–2023 التحق بالمدارس الحكومية حوالي 145 ألف طالب سوري، منهم حوالي 24 ألفاً داخل مخيم الزعتري. ويتوزع الطلبة السوريون على 522 مدرسة حكومية، بينها 32 مدرسة و10 مراكز لرياض الأطفال داخل مخيم الزعتري، في حين يستقبلهم كل يوم حوالي 9130 معلماً ومعلمة.

لجأ الأردن إلى بدائل متعددة لسدّ حاجة الأطفال اللاجئين إلى التعليم؛ منها استئجار مدارس جديدة حيث يتعلم هؤلاء الأطفال في 126 مدرسة

مستأجرة إلى جانب أقرانهم الأردنيين، واعتماد نظام التناوب على المدارس ونظام الفترتين. وبحسب إحصائية صادرة عن وزارة التربية والتعليم (2022)، هناك 204 مدرسة تطبق الفترة المسائية بالأردن، تضمّ 12155 طالباً أردنياً و73479 طالباً سورياً، وهناك 188 مدرسة مسائية تضم 89591 طالباً أردنياً و3498 طالباً سورياً، و34 مدرسة «مسائي مخيمات» تضم 17486 طالباً سورياً. وخُفضت مدة الحصة الصفية في المدارس التي تطبق نظام الفترتين إلى 40 دقيقة.

قدّرَ البنك الدولي استناداً إلى الأرقام الرسمية الأردنية حاجة الأردن إلى 2.5 مليار دولار سنوياً للوفاء بمتطلبات اللاجئين السوريين وفي مقدمتها خدمات التعليم والصحة، إلا أن الأردن لم يتلقَّ إلا حوالي 30% من هذه المبالغ، وتراجعت الاستجابة الدولية في هذا الشأن بشكل كبير في السنوات الأخيرة. وتقدّر وزارة التربية والتعليم كلفة الإنفاق على كل طالب في المدارس التي تشرف عليها بحوالي 750 ديناراً، أي أن كلفة تعليم الطلبة السوريين تتجاوز 120 مليون دينار سنوياً، الأمر الذي يعني عبئاً إضافياً يقدَّر بحوالي 15% من الإنفاق على المدارس الحكومية.

ألقت أزمة اللجوء السورية بالمزيد من الأعباء على النظام التعليمي الأردني، وأسهمت في تأخير أو إعاقة تحقيق العديد من الأهداف والإصلاحات التعليمية. وبحسب وزارة التربية والتعليم، كانت 36% من المدارس العامة الأردنية تعاني الاكتظاظ عام 2011، وكانت الوزارة تخطط لخفض هذه النسبة إلى النصف بحلول عام 2020، إلا أن أزمة اللجوء حالت دون تحقيق هذا الهدف، بل إن نسبة المدارس المكتظة ارتفعت لتصل إلى 47%. وفي السياق نفسه، كان الأردن يخطط إلى التخلص من نظام الفترتين وتقليل عدد المدارس المستأجرة.

وفي النتيجة، أثّرت كل هذه التطورات في جودة التعليم بالمدارس الحكومية، وهذا ما أشار إليه بوضوح تقرير أصدرته اليونسكو عام 2023 بعنوان «بناء نظام تعليمي مرن ومتجاوب في الأردن».

2. أزمة الاضطراب التعليمي

شهد الأردن حالة أشبه بالاضطراب التعليمي في فترات متعددة من العقد الثاني من القرن الحالي، منها إرهاصات إنشاء نقابة المعلمين خلال عامي 2011 و2012، وضمن هذه الحالة شهد ذلك العقد أوسع سلسلة إضرابات شهدتها المدارس الحكومية؛ الأمر الذي تسبّب في شلّ العملية التعليمية في أنحاء البلاد كافة، وترك آثاره على أداء المعلمين وأداء الطلبة ونوعية التعليم.

أسهمت سلسلة الإضرابات التي بدأت بالمطالبة بالنقابة، ثم الإضرابات التي قادتها النقابة أو التهديدات بالإضرابات، إلى إنتاج اضطراب في النظام التعليمي وفي أجندة المؤسسة التعليمية والمعلمين والطلبة في مراحل عديدة خلال ذلك العقد، وتسبّب في تفاقم الفاقد التعليمي.

3. أزمة جائحة «كورونا» وتعطُّل التعليم

شكلت جائحة «كورونا» تحدّياً حقيقياً لأنظمة التعليم في مختلف أنحاء العالم نتيجةً للإغلاقات المتكررة التي شهدتها المدارس والمؤسسات التعليمية، ولم يكن الأردن أول من أغلق المدارس في المنطقة على الرغم من الإجراءات الصارمة والدقيقة التي اتخذتها الحكومة مبكراً، فقد توقف التعليم الوجاهي بدءاً من 15 آذار 2020، ولجأت وزارة التربية والتعليم إلى تطبيق التعليم عن بعد، واستمر ذلك حتى نهاية العام الدراسي 2020/2019، وعُقدت الاختبارات المدرسية عن بعد، وعُقد امتحان الثانوية العامة مرة واحدة كما تقرر منذ العام الدراسي 2017/2016.

ومع تحسن الحالة الوبائية مع بداية العام الدراسي 2021/2020 بدأت الوزارة بإجراء الترتيبات اللازمة للتعليم الوجاهي، ولكن بعد حوالي أسبوعين من بداية ذلك العام الدراسي ساءت الحالة الوبائية المتصلة بانتشار جائحة «كورونا»، فعادت الوزارة لتطبيق التعليم عن بعد، إذ علّقت الدراسة أسبوعين بعد ارتفاع عدد الإصابات بفيروس «كورونا» في المملكة، واستثنى القرار المراحل التعليمية للصفوف الأول والثاني والثالث. وقد

وفرت وزارة التربية التعليمية بدائل تعليمية عن بعد من خلال منصات تعليمية خاصة، وكذلك من خلال قنوات التلفزيون الرسمية.

بحسب دراسة صادرة عن اليونسكو[59]، فإن متوسط عدد أسابيع التعطل عن الدراسة الوجاهية في الأردن بلغ 19 أسبوعاً خلال العام الدراسي 2021/2020، وهو ما يقدَّر بفقدان حوالي 30% من العملية التعليمية، وعلى كل الأحوال فإن معدل عدد أسابيع التعطل في الأردن أقل من متوسطها في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي بلغ 28 أسبوعاً، وهو ثاني أعلى معدل تعطل في العالم بعد دول منطقة الكاريبي وأميركا اللاتينية. وعلى الرغم من توجه الكثير من دول العالم إلى التعليم عن بعد، إلا أن هناك إجماعاً بأن التعليم عن بعد وفي أفضل الظروف لا يمكنه أن يحلّ ولو جزئياً محلَّ التعليم الوجاهي، وبالتالي فإن آثاره السلبية على مخرجات التعليم امتدت لتشمل جميع دول العالم[60].

سعت وزارة التربية والتعليم لتوفير بدائل متعددة من التعليم عن بعد؛ كإنشاء منصتَي «درسك» و«نور سبيس» بالشراكة مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وإطلاق قنوات تلفزيونية متخصصة بالمناهج التعليمية للصفوف كافة. وأُطلقت منصة خاصة بالمعلمين هدفت إلى تطوير أدائهم من خلال دورات مهنية تتصل بكيفية تدريس المناهج على منحى التعليم عن بعد. ولكي تسهل الوزارة معالجة الفجوة الرقمية بين الفئات الأقل وصولاً إلى المنصات، عقدت شراكات مع شركات اتصالات لتمكين الوصول المجاني إلى منصة «درسك» بين الساعتين 6 صباحاً و4 مساء. ولمساعدة الأسر التي واجهت تحديات في النطاق الترددي، قامت الوزارة بتوفير ترددات إضافية لزيادة سرعة الإنترنت وتحملت التكاليف المتصلة بذلك. وواجهت تجربة التعليم عن بعد تحديات أخرى، منها عدم تمكن الأسر من

59 اليونسكو، التعليم أثناء جائحة كوفيد – 19 وما بعدها، آب 2020

60 اليونسكو، اليونيسف، البنك الدولي، فاقد التعلم بسبب كوفيد- 19ّ إعادة بناء التعلم الجيد للجميع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2022.

الوصـول إلـى مصـادر هـذا النـوع مـن التعليـم، فقامـت الـوزارة بشـراء أجهـزة لوحيـة وُزِّعـت علـى الأسـر الفقيـرة في بعـض المناطـق.

وأكـد تقريـر أصدرتـه منظمـة اليونسـكو عـن آثـار «كورونـا» علـى التعليـم في الأردن، التأثيـر الواضـح للجائحـة علـى التطـور التعليمـي والرفـاه النفسـي لملايـين الأطفـال، وكشـف أن الأطفـال الضعفـاء مثـل الأطفـال اللاجئـين أو الأطفـال ذوي الإعاقـة مـن بـين الأكثـر تضـرراً. وأشـار التقريـر إلـى انتقـال أكثـر مـن 200 ألـف طالـب مـن المـدارس الخاصـة إلـى المـدارس العامـة في أعقـاب أزمـة «كوفيـد 19»؛ الأمـر الـذي زاد الضغـط علـى نظـام التعليـم، وأدى إلـى اكتظـاظ المـدارس واسـتحداث غـرف صَفّيـة واعتمـاد نظـام الفتريـن لاسـتيعاب هـؤلاء الطلبـة.

رعاية الموهوبين

يروي الملك عبدالله الثاني في كتابه «فرصتنا الأخيرة.. البحث عن السلام في زمن الخطر» أن واحداً من أكثر الأحلام التي كانت تشغله في بدايات عهده توفير التعليم النوعي للموهوبين الأردنيين، وتحقيق العدالة في التعليم، وتمكين الأطفال والشباب الموهوبين من الوصول إلى فرص متكافئة.

كان الملك يطمح إلى بناء قاعدة علمية أردنية من المفكرين والعلماء والمخترعين الصغار، فبدأ السعي إلى تحقيق تلك الأفكار بتوفير فرص جديدة للأطفال الموهوبين من خلال إنشاء مدارس متخصصة لهم.

وبالفعل، بدأت مسيرة مدارس الملك عبدالله الثاني للتميز بإنشاء أول مدرسة في الزرقاء في العام الدراسي 2002/2001، وهي مدارس متخصصة في رعاية الموهوبين من خلال التعليم الإثرائي، وتوالى إنشاء مدارس الملك عبدالله الثاني للتميز حتى شملت المحافظات كافة وأصبح عددها 13 مدرسة.

يتم اختيار الطلبة في هذه المدارس بناءً على معايير محددة، إذ يتم ترشيح ما نسبته 5% من الطلبة الحاصلين على أعلى المعدلات في الصف السادس الأساسي، ويخضع هؤلاء الطلبة إلى اختبارات تشرف عليها وتنفذها وزارة التربية والتعليم، ويُقبَل الطلبة الذين حققوا أعلى النتائج وضمن الطاقة الاستيعابية لكل مدرسة.

كان الملك يطمح إلى إنشاء مدرسة داخلية للموهوبين تحتفي بالتنوع والابتكار، على غرار مدرسة أكاديمية ديرفيلد في الولايات المتحدة الأميركية التي درس بها الملك نفسه؛ حيث لم يكن هناك مدرسة دائمة مماثلة في الأردن أو الشرق الأوسط في ذلك الوقت، فأُنشئت مدرسة كنز أكاديمي في مادبا، وتعلّم فيها ابن الملك، الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد، عام 2008، وسط أقرانه الأردنيين. ومنذ تأسيسها عام 2007، أخذت هذه المدرسة توفر كل عام عشرات المنح الدراسية للطلبة الموهوبين من أبناء المحافظات والأحياء الفقيرة والمخيمات.

أصبحت أجيال الموهوبين تعضد الدولة بالمتميزين والابتكاريين والمبدعين، وحصد طلبة مدرسة الملك عبدالله الثاني للتميز في محافظة إربد المركزَ الأول في بطولة الروبوت الآلي التي أقيمت في ولاية تكساس الأميركية (2017)، وهي أكبر مسابقة عالمية للروبوت في العالم، وكان فريق الطلبة الأردنيين أول فريق في العالم يحصد أربع جوائز في هذه المسابقة، وأول فريق أردني يتوّج بلقب بطل العالم، كما حصد طلبة مدرسة الملك عبدالله الثاني للتميز في الزرقاء جوائز عديدة على مستوى الوطن العربي في مسابقة الروبوت S1، ومسابقة 4x4، ومسابقة برمجية المستقبل، والمركز الأول في تحدي الألعاب الإلكترونية.

وها هم الموهوبون الأردنيون يقودون قطاع الريادة في الأعمال، ويديرون مئات الشركات الصغيرة التي سرعان ما تجد طريقها إلى المنافسة ولفْت انتباه المستثمرين الكبار في العالم، تجدهم قياديين في مؤسسات علمية ومختبرات ابتكار في الأردن وفي أنحاء العالم.

التعليم المهني والتقني

لفترات طويلة عُدَّ ضعف التعليم المهني والتقني أحد أبرز مشكلات النظام التعليمي الأردني، وأحد أسباب الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي وحاجات السوق. وكان موضوع التعليم المهني والتقني على الطاولة الملكية منذ بدايات عهد الملك عبدالله الثاني، وأحد محاور عمل المجلس الاقتصادي الاستشاري في تلك المرحلة، وكانت أولى المهام التي أُنجزت إنشاء مجلس التعليم والتدريب المهني والتقني عام 2001، وفي عام 2007 أُنشئ مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني ليحلّ محله.

ويشتمل قطاع التعليم والتدريب المهني على العديد من المؤسسات، أبرزها وزارة التربية والتعليم، والجامعات، وكليات المجتمع، ومؤسسة التدريب المهني، والشركة الوطنية للتشغيل والتدريب. وشهد الربع الأول من هذا القرن إنشاء مؤسسات جديدة لدعم الجهود الوطنية في توسيع قاعدة التعليم والتدريب المهني والتقني، وإحداث تحول اجتماعي في الانخراط بهذا النوع من التعليم. فقد أُنشئ المعهد الوطني لتدريب المدربين عام 2002 بالتعاون مع جامعة البلقاء التطبيقية، ومهمته تدريب المدربين الذين يعملون في مؤسسات التدريب المهني والتقني الرسمية والخاصة، كما أنشئ مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني عام 2007، وهو مرجعية عليا للقطاع تمثَّل فيه جميع المؤسسات الحكومية والخاصة ذات الصلة. وبموازاة ذلك، أُنشئ صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني عام 2008، الذي عمل على تمويل المشاريع التي يقرها المجلس التشغيل.

وفي عام 2005 صدرت الإرادة الملكية بتأسيس جامعة الطفيلة التقنية، وهي الجامعة الرسمية التاسعة وأول جامعة تقنية في المملكة. وتضم الجامعة مجموعة من البرامج التقنية في حقول الهندسة والطاقة والتقنيات، وتُمنَح فيها درجتا البكالوريوس والدبلوم المتوسط.

وفي عام 2012 أنشئ مركز الاعتماد وضبط الجودة، ويقوم المركز بترخيص مؤسسات التعليم والتدريب المهني واعتماد برامجها وإصدار الشهادات الخاصة بالمستويات والممارسة المهنية. وفي عام 2014 صدرت استراتيجية

التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني (2014–2020)، ومن أبرز المشاريع التي نُفذت بموجبها برنامج المهارات للتشغيل والاندماج الاجتماعي بتمويل من الاتحاد الأوروبي، إذ وفر دعماً بقيمة 42 مليون يورو للسلطات المعنية في التدريب والتعليم المهني والتقني. وتمحورت ركائز الإصلاح التي أسهم بها البرنامج خلال الفترة (2014–2019) حول مجالات الإطار التنظيمي للتدريب والتعليم المهني والتقني، ومؤهلات الوظائف الجديدة المسجلة في الإطار الوطني للمؤهلات، وتجهيز وتطوير مدارس التعليم المهني التابعة لوزارة التربية والتعليم ومراكز مؤسسة التدريب المهني والكليات المرتبطة بجامعة البلقاء التطبيقية في جميع أنحاء المملكة، وتدريب المعلمين والمدربين المهنيين والتقنيين.

وبصدور الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016–2025) أخذ قطاع التعليم المهني والتقني يشهد المزيد من الخطوات النوعية، فقد اشتملت الخطة على 16 مشروعاً لتطوير وإصلاح قطاع التعليم المهني والتقني وفق محاور متعددة منها: حاكمية القطاع، وإيجاد إطار مؤسسي مرجعي له، ومأسسة الشراكة بين مزودي التدريب ومؤسسات القطاع الخاص، ودعم البنية التحتية لهذا القطاع كي تكون برامجه ذات ارتباط بحاجات سوق العمل. وتناولت الاستراتيجية المناهج التعليمية والتدريبية وتأهيل المدربين، وتم إعداد خطة تنفيذية للقطاع المهني والتقني.

وفي عام 2019 صدر نظام الإطار الوطني للمؤهلات، الذي تضمّن تصنيفاً هرمياً لجميع مستويات المؤهلات والشهادات المرتبطة ببرامج التعليم العالي والتعليم العام والتدريب المهني والتقني ضمن واصفات لكل مستوى لتحديد المعارف والمهارات والكفايات التي ينبغي أن تكون مرتبطة بالمؤهل.

وفي سياق خطوات تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية، أُنشئت هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية عام 2019. وتسعى الهيئة إلى تشجيع جميع أشكال التعلم وتطوير المهارات والاعتراف بها ضمن المنظومة التعليمية وسوق العمل، وإيجاد خيارات جديدة للتعليم والتدريب المهني والتقني ذات مستوى عالٍ بما يتناسب مع مستويات الإطار الوطني للمؤهلات، وتحسين جودة التعليم

والتدريب المهني والتقني من خلال وضع معايير ثابتة لتعيين وتدريب المدربين في القطاع، ومواءمة المعايير وضمان الجودة بين جميع المؤسسات، ورفع مستوى التنسيق مع القطاع الخاص، والترويج للتعليم والتدريب المهني والتقني كفرصة ذهبية للتعلم منذ عمرٍ مبكر لضمان العيش الكريم.

وفي عام 2016 أُنشئت جامعة الحسين التقنية لسد فجوة أخرى في التعليم التقني. وتتبع الجامعة لمؤسسة ولي العهد، وتمنح درجتَي البكالوريوس والدبلوم في تخصصات تقنية في مجالات الهندسة والعلوم الرقمية والأعمال.

من جهتها، عملت جامعة البلقاء التطبيقية على إعادة هيكلة العديد من برامجها وكلياتها بما يتفق مع الاحتياجات الوطنية في هذا المجال بوصفها الجهة المسؤولة عن كليات المجتمع، إذ تم إيقاف القبول في 100 تخصص لا يحتاجها سوق العمل، وفي الوقت نفسه تم استحداث 27 برنامجاً تقنياً وتطبيقياً تلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية وتُعِدّ الخريجين لمهن المستقبل، كما تم تطوير جميع الخطط الدراسية بالتعاون مع القطاع الخاص الذي يُعَدّ المشغّل الرئيسي لخريجي هذا النوع من التعليم، لينصَبّ التركيز على المهارات والكفايات.

كما توسعت الخدمات التدريبية التي تقدمها مؤسسة التدريب المهني؛ الأمر الذي زاد من نسب الإقبال على برامجها. وفي عام 2023 بلغ عدد معاهد المؤسسة 35 معهداً تنتشر في أنحاء المملكة كافة وتتنوع تخصصاتها وبرامجها.

وازدادت أعداد الطلبة الملتحقين ببرامج الدبلوم التقني والتطبيقي في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، إذ ارتفع العدد في كل الكليات من 18154 طالباً وطالبة عام 2016 إلى 37000 طالب وطالبة عام 2020.

وتوفر وزارة التربية والتعليم جزءاً كبيراً من التعليم المهني في الأردن؛ عن طريق مسارها المهني الذي طُوِّر مؤخراً وأصبح يمتد لثلاث سنوات، وهو جزء من التعليم الثانوي الشامل لوزارة التربية والتعليم. ويوجد 40 مدرسة مهنية بالمملكة عام 2023، كما تقدم 217 مدرسة ثانوية التعليمَ المهني إلى جانب الأكاديمي. وتطوّرت أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني التقني من 16656

عـام 1999 إلـى 29400 طالـب وطالبـة عـام 2023. وأصبـح قطـاع التعليـم المهنـي والتقنـي مكونـاً مـن 88 معهـداً تشـمل 43 كليـة مجتمـع و6 جامعـات و39 مركـزاً تقنيـاً.

وتخطـط وزارة التربيـة والتعليـم لتحسـين التعليـم المهنـي وإصلاحـه. وتتمثـل الأولويـات في تحسـين مدخـلات التعليـم المهنـي ومخرجاتـه، وتنويـع المسـارات المهنيـة بمـا يلائـم احتياجـات سـوق العمـل، وربـط بيانـات التعليـم المهنـي والتدريـب المهنـي والتقنـي بنظـام إدارة معلومـات التعليـم (EMIS)، والاسـتفادة مـن برامـج عالميـة أثبتـت جودتهـا.

وأسـهم مجلـس التعليـم العالـي في توسـيع القبـول في التخصصـات التقنيـة، مـن خـلال فتـح الآفـاق للطلبـة وخريجـي الكليـات الجامعيـة المتوسـطة والمـدارس المهنيـة ومراكـز التدريـب المهنـي للالتحـاق بالجامعـات التقنيـة والبرامـج التقنيـة، وتخفيـض نسـبة التجسـير مـن 20% إلـى 5% لتشـجيع الالتحـاق بالتعليـم التقنـي (فسـوق العمـل بحاجـة إلـى فنيـين لا مهندسـين)، واسـتحداث مسـارات البكالوريـوس التقنـي في عـدد مـن الجامعـات.

ولمواجهـة تحديـات القطـاع، سـعت الحكومـة إلـى تطويـر وإقـرار الاسـتراتيجية الوطنيـة الموحـدة للتعليـم والتدريـب المهنـي والتقنـي (2023–2027)، التـي تسـعى للوصـول إلـى نظـام تعليـم وتدريـب مهنـي وتقنـي مسـتدام ومبتكـر، يعـزز العمـل الحـر، قـادر علـى إنتـاج قـوة عاملـة ماهـرة ومتنوعـة، ويسـهم بفعاليـة في التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة والبيئيـة في الأردن مـن خـلال ثلاثـة محـاور رئيسـية: تحسـين حوكمـة القطـاع والتطويـر المؤسسـي، وتحسـين جـودة وملاءمـة التعليـم والتدريـب المهنـي والتقنـي، وتسـهيل الانتقـال مـن التعليـم والتدريـب إلـى سـوق العمـل. وتتماشـى رؤيـة هـذه الاسـتراتيجية مـع رؤيـة التحديـث الاقتصـادي وخارطـة طريـق تحديـث القطـاع العـام والاسـتراتيجية الوطنيـة لتنميـة المـوارد البشـرية.

التعليم العالي

شهد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الأردن خلال سنوات الربع الأول من القرن الحالي توسّعاً كَمّياً على مستوى أعداد المؤسسات التعليمية، وقدرة النظام التعليمي على استيعاب المزيد من الطلبةّ والدارسين، وتحقيق العدالة والوصول الى فرص تعليمية في مختلف أنحاء المملكة. وفي المقابل، كانت التحولات النوعية في جودة التعليم والإسهام في البحث العلمي والتطوير تسير ببطء.

لقد ظلّ التعليم العالي موضع اهتمام الملك عبدالله الثاني، انطلاقاً من أن هذا القطاع أداة لتسريع التنمية وتحديث الدولة من خلال تنمية موارد بشرية مؤهلة تشكل رأس المال الحقيقي للأردنيين. فلم تمر أسابيع قليلة على تولي الملك الحكم حتى كان في معان (28 نيسان 1999) يتفقد أهلها ويعلن إنشاء أول جامعة في عهده تحمل اسم الملك الراحل الحسين بن طلال. كانت هذه الخطوة بمثابة تعبير عن إيمان الملك بقدرة مؤسسات التعليم العالي على إحداث التغيير والتنمية.

وبقي الملك حريصاً على الاتصال بطلبة الجامعات وأساتذتها، إلى جانب لقاءاته المستمرة برؤساء الجامعات. وشملت التوجيهات الملكية للجامعات وفي كتب التكليف للحكومات، التركيز على إحداث تحولات نوعية في التعليم الجامعي والحرص على استقلالية الجامعات وتفعيل نُظم الحوكمة والمساءلة فيها.

وصل عدد مؤسسات التعليم العالي عام 2023 إلى 78 مؤسسة، منها 10 جامعات رسمية. وفي عهد الملك عبدالله الثاني أنشئت جامعة الحسين بن طلال في معان عام 1999، وجامعة الطفيلة التقنية والجامعة الألمانية الأردنية عام 2005، بالإضافة إلى 18 جامعة خاصة في ظل توسع المملكة في الاستثمار بالتعليم العالي، من ضمنها جامعتان طبيتان هما جامعة العقبة للعلوم الطبية وجامعة ابن سينا للعلوم الطبية.

وتمّ منح الترخيص النهائي لإنشاء جامعة المملكة للعلوم الطبية، ضمن مشروع المملكة للرعاية الصحية الذي يضم أيضاً مستشفى جامعياً، ويتولى الصندوق السعودي الأردني للاستثمار تنفيذ المشروع وفق نظام البناء والتشغيل وإعادة المِلْكية.

وإلى جانب ذلك، هناك جامعتان بقانون خاص لكل منهما (جامعة العلوم الإسلامية العالمية، وجامعة الحسين التقنية)، وجامعة إقليمية واحدة؛ هي الجامعة العربية المفتوحة/ الأردن.

وتتبع جامعة العلوم الإسلامية العالمية لمؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي، وجاء تأسيسها في عام 2008 بهدف تسليط الضوء على المشروع الحضاري الإسلامي، وعكس صورة مشرقة عن الإسلام والمسلمين وحضارتهم وفنونهم المختلفة، وتزويد العالمين العربي والإسلامي بمختصّين قادرين على عكس هذه الصورة.

أما جامعة الحسين التقنية فأُنشئت عام 2016، وهي جامعة خاصة غير ربحية تتبع مؤسسة ولي العهد وتهدف إلى تأهيل جيل تقني على قدرٍ عالٍ من الاحتراف، والعمل على إثراء القوى العاملة الفنية بتجربة تعليمية تطبيقية وعملية وفقاً لأحدث المعايير الدولية. واستطاعت الجامعة تحقيق التميز في مجالات عدة أبرزها ارتفاع معدّلات التوظيف لخرّيجيها التي وصلت إلى 97%، واحتضان أكثر من 20 شركة أردنية ناشئة متخصصة في مجال الهندسة التكنولوجية، وعقد عشرات البرامج التدريبية المتخصصة مع القطاع الخاص لتحسين المهارات وإعادة تشكيلها للخريجين من الجامعات الأردنية. كما حققت الجامعة برامج شراكة مع أكثر من 130 شركة في القطاعَين العام والخاص ومع روّاد قطاع الصناعة محلياً وإقليمياً ودولياً.

وفي عام 2005 أنشئت الجامعة الأردنية-الألمانية، وهي جامعة حكومية-دولية أنشئت بموجب اتفاقية بين الوزارة الاتحادية للتعليم والبحث في جمهورية ألمانيا الاتحادية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية.

وفيما يتعلق بإنشاء الكليات الجامعية التي تمنح درجتَي البكالوريوس والدبلوم المتوسط، بلغ العدد الإجمالي للكليات الجامعية والجامعية المتوسطة في المملكة 47 كلية حتى عام 2023.

كان التوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي في القطاعين العام والخاص يتفق مع الطلب المتزايد على التعليم العالي من المجتمع الأردني، إلى جانب الطلب

الخارجي الذي دفع القطاع الخاص للمزيد من الاستثمار في السمعة الجيدة التي حظي بها التعليم في الأردن.

ارتفع عدد طلبة الجامعات الأردنية من 112483 طالباً وطالبة عام 1999 إلى 433756 طالباً وطالبة عام 2023، منهم 46684 وفدوا من 111 دولة. وفي عام 2024/2023 بلغ عدد العاملين في قطاع التعليم العالي 30,639 موظفاً وموظفة، من بينهم 12108 في الهيئة التدريسية يتوزعون على الجامعات الرسمية (7699) والجامعات الخاصة (4409)، وتبلغ نسبة الإناث 20% منهم.

في عام 2001 وجّه الملك إلى إعادة إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتتولى عملية الإشراف على قطاع التعليم العالي وتنظيمه، وترتّبَ على ذلك صدور ثلاثة قوانين أساسية لتنظيم التعليم العالي خلال تلك الفترة، هي: قانون التعليم العالي والبحث العلمي المؤقت رقم (41) لسنة 2001 وتعديلاته، وقانون الجامعات الأردنية الرسمية المؤقت رقم (42) لسنة 2001 وتعديلاته، وقانون الجامعات الأردنية الخاصة المؤقت رقم (43) لسنة 2001 وتعديلاته.

واستمرت الحكومة في تطوير وتحديث التشريعات لتنظيم قطاع التعليم العالي، إذ تم إصدار مجموعة من التشريعات أبرزها: قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (4) لسنة 2005، وقانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (20) لسنة 2007، وقانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (23) لسنة 2009، وقانون التعليم العالي الأردني والبحث العلمي رقم (17) لسنة 2018 وتعديلاته، وقانون الجامعات الأردنية رقم (18) لسنة 2018 وتعديلاته، إضافةً إلى مجموعة من الأنظمة والتعليمات والأسس التي تنظم عمل القطاع من أبرزها: نظام ممارسة العمل الأكاديمي في الجامعات والكليات الجامعية، ونظام صندوق دعم الطالب في الجامعات الأردنية الرسمية، ونظام شؤون الطلبة الوافدين، ونظام صندوق دعم البحث العلمي والابتكار، وضمان حصول الطلبة ذوي الإعاقة على الحقوق في الوصول إلى التعليم الجامعي.

وفي عام 2004، تم إنشاء صندوق دعم الطالب لتقديم الدعم المالي للطلبة الدارسين في الجامعات الرسمية ضمن البرنامج العادي، لمساعدتهم على إكمال دراستهم وتوفير المنح والقروض لهم، ويستفيد من الصندوق سنوياً أكثر من 70

ألف طالب وطالبة؛ الأمر الذي أسهم في تخفيف العبء الاقتصادي على الأسر الأردنية. وحرصت الحكومة على زيادة أعداد الطلبة المستفيدين من هذه المنح والقروض، ويتم تحصيل القروض من الطلبة بعد حصولهم عليها بمدة تتراوح بين 8 و10 سنوات. وفي العامين الدراسيين 2022/2021 و2023/2022 تم شمول جميع الطلبة الذين تقدموا بطلبات وتنطبق عليهم الشروط بالمنح والقروض الداخلية.

واستجابةً للتوسع في أعداد مؤسسات التعليم العالي والحاجة إلى ضبط جودة مخرجاتها، أنشأت الحكومة مجلس الاعتماد عام 1999. وفي ضوء توصيات الأجندة الوطنية وضرورة توفير الاستقلالية في عمليات اعتماد هذه المؤسسات، صدر قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها رقم (20) لسنة 2007 لتحلّ هيئةُ الاعتماد بموجبه محلَّ مجلس الاعتماد.

وعملت الهيئة التي أُعطيت استقلالاً مالياً وإدارياً، على تطوير معايير الاعتماد للجامعات ومتابعة تقيُّد الجامعات بهذه المعايير والتعليمات، ووطّنت خلال السنوات الماضية العديدَ من أفضل الممارسات الدولية في مجالات الاعتماد والجودة.

وفي عام 2021 حصلت الهيئة على الاعتراف من الهيئة الفيدرالية الدولية للتعليم الطبي (WFME) لاعتماد الكليات الطبية في الأردن والشرق الأوسط، وذلك بعد تطوير وتحديث معايير اعتماد وضمان جودة الكليات لتتناسب مع التطورات الحاصلة في الحقل الطبي. وأصبحت الهيئة جهة مرخصة دولياً لضمان جودة واعتماد كليات الطب في الجامعات الأردنية والإقليمية. ومن خلال ذلك، اعتمدت الهيئةُ كلياتِ الطب في الجامعات الأردنية على المستوى المحلي، وعلى المستوى الإقليمي اعتمدت كليةَ الطب في جامعة دمشق عام 2023. ومنحت شهادةَ ضمان الجودة الأردنية على المستوى المؤسسي لكلية البحرين الجامعية عام 2022، وشهادةَ ضمان الجودة الأردنية على مستوى البرامج للكلية العلمية للتصميم/ سلطنة عُمان عام 2022.

وفي عام 2008 أُنشئ المركز الوطني للاختبارات ضمن الهيئة، بهدف تنظيم وإعداد وإجراء اختبارات لطلبة مؤسسات التعليم العالي في جميع حقول التخصصات والبرامج، وتقديم المشورة والخبرة العلمية والعملية لمؤسسات

التعليم العالي في مجالات تقييم نوعية مخرجات العملية التعليمية، وتدريب أعضاء الهيئة التدريسية والعاملين لديها.

ومن أجل توفير نافذة وطنية لتمويل البحوث، أنشئ صندوق دعم البحث العلمي عام 2005، وفي عام 2018 أُعيدت هيكلة الصندوق تحت مسمى «صندوق دعم البحث العلمي والابتكار».

ويسعى الصندوق إلى دعم البحوث العلمية المقدمة من الباحثين الأردنيين، وتشجيع المشاركة العلمية والبحثية في مؤسسات التعليم العالي، وتوجيه الباحثين نحو البحوث العلمية ذات الأبعاد التنموية، وتقديم الدعم المالي لمشروعات البحث العلمي التي تُقدمها الجامعات الأردنية والمؤسسات العامة والخاصة ذات العلاقة، ومَنح الباحثين المتميزين في مؤسسات التعليم العالي جوائز عمّا يقدمونه من بحوث علمية متميزة. ومنذ بدأ عمل الصندوق عام 2007 وحتى عام 2023، تم دعم 540 مشروعاً خُصص لها 33 مليون دينار تقريباً.

كما عمل الصندوق على دعم إصدار المجلات العلمية الأردنية المتخصصة والمُحكمة، إذ يدعم 26 مجلة موطَّنة في الجامعات بالقطاعات كافة، ويشترط تصنيفها ضمن قواعد البيانات العالمية، ويسهم في دعم المؤتمرات العلمية المُحكّمة التي تعقدها الجامعات الأردنية والمؤسسات ذات العلاقة بالبحث العلمي داخل المملكة.

وخلال الربع الأول من القرن الحالي، أَسست الجامعات الأردنية العديد من مراكز البحوث العلمية في مجالات التقنية والتطبيقات الهندسية والعلوم الطبية والعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم التربوية والدراسات الاستراتيجية إلى جانب مراكز متخصصة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، وصُنف مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية ضمن أفضل مراكز الدراسات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للسنوات 2016–2019، وفق المؤشر الذي تصدره جامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأميركية[61]، وحقق المركز المرتبة 37 على مستوى العالم ضمن مراكز البحوث التي تعنى بالسياسة الخارجية والشؤون الدولية.

61 Think Tank and Civil Societies Program (TTCSP).

وشهدت هذه المرحلة إنشاء مجموعة مراكز وبرامج بحثية تحت مظلة المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والجمعية العلمية الملكية، ومنها المركز الوطني للبحث والتطوير عام 2010، والمركز الوطني للإبداع عام 2019.

ووصل عدد الأبحاث المنشورة في المجلات العالمية 82102 بحثاً خلال الفترة 1999–2023، ليبلغ العدد الإجمالي للأبحاث المنشورة منذ تأسيس الجامعات الأردنية 87,298 بحثاً وعدد براءات الاختراع المسجلة داخل الأردن وخارجه في الأعوام العشرين الأخيرة 840 براءة اختراع.

عملت وزارة التعليم العالي على تطوير قطاع التعليم العالي بناء على استراتيجيات عدة، أهمها: الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي (2014–2018)، والبرنامج التنموي التنفيذي (2016–2020)، والخطة الاستراتيجية للوزارة (2019–2021). واعتمدت الخطط الأخيرة الأهدافَ التي وردت في وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016–2025).

واستهدفت الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية قطاعَ التعليم العالي في عدد من المحاور، أبرزها: توفير فرص عادلة مبنية على أسس تتمتع بالمساواة للطلبة المؤهلين بناءً على الجدارات والقدرات، ورفع مخرجات الأبحاث العلمية وجودتها ومستوى التدريس والتعلم في أنظمة التعليم العالي بما يتوافق مع أفضل الأساليب والمعايير في الجامعات المتطورة، وتحفيز الجامعات على تحمّل مسؤولية أكبر تجاه تقديم مساهمات ملموسة في تحقيق الأهداف الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، والابتكار للتمكّن من تبنّي أفضل الممارسات الدولية في التدريس والتعلّم التي من شأنها دعم تحقيق مستويات أفضل في إتاحة فرص التعليم والجودة.

وتعالج سياسات القبول مسألة تكافؤ الفرص والعدالة في الوصول إلى الجامعات، ولتحقيق هذا الهدف تضمّنت الخطة أربعة مشاريع مهمة، منها وضع نظام قبول موحد للدرجة الجامعية الأولى على أساس تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص من خلال تنظيم استثناءات القبول وإلغاء الامتيازات غير المنْصفة وإلغاء البرنامج الموازي، ولتنفيذ هذه المشاريع تم إدراج 11 إجراء، ونُفذ حوالي نصف هذه الإجراءات حتى منتصف عام 2023، بينما لم تتوصل الحكومة والجامعات إلى بدائل أو إلى سدّ الفجوة المالية التي سيُحدثها إلغاء البرنامج الموازي.

تعدّ حاكمية الجامعات تحدياً حقيقياً في مسار إصلاح التعليم العالي، لذا ذهبت الخطة إلى اقتراح مجموعة من الإجراءات لتطوير حوكمة الجامعات، إذ عُدِّلت آلية تعيين رؤساء الجامعات عام 2018 ليُسمَح لمجلس الأمناء بالمفاضلة بين المرشحين لرئاسة الجامعة وتقديم أسماء ثلاثة مرشحين إلى مجلس التعليم العالي لاختيار واحد منهم. وخضعت الآلية للتعديل مرة أخرى في عام 2021. ويشكِّل المجلس طبقاً لتلك الآلية لجنة بحث واستقطاب ترشح بدورها عدداً من المرشحين ممن تنطبق عليهم الشروط إلى لجنة الاختيار والمفاضلة التي تقوم بدراسة الترشيحات وإجراء المقابلات، ثم رفع كشف مفاضلة إلى مجلس التعليم العالي.

واستهدفت الخطة الوطنية محورَ تمويل الجامعات، إذ تراكمت على الجامعات الحكومية مديونية بمبلغ يصل إلى 100 مليون دينار، إلى جانب أن موازنات بعض الجامعات عجزت عن الوفاء بالنفقات الجارية. وفي سبيل توفير التمويل اللازم للجامعات الرسمية، وجّه مجلس التعليم العالي لاعتماد مصفوفة خطة متابعة الحاكمية المالية والإدارية والخطط الاستراتيجية ومؤشرات الأداء الرئيسية في الجامعات الرسمية، لاستخدامها بوصفها خارطة طريق للإصلاح الإداري والمالي، وطُلب من مجلس الأمناء لكل جامعة متابعة مدى الالتزام في إنجاز أهداف الخطة التنفيذية الخاصة باستراتيجية الجامعة وتنفيذها دورياً، وتقديم تقرير نصف سنوي لمجلس التعليم العالي. وربط مجلس التعليم العالي الدعم الحكومي بأداء الجامعات من خلال تخصيص ما نسبته 5% من الدعم الحكومي السنوي وفقاً لإنجاز الجامعة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لتصل إلى 20%.

وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي الخاص بمعايير مخرجات البحوث العلمية وجودتها ومستوى التدريس والتعلم في أنظمة التعليم العالي بما يتوافق مع أفضل الأساليب والمعايير في الجامعات المتطورة، قامت هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها بالتنسيق مع الوزارة بتنفيذ مشروع اعتماد جميع البرامج المهنية (الطب، وطب الأسنان، والهندسة، وغيرها)، والتقيد بمعايير الجودة كما ورد في الاستراتيجية. وتم تعديل معايير الجودة من خلال النظر إلى معايير دولية مثل (ABET) لبرامج الهندسة و(ACPE) للصيدلة، إلّا أن الهيئة لم تلزم الجامعات بالحصول على اعتمادات دولية. كما أُنجز المشروع الخاص

بمراجعة البرامج والتخصصات المطروحة في الجامعات الرسمية، فقد تم تجميد 90 تخصصاً تجاوزت فيها أعداد الطلبة الطاقةَ الاستيعابية، وتم تخفيض أعداد المقبولين في 324 من التخصصات لكونها تخصصات راكدة أو مشبعة. وإلى جانب ذلك، قامت الوزارة باعتماد خطة تنفيذية لإدماج التعليم الإلكتروني في برامج التعليم العالي.

ورغم العديد من الإنجازات التي تحققت في قطاع التعليم العالي، وتحديداً التوسع الكمي، إلا أن واقع الجامعات ونوعية التعليم الذي تقدمه أصبح يحظى بمساحة واسعة في النقاشات الوطنية، فثمة مؤشرات عديدة تدل على أن عمليات التحول نحو الجودة وتلبية احتياجات التحديث في الأردن تسير ببطء، إذ تتحمل نوعيةُ مخرجات التعليم التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي مسؤوليةَ جانب كبير من الزيادة المضطردة في حجم البطالة، إلا أن سمعة التعليم العالي الأردني ما تزال جيدة.

وتشير وثيقة الخطة الوطنية لتنمية الموارد البشرية، وتقارير حالة البلاد الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مدى السنوات الماضية، والعديد من التقارير والدراسات المحلية والدولية، إلى مواطن الخلل في أداء هذا القطاع، والمرتبطة بالحاكمية، واستقلالية الجامعات، والتمويل، وبناء نماذج اقتصادية مستدامة للجامعات، وسياسات القبول، وإصلاح سياسات البحث العلمي والدراسات العليا، وتطوير نوعية أعضاء هيئات التدريس، والحاجة إلى مشروع ابتعاث وطني كبير.

الجدول رقم (7): المؤشرات الأساسية لتطور التعليم العالي*

المؤشر/ الموضوع	1999	2023
عدد مؤسسات التعليم العالي	22	78
عدد الجامعات الحكومية	8	10
عدد طلبة الجامعات	112483	433756
عدد طلبة الجامعات الحكومية	77841	297585
عدد طلبة الجامعات الخاصة	34642	136171
عدد أعضاء الهيئات التدريسية	4602	12104
عدد الأبحاث العلمية	613	82102

* المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة الحسين بن طلال..
محور للتنمية والتحديث في معان

بعد أقل من شهرين على تولّيه الحكم، كان الملك عبدالله الثاني في 28 نيسان 1999 بين أبناء معان في أول زيارة شعبية يقوم بها للمدينة التي شهدت النواة الأولى لبناء الدولة الأردنية، وأعلن حينَها تأسيسَ جامعة في معان، ومنَحها اسم الملك الراحل الحسين بن طلال.

كان الحلم بأن يكون في معان جامعة يراود أبناءها منذ أجيال، ومنذ ذلك الوقت شكّلت جامعة الحسين بن طلال محور التنمية والتحديث والتغير الاجتماعي والثقافي في المنطقة، وهي أول مشروع كبير تشهده المدينة منذ إنشاء محطة سكة حديد الخط العثماني في عام 1904.

بقيت معان وجوارها تواجه تحديات تنموية لعقود طويلة، ونتيجةً لذلك شهدت بعض الأحداث منذ عام 1989، وتكررت في التسعينيات وفي مطلع الألفية الجديدة. وأشارت العديد من التقارير والدراسات المحلية والدولية إلى حجم الفجوة التنموية التي تعانيها المدينة، ومن هذا المنطلق كان الملك على إدراك تام بأن التعليم والتنمية هما مصدر التغيير الإيجابي وضمان الاستقرار وسيادة القانون، وكانت معان على رأس أولويات برنامج تنمية المحافظات الذي أطلقه الملك في بداية حكمه.

جاء الإعلان عن ثاني المشاريع الكبيرة في عام 2007، حينما أعلن الملك في زيارته للمدينة تأسيسَ منطقة معان التنموية، وتمتد المنطقة على مساحة 9 كم^2، وتتألف من أربعة محاور مختلفة الغايات لكنها متكاملة، وهي: مركز تطوير المهارات، والروضة الصناعية، وواحة الحجاج، والمجمع السكني. وفي عام 2008 تم تأسيس شركة تطوير معان لتقوم بمهمة تنفيذ هذه المشاريع.

تم إنشاء الروضة الصناعية، وهي المحور الرئيسي لمنطقة معان التنموية، على مساحة 2.5 كم^2، وتم تطوير 750 ألف متر مربع منها وتجهيزها بالبنية التحتية الكاملة واللازمة لاستقبال الاستثمارات الصناعية، ويوجد فيها اليوم 30 استثماراً صناعياً. كما تم تنفيذ المرحلة الأولى من المجمع السكني الذي يضم مساكن بمساحة 33 ألف متر مربع تم تحويلها إلى مساكن للطالبات، وفي عام 2016 تم الانتهاء من المرحلة الأولى من واحة الحجاج.

وشهدت معان استثمارات نوعية في الطاقة الشمسية، إذ دُشِّن فيها أكبر مجمعات الطاقة الشمسية في المملكة وثاني أكبر محطة في الشرق الأوسط، ويضم المجمع الأول 9 مشاريع باستطاعة توليدية تبلغ 165 ميغاواط من الطاقة الكهربائية، بحجم استثمار متحقق 500 مليون دولار، كما تم إنجاز البنية التحتية للمجمع الشمسي الثاني. وشهدت شركة الفوسفات الأردنية، خامسَ منتج للفوسفات في العالم، توسعاً كبيراً في مناجمها في منطقة الشيدية بالقرب من معان وأصبحت تستقطب المئات من العاملين من أبناء المدينة.

بعد ربع قرن من التنمية والتحديث تحولت معان إلى مدينة تنتشر فيها عشرات المشاريع التنموية، وتضاعف عدد سكان المدينة من 30 ألفاً في عام 2000 إلى حوالي 75 ألفاً في عام 2023، بينما كان عدد سكان المدينة يشهد تناقصاً في الربع الأخير من القرن العشرين بحسب دائرة الإحصاءات العامة. ولم تشهد المدينة منذ حوالي عقدَين أحداثاً كما كان يطرأ في السابق، ومالت المجتمعات المحلية إلى الاستقرار والتركيز على مصالحها.

أخذت المدينة تنهض اجتماعياً واقتصادياً بفعل مبادرات أبنائها ونشاطهم الاقتصادي؛ فقد نشطت حركة الاستثمار المحلي، وامتدت الحركة العمرانية للمدينة التي أخذت تتوسع باتجاه الغرب والشمال بشكل كبير، وانتشرت المجمعات السكنية الجديدة والمجمعات الطبية والأسواق الحديثة. ورافق هذا التطورَ مظاهرُ تحديث اجتماعي وثقافي واسع؛ فقد أصبح للنساء حضور مؤثر في المجتمع وفي مراكز صنع القرار، وهناك العشرات ممن أُوفدن إلى جامعات غربية وأكملن دراساتهن العليا فيها، ونشط شباب معان، وأصبح نادي معان الرياضي يلعب في دوريّ كرة القدم الأردني للمحترفين وفي الدوري الممتاز وينافس على «كأس الأردن».

الصحة ونوعية الحياة

حقق الأردن سمعة متميزة في الخدمات الطبية والعلاجية على مستوى المنطقة العربية على طول العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، وحافظ النظام الصحي الأردني على تميزه خلال العقود الأولى من القرن الحالي على الرغم من الضغط الكبير الذي واجهه نتيجةً للهجرات القسرية واللجوء والأزمات، وأثبت النظام الصحي الأردني كفاءة واضحة في مواجهة جائحة «كورونا» عام 2020.

لقد تبلورت الرؤية الملكية في مجال تطوير الخدمات الصحية في تحسين جودة هذه الخدمات وشمولها للمواطنين كافة، والانتقال بالقطاع الصحي نحو الشمول والتميز، وتسهيل وصول المواطنين إلى خدمات نوعية وبشكل عادل.

لقد كان الملك عبدالله الثاني على دراية شاملة بأولوية الاهتمام بهذا القطاع، لذا كانت زياراته متخفّياً في وقت مبكر من حكمه إلى مستشفيات ومؤسسات تعنى بالخدمات الصحية، لتفقُّد مستوى الخدمات ومدى وصولها إلى المواطنين بعدالة. إلى جانب عشرات الزيارات المفاجئة التي قام بها لمتابعة شؤون تلك المؤسسات والتأكد من مدى مضيّها بالإصلاحات المطلوبة. وكثيراً ما كانت هذه الزيارات منطلقاً لإصلاحات لاحقة شهدتها هذه المؤسسات، كما حدث عام 2007 حينما قام الملك بزيارة مفاجئة إلى مستشفى الكرك، وتفقُّد أقسامه ومرافقه دون وجود مسؤولي المستشفى، واستمع الملك للمرضى والمواطنين ووعد بمتابعة توسيع المستشفى بنفسه، وهو ما حدث بالفعل. وكذلك الحال في زيارته إلى مستشفى الجامعة الأردنية بعد تقارير صحفية عن إغلاق بعض الأقسام فيه، وزيارته إلى مستشفى السلط عام 2021 بعد حادثة انقطاع الأكسجين عن مرضى «كورونا».

كان هذا النهج سنّة ملكية منذ اعتلاء الملك عبدالله الثاني العرش عام 1999، فقد سعى الملك بصورة دائمة إلى تأمين خدمات الرعاية الصحية للمواطنين بالنوعية والكمية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وحرص على تطوير خدمات البنية التحتية لمؤسسات الرعاية الصحية المنتشرة في أرجاء المملكة. وفي عام 2004 أوعز الملك بتوسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل شرائح أوسع وصولاً

إلى التغطية الصحية الشاملة، فأصبح التأمين الصحي يشمل تأمين الأشد فقراً وعائلاتهم وباقي شرائح الفقراء والأطفال وكبار السن، ومنتفعي صندوق المعونة الوطنية، والأشخاص ذوي الإعاقة، ومرضى السرطان. وأتيحت فرصة التأمين الاختياري للنساء الأردنيات الحوامل ولباقي شرائح المواطنين القادرين وغير المؤمَّنين. وبلغت نسبة المؤمّنين 68% من المواطنين الأردنيين و55% من سكان المملكة بحسب تعداد السكان عام 2015، في حين أصبحت 71.8% في عام 2022.

يتكون القطاع الصحي في الأردن من قطاعات فرعية مقدمة للخدمة شهدت نمواً وانتقالاً كبيراً نحو الشمول والجودة، وهي: القطاع العام، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات الخيرية، إلى جانب مؤسسات ومجالس تعمل على تطوير السياسات الصحية، مثل: المجلس الصحي العالي، والمجلس الأعلى للسكان، والمجلس الطبي الأردني، والمركز الوطني لمكافحة الأوبئة والأمراض السارية، والمجلس التمريضي الأردني، والمجلس الوطني لشؤون الأسرة، والمؤسسة العامة للغذاء والدواء.

ويضم القطاع العام: وزارة الصحة؛ والخدمات الطبية الملكية؛ والمستشفيات الجامعية (مستشفى الجامعة الأردنية، ومستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي)، والمركز الوطني للسكّري والغدد الصم والوراثة. بينما يضم القطاع الخاص: المستشفيات الخاصة، والمراكز التشخيصية والعلاجية، بالإضافة إلى مئات العيادات الخاصة.

ويقدم قطاع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية خدماته من خلال عيادات وكالة الأونروا، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبعض المستشفيات الخيرية، مثل: مركز الحسين للسرطان، والمستشفى الإسلامي، ومؤسسة نور الحسين، والجمعية الأردنية لتنظيم الأسرة، وعيادات الجمعيات الخيرية.

شمول الخدمات الصحية ونوعيتها

شهد الأردن خلال الربع الأول من القرن الحالي تحولات كبيرة في شمول الخدمات الصحية العامة المُقدمة للمواطنين، وهي الخدمات الحكومية المتمثلة بوزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية التي تقدمها القوات المسلحة الأردنية، والخدمات التي تقدمها المستشفيات التعليمية من خلال الجامعات الأردنية.

في المجمل، تطوّرَ التزام الأردن بنوعية وشمول الخدمات الصحية، كما يبدو في حجم الإنفاق على القطاع الصحي الذي ارتفع من حوالي 7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 إلى حوالي 7.4% عام 2019، في حين بلغت نسبة الإنفاق على الصحة من الموازنة العامة عام 2022 حوالي 10.1%، ويعدّ هذا المعدل أعلى بكثير من متوسط ما تنفقه كثير من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، بينما بلغ نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الجاري 212 ديناراً لعام 2019.

وتتضح فعالية القطاع الصحي من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.2%، وتوفيره فرصَ عمل وتوظيف واسعة، وتمتعه بسمعة طبية مرموقة، وامتلاكه سجلَّ إنجازاتٍ حافلاً في مجال السياحة العلاجية على مستوى المنطقة في ضوء توفر المهارات الطبية المتخصّصة والإمكانات الصحية المتكاملة.

لقد توسعت مرافق الرعاية الصحية الشاملة، وأصبحت تقدم قصص نجاح متميزة، وهي تتكون من 120 من المستشفيات العامة والخاصة والعسكرية والتعليمية والخيرية، وتضم حوالي 16000 سرير وفقاً للإحصائيات عام 2022، و3807 صيدلية، وحوالي 700 مركز للرعاية الصحية، إلى جانب عدد وفير من العيادات الخاصة ومراكز الفحوصات التشخيصية.

وشهد القطاع إنجازات مهمة في مجال الحوكمة والمساءلة، فقد كان الأردن من أوائل دول المنطقة في تطوير معايير اعتماد المؤسسات الصحية، وحصلت هذه المعايير على الاعتماد من مؤسسات دولية متخصصة، وأُنشئت هيئة مستقلة لاعتماد المؤسسات الصحية عام 2008، وتم إقرار نظام للمساءلة الطبية.

ويتمتع الأردن بوجود نظام تشريعي متين لمختلف أبعاد الصحة العامة، ونقابات ومجالس صحية قوية، إلى جانب المشاركة الوثيقة في هذا القطاع من جانب المؤسسة العامة للغذاء والدواء.

وفي سبيل تحسين جودة الخدمات الصحية في القطاع، نفذت وزارة الصحة برامج متخصصة لتطوير الجودة وتحسين الأداء العام، إذ حصل على الاعتماد العام من مجلس اعتماد المؤسسات الصحية 18 مستشفى حكومياً في وزارة الصحة و100 مركز صحي و18 وحدة لتصوير الثدي.

وتوسعت الخدمات الصحية خلال هذه المرحلة لتشمل أنحاء البلاد كافة من أجل تحقيق العدالة وتسهيل وصول المواطنين للخدمات الصحية؛ فأُنشئت 8 مستشفيات حكومية جديدة ليرتفع عددها إلى 31 مستشفى عام 2023، وازداد عدد الأسرّة في المستشفيات الحكومية من 3222 عام 1999 إلى 5884 عام 2023.

وعلى الرغم من تضاعُف عدد الأسرّة في المستشفيات، إلّا أن نسبة عدد الأسرّة لكل ألف مواطن تراجعت من 1.7 عام 2000 إلى 1.4 عام 2022، وذلك نتيجةً للزيادة الكبيرة في عدد السكان بفعل الهجرات القسرية واللجوء.

وشهدت الفترة 1999–2023 انتشار المراكز الصحية حتى وصل عددها إلى 671 في وزارة الصحة، وارتفاع عدد المراكز الصحية الشاملة من 46 إلى 126، وازدياد عدد مراكز صحة الأم والطفل في وزارة الصحة من 337 إلى 513.

وتم تقديم ما يقارب 70 مليون خدمة علاجية ضمن مرافق وزارة الصحة في عام 2022، بينما قُدمت 21 مليون خدمة علاجية عام 1999.

وبدأت وزارة الصحة بتقديم خدمات الإقلاع عن التدخين بشكل مجاني ولجميع الجنسيات من خلال 28 عيادة للإقلاع عن التدخين موزعة في جميع محافظات المملكة.

وفي مجال التحول الرقمي بالقطاع الصحي، شهد الأردن خطوات رائدة في المنطقة من خلال حوسبة الخدمات الصحية، إذ أُسست شركة الحوسبة الصحية بدعم من الملك عبدالله الثاني وبالتعاون مع وزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية ومركز الحسين للسرطان عام 2008، وهي شركة غير ربحية تهدف إلى تطوير ورفع مستوى الرعاية الصحية في الأردن من خلال اعتماد التكنولوجيا في توفير حلول تقنية فعالة لتحسين الجودة والكفاءة.

وتم إطلاق أربعة برامج في مجال حوسبة الخدمات الصحية ورقمنتها، وهي: البرنامج الوطني للتحول الرقمي في القطاع الصحي (حكيم) عام 2009، ومكتبة الأردن الطبية الإلكترونية (علم) عام 2013، وأكاديمية «حكيم» عام 2015، وبرنامج تحليل البيانات الصحية (هدى) عام 2019. واعتُمد خلال هذه المرحلة برنامج حكيم لحوسبة المراكز الصحية والمستشفيات، إذ تمت حوسبة 43 مستشفى و178 مركزاً صحياً، إلى جانب توفير خدمة توصيل الأدوية إلى المنازل في 23 مستشفى حكومياً و94 مركزاً صحياً.

وشهدت هذه المرحلة أيضاً إنشاء مؤسسات صحية جديدة، أبرزها المركز الوطني لمكافحة الأوبئة والأمراض السارية (2020). ويسعى المركز إلى تعزيز ممارسات الصحة العامة الجيدة ومكافحة الأوبئة والأمراض السارية والاستعداد لمواجهتها بما في ذلك التهديد البيولوجي، وتطوير الرصد الصحي. وفي عام 2008 أنشئ المركز الوطني للعناية بصحة المرأة، وهو مؤسسة عامة مستقلة تعنى بصحة المرأة وسدّ الفجوات في الرعاية الصحية الموجعة لها.

وفي عام 2012 أنشئ أول مركز متخصص للعناية بصحة المرأة في محافظة الطفيلة ليكون مركزاً ريادياً ومتميزاً من حيث طبيعة الخدمات الصحية الشاملة والمتكاملة المقدمة للمرأة والأول من نوعه خارج العاصمة لتقديم خدمات الرعاية الصحية المتقدمة للنساء في الطفيلة ومحافظات الجنوب. وفي عام 2002 أُنشئ المجلس التمريض الأردني للمساهمة في تطوير مهنة التمريض والسياسات المرتبطة بها. كما أُنشئت مؤسسة الغذاء والدواء عام 2003، وهي مؤسسة عامة مستقلة تعمل على تنظيم ومراقبة قطاعي الغذاء والدواء. وفي عام 2001 أُنشئ المركز الوطني لشؤون الأسرة، الذي يعنى

بشؤون الأسرة الأردنية والمرأة والأطفال وكبار السن من الناحيتين الاجتماعية والصحية. وفي عام 2016 افتتح الملك عبدالله الثاني مركز العلاج بالخلايا الجذعية-الجامعة الأردنية.

وفي القطاع التطوعي، أُنشئت جمعية الملاذ للرعاية التلطيفية، لتخفيف آلام الذين يعانون من الأمراض المستعصية وتحسين نوعية حياتهم؛ بينما أسهمت جمعية «همتنا» الخيرية في دعم مسيرة التقدم في القطاع الصحي من خلال ما تقدمه من تحديث وتطوير للمراكز الصحية الشاملة وغيرها في وزارة الصحة.

وفي عام 2005 انتقل المركز الوطني للسكّري والغدد الصم والوراثة إلى مقره الدائم، وفي عام 2023 وُضع حجر الأساس لفرع المركز في إربد، وحصد المركز خلال العقدين الماضيين 13 جائزة تميز على المستويين المحلي والدولي.

وفي عام 2000 أنشأت وزارة الصحة المركزَ الوطني لتأهيل المدمنين. وفي عام 2011 تم إنشاء المركز الوطني لزراعة الأعضاء تحت مظلة وزارة الصحة. كما أنشأت الوزارة العديد من المراكز الطبية المتخصصة في عام 2022، أبرزها: مركز السكري والغدد الصماء والاستقلاب والوراثة، ومركز التصلب اللوحي، ومركز التليف الكيسي، ومختبرات وظائف الرئة، ومراكز القسطرة القلبية والوعائية، ومراكز جراحة الصدر، ومراكز الأوعية الدموية، ومراكز الجراحات المتخصصة، ومركز سميح دروزة للأورام.

وانتقلت الخدمات الطبية الملكية التي تديرها القوات المسلحة الأردنية إلى مرحلة جديدة من التوسع والجودة في خدماتها، إذ أصبحت تقدم الرعاية الصحية الثانوية وما بعد الثانوية، وهي تضم 17 مستشفى (12 مستشفى عاماً، و5 مستشفيات متخصصة)، يزيد المجموع الكلي لعدد الأسرّة فيها عن 3230 سريراً، أي ما نسبته 22.7% من إجمالي عدد الأسرّة في المستشفيات الأردنية.

وفي عام 2010 افتتح الملك عبدالله الثاني مستشفى الملكة رانيا العبدالله للأطفال في حرم مدينة الحسين الطبية، وأصبح المستشفى الذي حصد

العديد من الجوائز العالمية والمحلية صرحاً طبياً متميزاً يتولى تقديم خدمات طبية واجتماعية وتأهيلية متكاملة للأطفال، ومركزاً للأبحاث والدراسات الخاصة بأمراض الطفولة. ويتميز المستشفى باشتماله على 22 تخصصاً فرعياً لطب وجراحة الأطفال، وهو يلبي الاحتياجات المتزايدة للمجتمع المحلي والإقليمي في مجال طب الأطفال.

وفي عام 2016 افتُتح مستشفى الملك طلال العسكري ومستشفى الأميرة هيا بنت الحسين العسكري، وفي عام 2020 افتُتح المستشفى الميداني العسكري بسعة 300 سرير لتعزيز القدرات الوطنية في مواجهة جائحة «كورونا»، وفي عام 2022 افتُتح مستشفى اللطرون العسكري. كما شهدت هذه المرحلة إنشاء عدد من المراكز الطبية والعلاجية المتخصصة ضمن الخدمات الطبية الملكية.

وتعمل الخدمات الطبية الملكية كمركز تحويلي من خلال توفير الرعاية الصحية عالية الجودة، إذ تتضمن عمليات متقدمة ومعالجة متخصصة للمرضى الأردنيين وغير الأردنيين، إضافة إلى دورها المهم على المستوى الدولي بتوفير خدمات صحية في المناطق المنكوبة ومناطق النزاع من خلال فرق طبية ومستشفيات ميدانية. وهناك أيضاً 9 مراكز صحية عسكرية وعيادات موزعة على مختلف مناطق المملكة بالإضافة إلى خدمات الإخلاء الطبي الجوي.

وفي مجال الرعاية الصحية والوقائية، تم استحداث نظام الرصد والاستجابة لوفيات الأمهات؛ الأمر الذي أدى إلى الوقوف على أسباب الوفيات وتقليل احتمالية حدوثها، وشهدت هذه المرحلة تطوراً في البرنامج الوطني للمطاعيم بإضافة مطاعيم جديدة، مثل: مطعوم الكبد الوبائي A، ومطعوم الروتا فيروس، والجرعة الأولى والجرعة الثانية من مطعوم «الثلاثي الفيروسي». وإلى جانب ذلك، تمت إضافة مطعوم المستدمية النزلية، علماً أن برنامج التطعيم الوطني يضم اثنَي عشر مطعوماً لتعزيز حماية الأطفال ومناعتهم من الأمراض السارية والمعدية.

وتم استحداث مجموعة من البرامج الوطنية في مجالات الصحة الأولية والوقائية أبرزها: البرنامج الوطني للمسح الطبي لحديثي الولادة، والبرنامج الإلزامي لفحص ما قبل الزواج للكشف عن مرض التلاسيميا، وبرنامج حزمة الوقاية من الأمراض القلبية والوعائية، وبرنامج تدعيم الطحين بمادة البريمكس (خليط الفيتامينات والمعادن)، وبرنامج فيتامين (A) للأطفال تحت سن خمس سنوات، وبرنامج الكشف المبكر عن سرطان الثدي (إنشاء 32 وحدة ماموغرام في الوزارة، ليصل عدد الوحدات إلى 92 في المملكة).

بالإضافة إلى ذلك، تمت مأسسة برامج جديدة؛ مثل برنامج تزويد وسائل تنظيم الأسرة الأردني، وبرنامج المراكز الصديقة للمرأة، وبرنامج الكشف المبكر عن التأخر النمائي للأطفال، وبرنامج الرعاية المتكاملة لصحة حديثي الولادة والأطفال.

الجدول رقم (8): تطور الخدمات الصحية (1999–2022)*

المؤشر/ الموضوع	1999	2023-2022
العدد الكلي للمستشفيات	84	120
عدد المستشفيات الحكومية	23	31
عدد المستشفيات الخاصة	50	70
عدد مستشفيات الخدمات الطبية الملكية	10	17
عدد المستشفيات التعليمية (الجامعات)	1	2
عدد الأسرّة في المستشفيات	8659	15999
عدد المراكز الصحية الشاملة	46	126
عدد مراكز الأمومة والطفولة	377	513
عدد عيادات الأسنان الحكومية	226	440
عدد المختبرات الطبية	128	810
عدد الصيدليات	1470	3807

* المصدر: وزارة الصحة، والخدمات الطبية الملكية.

بناء القدرات البشرية الوطنية

حقّق الأردن قفزة كبيرة في تأهيل القدرات البشرية بالقطاعات الطبية والصحية خلال الفترة 1999–2023، فقد تضاعفَ عدد الأطباء بالمملكة أكثرَ من ثلاث مرات؛ وصولاً إلى أكثر من 35800 طبيب وطبيبة، وارتفع معدل عددهم لكل 10 آلاف نسمة من 19,8 إلى 32، وهذا يفوق المعدل العالمي الذي يبلغ 16.37.

وتضاعفَ عدد الصيادلة أكثر من خمس مرات؛ وصولاً إلى 17046 صيدلانياً وصيدلانية، وارتفع معدل عددهم لكل 10 آلاف نسمة من 7,8 إلى 13.7، وهذا أعلى بكثير من المعدل العالمي الذي يبلغ 4.67.

وتضاعفَ عدد الممرضين المؤهلين خمسَ مرات وصولاً إلى حوالي 31500 ممرض وممرضة، وارتفع معدل عددهم لكل 10 آلاف نسمة؛ من 29.1 إلى 35.8، وهذا قريب من المعدل العالمي.

كما ارتفع عدد الأطباء المبتَعثين للتخصصات الأساسية والتخصصات الفرعية، والأطباء المقبولين في برامج الإقامة والبعثات والزمالات لزيادة أعداد الاختصاصيين منهم.

وفي سياق متصل، توسّع التعليم الطبي بشكل كبير، إذ ارتفع عدد كليات الطب في الجامعات الأردنية من كليتَين اثنتين عام 1999 إلى ست كليات في الجامعات الحكومية، وفي عام 2020 فتح الأردن المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في تعليم الطب؛ فتم تأسيس جامعتَين طبيتَين بالمملكة، هما جامعة العقبة للعلوم الطبية وجامعة ابن سينا للعلوم الطبية، كما تمّ منح الترخيص النهائي لإنشاء جامعة المملكة للعلوم الطبية ضمن مشروع يضم أيضاً مستشفى جامعياً، وهو أحد مشاريع الصندوق السعودي الأردني للاستثمار.

إلى جانب ذلك، تم إنشاء مراكز وبرامج تدريبية متطورة تعنى بالموارد البشرية؛ منها مركز تدريب الإنعاش القلبي الرئوي الذي تم اعتماده من قِبل جمعية القلب الأميركية، وتدريب الكوادر الصحية من خلال الأدلة الإرشادية والبروتوكولات التدريبية المحدّثة والمعمول بها، بالإضافة إلى برامج دعم الحياة.

الملك متخفّياً: إعادة بناء مستشفيات البشير

قام الملك عبدالله الثاني في بداية عهده بزيارات إلى عدد من المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات للمواطنين متخفّياً؛ فظهر في قسم الطوارئ بأحد المستشفيات على هيئة مسنّ، وتجوّل في دائرة الأراضي والمساحة، واصطفّ بين المراجعين لدائرة شؤون المرضى في الديوان الملكي.

لعل مستشفى البشير الواقع في شرق العاصمة عمان أكثرَ مرافق الخدمات العامة التي حظيت بزيارات معلنة أو خفيّة قام بها الملك منذ عام 1999، للاطلاع عن قرب على الظروف الصعبة التي يعانيها المرضى بعدما تراجعت جودة خدمات المستشفى في ضوء الضغط الهائل عليه.

عاش الملك معاناة الناس الفعلية في قسم الطوارئ، واطّلع مباشرة على سير العمل في المستشفى، واختبر المسافة التي يجب على المرضى قطعَها للوصول إلى المختبرات أو أقسام الأشعة، وعاين التحديات التي يواجهونها كتعطل المصاعد.

ومنذ الزيارة الأولى، وجه الملك للعمل على مستويين؛ الأول على المدى القريب بإعادة تأهيل وتوسيع قسم الطوارئ والإسعاف، والثاني على المدى المتوسط متمثلاً في إعادة تحديث المستشفى وتحويله إلى مدينة طبية متكاملة تحتوي على مجموعة من المستشفيات. وقامت وزارة الصحة بتنفيذ التوجيهات الملكية على ثلاث مراحل وبكلفة 74 مليون دينار.

بدأ العمل بتحديث قسم الطوارئ والإسعاف عام 2002 واستمر حتى عام 2004، وخلال ذلك زار الملك المستشفى أربع مرات في زيارات مفاجئة وزيارتَين متخفّياً. واليوم وبعدها؛ أصبح قسم الإسعاف والطوارئ مستشفى متكاملاً متخصصاً في الإسعاف والطوارئ بمساحة 21 ألف متر مربع، وتم تزويده بأحدث الأجهزة وببنية تحتية متكاملة، وهو يضم 147 سريراً، وغرفاً للعمليات والعناية الحثيثة والمركزة، إلى جانب الأقسام الطبية كافة.

كما شملت عمليات التحديث إنشاء مستشفى الباطنية والجراحة العامة المكون من 8 طوابق وبمساحة 48 ألف متر مربع وبسعة 400 سرير، وأصبح هذا الصرح الطبي يضم مستشفى الإسعاف والطوارئ، ومستشفى البشير للجراحات التخصصية، ومستشفى النسائية والتوليد والأطفال، ومركز سميح دروزة للأورام، ومجموعة من المختبرات الطبية المتخصصة، وعدد من المراكز العلاجية المتخصصة.

وحقّق المستشفى الأهداف الوطنية لجودة وسلامة المرضى المطلوبة من قِبل مجلس اعتماد المؤسسات الصحية، وبدأ بتطبيق برنامج حكيم لحوسبة ورقمنة شؤون المرضى منذ عام 2016.

وفي عام 2023، تقوم مستشفيات البشير يومياً باستقبال أكثر من 12 ألف مراجع وصرف أكثر من 9 آلاف وصفة علاجية وإجراء أكثر من 100 عملية مبرمجة. ويعمل في المستشفى كادر طبي يضم 3300 شخص، منهم حوالي 1000 طبيب. وتشتمل مستشفيات البشير على 1152 سريراً.

الرعاية الصحية ونوعية الحياة

يعدّ مؤشر معدل العمر المتوقع عند الولادة أبرز مؤشرات قياس نوعية الحياة[62]، وعلى الرغم من تضاعف عدد السكان في الأردن بفعل حركات اللجوء والهجرات القسرية، ارتفع معدل العمر المتوقع عند الولادة لإجمالي السكان من 69,8 سنة عام 2000 إلى حوالي 73.3 سنة عام 2021. فقد كان العمر المتوقع عند الولادة للذكور عام 1999 حوالي 68.5 سنة، وأصبح 72.3 سنة عام 2021. أما الإناث فقد كان العمر المتوقع لهن 70.4 سنة عام 1999، ووصل إلى 75.1 سنة عام 2021. وهذا مؤشر على تحسن نوعية حياة المواطنين وتحديداً في الظروف الصحية والمعيشية التي انعكست على فرص البقاء على الحياة. ويعدّ معدل العمر المتوقع عند الولادة في الأردن في حدود المعدل العالمي البالغ 73 سنة عام 2023 وفق بيانات الأمم المتحدة.

وبالموازاة، انخفض معدل وفيات حديثي الولادة في الأردن لكل 1000 ولادة حية، من 19 إلى 9. كما انخفض معدل وفيات الرضع لكل 1000 ولادة حية، من 28 إلى 14. وانخفض أيضاً معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 ولادة حية، من 31 إلى 15.

لقد أدت الجهود التي بذلتها وزارة الصحة إلى تحسين جودة خدمات البرنامج الوطني للمطاعيم، إذ وصلت نسبة تغطية مطاعيم الحصبة إلى 100% عام 2015، ووصلت نسبة تغطية مطاعيم شلل الأطفال إلى 98% عام 2012.

وبحسب مؤشر قاعدة البيانات (NUMBEO) لجودة الحياة في العالم، حلّ الأردن بالمرتبة 55 عالمياً والسادس عربياً في جودة الحياة لعام 2023. ويقيس هذا المؤشر جودة الحياة من خلال القوة الشرائية، والأمن، والرعاية الصحية، وتكلفة المعيشة، وأسعار العقارات، والدخل، والنقل، والتلوث، والمناخ[63].

62 **معدل العمر عند الولادة**: متوسط عدد السنوات التي قد يتوقع الشخص أن يعيشها. ويعتمد على ثلاثة عوامل رئيسة: الوراثة، والجنس، ونمط الحياة الذي يشمل عناصر أبرزها النظام الصحي الجيد، وجودة الحياة، والنظام الغذائي، وخيارات نمط الحياة، والحصول على رعاية طبية جيدة، وحتى معدلات الجريمة.

63 Quality of Life Index by Country 2023 Mid-Year
https://www.numbeo.com/quality-of-life/rankings_by_country.jsp

الحوكمة الصحية

تطورت منظومة حوكمة القطاع الصحي في الأردن خلال هذه المرحلة؛ إذ أُنشئت العديد من المجالس التنظيمية للقطاعات الطبية والصحية بالإضافة الى المجلس الطبي الأردني، وتم تأسيس مجلس التمريض الأردني عام 2003، وتم تطوير معايير اعتماد المستشفيات وإنشاء هيئة اعتماد المؤسسات الصحية، وحصل على الاعتماد 18 مستشفى حكومياً و12 مستشفى من القطاع الخاص و100 مركز صحي و18 وحدة لتصوير الثدي، كما حصلت 8 مستشفيات على الاعتماد الدولي (اللجنة الدولية المشتركة JCIA).

وفي عام 2018 صدر قانون المسؤولية الطبية والصحية، الذي شكّل خطوة مهمة في سبيل تعزيز ممارسات المساءلة الطبية ونشر ثقافتها، وحماية حقوق المرضى وحقوق الأطباء والعاملين في القطاع الصحي. كما عمل القطاع الصحي على وضع أدلّة إجراءات وبروتوكولات معيارية على المستوى الوطني تعالج العديد من المسائل في الرعاية الطبية.

واعتمد القطاع الصحي على التخطيط متعدد المستويات، إذ نفذت وزارة الصحة منذ عام 2000 سلسلة من الخطط الاستراتيجية الخاصة بأدائها، كان آخرها الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة (2023–2025) التي ركزت على تداعيات ما بعد جائحة «كورونا»، وتحسين جودة الخدمات في مرافق الوزارة، وتفعيل نموذج الصحة العامة والطب الوقائي وصحة الأسرة، وتطوير الموارد البشرية، والشمول، وتطوير نظم المعلومات الصحية.

وفيما يتعلق بالاستراتيجيات القطاعية والمتخصصة، وضع الأردن 23 استراتيجية خلال الفترة (1999–2023)، أبرزها: الخطة التنفيذية ذات التكلفة لتنظيم الأسرة (2020–2024)، والاستراتيجية الصحية الوطنية (2006–2010)، والاستراتيجية الوطنية لكبار السن (2008)، والاستراتيجية الصحية الوطنية (2008–2012)، والاستراتيجية الوطنية للوقاية من الأمراض السارية (2011)، والاستراتيجية الوطنية لالتهاب الكبد الفيروسي (2010)، واستراتيجية بحوث النظم الصحية (2011–2015)، واستراتيجية البحوث الصحية (2011–2015)، والاستراتيجية الوطنية للصحة المدرسية (2018–2022)، واستراتيجية إدارة المعرفة/ وزارة الصحة

(2018–2022)، والاستراتيجية الوطنية للتأهيل (2020–2024)، وخطة العمل الوطنية للصحة النفسية والإدمان (2022–2026)، والاستراتيجية الوطنية للتغذية (2023–2030). وبالتعاون مع المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، تم إعداد عدة خطط وطنية للتعامل مع الكوارث والأزمات وتنفيذ تمارين متنوعة لرفع مستوى الاستجابة لها.

وحقق الأردن إنجازات مهمة في توثيق الأمراض، من خلال استحداث سلسلة من السجلات الوطنية التي توفر البيانات والمعلومات، وهي: السجل الوطني للسرطان، والسجل الوطني للإعاقات السمعية، والسجل الوطني للعيوب الخلقية، وسجل مرضى التليف الكيسي، والسجل الوطني لمرضى الفشل الكلوي.

وعلى مستوى التشريعات، حرصت الحكومة على مواكبة التحسين المستمر والشمول في تطوير التشريعات الصحية، إذ شهدت الفترة 1999–2023 إقرار 355 تشريعاً طبياً وصحياً أبرزها: تعديل قانون الصحة العامة رقم (47) لسنة 2008، وإصدار قانون المسؤولية الطبية والصحية رقم (45) لسنة 2018، وإقرار نظام التطوير المهني المستمر رقم (46) لسنة 2018، وإصدار نظام معدل لنظام المستشفيات الخاصة وإصدار وتعديل 55 تشريعاً ناظماً للرعاية الصحية خلال الأعوام 2021–2023 من أبرزها: قانون المجلس الطبي الأردني، ونظام الرعاية الصحية والطبية المقدمة عن بعد.

مواجهة جائحة «كورونا»

واجه الأردن أزمة جائحة «كورونا»، وقدّم خبرةً شهدَ لها العالم كله، بل إن المثال الأردني في سرعة الاستجابة وصرامة الإجراءات وشموليتها، أصبح نموذجاً تتناوله وسائل الإعلام العالمية. وكان الملك الذي قاد الجانب الأكبر من هذه الأزمة، قد وضع نصبَ أعين المسؤولين في مختلف مستويات إدارة الأزمة حياةَ الإنسان الأردني بوصفها أولوية لا تعلو عليها أولوية أخرى.

وفي 11 آذار 2020، وبعد إعلان منظمة الصحة العالمية أن وباء فيروس «كورونا» أصبح يصنَّف كجائحة، وجّه الملك عبدالله الثاني لتشكيل «خلية عمليات الأزمة»

التي ضمّت ممثلين عن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والوزارات والمؤسسات الرسمية، وعملت الخلية ضمن المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، وكان من أهم واجباتها إعداد المقترحات والتوصيات المتعلقة بإدارة الأزمة، وتنسيق العمل المشترك فيما بين المؤسسات الحيوية للدولة، وتسيير عجلة الحياة اليومية تبعاً للوضع الوبائي. بناءً على ذلك، وُضعت إجراءات وتعليمات ثابتة لإدارة عمل الخلية، شملت واجبات واختصاصات ومسؤوليات كل جهة من الجهات الوطنية لضمان تحقيق أعلى مستوى من التنسيق.

وفي ضوء تشكيل خلية الأزمة تم تفعيل قانون الدفاع الوطني لعام 1992، وزيادة عدد المستشفيات المعتمَدة لعزل الحالات المؤكدة، واعتماد بروتوكول خاص للعمل في مستشفيات العزل. ومع ارتفاع عدد الإصابات بدأ العمل بالحجر المؤسسي، ووُضعت قواعد للتعامل مع المعابر الحدودية. وفي 17 آذار 2020 أُعلن وقفُ جميع الرحلات الجوية القادمة والمغادرة باستثناء حركة الشحن التجاري. وفي 21 آذار طُبِّق حظر شامل للتجوال للمرة الأولى، وأطلقت صافرات الإنذار في المدن الأردنية. وفي ذلك الوقت بدأت وزارة التربية والتعليم بالعمل على خطة التعليم عن بعد، وأُوقفت الفعاليات العامة، وتم نشر القوات المسلحة في أنحاء المملكة لتقود الأزمة ميدانياً.

وخلال أيام قليلة، تم إنشاء ثلاثة مصانع لإنتاج الكمامات الطبية، وحَوّلت العديد من المصانع خطوط إنتاجها لصناعة المعدات والمعقمات الطبية بعد أن شهدت الأسواق نقصاً كبيراً في كمياتها، وفي غضون أسابيع كان الأردن قادراً على تصدير هذه المنتجات إلى دول العالم.

شكلت الحكومة أربع فرق عمل وزارية بهدف إدامة استمرارية الحياة للمواطنين وحماية الاقتصاد وإصدار حزم الأمان الاجتماعي واستمرارية العمل، وهي: فريق منعة وحماية الاقتصاد الوطني ويضم لجنتين (لجنة استدامة سلاسل العمل والإنتاج والتوريد، ولجنة الاقتصاد الكلي والجزئي)، وفريق حماية الخدمات العامة والمرافق الحيوية، وفريق الدعم اللوجستي ويضم أربع لجان (لجنة تنظيم الميدان والمعابر الحدودية، لجنة التنسيق الإعلامي والتثقيف، واللجنة القانونية، ولجنة الدعم اللوجستي لوزارة الصحة).

تمثلت الاستجابة الأردنية في أوجه متعددة كشفت عن قدرات الدولة وكفاءة أجهزتها، إذ تم تشييد عدد من المستشفيات، وخُصص جزء من كل مستشفى عسكري لمرضى «كورونا»، وافتُتحت أقسام للعزل في هذه المستشفيات، واستأجرت وزارة الصحة عدداً من المستشفيات الخاصة لاستيعاب حالات الإصابة بـ«كورونا» والتعامل معها.

هذه الإجراءات مكّنت من رفع الطاقة الاستيعابية بشكل متدرج لمستشفيات عزل المصابين بفيروس «كورونا» الذين يحتاجون إلى توفير الرعاية الطبية لهم، إذ تم العمل على زيادة أسرّة العزل بنسبة 1235% (من 400 سرير إلى 5353 سريراً)، وأسرّة العناية الحثيثة بنسبة 572% (من 189 سريراً إلى 1270 سريراً) وأجهزة التنفس بنسبة 881% (من 121 جهازاً إلى 1187 جهازاً)، إضافة إلى إنشاء ست مستشفيات ميدانية بسعة وصلت إلى 1900 سرير إضافي. وأصدرت الحكومة العديد من البروتوكولات الصحية في المجالات كافة، كما أصدرت أدلّة العودة إلى العمل.

بدأ الأردن مبكراً بحملات الفحص وبإحضار الشرائح الطبية الخاصة بالفحوصات، وبدأت حملات التطعيم في 13 كانون الثاني 2021 بعد توفير لقاحات «كورونا» من جميع شركات الأدوية المنتجة لها وبشكل سريع جداً، ووصلت نسبة التطعيم في منتصف عام 2022 إلى حوالي 74%، وتم توفير الأدوية اللازمة لذلك.

ورغم أن الأردن واجه أربع موجات من «كورونا»، إلّا أنه استطاع الخروج منها بأقل الأضرار مقارنةً بما حدث في دول أخرى.

كيف واجهنا «كورونا»؟

في مطلع شباط 2020، ومع بدايات تدفق أخبار الموت من المدن الصينية جراء انتشار الفيروس، وبتوجيهات مباشرة من الملك عبدالله الثاني، حطّت طائرة أردنية في مدينة الموت الصينية ووهان لتجلي 70 من الطلبة الأردنيين والعرب، وكان الأردن أول دولة تُقْدم على هذه الخطوة من بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومن أوائل دول العالم. هكذا عبّر طالب عربي أنقذه الأردنيون في تصريح لشبكة «الجزيرة» الإخبارية: «عشنا أياماً صعبة جداً بمدينة ووهان الصينية بعد انتشار فيروس «كورونا».. خرجنا من فم الموت وعادت لنا الحياة بعدما وصلنا إلى الأردن». كانت رحلة محفوفة بالمخاطر إلى مدينة سكنها الموت والذعر في لحظة فارقة لم يُشهَد لها مثيل في التاريخ الحديث.

وحينما كشف الفيروس عن قدراته الهائلة على الفتك بالبشر، انهارت أنظمة صحية عريقة في العديد من البلدان وانتشر الموت في الشوارع، بينما كان النظام الصحي الأردني متماسكاً وقادراً على الاستجابة، ولم تصل المستشفيات في أيّ فترة من فترات الأزمة إلى تجاوز طاقتها الاستيعابية.

طبّق الأردن إجراءاتٍ صارمة كان المواطن الذي تحمّل المسؤوليةَ وطبّقها المساهمَ الأول فيها، ومنها: الحَجْر المؤسسي والحجر المنزلي، وحظر التجوال، ووقف الفعاليات العامة، وإغلاق التعليم، وعزل المخالطين. بهذه المفاهيم أدار الأردن المواجهة، وانعكست هذه الإجراءات في أن معدل الإصابة بفيروس «كورونا» بالمملكة بقي من أدنى المعدلات في العالم لفترات طويلة من الأزمة.

تحوّل الأردنيون إلى جيوش خلف الجيش العربي الذي كان يقود الأزمة في الميدان كلّ في مجال اختصاصه وقدراته، وأنشأ الأردنيون «صندوق همة وطن»، وهو مظلة رئيسية تتضمن حسابات عدة لاستقبال التبرعات المُقدَّمة من المؤسسات والشركات والأفراد لدعم المجهود الوطني للتصدي للجائحة.

وفي الوقت الذي كان بالإمكان فيه إعادة الأردنيين من الخارج وعودة المغتربين الراغبين إلى الوطن، استقبل الأردن أبناءه العائدين وآواهم في فنادق خمس نجوم لقضاء فترة الحجر الصحي في سابقةٍ لم تحدث في دولة أخرى. بينما وفرت الدولة بموجب سلسلة من أوامر الدفاع الدعمَ المالي المباشر للفئات المتضررة والمتعطلة عن العمل وللفقراء والأسر المحتاجة والفئات التي تندرج تحت القطاع الاقتصادي غير المنظم.

وتعاملَ الأردن بالقيم التي نشأ عليها؛ فقدم الخدمات الصحية لجميع المقيمين واللاجئين، وعاملَهم معاملةَ الأردنيين، وخصص لهم برامجَ للتطعيم المجاني، ووجّه الملك القيادة العامة للجيش العربي بتجهيز مركز لفحوصات «كورونا»

في غزة مع إعطاء ما توفر من لقاح «كورونا» بعد تدمير المختبر المركزي بغزة. كيف واجهنا «كورونا»؟

في مطلع شباط 2020، ومع بدايات تدفق أخبار الموت من المدن الصينية جراء انتشار الفيروس، وبتوجيهات مباشرة من الملك عبدالله الثاني، حطّت طائرة أردنية في مدينة الموت الصينية ووهان لتجلي 70 من الطلبة الأردنيين والعرب، وكان الأردن أول دولة تُقْدم على هذه الخطوة من بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومن أوائل دول العالم. هكذا عبّر طالب عربي أنقذه الأردنيون في تصريح لشبكة «الجزيرة» الإخبارية: «عشنا أياماً صعبة جداً بمدينة ووهان الصينية بعد انتشار فيروس «كورونا».. خرجنا من فم الموت وعادت لنا الحياة بعدما وصلنا إلى الأردن». كانت رحلة محفوفة بالمخاطر إلى مدينة سكنها الموت والذعر في لحظة فارقة لم يُشهَد لها مثيل في التاريخ الحديث.

وحينما كشف الفيروس عن قدراته الهائلة على الفتك بالبشر، انهارت أنظمة صحية عريقة في العديد من البلدان وانتشر الموت في الشوارع، بينما كان النظام الصحي الأردني متماسكاً وقادراً على الاستجابة، ولم تصل المستشفيات في أيّ فترة من فترات الأزمة إلى تجاوز طاقتها الاستيعابية.

طبّق الأردن إجراءاتٍ صارمة كان المواطن الذي تحمّل المسؤوليةَ وطبّقها المساهمَ الأول فيها، ومنها: الحَجْر المؤسسي والحجر المنزلي، وحظر التجوال، ووقف الفعاليات العامة، وإغلاق التعليم، وعزل المخالطين. بهذه المفاهيم أدار الأردن المواجهة، وانعكست هذه الإجراءات في أن معدل الإصابة بفيروس «كورونا» بالمملكة بقي من أدنى المعدلات في العالم لفترات طويلة من الأزمة.

تحوّل الأردنيون إلى جيوش خلف الجيش العربي الذي كان يقود الأزمة في الميدان كلّ في مجال اختصاصه وقدراته، وأنشأ الأردنيون «صندوق همة وطن»، وهو مظلة رئيسية تتضمن حسابات عدة لاستقبال التبرعات المُقدَّمة من المؤسسات والشركات والأفراد لدعم المجهود الوطني للتصدي للجائحة.

وفي الوقت الذي كان بالإمكان فيه إعادة الأردنيين من الخارج وعودة المغتربين الراغبين إلى الوطن، استقبل الأردن أبناءه العائدين وآواهم في فنادق خمس نجوم لقضاء فترة الحجر الصحي في سابقة لم تحدث في دولة أخرى. بينما وفرت الدولة بموجب سلسلة من أوامر الدفاع الدعمَ المالي المباشر للفئات المتضررة والمتعطلة عن العمل وللفقراء والأسر المحتاجة والفئات التي تندرج تحت القطاع الاقتصادي غير المنظم.

وتعاملَ الأردن بالقيم التي نشأ عليها؛ فقدم الخدمات الصحية لجميع المقيمين واللاجئين، وعاملَهم معاملةَ الأردنيين، وخصص لهم برامجَ للتطعيم المجاني، ووجّه الملك القيادة العامة للجيش العربي بتجهيز مركز لفحوصات «كورونا» في غزة مع إعطاء ما توفر من لقاح «كورونا» بعد تدمير المختبر المركزي بغزة.

منظومة النقل البري والجوي والبحري

يُعَدّ قطاع النقل العام قطاعاً خدمياً أساسياً، وقطاعاً اقتصادياً جاذباً للاستثمار، ويشتمل على النقل العام للركاب، ونقل البضائع، والنقل البحري، والنقل الجوي.

شهد هذا القطاع بمختلف أنماطه تطوراً كبيراً في الربع الأول من القرن الحالي، وفي المقدمة التحسن الكبير في البنية التحتية لقطاع النقل والخدمات اللوجستية.

يمتلك الأردن شبكة موانئ متعددة وحديثة، ومطارات ذات سمعة عالمية، وشبكة طرق محلية ودولية؛ الأمر الذي أسهم في تسهيل حركة النقل والتجارة وانسيابية البضائع. لكن مع انتقال خدمات النقل التجارية إلى مرحلة متقدمة، فإن قطاع نقل الركاب ما زال يشكّل تحدياً حقيقياً للحكومة والمجتمع على الرغم من المشاريع العديدة التي أُنجزت.

ولأنّ بوابات الاقتصاد تفتح بتوفير قطاع نقل يوصف بالشمول والكفاءة، فقد تابع الملك عبدالله الثاني مشاريع تطوير هذا القطاع، بدءاً بتطوير الموانئ، مروراً بالمطارات، وصولاً إلى قطاع نقل الركاب الذي أصبح تطويره وتحسين ما يقدَّم للمواطنين من خدماتِ نقلٍ أمراً أساسياً.

ويسهم قطاع النقل بحوالي 6% من الناتج المحلي الإجمالي في المعدل، ويعمل فيه بمختلف أنماطه أكثر من 90 ألف عامل.

هيكلة القطاع وحوكمته

شهد القطاع منذ عام 2000 عملية إعادة هيكلة شاملة، شملت وضع الأسس التشريعية وإنشاء المؤسسات وحوكمة الإجراءات والعمليات وآليات تنظيم القطاع؛ الأمر الذي فتح المجال أمام إنجاز شراكات عديدة بين القطاعين الخاص والعام. وهدفت هذه العمليات إلى جعل الأردن مركزاً إقليمياً للنقل واللوجستيات، لما يتميز به من موقع استراتيجي واستقرار سياسي وأمني وموارد بشرية مؤهلة ومنافسة، إلى جانب ما يوفره من بنية تحتية وحوافز وإعفاءات تشجع البيئة الاستثمارية.

تعد وزارة النقل على المستوى الاستراتيجي المسؤولةَ عن هذا القطاع وعن السياسات العامة والتخطيط الاستراتيجي للنقل البري والجوي والبحري، وذلك بموجب قانون النقل رقم (24) لسنة 2003، بينما تتحمل وزارة الأشغال العامة مسؤولية إنشاء البنية التحتية للطرق وصيانتها ومراقبة الحمولات المحورية للمركبات بموجب قانون الأشغال العامة، وتتحمل وزارة الداخلية تراخيص السواقين والمركبات وفحصها لضمان سلامتها.

وبدءاً من عام 2007 أصبحت أمانة عمان الكبرى مسؤولة عن النقل داخل حدودها، وتشمل مسؤولياتها البنيةَ التحتية وحلول وأنظمة نقل الركاب. كما مُنحت المناطق التنموية والاقتصادية بموجب قوانينها صلاحيات تنظيم النقل ضمن حدودها.

وتضمنت عملية الهيكلة إنشاء ثلاث هيئات إشرافية وتنظيمية لقطاعات النقل، هي: هيئة تنظيم النقل البري، وهيئة تنظيم الطيران المدني، والهيئة البحرية الأردنية.

أُنشئت الهيئة البحرية الأردنية عام 2002، وصدر قانونها الدائم عام 2006؛ الأمر الذي شكّل أساساً حقيقياً ومتيناً لصناعة النقل البحري في الأردن. وتسعى الهيئة إلى إدارة وتنظيم ومراقبة قطاع النقل البحري بجميع عناصره ومكوناته بصورة أكثر فعالية وكفاءة ووفق أفضل الممارسات الدولية.

وتشرف الهيئة على المنفذ البحري الوحيد للأردن، وتمارس أدوارها في ثلاثة مجالات وفق التزاماتها الدولية، وأصبح بإمكانها القيام بمهامها كدولة علَم (Flag State) لتسجيل السفن تحت العلَم الأردني، والقيام بالرقابة والتفتيش على تلك السفن داخل وخارج المياه الإقليمية، وإصدار الوثائق الرسمية والشهادات البحرية للعاملين في القطاع البحري. ومهامها كدولة ميناء (Port State) من خلال التفتيش على السفن الأجنبية التي تؤمّ ميناء العقبة والتأكد من التزامها بالمعايير والمتطلبات الدولية. ومهامها كدولة ساحلية (Coastal State) من خلال الرقابة على المياه الإقليمية وتأمين سلامة الملاحة للسفن.

وفي عام 2007 أُنشئت هيئة تنظيم الطيران المدني بهدف تحقيق حوكمة القطاع، وفصل المشغّل عن المنظّم للنقل الجوي في المملكة. وباشرت الهيئة عملها خلفاً قانونياً لسلطة الطيران المدني، وآلت إليها جميع الحقوق التي كانت عائدة للسلطة، كما تحمّلت جميع الالتزامات المترتبة عليها.

وفي عام 2010 أُنشئت هيئة تنظيم النقل البري، وعملياً ورثت هيئةَ تنظيم قطاع النقل العام التي كانت تعنى بقطاع نقل الركاب فقط. ومُنحت الهيئة وفقاً لقانونها صلاحيات أوسع تتعلق بأنماط النقل البري كافة في المملكة، للعمل على تلبية الطلب على خدمات النقل البري وتأمينها بالمستوى الجيد والكلفة الملائمة، وتخطيط شبكة خدمات النقل البري ومرافقها ومساراتها، ووضع الخطط اللازمة لإنشاء مرافق النقل البري وتشغيلها وتنفيذها. بينما يدار قطاع السكك الحديدية بواسطة شركة سكة حديد العقبة ومؤسسة الخط الحديدي الحجازي الأردني.

وفي مجال مساءلة وحوكمة استخدام المركبات الحكومية، أدخلت الحكومة نظام التتبع الإلكتروني، ويشمل هذا النظام تتبُّع حركة 13500 مركبة تتبع 223 جهة حكومية بما فيها البلديات ومجالس الخدمات المشتركة، وبنسبة بلغت 100% من الجهات بالحكومة الأردنية. وكان لهذا النظام دور كبير في حصر الفائض الحكومي من المركبات الراكدة، إذ تم حصر أكثر من 450 مركبة تم توزيع بعضها على الجهات المحتاجة أو بيعها.

ووضعت وزارة النقل سلسلة من الاستراتيجيات القطاعية والمتخصصة، من أبرزها: الاستراتيجية الوطنية للسلامة على الطرق، واستراتيجية النقل الوطنية طويلة المدى/ المرحلة الثالثة والخطة التنفيذية (2021-2023).

قطاع النقل البري

ظل قطاع نقل الركاب في الأردن يشكل تحدياً حقيقياً، فنسبة اعتماد المواطنين على المواصلات العامة بقيت تدور حول 11% في المعدل، ويترك هذا الواقع آثاراً بالغة على حركة التحديث الاقتصادي وخيارات العمل وواقع البطالة في أوساط الإناث تحديداً، إلى جانب الازدحام والتلوث واستهلاك البنى التحتية نتيجةً لاضطرار المواطنين إلى استخدام وسائل نقل خاصة.

تعمل هيئة تنظيم النقل البري على تنظيم النقل العام في جميع المحافظات والمناطق خارج حدود أمانة عمّان الكبرى ومنطقة إقليم العقبة الاقتصادية، بينما تقوم الأمانة بتنظيم النقل داخل حدودها بأسطول يتكون من 10,414 سيارة أجرة (تاكسي)، و348 حافلة، و201 حافلة متوسطة و3001 سيارة صغيرة (سرفيس). وفي عام 2023 بلغ عدد وسائط النقل العام العاملة على مستوى المملكة تحت مظلة الهيئة 39270 واسطة، وعدد الخطوط الداخلية والخارجية 1558 ويعمل على خدمتها 697 حافلة كبيرة و3651 من الحافلات المتوسطة و1002 سيارة صغيرة (سرفيس). وأدخل الأردن عام 2018 خدمة سيارات التطبيقات الذكية التي أصبحت تشمل 111690 سيارة في عام 2023.

وبدأت الحكومة سلسلة من المشاريع لتحسين جودة خدمات الركاب، أبرزها:

1. مشروع حافلات التردد السريع (BRT)

ينقسم هذا المشروع إلى جزأين أساسيين: مشروع حافلات التردد السريع داخل مدينة عمان، ومشروع حافلات التردد السريع بين مدينتَي عمّان والزرقاء.

يقوم مشروع حافلات التردد السريع داخل مدينة عمان على تسيير حافلات من خلال مسارين بطول 31 كم تقريباً مع وصلة طارق-عين غزال، وبدأ تشغيله عام 2021، وبلغت كلفة أعمال البنية التحتية والإنشاءات والتحسينات المرورية المتعلقة به حوالي 139 مليون دينار. ويشتمل المشروع الذي تم تطويره وتصميمه وتنفيذه من خلال أمانة عمان

الكبرى، على إنشاء محطات للركاب مزودة بأحدث التقنيات ووسائل التكنولوجيا.

أما مشروع حافلات التردد السريع للربط بين مدينتَي عمان والزرقاء الذي تنفذه وزارة الأشغال العامة والإسكان ووزارة النقل، فيسعى لتدشين مسار بطول 20 كم تقريباً لتوفير خدمات نقل عام آمنة ومنتظمة وذات كفاءة عالية وتحافظ على البيئة، وذلك من خلال إعادة تأهيل وتوسعة طريق الأوتوستراد وإجراء العديد من التحسينات المرورية.

ويشتمل المشروع على إنشاء محطات للركاب مزودة بأحدث التقنيات ووسائل التكنولوجيا؛ كأنظمة الدفع الإلكتروني، وإصدار التذاكر الإلكترونية، وأنظمة المراقبة داخل المحطات في الزرقاء.

وبلغت نسبة الإنجاز في أعمال البنية التحتية والمرافق للمشروع حوالي 95% حتى شهر آب 2023، وتصل كلفة أعمال البنية التحتية والإنشاءات والتحسينات المرورية إلى حوالي 211 مليون دينار.

ومن المتوقع أن يبدأ التشغيل المشترك بين مشروع حافلات التردد السريع داخل عمان ومشروع حافلات التردد السريع بين مدينتي عمان والزرقاء خلال عام 2025، وسيتم تشغيل 187 حافلة بأحدث المواصفات.

2. المخطط الشمولي لإعادة هيكلة خطوط النقل العام في المملكة

يهدف المشروع إلى إيجاد نظام نقل عام للركاب آمن وفعال ومتكامل، وذلك من خلال إعادة هيكلة شبكات النقل العام.

3. مشروع دعم أجور النقل لطلبة الجامعات الأردنية الحكومية

تقوم فكرة هذا المشروع الذي بدأ العمل به عام 2012 على دعم أجور نقل الطلبة للجامعات الرسمية (الخطوط بين المحافظات) بقيمة 50% من الأجرة المقررة تُدفَع للشركة الناقلة.

4. مشروع إعادة تأهيل مراكز الانطلاق والوصول في مراكز المحافظات

شمل المشروع ثماني محافظات هي: المفرق، وإربد، وجرش، وعجلون، ومأدبا، والكرك، والطفيلة، ومعان. إذ تم إنشاء بنية تحتية جديدة لمراكز الانطلاق،

وتم تزويد مركـزَي انطـلاق معـان والمفـرق بالكهربـاء مـن خـلال نظـام الطاقـة الشمسـية.

5. المركز الموحد للسفريات الخارجية

أُنشـئ المركـز في عمّـان بمسـاحة 22 دونمـاً وبكلفـة تقـارب 4 ملايـين دينـار، وذلك لتنظيم مبيت وحركة سيارات السفريات الأجنبية داخل العاصمة.

6. النموذج الوطني المحوسب للتنبؤ بالنقل

تم ربط نموذج النقل العام الذي أعدته هيئة تنظيم النقل البري مع نموذج النقل العام الخاص بأمانة عمان الكبرى، باستخدام برمجية متكاملة في دراسة التوقعات والتنبؤ بحجم الطلب على خدمات النقل العام.

7. مشروع أنظمة الرقابة الإلكترونية للنقل العام

هـدف المشـروع إلـى توفيـر أنظمـة الرقابـة الإلكترونيـة في مراكـز الانطـلاق والوصـول (CCTV)، وتجهيـز غرفـة مراقبـة لمتابعـة وسـائط النقـل العـام ومدى توفرهـا في مراكـز الانطـلاق، وإدارة أسـطول النقـل العـام بالشـكل الأمثـل مـن حيـث توزيـع الحافـلات علـى الخطـوط المزدحمـة في سـاعات الـذروة.

8. مشروع بناء القاعدة الجيومكانية لهيئة تنظيم النقل البري

يهـدف هـذا المشـروع إلـى تطويـر وتحديـث وبنـاء قاعـدة بيانـات جغرافيـة تحتـوي علـى بيانـات خطـوط النقـل في المحافظـات لبنـاء نظـام مركـزي لبيانـات النقـل.

وفي مجـال نقـل البضائـع، تعمـل 227 شـركة مرخصـة، تمتلـك 7 آلاف شـاحنة، وتمثـل مـا نسـبته 21.12% مـن إجمالـي الأسـطول، بينمـا يوجـد 14,028 شـاحنة مملوكـة لأفـراد تشـكل مـا نسـبته 78.88% مـن حجـم الأسـطول الـذي يضـم 21,028 شـاحنة. وتطبَّـق آليـة معتمـدة ونظـام إلكترونـي لتنظيـم عمليـات دخـول الشـاحنات إلـى منطقـة العقبـة الاقتصاديـة الخاصـة والميناء وخروجهـا.

قطاع النقل الجوي

أكدت رؤية الملك عبدالله الثاني في تحديث الاقتصاد على ضرورة توفير خدمات نقل وشحن جوي حديثة تواكب حركة تطور الاقتصاد الأردني، وجعل عمان مركزاً إقليمياً في نقل الركاب والشحن الجوي. وعلى هذا الأساس اتُّخذت الخطوات المطلوبة لتحديث منظومة المطارات الوطنية بدءاً بمطار الملكة علياء الدولي ومطار الملك الحسين في العقبة ثم مطار عمان المدني.

افتُتح مطار الملكة علياء الدولي عام 1983، وبسعة تصل إلى 3.5 مليون مسافر، ومع مطلع القرن الحادي والعشرين لم يعد المطار مؤهلاً لتلبية الطلب المتزايد على خدمات النقل الجوي المتعددة، وكان لا بد أيضاً من مواكبة برامج إصلاح وتطوير الاقتصاد التي شرعت بها المملكة؛ فبدأ مشروع توسعة وتطوير المطار عام 2007 بطرح عطاء بأسلوب البناء والتشغيل وإعادة الملكية (BOT)، لمدة 25 عاماً، بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تمّ توقيع اتفاقية إعادة تأهيل وتوسعة وتشغيل مطار الملكة علياء الدولي بين الحكومة الأردنية وشركة مجموعة المطار الدولي (AIG)، وهو الائتلاف الذي فاز بالعطاء. تم تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع، وافتتحه الملك عام 2013، وأصبح مطار الملكة علياء مطاراً حديثاً يتسع لحوالي 9 ملايين مسافر سنوياً. وفي عام 2016، افتتح سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد، المرحلة الثانية لمبنى المسافرين الجديد؛ مما رفع الطاقة الاستيعابية السنوية للمطار لتصل إلى 12 مليون مسافر سنوياً.

يهدف المشروع إلى توفير مطار حديث يقدم خدمات ذات مستوى عالٍ من الجودة والسلامة، وجاذب للاستثمار. ويعدّ مطار الملكة علياء الدولي اليوم من أفضل المطارات في المنطقة ذات التصميم المعماري المميز، بمرافق متطورة.

وتعدّ ملكية المطار ملكية عامة، ضمن عقد امتياز مع الشركة المطورة (البناء، التشغيل، إعادة الملكية)، ويعدّ عائدُ الاستثمار لصالح الحكومة الأردنية من هذا المشروع (حصة الحكومة) من أعلى النسب على المستوى العالمي في المشروعات المشابهة، إذ بلغت نسبة عوائد الاستثمار 54,47% من إجمالي

إيـرادات المطـار خـلال الأعـوام 2007–2013، وزادت هـذه النسـبة لتصبـح 54,64% عـام 2014 مـن دون أن تتحمـل الحكومـة أيّ تكاليـف تشـغيلية أو رأسـمالية. وتعـدّ هـذه الشـراكة مـن أفضـل 40 مشـروعاً للشـراكة بـين القطاعـين العـام والخـاص في العالـم.

وحقق المطـار أداء مميـزاً خـلال السـنوات الأخيـرة، واسـتطاع الحصـول على جوائـز عالميـة متعـددة، فقـد حصـل منـذ عـام 2013 إلـى عـام 2021 علـى المركـز الأول مـن المجلـس الدولـي للمطـارات (ASQ) بوصفـه أفضـل تحسُّـن في منطقـة الشـرق الأوسـط، وحصـل لسـنوات عديـدة على تصنيـف أفضـل مطـار في فئـة 5-15 مليـون مسـافر في منطقـة الشـرق الأوسـط، وحصـل علـى المسـتوى الأول مـن برنامـج اعتمـاد تجربـة العمـلاء في المطـار الـذي يمنحـه المجلـس الدولـي للمطـارات.

أمـا مطـار الملـك الحسـين الدولـي في العقبـة الـذي أنشـئ عـام 1972، فقـط تم تطويـره وتحديثـه وتحويلـه إلـى مطـار دولـي قـادر علـى اسـتقبال أحـداث الطائـرات. وتمـت عمليـات التطويـر مـن قِبـل شـركة تطويـر العقبـة التـي أُسسـت عـام 2007 شـركةً متخصصـة بـإدارة المطـارات مملوكـة بالكامـل للحكومـة.

وبشـأن مطـار عمـان المدنـي/ مـاركا (وهـو أول مطـار مدنـي في الأردن، إذ أنشـئ عـام 1952)، فقـد تراجـع دوره بعـد إنشـاء مطـار الملكـة عليـاء الدولـي. وقـد طرحـت الحكومـة عـام 2020 خطـةً لتطويـر المطـار وتحديثـه وإعـادة ترخيصـه؛ ليكـون رديفـاً لمطـار الملكـة عليـاء الدولـي بطاقـة اسـتيعابية تصـل إلـى حوالـي 3 ملايـين مسـافر سـنوياً، ومـن المتوقَّـع أن يبـدأ المطـار باسـتقبال الطائـرات التجاريـة مـع نهايـة عـام 2024.

قطاع النقل البحري

أُنشئت الهيئة البحرية الأردنية عام 2001 لتنظيم قطاع النقل البحري وإدخال الأردن إلى صناعة النقل البحري المعاصرة، وقامت منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة منذ عام 2001 وشركة تطوير العقبة منذ عام 2003 بتطوير منظومة موانئ العقبة التي أصبح عددها 12 ميناء تشتمل على 32 رصيفاً للشحن. وشملت عمليات التطوير نقل وإعادة إنشاء ميناء العقبة الرئيسي الذي أصبح يتكون من 9 أرصفة توفر خدمات التفريغ والنقل والتحميل مؤهلة بأفضل الأساليب والنظم وأحدث التقنيات اللازمة للعمل بكفاءة عالية.

حلّ ميناء حاويات العقبة في المرتبة 57 عالمياً من أصل 348 ميناء تعدّ الأكثر كفاءة على مستوى العالم عام 2022، وفق مؤشر أداء موانئ الحاويات الذي وضعه البنك الدولي ومعلومات الأسواق الصادرة عن وكالة «ستاندرد آند بورز» العالمية.

وفي عام 2005، صُنِّفَ ميناء الحاويات ضمن أفضل ثلاثة موانئ في الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية، بحسب إعلان جائزة لويدز، وحصلت الموانئ الأردنية على شهادة (Green Port)؛ الأمر الذي يدل على أن هذه الموانئ تعمل ضمن المواصفات العالمية للمحافظة على البيئة.

وشهدت صناعة النقل البحري في الأردن إنشاء العديد من المؤسسات التدريبية والتعليمية، أبرزها: الأكاديمية الأردنية للدراسات البحرية (2004)، ومركز العقبة للتعليم والتدريب البحري (2020)، وهو مركز معتمد محلياً ودولياً وفق أعلى المعايير ومتطلبات المنظمة البحرية الدولية لتأهيل وتوفير العمالة الأردنية في مجال النقل البحري والذي يعملون على جميع السفن.

وفي سياق متصل، تم إنشاء القرية اللوجستية، وهي شركة متخصصة في إنشاء ساحات تخزين البضائع لتسهيل حركة النقل والخدمات اللوجستية، كما تم تطوير محطة الركاب في ميناء العقبة والتي تخدم حركة الركاب على خط العقبة-نويبع وحركة الشاحنات لنقل البضائع بين الأردن ومصر وبقية الدول العربية ونقل الحجاج المعتمرين وخاصة في مواسم الذروة.

وفي عام 2002 دُشِّن خط بحري سياحي جديد يربط مدينة العقبة بمدينة طابا المصرية لنقل السياح والمسافرين؛ الأمر الذي كان له أثر كبير في زيادة أعداد السياح.

وشهد عام 2023 إنشاء محطة العقبة للسفن السياحية التي تُعدّ المشروعَ الأول الذي تم تدشينه من بين خمسة مشاريع استراتيجية ضخمة بين مجموعة موانئ أبو ظبي؛ المحرك العالمي الرائد للتجارة والصناعة والخدمات اللوجستية في المنطقة، وشركة تطوير العقبة لتعزيز قطاعات السياحة والخدمات اللوجستية والنقل.

البنية التحتية وتحسين نوعية الحياة

من السهل ملاحظة حجم التغير الذي شهدته البنية التحتية في الأردن خلال الربع الأول من القرن الحالي، فقد اتجهت الدولة للاستثمار في تطوير البنية التحتية العامة بوصفها أساساً متيناً من أسس تحسين نوعية حياة الأردنيين ومدخلاً لتحديث الاقتصاد وجذب الاستثمار، ويلاحَظ ذلك في الطرق الخارجية والشوارع التي أصبحت تتمتع بمواصفات متقدمة، وبالمباني الحكومية والعامة والمرافق العامة المتعددة.

لقد سعت مشاريع البنية التحتية إلى تحقيق رؤية الملك في هذا المجال؛ وعلى ثلاثة مستويات: الأول الشمول والعدالة، أي أن تصل مشاريع البنية التحتية لكل مناطق الانتشار السكاني في المملكة وأن تتحقق عدالة التوزيع؛ والثاني توفير البنى التحتية الملائمة لتحديث الاقتصاد وجلب الاستثمارات؛ والثالث تحسين نوعية البنى التحتية والأطر التنظيمية لها من خلال تطوير التشريعات والسياسات العامة والقطاعية، وتطوير كودات البناء، ووضع المخططات الشمولية ومراعاة الشروط البيئية ومتطلبات التغير المناخي.

ويعدّ قطاع الإنشاءات من أبرز القطاعات المحركة للاقتصاد الوطني، فهو يسهم بما نسبته 5% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل على تطوير البنية التحتية التي تمثل حجر الزاوية للمجتمعات الحضرية وعاملاً رئيسياً في تحسين نوعية الحياة وتطوير الأعمال وجلب الاستثمار، فكلما تحسّنت البنية التحتية تحسّنَ الاقتصاد، وكلما تحسّن الاقتصاد تحسّنت البنية التحتية.

ووفقاً لتقرير التنافسية الدولي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، حصل الأردن على المرتبة 70 من بين 141 دولة في مجال البنية التحتية عام 2019، وهي من بين أفضل المراتب على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

شبكة الطرق البرية

يمتلك الأردن شبكة طرق برية جيدة شهدت تطويراً وتوسُّعاً خلال الربع الأول من هذا القرن، إذ تمّ ربط المحافظات والمدن الكبيرة والمتوسطة بشبكة طرق متعددة المسارب وبأفضل المواصفات تتركز في شمال المملكة ووسطها

وغربها، كما زادت أطوال الطرق الرئيسية من 2261 كم إلى 3516 كم.

ومن الطرق التي أُنشئت أو أعيد إنشاؤها خلال هذه الفترة: الطريق الصحراوي الذي يربط محافظات الجنوب بالعاصمة، والطريق البري الذي يربط شرق المملكة بالحدود العراقية في منطقة الرويشد وبالحدود السعودية (منطقة العمري)، بالإضافة إلى الطرق التي تتبع لأمانة عمان الكبرى والتي أصبحت أطوالها تتجاوز 5000 كم.

كما ازدادت أطوال الطرق الثانوية من 2028 كم عام 1999 إلى 2178 كم عام 2020، وازدادت كذلك أطوال الطرق القروية من 2261 كم إلى 3516 كم.

كما تم تشييد أو إعادة تأهيل 30 مركزاً للانطلاق والوصول في جميع المحافظات خلال هذه الفترة.

المباني الحكومية

شهدت سنوات العقدَين الأخيرَين تراجع نسبة المباني العامة المستأجرة إلى أقل من 30% بفضل تشييد المزيد من المباني الحكومية، ويقدَّر عدد المباني الحكومية المستأجرة بـ 2300 مبنى معظمها للمدارس.

وتشكل المباني التعليمية (المدارس والجامعات) والمباني الخدمية (مثل المستشفيات والمراكز الصحية) النسبةَ الكبرى من المباني الحكومية، وخلال الفترة 1999–2023 تم تشييد 4439 مبنى حكومياً من خلال وزارة الأشغال العامة والإسكان، من أبرزها: مباني 1174مدرسة، ومباني عشرة مستشفيات جديدة، ومباني ثلاث جامعات (إلى جانب التوسع الكبير في مباني الجامعات الحكومية كافة)، ومباني خمسة مراكز ثقافية كبيرة في المحافظات، ومبانٍ جديدة لمعظم الوزارات ولمديرياتها في المحافظات. كما شهدت البنية التحتية التابعة للقوات المسلحة الأردنية ومديرية الأمن العام تطوراً كبيراً.

الحدائق العامة

عانى الأردن لفترات طويلة من نقص الحدائق والفضاءات والمساحات العامة في المدن ووسط التجمعات السكانية. ومنذ عام 1999 أولت مؤسسات

الدولة بتوجيهات مباشرة من الملك أهمية للتوسع في إنشاء الحدائق العامة والمتنزهات التي تُعَدّ من أبرز متطلبات تحسين نوعية الحياة؛ فأصبح هناك 162 حديقة في محافظة العاصمة، كما شهدت بقية المحافظات توسعاً كبيراً في هذا المجال، إذ بلغ عدد الحدائق العامة فيها 247 حديقة. وعموماً، أنشئت 312 حديقة جديدة في المملكة منذ عام 1999.

وتزيد المساحة الكلية للحدائق في مناطق العاصمة عن 3400 دونم. وخلال الفترة 1999–2023، بلغ عدد الحدائق العامة التي تم إنشاؤها داخل الأحياء ضمن حدود أمانة عمان الكبرى 77 حديقة، تزيد مساحتها عن 2000 دونم، من ضمنها أربع حدائق كبرى (حدائق الحسين، وحدائق الملك عبدالله الثاني في منطقة المقابلين، وحدائق الملكة رانيا في منطقة القويسمة، وحدائق الجبيهة)، بالإضافة إلى الحديقة الطولية بمحاذاة مدينة الحسين الطبية وتبلغ مساحتها حوالي 200 دونم، وحديقة سارية العلَم في بسمان بمساحة 38 دونماً، وحديقة عدن في منطقة النصر بمساحة 51 دونماً، وحديقة فرح في منطقة ماركا. وهناك أيضاً حدائق جرى إنشاؤها لتأهيل تلال الفوسفات في منطقة الرصيفة.

ومن أبرز الحدائق التي أُنشئت في عمّان، حدائق الحسين (2006) على مساحة 500 دونم بالقرب من مدينة الحسين الطبية، وتضم العديد من المرافق الثقافية والتراثية، مثل: مسجد الحسين، ومتحف السيارات الملكي، والساحة الدائرية، والقرية الثقافية المحاطة بمتاجر الحرف اليدوية، ومتحف الأطفال.

وأُطلق متحف الأطفال برؤيةٍ من الملكة رانيا بوصفه مؤسسة تعليمية غير ربحية في عام 2007، ويوفر المتحف أكثر من 150 معروضة علمية تفاعلية داخل قاعة المعروضات وفي الساحة الخارجية والمرافق التعليمية التي تشمل المكتبة وأستوديو الفن، بالإضافة إلى تقديم البرامج التعليمية وإقامة المناسبات والعروض المتوفرة على مدار العام. ووصل عدد زوار المتحف حتى نهاية عام 2023 إلى حوالي 4 ملايين زائر 40% منهم من طلبة المدارس. وفي عام 2012 تم إطلاق متحف الأطفال المتنقل، للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأطفال في جميع أنحاء المملكة. ويفتح المتحف المتنقل أبوابه مجاناً للعائلات والطلبة أينما ذهب، ويضم محطاتٍ محمولة داخل شاحنته المتحركة.

وفي عام 2022 افتُتحت حدائق الملك عبدالله الثاني التي أنشأتها أمانة عمان الكبرى على مساحة 500 دونم في منطقة المقابلين، وتشمل الحدائق التي يستفيد منها حوالي 1.2 مليون من سكان مناطق شرق عمان وجنوبها، سبع حدائق.

وبلغ عدد زوار حدائق الحسين وحدائق الملك عبدالله الثاني وحدائق الجبيهة 4.2 مليون زائر خلال عام 2023.

كما عملت أمانة عمان الكبرى على إنشاء وتطوير 14 غابة ومتنزهاً، توزعت على مساحة 9603 دونماً، وبلغ عدد الأشجار المزروعة فيها حوالي 211 ألف شجرة.

وفي إربد، أنشئت حدائق الملك عبدالله الثاني التي افتتحها الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد، عام 2015، على مساحة 177 دونماً بكلفة 15 مليون دينار.

الجدول رقم (9): تطور أعداد الحدائق العامة (1999–2023)*

عدد الحدائق	1999	2023
محافظة العاصمة	71	162
محافظة مادبا	3	10
محافظة الزرقاء	2	35
محافظة البلقاء	3	24
محافظة إربد	11	60
محافظة جرش	1	8
محافظة عجلون	-	10
محافظة المفرق	1	27
محافظة الكرك	-	23
محافظة معان	1	22
محافظة الطفيلة	-	8
محافظة العقبة	4	20
المجموع	97	409

* المصدر: وزارة الإدارة المحلية، وأمانة عمان الكبرى.

المخططات الشمولية

في إطار نهج الفكر التنموي الذي أرساه الملك عبدالله الثاني، ترسخت قاعدة التخطيط الشمولي لاستعمالات الأراضي وتصنيفها للتخلص من التوسع العشوائي، والحفاظ على الغطاء الأخضر، وتحديد مناطق مهيأة للاستثمار في المجالات المختلفة، كما تم تطوير مخططات شمولية للمدن الأردنية والبلديات كافة؛ الأمر الذي أصبح يوفر الأساس السليم والمتين للتحولات التنموية وبما يأخذ بالاعتبار التوقعات المستقبلية لنمو المدن سكانياً وعمرانياً وخدماتياً. وقد دعا الملك الحكومة في العديد من الزيارات واللقاءات والرسائل الملكية إلى إيلاء موضوع التخطيط الشمولي وتحديد استعمالات الأراضي الأهميةَ اللازمة في العمل التنموي، لتلبية الاحتياجات الآنية والمستقبلية من الخدمات العامة بما فيها خدمات البنية التحتية الأساسية.

بدأ العمل في المخططات الشمولية على مرحلتين؛ أُنجزت الأولى عام 2006 بإعداد خارطة استعمالات الأراضي لجميع مناطق المملكة، وتضمنت إعداد مخطط شمولي لاستعمالات الأراضي للمملكة بشكل عام، وجرى تحديد مدى ملاءمة الأرض التي تقع خارج التنظيم لأيّ استعمال (زراعي، صناعي، سكني). ووفقاً لذلك صدر نظام تنظيم استعمال الأراضي رقم (6) لسنة 2007، وقُسمت بموجبه الأراضي باستخدام مبدأ الترميز الذي شمل تصنيف الأراضي إلى مناطق زراعية ومناطق ريفية ومناطق هامشية ومناطق صحراوية وغابات.

أما المرحلة الثانية فبدأت عام 2008، وتضمنت إعداد مخططات شمولية تفصيلية لمراكز المحافظات وتحديداً للمناطق التي تقع ضمن الحدود التنظيمية للبلديات، وتم تنفيذ هذه المخططات لتشمل 93 بلدية، وتم الانتهاء من إعداد المخططات الشمولية لمناطق محددة ذات ميزات تنافسية خاصة، مثل قضاء الأزرق ومنطقة جبل عجلون ومنطقة وادي الأردن ولواء الرويشد.

منعة عمّان

نمت عمّان وازدهرت خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وأصبحت إحدى كبريات المدن في الإقليم وأكثرها استقراراً وأمناً.

تضاعفَ عدد سكان عمّان من حوالي 2 مليون نسمة في عام 2004 إلى 4.2 مليون في عام 2015، وبما يشكل حوالي 42% من سكان المملكة، واتسعت المدينة وازداد عمرانها وأصبحت تضم 22 منطقة إدارية تابعة لأمانة عمان الكبرى.

أُنشئت عمّان التاريخية على سبعة جبال، واليوم تمتد المدينة وضواحيها لتتجاوز هذا العدد بكثير. كبرت عمّان وتوسعت، وأصبحت تحتضن 15 جامعة كبيرة حكومية وأهلية وأكثر من 72 مستشفى ومركزاً علاجياً كبيراً، وفيها أحد أكثر الأحياء في العالم ازدحاماً بالعيادات الطبية والمراكز العلاجية والمختبرات والخدمات الطبية.

وفي العقد الثاني من هذا القرن، أصبحت عمّان المقصدَ الأول للسياحة العلاجية في الشرق الأوسط، وتضم حوالي 374 فندقاً من بينها 56 فندقاً من فئتي خمس نجوم وأربع نجوم، وأصبحت المدينة تحتل المركز الرابع في الشرق الأوسط بين المدن الأكثر زيارةً، إذ يزورها أكثر من مليون سائح سنوياً.

عملت الأمانة على تطوير البنية التحتية للمدينة التي شهدت تطوراً كبيراً خلال الربع الأول من القرن الحالي؛ إذ استثمرت حوالي 2 مليار دينار في تطوير البنية التحتية، وأنفقت حوالي 780 مليون دينار على تعويضات استملاك الأرضي، وتم تعبيد طرق جديدة داخل المدينة بحجم 28 مليون متر مربع وبكلفة تجاوزت 310 مليون دينار، كما تم إنشاء 52 جسراً ونفقاً للسيارات و130 جسراً للمشاة بقيمة 167 مليون دينار، وإنشاء وتأهيل خطوط تصريف مياه الأمطار بقيمة 112 مليون دينار، وإنشاء 77 حديقة في الأحياء، وإعادة تأهيل 93 حديقة، وإنشاء 4 حدائق كبرى و9 متنزهات بقيمة إجمالية بلغت 178 مليون دينار.

كما أسّست أمانة عمّان إطاراً مؤسسياً للاستثمار، هو مجموعة «رؤية عمّان»، التي تضم ثلاث شركات، هي: «رؤية عمّان للنقل» (2018)؛ و«رؤية عمّان للاستثمار والتطوير» (2018)، وهي ذراع الاستثمار والتطوير لأمانة عمّان

الكبرى والمطور الرئيسي للأراضي وحقوق الاستثمار المملوكة لها؛ و«رؤية عمّان لمعالجة وتدوير النفايات» (2023). وفي عام 2021 صدر أول قانون لأمانة عمّان أعطى شخصية للمدينة بعدما كانت خاضعة في السابق لقانون البلديات.

وتم من خلال شركة «رؤية عمّان للنقل» تنفيذ مشروع «باص عمّان» الذي يقدم خدمة نقل عام منتظمة وآمنة وموثوقة بوساطة حافلات تعمل على وقود صديق للبيئة. وتم تنفيذ المشروع على مرحلتين؛ الأولى عام 2019، والثانية عام 2022، وبلغ العدد الإجمالي للحافلات فيه 271 حافلة تعمل على 42 خطاً. وسيعمل عدد من هذه الخطوط كخطوط مغذّية لمشروع «حافلات التردد السريع»؛ إذ يبلغ طول شبكة مسارات «باص عمّان» 870 كم وبعقد تشغيلي 125 مليون دينار لخمس سنوات.

أما مشروع «حافلات التردد السريع»، فهو أول نظام نقل سريع لمدينة عمّان، وهو نظام نقل عام مرن ومتكامل يوفّر خدمة سريعة وآمنة وذات اعتمادية عالية، ويعتمد على حافلات ذات سعة كبيرة تسير على مسارب مخصّصة وتقدم مستوى عالياً من الخدمات، إذ تسير بترددات تصل إلى 3 دقائق. ويشمل النظام محطات حديثة متكاملة.

بدأ التشغيل في المسار الأول للمشروع عام 2021، وتم تدشين المسار الثاني عام 2022، وعلى الرغم من تأخر إنجاز المشروع إلا أن تشغيله أصبح يشكل أحد الحلول المناسبة للنقل الجماعي العام في المدينة؛ إذ استطاعت منظومة النقل الجديدة («باص عمّان» و«حافلات التردد السريع») نقل 20 مليون راكب خلال عام 2023.

كما أصبحت أمانة عمّان الكبرى أول مؤسسة وطنية تقدم جميع خدماتها إلكترونياً، ووصل عددها إلى 134 خدمة؛ الأمر الذي خفّض عدد المراجعين بنسبة 98.7% وحقّق الشفافية وأسهم في تخفيض المحسوبية وسدّ منافذ الفساد.

وتم البدء بالعمل على «رؤية عمّان مدينة مدركة وذكية» عام 2019، وفي عام 2022 تقاسمت مدينة عمّان مع عدد من المدن العالمية (نيويورك، سنغافورة، إسطنبول، روما، لشبونة) المركزَ 14 في معيار التكنولوجيا، وذلك وفق تصنيف مؤشر خدمات الحكومات المحلية عبر الإنترنت 2022 (LOSI) الصادر عن منظمة الأمم المتحدة.

وتُعَدّ عمّان أول مدينة عربية تقدّم تقريرها الطوعي للأمم المتحدة لتوطين أهداف التنمية المستدامة، وفي عام 2023 حصلت على المركز الأول في جائزة المدينة المستدامة والمرنة، وعلى المركز الثاني في جائزة التميُّز للتحوُّل الإلكتروني من منظمة جائزة المدن العربية.

وعلى المستوى العربي والعالمي، أُدرجت عمّان في عام 2023 على قائمة المدن القيادية (A-list) في مجال العمل المناخي من قِبل منظمة الإفصاح عن الكربون (CDP).

وترتبط عمّان مع الكثير من عواصم ومدن العالم باتفاقيات توأمة وتآخٍ، بلغ عددها 42 اتفاقية، إلى جانب عضويتها في العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، وهي علاقات تثري تجربة المدن وتسهم في تبادل الخبرات ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وفي عام 2022 أُطلقت استراتيجية أمانة عمّان الكبرى التي تمتد لخمس سنوات وتتضمن 212 مشروعاً ومبادرة بكلفة 918 مليون دينار، وهي تنسجم مع الأهداف الوطنية والتنمية المستدامة ورؤية التحديث الاقتصادي، خصوصاً فيما يتصل بتحسين جودة الحياة.

وفي مجال التنمية المجتمعية والثقافية والرياضية، أنشأت الأمانة بنية تحتية ثقافية متنوعة، أبرزها: مدينة الملك عبدالله الثاني الرياضية بالقويسمة، ومركز الحسين الثقافي، وجاليري راس العين، ومركز الأشرفية الثقافي، و24 مركزاً ضمن شبكة مركز زها الثقافي، و19 مكتبة عامة، و11 مركزاً لتكنولوجيا المعلومات في الأحياء، ومراكز للعناية بالأشخاص ذوي الإعاقة، وحدائق مرورية، وبيت الروّاد الكبار.

وفي سياق تعزيز وإبراز هوية المدينة والموروث الحضاري ووسط المدينة التاريخي والترويج له، تم إطلاق مشاريع إحياء وسط المدينة التاريخي، مثل: مشروع تأهيل كلّ من ساحة فيصل وجبل القلعة وبيت الشعر والساحة الهاشمية، وإنشاء وتأهيل شارعَي الرينبو والوكالات، ومشروع تطوير أرصفة جبل الحسين وإقليم عراق الأمير السياحي.

وتستضيف عمّان مجموعة العمل الثقافي والمنتدى العربي للمدن الذكية التابعة لمنظمة المدن العربية، حيث تُعقَد ورشات العمل والفعاليات والدورات التدريبية على مستوى الوطن العربي.

الإسكان

سعياً لتحقيق المزيد من العدالة في توفير السكن الملائم، وجّه الملك عبدالله الثاني لتنفيذ سلسلة من المبادرات الوطنية لتوفير السكن لفئات مختلفة من المجتمع وفي مناطق المملكة كافة، وتحديداً للفئات الأقل رعاية.

واستطاع الأردن إنجاز 122 مشروعاً إسكانياً خلال الفترة 1999-2023 وُزعت على مناطق المملكة كافة، وذلك ضمن المبادرات الملكية ومشاريع المؤسسة العامة للإسكان؛ وشملت إنشاء 9566 شقة سكنية وتوفير 8113 قطعة أرض مخدومة بالبنية التحتية.

أما المشاريع المخصصة للأسر الفقيرة؛ فأبرزها تلك التي جاءت ضمن المبادرات الملكية التي نفذها الديوان الملكي الهاشمي للأسر الأشد فقراً بدءاً من عام 2004، وفي عام 2009 تم تنفيذ 5 مشاريع إسكان لذوي الدخل المحدود، وتوفير 1569 قطعة أرض مخدومة بالبنية التحتية.

وتنفيذاً لمبادرات إسكان ذوي الدخل المحدود، تم تخصيص مبلغ 50 مليون دينار من عوائد التخاصية لدعم برامج تمويل الإسكان، كما تم تمويل مشروع الملّاحة في دير علا الذي تضمّن تشييد 400 وحدة سكنية بكلفة مالية إجمالية بلغت حوالي 16 مليون دينار.

وفي عام 2019 تم إطلاق برنامج الإسكان الوطني الذي يستهدف ذوي الدخل المتدني والمتوسط، وهو موجّه لفئة الشباب وللأسر وللمقبلين على الزواج، ويتم من خلاله توفير قسائم سكنية بأسعار مدعومة للمواطنين، كما تم إطلاق عدد من المزايا والتسهيلات المالية بهدف الوصول إلى الشرائح المستهدفة.

وتزامناً مع احتفالات المملكة بمئوية الدولة عام 2021، قرر مجلس إدارة المؤسسة العامة للإسكان الموافقة على منح موظفي القطاع العام والبلديات وأمانة عمان الكبرى ومنتسبي القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية عدداً من التسهيلات والمزايا المالية المتعلقة بآلية سداد الثمن لقطع الأراضي المعروضة للبيع المباشر ضمن مشاريعها في محافظات العاصمة والمفرق وإربد

والطفيلة والكرك. وعام 2021 أُبرمت مذكرة تفاهم مع صندوق الائتمان العسكري لتمويل المستفيدين من مشاريع المؤسسة والمنتفعين من خدمات الصندوق من منتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بهدف إيجاد نافذة تمويلية لهم.

استطاع الأردن أن يحافظ على مسار التحسين المستمر للخدمات العامة والتوسع في البنى التحتية الممكّنة للمجتمع، على الرغم من الزيادة السكانية غير الطبيعية التي شهدتها المملكة خلال هذه المرحلة بفعل الهجرات القسرية وموجات اللاجئين.

فقد شكّل تضاعُفُ عدد السكان ضغطاً كبيراً على البنية التحتية وعلى أنظمة التعليم والصحة والنقل ونوعية الحياة، في الوقت الذي بقيت فيه الاستجابة الدولية أقل من نصف ما تحتاجه البلاد للوفاء بالمتطلبات الأساسية للّاجئين؛ الأمر الذي حدّ من الطموح الوطني في أكثر من قطاع.

إنّ مراجعة مؤشرات الخدمات العامة التي تم تناولها في هذا الفصل توضح من دون شكّ أن الأردن حافظ على زخم التحسين المستمر بدرجة معقولة. وتفيد المؤشرات بأن الأردن بقي متفوقاً في المنطقة ويأتي بعد دول الخليج العربي التي شهدت اقتصاداتُها نمواً متصاعداً واستثمرت أموالاً كبيرة في تحسين نوعية الحياة فيها، بل إن مؤشرات الخدمات في بعض القطاعات بالأردن تتجاوز ما هو موجود في بعض هذه الدول أحياناً.

الفصل السادس

الرياضة والشباب ورعاية الثقافة

«إن هناك حاجة للعناية بالثقافة، وتطوير المؤسسات الثقافية القادرة على استقطاب الكفاءات الحقيقية وإطلاق طاقات الإبداع التي تعبر عن حقيقة شعبنا ودوره الفاعل في ثقافة أمته وقضاياها».

عبدالله الثاني ابن الحسين

كتاب التكليف السامي
4 آذار 1999

JAKO
JAKO
JAKO
JAKO
18

تمهيد

حرص الملك عبدالله الثاني على تنمية الحركة الشبابية والرياضية، ونجح الأردن خلال الربع الأول من هذا القرن في تنظيم واستضافة بطولات وفعاليات رياضية دولية وإقليمية متنوعة، زادت من رصيده ومكانته وأبرزت قدراته في تنظيم وإدارة الفعاليات والأحداث الرياضية الكبيرة.

كما شهدت الحياة الثقافية في الأردن تطوراً خلال الربع الأول من هذا القرن، وانعكس ذلك بوضوح في حوكمة قطاع الثقافة وصدور أول قانون لرعاية الثقافة عام 2003 وفي توسُّع البنية التحتية الثقافية وانتقالها للمرة الأولى إلى خارج العاصمة.

يتتبع هذا الفصل التطورات التي شهدتها الحركة الشبابية والرياضية والثقافية، على صعيد البناء المؤسسي ودعم الكفاءات والمواهب، والتي تبدت جلياً في توسع الحركة الثقافية والبنية التحتية الداعمة لها وفي النجاحات التي تحققت على مستوى الرياضات الجماعية والفردية.

الشباب والرياضة

وعى الأردن أهميةَ التحول الذي أصبح به الشبابُ قاعدةَ الهرم السكاني في المجتمع؛ فعمل على إدماج السياسات الشبابية في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية، وأطلق سلسلة من البرامج والاستراتيجيات التي تخدم الشباب، إلى جانب البرامج والخطط والمبادرات الرسمية التي عُنيت بشكل متخصص بالتنمية الشبابية والرياضة.

حرص الملك عبدالله الثاني على تنمية الحركة الشبابية والرياضية، ورأس الاتحادَ الأردني لكرة القدم خلال الفترة 1992-1999، وخلال ذلك قاد المنتخبَ الوطني لتحقيق إنجازات بارزة على المستويَين العربي والإقليمي. وواصل الملك متابعته ورعايته للمنتخب؛ ما دفع المنتخبَ إلى تحقيق المزيد من النتائج.

في عام 2001 وجّه الملك الحكومةَ لتأسيس «الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية» بموجب النظام رقم (88) لسنة 2000. ويهدف الصندوق إلى توفير الموارد المالية اللازمة للحركة الشبابية والرياضية وتوزيعها على الجهات المعنية، وتنمية موارده المالية من خلال الاستثمار، وتطوير البنية التحتية لقطاعَي الشباب والرياضة.

وفي عام 2005 أُطلقت «جائزة الملك عبدالله الثاني للّياقة البدنية»، وهي برنامج يطبَّق على طلبة المدارس ويمارسون من خلاله نشاطات مقترحة أو اختيارية. وتهدف الجائزة إلى بناء الثقة بالنفس وتعزيزها، وتشجيع المنافسة وتحدي الذات وتكوين ثقافة صحية رياضية وغذائية وممارسة الأنشطة الرياضية على نحوٍ طوعي منتظم.

كما عُنيت المبادرات الملكية بمنح قطاعَي الشباب والرياضة أولوية في الدعم والمشاريع، إذ شهدت الفترة 2006-2023 تنفيذ حوالي 200 مشروع ومبادرة ملكية في القطاعَين، من أبرزها إنشاء وتطوير 7 مجمعات رياضية، و73 ملعباً خماسياً قانونياً، و51 مركزاً للشباب والشابات في جميع مناطق المملكة، و24 محطة معرفة تستهدف الشباب في المحافظات. وفي عام 2022 بدأ العمل -بدعمٍ من المبادرات الملكية- بتطوير وإنشاء 4 مدن رياضية.

وأطلق الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد، سلسلة من المبادرات المتعلقة بقطاعَي الشباب والرياضة من خلال مؤسسة وليّ العهد، أبرزها جامعة الحسين التقنية، ومبادرات «حَقِّق» و«قُصَيّ» و«نوى».

وبهدف تحفيز جهود الأفراد والمؤسسات وتعزيز ثقافة العمل التطوعي لخدمة المجتمع، أطلق وليّ العهد جائزة الحسين بن عبدالله الثاني للعمل التطوعي في 5 كانون الأول 2021.

ومواكبةً للمواهب الإبداعية الشابة، تأسست حاضنات الابتكار والإبداع عام 2020 في عمّان والطفيلة وعجلون، وذلك ضمن برنامج الابتكار الاجتماعي. وهي تهدف إلى ترجمة أفكار الشباب الريادية إلى مشاريع مستدامة، وبناء قدراتهم الفنية في المشاريع الاجتماعية وإدارة المشاريع.

وتهدف هذه المبادرات إلى دعم الشباب وتطوير قدراتهم وصقل مهاراتهم وتعزيز دورهم ومشاركتهم في صنع القرار. يقول ولي العهد في ذلك: «**نحن لن نسمح لأيّ تيار بأن يجرفنا، فالخيار بأيدينا. ما يريده الشباب العربي هو ذاته ما يريده أقرانهم في كل مكان.. يريدون فرصاً عادلة.. يريدون فرصة ليكون صوتهم مسموعاً وفرصة لإحداث التغيير**».

واستجابةً لدعوة سموه إلى إشراك الشباب وتعزيز مساهماتهم في صناعة السلام المستدام، تبنّى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عام 2015، قراراً تقدّم به الأردن حول الشباب والسلام والأمن، يعترف للمرة الأولى بـ «الدور المهم الذي يمكن أن يضطلع به الشباب في منع نشوب النزاعات وحلّها، وباعتباره من الجوانب الرئيسية في استدامة جهود حفظ السلام وبناء السلام وشموليتها ونجاحها»[64].

وشهدت اللجنة الأولمبية الأردنية التي يرأسها سمو الأمير فيصل بن الحسين منذ عام 2003 تطوراً كبيراً خلال العقدين الماضيين، وأسهمت في النهوض بالمنظومة الرياضية والوصول بها إلى إنجازات إقليمية وعالمية، ونتيجةً لهذه

64 النهوض بالشباب والسلام والأمن، الأمم المتحدة، https://peacekeeping.un.org/ar/promoting-youth-peace-and-security

الإنجـازات اختيـر الأردن عـام 2010 عضـواً في اللجنـة الأولمبيـة الدوليـة. واللجنـة الأولمبيـة الأردنيـة هـي المظلـة الوطنيـة للرياضـة الأردنيـة، وأصبحـت في عـام 2023 تضـم تحـت لوائهـا 34 اتحـاداً رياضيـاً تشـمل الرياضـات الأولمبيـة وغيـر الأولمبيـة.

مؤسسة وليّ العهد.. «شباب قادر لأردن طموح»

أُنشئت مؤسسـة ولـي العهـد في عـام 2015، وهـي تعكس رؤيـة سـمو الأميـر الحسـين بـن عبدالله الثاني، ولي العهد، والتزامه ببناء مستقبل مشرق لشباب الأردنّ وشاباته؛ برؤية عمل عنوانها: «شباب قادر لأردن طموح».

تعمـل المؤسسـة ضمـن اسـتراتيجيّة تحـرص على تنفيذهـا في محافظـات المملكـة، وتتكـون مـن ثلاثـة محـاور هـي: الجاهزيّـة للعمـل والريـادة، والمواطنـة، والقيـادة.

أطلقت المؤسسة سلسلة من المبادرات والبرامج النوعية، أبرزها:

في محور الجاهزية للعمل والريادة:

1. جامعـة الحسـين التقنيـة: مؤسسـة غيـر ربحيـة أُنشـئت بقانـون خـاص، مـن أجـل تطويـر التعليـم التقنـي ورفـد سـوق العمـل بالشـباب المدرَّب والمؤهَّـل في التخصصـات التقنيـة.
2. كليـة التدريـب المهنـي المتقـدم في الأردن: تهـدف إلـى زيـادة الإقبـال علـى التعليـم والتدريـب المهنـي والتقنـي في الأردن وبالتالـي تحقيـق تغييـر جوهـري في نظـرة المجتمـع لهـذا النـوع مـن التعليـم، مـن خـلال توفيـر برامـج تعليـم وتدريـب مهنـي عاليـة الجـودة ومطلوبـة لسـوق العمـل وفـق معاييـر الإطـار الوطنـي للمؤهـلات ووكالات الاعتمـاد الدوليـة.
3. مصنـع الأفـكار: مختبـر تصنيـع رقمـي، يضـم أجهـزة ومعـدات حديثـة، ويهـدف إلـى دعـم الابتـكار والمبتكريـن مـن الشـباب والشـابات الأردنيـين. ويعمـل المختبـر علـى تشـجيع التعليـم التقنـي وتعزيـز منظومـة الابتـكار في الأردن.
4. مبـادرة مليـون مبرمـج أردنـي: منصّـة إلكترونيـة تهـدف إلـى رفـع قـدرات الشـباب الأردنـي في سـوق العمـل، مـن خـلال بنـاء قـدرات الشـباب في مجـالات البرمجـة. تقـدم المبـادرة التدريـب المجانـي، وتمنـح شـهادات دوليـة معتمـدة تؤهـل الشـباب لدخـول سـوق العمـل في هـذا المجـال. تم تنفيـذ المبـادرة مـن قِبـل مؤسسـة ولـي العهـد بالشـراكة مـع وزارة الاقتصـاد الرقمـي والريـادة وبالتعـاون مـع وزارة شـؤون مجلـس الـوزراء والمسـتقبل في دولـة الإمـارات.

5. جائزة ولي العهد لأفضل تطبيق خدمات حكوميّة: تهدف إلى تحفيز طلبة الجامعات الأردنية على ابتكار حلول إبداعية في مجال تطبيقات الهواتف الذكية لاستحداث خدمات حكومية سهلة ومبسطة، وتشجيع الإبداع والابتكار لديهم.

في محور المواطنة:

1. منصة نوى: تهدف إلى مضاعفة العمل الخيري وتنمية حسّ المسؤولية المجتمعية، وتعمل على ربط المؤسسات الخيرية مع المتبرعين من الأفراد والشركات ضمن إطار واضح لقياس الأثر الناتج كنوع من حشد التمويل.
2. منصة نَحْنُ: المنصة الوطنية للتطوع ومشاركة الشباب، تم إطلاقها بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بالتعاون مع وزارة الشباب، وتهدف إلى توحيد الجهود المبذولة في مجال العمل التطوعي والمشاركة الشبابية على جميع الأصعدة والتشبيك بين المتطوعين والجهات المستفيدة.
3. مبادرة «قُصَيّ»: أطلقها الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد، بعد الحادث الأليم الذي تعرّض له اللاعب قُصَيّ الخوالدة -رحمه الله- في الملعب، إيماناً منه بأن سلامة وكفاءة الرياضيين الأردنيين تعدّ جزءاً لا يتجزأ من مسيرة الإنجاز الرياضي. وتهدف إلى تأهيل وتدريب كوادر العلاج الرياضي وذلك لمعالجة أيّ طارئ أو إصابة قد يتعرض لها اللاعبون أثناء التدريبات الرياضية أو أثناء مشاركتهم في المباريات والبطولات.

في محور القيادة:

1. مبادرة حَقِّق: تم إطلاقها بهدف تعزيز منظومة القيم الموروثة من تاريخنا عند الشباب والشابات في الأردن، وإبراز قدراتهم ليكونوا مواطنين فاعلين منتمين لوطنهم ومساهمين في مسيرة التنمية الشاملة. تستهدف المبادرة طلبةَ المدارس في محافظات المملكة من كلا الجنسين، ويتم تنفيذها بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم وتفعيلها ضمن برامج الوزارة ونشاطاتها.
2. صندوق التميّز الشبابي: يعمل على تنمية قدرات الموهوبين ودعم الشباب المتميز أكاديمياً لخوض تجارب دولية حول أفضل الممارسات ضمن مجالات قطاعية ومهنية متعددة في مراكز تميُّز عالمية مثل وكالة «ناسا» الدولية وشركة «إيرباص» العالمية. وتستهدف هذه المبادرة طلبةَ الجامعات الأردنيّة وتعمل على تطوير مواهبهم وتأهيلهم
3. برنامج خُطى الحسين: برنامج وطني متخصص في بناء القيادات الشبابية، تطمح المؤسسة من خلاله إلى تخريج نخبة من الشباب والشابات لترسيخ مدرسة فكرية حديثة في القيادة، ودمجهم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

البنية التحتية والمرافق الرياضية

استثمر الأردن خلال الربع الأول من هذا القرن في تطوير البنى التحتية والمرافق التي تخدم الحركة الشبابية والرياضية، وأسهمت وزارة الشباب -إلى جانب المبادرات الملكية التنموية وأمانة عمان الكبرى والبلديات والأندية- في تطوير هذه البنى والمرافق.

فقد أنشئ خلال هذه الفترة 149 مركزاً للشباب والشابات؛ 46 في محافظات الوسط، و46 في محافظات الشمال، و57 في محافظات الجنوب. كما تم بناء 17 بيتاً ومعسكراً للشباب لإقامة الشباب المشاركين في الفعاليات والأنشطة ضمن بيئة آمنة وداعمة.

وشهد الربع الأول من القرن ازدهاراً في بناء المجمعات الرياضية وانتشارها في مختلف المحافظات، إذ تم إنشاء 20 مجمعاً رياضياً و211 ملعباً للأندية الرياضية ولمجتمعات محلية، وبلغ عدد الصالات الرياضية متعددة الأغراض 24 صالة.

وأقيمت في الأردن 5 مدن شبابية ورياضية تضم 60 منشأة؛ منها مدينتان أُنشئتا قبل عام 1999 وتم تحديثهما خلال الربع الأول من القرن الحالي. ففي عام 1999 افتُتحت مدينة الأمير محمد للشباب التي أقيمت على مساحة 141 دونماً في الزرقاء، وفي عام 2003 تم تحويل مجمع مادبا الرياضي إلى «مدينة الأمير هاشم للشباب» على قطعة أرض تبلغ مساحتها 137 دونماً، وفي عام 2006 أُنشئت مدينة الأمير حمزة للشباب في العقبة.

الجدول رقم (10): أبرز مؤشرات البنى التحتية الرياضية*

الموضوع	1999	2023
المدن الرياضية	2	5
المراكز الشبابية	52	201
الأندية الرياضية	156	350
المجمعات الرياضية	9	20
بيوت ومعسكرات الشباب	8	17

* المصدر: وزارة الشباب.

تنظيم واستضافة بطولات عالمية وإقليمية

نجح الأردن خلال الفترة 1999–2023 في تنظيم واستضافة بطولات وفعاليات رياضية دولية وإقليمية متنوعة، زادت من مكانته وأبرزت قدراته في تنظيم وإدارة الفعاليات والأحداث الرياضية الكبيرة.

وكان الأردن حاضراً في كل الدورات الرياضية العربية، وحقق خلال مشاركاته فيها حصاداً وفيراً من الميداليات. ولعل تنظيم دورة الحسين الرياضية العربية التاسعة التي استضافتها الأردن عام 1999 في أيام صعبة بُعيد رحيل الملك الحسين، المثال الأبرز على قدرات الشباب الأردني في التنظيم، إذ كانت تلك الدورة من أنجح الدورات العربية.

واستضاف الأردن بطولة اتحاد غرب آسيا لكرة القدم ثلاث مرات (2000، 2007، 2010)، إضافة إلى دورة الألعاب العربية عام 1999.

وفي عام 2015، استضاف الأردن المنتدى العالمي للشباب والسلام والأمن برعاية الأمير الحسين، ولي العهد، على خلفية إصدار القرار التاريخي رقم (2250) الذي تبنّاه مجلس الأمن وجاء تتويجاً لجهود الأردن لتسليط الضوء على دور الشباب وأهمية مشاركتهم كعنصر أساسي وفاعل في صناعة السلام وحل النزاعات.

ونتج عن المنتدى الذي يعدّ المظلة الكبرى التي تجمع المنظمات الشبابية في العالم «إعلان عمّان حول الشباب والسلام والأمن» الذي صاغه الشباب أنفسهم وشكّل رؤية مشتركة وخارطة طريق لسياسات أفضل من أجل تعزيز دور الشباب.

واستضاف الأردن في عام 2016 حدثاً رياضياً تاريخياً هو «بطولة كأس العالم لكرة القدم للناشئات تحت 17 عاماً»، ليكون بذلك أول دولة عربية تستضيف إحدى بطولات كأس العالم لكرة القدم للسيدات من جميع الفئات العمرية. وأقيمت فعاليات البطولة على 4 ملاعب (ستاد عمّان الدولي، وستاد الملك عبدالله الثاني بالقويسمة، وستاد الأمير محمد في الزرقاء، وستاد الحسن في إربد) بمشاركة 16 منتخباً من 6 قارات. واستضاف الأردن في عام 2017 بطولة كأس آسيا للسيدات بمشاركة 8 منتخبات آسيوية.

وفي عام 2011 استضاف الأردن بطولة العالم للمبارزة للأشبال والناشئين والزهرات، بمشاركة 3 آلاف شخص من لاعبين ومدربين وحكام وإداريين واعلاميين. كما استضاف بطولة العالم للراليات في 3 مناسبات (2008، 2010، 2011) بمشاركة نخبة من السائقين الذين تنافسوا في منطقة البحر الميت.

وفي عام 2020 استضاف الأردن تصفيات آسيا وأوقيانوسيا المؤهلة لمنافسات الملاكمة إلى الألعاب الأولمبية (طوكيو 2020) بمشاركة 221 ملاكماً وملاكمة مثلوا 35 دولة.

ومن البطولات الكبرى التي استضافها الأردن أيضاً: بطولة العالم للسنوكر (2006)، وبطولة العالم لاختراق الضاحية السابعة والثلاثين (2009)، وبطولة العالم للمصارعة تحت 20 عاماً (2023).

إنجازات تاريخية للرياضة الأردنية

حقق الأردن إنجازات كبيرة في الدورة العربية التاسعة التي حملت اسم الملك الحسين عام 1999، وشهدت مشاركة ما يزيد عن 5500 رياضي من 21 دولة تنافست في 26 لعبة، وحصد فيها الأردن 129 ميدالية؛ منها 26 ذهبية كانت ذهبية كرة القدم في طليعتها، و33 فضية. و70 برونزية.

وللمرة الأولى في تاريخه، نجح المنتخب الوطني لكرة القدم في الوصول إلى تصفيات كأس آسيا عام 2004 في الصين، وتابع الملك مباريات منتخب النشامى في الملعب. وتأهل المنتخب خمس مرات لبطولة كأس آسيا منذ مشاركته الأولى في نسخة الصين.

وتأهل منتخب الشباب الأردني عام 2007 إلى بطولة كأس العالم تحت 20 عاماً التي أقيمت في كندا، في إنجاز غير مسبوق للكرة الأردنية، واستطاع المنتخب الوصول إلى تصفيات آسيا في خمس دورات آخرها في عام 2023 حينما وصل إلى الربع النهائي.

أما المنتخب الوطني لكرة القدم للسيدات، فقد حصل على كأس العرب لكرة القدم للسيدات مرتين؛ الأولى عام 2010 في البحرين، والثانية عام 2021 في مصر.

واستمراراً لتاريخه العريق، تمكّن المنتخب الوطني لكرة السلة من التأهل إلى كأس العالم في هذه اللعبة ثلاث مرات (تركيا 2010، الصين 2019، الفلبين 2023)، وحلّ وصيفاً لبطولة كأس آسيا عام 2011 في الصين، وفي عام 2009 جاء ثالثاً في البطولة نفسها، وتُوِّج بلقب كأس النخبة الآسيوية للرجال في الكويت عام 2008، وفاز بالكثير من الألقاب الغرب آسيوية والبطولات الدولية، آخرها المركز الثالث في كأس التحدي الآسيوي عام 2016. إضافة إلى فوز المنتخب بفضّية الألعاب الآسيوية في مدينة هانغتشو الصينية عام 2023 وتحقيقه إنجازاً تاريخياً بوصفه أول منتخب يحقق ميدالية في رياضة جماعية بتاريخ مشاركات الأردن في دورة الألعاب الآسيوية.

وفاز المنتخب الوطني لكرة السلة للسيدات بلقب البطولة العربية للثلاثيات التي نُظمت في الدوحة (2023)، وكان المنتخب قد احتل المركز الثالث في بطولتين؛ الأولى استضافها الأردن عام 1999، والثانية في قطر عام 2011. كما حصل منتخب السيدات تحت 23 عاماً، على المركز الأول في التصفيات المؤهلة لبطولة العالم في منغوليا عام 2022، وظفر بالمركز الثالث (الميدالية البرونزية) في دورة الألعاب العربية بالجزائر (2023)، وتأهّل للدور الثاني من دورة الألعاب الآسيوية في الصين (2023).

كانت الأندية الأردنية حاضرة على الدوام في البطولات العربية والآسيوية وفي الألعاب المختلفة وخاصة كرة القدم وكرة السلة، وحققت إنجازات في المشاركات العربية الآسيوية. فقد نال فريق النادي الفيصلي لقب كأس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم مرتين (2005 و2006)، ونال المركزَ الثاني في دوري أبطال العرب (2007). وفاز فريق «فاست لينك» بلقب بطل آسيا لكرة السلة عام 2006، ونال الفريق نفسه تحت اسمه الجديد (زين) لقبَ بطولة الأندية العربية (2008). وتُوِّج المنتخب الأردني للكيك بوكسنج بالمركز الأول في البطولة العربية التاسعة عام 2017. وتمكّن منتخب البولو الوطني من تحقيق العديد من الإنجازات، أبرزها الفوز على فرنسا والهند في بطولة العالم لرياضة البولو عام 2004.

وحصد الرياضيّ أحمد أبو غوش أول ميدالية ذهبية في تاريخ الأردن بدورات الألعاب الأولمبية الصيفية (2016)، وهو أول رياضي عربي يحقق هذا الإنجاز على مستوى التايكواندو الأولمبية. وفاز أبو غوش بفضّيّة بطولة العالم للتايكواندو في وزن تحت 74 كغم (2019). وفاز لاعب قوات الدرك والمنتخب الوطني عدي أبو حصوة بالميدالية الذهبية لمنافسات وزن 65 كغم في بطولة العالم للكيك بوكسنج (2017).

وفي أولمبياد طوكيو 2020، وللمرة الأولى في تاريخ المشاركات الأردنية، تم حصد ميداليتين في النسخة الأولمبية نفسها، وذلك عبر لاعب التايكواندو صالح الشرباتي بحصوله على الميدالية الفضية ولاعب الكراتيه عبدالرحمن المصاطفة الذي نال الميدالية البرونزية؛ لترتفع حصيلة ميداليات الأردن في تاريخ مشاركاته بدورات الألعاب الأولمبية إلى 3 ميداليات تحققت فقط في نسختَي 2016 و2020.

وحقق الأردن إنجازات متعددة في بطولات الألعاب البارالمبية، أبرزها فوز مها البرغوثي بأول ميدالية ذهبية في لعبة كرة الطاولة في بطولة سِدني عام 2000. بينما شهدت بطولة الألعاب البارالمبية في طوكيو (2021) إنجازاً تاريخياً بالحصول على 4 ميداليات ذهبية وواحدة برونزية (ذهبية رفع الأثقال لكل من عمر قرادة وعبدالكريم خطاب وجميل الشبلي، وذهبية ألعاب القوى لأحمد الهندي، وبرونزية كرة الطاولة لختام أبو عوض)؛ ليرتفع عدد ميداليات الأردن في دورات الألعاب البارالمبية منذ عام 2000 إلى 17 ميدالية (5 ذهب، 6 فضة، 6 برونز).

وحصل لاعب المنتخب الوطني أحمد أبو السعود على الميدالية الفضية في بطولة العالم للجمباز عام 2022، وهي أول ميدالية عربية في تاريخ بطولة العالم التي انطلقت قبل 100 عام. وحصلت جوليانا الصادق على ذهبية الجولة الأخيرة من الجائزة الكبرى للتايكواندو عام 2022؛ لتصبح أول أردنية تتصدر التصنيف العالمي للتايكواندو.

وفي عام 2023 توالت إنجازات أبطال الأردن؛ إذ حصل محمد أبو جاجة على الميدالية البرونزية في بطولة العالم للملاكمة في أوزبكستان، وهي أول ميدالية في تاريخ مشاركات الأردن في بطولات العالم للملاكمة. وحصل بطلا الكاراتيه محمد الجعفري وعبدالرحمن المصاطفة على ذهبيتَي الدوري العالمي للكاراتيه 2023. وفي العام نفسه أصبح عبدالله شلباية أول لاعب أردني يدخل تصنيف رابطة اللاعبين المحترفين للتنس، والمصنَّف الثاني عربياً.

النشامى

في يوم 31 آب 1999 كان الملك عبدالله الثاني على مدرجات ستاد عمّان الدولي يرتدي قميص المنتخب الوطني الأردني الذي يحمل الرقم (99) يتابع واحدة من أكثر مباريات المنتخب الوطني لكرة القدم تشويقاً وحماسة؛ مباراة الأردن والعراق، التي فاز النشامى بها وحصدوا الميدالية الذهبية ضمن الدورة الرياضية العربية التاسعة (دورة الحسين).

الحماسة التي أبداها الملك وتشجيعه الكبير للمنتخب في أيامه الأولى في الحكم ستكون قوة الدفع الكبيرة للمنتخب لتحقيق المزيد من الإنجازات والتفوق.

جسّد المنتخب الوطني لكرة القدم قيمة وطنية رمزية عالية في وجدان الملك وطموحه، وحقّق المنتخب أكبر إنجازاته في القرن العشرين خلال الفترة التي تولى بها الملك عبدالله الثاني رئاسة الاتحاد الأردني لكرة القدم (1992–1999) قبل تولي سلطاته الدستورية؛ فقد فاز ببطولة الأردن الدولية عام 1992 وبذهبية الدورة العربية في بيروت عام 1997.

وبعد أن تولى الملك الحكم أوكل مهمة رئاسة الاتحاد للأمير علي بن الحسين، الذي قاد الاتحادَ لتحقيق إنجازات غير مسبوقة.

ورغم التحديات وزيادة المنافسة، استطاع النشامى رفع العلَم الأردني في العديد من المحافل الرياضية، إذ نجح المنتخب الوطني في التأهل إلى كأس آسيا (أقوى المنافسات في القارة) خمس مرات خلال الفترة 2004–2023؛ عام 2004 في الصين، وعام 2011 في قَطَر، وعام 2015 في أستراليا، وعام 2019 في الإمارات، وعام 2023 في قَطَر. وفي عام 2014 تأهل المنتخب إلى الملحق العالمي لكأس العالم بعدما اجتاز الملحق الآسيوي بالتغلب على منتخب أوزبكستان، لكن اصطدامه بمنتخب أوروغواي حال دون تأهله إلى كأس العالم.

كانت ذروة إنجازات منتخب النشامى في عام 2004 حينما وصل إلى الدور الربع النهائي في بطولة آسيا، وحقق في العام نفسه الترتيب 37 على مستوى العالم ضمن تصنيف الفيفا، وهو الأعلى في تاريخه. ولم يتوقف المنتخب عن تحقيق الإنجازات، وكل مرة يعود أقوى، إذ عاد في عام 2014 بإنجازات كبيرة، وعاد في عام 2023 بعد أن تأهل للمرة الخامسة لبطولة آسيا وكله تصميم أن يحقق نتائج فارقة في قطر (2024). بينما حقق منتخب الشباب إنجازات غير مسبوقة، أبرزها الوصول إلى كأس العالم الذي أقيم في كندا عام 2007.

الجدول رقم (11): تطور الإنجازات الرياضية *

الإنجاز	1999 (قبل)	2023-1999
فوز المنتخب الوطني الأردني لكرة القدم في البطولات العربية	1	1
تأهل المنتخب الوطني لكرة القدم لبطولة كأس آسيا	-	5 مرات
تأهل شباب المنتخب الوطني لكرة القدم لكأس آسيا	-	5 مرات
تأهل المنتخب الوطني لكرة القدم للشباب لكأس العالم	-	مرة واحدة
تأهل المنتخب الوطني لكرة السلة لكأس العالم	-	3 مرات
فوز سيدات المنتخب الوطني لكرة القدم بكأس العرب	-	مرّتين
فوز الأردن بميداليات الألعاب الأولمبية	-	3 مرات
فوز الأردن بميداليات بطولة الألعاب البارالمبية	2	17 مرة

* المصدر: وزارة الشباب، والاتحادات الرياضية.

الثقـافـــة

شهدت الحياة الثقافية في الأردن تنمية حقيقية خلال الربع الأول من هذا القرن، وانعكس ذلك بوضوح في حوكمة قطاع الثقافة وفي توسُّع البنية التحتية الثقافية التي انتقلت للمرة الأولى إلى خارج العاصمة، إذ بادرت الحكومات بإنشاء بنى تحتية ثقافية متقدمة في المحافظات، وتوفير بيئة داعمة للإنتاج الثقافي وتعزيز قدرات الموهوبين والمبدعين في مختلف أشكال التعبير الثقافي والإنتاج الفني.

عزّزت السياسات الثقافية في هذه المرحلة مكانةَ الأردن الإقليمية والدولية، فقد اختيرت عمّان العاصمةَ العربية للثقافة عام 2002 من قِبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وفي عام 2022 احتفل الأردن باختيار إربد العاصمةَ العربية للثقافة، كما اختيرت عمّان عاصمة الثقافة الإسلامية لعام 2017 من قِبل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) تقديراً لمكانة المدينة في تاريخ الحضارة الإنسانية والإسلامية. ونَفّذت مؤسسات الدولة والمجتمع برامج ثقافية كبيرة بهذه المناسبات.

واستطاعت المؤسسات الثقافية الأردنية في القطاعَين العام والأهلي نيل العديد من الجوائز الثقافية الدولية، وتم تسجيل ستة من المواقع التراثية والتاريخية في قائمة اليونسكو للتراث العالمي، هي: البترا (1985)، وقُصير عمرة (1985)، وأمّ الرصاص (2004)، ووادي رم (2011)، والمغطس (2015)، والسلط مدينة التسامح والضيافة الحضرية (2021). كما تم تسجيل خمسة عشر موقعاً في القائمة الاسترشادية الأولية، من بينها القسطل، وقلعة الشوبك، وقصر بشير، وجدارا (أم قيس الحديثة)، ومدينة جرش الأثرية. بالإضافة إلى ذلك، تشمل قائمة التراث الثقافي غير المادي في الأردن خمسة مواضيع تعبّر عن تراث المجتمع الأردني ذي الصبغة الثقافية، هي: المجال الثقافي لبدو البترا ووادي رم، والسامر، ونخيل التمر (المعارف والمهارات والتقاليد والممارسات)، والخط العربي (المعرفة والمهارات والممارسات)، والمنسف (وليمة احتفالية ومعانيها الاجتماعية والثقافية).

حوكمة الثقافة

حصّنت التعديلاتُ الدستورية لعام 2011 المادةَ (15) من الدستور التي بقيت تنص على: «تكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام ضمن حدود القانون»؛ إذ أضيفت أربع فقرات إليها، نصت الثانية منها على: «تكفل الدولة حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي والرياضي بما لا يخالف أحكام القانون أو النظام العام والآداب».

وفي عام 2003 صدر أول قانون لرعاية الثقافة في المملكة، هو القانون المؤقت رقم (3) لسنة 2003، ثم حلّ محلّه قانون رعاية الثقافة رقم (36) لسنة 2006، وحدّدَ فلسفةَ رعاية الثقافة وفق المبادئ الآتية:

«أ. تنمية ثقافة وطنية شاملة في المملكة بما يؤكد هويتها بوصفها ثقافة أردنية عربية إسلامية إنسانية.

ب. توفير المناخ المناسب للإبداع في المجالات الثقافية والفنية.

ج. الاهتمام بالثقافة والفنون الجميلة والأدائية وتذوقها بما يتلاءم مع قيمنا العربية والإسلامية.

د. توثيق الروابط والصلات مع الهيئات والمؤسسات الثقافية العربية والصديقة.

هـ. تنمية إبداعات الإنسان الأردني وإطلاقها في مختلف المجالات».

كما شهدت هذه المرحلة سَنّ منظومة متكاملة من التشريعات والسياسات التي أسهمت في تنظيم الحياة الثقافية بالمملكة.

وشهد قطاع الثقافة تطوراً في السياسات والتخطيط الاستراتيجي، فكانت «خطة التنمية الثقافية 2006–2009» أولَ خطة في هذا المجال، وفي عام 2020 وُضع «الإطار الاستراتيجي الوطني للثقافة 2020–2029»، وفي عام 2021 أقر مجلس الوزراء «الخطّة الوطنيّة لعناصر التراث الثقافي غير المادّي للأعوام 2020–2024» التي تهدف إلى حماية التراث الثقافي والهويّة الوطنيّة من خلال حصر عناصر التراث الثقافي غير المادّي وصونها ونشر الوعي بأهميّتها في المجتمع.

ووضعت وزارة الثقافة العديد من البرامج الثقافية الوطنية، أبرزها: «برنامج القراءة للجميع» (2008) و«برنامج مدن الثقافة الأردنية» (2008)، و«البرنامج الوطني للمواهب» (2020) و«البرنامج الوطني لرعاية الفنون» (2020)، و«البرنامج الوطني للقراءة» (2021).

حالة البنية التحتية الثقافية

تعدّ البنى التحتية الثقافية الركيزةَ الأساسية للتنمية الثقافية، فهي مؤشر حقيقي على قدرة الدولة على رعاية الثقافة والفنون، ويشمل مفهوم البنى التحتية الثقافية جميعَ المرافق من مراكز ثقافية ومسارح وقاعات وصالات عرض ومراكز تدريب، وغيرها من مبانٍ شُيدت لغايات الثقافة والفنون، أو التي يمكن أن تُستغل لأغراض ثقافية بما في ذلك المرافق التعليمية والساحات العامة، وحتى الأماكن الأثرية والسياحية ومحطات النقل العام.

وفي العقدين الأخيرين منحت وزارة الثقافة الأولوية لإنشاء مراكز ثقافية متكاملة في المحافظات تضم مسارح واسعة وصالات عرض وقاعات متعددة، وخلال الفترة 2006-2023 تم تدشين سبعة مراكز ثقافية كبيرة وشاملة في المحافظات، هي:

1. مركز الأمير الحسن الثقافي-الكرك.
2. مركز الملك عبدالله الثاني الثقافي-الزرقاء.
3. مركز الأميرة سلمى للطفولة -الزرقاء.
4. مركز الأمير الحسين بن عبدالله الثاني الثقافي-معان.
5. مركز إربد الثقافي.
6. مركز جرش الثقافي.
7. مركز عجلون الثقافي.

كما تواصل العمل على تدشين بنى تحتية ثقافية أخرى تتبع لوزارة الثقافة ضمن مشاريع أبرزها: إنشاء مبنى دائرة المكتبة الوطنية، وإعادة إحياء مبنى مجلس الأمة القديم ليصبح متحفاً للحياة البرلمانية، وترميم بيت عرار في إربد ليغدو مرفقاً ثقافياً تقام فيه الفعاليات، وإنشاء ثلاثة مراكز ثقافية في الطفيلة ومادبا والعقبة. إلى جانب ذلك، وفرت الوزارة مبنى لمعهد الفنون، وأعادت تأهيل مسرح أسامة المشيني في جبل اللويبدة.

وشيدت أمانة عمان الكبرى مركزَ الحسين الثقافي (2001)، وهو صرح ثقافي كبير في وسط عمّان، وأنشأت الأمانة المقرَّ الدائم للمعهد الوطني للموسيقى، ومركز زها الثقافي.

وخلال الربع الأول من القرن، تطورت البنيةُ التحتية الثقافية في عمّان وفي العديد من البلديات في أنحاء المملكة، وبلغ عدد المرافق الثقافية العامة التي أُنشئت في العاصمة 92 مرفقاً تشمل المسارح والقاعات العامة الكبيرة والمتاحف وصالات العرض والمراكز الثقافية (عدا مرافق المؤسسات التعليمية).

وفي المحافظات، أسهم القطاع العام بالتعاون مع القطاع الأهلي في إنشاء 340 مرفقاً ثقافياً خلال هذه المرحلة، شملت مراكز ثقافية وقاعات متعددة الأغراض وصالات عرض ومتاحف ومسارح وساحات ثقافية. وأنشأت البلديات الكبيرة قاعات متعددة الأغراض توظّف للأغراض الثقافية، كما أسهمت الجمعيات الثقافية في إنشاء بنى تحتية لأنشطتها في المحافظات.

وأسهمت مؤسسات القطاع الخاص في تنمية البنية التحتية الثقافية، ومن أبرز هذه المؤسسات: مؤسسة عبدالحميد شومان الثقافية التابعة للبنك العربي والتي أنشأت فروعاً لمكتبتها العامة في الأشرفية والزرقاء والمقابلين، ودارة الفنون/ مؤسسة خالد شومان، ومتحف المسكوكات في البنك الأهلي الأردني، وجاليري الفنون التابع لبنك القاهرة عمان.

الفرح والضيافة الأردنيان
على قائمة التراث الثقافي للبشرية

نجح الأردن في تسجيل عنصرين ثقافين أردنيين على القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية التي ترعاها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وهما عنصر السامر الأردني، وعنصر المنسف الأردني، إلى جانب عناصر أخرى تم إدراجها بشكل جماعي مع عدد من الدول العربية ومنها النخلة العربية والقهوة العربية.

في عام 2022 أعلنت اليونسكو إدراج «المنسف الأردني» عنصراً جديداً على القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية. وجاء هذا الترشيح للملف الأردني الذي حمل عنوان «المنسف في الأردن: وليمة احتفالية ودلالاتها الاجتماعية والثقافية» وأعدّته وزارة الثقافة خلال عامي 2020 و2021 بالتنسيق مع مؤسسات أهلية ومجتمعات محلية وعدد من الوزارات والمؤسسات العامة ذات العلاقة بالتراث الثقافي غير المادي. وتم اختيار «المنسف الأردني» لما له من قيمة ثقافية واجتماعية لدى الأردنيين، وبوصفه رمزاً للضيافة والكرم وطقساً مهماً في المناسبات الاجتماعية في جميع أرجاء المملكة الأردنية الهاشمية.

وفي عام 2018 أُدرج «فن السامر الأردني» تقليداً فنياً شعبياً وطقساً للفرح على القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية. وكانت وزارة الثقافة رشّحت «فن السامر الأردني» ليكون على القائمة التمثيلية لاتفاقية اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي، انطلاقاً من رؤيتها لإبراز التراث الثقافي غير المادي على المستويَين المحلي والعالمي.

ويعدّ هذا الفن قالباً غنائياً أصيلاً من قوالب الغناء البدوي المتوارثة في الأردن، ويتميز بمكانته المرموقة من حيث انتشاره وقبوله على المستوى الشعبي، ومن حيث المساحة الزمنية التي يؤدَّى فيها.

حالة الإنتاج الثقافي والإبداعي

حفزت السياساتُ الثقافية العامة الإنتاجَ الثقافي والإبداعي سواءً في الإنتاج والنشر الفكري والأدبي، أو في رعاية الفنون والموهوبين في المجالات المختلفة.

أطلقت وزارة الثقافة مجموعة من المشاريع والبرامج الثقافة المستدامة التي كان لها أثر مباشر على الإنتاج الثقافي الوطني وعلى حالة الثقافة المجتمعية، أبرزها:

1. مشروع مدن الثقافة الأردنية: يهدف المشروع الذي انطلق عام 2006 إلى تحقيق العدالة في توزيع الموارد الثقافية، إذ يتم كلَّ عام اختيار مدينة وتخصيص موازنة خاصة لها من أجل تنفيذ برنامج ثقافي متكامل. وغطى المشروع في مرحلته الأولى مراكزَ المحافظات، ثم انتقل إلى الألوية.
2. مشروع القراءة للجميع/ مكتبة الأسرة الأردنية: أُطلق عام 2007، ويقوم على توفير الكتاب للجمهور الأردني بأسعار مخفضة جداً.
3. البرنامج الوطني للمواهب: أُطلق في زمن جائحة كورونا (2020)، ويهدف إلى تنمية المواهب الشابة في مجالات الإبداع المختلفة.
4. البرنامج الوطني لرعاية الفنون: أُطلق عام 2020 بهدف تنمية الرعاية الرسمية للفنون. واشتمل البرنامج على إنشاء مديرية للموسيقى في وزارة الثقافة، وتطوير معهد الفنون، وإنشاء مراكز لتدريب الفنون في عدد من المحافظات.
5. مشروع توثيق التراث الثقافي غير المادي: يشتمل هذا المشروع على مشاريع في العديد من المحافظات لجمع التراث الثقافي غير المادي وتوثيقه.
6. برنامج تنمية الصناعات الثقافية: تضمّن هذا البرنامج الذي أنشئ عام 2020 عقد سلسلة من ورش العمل لزيادة الوعي والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية بالصناعات الثقافية، وإطلاق منصة للتدريب في عدد من مجالات الصناعات الثقافية والحرف التقليدية.

لقد سعت سياساتُ الدولة إلى إيجاد التكامل بين المؤسسات المتعددة المعنية بالثقافة والرياضة، وبما يستجيب لفلسفة الدولة وقيمها الأساسية وحاجات المجتمع.

شهدت الحياة الثقافية في الأردن تنمية حقيقية خلال الربع الأول من هذا القرن، وانعكس ذلك بوضوح في حوكمة قطاع الثقافة وفي توسُّع البنية التحتية الثقافية التي انتقلت للمرة الأولى إلى خارج العاصمة، إذ بادرت الحكومات بإنشاء بنى تحتية ثقافية متقدمة في المحافظات، وتوفير بيئة داعمة للإنتاج الثقافي وتعزيز قدرات الموهوبين والمبدعين في مختلف أشكال التعبير الثقافي والإنتاج الفني.

كما شهدت الرياضة الأردنية إنجازات غير مسبوقة خلال الربع الأول من هذا القرن على مستويي الألعاب الفردية والجماعية، وكان علم الأردن حاضرا على منصات التتويج في المحافل الرياضية العالمية. وفي سياق رعاية الشباب، توسعت البنية التحتية الرياضية عبر إنشاء المدن والمرافق الرياضية والشبابية في أنحاء المملكة.

الفصل السابع
المجتمع والدولة

الاستقرار و«الاستثناء الأردني»

«إنّ مصدر منعة الأردن هو جبهتُنا الداخلية القوية وممارساتُ المواطنة الفاعلة. وعليه، فإننا نؤكد هنا أنّ الحوار واحترام القانون هو السبيل الوحيد للوصول إلى أعلى درجات التوافق الوطني تجاه قضايانا الوطنية».

عبدالله الثاني ابن الحسين

خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية

لمجلس الأمة السابع عشر

2 تشرين الثاني 2014

تمهيد

شهدت علاقة المجتمع بالدولة في سنوات الربع الأول من هذا القرن المزيدَ من النضوج والاستقرار، واستطاعت الدولة أن تعبُرَ بالمجتمع إلى برّ الأمان وسط كل هذه التحولات في بيئة إقليمية صعبة ومعقّدة.

وبينما عاشت المنطقةُ واحدةً من أقسى مراحلها التاريخية ودفعت المجتمعاتُ فيها أثماناً باهظة في ظل الفوضى وعدم الاستقرار؛ واجه الأردنيون هذه الظروف بالدعوة إلى المزيد من الإصلاح والتحديث وشيّدوا حالة وُصفت بـ «الاستثناء الأردني». فقد نجح النظامان السياسي والاجتماعي في الحفاظ على الاستقرار والسلم الأهلي وسط حرائق الإقليم.

إن تتبُّع مسار التحولات السياسة المحلية وعلاقة المجتمع بالدولة التي شهدها الأردن خلال الربع الأول من هذا القرن، تدلّ بوضوح على مسألتين أساسيتين؛ الأولى: التزام الدولة الأردنية الدائم باستمرار تطوير الحياة السياسية وصون العلاقة مع المجتمع وجعل الاستقرار عنوانها، إذ لم يتوقف مسار الإصلاح السياسي حتى في أصعب الظروف الإقليمية والدولية وأكثرها تعقيداً. والمسألة الثانية: النهج التدريجي في تطوير الحياة السياسية وإنضاج الإصلاحات وعمليات التحديث انطلاقاً من رؤية ثاقبة بأن إنضاج العمل السياسي ليس مجرد تشريعات وقرارات رسمية، بل هو عملية تحول اجتماعي وثقافي أيضاً.

وقد أوضح جلالة الملك عبدالله الثاني هذا النهج منذ بداية حكمه، وكرر هذه الأطروحة في المراحل كافة، حتى تحولت إلى ممارسة عملية تنتهجها المؤسسات ويمكن تتبعها في التطورات التي شهدتها الحياة السياسية الأردنية، وهو الأمر الذي شيّد جانباً من الاستثناء الأردني والمنعة الوطنية.

يقول الملك في مقالة نشرها في مجلة «وورلد بوليسي جورنال»: «**إننا في الأردن نريد إصلاحاً لا رجعة عنه؛ إصلاحاً مبنياً على التغيير السلمي والمتدرج والتعددية واحترام الآخرين. فمن خلال المضيّ بشكل حازم نحو خيار الإصلاح، رغم كل التحديات الأمنية المحيطة بنا فعلياً من كل الجهات، وأيضاً عبر إطلاق عملية تحول سياسي غير مسبوقة ترتكز على مبادئ إدماج الجميع والمشاركة، تَمكَّنَّا من تدعيم أسس أمننا القائمة على الوحدة الوطنية**»[65].

التحوُّلات الاجتماعية: تجاوُز الهشاشة بالإقليم

أثبتت الأحداث والتحولات التي شهدتها مناطق متعددة في العالم العربي خلال سنوات هذا القرن هشاشة البنى الاجتماعية التي أنتجتها بعض الأنظمة طوال عقود ما بعد الاستقلال؛ لقد تبلورت هذه الهشاشة في عودة الصراع حول الهوية والاقتتال الداخلي وتمزُّق النسيج الاجتماعي، والقبول بفكرة تجزئة الكيانات الوطنية لصالح كيانات أقل من الدولة ومنحها الولاء على حساب الكيانات الوطنية.

كانت بلاد المشرق العربي الساحةَ الأكثر سخونة لهذه المخاضات القاسية والأكثر خسائرَ؛ أي محيط الأردن الجغرافي والاجتماعي. في تقرير دولي حديث تم تصنيف مصادر متلازمة الهشاشة الجديدة التي تعاني منها المجتمعات والدول في القرن الحادي والعشرين على النحو التالي[66]:

1. يصبح المجتمع عبارة عن مجموعات ذات هويات متضاربة، ترى كلٌّ منها نضالَها على أنه جزءٌ من معادلةٍ صفريّة المحصّلة، أيّ مكسب لفئة ما خسارةٌ للآخرين. هذا يعيق التعاون بين الجماعات ويمنع الدولة من القيام بوظائفها الوطنية. وبدلاً من ذلك، فإنه يجعل الدولة في عيون نخبها غنيمة يمكن نهبها.

65 عبدالله الثاني ابن الحسين، «التعددية والوحدة الوطنية: العمود الفقري لأمن الأردن»، مجلة «وورلد بوليسي جورنال»، 21 أيلول 2013.

66 David Cameron (Chair) 2018: Escaping the fragility trap, The LSE-Oxford Commission on State Fragility, Growth and Development The International Growth Centre (IGC), is sponsored by the London School of Economics and Political Science (LSE) and the University of Oxford's Blavatnik School of Government.

2. يرى السكان أن الدولة افتقدت الشرعية؛ وبالتالي فهي لا تمثلهم، ويحدث هذا الأمر أحياناً في دولة قد تمارَس فيها انتخابات ولديها مؤسسات تمثيلية ومؤسسات إعلامية، ولكنها دولة ليست لكل مواطنيها حيث يتراجع دور القانون وإنفاذه.

3. افتقار الدولة إلى القدرة على أداء الوظائف الأساسية، مثل تقديم الخدمات، وأمن المواطنين، والضرائب، والبنية التحتية.

4. حالة من ضعف الأمن، تتجلى في اندلاع أعمال عنف متفرقة بين الجماعات ذاتها وبينها وبين الدولة.

وفق هذا التقرير، أصابت متلازمة الهشاشة الجديدة دولاً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليست فقيرة ولديها موارد كبيرة، بينما استطاع الأردن أن ينجو من هذا الفخ وأن يتجنب جميع هذه الأعراض، وحافظ على مساحة عازلة عن مظاهر الهشاشة السابقة، فالمجتمع الأردني أثبت توحُّده وانضباطه خلف الدولة في الوقت الذي ينطوي فيه على تنوع اجتماعي وتعدد سياسي وفكري واضحَين، والدولة الأردنية أثبتت تماسك مؤسساتها وقدرةً عالية على التكيف واقتراح الحلول.

وفي كل هذه الظروف والأزمات الكبيرة التي شهدها الإقليم بقيت علاقة الدولة الأردنية بالمجتمع تتمتع بالشرعية، وشكّل الأمن والاستقرار أحد أسس هذه الشرعية ومصادرها، بينما تطورت البنية الأمنية الوطنية خلال هذه المرحلة وازدادت ثقة الموطنين بها.

وعلى الرغم من الصدمات الاقتصادية التي واجهتها الدولة والمجتمع أيضاً، بقيت مؤسسات الدولة قادرة على تقديم الخدمات الأساسية، وانتقل الأردنيون من البحث عن الخدمات العامة إلى المطالبة بحقهم في جودة هذه الخدمات.

أدركت الدولة الأردنية دوماً أن محيطاً عربياً قوياً ومعافى هو مصدر قوة للدولة والمجتمع الأردني، ومن دون شك ألقت التحولات العربية بظلال غير مسبوقة على المشهد الداخلي في الأردن، كما أسهمت عوامل داخلية ذات صلة بطبيعة المرحلة الانتقالية وتحديداً الاقتصادية، وبثمن التحديث والإصلاح في

دخول المجتمع الأردني في تحولات أنتجها على طريقته الخاصة، فقد عبّر عن حيويته وتفاعله مع الأحداث ومع الدولة والمؤسسات وشهد تغيراً واضحاً، والتغير الاجتماعي والثقافي هو الثابت في مسار حركة الشعوب الحية.

في هذه المرحلة تغيرت نسبياً الطريقة التي ينظر فيها الأردنيون إلى أنفسهم وإلى دولتهم، ووُثِّقت ظواهر جديدة بالمنظورَين الاجتماعي والسياسي في مواقف الأردنيين وفي طريقة تفكيرهم بالشؤون والقضايا العامة، وفي سلوكهم حيال الدولة والمؤسسات وحيال أنفسهم وعلاقاتهم بالآخرين. لقد أصبح الأردنيون أكثر انشغالاً بالشؤون العامة، وأكثر خوفاً على دولتهم، وأكثر اشتباكاً مع مؤسساتها، ووُثِّقت أيضاً مظاهر اشتباك اجتماعي متعدد ومركّب من عنف اجتماعي مباغت برز في مراحل محددة وأحد أبرز أمثلته العنف في أوساط طلبة الجامعات، إلى جانب أنماط من الاحتجاجات المطلبية والسياسية والاجتماعية متعددة الأوجه.

بالمراجعة السريعة لهذه التحولات يتوفر لدينا أكثر من منظور لفهم طبيعة هذا التغير وحدوده، ويمكن أن نأخذ بعضها قاعدةً ينطلق منها النقاش حول التحولات التي شهدتها علاقة المجتمع بالدولة.

1. الفجوات والاختلالات التنموية: في المجمل، عملت سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة على ظهور أوضاع اجتماعية غير مسبوقة في سياق تطور المجتمع الأردني؛ حينما تراجع دور الدولة في تقديم الرعاية بمفاهيمها ومظاهرها التقليدية مقابل تأخر تقديم بدائل مؤسسية قوية للمشاركة. لقد برزت الفجوات التنموية بوضوح، وهي فجوات في الأعم أفقية وبالتحديد في المحافظات والمناطق التي لم تنلها جهود التنمية بعدالة.

   أسهمت هذه التحولات في نشوء ظروف اجتماعية جديدة، من بينها الارتداد للهويات الفرعية، ونمو أنماط ثقافية جديدة، وإحياء أنماط ثقافية كان من المعتقَد أنها قد زالت. ونمت هذه الظواهر تحديداً خلال الفترة 2008–2015، ولكن سرعان ما استعاد المجتمع الأردني حيويته واستطاع تجاوز هذه المظاهر.

كان البرنامج التنموي الوطني الذي تبنّاه الملك منذ عام 2000 قائماً على فهم هذه الحقائق والتعامل معها، حيث أصبحت الحكومات تتحدث بوضوح عن فجوة التنمية في المحافظات، وطورت حُزَماً متعددة من الاستجابات التي تبلورت على شكل خطط تنموية أو برامج تنموية ومناطق تنموية ومخططات شمولية؛ الأمر الذي أسهم في إحداث انتقال حقيقي في نوعية حياة المواطنين والخدمات المقدمة لهم.

2. المرحلة الانتقالية الطويلة: شهد الأردن مرحلة انتقالية طويلة بدأت عام 1989 في مجالات الإصلاحات السياسية والاجتماعية، وعلى الرغم من تحقيق بعض الإنجازات الإصلاحية في أكثر من محطة، فإن لهذه المرحلة -التي من المفترض أنها مؤقتة- آثارها في نواحي الحياة العامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي فهمنا للتحولات التي يشهدها المجتمع وعلاقته بالدولة وبالمؤسسات. لقد وقع صنّاع السياسة في الأردن بين ثنائيّة خشية طول المرحلة الانتقالية وضرورة السير وفق نهج تدرجي في الإصلاحات والتحولات العميقة.

والحقّ أن الخبرات التاريخية تميل نحو منح الأولوية لنهج التدرّج، مع الأخذ بعين الاعتبار أن إطالة مراحل الانتقال لها أثمانها التي يجب التعامل معها. فالصدمات والقطيعة لا تخدم التحولات الاقتصادية والسياسية العميقة، بل إنها كثيراً ما تسببت بارتدادات عكسية عميقة.

وعادةً ما تصف أدبياتُ الاجتماع السياسي المراحلَ الانتقالية الطويلة بأنها توجد مزاجاً اجتماعياً معقداً وحالة من الريبة والشك والترقب، نتيجةً لعدم حسم الخيارات السياسية وكل ما يرتبط بها من تداعيات، كما هي الحال في ظهور اضطراب في ثقافة ومدركات العدل والإنصاف والفساد، ومع ازدياد التناقضات السياسية والاجتماعية يختلّ ميزان الإدراك الجماعي للفساد؛ الأمر الذي يدفع إلى انتشار ثقافة الاتهامات من دون أدلّة، وأحياناً أخرى بناء مظلوميات من دون أساس متين من الشرعية.

لقد حاول النظام السياسي الأردني حسم المرحلة الانتقالية منذ تولي الملك عبدالله الثاني الحكم، وتم بالفعل تحقيق إنجازات تراكمية يبنى عليها مشروع التحديث الراهن (2021-2030)، إلا أن الأردن واجه صعوبات

إقليمية متوالية حالت دون القدرة على الحسم، بدءاً من «الحرب على الإرهاب» التي غيرت الأجندات الإقليمية والدولية، مروراً بغزو العراق ثم الحرب الطائفية التي جرت هناك على القرب من الحدود الأردنية الشرقية، وصولاً إلى موجة الحرب الثانية على الإرهاب بعد ظهور تنظيم «داعش». بينما استطاع الأردن مؤخراً البدء الفعلي في حسم المرحلة الانتقالية في التطور السياسي وفق رؤية التحديث السياسي التي أنجزها الأردنيون عام 2021.

ولفهم هذه التحولات، لا بد من الإشارة إلى الانتقال الديمقراطي الذي شهده الأردن عام 1989 إثر أزمة اقتصاديّة خانقة أسفرت عن احتجاجات دفعت الملك الراحل الحسين إلى التدخل وتكليف حكومة جديدة وإطلاق مسار شكّل بداية عودة الحياة الديمقراطيّة، وفي مقدّمتها الحياة البرلمانيّة.

عملت هذه التطوّرات على إطلاق عملية إصلاح سياسي شامل، وزيادة هامش المشاركة السياسية، ورفع بعض القيود عن الحريّات العامة. إلا أن عوامل داخلية وخارجية حالت دون التوسع في هذا المسار.

التقدم والاستقرار في بيئة صعبة (1999-2010)

جاء اعتلاء الملك عبدالله الثاني عرشَ المملكة مصحوباً بآمال كبيرة باستئناف مسار التحول الديمقراطي، وبالفعل برزت خطوات عدة في هذا الاتجاه، منها استدامة إجراء الانتخابات النيابية، وتطوير النظام القضائي، والإنجازات الكبيرة في مأسسة حقوق الإنسان، وانفراج الحريات الإعلامية، وإنهاء احتكار الدولة للبث التلفزيوني والإذاعي.

في ذلك الوقت كانت المنطقة تشهد ظروفاً إقليمية حرجة، خاصة مع تجدد الانتفاضة الفلسطينية وبلوغ حالة الطوارئ الدولية والإقليمية ذروتها، إذ تتابعت الأحداث وصولاً إلى هجمات واشنطن ونيويورك (11 أيلول 2001)، وغزو العراق (2003)، والحرب الطائفية في العراق (2006)، وموجات اللاجئين العراقيين إلى الأردن، فقد أثرت بشكل مباشر على استمرار مسار الإصلاحات السياسية ومنحت الاستقرار في بعده الأمني أولوية؛ الأمر الذي جعل التحول الديمقراطي

يتباطأ في الكثير من المحطات.

تربط الأدبيات الفكرية بين الاستقرار السياسي ودرجة التغير الاجتماعي في المجتمع. إن الاستقرار عادةً ما يرتبط بنوع التغير البطيء الذي لا يسبب اهتزازات سريعة ومفاجئة في العلاقات الاجتماعية، بينما يؤدي التغير السريع والمفاجئ إلى ظهور أشكال من عدم الاستقرار في أيّ مجتمع؛ وهذا يعني أن دور النظام السياسي أساسي في تحقيق الاستقرار؛ وذلك من خلال السياسات التي تتخذها النخبة السياسية، والتي تتجه نحو تحقيق قدر كبير من التكيف والمرونة واقتراح الحلول أو الابتكارات الاجتماعية-السياسية ومن خلال تماسك المؤسسات السياسية وتكاملها من ناحية، وتدعيم علاقات النظام السياسي بأفراد المجتمع وفئاته من ناحية أخرى.

أسهمت العوامل السابقة، وتحديداً آثار الإصلاحات الاقتصادية ونمو تيارات تكفيرية في بعض المناطق وبروز «الحرب على الإرهاب» والتداعيات الإقليمية، في نمو نمطَين من محاولات ضرب الاستقرار؛ الأول: العمليات الإرهابية التي استهدفت أمن البلاد؛ والثاني: الاضطرابات والاحتجاجات المجتمعية.

بقي هذان النمطان في المرحلة الأولى في حدود قابلة للاستيعاب والتعامل معها؛ إذ تم التعامل الأمني المباشر مع الأحداث الإرهابية كما جرى تناوله سابقاً، وبشأن أحداث الاضطراب الاجتماعي والاحتجاجات فقد طورت الدولة الأردنية أساليبها المناسبة في التعامل مع مواطنيها والتي شكلت نموذجاً في صيانة الاستقرار سواء من قِبل المواطنين أو من قِبل الأجهزة الأمنية التي حرصت على صيانة حقوق الإنسان الأردني وكرامته وحقه في التعبير.

بقي حجم الأحداث والاحتجاجات الاجتماعية في مستواه الأدنى في السياق الأردني مقارنة مع ما شهدته دول الإقليم، وفي معظم الأحيان حاولت جماعات إرهابية أو مجموعات من الخارجين عن القانون أو تجار المخدرات والأسلحة الاحتماء بمناطق سكنية وداخل المدن لمنحها الوقت للمناورة والإفلات من العقاب، كما حدث عام 2002 حينما نفذت القوات الأمنية عملية معقّدة في معان لإلقاء القبض على مجموعات من الخارجين عن القانون الذين احتموا داخل الأحياء السكنية.

واستطاعت القوات الأمنية الكشف عن كميات كبيرة من الأسلحة وتوقيف العشرات من الأشخاص بينهم عرب وأجانب كانوا يخططون لضرب مجموعة من الأهداف الوطنية والأجنبية في الأردن. وبعد هذه الأحداث اتجهت الأوضاع في معان إلى الاستقرار التدريجي بعد تدخلات تنموية متعددة الأوجه قامت بها مؤسسات الدولة في ضوء إعادة قراءة جذور الأحداث التي شهدتها المدينة منذ عام 1989 والتي تعود وفق العديد من الدراسات والتقارير[67] إلى أسباب اقتصادية ومطلبية وترتبط بالفجوة التنموية التي أحدثتها الإصلاحات الاقتصادية، كما شهدت البلاد احتجاجات محدودة عام 2007 تتصل بقضايا مطلبية وعمالية.

وفي هذا السياق، ظهرت الحركات الاحتجاجية في الأردن في إطارها الاجتماعي من خلال الحركات الاجتماعية العمالية والطلابية والنسائية، ذلك أن هذه الحركات لم تنشأ مع ظهور موجة «الربيع العربي»، بل قبلها، وبشكل خاص مع تطور الاحتجاجات والاعتصامات العمالية في الأردن منذ عام 2009 مع حركة عمال الموانئ وحركة المعلمين وحركة المتقاعدين.

لم تشكّل الحراكات الاجتماعية والاضطرابات بين عامَي 2000 و2010 خطورةً على مسار الدولة كما فعلت الأحداثُ الجسام والتحولات الكبيرة التي شهدتها المنطقة، واستطاعت المؤسساتُ استيعابَ هذه الظواهر والتعامل معها باحتراف.

ولعل ظاهرة العنف في أوساط طلبة الجامعات التي ظهرت في تسعينيات القرن العشرين وانتشرت في العقد الأول من هذا القرن، من أبرز ظواهر الاضطراب الاجتماعي بالأردن. تفاقمت الظاهرة خلال الفترة 2010–2014، وفي عام 2013 قُتل أربعة من الموظفين والطلبة نتيجةً لمشاجراتٍ في إحدى الجامعات.

وشهدت البلاد نقاشات مجتمعية واسعة حول هذه الظاهرة، وربطت بينها وبين التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يمرّ بها المجتمع، ووضعت الجامعاتُ ومؤسسات الدولة معالجات متعددة أفضت إلى تراجع العنف الجامعي بشكل كبير في السنوات الخمس الأخيرة.

---

67 مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، معان أزمة مفتوحة، 2003.
- مجموعة الأزمات الدولية (ICG) (2003)، الديمقراطية الأردنية وعدم الاستقرار الإقليمي، تقرير عن: (http//www.ntl-crisis-group.org).
- جامعة الحسين بن طلال، الواقع الاقتصادي الاجتماعي لمحافظة معان: تحليل الفجوة التنموية، معان، 2003.

وعلى المستوى الجرمي، لم يشهد المجتمع أيّ تحولات أو ظواهر شاذة على مدى الربع الأول من القرن الراهن، وبقي معدل الجرائم في الأردن جريمة واحدة لكل 100 ألف نسمة. وتدلّ المؤشرات على أن أعداد الجرائم في السنوات الخمس الأخيرة انخفضت، بينما ارتفع عدد القضايا المضبوطة وقَلَّ الوقت الذي تحتاجه الأجهزة الأمنية في الكشف عن الجرائم[68].

اعتمد النظام السياسي الأردني في هذه المرحلة مقاربة التكيُّف الإيجابي مع التحولات الكبيرة التي أحالت البيئة الاستراتيجية والأمنية الإقليمية إلى حالة من الهشاشة عقب غزو العراق، واستندت هذه المقاربة إلى ثلاثة عناصر، هي: ضمان الاستقرار الداخلي ومنح الأمن والسلم الأهلي الأولوية، ثم حماية تماسك المؤسسات السيادية، وأخيراً طرح مجموعة من المبادرات والبرامج الوطنية المرتبطة بالمشاركة والإصلاح السياسي؛ أبرزها:

1. مبادرة «الأردن أولاً» (2002) التي رفعت شعارات تعزيز أسس الدولة الديمقراطية العصرية، وترسيخ روح الانتماء بين المواطنين، وتقوية مفاهيم الديمقراطية البرلمانية وسيادة القانون.

2. تأسيس المركز الوطني لحقوق الإنسان (2002) لبناء إطار مؤسسي وطني مستقل لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة في الأردن.

3. إطلاق «الأجندة الوطنية» (2005)، وهي خطة عمل في مختلف المجالات تضمنت مقترحات لإصلاحات سياسية أساسية في المجالات القانونية والإجرائية والأطر المؤسسية، وتعاملت معها الحكومات بوصفها خطة استرشادية وتحديداً في مجال الإصلاحات السياسية.

4. إطلاق برنامج «كلّنا الأردن» بهدف تأسيس منظور وطني شامل يستند إلى رؤى مشتركة بين مكونات المجتمع الأردني عبر مشاركة واسعة من مختلف الشخصيات والأطياف، بهدف صياغة سياسات عامة بمزيد من المشاركة الشعبية. وتأثر البرنامج والمنطلقات التي ارتكز عليها بالمشاعر

68 مديرية الأمن العام، دراسة مقارنة للجرائم الواقعة خلال الفترة 2018–2022، عمان، 2022.

الوطنية التي انتابت المجتمع بعد أحداث تفجيرات فنادق عمّان عام 2005، لكن من الواضح أن برنامج «كلّنا الأردن» نجح في برنامجه الشبابي من خلال إنشاء إطار جديد لتفعيل المشاركة الشبابية، هي هيئة شباب «كلّنا الأردن» (2006)، التي غدت إطاراً مؤسسياً للمشاركة الشبابية والتفاعل مع السياسات والبرامج الموجهة للشباب في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تداعيات «الربيع العربي» (الاستثناء الأردني) (2011-2020)

إذا كان العقد الاول من القرن الحادي والعشرين الأردني صعباً من المنظور الاستراتيجي في المنطقة، فإن العقد الثاني جاء أصعب وأكثر تعقيداً؛ إذ لم يكن الأردن في منأى عن التحولات والاضطرابات التي شهدها العالم العربي منذ نهاية عام 2010 (الربيع العربي)، لكنه استطاع أن ينجو منها، وأن يحمي الاستقرار المحلي، وأن يحافظ على سلامة حدوده مع دول دبّت فيها الفوضى، وأصبح الأردن يشار إليه على مستوى دولي وبإجماع أنه حالة فارقة في المنطقة وُصفت بـ «الاستثناء الأردني».

شهد الأردن مع مطلع العقد الثاني من هذا القرن حراكاً إصلاحياً شعبياً ورسمياً، بالتزامن مع مرحلة التحولات والثورات التي اجتاحت العالم العربي منذ عام 2011، إذ برز ما يزيد عن 130 حراكاً مثّلت مختلف المناطق الجغرافية والجماعات والفئات الاجتماعية التي انخرطت في مئات التحركات المطلبية والسياسية. ووصل عدد التحركات الشعبية خلال عام 2011 إلى 3769 تحرّكاً، ومع نهاية عام 2013 كان قد نُفِّذ حوالي 8 آلاف تحرُّك شملت الاعتصامات، والتجمعات، والمسيرات، والمهرجانات الشعبية، والإضرابات، وحالات التوقف عن العمل[69].

69 المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2018، تقرير حالة البلاد: محور التنمية السياسية.

من جهة ثانية، يقدَّر عدد الفعاليات الكبيرة التي نفذتها الحراكات خلال الفترة 2012–2014 بحوالي 905 فعالية، شارك فيها حوالي 38012 مشاركاً، وقدمت الأجهزة الأمنية نموذجاً متقدماً على مستوى المنطقة في التعامل مع الحراك، صاغ جانباً مهماً من «الاستثناء الأردني».

ظهرت العديد من القوى الفاعلة في حركة الاحتجاجات الأردنية، أبرزها جماعات المصالح المؤسسية مثل النقابات العمالية والمهنية والأحزاب السياسية، وجماعات المصالح غير المنظمة ومنها الجمعيات والروابط الأهلية والعشائرية، وجماعات المصالح الوقتية التي تجتمع بصورة عفوية في المظاهرات ومن دون اشتراط ارتباطها بتنظيم رسمي أو عضوية جماعة وتنتهي بانتهاء الحدث أو الفعالية الاحتجاجية (مثال ذلك الاعتصامات العمالية المؤقتة، واعتصامات عمال الكهرباء، والمياه، والموانئ، وسائقي الشاحنات، والفوسفات).

يمكن عَدّ يوم 7 كانون الثاني 2011 التاريخَ الفعلي لانطلاق الحراك الشعبي في المملكة الذي جاء في سياق «الربيع العربي»، إذ تم تنظيم مسيرة بمشاركة ما يقارب 80 شخصاً في لواء ذيبان احتجاجاً على ارتفاع الأسعار (وخاصة أسعار المحروقات)، ورفضاً لخصخصة مؤسسات الدولة، وللمطالبة بالإصلاحات السياسية ومحاسبة الفاسدين وإقالة الحكومة وحل مجلس النواب. بعد ذلك تسارع انطلاق الحركات الشبابية والشعبية التي استندت إلى خلفيات متعددة.

وتعكس الشعارات التي رفعتها الحراكات الشعبية والوثائق التي أصدرتها مجموعةً من المطالب الإصلاحية الاقتصادية والسياسية.

في المجمل، صاغ الحراكيون الأردنيون نموذجهم الخاص؛ وفي المقابل صاغت المؤسسة السياسية والأمنية الأردنية نموذجها الخاص أيضاً في التعامل مع الحراك، بعيداً عن حالة الفوضى والعنف المتبادل في المنطقة. ويمكن رصد أبرز سمات هذا النموذج فيما يلي:

1. بقيت مطالب الحراك الشعبي إصلاحية واقتصادية، وبقيت غالبيته داخل حدود النظام السياسي، ليتميّز بذلك عن بقية الحركات الاحتجاجية العربية. وعبّر هذا الحراك عن حيوية المجتمع الأردني وقدرته على

تطوير طريقته الخاصة في التعبير عن مصالحه في ظروف اضطرابٍ إقليمي غير مسبوق.

2. ابتعد معظم الحراك الشعبي عن جميع أشكال العنف، وفي الوقت الذي يُعَدّ فيه غياب العنف سلوكاً متبادلاً بين الحراك الشعبي والمؤسسة الأمنية معاً، لا بد من الإشارة إلى أن المواطنين الأردنيين أثبتوا قدرة عالية على التعبير المطلبي والسياسي والانضباط في الوقت نفسه.

3. اتسمت الحركات الاحتجاجية بالتركيز على الأوضاع القائمة، أي أنها حركات ذات مطالب محددة (سياسية واقتصادية واجتماعية) وتحاول الضغط على المؤسسات لتحقيق بعض المصالح.

وتطورت الاستجابة الرسمية لمطالب الحراك الشعبي على خلاف ما حدث في دول عربية أخرى، إذ تبنّى الملك عبدالله الثاني الخطاب الإصلاحي لـ«الربيع العربي» في الدعوة إلى الحرية والكرامة والعدالة، وأكدت تصريحاته المبكرة وفي أكثر من مناسبة أن «الربيع العربي» شكّل فرصة ليواصل الأردن جهود الإصلاح وتحقيق التنمية، ومثّل «جرس الإنذار» للأنظمة العربية لتمضي قُدماً في الإصلاح والتغيير. ووصلت المقاربة الأردنية إلى ما يشبه «الاستثناء» الذي وفّر في نهاية الأمر توافقاً وطنياً قبِلَ بالإصلاحات المتدرجة وحافظ على الأمن والاستقرار[70].

كما دخل الملك في تجربة جديدة؛ وذلك حينما شارك في النقاشات العامة بطرح سلسلة من الأوراق النقاشية تناولت مستقبل الإصلاح السياسي.

تُعَدّ هذه الأوراق تجديداً لفلسفة الدولة السياسية والاجتماعية، وإضافة نوعية للحياة السياسية، إذ قدّم الملك من خلالها صيغة حداثية مبتكرة ومتقدمة لإدارة النقاش العام، واقترح سلسلة من المفاتيح لتحديث الدولة والمجتمع.

70 Curtis Ryan (2018), Jordan and the Arab Uprising: Regime survival and Politics beyond the State. series: Columbia Studies in Middle East Politics

أصدر الملك منذ نهاية عام 2012 سبع أوراق نقاشية هدفت إلى توسيع النقاش الوطني حول الإصلاح الشامل، وتناولت أربع أوراق منها محاورَ رئيسية في تطوير نظام سياسي ديمقراطي، وشكلت الجانبَ الأساسي من الرؤية الملكية للإصلاح والتحديث السياسي في تلك المرحلة. وتُعَدّ هذه الأوراق من الابتكارات السياسية التي أسهمت في توسيع النقاش الوطني، وفتح أفق جديد أمام مسار الإصلاح وتطوير الحياة السياسية، إذ يقول الملك في الورقة النقاشية الأولى التي صدرت عام 2012: «**فإن رؤيتنا لطبيعة النظام الديمقراطي الذي نعمل على بنائه واضحة، كما أن طريق الوصول إليه واضح، لكنه ليس بالطريق السهل، ولا يوجد طريق مختصر، إنه طريق يُبنى بالتراكم، ويحتاج بشكل أساسي إلى مراجعة أهم ممارساتنا الديمقراطية، وفي مقدمتها: كيف نختلف ضمن نقاشاتنا العامة، وكيف نتخذ القرار**»[71].

تعكس الأوراق النقاشية إدراكاً ملكياً بأن عملية الإصلاح والتحديث السياسي لا تتم بقرار سياسي، بل هي عملية تحتاج إلى التدرج، وهو الواقع الذي وجد استجابة فعلية في مشروع رؤية التحديث السياسي التي تبلورت عام 2021.

ويمكن تلخيص الخطوات التي طرحها الملك لتطوير النظام السياسي الأردني بما يلي:

أولاً: الهدف النهائي لعملية تطوير وتحديث النظام السياسي يتمثل بديمقراطية أردنية متجددة وحيوية، تقوم على ركائز أساسية أبرزها ترسيخ متدرج لنهج الحكومات البرلمانية تحت مظلة الملَكية الدستورية، معززاً بمشاركة شعبية فاعلة أو «المواطنة الفاعلة».

ويوضح الملك في الورقة النقاشية الثانية: «**إن مبادئ مسيرتنا ونهجنا الإصلاحي راسخة وواضحة، فنحن ملتزمون برعاية وتعزيز مبدأ التعددية السياسية وصون حقوق جميع المواطنين، ومستمرون أيضاً في تطوير منظومة من الضوابط العملية لمبادئ الفصل والتوازن بين السلطات وآليات الرقابة من أجل بناء نظام ديمقراطي سليم، وسنعمل على تقوية مجتمعنا المدني، وسنحرص على توفير**

71 الورقة النقاشية الأولى للملك عبدالله الثاني: مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة، 9 كانون الأول 2012.

فرصة عادلة للجميع للتنافس السياسي، والاستمرار في حماية حقوق جميع المواطنين التي كفلها الدستور»[72].

ثانياً: التحوُّل التدريجي للحكومات البرلمانية.

يقوم هذا التحول على التقدم بالعمل الحزبي والبرلماني، وتطور الكتل النيابية والحزبية؛ الأمر الذي يتطلب وجود منظومة متطورة من الضوابط العملية للفصل بين السلطات وآليات الرقابة، وأن يتم التدرج نحو الحكومات البرلمانية في ضوء التقدم في العمل الحزبي والبرلماني وتطوير العمل الحكومي.

ولتحقيق تلك الأهداف، أي الوصول إلى ديمقراطية أردنية متجددة وحيوية وفق نهج التحوُّل التدريجي للحكومات البرلمانية، اقترحت الأوراق النقاشية سلسلة من الخطوات، هي:

1. تطوير الأحزاب السياسية: الوصول إلى مجلس النواب والتكتل، وتوسيع قواعد الأحزاب، وتقليل عددها، ورفع كفاءة قادتها، وبناء برامج سياسية وطنية شاملة.

2. تطوير دور مجلس النواب: تحسين أداء المجلس وأداء النواب بما يضمن خدمة الصالح العام، وتحقيق التوازن بين الأدوار الوطنية والأدوار المحلية، وإصلاح أداء المجلس ونظامه الداخلي وآليات تشكل الكتل النيابية وعملها.

3. تطوير الأداء الحكومي ودور رئيس الوزراء ومجلس الوزراء: نيل ثقة المجلس النيابي والمحافظة عليها، ووضع معايير للعمل الحكومي المميز، وتبني نهج الشفافية والحاكمية الرشيدة.

4. الإبقاء على حيادية ومهنية واستقلالية مؤسسة الجيش والمؤسسات العسكرية والأمنية والقضائية والدينية والنأي بها عن السياسة، وضمانة ذلك الملك؛ قائداً موحداً وحامياً للدستور.

---

72 الورقة النقاشية الثانية للملك عبدالله الثاني: تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين، 16 كانون الثاني 2013.

بينما قدم الأردن مقاربة أمنية فردية في المنطقة جسّدت جانباً من «الاستثناء الأردني» وغاب عنها العنف بأشكاله كافة وجعلت المؤسسة الأمنية الأردنية أقرب إلى نبض الشارع، إذ سُمح للحراكات الشعبية بتنظيم فعالياتها، وتم تأمينها بحراسة قوى الأمن، ومارس المشاركون فيها حقهم في التعبير عن آرائهم بحرية.

كان من الواضح أن الأردن يسلك مساراً مختلفاً عن بقية دول الإقليم في مواجهة حركة الشعوب العربية، وأن هذه الاستجابة أصيلة في بنية النظام، وفي الثقافة السياسية للمجتمع الأردني. يصف الكاتب الصحفي غسان شربل الاستجابة الأردنية بالقول: «تجربة الأردن تفسح المجال للتعبير عن الاختلافات والتباينات، سواء تحت سقف البرلمان أو في الشارع. اجتازت هذه التجربة امتحانات عدة في العقود الماضية. غابت القسوة التي طبعت الممارسات في دول مجاورة، وإن احتفظت أجهزة الأمن بهيبتها نتيجة فاعليتها في جمع المعلومات واستشعار الأخطار. وصورة الأردن لدى دول المنطقة والعالم هي صورة بلد مستقر»[73]. وهو ما يوضحه أيضاً الكاتب الصحفي خير الله خير الله بقوله: «هناك في الواقع استثناء أردني. هناك بلد يتقدّم وينمو ويبحث عن تطوير تجربته ومتابعة مسيرة الإصلاح، على الرغم من أنّه على تماسّ مع حربين في العراق وسوريا فضلاً عن أنّه شريك فعّال في الحرب على الإرهاب بكلّ أشكاله»[74].

اتسمت معظم الحراكات الاحتجاجية الشعبية بمطالب اقتصادية عبّرت عن الاستياء من السياسات الاقتصادية والمالية، ثم تطور بعضها إلى مطالب سياسية؛ وسط ظروف اقتصادية وأمنية غير مسبوقة تحاصر البلاد. في غضون ذلك، تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى الأردن؛ الأمر الذي أدى إلى تفاقم نقص المياه والطاقة، وإغراق المرافق الصحية، وأصبحت المدارس تعمل فوق قدراتها الاستيعابية، وزادت أسعار السلع الأساسية وبعض الخدمات. لقد أدى الصراع في سوريا إلى انخفاض التجارة والسياحة القادمة إلى الأردن، وتضرُّر الزراعة، بينما قَطعت الأعمال التخريبية مصدرَ الغاز القادم إلى الأردن من

73 غسان شربل، "الأردن وصيانة الاستقرار وسط الحرائق"، صحيفة «الشرق الأوسط»، لندن، 4 نيسان 2021.

74 خيرالله خيرالله، "الاستثناء الأردني.. لماذا؟"، موقع «إيلاف» الإخباري، 23 أيار 2015.

مصر. في المقابل، أغرت حالة الثورات العربية المحيطة القوى السياسيةَ برفع سقف المطالب وأعادت تيار الإسلام السياسي بقوة إلى الساحات.

قامت المقاربة الأردنية لمواجهة تداعيات «الربيع العربي» وحالة الفوضى الإقليمية على الساحة الأردنية، على الاستفادة من الخبرات السابقة وتطوير أدوات جديدة، إذ اتبعت الدولة سياسة التكيُّف والتقدم إلى الأمام، التي أثبتت نجاحها وجسّدت حالة الاستقرار والمضي قُدماً في الإصلاحات، وهي حالة استثنائية في السياق الإقليمي. وأبرز أدوات هذه السياسة:

1. تغيير الحكومات لمواجهة انسداد الأفق أمام الخيارات الإصلاحية، فقد اتسم أداء بعض الحكومات بالتردد في الاستجابة لمتطلبات الإصلاح.
2. تطوير أدوات لتوسيع قاعدة المشاركة والخيارات الوطنية: تمثلت أُولى هذه الأدوات بتشكيل لجنة الحوار الوطني في 14 آذار 2011 من 52 شخصية من مختلف التيارات الشعبية والحزبية، وكُلّفت اللجنة بإدارة حوار وطني مكثّف لمراجعة التشريعات السياسية، ثم قدمت توصياتها، وأهمّها: وثيقة المبادئ الإصلاحية والتعديلات الدستورية، ومشروعا قانونَي الانتخاب والأحزاب.

   وفي 26 نيسان 2011 شُكّلت اللجنة الملكية لمراجعة نصوص الدستور، وكُلّفت بمراجعة نصوص الدستور بما يضمن ترسيخ التوازن بين السلطات، والارتقاء بالأداء السياسي الحزبي والنيابي، وصولاً إلى صيغة دستورية تمكّن مجلس الأمة من القيام بدوره التشريعي والرقابي بكفاءة واستقلالية، بالإضافة إلى تكريس استقلال القضاء ودوره الفاعل في تعزيز العدالة وسيادة القانون.

   وتم تعديل 38 مادة دستورية، وشملت التعديلات النصوصَ التي تؤكِّد استقلالَ القضاء بوصفه سُلطةً مُهمّتها الأساسية فَرض سيادة القانون، وتحقيق المساواة، واحترام حقوق الإنسان وإحاطتها بجميع الضمانات التي تحقّق العدالة والكرامة وتصون الحريات وتضمن حق المواطنين في حياة كريمة آمنة ومشاركتهم في صناعة القرارات والسياسات الناظمة لمسيرة المجتمع الديمقراطي.

ولتحقيق ذلك، نصّت التعديلات المقترحة على:

- إنشاء المحكمة الدستورية.
- إنشاء هيئة مستقلّة لإدارة الانتخابات والإشراف عليها.
- محاكمة المدنيين أمام المحاكم المدنية.
- إناطة محاكمة الوزراء بالمحاكم المدنية.
- الطعن في نتائج الانتخابات أمام القضاء المدني.
- تعزيز دور السلطة التشريعية عبر تحديد صلاحيات السلطة التنفيذية بوضع قوانين مؤقتة فقط في حال كان مجلس النواب منحلّاً وفي ثلاث حالات على سبيل الحصر كما كان عليه الحال بدستور عام 1952.

ووصف الملك عبدالله الثاني التعديلات على أنها «خير دليل على قدرة الأردن على تجديد حياته وتشريعاته، والسير نحو المستقبل برؤية إصلاحية اجتماعية وسياسية تقوم على ركنٍ أساسي يتمثل بمشاركة شعبية أوسع، وفصلٍ بين سلطات الدولة، وتحديدٍ واضح لمسؤوليات كلٍّ من هذه السلطات».

وقال الملك عند تسلُّمه توصيات اللجنة يوم 14 آب 2011: «**نقدم لشعبنا العزيز، ولأجيال الحاضر والمستقبل، هذه المراجعات والتعديلات التاريخية التي تعكس مستوى النضوج السياسي والقانوني الذي وصل إليه الأردنيون وهم على أبواب مئوية دولتهم التي تأسست على قواعد الحرية والوحدة والمساواة**».

3. قانونا الانتخاب والأحزاب: بعد حوارات موسّعة وجدل سياسي حول الأنظمة الانتخابية التي يمكن أن يتضمنها قانون الانتخاب، عاد مجلس النواب السادس عشر إلى إقرار قانون الانتخاب المعدل رقم (28) لسنة 2012 الذي أعطى صوتَين لكل ناخب؛ صوت للقائمة النسبية المغلقة على مستوى المملكة وآخر للدائرة الانتخابية المحلية. وبموجب القانون أصبح عدد مقاعد مجلس النواب اعتباراً من المجلس السابع عشر 150 مقعداً، من بينها 27 مقعداً للقائمة الوطنية النسبية، ورُفع عدد مقاعد

الكوتا النسائية من 12 مقعداً إلى 15، بينما خُصصت المقاعد المتبقية (108 مقاعد) للدوائر المحلية موزعة على 45 دائرة.

كما شهدت تلك الفترة صدور قانون الأحزاب السياسية رقم (16) لسنة 2012، وهو القانون الثالث للأحزاب منذ عودة الحياة الحزبية.

4. الحفاظ على استدامة المؤسسات التمثيلية وإجراء الانتخابات النيابية في وقتٍ سادت فيه ظروف أمنية صعبة في المنطقة وحركات احتجاج في الأردن. وأجريت الانتخابات للمجلس النيابي السابع عشر بتاريخ 23 كانون الثاني 2013 وفق قانون الانتخاب لسنة 2012، كما أجريت انتخابات المجالس البلدية في شهر آب 2013.

5. إنشاء مؤسسات جديدة استجابةً لمخرجات اللجان الإصلاحية (الهيئة المستقلة للانتخاب، والمحكمة الدستورية).

6. سياسة «الأمن الناعم»؛ بالابتعاد عن جميع أشكال المواجهة والصدام مع الحركات الاحتجاجية. لقد نجحت هذه السياسة ووفّرت كلفاً كبيرة على المجتمع والدولة.

7. تشديد حماية الحدود ومنع تسلل أيّ عناصر من الخارج وسط حالة الفوضى المحيطة، إذ طوّر الأردن نظاماً متقدماً لمراقبة وضبط الحدود أثبت جدواه في السنوات التالية؛ وقتَ ازدياد تأثيرات الجماعات الارهابية.

8. مواجهة التيار التكفيري: كشفت تلك المرحلة النموَّ الكبير للتيار التكفيري الذي تبلورَ على أيدي العائدين من باكستان وأفغانستان في تسعينيات القرن الماضي؛ الأمر الذي دفع السلطات إلى مواجهته بتنويعاته المختلفة في أكثر من مرحلة.

وبدأت المرحلة الثانية في التعامل مع التيار التكفيري بعد هجمات 11 أيلول 2001، وقدّم الأردن ممارسات وُصفت بالاحتراف والعقلانية في التعامل معه، إلا أن أحداثاً جساماً دفعت السلطات لمراجعة فكرية وأمنية لبؤره، وتحديداً بعد التفجيرات الإرهابية التي طالت ثلاثة فنادق في عمّان يوم 9 تشرين الثاني 2005، وتداعيات

الحرب الطائفية بالعراق وظهور تنظيم «القاعدة» الإرهابي (2006) الذي حاول توسيع ساحة المواجهة لتشمل الأردن. وبذل الأردن جهوداً أمنية وتوعوية واسعة للحد من انتشار هذا التيار ومحاصرته.

بعد عام 2011 عاد التيار التكفيري للبروز من جديد، إذ لجأت مجموعات من الإرهابيين إلى إثارة الشغب وتحريض بعض المواطنين في بعض مدن المملكة. وطوّرت الدولة مقاربة خاصة لتطويق هذه الظاهرة، واتّبعت إضافةً إلى المعالجة الأمنية معالجةً مجتمعية اتخذت أبعاداً قانونية ودينية وتثقيفية حاصرت هذا التيار وجفّفت حواضنه الاجتماعية.

منذ عام 2014 أخذ الحراك الشعبي بالتراجع، وأصبح يتركز في الجانب المطلبي المحدود في بعض المحافظات والمدن، بينما شهدت البلاد حراكاً سياسياً رسمياً صَبّ في استمرار تطور الحياة السياسية، إذ صدر قانون الأحزاب السياسية لسنة 2015 الذي قلّص شرط تأسيس الحزب بخفض عدد المؤسسين من 500 إلى 150 عضواً، وأحال مرجعية الأحزاب إلى لجنة للأحزاب تتضمن تمثيلاً للمجتمع المدني في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية بدلاً من وزارة الداخلية، وأباح للأحزاب الحصول على التبرعات من الشركات. وفي عام 2016 صدر قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2016، الذي اعتمد نظام «القائمة النسبية المفتوحة» على مستوى الدوائر المحلية، وحدّد عدد أعضاء مجلس النواب بـ 130 نائباً، وخصص كذلك 15 مقعداً للنساء.

وفي عام 2016 أجريت الانتخابات النيابية للمجلس النيابي الثامن عشر وفق قانون الانتخاب الجديد لسنة 2016. كما أجريت انتخابات المجالس البلدية وفق قانون البلديات الجديد رقم (41) لسنة 2015 بالتزامن مع انتخابات مجالس المحافظات التي أسست للإدارة اللامركزية للمرة الأولى في تاريخ البلاد وفق قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015.

وشكّل إقرار قانون الإدارة اللامركزية خطوة متقدمة لتحديت الإدارة المحلية وزيادة المشاركة التنموية، ويُعَدّ تحديث الإدارة المحلية والوصول إلى نمط من الإدارة اللامركزية أحد أبرز المطالب التي دارت حولها نقاشات واسعة.

بعد جولات من الحوارات الوطنية المتعددة؛ أفضى الحوار إلى مجموعة من المطالب أبرزها: انتخاب أعضاء مجالس المحافظات، وإشراك الشباب والمرأة فيها، ومنح المجالس الشخصيةَ الاعتبارية، ووضع ضمانات للحد من تدخل المجلس التنفيذي في عمل مجلس المحافظة.

وأخذ البرلمان بمعظم تلك المطالب، إلا أنّ خلافاً واسعاً حدث بين مجلسَي النواب والأعيان بشأن منح مجلس المحافظة الشخصية الاعتبارية؛ وتقرّرَ في النهاية الاتفاق على عدم منحه الشخصية الاعتبارية؛ الأمر الذي دفع الملك إلى عدم التصديق على القانون وردّه وفقاً لصلاحياته الدستورية إلى مجلس الأمة حرصاً على حماية الاستقلال الإداري والمالي للمجلس ومن أجل إنجاح تجربة اللامركزية. وصدر القانون مانحاً مجلسَ المحافظة الشخصية الاعتبارية.

وتم إعداد أدلّة إرشادية للأولويات التنموية لكل محافظة لكي تقوم مجالس المحافظات المنتخَبة بواجباتها التي أقرها القانون، وأبرزها إقرار مشروعات الخطط الاستراتيجية المحالة من المجالس التنفيذية، وإقرار موازنة المحافظة ضمن السقوف المحددة من قِبَل وزارة المالية، وإقرار دليل الاحتياجات التنموية للمحافظة.

وفي الوقت الذي استمر فيه صدور الأوراق النقاشية لجلالة الملك، وافق البرلمان على تعديلات دستورية جديدة (2014 و2016) أبقت للملك صلاحيةَ تعيين مديري المؤسسات الأمنية وقائد الجيش وولي العهد ونائب الملك مع تعديل آلية التعيين. وجاءت هذه التعديلات لتصبّ في مصلحة التحول الديمقراطي التدريجي الذي تشهده البلاد، وهدفت إلى منْح الملك القدرة على القيام بدوره في حماية الدستور وفئات المجتمع كافة.

هذه التعديلات انسجمت مع رؤية الملك التي طرحها في الأوراق النقاشية وحظيت بدعم واسع ما زال مستمراً؛ إذ دعت إلى بناء «نظامنا السياسي الديمقراطي» بالتدرج وصولاً إلى الحكومات البرلمانية، على اعتبار أن دور الملك يتمثل في حماية النظام الديمقراطي وتوحيد المجتمع، فالملك يدرك أن عملية التحول الديمقراطي لا تجري بقرار رسمي بل هي محصلة تفاعلات القوى السياسية والاجتماعية التي تحتاج إلى مسار طويل من التعلم الديمقراطي،

وكثيراً ما شهدت الكثير من المجتمعات أزمات وحالات من الفوضى خلال هذه المرحلة؛ الأمر الذي يتطلب حماية الديمقراطية من قِبَل جهة محايدة، كما هي الحال في ضرورة أن تبقى القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية محايدة ومحميّة من تجاذبات القوى السياسية في المرحلة الديمقراطية لتتمكن من دورها في المساعدة في حماية الديمقراطية. كما جاءت هذه التعديلات لتعزيز كفاءة المؤسسات الأمنية الأردنية ورفع التنسيق فيما بينها[75].

في عام 2018 عاد الحراك الشعبي من جديد وأخذ يرتدّ من المدن والمحافظات إلى عمّان مع تفاقم الأوضاع الاقتصادية وضعف استجابة الحكومات، وانتقلت حركة الاحتجاجات إلى عمّان في مطلع عام 2018 على شكل اعتصامات أسبوعية محدودة، ازدادت في نهاية شهر أيار. وشكّل مشروع قانون ضريبة الدخل المعدل السببَ المباشر للاحتجاجات الشعبية. وكان الملك الأقرب إلى نبض المواطنين، فكلّف حكومة جديدة ببرنامج جديد، بينما أعادت جائحة «كورونا» ترتيب الأولويات الوطنية اعتباراً من مطلع عام 2020.

مرة أخرى، عاد الأردنيون لتأكيد أن علاقة المجتمع بالدولة وصلت إلى مرحلة من النضوج لا يمكن العودة عنها، وظل سقف المطالب السياسية في إطار دائرة الاستقرار السياسي، أي أنّ الاحتجاج في ذروته بقي في حدود النظام والدستور، وحافظت المطالب والتعبيرات السياسية على سقف واضح. في المقابل، أثبتت المؤسسات السياسية والأمنية مرة أخرى حجم ما تتمتع به من الخبرة والمهنية والمسؤولية.

لقد استطاعت الأدوات التي طورها النظام السياسي الأردني في هذه المرحلة استيعابَ تداعيات «الربيع العربي» أردنياً، وتأمين عبور الأردن هذه المرحلةَ وحماية الاستقرار الوطني، واستطاعت هذه الأدوات تحقيق عدد من الإصلاحات السياسية غير المكتملة. وكان الخطاب الرسمي الداخلي يربط بطءَ حركة الإصلاحات بعوامل خارج إرادة مؤسسات الدولة، وعلى رأسها الاعتبارات الأمنية الإقليمية.

---

75 Hardin Lang, **(Report) The Future of U.S.-Jordanian Counterterrorism Cooperation - Center for American Progress NOV 30, 2017**

وفي الخلاصة، فإن حالة العلاقة بين المجتمع والدولة والاستقرار في مرحلة «الربيع العربي» وتداعياتها وما بعدها في العقد الثاني من هذا القرن[76] اتسمت بملامح من أبرزها:

أولاً: حافظ الأردن على استقراره الداخلي، وعلى أمن حدوده في ثلاث أزمات تاريخية كبرى ألَمّت بالمنطقة هي: موجة «الربيع العربي»، والحرب على الإرهاب وصعود تنظيم «داعش»، والتداعيات الاقتصادية وإغلاق الحدود.

ثانياً: شكّلت قِيَم الدولة الأردنية الضمانةَ التي حالت دون تدهور علاقة المجتمع بها، إذ طورت أدواتها في التكيف والتقدم إلى الأمام في مواجهة هذه الأزمات وضمان عبورها بسلامة.

ثالثاً: استطاع الأردن خلال هذه المرحلة إنشاء مؤسسات داعمة للتطور السياسي، وحافظ على هياكل المؤسسات القائمة وطوّرها. وتُعدّ هذه المؤسسات اليوم بنى تحتيةً أساسية للدولة الديمقراطية. كما استطاعت الدولة إدخال تعديلات دستورية واسعة، وتطوير منظومة تشريعات سياسية تحتاج إلى تطوير محدود في بعض الجوانب لاستكمال مسار الإصلاح السياسي والتحوّل الديمقراطيّ.

رابعاً: شكّلت الأوراق النقاشية الملكية أجندة إصلاحية متقدمة، وإضافة نوعية للأدبيات السياسية الإصلاحية في مجالات الإصلاح والتحديث. وفي المقابل، بدت قدرة القوى السياسية والاجتماعية في التأثير في الأجندة الإصلاحية متواضعة، وذلك نتيجةً لضعف قدرتها على تكوين توافق وطني على هدف مشترك، وتواضع قدرتها في الوصول إلى تعريف مشترك للإصلاح السياسي أو أجندة واضحة ومتّفق حولها للإصلاحات المطلوبة.

خامساً: عانت بعض النخب السياسية من الإرباك والضعف أحياناً، فكان أداؤها أقلّ من الطموح، بل إنها شكّلت عائقاً أمام تطوير النظام السياسي الديمقراطي.

76 للمزيد من التحليل حول المقاربة الأردنية لثورات «الربيع العربي» يمكن الاطلاع على:

1- Curtis R. Ryan (2011) Political Opposition and Reform Coalitions in Jordan. British Journal of Middle Eastern Studies, December 2011. 38(3), 367–390

2- Curtis R. Ryan, Lakshmi Priya (2018) Jordan and the Arab Uprisings: Regime Survival and Politics Beyond the State. Columbia University Press, New York, 2018.

لقد شكلت المقاربة الأردنية في التعامل مع التحولات في المنطقة (الربيع العربي) فرصة كبيرة لتحقيق المزيد من الإنجازات في ملف الإصلاح السياسي، وعلى الرغم من الإنجازات المهمة السابقة التي تحققت فقد شكلت الظروفُ الأمنية الإقليمية وصراعات النخب الرسمية والتفاوت بين المؤسسات في تقدير الأولويات حائلاً دون المزيد من التقدم في إنجاز البرنامج الإصلاحي الذي عبّر عنه الملك بوضوح في أوراقه النقاشية.

وانعكست حالة الاستقرار والقدرة على التكيُّف في بيئة غير مستقرة في ترتيب الأردن على المؤشرات الدولية ذات الصلة بهذا الشأن، إذ تقدّم على مؤشر الإرهاب العالمي (Global Terrorism Index) الذي يقيس أثر الإرهاب على دول العالم، ووصل عام 2023 إلى الترتيب 68 عالمياً من بين 163 دولة، بعدما كان في الترتيب 42 عام 2016 (الأعلى هو الأفضل)[77].

المنعة والتحديث والتطلع إلى الأمام (2020–2024)

دخل الأردن العقد الثالث من هذا القرن بتفاؤل أكبر بينما كان يقترب من إنهاء المئوية الأولى للدولة، لكنه فوجئ كغيره من دول العالم بجائحة «كورونا»، فواجهَها وقدّم خبرة جديدة ونموذجاً متفرداً في نضوج علاقة الدولة بالمجتمع في مثل هذه الأزمات.

شكّلت إدارة المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات التي جمعت مؤسساتِ الدولة كافة للعمل فريقاً واحداً باحتراف، مصدراً لتجديد الثقة بمؤسسات الدولة؛ الأمر الذي بدا واضحاً في حالة الانضباط الشعبي إزاء القرارات التي اتخذتها الجهات المعنية، وأثبتت هذه الخبرة منعة الدولة الأردنية وقدرتها على مواجهة الأزمات وتوحُّد المجتمع خلفها؛ وهو ما ذهب إليه الملك في كلمته التي وجّهها إلى الأردنيين بمناسبة عيد الاستقلال في 25 أيار 2020: «**هذه الدولة، التي أصبحت مسيرتها قصة نجاح، لا تزال تدهش الآخرين، رغم كل ما أحاط بها**

77 The Institute for Economics & Peace (IEP) , Global Terrorism Index (GTI) https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2023/03/GTI-2023-web-270323.pdf

من ظروف إقليمية استثنائية أو اقتصادية صعبة، أو قلة في الموارد، وتجاوزت بكل الإصرار أصعب الاختبارات، ولم تكن معركتنا مع (كورونا) إلّا أحد هذه الاختبارات الصعبة التي أظهرت كفاءة الدولة، ومتانة مؤسساتها، وقوّة جيشها وأجهزتها الأمنية»[78].

ومع بداية التعافي الأولي من الجائحة، وفي أجواء مئوية الدولة الأردنية، في منتصف عام 2021، وضع الملك البلاد أمام مرحلة جديدة، عنوانُها التحديث في المجالات المختلفة. والحقّ أن المسار الذي أطلقه الملك هو ترجمة حقيقية للأفكار والرؤى التي وردت في الأوراق النقاشية لجلالته، والمتمثلة في تحديث الدولة ومؤسساتها السياسية والإدارية وتحديث خياراتها الاقتصادية، باعتبار تحديث الدولة هو المدخل والأداة الموثوقة لتحديث المجتمع الأردني، لذا لا يمكن فصل مسارات الإصلاح الثلاثة التي أطلقها الملك عن بعضها بعضاً؛ فقد أطلق الملك خلال عامَي 2021 و2022 ثلاثة مسارات للتحديث، هي: مسار التحديث السياسي، ومسار التحديث الاقتصادي، ومسار التحديث الإداري.

إن الأردن بحاجة إلى منظور التحديث أكثر من حاجته إلى منظور الإصلاح، بمعنى حركة واسعة لإعادة تنظيم المجتمع الأردني حول رؤية جديدة تعيد بناء الخيارات الوطنية نحو الاعتماد على الذات وتجذير النهج الديمقراطي في البنى الاجتماعية.

شُكِّلت «اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية» في 10 حزيران 2021، وتكوّنت من 92 شخصية -بالإضافة إلى الرئيس- من بينهم 18 سيدة، واتّسمت بالتنوّع والتعددية؛ فشملت التياراتِ السياسيّة والفكريّة على اختلافها، وراعت الفئات العمرية والمكوّنات الاجتماعيّة كافة.

ووضع الملك في رسالته لرئيس اللجنة مهام محددة وواضحة، وهي: وضع مشروع قانون جديد للانتخاب ومشروع قانون جديد للأحزاب السياسية، والنظر بالتعديلات الدستورية المتصلة حكماً بالقانونين وبالعمل النيابي، وتقديم التوصيات المتعلقة بتطوير التشريعات الناظمة للإدارة المحلية، وتوسيع قاعدة

78 كلمة الملك عبدالله الثاني بمناسبة عيد الاستقلال، 25 أيار 2020.

المشاركة في صنع القرار، وتهيئة البيئة التشريعية والسياسية الضامنة لدور الشباب والمرأة في الحياة العامة.

واستمراراً في تأكيد أهمية التدرُّج، أشارت الرسالة الملَكيّة بوضوح إلى هذا المبدأ، حينما أكد الملك: «**إن مسؤوليتكم اليوم تتمثل بوضع مشاريع قوانين توافقية تضمن الانتقال المتدرِّج نحو تحقيق الأهداف المستقبلية كاملة**»[79]، لهذا اعتمدت اللجنة التدرُّجَ والانتقالَ المرحليّ بوصفهما آلية للوصول إلى النموذج الديمقراطي الأردني.

قُسم عمل اللجنة الملَكيّة لتحديث المنظومة السياسية إلى ستة محاور وفقاً لمحددات الرسالة الملَكيّة، منها محوران ينطويان على تقديم مشروعَي قانونَين؛ واحد للانتخاب والثاني للأحزاب، ومحور يتناول تطوير التشريعات الناظمة للإدارة المحلية، ومحوران يتناولان توصيات حول تمكين المرأة والشباب في الحياة السياسية، والمحور الأخير يشتمل على التعديلات الدستورية المتّصلة بقانونَي الانتخاب والأحزاب وآليات العمل النيابي.

أصدرت اللجنة مخرجاتها من خلال وثيقة متكاملة تشمل رؤيةً لتحديث الحياة السياسية للعقد القادم، واستندت الوثيقة المرجعية إلى الدستور الأردني والرسالة الملكية والأوراق النقاشية لجلالة الملك والتوافقات التي صاغها أعضاء اللجنة.

واشتملت الوثيقة على عرض تاريخي لتطور الفكر الإصلاحي في الأردن من التنمية السياسية والإصلاح إلى التحديث السياسي. كما اشتملت على رؤية فكرية لمسار التحديث السياسي وعلى شروط التحديث السياسي في هذه المرحلة وأبرزها: أن يكون التحديث وطنياً شاملاً، وأن يناسب الأردنيين وخبراتهم وثقافتهم، وأن يعمل على تعزيز الهوية الوطنية، وأن يساعد على تمكين مبدأ المواطنة الفاعلة، وأن يعزز بناء مؤسسات سياسية قوية ومتماسكة وإنفاذ سيادة القانون، وأن يعمل على غرس اجتماعي وثقافي للتحديث السياسي، وأن يجسد تنمية عادلة تنال الجميع.

79 رسالة الملك عبدالله الثاني لرئيس اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، 10 حزيران 2021.

وشملت مخرجات اللجنة:

1. قانون الانتخاب: نظام انتخابي مختلط يشتمل على مستويَين من التمثيل؛ الأول وطنيّ ويسمّى: «الدائرة العامة»، والثاني محلّيّ ويسمّى: «الدوائر المحلية». وتُقسَم المملكة إلى 18 دائرة انتخابية محلية ودائرة عامة واحدة، ويتشكّل مجلس النواب من 138 مقعداً. واشتمل مشروع قانون الانتخاب على إجراءات لضمان النزاهة الانتخابية أبرزها إنشاء جداول جديدة للناخبين تستند إلى مكان الإقامة، ومراجعة دورية لجداول الناخبين، وإجراءات خاصة بضمان النزاهة في مرحلتي الاقتراع والفرز، واجراءات خاصة بمعالجة الجرائم والتجاوزات الانتخابية.

2. قانون الأحزاب: حُدِّد الهدف الوطني لتطوير المنظومة الحزبية بـ«أحزاب برامجية قوية ذات توجهات وطنية قادرة على المشاركة الفاعلة والوصول إلى البرلمان والمشاركة في الحكومات».

   وقد ضمن مشروعُ القانون المقدم من اللجنة التحولَ إلى أحزاب برامجية، وتوسيع المشاركة الحزبية سواء بالانخراط في الأحزاب أو بتعزيز حضور الشباب والمرأة في الحياة الحزبية، كما ضمن استقلاليةَ وحوكمة الأحزاب من خلال إلحاق ملفها إلى الهيئة المستقلة للانتخاب بدلاً من وزارة الشؤون السياسية، وكذلك الإجراءات الخاصة بالتمكين المالي للأحزاب والعمل الديمقراطي داخل الأحزاب.

3. الإدارة المحلية: حدّدت اللجنةُ الهدفَ الوطني لتحديث منظومة الإدارة المحلية: «الوصول إلى حكم محلّي رشيد، قادر على الاضطلاع بمهام التنمية المحلية والخدمات بشكل مستقل وفعّال، بناء على برامج اختارها المواطنون عبر انتخابات حرة ونزيهة، في تناغم وتكاملٍ للأدوار بين الهياكل المختلفة والأقاليم من جهة، والإدارة المركزية من جهة أخرى».

   وفي ضوء هذا الهدف، اقترحت اللجنة نموذجاً وطنياً للإدارة والحكم المحلي يقوم على اعتماد مبدأ التدرُّج عبر مراحل انتقالية والتوسُّع فيها وفقاً لاختصاصات هياكل الإدارة والحكم المحلي في مجالات الخدمات،

والتنمية المحلية، والشؤون الإدارية والمالية. ووفق المقترح، يشتمل النموذج في شكله النهائي على أربعة هياكل هي: المجالس المحلية، والبلديات، ومجالس المحافظات، ومجالس الأقاليم.

وفي المحصلة، سعت مخرجات اللجنة للوصول إلى النموذج الديمقراطي الأردني الذي دعت إليه الأوراق النقاشية لجلالة الملك وضمن نهج التدرُّج على مدى عشر سنوات، وصولاً إلى وجود عدد من التيارات أو الأحزاب القوية ذات القدرة التنظيمية العالية والاحتراف والشمول والتي تمتلك برامج في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي تجعلها قادرة على بناء معارضة وطنية مؤثرة وتشكيل حكومات برلمانية أو المشاركة فيها. كما هي الحال في الوصول إلى مجلس نواب يتكون في أغلبه من كتل وتيارات حزبية برامجية قادرة على تشكيل حكومات برلمانية أو المشاركة فيها، ويتشكل من نخب سياسية متجددة وبمشاركة واسعة من الشباب والمرأة، أي مؤسسة سياسية قوية لا تخضع لأيّ تأثيرات أو ضغوط خارجية وتتعامل بمسؤولية وتوازن مع السلطة التنفيذية وفق مقتضيات الدستور.

أما حالة الإدارة والحكم المحلي في مرحلة اكتمال النموذج الديمقراطي الأردني، فتتمثل وفقاً لمقترحات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، بالانتقال إلى حكم محلي قائم على استحداث أقاليم تنموية تُنْقَل إليها العديد من الصلاحيات التخطيطية والتنفيذية، ومجالس محافظات منتخَبة وممثِّلة للمجتمعات المحلية وقادرة على تحديد الأولويات التنموية والخطط المحلية ومراقبة تنفيذها، ومجالس بلدية ومحلية قوية ومتكاملة في عملها مع مجالس المحافظات ومجالس الأقاليم. وبالتوازي مع ذلك، يتم التوسع في الخدمات التي تقدَّم محلياً، وتحسين قدرة المجتمعات المحلية في الوصول إليها.

وبشأن شكل الحكومات التي يتطلع إليها النموذج الديمقراطي الأردني عند اكتماله، فهي حكومات تُشكّلها الكتل البرلمانية والحزبية أو تشارك فيها، وتحصل على ثقة مجلس النواب أو تُحجَب الثقة عنها بموجب أحكام الدستور، وتتعامل مع معارضة حزبية نيابية منظمة بوجود أقلية نيابية تشكل ما يشبه «حكومة الظل». ويركز هذا النموذج على مبدأ الحياد المؤسسي بعيداً عن التسييس، وبذلك يشهد الجهاز الحكومي عملية متراكمة من المهنية والاحتراف في العمل الإداري المستقل.

وبالفعل، وجّه الملك المؤسسات الدستورية للقيام بواجباتها لإنفاذ ما جاء في مخرجات منظومة التحديث السياسي وفق المقتضيات الدستورية، وشهد عام 2022 وما تلاه زخماً تشريعياً أفضى إلى:

1. إقرار التعديلات الدستورية لسنة 2022.
2. إقرار قانون الانتخاب رقم (4) لسنة 2022.
3. إقرار قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022.
4. إقرار نظام تنظيم ممارسة الأنشطة الحزبية الطلابية في مؤسسات التعليم العالي.
5. إقرار نظام الدوائر الانتخابية رقم (52) لسنة 2023.
6. إقرار نظام المساهمة المالية في دعم الأحزاب السياسية رقم (15) لسنة 2023.

واعتمَد قانون الانتخاب لسنة 2022 نظاماً انتخابياً مختلطاً يحصل فيه الناخب على صوتَين، أحدهما للدائرة المحلية والآخر للقائمة العامة الحزبية. ينصّ القانون على التدرُّج في زيادة عدد المقاعد المخصصة للأحزاب بمجلس النواب عبر ثلاث مراحل، بحيث يخصَّص لها 30% من إجمالي عدد مقاعد المجلس النيابي العشرين، و50% من إجمالي عدد مقاعد المجلس الحادي والعشرين، لتصل في المرحلة الثالثة إلى 65% كحد أدنى من إجمالي عدد مقاعد المجلس النيابي الثاني والعشرين على أن يُراعى الربط بين الدائرَتين المحلية والعامة عند رفع نسبة المقاعد المخصصة للأحزاب والتحالفات الحزبية.

كما شمل القانون زيادة أعداد المقاعد المخصصة للنساء لتصبح 18 بدلاً من 15، وذلك لضمان وجود امرأة واحدة على الأقل عن كل دائرة انتخابية محلية في مجلس النواب، مع الحفاظ على حقها في الترشح خارج المقاعد المخصصة لها. وبما أن الشباب يشكلون النسبة الكبرى من السكان، تم تخفيض سن الترشح إلى 25 سنة (30 سابقاً) تكريساً لمبدأ دعم الشباب وتمكينهم.

أما قانون الأحزاب لسنة 2022 فقد تضمّن زيادة عدد المؤسسين للحزب السياسي ليصبح 1000 شخص على الأقل يمثلون ما لا يقل عن 6 محافظات بواقع 30 شخصاً عن كل محافظة، وتعزيز مشاركة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الحزبية والعامة من خلال اشتراط أن تضم قائمة الأعضاء المؤسسين للحزب ما لا يقل عن 20% من النساء ومثلهم من الشباب بالإضافة إلى شخص واحد على الأقل من ذوي الإعاقة. كما نص القانون على ضمان حق منتسبي الحزب من فئتي المرأة والشباب في تولي المواقع القيادية.

وبعد مرور عام على صدور هذا القانون، استكمل ثلاثون حزباً قائماً متطلبات وشروط توفيق الأوضاع وفق أحكامه، وهناك عشرة أحزاب تحمل صفة «تحت التأسيس». وتبيّن قواعد بيانات الأحزاب أن نسبة الشباب الذين انتسبوا إلى الأحزاب وصلت إلى حوالي 38% من إجمالي المنتسبين، في حين بلغت نسبة الإناث حوالي 43.3%.

بناء قوة المجتمع الأردني

حقوق الإنسان والحريات العامة

دشّن الأردن في الربع الأول من القرن الحالي سجلاً حافلاً بالإنجازات في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة نقلت البلاد إلى مرحلة جديدة من التحولات النوعية في هذا الملف. لقد رسخ النظام السياسي الأردني على مدى عقود طويلة تقاليده السياسية والاجتماعية في احترام التعددية السياسية والثقافية، والتسامح مع الخصوم السياسيين، حتى مع أولئك الذين تجاوزوا القانون أو أساءوا لقيم النظام السياسي ورموزه.

فقد أَولى الملك عبدالله الثاني تعزيز حقوق الإنسان والحريات العامة وحمايتهما جلّ عنايته. ولتحقيق هذه الرؤية أمر الملك عام 2000 بتشكيل هيئة ملكية تعمل على تعزيز حالة حقوق الإنسان في الأردن، وفي عام 2002 أمر الملك بتأسيس المركز الوطني لحقوق الإنسان، وباشر المركز عمله بموجب قانون مؤقت عام 2003.

وفي عام 2006 تطوّر الإطار المؤسسي للمركز بصدور قانونه الدائم، وعُرّف المركز فيه بأنه «مركز مستقل إدارياً ومالياً»، تقوم رؤيته على «حماية وتعزيز حقوق الإنسان بنشر ثقافتها ومراقبة أوضاعها وتقديم المشورة والمساعدة القانونية لمحتاجيها، واتخاذ الاجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات على حقوق الإنسان للحد منها ووقفها وإزالة آثارها، وإعداد الدراسات والأبحاث وتوفير المعلومات وعقد الندوات والدورات التدريبية وإدارة الحملات وإعلان المواقف وإصدار البيانات والمطبوعات ومراجعة التشريعات وإعداد التقارير اللازمة».

ويعَدّ المركز أول مؤسسة عامة تُعنى بحقوق الإنسان، وتم اعتماده وفق المعايير الدولية في منطقة الشرق الأوسط، إذ اعتُمد المركز من لجنة التنسيق الدولية لمنظمات حقوق الإنسان (ICC) عام 2006، وهذا يؤكد امتثاله لمبادئ باريس، وهي المعايير المعتمَدة من الأمم المتحدة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتزامن ذلك مع سلسلة من الإجراءات والإصلاحات التشريعية التي شهدتها السنوات التالية وأسهمت في تحسين مرتبة الأردن على مؤشرات حقوق الإنسان العالمية.

ومنذ ذلك الوقت حرص الملك عبدالله الثاني على حماية استقلالية المركز وعلى تفعيل دوره، إذ أصدر المركز العديد من التقارير التي انتقدت أحياناً بعض الإجراءات الحكومية، ورصدت بعض التجاوزات وطالبت الحكومة بإزالتها؛ الأمر الذي مكّن المركز من بناء سمعة وطنية ودولية في رصد أحوال حقوق الإنسان في الأردن وحمايتها.

وفي زيارته الأولى للمركز الوطني لحقوق الإنسان يوم 17 كانون الأول 2006، أمر الملك عبدالله الثاني بإغلاق سجن الجفر الصحراوي الذي أنشئ عام 1953 واشتُهر بانه المعتقل الرئيسي للسجناء والموقوفين على خلفيات سياسية. وأمر الملك بتحويل مباني السجن إلى مركز للتدريب المهني للشباب. شكّلت هذه الخطوة إشارة عملية ورمزية إلى مرحلة جديدة في احترام حقوق الإنسان وتعزيزها.

وفي 15 آذار 2023 قررت لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تجديد إعادة اعتماد المركز الوطني لحقوق الإنسان في الدرجة (أ) كمؤسسة وطنية مستوفية لشروط الاستقلالية والتعددية واختصاص حماية وتعزيز حقوق الإنسان بما يطابق مبادئ باريس التي تؤطر لعمل هذا النوع من المؤسسات. وبموجب تجديد الاعتماد، استمر المركز في المحافظة على تصنيفه في أعلى درجة يمكن أن تُمنَح للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.[80]

إلى جانب ذلك، أنشأت الحكومات الأردنية خلال العقدين الماضيَين أطُراً مؤسسية متخصصة في مجال حقوق الإنسان للمساهمة في متابعة ورعاية حقوق الإنسان في المجالات المختلفة، أبرزها:

1. **مكتب الشكاوى الخاصة بحقوق الإنسان/ المديرية العامة لقوات الدرك:** يهدف إلى التدريب على معايير حقوق الإنسان والتوعية والتثقيف بالحقوق الأساسية ومتابعة الشكاوى.

2. **مركز تدريب متخصص لحقوق الإنسان/ مديرية الأمن العام:** يهدف إلى تعزيز وبناء قدرات الكوادر البشرية المتعاملة في مواضيع حقوق الإنسان وزيادة الوعي.

3. **وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية/ مديرية الأمن العام:** تعمل على نشر التوعية والإرشاد لدى جميع فئات المجتمع لتجنب الوقوع كضحايا للجرائم الالكترونية.

4. **المنسق الحكومي لحقوق الإنسان/ رئاسة الوزراء:** يهدف إلى تعزيز مفهوم منظومة حقوق الإنسان من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان، ومتابعة تنفيذ التوصيات التي تحظى بموافقة المملكة خلال مناقشة التقارير الوطنية للوفاء بالالتزامات الدولية في مجلس حقوق الإنسان.

80 تخضع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المُنشأة وفقاً لمبادئ باريس لإعادة اعتماد كلّ خمس سنوات من قِبل لجنة فرعية مختصة بتقييم أدوار المؤسسات تنبثق عن التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنبثق عن مجلس حقوق الإنسان في جنيف.

5. **وحدة مكافحة الاتجار بالبشر/ مديرية الأمن العام:** تقوم بتلقي الشكاوى والتأكد من صحتها والتعرف على الضحايا، بالإضافة إلى توفير الحماية للضحية والإيواء وتقديم خدمات الرعاية النفسية.

6. **وحدة مكافحة الاتجار بالبشر/ وزارة العمل:** تهدف إلى التحقق من الانتهاكات التي تقع بحق العمال.

7. **اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر:** تهدف إلى رسم السياسة العامة لمنع الاتجار بالبشر ووضع الخطط اللازمة لتنفيذها والإشراف على تطبيقها ومراجعة التشريعات ذات العلاقة بمنع الاتجار بالبشر وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة بشأنها.

على صعيد التشريعات الوطنية، اتجهت الإرادة الوطنية نحو تعزيز الحريات العامة وصون حقوق الإنسان في التطورات التي شهدتها المنظومة التشريعية وفي مقدمتها التعديلات الدستورية. شملت تعديلات الدستور لعام 2011 تجريم الاعتداء على الحقوق والحريات (المادة 7)، وحظر التعذيب بأشكاله كافة (المادة 8)، وتعزيز الحق في حرية التعبير، والنص على حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة والنشء وذوي الإعاقات من الإساءة والاستغلال، وإنشاء المحكمة الدستورية، وإنشاء هيئة مستقلة للانتخاب، إلى جانب التعديل الدستوري الجوهري الذي ألغى نص المادة (128) واستعيض عنه بالنص التالي «لا يجوز أن تؤثر القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات على جوهر هذه الحقوق أو تمس أساسياتها».

كما اشتمل تعديل الدستور لسنة 2022 على مجموعة أخرى من التعديلات لصالح تعزيز منظومة حقوق الإنسان وأبرزها؛ إضافة عبارة (والأردنيات) بعد كلمة (الأردنيين) الواردة في الفصل الثاني من الدستور، وتعديل المادة (6) بإلغاء نص الفقرة (5) والاستعاضة عنها بالنص: «يحمي القانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويعزز مشاركتهم واندماجهم في مناحي الحياة المختلفة، كما يحمي الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشء ويمنع الإساءة والاستغلال».

وعلى صعيد الإطار الدولي، حقق الأردن إنجازات نوعية خلال هذه الحقبة؛

سواء بنشر مجموعة من الاتفاقيات التي سبق وصادق عليها لتُعَدّ بعد ذلك جزءاً من المنظومة التشريعية الوطنية، أو بالانضمام إلى عدد من الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان والحريات.

ومن أبرز الاتفاقيات التي نُشرت في الجريدة الرسمية وأصبحت ضمن المنظومة التشريعية الوطنية: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (نُشرت عام 2006)، واتفاقية حقوق الطفل (نُشرت عام 2006)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (نُشر عام 2006)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (نُشر عام 2006)، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة (نُشرت عام 2006)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (نُشرت عام 2007).

كما نُشر في الجريدة الرسمية: اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال جرحى ومرضى القوات المسلحة في الميدان، واتفاقية جنيف الثانية لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار، واتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، والبروتوكول الثاني الإضافي المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة.

وانضمّت المملكة إلى عدد من الاتفاقيات الدولية وصادقت على عدد من البروتوكولات منذ تأسيس المركز الوطني لحقوق الإنسان، أبرزها:

1. الميثاق العربي لحقوق الإنسان (2004).
2. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2004).
3. اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2008).
4. برتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية (2009).
5. معاهدة مراكش لتيسير نفاذ الأشخاص المكفوفين أو ذوي الإعاقة البصرية أو إعاقات أخرى إلى المصنفات المنشورة لقراءة المطبوعات (2018).

كما انضم الأردن إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (2002)، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال أو استغلالهم في البغاء والمواد الإباحية (2006)، والبرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة (2007)، والبرتوكول الثاني المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة (2007)، وبرتوكول بشأن حظر استعمال الغازات الخانقة والسامة أو ما شابهها والوسائل الجرثومية بالحرب (2007).

وانضم الأردن أيضاً إلى مجموعة من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، كما قام برفع التحفظ عن المادة (4/15) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمتعلقة بالحق في حرية التنقل وذلك عام 2009.

وفي ضوء هذه التطورات، وبعد مصادقة الأردن على عدد من الاتفاقيات الدولية، والتزاماً منه بضرورة ملاءمة التشريعات الوطنية مع الدستور والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، تم إصدار مجموعة من التشريعات أو تعديلها. ومن أبرزها:

1. قانون حقوق الطفل رقم (17) لسنة 2022.
2. قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017.
3. قانون الحماية من العنف الأسري رقم (15) لسنة 2017.
4. قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (13) لسنة 2016 وتعديلاته.
5. قانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم (9) لسنة 2004.
6. قانون الاجتماعات العامة رقم (7) لسنة 2004.

وتم تعديل قانون العقوبات بما يوائم الاتفاقيات التي صادق عليها الأردن في مجال حقوق الإنسان وغيرها من القوانين، إلى جانب إصدار العديد من الأنظمة والتعليمات في هذا المجال.

وفي مجال السياسات والإجراءات الحكومية في صون حقوق الإنسان؛ شكّل مجلس الوزراء لجنة لمتابعة تنفيذ توصيات المركز الوطني لحقوق الإنسان وإعداد التقارير بشأنها، وتم استحداث منصب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان في رئاسة الوزراء عام 2014، وتوفير مدّعين عامّين تابعين لمكتب الشفافية وحقوق الإنسان لدى جميع مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف المؤقت،

واستحداث إدارات لحقوق الإنسان في العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية، وإطلاق المنصة الإلكترونية الحكومية لتلقّي الشكاوى إلكترونياً ومتابعتها، وإدماج مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج المدرسية.

في عام 2014 أقرت الحكومة مجموعة من المزايا لأبناء الأردنيات من أزواج أجانب، تتعلق بتصاريح العمل، والتملك، ورخص القيادة، والبطاقة التعريفية. وفي عام 2017 أصدر مجلس الوزراء قراراً تضمّن الموافقة على شمول أبناء الأردنيات بالالتحاق في مؤسسات التعليم العالي وفقاً لأسس يقرها مجلس التعليم العالي. وفي عام 2018 صدر قرار مجلس الوزراء الذي تضمّن إلغاء شرط إقامة الأم الأردنية إقامةً دائمة في المملكة لمدة خمس سنوات للاستفادة من هذه التسهيلات، واعتبار البطاقة التعريفية بطاقةً شخصية.

وفي عام 2016 أُطلقت الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان للأعوام 2016–2025، وهي أول خطة وطنية شاملة في هذا المجال، وتُعَدّ خارطة طريق إصلاحية لتفعيل منظومة حقوق الإنسان في الأردن، إذ تضمّنت إطاراً تلتزم به الحكومة لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية تُعنى بملف حقوق الإنسان. وركّزت الخطة في مضامينها على محاور عدة، هي: محور الحقوق المدنية والسياسية، ومحور الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومحور الفئات الأكثر تعرضاً للانتهاك في المجتمع وأهمها الطفل والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

تحديث الإعلام

حظيَ الإعلام الأردني بنقاش إصلاحي واسع ومبادرات متعددة، واتسمت هذه المرحلة بتطوير البيئة التشريعية ذات الصلة بالإعلام، وتطورت الأطر المؤسسية للإعلام، وظهرت مؤسسات عامة تنظيمية ووسائل إعلام جديدة. وانعكس ذلك في إنشاء محطات التلفزة المرئية والإذاعية، وتوسع نطاق عمل الإعلام الرقمي، وانتشار المواقع الإلكترونية، وتوسع قاعدة الرُّخَص القطاعية (دور النشر، دور التوزيع، الدعاية والإعلان).

- الحوكمة والسياسة الإعلامية

أُلغيت وزارة الإعلام رسمياً عام 2001، وشكّل هذا القرار خطوة إصلاحية جريئة في ذلك الوقت، وأُنشئ المجلس الأعلى للإعلام عام 2003 بهدف منح الإعلام مزيداً من الاستقلالية، إلا أن هذا المجلس أُلغي عام 2008 استجابةً لإحدى مبادرات الاجندة الوطنية، وظهر فيما بعد موقع «وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال». وفي عام 2022 أُنشئت وزارة الاتصال الحكومي، وأُقرت السياسة الإعلامية للوزارة مطلع عام 2024.

وخلال الربع الأول من القرن، أُجريت تعديلات تشريعية منحت الاستقلالية لمؤسسات الإعلام، وأُنشئت مؤسسات إعلامية تنظيمية، إذ عُدلت قوانين المؤسسات الإعلامية العامة، وأصبحت تتضمن إنشاء مجلس إدارة لكلّ من مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء الأردنية (بترا)، ويقوم كل مجلس بوضع السياسة العامة والخطط لكل مؤسسة.

وفي عام 2003 عبّر الملك عبدالله الثاني عن «الرؤية الملكية للإعلام»، ونصّت على[81]:

- بناء نظام إعلامي أردني حديث يشكّل ركيزة لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويعزّز سياسة الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي ينتهجها الأردن، وبما يواكب التطورات العالميّة.
- بناء إعلام الدولة الحديثة من خلال تشجيع التعددية واحترام الرأي والرأي الآخر والتعبير عن الوطن بفئاته كافة.
- دعم استقلال مؤسسات الإعلام وإدارتها، من خلال حماية استقلالية إدارات المؤسسات الإعلامية وقراراتها، وفتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في ملكية وسائل الإعلام، وتمكين هذه الوسائل من القيام بدورها الرقابي.

81 هيئة الإعلام، الرؤية الملكية للإعلام.

- الارتقاء بالمهنية الإعلامية من خلال التدريب والتأهيل والتخصص ومراجعة القوانين الإعلامية وتطوير مواثيق الشرف الإعلامي والأخذ بالمتغيرات التقنيّة التي يشهدها العصر.

وفي عام 2003 أيضاً، صدر أول قانون أردني لتنظيم قطاع المرئي والمسموع، وتضمّن السماح للقطاع الخاص والمجتمع بإنشاء الإذاعات ومحطات التلفزيون، وفي عام 2015 عُدِّل القانون وتم تحسين شروط ترخيص المحطات الإذاعية والتلفزيونية بما يتلاءم مع المعايير الدولية.

الجدول رقم (12): المؤسسات الإعلامية المرخصة (2023)*

نوع الترخيص	العدد
المطبوعات الإلكترونية	133
المطبوعات الحزبية	1 (قيد الترخيص بالاستناد إلى قانون الأحزاب الجديد)
المطبوعات الإلكترونية الحزبية	15 (قيد الترخيص بالاستناد إلى قانون الأحزاب الجديد)
المطبوعات الصحفية (ورقية)	18
المطبوعات المتخصصة	63
مؤسسات النشر والإعلان	643

* المصدر: هيئة الإعلام.

وكان الأردن رائداً على المستوى العربي في إصدار أول قانون يضمن وينظّم حق الحصول على المعلومات بوصفه حقاً للمواطنين كافة، إلا أن هناك تقارير أشارت إلى أن هذا القانون الذي صدر عام 2007 لم يحقق الفائدة المرجوّة منه، وسُجِّل عليه التوسُّع في حماية سرية المعلومات العامة، وطول المدة الممنوحة للمؤسسات العامة للرد على طلبات الحصول على المعلومات، ونقص التفاصيل الإجرائية. وفي عام 2019 تم إعداد قانون متطور يتماشى مع المعايير الدولية، إلا أن إقراره تأخّرَ؛ ما دفع الملك في عام 2023 إلى توجيه الحكومة للاستعجال في إجراء إصلاحات تشريعية لضمان حق المواطنين في الحصول على المعلومات.

يعدّ قانون المطبوعات والنشر أبرز التشريعات التقليدية التي تُعنى بتنظيم إصدار ونشر المطبوعات الصحفية. وكان أول قانون للمطبوعات والنشر بالمملكة قد صدر عام 1952، وشهد القانونُ العديدَ من التعديلات في العقود الثلاثة الأخيرة، آخرها عام 2015. وبموجب هذه التعديلات يوجد في كل محكمة بداية غرفةٌ قضائية متخصصة لقضايا المطبوعات والنشر، وتُمنح قضايا المطبوعات والنشر صفة الاستعجال، و«لا يجوز التوقيف نتيجة إبداء الرأي بالقول والكتابة وغيرها من وسائل التعبير»[82]. وأعاد القانون تعريف المطبوعة، وتضمّنَ إلزامية تسجيل المطبوعة الإلكترونية.

قناة المملكة: الأخبار بتوقيت عمّان

بقيت فكرة إنشاء قناة إخبارية أردنية تُجاري التطور في الخدمات الإخبارية العالمية والإقليمية وتعيد بريق الحضور الإعلامي الأردني، طموحاً وطنياً منذ سنوات طويلة، وجرت في السابق محاولات في هذا السياق، لكنها باءت بالفشل. وفي عام 2015 صدر «نظام المحطة المستقلة لإعلام الخدمة العامة»، وتم تشكيل مجلس إدارة للمحطة تولى مهمة تأسيس أول قناة إخبارية أردنية تقوم على مفهومَي الخدمة العامة الإعلامية والاستقلالية.

انطلق البث الفضائي والرقمي للقناة التي حملت اسم «المملكة» يوم الاثنين 16 تموز 2018، وبدأت القناة بثّها بنشرة الأخبار الرئيسية عند السابعة مساءً بتوقيت عمّان.

قامت رؤية القناة على مبادئ إعلام الخدمة العامة التلفزيونية، وهي مؤسسة إعلامية مستقلة تحمل رسالة الوطن، وتسعى لنيل ثقة المشاهد الأردني والعربي، وتقدم خدمة إخبارية وإعلامية مستقلة بمهنية وبجودة تقنية عالية. وخلال سنوات قليلة استطاعت «المملكة» أن تثبت جدارتها المهنية وحضورها.

82 قانون المطبوعات والنشر المعدل رقم (32) لسنة 2012.

زُودت القناة بتكنولوجيا إنتاج وبث حديثة، وأستوديوهات ومرافق إنتاج إعلامي متقدمة، وأصبحت تضم شبكة مراسلين في عواصم صنع القرار العالمية وفي دول عربية من بينها العراق وسوريا وفلسطين (القدس المحتلة وقطاع غزة) ومصر، بالإضافة إلى مكاتب مجهزة في الكرك وإربد والمفرق ومعان والعقبة.

وتقدم «المملكة» محتوى إخبارياً وإعلامياً متنوعاً ويعبّر عن تعددية المجتمع السياسية والثقافية، وتخضع لمساءلة الجمهور الأردني من خلال «لجان الجمهور» التي تضم ممثلين عن الجمهور يجتمعون دورياً لتقييم محتواها وتقديم توصيات لتحسين التغطية الإخبارية والدورات البرامجية.

وإلى جانب كسبها جمهوراً واسعاً من المشاهدين الأردنيين والعرب، حصلت «المملكة» على العديد من الجوائز الإعلامية المحلية والإقليمية والعالمية.

- الصناعة الإعلامية

افتتح الملك عبدالله الثاني «المدينة الإعلامية الأردنية» عام 2000، وهي أول منطقة إعلامية حرة للقطاع الخاص وباستثمار عربي، تقدّم خدمات إعلامية تكنولوجية متقدمة، منها خدمات البث التلفزيوني الفضائي والرقمي، وفي عام 2008 تم إنشاء مدينة إعلامية ثانية.

ويُعَدّ قانون الإعلام المرئي والمسموع رقم (71) لسنة 2002 من أبرز الإنجازات التي تحققت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في مجال الإعلام، إذ سمح للمجتمع وللقطاع الخاص -للمرة الأولى- بامتلاك وإدارة محطات الإذاعة والتلفزيون، وأنشئت بموجب ذلك هيئةُ الإعلام المرئي والمسموع.

وبموجب التعديل الذي جرى للقانون عام 2015، أُنشئت هيئة الإعلام وألغيت دائرة المطبوعات والنشر؛ الأمر الذي فتح المجالَ واسعاً أمام صناعة إعلامية جديدة. وفي عام 2023 أصبح في الأردن 19 محطة للبث التلفزيوني، و39 محطة البث الإذاعي، ومحطّتان لإعادة البث الإذاعي.

المرأة والأسرة

عملت الدولة على دعم حقوق المرأة الأردنية وتمكينها، وشهدت سنوات القرن الحادي والعشرين إنجازات غير مسبوقة في تمكين الأسرة الأردنية وفي المقدمة تمكين النساء وحماية حقوق الأطفال، وشملت هذه التطورات المنظومةَ التشريعية، وبناءَ المؤسسات، والأطرَ التنظيمية، والتمكينَ، والتمثيل.

قامت الرؤية الملكية على أن الارتقاء بمكانة المرأة وتمكينها في المجالات المختلفة أساسي للنهوض بالأردن، وأوضح الملك هذه المبادئ في أوراقه النقاشية التي تنبهت لدور المرأة في عملية الإصلاح والتحديث في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعدّها جزءاً لا يتجزأ من حركة التطوير وصولاً إلى مستقبل أفضل.

وفي هذا السياق، قال الملك في الورقة النقاشية الأولى: «**لنتذكر جميعاً أننا كأردنيين وأردنيات إخوة وأخوات متساوون وفي مركب واحد، وأن وحدتنا وإخلاصنا لهذا البلد يسمو فوق كل اختلاف، سواء أكان في العرق، أو الأصل، أو الدين**»[83]. هذا التأكيد الملكي ما هو إلا تجسيد واضح وصريح لفكرة أن الجميع شركاء في هذا الوطن وشركاء في النهوض به، وأن على النساء الأردنيات مسؤوليات لا يمكن القيام بها وأمامهن تحديات لا يمكن مواجهتها من دون شراكة حقيقية مع إخوتهن من الأردنيين.

ركزت جهود الدولة في تمكين المرأة وتعزيز مكانة الأسرة على الإصلاحات التشريعية انطلاقاً من أن التشريع يقود التغير الاجتماعي والثقافي في معظم الحالات، وشهدت منظومة التشريعات الأردنية في المجال الاجتماعي خلال هذه المرحلة تحولات جوهرية لصالح الأسرة والمرأة، ويمكن تناولها ضمن ثلاثة محاور: التشريعات المختصة بالشؤون الاجتماعية مباشرة، والتشريعات التي تناولت تمكين مشاركة المرأة سياسياً، والتشريعات العامة التي عالجت فجوات في حقوق المرأة سواء في العمل أو في الشؤون الاقتصادية والعامة.

---

83 الورقة النقاشية الأولى للملك عبدالله الثاني: «مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة»، 9 كانون الأول 2012.

ولعل التعديلَ الدستوري الذي جاء استجابةً لمخرجات منظومة التحديث السياسي أبرزُ هذه التطورات، واشتمل على تغيير عنوان الفصل الثاني بالدستور الذي أصبح «حقوق الأردنيين والأردنيات وواجباتهم»، وإضافة فقرة إلى المادة السادسة تنص على «تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز»[84].

على المستوى الأول، وخلال الأعوام العشرين الأخيرة، حققت المرأة الأردنية مكتسبات تشريعية واسعة، بما في ذلك نشر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الجريدة الرسمية. وتضمّنَ قانون الأحوال المدنية المعدل لسنة 2001 صرف دفتر عائلة مستقل للمرأة المطلّقة بناء على طلبها، وصرف دفتر عائلة للأرملة مع أولادها، وصرف دفتر عائلة لكل امرأة أردنية متزوجة من أجنبي.

أما التعديلات التي أُجريت على قانون الأحوال المدنية لسنة 2003، فقد تضمنت رفع سنّ الزواج من 16 و15 للذكور والإناث على التوالي إلى 18 عاماً للجنسين على حد سواء، وإعطاء الحق للزوجة أن تطلب من القاضي التفريق بينها وبين زوجها إذا أعادت ما تسلّمته من مهرها وما تكلّف به الزوج من نفقات الزواج، وفي حال امتنع الزوج عن تطليقها يحكم القاضي بفسخ العقد إضافة إلى بنود أخرى.

ومنح قانون جوازات السفر الحق للمرأة في إصدار جواز سفر من دون الحصول على موافقة زوجها.

وشهد عام 2008 صدور أول قانون للحماية من العنف الأسري، وفي عام 2017 صدر قانون جديد عالج العديد من الثغرات التي تضمّنها القانون السابق، وتصاعدت الإصلاحات التشريعية لصالح المرأة، وتم تعديل قانون العقوبات لسنة 2017 بإلغاء المادة (308) من القانون والتي كانت تتيح للمغتصِب الإفلات من العقاب بزواجه من الضحية، وتعديل المادة (98) بحيث يُستثنى مرتكبو الجرائم

84 الدستور الأردني، 2022.

بداعي الشرف من الاستفادة من العذر المخفف المرتبط بالجرائم الواقعة في حالة الغضب، والمادة (62/ج) بإعطاء ولاية للأم في الرعاية الطبية لأبنائها أسوة بالأب، ووضع عقوبة على أشكال من التحرش في المادة (306)، وعدم استفادة فاعل الجريمة من العذر المخفف إذا وقع الفعل على أنثى. وعاقب القانون على أفعال التحرش الجنسي.

وشهد القانون تطورات شملت بدائل للعقوبات السالبة للحرية ووسّع من شمولها للخدمة الاجتماعية والمراقبة المجتمعية والمراقبة الإلكترونية؛ الأمر الذي يسهم في مواجهة أسباب عدم تبليغ النساء عن العنف الذي يتعرضن له، وبالتالي الحد من العنف الأسري.

وفي عام 2018 صدر قانون معدل لقانون التقاعد المدني سمح للأرملة بالجمع بين راتبَي تقاعدها وتقاعد زوجها. وفي العام نفسه أُجريت تعديلات على قانون الضمان الاجتماعي سمحت للمكلف المرأة المعيلة الحقّ في الحصول على الإعفاء للمعالين، وفي حال التقدم للاستفادة من هذا الإعفاء من أكثر من مكلف معيل يتم تقاسمها بحسب نسبة الإعالة أو بالتساوي بين المعيلين.

وفي عام 2015 صدر نظام صندوق تسليف النفقة، وجاء نظام العمل المرن الذي صدر عام 2017 ليساعد المرأة العاملة على الموازنة بين العمل والمسؤوليات الأسرية، وفي عام 2018 صدر نظام دور الحضانة، ونظام معدل لنظام تأسيس وترخيص المؤسسات التعليمية الخاصة والأجنبية، يُلزمها بتحويل الرواتب الشهرية المستحقة للمعلم إلى حسابه البنكي أو المحفظة الإلكترونية الخاصة به.

وفي عام 2020 شمل نظام الخدمة المدنية نصوصاً لصالح المرأة والأسرة، من بينها ضمان بيئة عمل آمنة وخالية من التحرش، وإقرار إجازة أبوّة لثلاثة أيام وساعة رضاعة للموظفة وإجازة عرضية للزوج في حال وفاة الزوجة إلى 10 أيام وللزوجة عند وفاة زوجها 30 يوماً، وعدم تكليف الموظفة الحامل القيام بالأعمال الجسدية الضارّة بصحتها وحملها. وفي عام 2022 منح مجلس الوزراء أفضلية خاصة بإدماج النوع الاجتماعي في المشتريات الحكومية عند تقييم العروض بنسبة تفضيل لا تتجاوز 5%.

وفي عام 2022 أقر البرلمان الأردني قانون حقوق الطفل بعد 24 عاماً من إعداد المسودة الأولى للقانون، وجاء القانون استجابةً للتعديلات الدستورية لسنة 2022 التي أكدت على حماية الطفولة، إلى جانب الحاجة إلى تعزيز حماية الأطفال ورعايتهم من خلال إيجاد تشريع ينظم العلاقة وينسق بين الجهات العامة والأهلية والخاصة المعنية بالطفل أو المكلفة بتقديم خدمات له وفقاً للتشريعات النافذة. كما جاء القانون بعد مصادقة الأردن على اتفاقية حقوق الطفل؛ الأمر الذي تطلّب اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية، وغيرها من التدابير الملائمة لإعمال الحقوق المعترف بها للأطفال في هذه الاتفاقية.

وفي مطلع عام 2023 أقر مجلس النواب الأردني قانوناً معدلاً لقانون العمل، لإيجاد مزيد من الحماية القانونية للعمال والعاملات في بيئة العمل، وتضمّن القانون المعدل بعض الإيجابيات مثل مكافحة التحرش الجنسي والحماية منه، وعدم التمييز بين الجنسين.

وشهدت المنظومة التشريعية في مجال المشاركة السياسية والتمثيل، تحولات جوهرية لصالح تمكين المرأة. كانت المحطة الأولى في تحديد (كوتا) للمرأة في مقاعد مجلس النواب في قانون الانتخاب لسنة 2003، وارتفع عدد المقاعد المخصصة لها في القوانين اللاحقة ليصل إلى 15 مقعداً عام 2012، أي ما نسبته 11.5% من مقاعد المجلس، وإلى جانب ذلك نجحت 5 نساء في الوصول إلى البرلمان بالتنافس.

واستجابةً لمخرجات منظومة التحديث السياسي، جاء قانون الانتخاب بحزمة من النصوص المناصرة للتمكين السياسي للمرأة، إذ خُصص لها 18 مقعداً في قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2022، ووصلت نسبة تمثيلها في مجلس الأعيان إلى 15.4%.

وفي قانون الأحزاب السياسية لسنة 2022، حَدّدت متطلبات تأسيس الحزب السياسي ألّا تقل نسبة النساء عن 20% من عدد المؤسسين. وشمل نظامُ المساهمة المالية في دعم الأحزاب مساهمةً مالية إضافية بنسبة 20% عن كل مقعد نيابي تفوز به مرشحة من الحزب بالانتخابات؛ الأمر الذي جعل أعداد المنتسبات للأحزاب تتضاعف وتصل إلى حوالي 42% بعد صدور القانون. أما

قانون الإدارة المحلية فقد خَصص للنساء في كلٍّ من مجلس المحافظة والمجلس البلدي 25% من إجمالي عدد أعضاء المجلس المنتخَبين.

وفي مجال تمثيل المرأة، حققت الأردنيات إنجازات كبيرة في الحضور والتمثيل في المجالات والمستويات المختلفة، ولاقت الأردنيات دعماً ملكياً واضحاً، إذ حضرن في كل المبادرات واللجان الملكية والوطنية التي اختصت بالقضايا الوطنية الكبرى. ففي عام 2002 شُكلت هيئة وطنية لتوصيل رسالة مبادرة «الأردن أولاً» بتمثيلٍ نسائي بلغ 16%، وفي عام 2005 شُكلت لجنة الأجندة الوطنية ومُثلت النساء فيها بنسبة 18.5%، وفي هيئة «كلنا الأردن» كان تمثيل النساء 12%، وفي لجنة الحوار الوطني عام 2011 كان تمثيل النساء بنسبة 8%، وفي اللجنة الملكية لمنظومة النزاهة الوطنية عام 2014 كان تمثيل النساء بنسبة 12.5%، وفي اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية عام 2021 جاء تمثيل النساء بحوالي 20%.

وشهدت هذه المرحلة إنشاء العديد من المؤسسات الرسمية والأهلية التي تعنى بشؤون المرأة والأسرة في المجالات المختلفة، مثل المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2001)، وإدارة حماية الأسرة (2003)، ودار الوفاق الأسري التي تعدّ أول دار إيواء رسمية لضحايا العنف من النساء والأطفال (2007).

الجدول رقم (13): تمثيل المرأة في المجالس والهيئات المعينة والمنتخَبة*

مجلس الأعيان	%15.4	2022
مجلس النواب	%13	2020
المجالس البلدية ومجالس المحافظات ومجلس أمانة عمان الكبرى	%27	2022
مجالس النقابات المهنية	%28	2022
مجالس النقابات العمالية	%21	2022
اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية	%20	2021

* المصدر: اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

وبمبادرة من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، أُطلق برنامج العمل الوطني في عام 2003 بالشراكة مع الهيئات النسائية ذات الامتدادات الشعبية. وشمل البرنامجُ تأسيسَ فريق عمل برلماني يهتم بقضايا المرأة المطروحة تحت قبة البرلمان ويؤيدها.

ونجحت اللجنة في دمج قضايا النوع الاجتماعي في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1999–2003) والتي شملت 16 قطاعاً، ومنذ ذلك الوقت بدأت بالتدريج عمليةُ إدماج معايير النوع الاجتماعي في السياسات والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية، وشهد عام 2020 اعتماد سياسة إدماج النوع الاجتماعي من قِبل الحكومة، وفي عام 2020 صادقت الحكومة على الاستراتيجية الوطنية للمرأة للأعوام 2020–2025، وفي عام 2022 أُطلقت استراتيجية تمكين المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي.

بالرغم من الجهود المبذولة في الأردن من أجل تمكين المرأة في المجالات المختلفة والإنجازات الكبيرة التي حققتها النساء الأردنيات، فإن تمكين المرأة الأردنية اقتصادياً ما زال يشكّل تحدياً وطنياً كبيراً، ووفقاً لأرقام دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، ما تزال مشاركتها في القوى العاملة منخفضة (14%) مقارنة بالرجل (54%).

الجدول رقم (14): حضور المرأة في الهيئات الحكومية وقطاعات العمل*

الحكومة (الوزراء)	%23	2023
موقع أمين عام أو مدير عام	%18.5	2023
القضاء	%28	2018
بعثات حفظ السلام	%16	2022
نقابة المهندسين الزراعيين	%51	2018
نقابة المهندسين	%26.7	2021
نقابة المحامين	%29	2021
نقابة الأطباء	%24.6	2021
نقابة الممرضين	%77	2021

* المصدر: اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

وعلى الرغم من أن الأردن سجّل المرتبة 12 في العالم في تعليم الفتيات، فما زال يحتل المرتبة 135 في التقرير العالمي للمساواة بين الجنسين[85]، ولقد عملت الحكومة على سلسلة من المبادرات ضمن رؤية التحديث الاقتصادي، والتي بدأ العمل على تنفيذها مؤخراً، كما هي الحال في جدّية التعامل مع مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية التي أوصت بتمثيل المرأة في اللجان الحكومية وفي مجالس النقابات المهنية والعمالية والبنوك وغرف الصناعة والتجارة.

وفي سياق رعايتها للبرامج والمشاريع ذات القيمة المضافة التي تكمل وتبني على ما تقدّمه المؤسسات الوطنية في القطاعات والمجالات المختلفة، ركزت الملكة رانيا على دور الأسرة بوصفها نواة المجتمع ولبنته الأساسية، من خلال تأسيس مجلس وطني لشؤون الأسرة يكون مرجعية وطنية داعمة لمكونات الأسرة الأردنية ووضع الاستراتيجيات اللازمة لذلك.

وحاز المجلس جائزةَ المؤسسات الصديقة للطفولة في المنطقة العربية لعام 2022، والتي تنظمها جامعة الدول العربية من خلال قطاع الشؤون الاجتماعية؛ تشجيعاً للمؤسسات المعنية بشؤون الطفولة لترسيخ ثقافة احترام حقوق الطفل في المجتمعات بصفتها حقوقاً أصيلة، ولتسليط الضوء على نماذج عربية أسهمت في إحداث التغيير في مجال حماية الطفل.

وتم اختيار المجلس مركزاً للتعاون الإقليمي في مجال الحماية والوقاية من العنف، الذي يُمنح للمراكز المتميزة على الصعيد العالمي.

ومنذ تأسيسها، بادرت مؤسسة نهر الأردن إلى إطلاق مشاريع اجتماعية واقتصادية متعددة للمرأة تهدف إلى توفير فرص عمل للسيدات تمكّنهن من المساهمة في تحسين مستوى معيشتهن. وبالتزامن مع هذا الأمر، تعمل هذه المشاريع على تعزيز مهارات المرأة في إنتاج الصناعات اليدوية التقليدية، إضافة إلى بناء قدراتهن في مجال إدارة المشاريع وتطويرها.

85 Global Gender Gap Report 2022 INSIGHT REPORT JULY 2022. https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2022.pdf

هـذه الجهـود تكللـت بالنجـاح حينمـا عملـت مؤسسـة نهـر الأردن بالشـراكة مـع شـركة آيكيـا العالميـة على تمكين مجموعـة مـن سـيدات المجتمـع المحلـي واللاجئـات في الأردن مـن خـلال مشـاريع حرفيـة تحاكـي التـراث الريفـي والبـدوي، ويتـم بيـع المنتجـات حصريـاً عبـر معـارض آيكيـا، محليـاً ودوليـاً. أسـهمت هـذه المشـاريع في توفيـر فـرص عمـل والحفـاظ على الاسـتقرار الاقتصـادي والمجتمعـي بـين اللاجئـين السـوريين والمجتمعـات المحليـة المسـتضيفة، وتم إنتـاج أول مجموعـة مـن المنتجـات المطـرزة من قِبل أكثـر من 110 سـيدات حرفيـات، وتم إطـلاق هـذه المجموعـات عبـر متاجـر آيكيـا في دول مجلـس التعـاون الخليجـي وشـمال إفريقيـا وآسـيا والولايـات المتحـدة وأوروبـا.

في عـام 2006 واصلـت مؤسسـة نهـر الأردن العمـل علـى تعزيـز ثقافـة الابتـكار الريـادي عبـر دعـم مشـاريع خاصـة بفنـون الطهـي المنزلـي مـن خـلال مطبـخ الكرمـة الـذي تأسـس ليوفـر مجموعـة متنوعـة مـن المأكـولات البيتيـة بمكونـات طبيعيـة، تشـمل المعمـول والكعـك المحلـي والحلويـات العربيـة، إضافـة إلـى 13 صنفـاً مـن الأطعمـة المجمَّـدة بأيـدي سـيدات المجتمـع المحلـي. ويوفـر المطبـخ خدمـاتِ إعـداد الطعـام الخـاص بالمناسـبات؛ ممـا أسـهم في توفيـر المزيـد مـن فـرص العمـل لمسـتفيدات نهـر الأردن.

ومـن منطلـق اهتمـام جلالـة الملكـة بالأسـرة والطفـل، افتتحـت جلالتهـا «دار الأمـان» كأول مركـز مـن نوعـه في العالـم العربـي لحمايـة الطفـل مـن الإسـاءة، وتولـت مؤسسـة نهـر الأردن الإدارةَ والمتابعـة لهـذا المركـز لضمـان توفيـر المـأوى المؤقـت للأطفـال الذيـن يتعرضـون للإسـاءة الجسـدية أو النفسـية إضافـة إلـى القيـام ببحـوث وحمـلات إرشـادية لوضـع حـد لظاهـرة الإسـاءة للأطفـال. اسـتمرت المؤسسـة بالإشـراف علـى «دار الأمـان» وإدارتهـا إلـى أن نُقلـت مسـؤولية إدارتهـا إلـى وزارة التنميـة الاجتماعيـة لتكـون الـدار نموذجـاً لمراكـز مشـابهة يتـم تأسيسـها في مختلـف أرجـاء المملكـة. ومـا تـزال «دار الأمـان» تعمـل وتقـدم خدماتهـا للعديـد مـن الأطفـال بالتعـاون مـع برنامـج حمايـة الطفـل في مؤسسـة نهـر الأردن.

وفي عـام 2011 افتتحـت الملكـة رانيـا في مدينـة العقبـة مركـزَ الملكـة رانيـا العبـدالله لتمكين المجتمعـات التابـع لمؤسسـة نهـر الأردن، بهـدف إحـداث تدخـلات تنمويـة اجتماعيـة واقتصاديـة شـاملة في مدينـة العقبـة مـن خـلال برامـج المؤسسـة ومشـاريعها التنمويـة.

وبهدف تزويد الأيتام الذين تزيد أعمارهم عن 18 عاماً ممن تخرجوا من دور الرعاية أو يعيشون في المناطق الأقل حظاً بالتعليم والمهارات ليصبحوا أعضاء فاعلين، أُطلق «صندوق الأمان لمستقبل الأيتام» عام 2003. ويوفّر الصندوق حزمة من المهارات الحياتية والاجتماعية التي تشجّع الشباب على بناء العلاقات وتطوير المعرفة الفنية واكتساب المهارات الضرورية التي تمكّنهم من أن يصبحوا مبدعين قادرين على حل المشكلات والتعامل مع الظروف التي تواجههم.

ويعمل الصندوق من خلال برامج التعليم والتأهيل إلى تأمين مستقبل أيتام دور الرعاية الإيوائية الذين قضوا معظم أو كل مرحلة الطفولة في مراكز رعاية الأيتام، وأيتام دور الرعاية الخارجية الذين يتلقون الدعم من جمعيات رعاية الأيتام المسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية والذين يعيشون مع أحد الأبوين أو أحد أفراد العائلة الممتدة في ظروف اقتصادية صعبة، وبما يسهم في مساعدتهم للوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات وأن يصبحوا أفراداً منتجين في المجتمع.

ويسعى الصندوق إلى تمكين الأيتام الذين يسعون لإيجاد حلول مبتكرة للتحديات التي تواجه مجتمعهم وذلك من خلال مساعدتهم على تطوير هذه الأفكار ووضع خطط لتنفيذها ثم تشبيكهم مع المؤسسات التي من الممكن أن تتبنى أفكارهم لترجمتها على أرض الواقع. كما يقدّم الصندوق برامج تدريبية تسهم في إكساب الشباب المهارات اللازمة لدخول سوق العمل والمنافسة فيه. من جهة أخرى، يقدّم الصندوق برامج الدعم والإرشاد النفسي للأيتام لمساعدتهم في تخطي التحديات والمشكلات التي قد تواجههم بسبب ظروفهم الخاصة أو خلال رحلة انخراطهم بالمجتمع. ووصل عدد المستفيدين من صندوق الأمان 5000 شاب وشابة من جميع محافظات المملكة، تخرّج من بينهم حوالي 4000 شاب وشابة بدأوا حياتهم العملية مسلَّحين بالتعليم والمهارات العملية والاجتماعية.

حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

أنشأ الأردن مجلساً أعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2007 وذلك نتيجةً لسلسلة من المبادرات الملكية التي سعت إلى تحسين نوعية حياتهم؛ فقد وجّه الملك عبدالله الثاني بوضع استراتيجية وطنية لذوي الإعاقة عام 2006، شُكِّلت على إثرها لجنةٌ كُلِّفت بإعداد وثيقة الاستراتيجية، ومع بداية عام 2007 قدمت الاستراتيجية الوطنية لأشخاص ذوي الإعاقة (2007–2015) التي صدر بموجبها قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (31) لسنة 2007، وبموجب المادة السادسة منه أنشئ المجلس.

وخلال جولاته الميدانية في المحافظات، وجّه الملك عبدالله الثاني ببناء عدد من المراكز والمؤسسات التي تُعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة، ومن أبرزها أكاديمية المكفوفين التي بوشر في بنائها عام 2008 وأصبحت مركزاً نموذجياً يقدم خدمات التعليم والتأهيل والتدريب للأشخاص المكفوفين بالإضافة إلى اشتمالها على مكتبة نموذجية وملاعب ومسرح ومسبح رياضي يخدم الأشخاص المكفوفين والمتدربين من طلبة الجامعات في الأردن والدول العربية المجاورة. وفي عام 2009، وجّه الملك بتوفير برنامج «إبصار» الناطق للطلبة المكفوفين بالجامعات، لدعم استقلاليتهم وتعزيز اعتمادهم على أنفسهم في تحصيلهم العلمي.

وخلال هذه المرحلة، تم إنشاء 11 مركزاً ومؤسسة تعليمية وتشخيصية بدعم من المبادرات الملكية، توزعت على عمّان والأغوار الشمالية والمفرق والرويشد والكورة والعقبة والقويرة والطفيلة والظليل وسحاب.

كما أمر جلالة الملك بتوفير العمليات الخاصة بزراعة القوقعة للأشخاص الصم، وتوفير الخدمات المساندة من مقاعد متحركة وأجهزة ومستلزمات خاصة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة. وأطلق الأمير الحسين، ولي العهد، مبادرة «سمع بلا حدود» لدعم الأطفال الذين يعانون من تحدّيات سمعيّة ليكونوا أفراداً مندمجين وفاعلين في المجتمع.

وكانت مشاركة الملك عبدالله الثاني في افتتاح أعمال القمة العالمية للإعاقة الثانية التي انعقدت في النرويج (2022)، إشارة واضحة إلى قوة الإرادة

السياسية في الأردن للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة والقضاء على كل أشكال التمييز ضدهم. وقال الملك في كلمته بالقمة: «**مستقبلنا يكمن في شمول وانخراط الجميع، ولن نستطيع المضيّ قُدماً إذا تجاهلنا أيّ فئة. فلنستغلّ الدروس التي تعلّمناها خلال الجائحة لنصبح أفضل ما يمكننا أن نكون، أكثر شمولاً وأكثر تعاطفاً وأكثر اتحاداً في التزامنا بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في كل مكان، كأشخاص لهم حقوقهم وعليهم واجباتهم**»[86].

ووصل نهج تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مستوى متقدم في تعديل الفقرة الخامسة من المادة السادسة من الدستور، بحيث أصبح نصها شمولياً يشير إلى تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتزام الدولة بضمان دمجهم في نواحي الحياة المختلفة.

عاد الأردن لتطوير التشريعات الخاصة بهذه الفئة، وذلك بإقرار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017، الذي طوّر الإطار التشريعي وشكّل تحولاً نوعياً في مجال تعزيز المساواة وحماية حقوق المنتمين لهذه الفئة وإدماجهم في المجتمع ومنحهم حقوقهم ومن ضمنها حق الترشح للانتخابات البرلمانية. وبمقتضى هذا القانون، تم تعديل اسم المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين ليصبح «المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة».

ويُعَدّ القانون متوائماً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان المصادَق عليها من المملكة، ويحقق التحول من النهج الرعائي إلى النهج الحقوقي القائم على المساواة وتكافؤ الفرص لتحقيق الدمج الكامل في المجالات كافة، ووضع أطر زمنية محددة لكل وزارة لتنفيذ التزاماتها، كما هي الحال بالنسبة للتعليم الدامج، إذ أوجب القانونُ على وزارة التربية والتعليم والجهات ذات العلاقة جعلَ المؤسسات التعليمية دامجةً خلال 10 أعوام، كما أوجب على وزارة التنمية الاجتماعية بتحويل المؤسسات الإيوائية (المبيت) إلى مؤسسات نهارية دامجة.

وكان الأردن قد صادق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2008، وأعدّ التقرير الوطني الأول الخاص بها عام 2012.

---

86 كلمة الملك عبدالله الثاني في القمة العالمية حول الأشخاص ذوي الإعاقة، النرويج، 16 شباط 2022.

وفي سياق متصل، عُدِّل قانون العقوبات لسنة 2017، فأصبح من القوانين العقابية النادرة حول العالم التي تتبنى تعزيز الحماية للأشخاص ذوي الإعاقة، إذ جعلت هذه التعديلات الإعاقةَ ظرفاً مشدداً يستوجب توقيع الحد الأقصى من العقوبة المقررة في عدد من الجرائم إذا كان المجني عليه من الأشخاص ذوي الإعاقة، كما هي الحال في جرائم الإيذاء والاعتداء الجنسي، وذلك بهدف إرسال رسالة للمجتمع مفادها أن الأشخاص ذوي الإعاقة أَولى بالرعاية والحماية.

وشملت الإصلاحات التشريعية إدخالَ تعديل على قانون الضريبة لسنة 2018، تم بموجبه إعفاء الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم من الضريبة بسقف ألفي دينار إذا ما تم تقديم فواتير أو تقارير تشير إلى تكبُّد تكاليف على العلاج أو التأهيل الجسدي. وفي مجال المشاركة السياسية، اشترط قانون الأحزاب السياسية لسنة 2022 أن يكون في المجموعة التأسيسية للحزب شخصٌ من ذوي الإعاقة.

كما طوّر الأردن منظومة أخرى من التشريعات، أبرزها إصدار نظام إعفاءات الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (14) لسنة 2013، وتعليمات حماية المستهلك المالي للأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2016 والخاصة بضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول للخدمات المصرفية، وإصدار تعليمات لجنة تكافؤ الفرص التي نصّ عليها القانون، وإصدار تعليمات التأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2023، وإصدار نظام بدائل دُور الإيواء لسنة 2023 الذي أقر مجموعة من الخدمات الداعمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.

وفي مجال السياسات، نُفّذت الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة (2007–2015)، وتضمنت مرحلتين (الأولى: 2007–2009، والثانية: 2010–2015)، والسياسة الوطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2020–2030). وأُطلقت الخطة الاستراتيجية للمجلس الأعلى (2021–2023)، وفي عام 2019 أطلقت وزارة التربية والتعليم الاستراتيجيةَ العشرية للتعليم الدامج (2019–2029)، وأعدّت الخطةَ التنفيذية للأعوام الثلاثة الأولى لمتابعة تنفيذ بنود الاستراتيجية.

وفي مجال الصحة والإعاقة، قطعت وزارة الصحة بالتعاون مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات المعنية شوطاً طويلاً في تحسين خدمات الرعاية الصحية وانتشارها والوصول إليها، وأبرزها تنفيذ المشروع الريادي لتعزيز الكشف المبكر وتحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة في مراكز تشخيص الإعاقة، وتعزيز وتوفير الأجهزة والمعدات الملائمة، وبناء قدرات العاملين في مراكز التأهيل والخدمات.

وبهدف ضبط جودة الخدمات المقدمة من المؤسسات التي تُعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة، أصدر المجلس الأعلى «معايير اعتماد مراكز الإعاقة الذهنية واضطراب طيف التوحد»، و«معايير اعتماد مراكز التشخيص»، وأعدّ «النظام المحوسب لتقييم مؤسسات التربية الخاصة» بحسب معايير الاعتماد العام والخاص بهدف ضمان مستوى وجودة الخدمات المقدمة في المؤسسات التي تُعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي مجال التمكين الاقتصادي، صدر نظام تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2020 والمتخصص بتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة والترتيبات التيسيرية التي يجب توفرها في بيئة العمل، وإعطاء صلاحيات لمفتشي العمل للتأكد من مدى التزام المنشأة/ المنشآت بتحقيق نسبة التشغيل الواردة في القانون وتوفير الترتيبات التيسيرية وإمكانية الوصول والأشكال الميسرة في مكان العمل.

كما تمت تهيئة معاهد تدريب مهني نموذجية دامجة في مؤسسة التدريب المهني في الأقاليم الثلاثة وتدريب العاملين فيها حول مهارات التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير المواد التعليمية بطرق ميسرة لهم.

إلى جانب ذلك، تم استحداث وتطوير برامج التأهيل المجتمعي في مناطق ومواقع عدة (الأغوار الجنوبية، المعهد الوطني في جامعة مؤتة، محافظة عجلون، منطقة الظليل)، وتطوير حقائب تدريبية بهدف رفع كفاءة العاملين في برامج التأهيل المجتمعي لتعزيز منظومة العيش المستقل من خلال برنامج التأهيل المجتمعي.

وفي مجال تمكين الأشخاص للوصول إلى الخدمات، تحققت إنجازات متعددة في مجال تهيئة المباني والمرافق العامة، بهدف توفير جميع التسهيلات البيئية لوصول

واستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة لمختلف الأماكن، وفي عام 2018 حُدِّثَت كودة متطلبات البناء الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتضمنت المتطلبات الواجب توافرها في جميع المباني الجديدة العامة التي يمكن أن يرتادها الأشخاص ذوي الإعاقة، والمتطلبات الخاصة بالمباني السكنية والمباني التعليمية والتفاصيل الفنية المتعلقة بالسلامة العامة.

وفتح الأردن مرافقه أمام اللاجئين السوريين من ذوي الإعاقة للاستفادة من الخدمات التي توفرها هذه المؤسسات رغم ما يواجهه من ضغوط اقتصادية كبيرة.

وأقرت الأمم المتحدة بالإنجازات النوعية التي حققها الأردن في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كما جاء في تقرير خبير الأمم المتحدة المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعد زيارته للأردن عام 2020، ومنه: «يتميز الأردن بريادته في مجال حقوق ذوي الإعاقة في المنطقة، وكان من أوائل الدول التي شاركت في وضع مسودة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومن أوائل الدول التي صادقت عليها». وأوضح الخبير أن هذا الالتزام الذي قطعه الأردن ينعكس في مجموعة القوانين المتطورة التي تحمي مجموعة الحقوق الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة[87].

87 بيان خبير الأمم المتحدة المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة جيرالد فورن، عيّنه مجلس حقوق الإنسان في تشرين الأول 2020. https://news.un.org/ar/story/2022/09/1111271

البصيرة تقود تغيير واقع الإعاقة في الأردن

في عام 2013 بثت إحدى وسائل الإعلام تقريراً حول تجاوزات في مراكز لرعاية أشخاص من ذوي الإعاقة في عمّان. المشاهد والوقائع التي شملها التقرير دفعت الملك للتدخل مباشرة، والتوجيه بتشكيل لجنة رسمية لتحقيق في أوضاع مراكز رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.

ورغم الإنجازات الكبيرة التي حققها الأردن في السابق في هذا المجال، شكلت هذه الحادثة محطةً لمراجعة واقع الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة. وقادت المتابعة الملكية لهذا الملف إلى إصلاحات جذرية، وتحويل المنظور الوطني من منظور الرعاية إلى منظور الحقوق، وإحداث تحولات جذرية في التشريعات.

وكان الأردن قد فاز في عام 2005 بجائزة روزفلت الدولية للإعاقة التي تسلّمها الملك عبدالله الثاني، وفي عام 2007 فاز الأردن مرة أخرى بهذه الجائزة، كما حصل في عام 2015 على المرتبة الأولى في برنامج (Zero project on Inclusive Education ICT) الذي شاركت به 18 دولة عن «خط الطوارئ للصم».

وشهدت السنوات العشر الأخيرة تحولات جوهرية في حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ سواء في التشريعات، إذ طوّر الأردن منظومة تشريعية حديثة لحماية حقوق هذه الفئة؛ أو في توفير التعليم الدامج وفي التمكين الاقتصادي وفي الوصول إلى الخدمات والمرافق، كما هي الحال في التمثيل والمشاركة السياسية.

فتح الآفاق أمام توسع المجتمع المدني الأردني

شهد المجتمع المدني الأردني بدءاً من مطلع القرن الجديد تحولات واسعة شملت الجوانب التشريعية والأطر المؤسسية والتنظيمية والانخراط في التنوع والتعدد وفي الانتشار والشمول وتعدد مجالات عمله.

على المستوى التشريعي، صدر قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة 2008 وتعديلاته، الذي فتح مجالاً واسعاً أمام المجتمع الأردني لإنشاء الجمعيات؛ إذ

حدد للحكومة مهلةً بأن تتخذ قراراً خلال ثلاثة أشهر من تقديم طلب تأسيس الجمعية، وإذا لم ترُد الحكومة في الوقت المحدد، يمكن للجمعية أن تبدأ بمباشرة عملها رغم عدم عدّها مسجّلة.

وبموجب هذا القانون، أُنشئ السجل الوطني للجمعيات عام 2008، وهو مؤسسة مستقلة مهمتها تنظيم قطاع الجمعيات وتوفير الدعم لها.

يتألف المجتمع المدني الأردني اليوم من ثماني عشرة فئة من التنظيمات المدنية التي تضم حوالي 7000 منظمة أهلية تتوزع بين الجمعيات الاجتماعية والتعاونية والنقابات المهنية والعمالية والأندية الرياضية والمنظمات غير الربحية، ويتجاوز عدد المنخرطين في المجتمع المدني الأردني 1.7 مليون شخص يشكّلون ما نسبته 43% من السكان في سنّ العمل، وقد تضاعف عدد مؤسسات المجتمع المدني وحجم المنخرطين فيها بحوالي 4 أضعاف خلال العقدين الماضيين.

كما توسّعت النقابات المهنية في الأردن، ويوجد اليوم 15 نقابة مهنية تعَدّ الإطارَ التنظيمي المهني لحوالي نصف مليون مهني أردني. وهناك أيضاً الاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن الذي يضم 17 نقابة عمالية معترَفاً بها، وحوالي 50 نقابة أصحاب عمل مسجّلة لدى وزارة العمل.

كما شهد المجتمع المدني الأردني تطوراً نوعياً على مستويات متعددة أخرى، منها نوعية الجمعيات والمؤسسات المدنية، إذ زاد عدد الجمعيات التي تعنى بحقوق الإنسان والمشاركة السياسية، وظهرت المؤسسات التي تعنى بالمدافعة المجتمعية، وبرز دور التحالفات المدنية في القضايا العامة وتحديداً في مجال التشريعات، ونجحت مؤسسات المجتمع المدني الأردني في محطات عديدة في التأثير القوي في قناعات الحكومة وفي قناعات المشرّعين في البرلمان.

وبحسب «التقرير الوطني لمؤشرات المجتمع المدني 2010»، تتمتع معظم فئات المجتمع المدني الأردني ببنية تحتية وقدرات اتصالية مقبولة، باستثناء المنظمات العاملة في بعض المناطق الريفية والنائية. كما تتسم بنية المجتمع المدني بالتنوع والاستقلالية الإدارية والمالية، والقدرة على الوصول إلى الإعلام. ويلاحَظ أنّ معدلات انخراط أبناء الطبقة الوسطى في مبادرات وأنشطة اجتماعية ونقابية وسياسية أعلى من انخراط الفئات الاجتماعية الأخرى، رغم صعوبة حصرها

رقمياً. ويمكن قول الأمر نفسه عن الطلبة والشباب وبعض قطاعات المرأة في المناطق الحضرية الكبرى[88].

ومن المؤشرات الأخرى، نشوء ظاهرة الشبكات والتحالفات والائتلافات، وهي تُعَدّ شكلاً جديداً من المظلات التي لم تعرفها منظمات المجتمع المدني إلّا في السنوات الأخيرة، إذ يوجد عدد من الشبكات الدائمة أو شبه الدائمة للمنظمات العاملة في مجالات البيئة، وحقوق الإنسان، والتنمية الديمقراطية، والمرأة. بالإضافة إلى الشبكات التي تتشكل لغرض محدد أو لفترة محددة، وتجد هذه الشبكات والتحالفات آذاناً صاغية داخل مؤسسات الدولة، فزادت فعاليتها وقدرتها على التأثير في عملية صناعة القرار. على سبيل المثال أخذت لجان مجلس النواب تفتح المجال أمام هذه التحالفات والمؤسسات المدنية لتقديم رؤاها في مشاريع القوانين وتقديم مراجعتها ومناقشاتها، وكثيراً ما أخذ المجلس بملاحظاتها وتبدلّت قناعات المشرّعين بتأثيرٍ منها.

المتقاعدون العسكريون: ذخيرة للمجتمع والدولة

شكّل المتقاعدون العسكريون والمحاربون القدامى رصيداً وطنياً فاعلاً ليس فقط للمؤسسة العسكرية، بل للمؤسسات المدنية المختلفة أيضاً، فهم ذخيرة حيّة من الموارد البشرية المؤهلة والمتوفرة في كل مكان. وأولت الدولة الأردنية اهتماماً كبيراً بهذه الفئة من المجتمع، وقاد الملك سلسلة من المبادرات التي تعنى بتوفير ظروف معيشة كريمة للمتقاعدين وتهتم بشكل أساسي بتوظيف المتقاعدين العسكريين في خدمة التنمية والتحديث.

لقد أنضجت الدولة الأردنية رؤية متكاملة لدور المتقاعدين العسكريين ودمجهم في الحياة العامة وفي زخم التنمية، وتدرجت هذه الرؤية على مدى الربع الأول من هذا القرن، وكان الملك الأحرصَ على متابعة وتنفيذ هذه الرؤية والأقرب لرفاقه.

---

88 مركز الأردن الجديد، منظمة سوفكس، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، UNDP، مؤسسة المستقبل (2010). التقرير الوطني لمؤشرات المجتمع المدني في الأردن: "دراسة عن البنية، الانخراط، التأثير والآفاق"، عمان.

ومن أبرز المبادرات الملكية في دعم المتقاعدين: رفع المستوى المعيشي لهم من خلال زيادة الرواتب التقاعدية، وإيجاد منافذ متعددة لتطوير سبل معيشة المتقاعدين وتحسين نوعيتها تمّ معظمها من خلال المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء بالتعاون مع المبادرات الملكية، والالتزام الرسمي بوضع فئة المتقاعدين على رأس أولويات برامج الدعم والتمكين والتنمية مثل مشروع تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية مروراً بمشاريع وزارة التخطيط والوزارات الأخرى.

ولعل من المبادرات المهمة إنشاء أطر مؤسسية لتوفير الخدمات للمتقاعدين، أبرزها: المبادرة الملكية لإنشاء أندية الضباط التي تولّتها المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء، وشملت إنشاء أندية متكاملة في جميع محافظات المملكة وفق خطة زمنية متدرجة تهدف إلى الارتقاء بسوية الخدمات المقدمة.

وعُنيت الدولة بتطوير المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء، وبناء قدراتها، فتمّت في هذا السياق إعادة هيكلتها وتطوير بنيتها الإدارية ورؤيتها الاستراتيجية وأدوارها، وتوفير المزيد من الفرص والدعم لها من خلال العديد من الشراكات مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي والقطاع الخاص، ودعم الجمعيات التعاونية التي يؤسسها المتقاعدون لتوفير المزيد من فرص العمل، ودعم المحفظة الإقراضية والمشاريع الخاصة بالمتقاعدين، إذ بلغ عدد المشاريع التي نُفِّذت من خلال هذه المحفظة 1037 مشروعاً قائماً، وأنشأت المؤسسة عشراتِ المشاريع الخدمية والإنتاجية في مجالات أبرزها الزراعة والتعليم والنقل.

وفي عام 2010 أطلق الملك مبادرة أخرى هي إنشاء «صندوق الائتمان العسكري»، وهو مؤسسة مالية تهدف إلى توفير نوافذ تمويلية لمنتسبي ومتقاعدي القوات المسلحة الأردنية-الجيش العربي والأجهزة الأمنية بأسعار مخفضة، وتشجيعهم على الادخار والتوفير لتحقيق مستوى معيشي أفضل لهم، ومساعدتهم على التمويل والاستثمار، وتقديم الخدمات التمويلية لهم بشروط ميسرة وفق المعايير المصرفية الإسلامية. ولا يسعى الصندوق للربح، بل يستهدف تغطية تكاليف العمل من خلال نسب المرابحة.

وفي عام 2012 جاء يومُ الوفاء للمحاربين القدامى والمتقاعدين العسكريين، تكريماً لهم واعتزازاً بما بذلوه من بطولات وتضحيات وعطاء في خدمة الوطن. فقد وجّه الملك عبدالله الثاني رسالة إلى رئيس الوزراء في 21 آذار 2012، لإعلان يوم 15 شباط من كل عام، يومَ وفاءٍ للمحاربين القدامى والمتقاعدين العسكريين، الذين خدموا في صفوف القوات المسلحة الأردنية-الجيش العربي والأجهزة الأمنية، وقدّموا التضحيات ونماذج من البذل والعطاء في خدمة وطنهم وأمتهم.

واختير 15 شباط لهذه المناسبة، لارتباطه بمعركة عظيمة عُرفت بمعركة «الشهداء السبعة»، سبقت معركة الكرامة الخالدة، وكان لها أثر مهم في سَيرِها ونتائجها. وقد أشار الملك إلى ذلك في رسالته قائلاً: «**وقد ارتأينا أن يكون الخامس عشر من شباط في كل عام يوماً للوفاء للمحاربين القدامى، وهو اليوم الذي سطرتْ فيه إحدى وحدات قواتنا المسلّحة الباسلة أسمى معاني البطولات عام 1968 قبيل معركة الكرامة**».

وفي 9 كانون الثاني 2018، وجّه الملكُ رئيسَ هيئة الأركان المشتركة، لإنشاء صندوق لدعم أسر شهداء القوات المسلّحة والأجهزة الأمنية، إضافة إلى الدعم الذي يقدَّم باستمرار لهذه الأسر، إذ أمر الملك بتخصيص 5 ملايين دينار من موازنة الديوان الملكي الهاشمي للصندوق.

ويُعَدّ برنامج «رفاق السلاح» تحولاً مهماً في جهود تنمية قدرات المتقاعدين العسكريين وتمكينهم، فقد أطلق الملك هذا البرنامج عام 2021، وأشرف على إعداده الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد. ويشتمل البرنامج على خمسة محاور أبرزها توفير منح وقروض مالية يستفيد منها ما يقارب 125 ألف منتسب بقيمة 840 مليون دينار منذ التأسيس. ويتضمن البرنامج صرف 438 مليون دينار للإسكان العسكري، لتخفيض مدة الانتظار؛ الأمر الذي يتيح استفادة 27 ألفاً من المستهدفين وأتمتة الرواتب وبعض الخدمات المصرفية للمنتسبين، وإنشاء فروع في محافظات المملكة بالإضافة إلى 5 مكاتب خدمة للمتقاعدين العسكريين وفرعَين متنقلَين، وتقديم العروض التجارية المخفضة والأقساط، وإنشاء مسارات خاصة للمتقاعدين العسكريين في الدوائر الحكومية ابتداءً من مكاتب الأحوال المدنية ومديريات الترخيص، لتشمل دوائر أوسع في المستقبل ولتكون مبادرة يحتذى بها في القطاع الخاص.

تناول هذا الفصل مسارَ التحولات السياسية المحلية، وعلاقة المجتمع بالدولة خلال الربع الأول من هذا القرن، وحاول هذا الفصل الإجابة عن سؤال أساسي طُرح في العديد من الدراسات ومن قِبل كتّاب وخبراء مفادُه: كيف استطاع الأردن أن يشكّل استثناءً في المنطقة العربية التي شهدت واحدةً من أكثر فترات تاريخها فوضى وحروباً وانقساماً واقتتالاً داخلياً.

لقد شكّلت هذه المرحلة اختباراً حقيقياً لقيم الدولة الأردنية السياسية والثقافية، واستطاعت الدولة والمجتمع عبورَ هذه المرحلة بسلام وبالمزيد من الاستقرار. وفي المجمل، اتسمت هذه المرحلة بالتزام الدولة الأردنية الدائم باستمرار تطوير الحياة السياسية وصون العلاقة مع المجتمع وجعل الاستقرار عنوانها، إذ لم يتوقف مسارُ الإصلاح السياسي حتى في أصعب الظروف الإقليمية والدولية وأكثرها تعقيداً. وأثبتت الخبرة أن النهج التدريجي في تطوير الحياة السياسية وإنضاج الإصلاحات وعمليات التحديث الذي اتّبعه الأردن كان الأكثر حكمةً وعقلانيةً انطلاقاً من رؤيةٍ ثاقبة بأن إنضاج العمل السياسي ليس مجرد تشريعات وقرارات رسمية، بل هو عمليةُ تحوُّل اجتماعي وثقافي عميقة أيضاً.

الفصل الثامن
سيادة القانون
وتحديث الإدارة العامة

«إنّ طموحي لبلدنا وشعبنا كبير لأنّ هذا ما تستحقّونه. ولكي نحقّق أهدافنا ونواصل بناءنا لوطننا فإنّ سيادة القانون هي الأساسُ الذي نرتكز إليه والجسر الذي يمكن أن ينقلنا إلى مستقبل أفضل. وأطلب من كلّ مواطن أن يعبّر عن حبّه لبلدنا العزيز من خلال احترامه لقوانينه، وأن يكون عهدُنا بأن يكون مبدأُ سيادة القانون الأساسَ في سلوكنا وتصرفاتنا».

عبدالله الثاني ابن الحسين

الورقة النقاشية السادسة: «سيادة القانون أساس الدولة المدنية»

16 تشرين الأول 2016

اليوبيل الفضي

١٩٩٩-٢٠٢٤

تمهيد

على مدى الربع الأول من القرن الحالي جسّد الأردن بوضوح نموذجه في الحكم الرشيد؛ القائم على الفصل بين السلطات، وبناء المؤسسات وحماية اختصاصها وحيادها، وتعزيز سيادة القانون؛ وهو انتقال جرى بخطوات تراكمية على إرث الإدارة العامة الأردنية التي شهدت في النصف الثاني من القرن العشرين إنجازات كبيرة في بناء المؤسسات وتدشين هياكل للمأسسة والتنظيم الإداري، بينما جاءت أعوام القرن الجديد مملوءة بالتحولات والإنجازات التي كان من أبرزها تحديث الإدارة العامة، وتجويد المنظومة التشريعية، وتعزيز سيادة القانون.

رافقَ هذه التحولاتِ تطورٌ كبير في المنظومة التشريعية التي شهدت إصلاحات واسعة عزّزت حقوق المواطنين، وأعادت بناء علاقة المواطن بالدولة على أسس العدالة الشاملة، كما هي الحال في تطوير الإجراءات والآليات الضامنة لإنفاذ القانون وسيادته كي يعمل القانون من أجل الجميع ويطبَّق على الجميع.

لقد كان إصلاح الإدارة العامة وتحديثها، وكذلك سيادة القانون وإنفاذه، من أبرز التوجيهات التي تكررت في كتب تكليف الحكومات على مدى العقود الماضية؛ الأمر الذي أسهم في تراكم إنجازات متعددة في هذه الملفات وصولاً إلى رؤية التحديث الإداري (خارطة طريق تحديث القطاع العام) التي وجّه جلالة الملكُ عبدالله الثاني الحكومةَ لوضعها لتكون العمودَ الثالث للرؤية الملكية لتحديث الدولة الأردنية في مئويتها الثانية.

وحدّد الملك أهم معالم الطريق لتثبيت مبدأ سيادة القانون وتحديث الإدارة العامة في الورقة النقاشية السادسة التي صدرت عام 2016، وأشار بوضوح إلى المبادئ الأساسية لهذه التحولات والتي تتطلب ترسيخ مبدأ سيادة القانون أساساً للإدارة الحصيفة؛ إذ أكد الملك في هذه الورقة النقاشية أن «تطوير الإدارة

الحكومية مسيرةٌ مستمرة تخضع لمراجعة وتقييم دائمَين. وعليه، يجب تحديد مواطن الخلل والقصور والاعتراف بها للعمل على معالجتها، وإرساء وتفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبة كمبدأ أساسي في عمل وأداء مؤسساتنا وفي جميع طبقات ومراحل الإدارة الحكومية»[89].

التفت الأردن مبكراً لضرورة حوكمة القطاع العام انطلاقاً من أن الحوكمة هي الأساسُ المتين لبناء علاقة قائمة على الحقوق والواجبات بين المواطن والدولة، والأساس القويّ لإرساء بيئةٍ معافاةٍ للتنمية الاقتصادية والتنافس العادل وجذب الاستثمار. وأخذ الأردن بالمبادئ الأساسية التي اعتمدها البنك الدولي لحوكمة القطاع العام وتشمل: المشاركة والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، وفعالية الحكومة وكفاءتها، وجودة الأطر التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد.

تطور المنظومة التشريعية الوطنية

شهد الدستور الأردني تعديلات في أربع محطات رئيسية خلال الربع الأول من هذا القرن؛ أولها التعديلات التي أُقرت عام 2011 وشملت 38 مادة.

وبموجب تلك التعديلات، جاء إنشاء المحكمة الدستورية استناداً إلى المادة (58) من الدستور التي نصت على إنشاء محكمة دستورية مقرها العاصمة، وتُعَدّ هيئةً قضائية قائمة بذاتها وتتألف من تسعة أعضاء على الأقلّ من بينهم الرئيس يعيّنهم الملك. وأوضحت المادة (59) من الدستور اختصاص المحكمة بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة وتفسير نصوص الدستور، بينما حددت المادة (60) الجهات التي يحق لها الطعن لدى المحكمة الدستورية.

وشكّلَ إنشاءُ المحكمة الدستورية نقطةَ تحول كبيرة في الحياة التشريعية تواكب عملية التطور الشامل التي تشهدها الدولة، إذ أُريد أن تكون المحكمة مرجعيةً

89 الورقة النقاشية السادسة للملك عبدالله الثاني: «سيادة القانون أساس الدولة المدنية»، 16 تشرين الأول 2016.

لمؤسسات الدولة وأداة أساسية ومستقلّة لمنع تغوُّل السلطات بعضها على بعض؛ الأمر الذي يعزز مبدأ الفصل بين السلطات، والدفاع عن حريات المواطنين وحقوقهم التي تضمنها الدستور.

وفي عامَي 2014 و2016 شهد الدستور محطّتَين من التعديلات، التي نصّت على توسيع صلاحيات الهيئة المستقلة للانتخاب لتشمل إدارة الانتخابات البلدية وأيّ انتخابات عامة وفقاً لأحكام القانون، وأبقت للملك صلاحيةَ تعيين مديري المؤسسات الأمنية وقائد الجيش وولي العهد ونائب الملك مع تعديل آليتها، وذلك في سياق تهيئة بيئة دستورية مناسبة للإصلاحات السياسية، والنأي بهذه المناصب عن التجاذبات الحزبية والسياسية للحفاظ على حيادها.

وكانت المحطة الأخيرة من التعديلات الدستورية في عام 2022، استجابةً لمتطلبات منظومة التحديث السياسي.

لقد تطورت التشريعات الأردنية بمستوياتها المتعددة سواء في الشمول أو في جودة التشريعات؛ فقد استطاع المشرّع الأردني الوصول إلى الكثير من القضايا والظواهر التي شكّلت فجوات في السابق أو لم تتم معالجتها بوضوح، بما يستجيب لتطور المجتمع وحاجاته. وصدر خلال الفترة 1999–2024 أكثر من 3844 تشريعاً (1004 قوانين و2840 نظاماً).

كما شهدت التشريعات الأردنية تحسناً كبيراً في صياغة القوانين والأنظمة وفي كفاءتها، ويمكن رصد أبرز الملامح لشمولية التشريعات الأردنية بما يلي:

1. تطور التشريعات الناظمة لحقوق المواطنين والحريات العامة

انتقلت التشريعات الناظمة لحقوق الأفراد إلى مرحلة أكثر شمولاً واتساقاً مع الدستور الأردني ومع المواثيق والعهود الدولية التي انضمّ إليها الأردن، فقد تم تطوير التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان وفق خطة وطنية شاملة.

ومن أبرز التشريعات التي صدرت في هذا المجال: التعديلات الدستورية (2011، 2022)، وقانون الاجتماعات العامة رقم (6) لسنة 2004، وقانون المركز الوطني لحقوق الإنسان رقم (51) لسنة 2006، وقانون التصديق على اتفاقية حقوق

الطفل رقم (50) لسنة 2006، وقانون حقوق الطفل رقم (17) لسنة 2022، وقانون الجمعيات رقم (51) لسنة 2008، وقانون اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني رقم (5) لسنة 2016، وقانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023، وقانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (47) لسنة 2007.

وفي آب 2023 وجّه الملك الحكومةَ إلى مراجعة مشروع قانون ضمان حق الحصول على المعلومات بما يكفل حق الجميع في الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة.

2. تطوير تشريعات الحياة الاجتماعية

تُعَدّ التشريعات الأردنية في مجال الحياة الاجتماعية من الأكثر تقدماً بالمنطقة في هذا المجال، فقد شهدت تحولاتٍ جوهريةً في التشريعات المرتبطة بالأسرة، وحقوق المرأة، وحقوق الأطفال، والشباب.

وكفلت التعديلات الدستورية العديدَ من الحقوق الاجتماعية، كما صدرت مجموعة من القوانين ذات الصلة من أبرزها: قانون الأحداث رقم (32) لسنة 2014، وقانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (23) لسنة 2016، وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017، وقانون الأحوال الشخصية رقم (15) لسنة 2019، وقانون الحماية من العنف الأسري.

3. تطوير التشريعات الناظمة للحياة السياسية

بقيت تشريعات الحياة السياسية الأردنية موضعَ جدل مجتمعي، إذ طرأ عليها عدد من التعديلات خلال العقود الثلاثة الماضية، وصولاً إلى رؤية التحديث السياسي التي وُضعت على قاعدةٍ من التوافق الوطني شارك فيه ممثلون من التيارات السياسية والأيديولوجيةً والاجتماعية المختلفة وقادت إلى تعديلات دستورية وتشريع قانونَين جديدَين للانتخاب والأحزاب السياسية؛ الأمر الذي أصبح يؤسس إلى استقرار تشريعات الحياة السياسية.

وسبق ذلك سنّ قوانين أخرى أبرزها: قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012، وقانون الإدارة المحلية رقم (22) لسنة 2021.

4. تطوير التشريعات الكفيلة بالتعامل مع البيئة التكنولوجية والرقمية

استجابةً للتحولات التكنولوجية والبيئة الرقمية التي تتقاطع مع مختلف مجالات الحياة، عمد المشرّع الأردني إلى سنّ سلسلة من القوانين الجديدة، مثل: قانون المعاملات الإلكترونية رقم (15) لسنة 2015، وقانون الأمن السيبراني رقم (16) لسنة 2019، وقانون الجرائم الإلكترونية رقم (17) لسنة 2023، وقانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023. كما تم إدخال تعديلات على العديد من القوانين والأنظمة والإجراءات لكي تستجيب لهذه البيئة، ومنها على سبيل المثال اعتماد إجراء التبليغات القضائية بالوسائل الإلكترونية.

5. تطوير التشريعات الكفيلة بتطوير الحياة الاقتصادية والاستثمار

عانت التشريعات الاقتصادية لعقود طويلة من عدم الاستقرار التشريعي وضعف كفاية التشريعات وكفاءتها في الاستجابة لمتطلبات البيئة الاقتصادية والاستثمارية، ولسدّ هذه الفجوة سعى المشرّع الأردني لتطوير منظومة القوانين الاقتصادية وتحديثها، وسنّ في هذا المجال 23 قانوناً أبرزها: قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000، وقانون الاستيراد والتصدير رقم (21) لسنة 2001، وقانون صندوق الاستثمار الأردني رقم (16) لسنة 2016، وقانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017، وقانون الإعسار رقم (21) لسنة 2018، وقانون تنظيم أعمال التأمين رقم (12) لسنة 2021، وقانون البيئة الاستثمارية رقم (21) لسنة 2022، وقانون معدل لقانون المنافسة رقم (12) لسنة 2023، وقانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم (19) لسنة 2023، وقانون معدل لقانون الملكية العقارية رقم (23) لسنة 2023.

6. التشريعات الناظمة للعدالة

تم تطوير منظومة متكاملة من التشريعات الناظمة لمرفق العدالة وسيادة القانون وإنفاذه، أبرزها: قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (17) لسنة 2001، وقانون الوساطة لتسوية النزاعات المدنية رقم (12) لسنة 2006، وقانون التنفيذ رقم (25) لسنة 2007، وقانون المحكمة الدستورية رقم (15)

لسنة 2012، وقانون القضاء الإداري رقم (27) لسنة 2014، وقانون استقلال القضاء رقم (29) لسنة 2014، وقانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (13) لسنة 2016، وقانون معدل لقانون الكسب غير المشروع رقم (25) لسنة 2021.

7. التشريعات الناظمة لقطاعات الخدمات الأساسية

استجابت المؤسسة التشريعية لحاجة الدولة والمجتمع إلى تحديث التشريعات المنظمة لقطاعات خدمية أساسية مثل التعليم والصحة والنقل، فصدرت عشرات التشريعات الحديثة أبرزها: قانون النقل رقم (89) لسنة 2003، وقانون رعاية الثقافة رقم (36) لسنة 2006، وقانون اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها رقم (20) لسنة 2007، وقانون الصحة العامة رقم (47) لسنة 2008، وقانون السكك الحديدية رقم (24) لسنة 2012، وقانون الدواء والصيدلة رقم (12) لسنة 2013، وقانون الإعلام المرئي والمسموع رقم (26) لسنة 2015، وقانون الغذاء رقم (30) لسنة 2015، وقانون حماية اللغة العربية رقم (35) لسنة 2015، ونظام المركز الوطني لتطوير المناهج رقم (33) لسنة 2017، وقانون تنظيم نقل الركاب رقم (19) لسنة 2017، وقانون المسؤولية الطبية والصحية رقم (25) لسنة 2018، وقانون تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية رقم (9) لسنة 2019.

يُعَدّ الأردن من الدول العربية الرائدة في تبنّي مأسسة تقييم الأثر للسياسات والتشريعات؛ وفي هذا السياق أقرّ مجلس الوزراء في عام 2018 «سياسة تقييم الأثر للتشريعات والسياسات»، كما تم إقرار مدونة ممارسات حوكمة السياسات والأدوات التشريعية في الدوائر الحكومية لسنة 2018. وتنفيذاً لما ورد في المدونة، والتزاماً بمتطلبات خارطة طريق تحديث القطاع العام، تم إطلاق دليل إرشادي لتقييم الأثر التنظيمي في شهر أيار 2023.

إنَّ سياسة تقييم الأثر تقدم نهجاً شمولياً متكاملاً لمأسسة عمليات تقييم الأثر من حيث الهيكلة وآليات التطبيق والإجراءات والأدوات والموارد اللازمة، لتصبح عملية تقييم الأثر ممارسة تطبيقية ملزمة في عمليات صنع السياسات وإعداد التشريعات، وبالتالي تمكين أصحاب القرار من اتخاذ القرارات بناءً على معلومات وأدلّة سليمة؛ ما ينعكس إيجابياً على جودة

التشـريعات والسياسـات ويسـاعد في إجـراء عمليـات إصـلاح فعالـة وشـفافة خاضعـة للمسـاءلة لضمـان الاسـتقرار التشـريعي، وتجنـب التعثـر التنظيمـي والتعديـلات المتكـررة والإفـراط في سـن التشـريعات.

وتُعَدّ هـذه الخطـوة الإصلاحيـة مقدمـة ضروريـة لإيجـاد إطـار تشـريعي يضمـن تقييـم أثـر كل تشـريع، إذ غـدا تقييـم التشـريعات في العديـد مـن النظـم القانونيـة جـزءاً قانونيـاً ملزمـاً لا ينفصـل عـن عمليـة اقتـراح التشـريع.

لقـد سـعت الحكومـات والمؤسسـات التشـريعية خـلال هـذه المرحلـة إلـى التغلـب علـى العديـد مـن الإشـكاليات التشـريعية ومعالجتهـا، ومـن أبـرز الإنجـازات في هـذا الجانـب:

1. التخلـص مـن عـبء القوانـين المؤقتـة التـي اضطُـرت الحكومـات إلـى سـنّها في مراحـل غيـاب مجلـس النـواب، إذ شـكلت هـذه القوانـين معضلـة دسـتورية حتـى عـام 2011 الـذي شـهد تعديـل المـادة (94) مـن الدسـتور، وبموجـب هـذا التعديـل تم حصـر حـالات الضـرورة التـي تجيـز للحكومـة إصـدار قوانـين مؤقتـة عنـد حـل مجلـس النـواب، لتشـمل الكـوارث العامـة، وحالـة الحـرب والطـوارئ، والحاجـة إلـى نفقـات ضروريـة مسـتعجلة لا تحتمـل التأجيـل، علـى أن تُعـرض هـذه القوانـين علـى مجلـس النـواب في أول اجتمـاع يعقـده، للبـت فيهـا خـلال دورتَـين عاديتَـين متتاليتَـين مـن تاريـخ إحالتهـا. ومنـذ عـام 2011 تراجـع إصـدار القوانـين المؤقتـة بشـكل كبيـر، في الوقـت الـذي قـام فيـه مجلـس النـواب بإقـرار معظـم القوانـين المؤقتـة التـي صـدرت في السـابق.

2. العمـل علـى تجـاوز تضخـم الكتلـة التشـريعيّة بسـبب تراكـم التشـريعات القديمـة وتكـرار التعديـلات التشـريعية؛ مـا كان يـؤدي إلـى إربـاك التّطبيـق، فاتُّخـذت العديـد مـن الإجـراءات التشـريعية للحـد مـن هـذا التضخـم.

3. تحسـين جـودة الصياغـة التشـريعية في إعداد مشـاريع القوانـين وفق منهجية تراعـي الدقـة والوضـوح والاختصـار والدمـج بـين قاعدتَـي الإيجـاز والمعنـى الـدالّ. وعلـى هـذا الأسـاس طـوّر ديـوان التشـريع والـرأي منهجـاً موحـداً

لضبط عملية صياغة التشريعات وجودتها، وأصدر مجموعة من الأدلّة من أبرزها: دليل الصياغة التشريعية، ودليل صياغة التشريعات المعدلة، ودليل المرأة في الصياغة التشريعية. كما نفذ الديوان سلسلة من البرامج التدريبية على هذه الأدلّة للموظفين القانونيين في المؤسسات العامة.

4. الحد من القوانين المنسوخة أو المترجمة، بعد أن شهدت المنطقة العربية بالمجمل ظاهرة استعارة القوانين الأجنبية لظروف متعددة في سياق الانفتاح العالمي وانتشار الاندماج في الاقتصاد العالمي والرغبة في نسخ تجارب اقتصادية.

سيادة القانون واستقلال القضاء

حظي مرفق العدالة باهتمام الدولة وشهدَ مبادرات تطويرية متعددة من قِبل الملك خلال الربع الأول من القرن، وتعزّزت استقلالية القضاء، وأظهر تميّزاً من بين هياكل الدولة الأخرى بالإنجاز والأداء.

تتعدد الجهات المسؤولة عن هذا المرفق -بما فيه القضاء ومؤسسات إنفاذ القانون، فالمسؤوليات في هذا المجال عابرة للسلطات الدستورية الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وهي إلى جانب ذلك متعددة داخل السلطة الواحدة. وشهد هذا المرفق تطورات وإصلاحات جذرية خلال العقدين الماضيين لضمان شمول التشريعات وجودتها واستقلالية مرفق القضاء في الفصل في المنازعات وصولاً إلى إنفاذ الأحكام وضبط أدوار الأمن والشرطة وحيادهما.

بدأت أولى خطط تطوير القضاء في مستهل العهد الجديد؛ فقد أمرَ الملك عبدالله الثاني بتشكيل لجنة ملكية لتطوير القضاء والأجهزة المساندة له (2000)، وقدمت اللجنةُ خطةً شاملة لمدة ثلاث سنوات شملت تعليم وبناء قدرات القضاة، ومراجعة أوضاع المحاكم، وتحديث النظام القضائي بشكل عام. وكان من أبرز مخرجات الخطة زيادة أعداد القضاة، وتنفيذ خطة لتدريبهم تحديداً في تكنولوجيا المعلومات واللغات، والتوسع في إنشاء المحاكم.

كما اشتملت الخطة على تنفيذ حزمة من التعديلات التشريعية، من بينها إجراء

تعديلات على قانون استقلال القضاء رقم (49) لسنة 1972، إذ نُقلت العديد من صلاحيات وزير العدل المتعلقة بشؤون القضاء إلى المجلس القضائي. وشملت التعديلات أيضاً قانون تشكيل المحاكم النظامية، وقانون أصول المحاكمات الجزائية، وقانون الكاتب العدل، وقانون البينات، وقانون محاكم الصلح، وقانون أصول المحاكمات المدنية، وقانون الأحداث، وقانون الإجراء، وقانون التحكيم، وعدداً من الأنظمة.

ووُضعت أول استراتيجية لتطوير القضاء للفترة 2004–2006، وشملت 11 هدفاً استراتيجياً وخطة تنفيذية كان من أبرز مخرجاتها البدء بحوسبة إجراءات التقاضي في المحاكم، وإقرار أول مدونة سلوك قضائي، وتشكيل لجنة دائمة لقواعد السلوك والمساءلة، وإنجاز مراجعة معايير التفتيش القضائي وتحديثها، وتطوير شؤون الوساطة القضائية، وإنشاء 11 قسماً لإدارة الدعاوى المدنية، ووضع خطة لإنشاء مبانٍ للمحاكم بدل المباني المستأجرة.

وفي المؤتمر القضائي الأردني الأول (2004)، أُعلن عن مكرمة ملكية بتخصيص قطع أراضٍ لإنشاء إسكانات للقضاة.

ووُضعت استراتيجية العمل الثانية للقضاء (2007–2009) بهدف ضمان المزيد من استقلالية القضاء والتزامه بأفضل الممارسات العالمية. وتوالى وضع الخطط الاستراتيجية لتطوير القضاء في السنوات اللاحقة، وتفاوت حجم الإنجاز فيها.

ومن أبرز مخرجات المرحلة الأولى في تطوير القضاء:

1. إدخال الحوسبة للمرة الأولى في أعمال القضاء.
2. تعديل قانون أصول المحاكمات المدنية (2002) بما يضمن تبنّي نظام إدارة الدعوى المدنية، على غرار ما هو مطبَّق في العديد من الدول المتقدمة.
3. تبنّي سياسة الحلول البديلة للمنازعات من خلال تطبيق قانون الوساطة لتسوية المنازعات المدنية (2003).
4. إصدار أول مدونة لقواعد السلوك القضائي (2005) انسجاماً مع قواعد بانجلور للسلوك القضائي لعام 2002.

5. إصدار قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (17) لسنة 2001، وإصدار قانون معدل لقانون البينات رقم (16) لسنة 2005، وإصدار قانون التنفيذ رقم (25) لسنة 2007.

6. تعديل مجموعة من القوانين والتشريعات الناظمة لإجراءات التقاضي، ومنها قانون معدل لقانون محاكم الصلح رقم (30) لسنة 2008، وقانون أصول المحاكمات الجزائية.

7. زيادة عدد القضاة وتعزيز قدراتهم وتأهيلهم على أسس علمية وأكاديمية من خلال ابتعاث بعضهم للدراسات العليا ولدورات متخصصة داخل المملكة وخارجها، ليصبح عدد القضاة 539 قاضياً خلال الأعوام 2000-2009، منهم 42 من القضاة الإناث.

8. تبنّي نظام قضاة المستقبل (2007)، بهدف استقطاب الأوائل من خريجي الثانوية العامة والجامعات وإعدادهم وتأهيلهم أكاديمياً وعلمياً تمهيداً لتولّيهم منصب القضاء، وقد استقطب البرنامج 181 طالباً وطالبة حتى عام 2010.

شهد عام 2011 المرحلة الثانية في تطوير القضاء، وذلك بموجب التعديلات الدستورية التي أجريت في ذلك العام وشملت تضمين الدستور نصاً صريحاً يرسخ مبدأ استقلال القضاء؛ الأمر الذي شكّل علامة فارقة في تاريخ القضاء الأردني. كما رسخت هذه التعديلات مبادئ أساسية ضامنة لاستقلال القضاء وحق التقاضي، ومنها الأحكام المعدلة للمادة (27) من الدستور التي رسخت مبدأ أساسياً، هو أن السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر جميع الأحكام وفق القانون باسم الملك.

وصدرت في ضوء ذلك تشريعات أخرى كرّست مبدأ استقلال القضاء، كان من أبرزها قانون استقلال القضاء رقم (29) لسنة 2014 وتعديلاته، بحيث أصبح المجلس القضائي يتولى النظر في جميع الشؤون المتعلقة بالقضاة النظاميين بما في ذلك تعيينهم، بينما كانت التعيينات تجري في السابق بتنسيبٍ من وزير العدل. وبموجب القانون نفسه، أُتبع جهاز التفتيش القضائي للمجلس القضائي.

وفي عام 2015 صدر نظام التفتيش القضائي على المحاكم النظامية رقم (43) لسنة 2015 وتعديلاته.

وأنشأت هذه التعديلات قضاءً إدارياً على درجتين بموجب أحكام المادة (100) المعدّلة من الدستور، وأُلغي العمل بقانون محكمة العدل العليا بموجب قانون القضاء الإداري رقم (27) لسنة 2014 الذي نص على أن ينشأ في المملكة قضاء يسمى «القضاء الإداري» يتكون من المحكمة الإدارية والمحكمة الإدارية العليا.

وحُصرت صلاحيات محكمة أمن الدولة ضمن أحكام الدستور بخمس جرائم هي الخيانة والتجسس والإرهاب وجرائم المخدرات وتزييف العملة؛ ما يُعَدّ خطوة جريئة في الإصلاح، ويؤسس لحالة قضائية صحّية جديدة قائمة على تعزيز دور القضاء المدني وتوفير المزيد من الضمانات للحريات العامة.

واستمر التصميم الملكي على تحقيق الانتقال نحو مرفق وطني للعدالة يتمتع بالكفاءة والحداثة ويطبق أفضل الممارسات العالمية، وهو ما أكدت عليه الورقة النقاشية السادسة عام 2016، والتي جاء فيها:

«ولطالما امتاز الأردن بالسمعة الطيبة والكفاءة العالية لجهازه القضائي، وما زلنا نذكر قضاة سجّل لهم التاريخ مساهمتهم في تعزيز المكانة الرفيعة للقضاء في الأردن. ولكن الإجراءات القضائية ما زالت تأخذ وقتاً طويلاً، وهناك نقص في الكادر الوظيفي ونقص في الخبرات النوعية الخاصة ببعض القضايا، وغيرها من تحديات تؤثر على أداء الجهاز وحقوق المواطن أو المستثمر.

لذا، أصبح من الضروري وضع استراتيجية واضحة للسنوات القادمة تعمل على صيانة وتطوير مرفق القضاء وسائر الأجهزة المساندة له، وتساهم في تعزيز البيئة القضائية الفاعلة والنزيهة، وتهيئة بنية مؤسسية عصرية تليق بالقضاء، وتوفير كوادر خبيرة ومتخصصة، وتطوير سياسات وتشريعات لتسريع عملية التقاضي وتيسيرها والارتقاء بها»[90].

90 الورقة النقاشية السادسة للملك عبدالله الثاني: «سيادة القانون أساس الدولة المدنية»، 16 تشرين الأول 2016.

وهنا، بدأت المرحلة الثالثة في تطوير القضاء والأجهزة المساندة له وتحسين بيئة العدالة، وعلى هذا الأساس أمر الملك بتشكيل «اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون» (2016)، وفي مطلع 2017 انتهت اللجنة من وضع توصياتها ضمن أربعة أهداف استراتيجية هي: توطيد استقلال القضاء، وتحديث الإدارة القضائية، وتحديث العدالة الجزائية وتطويرها وتنفيذ الأحكام، وتحديث إجراءات الدعاوى الحقوقية وتنفيذ الأحكام. وانبثق عن هذه الأهداف 49 هدفاً فرعياً، وتم تحديد الجهات المسؤولة عن التنفيذ. وأمر الملك بتنفيذ التوصيات كما وردت، وعُقدت دورة استثنائية خاصة لمجلس الأمة من أجل إصدار التشريعات المطلوبة، وقام المجلس القضائي بتنفيذ جميع التوصيات المطلوبة منه، وبالتزامن مع ذلك قامت وزارة العدل بالتعاون مع المجلس القضائي الأردني ونقابة المحامين الأردنيين ووزارة التخطيط بوضع خطة استراتيجية جديدة لقطاع العدالة (2017–2021) تضمنت 6 أهداف استراتيجية و90 مشروعاً.

وجاءت أبرز مخرجات ونتائج تلك المرحلة على النحو التالي:

1. تعديل قانون استقلال القضاء بما يحقق استقلاله المالي والإداري.

2. تعزيز استقلال القضاة وتحسين ظروفهم المعيشية، وذلك من خلال تعديل نظام الخدمة القضائية وإصدار عدد من التعليمات، منها «تظلُّم القضاة بما ينال استقلالهم»، و«أسس المسابقة القضائية للتعيين في القضاء»، و«أسس ومعايير تقييم أداء القضاة وأعضاء النيابة العامة سواء بالنسبة للأعمال القضائية أو الإدارية»، و«أسس إيفاد القضاة في البعثات والدورات والمهمات العلمية».

3. ربط المعهد القضائي برئيس المجلس القضائي، بالإضافة إلى إعادة النظر في الخطة الأكاديمية لبرنامج دبلوم المعهد القضائي، وتطوير الخطط التدريبية المستمرة للقضاة والوصول بها إلى خطط تدريبية متخصصة بمنهجيات تقييم متطورة.

4. صدور أول موازنة مالية للمجلس القضائي في فصل مستقل في موازنة الدولة العامة لعام 2019، لتشمل ميزانية رواتب القضاة عام 2020 وميزانية المعهد القضائي عام 2021.

5. تطوير عمل النيابة العامة التي أصبحت بموجب القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (12) لسنة 2019 تشمل النيابةَ العامة الضريبية والجمركية، إذ تم تعيين قاضٍ باسم النائب العام لدى كلٍّ من محكمة الاستئناف الضريبية ومحكمة الجمارك الاستئنافية يمارس جميع الصلاحيات المعيَّنة له في قانون أصول المحاكمات الجزائية وصلاحيات الوكيل العام المنصوص عليها في قانون إدارة قضايا الدولة وغيرهما من القوانين.

6. إنشاء الغرفة الاقتصادية في محكمة بداية عمّان ولدى محكمة استئناف عمّان، وتخصيص هيئة قضائية لدى محكمة التمييز تُعنى بقضايا الغرفة الاقتصادية.

7. إصدار قانون محاكم الصلح، وتعديل قانون أصول المحاكمات المدنية، وتعديل قانون البينات، وتعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية، وتعديل قانون العقوبات، وإصدار قانون الإعسار، وتعديل قانون الوساطة لتسوية النزاعات المدنية، وتعديل قانون التنفيذ، وتعديل قانون تشكيل المحاكم النظامية، وإصدار نظام تصفية الشركات، وتعديل نظام تشكيل محاكم الصلح والبداية وتحديد الصلاحية المكانية لمحاكم الصلح والبداية والاستئناف، وإصدار نظام الخبرة أمام المحاكم النظامية، وإصدار نظام استعمال الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية المدنية، وإصدار نظام استخدام وسائل التقنية الحديثة في الإجراءات الجزائية.

8. تشكيل «اللجنة الوطنية للعدالة الجزائية» من وزارة العدل، ومديرية الأمن العام، ووزارات التنمية الاجتماعية والشباب والداخلية، والجامعات، والجهات الرسمية المعنية، ومؤسسات المجتمع المدني؛ لتفعيل دور السياسة الجزائية الوقائية للحد من الجرائم.

9. تطوير منظومة العدالة الجزائية، وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة، والحد من المساس بالحرية في الإجراءات الضرورية للتحقيق والمحاكمة وتنفيذ العقوبة، وكذلك تبنّي نظام بدائل العقوبات السالبة للحرية التي تبنّاها المشرِّع في المادتين (25) مكرر و(54) مكرر في التعديلات التي أجريت على قانون العقوبات والتي تحقق أهداف بدائل التوقيف ذاتها

من خلال قيام المحكوم عليه بالخدمة المجتمعية بإلزامه بعمل غير مدفوع الأجر لخدمة المجتمع لمدة تحددها المحكمة، وغيرها من بدائل العقوبات السالبة للحرية التي يجري تنفيذها لدى جهات رسمية ووطنية ومحلية ومراكز التدريب المهني وترتبط بمذكرات تفاهم مع وزارة العدل.

10. دمج محاكم بداية عمّان في محكمة بداية واحدة، وإنشاء محكمة جنايات واحدة تتولى النظر في جميع الجنايات الواقعة ضمن اختصاص محافظة العاصمة، مع الإبقاء على محاكم الصلح منتشرةً في جميع المحافظات، وإنشاء مبنى محكمة استئناف عمّان. وقد أصبح عدد المحاكم 16 محكمة بداية و38 محكمة صلح موزَّعة على جميع أقاليم المملكة، إضافة إلى محاكم الأحداث ومحاكم البلديات ومحكمة أمانة عمّان الكبرى.

التحوُّل الرقمي في القضاء الأردني

تبدأ قصة تحديث القضاء الأردني منذ الإشارات الملَكية الأولى بضرورة وصول عمليات التحوُّل التكنولوجي والحوسبة التي بدأت تشقّ طريقها في النظام التعليمي بقوةٍ إلى القضاء.

فقد كان العمل القضائي قبل عام 2000 يعتمد بشكل كلّي على تحرير محاضر جلسات المحاكمة بخط اليد، وكانت الأوراق القضائية أيضاً تدوَّن بخط يد الكاتب مع استخدام الآلة الطابعة اليدوية في طباعة بعض الأحكام القضائية وبعض المراسلات الخطية. وانطلاقاً من توصيات اللجنة الملَكية لتطوير الجهاز القضائي عام 2000 بدأت رحلة أتمتة الإجراءات القضائية وتطويرها، فاعتُمدت حواسيب جديدة لتوثيق محاضر المحاكم.

وفي أواخر عام 2003 تبنّت وزارة العدل فكرة حوسبة إجراءات عمل المحاكم، وبدأ تطبيق أولى المحاولات في هذا المجال عام 2004 في قصر العدل بعمّان.

وخلال عام 2005 تم إعداد الصيغة الأولية من نظام (ميزان1-)، وهو نظام إلكتروني لإدارة سير الدعاوى ومتابعة جميع الإجراءات المتعلقة بالدعوى منذ تسجيلها وحتى آخر مرحلة تصل الدعوى إليها، ويشمل ذلك إصدار التبليغات لأطراف الدعوى، وطباعة محاضر الجلسات وحفظها وتخزينها.

وفي عامَي 2006-2007 تم تطبيق النظام في معظم محاكم المملكة، وتعمل جميع المحاكم اليوم باعتماد برنامج (ميزان2-)، وهو برنامج متطور يوفر معظم الاحتياجات للعمل القضائي من جهة الحوسبة وأرشفة المحاضر ومبرزات الدعوى؛ مما يسهم في تيسير عمل القضاة والكوادر الإدارية المساندة ومراجعي المحاكم، وأصبح هذا النظام يوفر قاعدة بيانات شاملة ودقيقة توثق إجراءات ومحاضر الدعوى وتسهل الرجوع إليها وتتبُّعها بشكل إلكتروني والوصول إلى السوابق القضائية وتوفير الإحصائيات المطلوبة للمجلس القضائي والوزارة.

تم تطوير المرحلة الثالثة من برنامج (ميزان)، وانتقل النظام إلى مواصفات ومميزات أكثر تطوراً وتحديثاً لمواكبة التقدم التكنولوجي المتسارع. وشملت التحولاتُ الرقمية مرافقَ الدولة المعنية بالعدالة كافة؛ إذ تقدم مديرية الأمن العام العديد من الخدمات الإلكترونية للمواطنين، كما توفر البوابةُ الإلكترونية لوزارة العدل ما يزيد عن 40 خدمة إلكترونية.

وبهدف تحسين كفاءة مرفق العدالة والتسهيل على المواطنين وتقليل الوقت، نفذ المجلس القضائي بالتعاون مع مديرية الأمن العام مشروع «المحاكمة عن بعد»، الذي يقوم على تركيب شاشات في قاعات المحاكمات ومراكز الإصلاح باستخدام التقنية عن بعد في عقد تلك الجلسات، وبدأ تفعيل المشروع عام 2019، وعقدت المحاكم ما يزيد عن 9 آلاف محاكمة عن بعد خلال الفترة 2019-2022؛ الأمر الذي أدّى إلى خفض تكاليف نقل الموقوفين من مراكز الإصلاح إلى المحاكم، وسهّل الإجراءات على المواطنين.

تُظهر دراسة أعدها منتدى الاستراتيجيات الأردني أن ثقة الأردنيين بالقضاء مرتفعة[91]، وهذا ما أكدته استطلاعات الرأي الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية[92] في الجامعة الأردنية، إذ وصلت الثقة بالقضاء الأردني إلى 73.5% في عام 2018. ويشير تقرير حالة البلاد 2018[93] الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني إلى أن المؤشرات الإحصائية تدلّ على تحسُّن أداء المحاكم النظامية وكفاءة الفصل في المنازعات.

91 منتدى الاستراتيجيات الأردني.

92 مركز الدراسات الاستراتيجية، استطلاع الرأي العام بالحكومة 2018، واستطلاع الرأي العام بحكومة الدكتور بشر الخصاونة بعد مرور عامين ونصف العام على تشكيلها 2023.

93 المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، تقرير حالة البلاد، 2018.

وواصل موقع الأردن تقدُّمَه على مؤشر سيادة القانون ضمن مشروع العدالة العالمية (WJP)[94]، إذ سجّل حوالي 59.0 درجة عام 2016 وحلّ في الترتيب 42 عالمياً من بين 113 دولة، في حين حاز 60 درجة عام 2017–2018 وحلَّ في الترتيب نفسه عالمياً وفي الترتيب الثاني بين الدول العربية المشمولة في المؤشر بعد الإمارات. وفي عام 2023 احتلّ الأردن الترتيب الثالث عربياً بعد الإمارات والكويت، وعلى المستوى العالمي وصل إلى الترتيب 62 من بين 142 دولة.

ووفق مؤشرات البنك الدولي، بقيت مدة التقاضي في الأردن أطول مما هي في الدول مرتفعة الدخل بنسبة 10%، وأطول مما هي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 2%. أما مؤشر جودة إجراءات التقاضي لعام 2017 فيشير إلى أن جودة الإجراءات القضائية في الأردن (الهيكل التنظيمي، وإجراءات المحاكم، وإدارة الدعوى، وأتمتة المحاكم، والحلول البديلة في حل المنازعات) وصلت إلى 7.0 درجات، بينما كانت في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 5.9 درجات، وفي الدول مرتفعة الدخل 11 درجة. وفي عام 2018 واصل مؤشر جودة التقاضي تقدُّمَه درجةً أخرى ليصل إلى 8 درجات[95].

ووفق التقرير السنوي للمجلس القضائي لعام 2018، حقق القضاء الأردني انخفاضاً في مدة التقاضي بنسبة 16% مقارنة مع عام 2017، وازدادت نسبة جودة الأحكام في محاكم الاستئناف بنسبة 4%، وارتفعت نسبة القضاة الخاضعين للتدريب بحوالي 17%.

كما شهد قطاع القضاء الشرعي تطورات كبيرة خلال هذه المرحلة، وتم تنفيذ أكثر من خطة استراتيجية لتطوير حزمة التشريعات الناظمة لعمل القضاء الشرعي كقانون تشكيل المحاكم الشرعية، وتحسين بيئة التقاضي، وإدخال الحوسبة في أعمال المحاكم الشرعية. وشهدت السنوات العشر الأخيرة تحسناً كبيراً في البنية التحتية للقضاء الشرعي من خلال بناء قصور عدل؛ مثل مجمع محاكم الزرقاء، ومبنى دائرة قاضي القضاة، ومعهد القضاء الشرعي، ومجمع محاكم العقبة.

---

94 World Justice Project, The Global Rule of Law Recession Continues, WJP Rule of Law Index (worldjusticeproject.org)

95 البنك الدولي، تقرير ممارسة الأعمال السنوي، مؤشرات جودة التقاضي، 2019.

النزاهة ومكافحة الفساد

كان شعارُ مكافحة الفساد ضمن مطالب القوى السياسية والحركات الاحتجاجية منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وتصاعدَ بشكل كبير مع حركات الاحتجاج التي تزامنت مع «الربيع العربي».

أوجدت الدولة الأردنية منذ نشأتها بنى مؤسسية حكومية وأمنية للرقابة والمحاسبة ومكافحة الفساد، وتطورت هذه البنى عبر العقود، غير أنّ وجود بنية تشريعية ومؤسسية قوية ومستقلة للنزاهة بدأ يتحقق عملياً منذ عام 2005.

عبّرت توجيهات الملك عبدالله الثاني عن إرادة سياسية جادة لإعلان الحرب على الفساد وتجفيف منابعه، واستنهاض همم أجهزة الدولة لمكافحته والوقاية منه بشكل مؤسسي؛ الأمر الذي جعل الأردن يدخل في مرحلة الانتقال الفعلي إلى العمل المؤسسي المستقل في بناء منظومة النزاهة الوطنية. فقد صادق الأردن عام 2005 على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وبدأ مساراً تشريعياً لتعديل التشريعات الأردنية بما يتلاءم مع أحكام الاتفاقية الدولية.

وفي عام 2006 صدر قانون هيئة مكافحة الفساد، وحدّد القانون أهداف الهيئة ومهامها وبيّن الأفعال التي تُعَدّ فساداً، ثم استدعت الحاجة والمعطيات الجديدة إجراءَ تعديلَين عليه، الأول في عام 2012 بموجب القانون المعدل رقم (10) لسنة 2012، إذ تضمن التعديل موادّ قانونية خاصة بتوفير الحماية للشهود والمبلّغين والخبراء في قضايا الفساد، ومنح الهيئة صلاحية وقف العمل بأيّ عقد أو اتفاق أو امتياز تم الحصول عليه نتيجة فعل فساد، واستثنى التعديل جرائم الفساد والعقوبات الخاصة بها من السقوط بالتقادم. أما التعديل الثاني فكان بموجب القانون رقم (16) لسنة 2014، وبموجبه أضيفت جرائم غسل الأموال والكسب غير المشروع، وعدم الإعلان أو الإفصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع قد تؤدي إلى تعارض في المصالح وكان من شأنها تحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة للممتنع عن إعلانها.

واستمراراً لنهج الانتقال إلى بنية وطنية قوية في النزاهة، أمر الملك في عام 2012 بتشكيل لجنة ملَكية لوضع ميثاق وطني للنزاهة، وأعلنت اللجنة مخرجاتها في مؤتمر وطني عُقد عام 2013، واشتملت المخرجات على الميثاق الوطني للنزاهة والخطة التنفيذية. وحدد الميثاق ركائز النزاهة الوطنية في سيادة القانون وإنفاذه والفصل بين السلطات، ودور المجتمع المدني، وحرية الرأي والتعبير، والمشاركة في صنع القرار، والحق في الوصول إلى المعلومات. بينما اشتملت الخطة التنفيذية على عشرين محوراً، أبرزها تعزيز دور الجهات الرقابية العامة، وتطوير معايير تقديم الخدمات الحكومية ونشرها.

وفي عام 2014 تم تشكيل لجنة ملَكية أخرى، هي اللجنة الملَكية لتقييم العمل ومتابعة الإنجاز لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية، وتولّت اللجنة مهمة متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية لميثاق النزاهة الوطني، ومن أبرز مخرجاتها «قانون النزاهة ومكافحة الفساد» الذي تم بموجبه دمج هيئة مكافحة الفساد وديوان المظالم في «هيئة النزاهة ومكافحة الفساد».

وتضمنت الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية 134 مشروعاً جرى توزيعها على 20 محوراً. وبلغ عدد التشريعات التي أوجبت الخطةُ التنفيذية إقرارَها أو تعديلَها حوالي 100 تشريع، وشهد عام 2014 إنجاز 24 تشريعاً منها، بينما أُنجزت معظم التشريعات الأخرى في السنوات اللاحقة.

وفي عام 2019 أجريت تعديلات على قانون النزاهة ومكافحة الفساد، من أبرزها التأكيد على استقلالية الهيئة، وتوسيع صلاحياتها، وتحصين مجلسها، ومنحها حق مراقبة نمو الثروة لدى المسؤولين المشمولين في قانون الكسب غير المشروع، ومنحها صلاحية المساهمة في استرداد الأموال المتحصّلة من أفعال الفساد، وشمول موظفي المؤسسات الدولية بأحكام القانون. وبموجب القانون، صدر نظام خاص بحماية المبلّغين والشهود والخبراء وذوي الصلة بهم.

وفي عام 2022، أجري تعديل على القانون يقضي بتجريم قيام أيّ شخص باستغلال نفوذه لطلب أو قبول منفعة غير مستحَقّة أو الحصول على ميزات غير مستحَقّة. ومُنحت الهيئةَ اختصاصَ التحقيق في جرائم غسل الأموال الناجمة عن أيٍّ من جرائم الفساد، وتم تمكينها بموجب التعديل من إجراء المصالحات.

لقد كان التزام الأردن بالانتقال الفعلي نحو تشييد بنية وطنية قوية وكفؤة للنزاهة التزاماً ذاتياً نابعاً من إرادة سياسية عليا بأنّ ندرة الموارد الوطنية تتطلب حكمة ونزاهة في إدارتها، كما هي الحال في إنفاذ الالتزام الأممي بِعَدّ مكافحة الفساد جزءاً من الأجندة العالمية للتنمية المستدامة وأهدافها للعام 2030، وتحديداً الهدف السادس عشر (السلم والعدل والمؤسسات القوية).

شهد ترتيب الأردن على مؤشرات الفساد العالمية تطوراً كبيراً رغم أنه ما زال أقل من الطموح الوطني، إذ وصل ترتيبه على مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية لعام 2020 إلى 60 من بين 180 دولة، وحصل على 49 نقطة. وفي عام 2022 حصل على الترتيب 61 عالمياً، وهو أعلى من المعدل الإقليمي والمعدل العالمي. وسجّل الأردن على المؤشر نفسه 45 نقطة في عام 2011.

والحقّ أن هناك العديد من قضايا الفساد جرى التعامل معها ضمن الأطر القانونية، ولعلّ ما يُحسب عملياً لهذه المرحلة وجود إرادة سياسية للتعامل مع القضايا مكتملة الأركان، إذ خضع مسؤولون ووزراء وقادة أجهزة أمنية للمحاكمة ودخل بعضهم السجون بموجب أحكام قضائية.

وإضافة إلى تطوير الإطارَين التشريعي والمؤسسي في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، شهدت هذه المرحلة سَنّ وتعديل مجموعات من التشريعات المساندة لمنظومة النزاهة الوطنية؛ على غرار: قانون معدل لقانون العقوبات رقم (10) لسنة 2022، وقانون معدل لقانون الكسب غير المشروع رقم (25) لسنة 2021، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (20) لسنة 2021، وقانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (47) لسنة 2007.

كما أُنشئت وحدة الحكومة الشفافة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي عام 2018 بهدف مساعدة الجهات الحكومية وغير الحكومية والوطنية على متابعة التزامات الأردن في إطار مبادرة الحكومات الشفافة التي تسعى إلى إعادة تعريف العلاقة بين المواطن والدولة من خلال تعزيز مفاهيم الشفافية الحكومية والمساءلة.

وأُنشئت أيضاً دائرة إشهار الذمة المالية في وزارة العدل استناداً لأحكام قانون إشهار الذمة المالية رقم (54) لسنة 2006، وتُعَدّ الدائرة من الدوائر المعنية بمكافحة الفساد، ويمثل قانونُها وسيلةً من وسائل الحماية لكلّ من يشغل منصباً

عاماً رفيع المستوى وحمايةً للحكومة في الوقت نفسه، لأنه يقدم آلية لتحديد التنازع أو التعارض الحالي أو المحتمَل بين المسؤوليات العامة لشاغل المنصب وبين مصالحه أو نشاطاته الخاصة؛ الأمر الذي يمكّن شاغل المنصب وكذلك الحكومة من اتخاذ سبل الحماية المناسبة في مواجهة هذا التنازع. كما يهدف القانون إلى منع الكسب غير المشروع نتيجةً لاستغلال الوظيفة أو الصفة من قِبل كبار موظفي الدولة، ويشمل ذلك كلَّ مالٍ منقول أو غير منقول، وأيّ منفعة أو حق منفعة، وأيّ زيادة على مال الشخص المعني أو زوجته أو أولاده القصّر لا تتناسب مع مواردهم.

وشهدت هذه المرحلة تطوير ثلاثَ استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد من قِبل هيئة مكافحة الفساد ولاحقاً هيئة النزاهة ومكافحة الفساد؛ وهي استراتيجية (2008–2012)، واستراتيجية (2013–2017)، واستراتيجية (2017–2025) التي تم تحديثها عام 2020.

كما أُحيل العديد من قضايا الفساد التي طُرحت في النقاشات العامة أو أثناء الاحتجاجات الشعبية إلى القضاء. وخلال الفترة 2010–2023 بلغ عدد الملفات التحقيقية 7946 ملفاً أُحيل منها للمدعي العام 2081 قضية، وفصلت المحاكم في 1011 قضية، وبلغ حجم المبالغ المسترَدّة من هذه القضايا حوالي 580 مليون دينار حتى عام 2023.

ولأنّ مكافحة الفساد منظومة شاملة تتطلب مشاركة جميع الأطراف، فقد حفزت الحكومات الأردنية القطاع الخاص على الدخول في مبادرات لتبنّي أفضل الممارسات في مجالات الشفافية ومكافحة الفساد، من أبرزها برنامج القائمة الذهبية الذي نفذته دائرة الجمارك الأردنية؛ ويقوم على تشجيع الشركات على اتباع أفضل الممارسات في التجارة عبر الحدود[96].

96 منتدى الاستراتيجيات الأردني، منظومة للسلوك والنزاهة: وسيلة لمكافحة الفساد، 24 تموز 2017.

تطوير الإدارة العامة

تمتلك الدولة الأردنية إرثاً ممتداً في الإدارة العامة، وكانت الإدارة العامة الأردنية -وما زالت- أحد مؤشرات كفاءة الدولة وعناصر قوتها.

ومرت الإدارة العامة الأردنية بثلاث مراحل تاريخية كبيرة؛ الأولى مرحلة التأسيس الأول التي شهدت بدايات التشريع الإداري وظهور أوائل المؤسسات، وفيها سُنَّ أول قانون إداري، هو قانون موظفي الحكومة رقم (8) لسنة 1939 لتنظيم شؤون الوظيفة العامة.

أما المرحلة الثانية فبدأت في عهد الملك الراحل الحسين بن طلال، إذ شهدت المملكة التأسيسَ الثاني للإدارة العامة، وإنشاء منظومات متكاملة من التشريعات، وتدشين مؤسسات الدولة في المجالات المختلفة.

وبدأت المرحلة الثالثة في عهد الملك عبدالله الثاني، وهي مرحلة تحديث الإدارة العامة الأردنية وبناء مؤسسات الدولة المعاصرة لمواكبة تطورات القرن الحادي والعشرين.

منح الملك عبدالله الثاني تحديث الإدارة العامة اهتماماً خاصاً؛ فشهدت السنوات الأولى من هذا العقد زخماً كبيراً في مشاريع وبرامج تطوير الإدارة العامة.

في عام 2000، وضع المجلس الاقتصادي الاستشاري -الذي أطلقه الملك في بدايات عهده- خطة للتطوير الإداري، وفي عام 2002 أُنشئت جائزة الملك عبدالله الثاني لتميُّز الأداء الحكومي والشفافية لتحفيز الدوائر والمؤسسات الحكومية على تطوير أعمالها وتحسين خدماتها، وفي عام 2003 وُضعت خطة أخرى للتطوير الإداري بمساعدة إحدى الشركات العالمية المتخصصة، وفي عام 2004 أقرّ مجلس الوزراء برنامج إصلاح القطاع العام بالاستناد إلى خطة عام 2003.

وفي عام 2006، أُنشئت وزارة لتطوير القطاع العام، ووَضعت هذه الوزارة برنامج إصلاح القطاع العام بالتنسيق والتعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية في ضوء ما تضمّنته خطة الأجندة الوطنية، وتضمّن البرنامج مكونات عدة من

أبرزها: إعادة هيكلة المؤسسات وتنظيمها، وتحسين نوعية الخدمات الحكومية، وتبسيط الإجراءات، وإدارة وتنمية الموارد البشرية.

وفي عام 2011، وُضعت وثيقة شاملة حول سياسات تطوير القطاع العام بالاستناد للخطط السابقة، كما وُضعت استراتيجية للتطوير للأعوام 2011-2013، تبعتها الخطة التنفيذية للأعوام 2014-2016، ثم خطة ثالثة للأعوام 2016-2019.

وانطلقت أطروحة إصلاح الإدارة العامة على مدى الربع الأول من هذا القرن من مبدأ التحسين المستمر للخدمة العامة، ومن الشعور العام أن الإدارة العامة الأردنية يجب أن تتقدم إلى الأمام وتتجاوز أي نقاط ضعف، لذا ظلّ تطوير الإدارة العامة وتحسين الأداء المؤسسي حاضراً على الدوام في التوجيهات الملكية وفي كتب التكليف للحكومات المتعاقبة، كما خصّص الملك مساحة واسعة في الأوراق النقاشية (وتحديداً الورقة السادسة) للحديث عن رؤيته في هذا المجال.

وفي الوقت الذي ازدادت فيه القناعة بضرورة التحسين المستمر لأداء القطاع العام، أثبتت جائحة «كورونا» قوة الإدارة العامة الأردنية حينما وُضعت أمام اختبار حقيقي، إذ كشفت الأزمةُ قدرةَ مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة على العمل المشترك، والتنسيق فيما بينها بدرجه عالية من الموثوقية، والمرونة العالية في العديد من القرارات والإجراءات، وإدامة عمل مؤسسات الدولة بمستوى عالٍ من الكفاءة وبعدد لم يتجاوز نصف عدد الموظفين الحكوميين، واستدامة تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين والمؤسسات والشركات من دون انقطاع.

وفي المقابل، كشفت الجائحة عدداً من مصادر الضعف، أبرزها تقاطُع عمل عدد من المؤسسات مع مؤسسات أخرى، وضعف تنسيق المؤسسات العامة مع مؤسسات المجتمع المدني والاستفادة منها في أوقات الأزمات، وضعف التنسيق القطاعي بين القطاعَين العام والخاص[97].

تُعَدّ مؤشرات حوكمة القطاع العام من أهم مقاييس التعرف على كفاءة الإدارة العامة والحكم الرشيد، وتعني حوكمةُ القطاع العام مجموعَ التشريعات والسياسات

97 منتدى الاستراتيجيات الأردني، إطار الحوكمة وتعزيز آلية اتخاذ القرار في الأردن، 16 آب 2021.

والهياكل التنظيمية والإجراءات والضوابط التي تشكل الطريقة التي تدير من خلالها الحكومةُ ومؤسساتُها الشؤونَ العامة لتحقيق أهدافها بشفافية ونزاهة وفق آليات للمتابعة والتقييم ونظام للمساءلة، وذلك لضمان كفاءة الأداء العام وإدارة الموارد من جهة وضمان توفير الخدمات العامة وجودتها للمواطنين من جهة أخرى.

لقد سعى الأردن إلى تعزيز قواعد الحوكمة في القطاعَين العام والخاص، ومن أبرز الخطوات التي اتُّخذت في هذا المجال فيما يتصل بالقطاع العام: وضع نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي (GFMIS)، وإصدار مدونة السلوك الوظيفي، ووضع نظام الشكاوى الحكومي. وفي القطاع الخاص تم إصدار أدلّة إلزاميّة وإرشاديّة.

لقد أكدت الخطة التنفيذية لمنظومة النزاهة الوطنية على تثبيت قواعد الحاكمية الرشيدة التي تسعى إلى خدمة الصالح العام من خلال وضع قواعد قانونية وإجرائية تمكّن الحكومة من إدارة الموارد الوطنية بكفاءة وفعالية. وهدف ميثاق النزاهة الوطنية والخطة التنفيذية إلى تحقيق زخم وطني باتجاه تعزيز سياسات الحوكمة في القطاعات المختلفة[98].

وبالنسبة للمؤشرات الأساسية لقياس حوكمة القطاع العام التي طوّرها البنك الدولي، حافظ الأردن على معدل متوسط وفق مؤشر المشاركة والمساءلة (Voice and Accountability)، وبلغ هذا المؤشر 27.05 نقطة عام 2022 مقارنة بـ 26.76 نقطة عام 2012. وعموماً، بقي ترتيب الأردن على هذا المؤشر منذ إطلاقه أعلى من متوسط الدول العربية[99].

أما مؤشر فعالية الحكومة وكفاءتها (Government Effectiveness Index)، فقد شهدت نتائج الأردن فيه تطوراً كبيراً على المقياس (-2.5 - 2.5) بحسب تقارير البنك الدولي؛ من 0.016 نقطة عام 2000 إلى 0.194 نقطة عام 2022. ويقيس هذا المؤشرُ: جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمات المدنية، ودرجة استقلالية الحكومة من الضغوط السياسية، وجودة الأنظمة وتطبيقها ومدى التزام الحكومة بها.

98 اللجنة الملَكية لتقييم العمل ومتابعة الإنجاز، التقرير الدوري الأول، آذار 2015.

99 Worldwide Governance Indicators | DataBank (worldbank.org)

ويُعـزى التطـور الإيجابـي لـلأردن في هـذا المؤشـر إلـى أسـباب عـدة مـن أهمهـا تنفيـذ برامـج إصلاحيـة للقطـاع العـام، علـى غـرار إعـادة هيكلـة المؤسسـات العامـة، وتحسـين الخدمـات الحكوميـة المقدمـة للمواطنـين، وتبسـيط الإجـراءات، وإعـداد سياسـات إدارة وتنميـة المـوارد البشـرية.

وفيمـا يتعلـق بمؤشـر الاسـتقرار السياسـي وغيـاب العنـف والإرهـاب (Political Stability and Absence of Violence/Terrorism)، تقدمـت نتائـج الأردن إلـى 35.37 نقطـة عـام 2022، مقارنـة بـ 30 نقطـة عـام 2017 و29.38 نقطـة عـام 2012، بينمـا كانـت في أدنـى مسـتوى لهـا عـام 2006 (23.67 نقطـة)[100].

ويعالـج مؤشـر جـودة التشـريعات التنظيميـة (Regulatory Quality) مـدى قـدرة الحكومـة علـى صياغـة تشـريعات وسياسـات فعالـة في خدمـة التنميـة الاقتصاديـة وتوفيـر بيئـة جاذبـة للاسـتثمارات، إذ سـجّل الأردن في هـذا المؤشـر 63.18 نقطـة عـام 2004، وانحـدر قليـلاً خـلال السـنوات 2012–2014، ثـم عـاود الارتفـاع نسـبياً في عـام 2022 إلـى 57.07 نقطـة.

ويعـزى التراجـع في هـذا المؤشـر إلـى جملـة مـن التحديـات التـي تتضمـن ضعـف مواءمـة بعـض التشـريعات النافـذة مـع التحديـات الحاليـة والمسـتجدات والمخاطـر المسـتقبلية، ووجـود تشـريعات تحتمـل الالتبـاس والازدواجيـة. وفي هـذا السـياق، أفـردت خارطـة طريـق تحديـث القطـاع العـام محـوراً يهـدف إلـى مراجعـة التشـريعات الناظمـة لـلإدارة العامـة وتحديثهـا بمـا يتـواءم مـع الممارسـات العالميـة الفضلـى لإزالـة أيّ تداخـل أو تعـارض فيمـا بينهـا، وتمتـين نصوصهـا لتكـون واضحـة وعمليّـة عنـد التطبيـق.

ويقيـس مؤشـر سـيادة القانـون (Rule of Law) مـدى ثقـة المتعامليـن مـن أفـراد ومؤسسـات بتطبيـق القوانـين مـن قِبـل الحكومـة بشـكل متسـاوٍ بـين الجميـع؛ مثـل إنفـاذ العقـود، وحمايـة المِلكيـة الخاصـة، وأعمـال الشـرطة. وحافـظ الأردن علـى نِسَـب جيـدة علـى هـذا المؤشـر في معظـم سـنوات العقديـن الماضيـين تجـاوزت في الأغلـب 60 نقطـة.

100 Daniel Kaufmann and Aart Kraay (2023). Worldwide Governance Indicators, 2023 Update (www.govindicators.org), Accessed on 10/19/2023

بناء المؤسسات

شهدت هذه المرحلة تطورات متعددة في أطر المؤسسات العامة، أي في إعادة هيكلة الهياكل الحكومية والمؤسسات العامة، وبناء مؤسسات جديدة وإلغاء مؤسسات قائمة. وجاء ذلك في ضوء الأهداف الوطنية في تطوير وتحديث الإدارة العامة وتحسين الأداء العام والارتقاء بجودة الخدمات الحكومية والاستجابة للحاجات المجتمعية.

فقد نفذت الحكومات المتعاقبة منذ عام 2000 سلسلة من برامج إعادة الهيكلة، وشهدت غالبية مؤسسات القطاع العام، بما فيها الوزارات، عمليات إعادة هيكلة وتحديث؛ ما تطلّب إنشاء هياكل إدارية جديدة شملت مؤسسات ودوائر عامة ومؤسسات مستقلة وصناديق ومجالس وسلطات تنموية وشركات عامة وغيرها، توزعت على النحو التالي:

1. الوزارات: أنشئت في هذه المرحلة خمس وزارات جديدة، هي: وزارة البيئة (2003)، ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (2013) التي ورثت وزارة التنمية السياسية، ووزارة الاستثمار (2021)، ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة (2019) التي ورثت وزارة الاتصالات، ووزارة الاتصال الحكومي (2022) (أُلغيت وزارة الإعلام عام 2003).

2. المؤسسات والدوائر العامة: أنشئت خلال هذه المرحلة ثماني مؤسسات جديدة، هي: مؤسسة المواصفات والمقاييس (2000)، ومؤسسة استثمار الموارد الوطنية وتنميتها (2000)، ومؤسسة ضمان الودائع (2000)، والمؤسسة العامة للغذاء والدواء (2003)، ودائرة تنمية أموال الأوقاف (2003)، ودائرة إشهار الذمة المالية (2006)، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (2008)، ودائرة المشتريات الحكومية (2019).

3. المؤسسات المستقلة: اتجهت الحكومات إلى إنشاء مؤسسات حكومية مستقلة لتسريع عملية التنمية الاقتصادية، وتنظيم وحماية مصالح عدد من القطاعات الحيوية والرقابة عليها، إضافة إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة.

وتهدف هذه المؤسسات إلى توفير قطاعات منظمة بما يحقق المتطلبات الدولية، وإيجاد بيئة تنافسية تعزز الفصل بين التنظيم والرقابة من جهة وتقديم الخدمات من جهة أخرى وبما يسهم في تحسين أداء وزيادة كفاءة القطاعات ورفع حجم الإيرادات التي ترفد الخزينة ودعم تقديم خدمات متميزة للمواطنين.

وأجرت الحكومة خلال السنوات الماضية عمليات إعادة هيكلة للعديد من هذه المؤسسات، بعد إثارة تساؤلات حول جدوى وجود عدد منها ومدى قدرتها على التخفيف من أعباء البيروقراطية الحكومية وتجاوزها.

وأقرّ مجلس الوزراء قانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية رقم (17) لسنة 2014، وأقرّ إجراءات تنفيذ مشروع قانون إعادة هيكلة المؤسسات والدوائر الحكومية، وتم تشكيل اللجان الفنية التي تولت الإجراءات المطلوبة لتنفيذ مشروع القانون.

وبناءً على هذا القانون، أُلغيت الهيئة التنفيذية للتخاصية، والهيئة الأردنية لتنمية البيئة الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية، وصندوق إدارة المخاطر الزراعية، وهيئة التأمين، ومؤسسة تشجيع الاستثمار، ودائرة المطبوعات والنشر.

كما تم إنشاء هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن، وضُمَّت أعمال هيئة تنظيم العمل الإشعاعي والنووي لها. وتم تعديل اسم «هيئة المناطق التنموية والمناطق الحرة» لتصبح «هيئة الاستثمار»، وضُمَّت التزامات ومهمات مؤسسة تشجيع الاستثمار لها، كما نُقلت لها مهمات ترويج الصادرات وإقامة المعارض من المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، إذ عُدَّت الهيئة في حينه الخلَفَ القانوني والواقعي للمؤسسة في هذا المجال. وقد أُلغيت الهيئة لاحقاً، وعُدَّت وزارةُ الاستثمار الخلفَ القانوني لها.

وإلى جانب ذلك، تم تعديل اسم «هيئة الإعلام المرئي والمسموع» لتصبح «هيئة الإعلام»، وتتولى الهيئة مسؤولية والتزامات دائرة المطبوعات والنشر، وتُعَدّ الخلَفَ القانوني والواقعي لها.

وفي هذا السياق، وضمن مستهدَفات خارطة طريق تحديث القطاع العام

(2022-2025)، بدأت الحكومة العمل على دراسة هيكلة المؤسسات المستقلة بما يضمن تحقيق الغايات التي أنشئت من أجلها تلك المؤسسات.

ومن الهيئات المتخصصة أو التنظيمية التي أُنشئت خلال الربع الأول من هذا القرن: الهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل (2000)، وهيئة تنظيم النقل البري (2001)، والهيئة البحرية الأردنية (2002)، والهيئة الملكية الأردنية للأفلام (2003)، وهيئة تنظيم الطيران المدني (2007)، والهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين (2008)، وهيئة الطاقة الذرية (2008)، وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها (2008)، والهيئة المستقلة للانتخاب (2012)، وهيئة الإعلام (2014)، وهيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن (2014)، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد (2016)، وهيئة موقع المغطس (2017)، وهيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية (2019).

4. الصناديق: أنشئ في هذه المرحلة: صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (2001)، وصندوق الحج (2003)، وصندوق إدارة الودائع المجمدة (2004)، وصندوق دعم البحث العلمي والابتكار (2005)، وصندوق حماية المستثمرين في الأوراق المالية (2007)، وصندوق إدارة المخاطر الزراعية (2009)، وصندوق الائتمان العسكري (2010)، وصندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة (2012)، وصندوق القضاة العسكريين (2015).

كما أنشئ العديد من صناديق النفع العام، أبرزها: صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية (2001)، والصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية (2003)، والصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة (2007)، وصندوق حماية البيئة (2009)، وصندوق الإعانات للمتضررين من الكوارث الطبيعية (2016)، وصندوق دعم وتطوير الصناعة (2022)، وصندوق مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر (2021).

5. المجالس: أنشئت في هذه المرحلة أربعة مجالس متخصصة، هي: المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2001)، والمجلس التمريضي الأردني (2002)، والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2007)، ومجلس إدارة سجل الجمعيات (2008)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني (2009).

6. السلطات التنموية: أنشئت خلال هذه المرحلة سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (2001)، وسلطة إقليم البترا التنموي السياحي (2009).

7. المراكز: أنشئت خلال هذه المرحلة عشرة مراكز، هي: المركز الوطني لحقوق الإنسان (2003)، ومركز التوثيق الملكي الأردني الهاشمي (2005)، ومركز الملك عبدالله الثاني للتميز (2006)، والمركز الوطني للبحث والتطوير (2010)، والمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات (2015)، ومركز الإسعاف الجوي (2015)، والمركز الوطني لتطوير المناهج (2017)، والمركز الوطني للأمن النووي والإشعاعي (2017)، والمركز الوطني للأمن السيبراني (2019)، والمركز الوطني لمكافحة الأوبئة والأمراض السارية (2020).

8. الشركات العامة: أُنشئ خلال هذه المرحلة عددٌ من الشركات العامة، من بينها: شركة تطوير العقبة (2003)، وشركة ميناء العقبة (2004)، وشركة مياه الأردن (مياهنا) (2006)، شركة مياه اليرموك (2010).

9. شركة إدارة الاستثمارات الحكومية: في 29 كانون الأول 2015 تم تسجيل شركة إدارة المساهمات الحكومية لدى دائرة مراقبة الشركات، بوصفها شركةً ذات مسؤولية محدودة وبرأسمال نصف مليون دينار. وفي 12 حزيران 2019 قرر مجلس الوزراء تعديل اسمها ليصبح «شركة إدارة الاستثمارات الحكومية»، وتغيير صفتها القانونية من «ذات مسؤولية محدودة» إلى «مساهمة خاصة».

تهدف الشركة إلى رفع كفاءة عوائد الاستثمارات الحكومية والارتقاء في مستوى الإدارة ومقاييس الشفافية والحوكمة. ويبلغ عدد الموظفين في جميع الشركات التابعة لها أكثر من 10900 موظف.

وتقوم الشركة برسم السياسات الاستثمارية وتفعيل الإدارة على أسس ومقاييس عالمية تكفل تعظيم عوائد الاستثمارات الحكومية في ظل نسب مخاطر مالية معتدلة، والتعامل الفعال مع التغييرات الاقتصادية لضمان مساندة عجلة التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار طويل الأمد في القطاعات الاستراتيجية، والمساهمة في تطوير البنية التحتية لدعم الخزينة العامة بعوائد مالية، والنهوض في الاستثمارات الحكومية في القطاعات

الأساسية لضمان رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وتحسين وضعه التنافسي وتوفير فرص العمل للأردنيين.

تمتلك الشركة 9 شركات ملكية تامة، هي: شركة الكهرباء الوطنية، شركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنموية، شركة السمرا لتوليد الكهرباء، الشركة العامة الأردنية للصوامع والتموين، شركة المطارات الأردنية، شركة البريد الأردني، شركة بورصة عمّان، شركة العقبة لإدارة وتشغيل الموانئ، الشركة اللوجستية الأردنية للمرافق النفطية.

وتسهم الشركة في 6 شركات مملوكة بنسبة أكثر من 50% وأقل من 100%، هي: شركة البترول الوطنية، الشركة الأردنية للسياحة والمياه المعدنية، شركة المنشآت والمجمعات العقارية، شركة عالية -الملكية الأردنية، الشركة المتكاملة للنقل المتعدد، شركة المدن الصناعية.

كما تسهم الشركة في 21 شركة بنسبة أقل من 50%، من بينها: شركة توليد الكهرباء المركزية، شركة الحوسبة الصحية، شركة البوتاس العربية، شركة مناجم الفوسفات الأردنية، الشركة الأردنية للتعليم الفندقي، الشركة العربية لصناعة الإسمنت الأبيض، الشركة المترابطة للاستثمار، شركة الاستثمارات الزراعية الحديثة، شركة تطوير وادي عربة، شركة مجلس اعتماد المؤسسات الصحية.

وفي أواخر عام 2022 بلغ حجم الاستثمارات في الشركة حوالي 3.227 مليار دينار، وكما يلي:

- الاستثمارات في الشركات التابعة: حوالي 899.4 مليون دينار.
- الاستثمارات في الشركات الحليفة: حوالي 2.31 مليار دينار.
- الاستثمارات بالقيمة العادلة: حوالي 17.23 مليون دينار.

الجدول رقم (15): عوائد شركة إدارة الاستثمارات الحكومية على خزينة الدولة

البيان/ السنة	2023	2022	2021
العوائد المحققة	113,8 مليون دينار	74,8 مليون دينار	35,62 مليون دينار

* المصدر: شركة إدارة الاستثمارات الحكومية.

نهج التميُّز

جائزة الملك عبدالله الثاني لتميُّز الأداء الحكومي والشفافية أرفعُ جائزة للتميُّز على المستوى الوطني في جميع القطاعات.

أُنشئت الجائزة عام 2002 بهدف تحسين وتطوير أداء الوزارات والمؤسسات الحكومية في خدمة المواطنين والمقيمين والسياح والمستثمرين، عن طريق نشر الوعي بمفاهيم إدارة الأداء المتميّز والشفافية، وإبراز الجهود المتميّزة لمؤسسات القطاع العام وعرض إنجازاتها في تطوير أنظمتها وخدماتها.

تسعى الجائزة لضمان قيام القطاع العام بالواجبات والمهام الموكلة إليه على أكمل وجه وبمستويات عالية من الجودة والكفاءة والاحتراف، وتهدف إلى توفير مرجعية إرشادية وأسس معيارية لقياس مدى التقدم والتطور في أداء الوزارات والمؤسسات الحكومية، وتعزيز تبادل الخبرات بين الوزارات ومؤسسات القطاع العام ومشاركة قصص النجاح فيما بينها حول الممارسات الإدارية الناجحة.

وقبل ذلك بعامَين، أي في عام 1999، أُنشئت جائزة الملك عبدالله الثاني للتميُّز للقطاع الخاص، لتكون بذلك أرفع جائزة للتميُّز موجَّهة للقطاع الخاص على المستوى الوطني. وتهدف الجائزة إلى تحفيز مؤسسات القطاع الخاص على المنافسة المحلية والدولية وتحقيق التميُّز في جميع المجالات وتبادل الخبرات المتميزة ومشاركة قصص النجاح فيما بينها.

وفي عام 2006، أُسِّس مركز الملك عبدالله الثاني للتميُّز، لإدارة جائزة الملك عبدالله الثاني للتميُّز وتوفير إطار مؤسسي لنهج التميُّز في الخدمة العامة وفي القطاع الخاص على حد سواء. ويهدف المركز إلى نشر وتنمية ثقافة التميُّز والابتكار في القطاعَين العام والخاص وجمعيات الأعمال والمؤسّسات غير الحكومية بهدف زيادة تنافسية الأردن العالمية. كما يعمل المركز على تمكين وتطوير القدرات والمهارات المتخصصة في التميُّز والابتكار بما يتفق والنماذج العالمية للتميُّز، وتوفير مرجعية إرشادية وأسس معيارية لقياس أداء الجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية وتعزيز التنافس الإيجابي فيما بينها.

كما أطلق المركز مجموعة من الجوائز الفرعية، أبرزها: جائزة الإبداع الحكومي، وجائزة الخدمة الحكومية المتميزة، وجائزة الموظف الحكومي المتميز، وجائزة البلدية المتميزة، وجائزة الجامعة الرسمية المتميزة، وجائزة التحول الإلكتروني. كما أُنشئت جوائز موجَّهة للقطاع الخاص، هي: جائزة المصدِّر الأردني، وجائزة الاستدامة البيئية-الاقتصاد الأخضر.

تحديث القطاع العام

اشتمل برنامج الملك عبدالله الثاني لتحديث الدولة الأردنية في المئوية الثانية على محور التحديث الإداري إلى جانب محوَرَي التحديث السياسي والتحديث الاقتصادي. وتحقيقاً للرؤى الملكية بضرورة الارتقاء بمستوى وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين ورفع كفاءة الإدارة العامة ومعالجة الإجراءات البيروقراطية، شكّلَت الحكومة لجنة تحديث القطاع العام بتاريخ 26 كانون الأول 2021 برئاسة رئيس الوزراء، وبتمثيلٍ من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

وضعت اللجنة بنهجٍ تشاركي خارطةَ طريق شاملة للارتقاء بالإدارة العامة وتحقيق النهج المؤسسي بكفاءة مقارنةً مع التجارب المحلية والعالمية، وذلك من أجل تحقيق التعافي الاقتصادي ووصولاً إلى قطاع عام مُمكَّن وكفؤ محورُه المواطن عن طريق توفير الخدمات بنوعية وسهولة وجودة عالية.

عكفت اللجنة على أداء مهمتها من خلال تصميم إطار عمل ضمن ثلاثة محاور رئيسية معنيّة بتحسين نوعية الخدمات المقدمة من القطاع العام إلى الأفراد والمؤسسات، والارتقاء بكفاءة الأداء المؤسسي وفعاليته، وتطوير التشريعات الناظمة للإدارة العامة. استُخدم هذا الإطار في تطوير خارطة طريق تحديث القطاع العام والبرنامج التنفيذي (2022-2025)، لتحقيق الهدف الأسمى بالوصول إلى «قطاع عام ممكّن وفعّال يعمل كوحدة واحدة لتنمية الأردن وتحقيق الرفاه للمواطنين».

في 1 آب 2022 سلّمت اللجنةُ جلالة الملكَ نتائج عملها المتمثلة برؤية متكاملة للتحديث الإداري في القطاع العام. يشمل الإطار سبعة مكونات أساسية تسعى إلى تحقيق 33 هدفاً استراتيجياً، تشكّل بدورها خارطة طريق للأعوام العشرة القادمة لتحديث القطاع العام، بحيث تَبْني كل مرحلة على إنجازاتِ سابقتها بشكلٍ تراكمي.

الجدول رقم (16): المكوّنات الرئيسية لخارطة طريق تحديث القطاع العام والطموح المنشود تحقيقه في كل مكون*

الرقم	المكوّن	الطموح
1.	**مكوّن الخدمات الحكومية**	تطوير خدمات حكومية محورُها المواطن.
2.	**مكوّن الإجراءات والرقمنة**	تصميم إجراءات حكومية رشيقة ومتناسقة ومؤتمتة، تحقق التكامل وتسرّع الرقمنة، وتدعم الإدارة الذكية وكفاءة الإنفاق.
3.	**مكوّن الهيكل التنظيمي والحوكمة**	الوصول لهيكلة حكومية مرنة وذات كفاءة للجهاز الحكومي مصمَّمة حول أولويات المواطن وتمتثل إلى أسس الحوكمة الرشيدة وتعزز الشفافية والمساءلة.
4.	**مكوّن رسم السياسة وصنع القرار**	تعزيز تبنّي خطط استشرافية مترابطة وعابرة للحكومات بتشاركية وشمولية وتوظف الرقمنة والمحاكاة وتقييم الأثر لدعم عملية صنع القرار ورسم السياسات القائمة على الأدلة.
5.	**مكوّن الموارد البشرية**	بناء كفاءات ممكّنة ومسؤولة من قيادات ومواهب فاعلة ومتخصصة جاهزة للمستقبل وقادرة على الارتقاء بالأداء وتحقيق الرؤى الوطنية، يتم توظيفها وإدارتها والمحافظة عليها بحسب الحاجة على أسس تكافؤ الفرص والجدارة، بما يساهم في تعزيز مبدأ الثواب والعقاب.
6.	**مكوّن الثقافة المؤسسية**	تعزيز مفهوم الثقافة المؤسسية المحفزة لخدمة المواطن وتعزيز البيئة الداعمة للتحول والابتكار.
7.	**مكوّن التشريعات**	تطوير تشريعات داعمة للتغيير الإيجابي تستشرف المستقبل وتوظف التكنولوجيا وتضمن الامتثالَ التلقائي للمعايير الفضلى ومواجهة المخاطر.

* المصدر: البرنامج التنفيذي لخارطة طريق تحديث القطاع العام.

وبتاريخ 25 آب 2022 أقر مجلس الوزراء خارطة طريق تحديث القطاع العام والبرنامج التنفيذي لها للسنوات 2022-2025. ويتضمن البرنامج 206 مبادرات خلال المرحلة الأولى من خارطة الطريق، على أن يتم، في نهاية الأعوام الثلاثة، إجراء تقييم شامل للبرنامج ورصد الإنجازات المتحققة والدروس المستفادة من المبادرات، ليصار في ضوء ذلك إلى تطوير المرحلة الثانية من البرنامج (2026-2029)، يلي ذلك إجراء تقييم شامل للمرحلة الثانية للبرنامج في نهاية عام 2029، من أجل تصميم المرحلة الثالثة منه جنباً إلى جنب مع تحديد المبادرات المناسبة لها خلال الأعوام 2030-2033.

حددت الحكومة 51 أولوية عمل لعام 2023، وخصصت 45 مليون دينار من الموازنة لغايات تنفيذ أولويات البرنامج، وفي 20 آب 2023 زادت عدد الأولويات لذلك العام لتصبح 67 أولوية (يُنجَز منها 51 أولوية في عام 2023 و16 أولوية في عام 2024)، وتم تخصيص 45 مليون دينار في مسودة قانون الموازنة العامة لعام 2024.

ولضمان التنفيذ السليم للبرنامج التنفيذي، أُنشئت وحدة متخصصة بإدارة وتنفيذ برنامج تحديث القطاع العام في رئاسة الوزراء، تتولى الإدارة والإشراف على تنفيذ مبادرات وأولويات البرنامج وقياس مستوى أدائه بالاستناد إلى منظومة من مؤشرات الأداء ترتبط بتحقيق المخرجات والنتائج، ومن ثم تحقيق الأثر.

أبرز الإنجازات التي تحققت خلال عام 2023:

<u>أولاً: الخدمات الحكومية والإجراءات والرقمنة</u>

1. خدمات حكومية رقمية: الانتهاء من رقمنة 1084 خدمة حكومية، أي ما نسبته 45% من الخدمات الحكومية.
2. إنشاء السجلّ الوطني الموحد للخدمات: تطوير وإطلاق السجلّ الوطني الموحد للخدمات (NRGS) ليكون المنصة الموحدة لدى جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية لإدارة سجلّ الخدمات الحكومية الخاص بهم.

3. مراكز الخدمات الحكومية: تشغيل مركزَين للخدمات الحكومية الشاملة (المطار وإربد)، بالإضافة لمركز المقابلين، والبدء بإنشاء البنية التحتية لخمسة مراكز للخدمات الحكومية الشاملة (العقبة، جرش، الطفيلة، مأدبا، معان). توفر هذه المراكز خدمات حكومية متكاملة ذات أولوية للمواطنين في مكان واحد وخارج أوقات الدوام الرسمية.

4. إعادة تفعيل وتشغيل نظام «بخدمتكم» لتلقّي شكاوى المواطنين واستفساراتهم بخصوص الخدمات الحكومية.

5. استكمال تفعيل 771 ألف هوية رقمية.

6. التفعيل الكامل للتوقيع الرقمي للمعاملات الحكومية.

ثانياً: الهيكل التنظيمي والحوكمة

1. إعادة هيكلة وزارة الاستثمار: إعداد التصور المستقبلي للهيكل التنظيمي لمهام الوزارة بما يتناسب مع تحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي.

2. إنشاء هيئة الخدمة والإدارة العامة، التي حلّت محل ديوان الخدمة المدنية مع نهاية عام 2023، وذلك لمأسسة منظومة تحديث القطاع العام وضمان كفاءة وفعالية تنفيذها، بالتركيز على تعزيز نهج مركزية تخطيط السياسات ولامركزية تنفيذها. وأُوكلت للهيئة مهام تطوير ووضع السياسات والمعايير المرتبطة بكل ما يتعلق بمنظومة تحديث الخدمة والإدارة العامة من موارد بشرية وخدمات حكومية وهياكل تنظيمية وإدارية، وكذلك مهام الرقابة على مدى امتثال الدوائر بالسياسات والمعايير الموضوعة.

3. البدء بإعداد إطار الحوكمة الخاص بإنشاء وزارة التربية وتنمية الموارد البشرية.

4. تطوير نموذج لحوكمة الهيئات التنظيمية: الانتهاء من نموذج حوكمة الهيئات التنظيمية ونظام حوكمة هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن.

5. العمل على دراسة هيكلة المؤسسات المستقلة، بما يضمن تحقيق الغايات التي أنشئت من أجلها تلك المؤسسات ومن أبرزها الوصول إلى قطاعات منظمة بما يحقق المتطلبات الدولية التي تقتضي وجود جهات مستقلة تعمل على تنظيم بعض القطاعات، كقطاعات الطيران المدني والاتصالات والطاقة، وكذلك لإيجاد بيئة تنافسية تعزز الفصل بين التنظيم والرقابة من جهة وتقديم الخدمات من جهة أخرى، وبما يساهم في تحسين أداء وزيادة كفاءة القطاعات، ورفع حجم الإيرادات التي ترفد الخزينة، ودعم تقديم خدمات متميزة للمواطنين.

ثالثاً: الموارد البشرية

1. إقرار استراتيجية الموارد البشرية (2023-2027).

2. إقرار نظام الخدمة المدنية المعدّل بما يضمن تأطير مخرجات استراتيجية الموارد البشرية (معالجة مخزون الخدمة المدنية).

3. إطلاق وتنفيذ برنامج تعزيز قدرات العاملين في القطاع العام، إذ تم تدريب وتأهيل حوالي 7500 موظف في مجالات الإدارة العامة.

4. إطلاق وتنفيذ برنامج تأهيل القيادات الحكومية.

5. الانتهاء من إعداد دليل ونظام ربط الأداء الفردي بالمؤسسي، وتطوير واعتماد إطار الكفايات القيادية، والانتهاء من إعداد تعليمات تصنيف وتقييم الوظائف القيادية ووظائف العقود الشاملة، والانتهاء من إعداد استراتيجية معهد الإدارة العامة (2023-2025).

6. تطوير نظام موارد بشرية جديد في القطاع العام يرتكز على:

- اختيار وتعيين الكفاءات بالاستناد إلى الاستحقاق والكفاءة والجدارة وفق مبادئ التنافسية والشفافية وتكافؤ الفرص.
- تعزيز ثقافة المساءلة والتحفيز والترقية المرتكزة على نتائج تقييم الأداء المرتبطة بالإنتاجية وتحقيق النتائج المستهدفة.
- تصنيف وتقييم الوظائف بما يحقق عدالة أكبر للوظائف التخصصية والقيادية.
- توفير بيئة عمل جاذبة وممكّنة توفر فرص النمو الوظيفي والمهني.
- تطوير قدرات ومهارات موظفي القطاع العام لتمكينهم من أداء مهامهم بكفاءة وفعالية.

رابعاً: الثقافة المؤسسية ورسم السياسات

1. تصميم برنامج الثقافة المؤسسية.
2. تطوير مؤشر حكومي خاص بـ «تنمية الثقافة المؤسسية».
3. إطلاق جائزتين لأفضل قائد للتغيير وأفضل فريق للتغيير.
4. إطلاق الدليل الإرشادي لسياسات تقييم الأثر.
5. تطوير آلية لرصد الأداء الوطني للمؤشرات في التقارير الدولية.

في المجمل؛ أنجز الأردن خلال الربع الأول من هذا القرن إصلاحات دستورية ومنظومة تشريعية مهمة، وشُيِّدت مؤسسات جديدة ونوعية، وأُجريت عملية هيكلة لمعظم قطاعات الدولة بهدف تحديثها وتطوير الأداء العام، ومن الواضح أن الأردن أدرك أن عملية تحديث الإدارة العامة عمليةٌ مستمرة ولا تتوقف؛ ومن هنا أتت خارطة طريق تحديث القطاع العام.

لقد كان إصلاحُ الإدارة العامة وتحديثُها، وكذلك سيادة القانون وإنفاذه، من أبرز التوجيهات التي تكررت في كتب تكليف الحكومات على مدى العقود الماضية؛ الأمر الذي أسهم في تراكم إنجازات متعددة في هذه الملفات.

وشملت هذه الإصلاحات بناءَ منظومة وطنية متكاملة للنزاهة ومواجهة الفساد، وللمرة الأولى ترتقي الممارسات الوطنية إلى مستوى المعايير الدولية. كما شملت هذه المرحلة عمليةَ إصلاح جوهري للقضاء وتطوير ممارسات إنفاذ القانون.

الخاتمة

لا يمكن فهم الأردن في القرن الحادي والعشرين من دون فهم معادلة "الازدهار والمنعة"، فقد كان الحفاظ على الدولة الأردنية وكرامة الأردنيين وضمان استمرار البناء والإنجاز والتحديث لمواكبة التطورات المتسارعة أهمَّ ملامح هذه المرحلة.

وعلى الرغم مما حقّقه الأردن من إنجازات خلال الربع الأول من القرن الحالي، فإنه لا يمكن تجاهل التحديات والصدمات الكبيرة والمعقّدة التي واجهها؛ ومعظمها كانت ذات مصادر خارجية، فلم تمرّ تلك السنوات على الأردن وقيادته بيسر وسهولة.

شهدت سنوات الازدهار مواصلةَ بناء المؤسسات والإدارة، وتحولاتٍ اقتصاديةً واجتماعية وثقافية جسّدت الانتقال نحو القرن الحادي والعشرين كما هي الحال في انتقال المجتمع الأردني نحو الحداثة وبناء الثروات وتحسين نوعية الحياة. بينما شهدت سنواتُ المنعة مواجهةَ تحديات صعبة وحرائق مشتعلة حولنا في كل مكان. وبالتوازي، حافظت الدولة على استمرارية القيم والتقاليد التي تأسّست عليها، كما حرصت على التحديث والانفتاح على العالم والعصر الجديدَين.

في 11 نيسان 2021 احتفل الأردن بمئوية الدولة، وفي أجواء هذه المناسبة وضعَ جلالة الملك عبدالله الثاني البلادَ أمام مرحلة جديدة، حينما أعلن عن مشروع تحديث الدولة في مئويتها الثانية، داعياً الأردنيين والأردنيات إلى التطلع إلى الأمام والأخذ بزمام المبادرة، وتحديداً الشباب الذين يعوّل عليهم في رسم ملامح الدولة الأردنية الحديثة في الربع الثاني من هذا القرن، وهذا ما عبّر عنه الملك بقوله: «**وإذ أرى أن المرحلة المقبلة تستدعي ضخّ دماء جديدة لتنفيذ**

التحديث، فإنني أدعو جميع مؤسسات الدولة والقيادات لدعم الشباب والنساء والأخذ بيدهم لتعزيز دورهم على الساحة السياسية، فعلاً لا قولاً، فالمستقبل لهم، وعلينا أن نفسح الطريق أمامهم، وعهدي لهم ألّا نسمح باغتيال أحلامهم في التحديث والتطوير».

وعلى يمين أبيه، يمضي سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد، بطاقة الشباب وعزيمتهم، في تنفيذ ما يوكل إليه جلالة الملك من مهام داخلياً وخارجياً، معتزاً بالقيم الوطنية الأصيلة وبمكانة الأردن ورسالته، ومنتمياً لمؤسسته العسكرية وعقيدتها الوطنية، ومؤمناً بأنّ قوةَ الأردن بإنسانه وأنّ شبابه وشاباته هم صانعو المستقبل.

فمنذ توليه مسؤولية ولاية العهد والأميرُ الحسين يواصل خدمة الأردنيين مؤمناً أن ذلك واجب وشرف، وأن مصلحة الوطن تسمو فوق الجميع وتتطلب عملاً مخلصاً جاداً.

إنّ مسار التحديث الذي أطلقه الملك هو ترجمةٌ حقيقية للأفكار والرؤى التي وردت في الأوراق النقاشية الملكية، فقد وجّه الملك بالبدء بثلاثة مسارات؛ سياسية، واقتصادية، وإدارية، لتحديث الدولة ومؤسساتها السياسية والإدارية وخياراتها الاقتصادية.

لقد قطعت الحكومة شوطاً في تنفيذ مخرجات اللجان في مسارات التحديث الثلاثة؛ فأنجزت الحزمةَ التشريعية في التحديث السياسي بالكامل، ووضعت العديد من الرؤى موضعَ التنفيذ، وستجري الانتخابات القادمة وفق التشريعات التي أوجدتها منظومة التحديث السياسي.

وفي مجال التحديث الاقتصادي، بدأ تنفيذ المرحلة الأولى التي تطمح إلى المضي قُدماً في تحديث الاقتصاد الوطني من خلال تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي التي تشتمل على 380 مبادرة تنفيذية.

ولأن مسارَي التحديث السياسي والاقتصادي لا يكتملان من دون إدارة عامة كفؤة توفر أفضل الخدمات للمواطنين وتعتمد التكنولوجيا الحديثة وسيلةً لتسريع الإنجاز ورفع مستوى الإنتاجية، فقد اشتمل برنامج الملك عبدالله الثاني

لتحديث الدولة الأردنية في المئوية الثانية على محور التحديث الإداري. بُنيت رؤية التحديث الإداري على إرث الإدارة الأردنية، وتم وضع خارطة طريق تحديث القطاع العام والبرنامج التنفيذي لها للسنوات 2022- 2025، ويتضمن البرنامج إنجاز 206 مبادرات خلال المرحلة الأولى من خارطة الطريق التي تمتد لعشر سنوات.

على العهد؛ يتطلّع الأردنيون مع قيادتهم لسنوات العقد القادم بتفاؤل وثقة وهم يواصلون تحديث دولتهم كما تصوّرها الملك عبدالله الثاني؛ ديمقراطية أساسها أحزاب سياسية برامجية تستند إلى الكفاءة والتنافس الوطني، ومجلس نواب يتكون في أغلبه من كتل وتيارات حزبية برامجية، وحكومات برلمانية كفؤة وفعالة.

على العهد؛ يتطلّع الأردنيون مع قيادتهم لمرحلة جديدة من تحديث الاقتصاد الوطني، والسعي نحو المزيد من الاعتماد على الذات، وتحويل رؤية التحديث الاقتصادي إلى برامج تنفيذية على الأرض، وتعظيم الموارد الوطنية وفي مقدمتها الموارد البشرية بالتعليم والتدريب ورفع الكفاءة، والانتقال إلى المشاريع الوطنية الكبيرة في النقل والطاقة والمياه والتكنولوجيا التي تعزز مصادر قوة الدولة والمجتمع.

على العهد؛ يتطلّع الأردنيون مع قيادتهم إلى هذا العقد وقد استطاعوا استكمال تحديث الإدارة العامة الأردنية والبناء على إرثها العريق، بما يكفل جودة التشريعات وشمولها، والمزيد من الحوكمة، وتحسين الخدمات العامة ونوعية الحياة، والتحول الرقمي للخدمات الحكومية.

على العهد؛ سيبقى الملك عبدالله الثاني كما هو دوماً، صوت الأردنيين والأردنيات، الضامن للحرية والعدالة والنزاهة والشفافية، والمدافع عن قضايا الوطن والأمة المصيرية وعن تراثنا وقيمنا وصورة الإسلام الخالد، السائر على نهج الآباء والأجداد، الأقرب للجميع، الحريص على قوة الأردن وازدهاره ومنعته، والقوة الدافعة للشباب الأردني.

وإذ يتطلع الأردنيون لعقد جديد بقيادة الملك عبدالله الثاني يحمل في طياته تحولات تاريخيّة في مختلف المجالات، فإنهم يدركون أن مسيرة وطنهم كانت على

مـر الزمـان قصـة كفـاح في مواجهـة التحديـات واختبـارات الوجـود التـي خـرج منهـا الأردن في كل مـرة أكثـر تصميمـاً علـى مواصلـة البنـاء والتحديـث واغتنـام الفـرص والمهـارة في اجتيـاز الأزمـات وجعلهـا نقطـةَ انطـلاق للمسـتقبل.

ويكفـي أن يتذكـر الأردنيـون مـا مَـرّ بمنطقتنـا في العقديـن الأخيريـن مـن أزمـات وحـروب لـم يكـن لبلدنـا يـدٌ فيهـا، لكنـه دفـع ثمنهـا وواجـه تداعياتهـا الخطيـرة بصلابـة قيادتـه ووحـدة شـعبه حـول هـدف واحـد هـو حمايـة أمـن الأردن واسـتقراره ومواصلـة مسـيرة البنـاء بثقـة واقتـدار.. هـذا مـا جعـل الأردن رقمـاً صعبـاً في المعادلة الدوليـة والإقليميـة واسـتثناءً يثيـر الإعجـاب العالمـي بقيادتـه وشـعبه.

ومثلمـا كان رهـان القائـد علـى قـدرة الأردنيـين صائبـاً في كل مـا اجتـازوه مـن محطـات صعبـة، فهـم اليـوم يواجهـون تحديـات جديـدة والأمـل معقـود علـى قدرتهـم علـى تحويلهـا إلـى طاقـة هائلـة للانطـلاق إلـى مرحلـة جديـدة مـن المنافسـة نحـو الأفضـل في عالـمٍ لا مـكان فيـه إلا للقادريـن والمبدعـين والمنتجـين.

ملحق
جداول وبيانات

الجدول رقم (1): تطور مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

المؤشر/ الموضوع	1999	2021
مساهمة إجمالي الإيرادات لشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي	2.2% (لعام 2008)	9.1
عدد الشركات	375 (لعام 2008)	3,138
عدد العاملين	14.493 (لعام 2008)	48,293
إيرادات القطاع	300 مليون دينار	2.892 مليار دينار
الأسر التي يتوفر لديها إنترنت في المنزل	15.6% (2007)	92.2% (2022)
الوصول إلى الإنترنت	15.6% (2007)	90.5% (2022)
الخدمات الحكومية الإلكترونية	97 (2017)	1084 (2023)

* المصدر: وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.

الجدول رقم (2): تطور المؤشرات الأساسية للقطاع السياحي*

الموضوع	1999	2023
الدخل السياحي (مليار دينار)	0.564	5.3
عدد سياح المبيت (مليون سائح)	1.376	5.3
عدد العاملين في القطاع	20369	54856
مساهمة القطاع في الناتج المحلي (%)	12.5	15.6 (حتى الربع الثالث من 2023)
عدد الفنادق (5 و4 نجوم)	30	93
عدد المطاعم السياحية	335	1233
عدد مكاتب السياحة والسفر	398	873
عدد متاجر التحف الشرقية	173	265

* المصدر: وزارة السياحة وجمعية الفنادق الأردنية.

الجدول رقم (3):

الدخل الصناعي ومساهمة القطاع في الناتج الإجمالي المحلي بالأسعار الثابتة (1998-2022)*

السنة	مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار) - معدل كل خمس سنوات	مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (%) معدل كل خمس سنوات	نسبة نمو القطاع الصناعي بالأسعار الجارية (%) لكل خمس سنوات	نسبة نمو القطاع الصناعي بالأسعار الثابتة (%) لكل خمس سنوات
2002-1998	1,105.4	%18.1	%5.8	%7.6
2007-2003	1,988.3	%20.9	%16.8	%8.4
2012-2008	4,594.9	%24.0	%14.3	%1.2
2017-2013	5,994.0	%22.1	%4.6	%2.4
2022-2018	6,782.5	%21.1	%2.9	%1.7

الجدول رقم (4): تطور المؤشرات الأساسية لقطاع الصناعة*

المؤشر	1999	2022
الدخل الصناعي (مليار دينار)	1.02	7.33
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	17.9	23
عدد المنشآت الصناعية والحرفية	4000	18000
تشغيل القوى العاملة من إجمالي القوى العاملة (%) بحسب البنك الدولي	12.8	8.812
عدد المدن الصناعية	1	10
عدد المناطق التنموية	0	19
عدد المناطق الحرة (العامة)	3	6
عدد اتفاقيات التجارة الحرة	1	7

* المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتموين

الجدول رقم (5):

تطور المؤشرات الأساسية لمساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة في الناتج المحلي الإجمالي*

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دينار)	حجم قطاع تجارة الجملة والتجزئة (مليون دينار)	المساهمة في الناتج الإجمالي (%)	عدد العاملين
1999	6,032.7	660.6	%11.0	38,683
2010	19,265.0	1,540.6	%8.0	67,931
2022	34,543.9	2,696.7	%7.8	137,301

* المصدر: البنك المركزي الأردني، قاعدة البيانات الإحصائية.

الجدول رقم (6):

تطور الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي (1999–2022)*

سنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي				الناتج المحلي الإجمالي الاسمي			
	القيمة (مليون دينار)	معدل النمو السنوي (%)	متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كل خمس سنين	متوسط معدل النمو كل خمس سنين	القيمة (مليون دينار)	معدل النمو (%)	متوسط الناتج المحلي الإجمالي الاسمي كل خمس سنين	متوسط معدل النمو كل خمس سنين
1999	13,853.5	%4.3			6,032.7	%7.6		
2000	14,498.2	%4.7			6,525.3	%8.2		
2001	15,231.4	%5.1	15,269.5	%4.7	7,133.6	%9.3	7,212.6	%8.8
2002	16,027.6	%5.2			7,819.0	%9.6		
2003	16,736.8	%4.4			8,552.3	%9.4		
2004	17,800.7	%6.4			9,556.3	%11.7		
2005	18,891.2	%6.1			10,595.8	%10.9		
2006	20,035.9	%6.1	20,113.7	%6.2	12,162.8	%14.8	12,404.1	%13.5
2007	21,254.4	%6.1			13,625.3	%12.0		
2008	22,586.3	%6.3			16,080.1	%18.0		
2009	23,720.9	%5.0			17,421.9	%8.3		
2010	24,270.0	%2.3			19,265.0	%10.6		
2011	24,934.3	%2.7	24,934.4	%3.0	20,962.1	%8.8	20,914.4	%8.8
2012	25,540.1	%2.4			22,460.5	%7.1		
2013	26,206.7	%2.6			24,462.7	%8.9		
2014	27,093.5	%3.4			26,161.8	%6.9		
2015	27,769.9	%2.5			27,396.8	%4.7		
2016	28,323.7	%2.0	28,358.6	%2.5	28,323.7	%3.4	28,443.5	%4.7
2017	29,024.3	%2.5			29,542.0	%4.3		
2018	29,581.3	%1.9			30,793.3	%4.2		
2019	30,099.4	%1.8			31,597.1	%2.6		
2020	29,767.4	%1.1-			31,027.3	%1.8-		
2021	30,855.6	%3.7	30,581.8	%1.68	32,870.2	%5.9	32509.6	%2.96
2022	31,604.8	%2.4			34,543.9	%5.1		

* المصدر: البنك المركزي الأردني.

الجدول رقم (7):

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)*	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دينار)**	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دينار)**	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدينار)	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بالدينار)
1999	4.738	13,853.5	6,032.7	2,924	1,273
2000	4.857	14,498.2	6,525.3	2,985	1,343
2001	4.978	15,231.4	7,133.6	3,060	1,433
2002	5.098	16,027.6	7,819.0	3,144	1,534
2003	5.230	16,736.8	8,552.3	3,200	1,635
2004	5.597	17,800.7	9,556.3	3,180	1,707
2005	5.758	18,891.2	10,595.8	3,281	1,840
2006	5.928	20,035.9	12,162.8	3,380	2,052
2007	6.106	21,254.4	13,625.3	3,481	2,231
2008	6.293	22,586.3	16,080.1	3,589	2,555
2009	6.490	23,720.9	17,421.9	3,655	2,684
2010	6.698	24,270.0	19,265.0	3,623	2,876
2011	6.993	24,934.3	20,962.1	3,566	2,998
2012	7.427	25,540.1	22,460.5	3,439	3,024
2013	8.114	26,206.7	24,462.7	3,230	3,015
2014	8.804	27,093.5	26,161.8	3,077	2,972
2015	9.559	27,769.9	27,396.8	2,905	2,866
2016	9.798	28,323.7	28,323.7	2,891	2,891
2017	10.053	29,024.3	29,542.0	2,887	2,939
2018	10.309	29,581.3	30,793.3	2,869	2,987
2019	10.554	30,099.4	31,597.1	2,852	2,994
2020	10.806	29,767.4	31,027.3	2,755	2,871
2021	11.057	30,855.6	32,870.2	2,791	2,973
2022	11.302	31,604.8	34,543.9	2,796	3,056

* دائرة الإحصاءات العامة.

** البنك المركزي الأردني.

الجدول رقم (8): تطور التصنيف الائتماني للأردن

التاريخ	التصنيف	التوقعات	الجهة
1 شباط 1999	BB-	سلبي	S&P
16 تموز 1999	Ba3	سلبي	Moody's
27 تشرين الأول 1999	BB-	مستقر	S&P
9 نيسان2001	BB-	إيجابي	S&P
30 نيسان 2002	BB-	مستقر	S&P
3 تموز 2003	BB	مستقر	S&P
21 آب 2003	Ba2	مستقر	Moody's
31 كانون الثاني 2006	Ba2	سلبي	Moody's
8 كانون الثاني 2007	Ba2	مستقر	Moody's
8 شباط 2011	Ba2	سلبي	Moody's
8 شباط 2011	BB	سلبي	S&P
20 أيار 2013	BB-	سلبي	S&P
26 حزيران 2013	B1	مستقر	Moody's
31 تشرين الأول 2014	BB-	مستقر	S&P
22 نيسان 2016	BB-	سلبي	S&P
20 تشرين الأول 2017	B+	مستقر	S&P
13 حزيران 2019	BB-	مستقر	Fitch
8 أيار 2020	BB-	سلبي	Fitch
7 كانون الأول 2021	BB-	مستقر	Fitch
17 تشرين الثاني 2022	B1	إيجابي	Moody's
12 أيار 2023	BB-	إيجابي	Fitch
10 أيلول 2023	B+	مستقر	S&P
11 تشرين الثاني 2023	BB-	مستقر	Fitch

الجدول رقم (9): تطور القطاع المصرفي والمالي في الأردن (1999-2022)*

المؤشر/الموضوع	1999	2022
عدد البنوك**	21	21
عدد فروع البنوك المحلية	463	881
عدد فروع البنوك في الخارج	140	195
إجمالي موجودات البنوك العاملة	11.55 مليار دينار	64.1 مليار دينار
الودائع	7.502 مليار دينار	42.1 مليار دينار
التسهيلات الائتمانية	4.466 مليار دينار	32.59 مليار دينار
كفاية رأس مال البنوك	15.7% (2003)	17.3%
نسبة الديون غير العاملة	15.5% (2003)	4.5%
عدد فروع شركات الصرافة	72	306
موجودات شركات التأمين	199.1 مليون دينار	1.1 مليار دينار
المدفوعات الرقمية	أقل من 5%	40%
مساهمة قطاع خدمات المال والتأمين والأعمال في الناتج المحلي الإجمالي	3.9%	7.5%

* المصدر: البنك المركزي الأردني، جمعية البنوك الأردنية.

** عدد البنوك متغير ارتباطاً بعمليات الاستحواذ والدمج ولا يعكس بالضرورة حجم التطور في القطاع.

الجدول رقم (10): نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات المحلية*

السنة	الإيرادات المحلية (من دون المنح) (مليار دينار)	الإيرادات الضريبية (مليار دينار)**	نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات المحلية (%)	معدل كل خمس سنوات (%)
1999	1.62	0.88	%54.7	
2000	1.61	0.96	%59.7	
2001	1.72	1.00	%58.0	%58.8
2002	1.75	1.00	%57.2	
2003	1.68	1.08	%64.6	
2004	2.15	1.43	%66.5	
2005	2.56	1.77	%68.9	
2006	3.16	2.13	%67.4	%66.8
2007	3.63	2.47	%68.1	
2008	4.38	2.76	%63.0	
2009	4.19	2.88	%68.8	
2010	4.26	2.99	%70.1	
2011	4.20	3.06	%72.9	%70.8
2012	4.73	3.35	%70.9	
2013	5.12	3.65	%71.3	
2014	6.03	4.04	%66.9	
2015	5.91	4.10	%69.3	
2016	6.23	4.25	%68.2	%66.9
2017	6.72	4.34	%64.7	
2018	6.94	4.54	%65.3	
2019	6.97	4.68	%67.2	
2020	6.24	4.96	%79.5	%66.9
2021	7.32	5.63	%76.8	
2022	8.12	6.05	%74.5	

* المصدر: الحسابات الختامية السنوية – وزارة المالية.

** الإيرادات الضريبية تشمل الضرائب على الدخل والأرباح، والضرائب على السلع والخدمات، والضرائب على الملكية، والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية.

الجدول رقم (11): تطور نسبة المنح الخارجية إلى الإيرادات المحلية *

السنة	الإيرادات المحلية (مليار دينار)	المنح (مليار دينار)	نسبة المنح إلى الإيرادات المحلية	معدل خمس سنوات (%)
1999	1.6174	0.1985	%12.28	
2000	1.6101	0.2402	%14.92	
2001	1.7186	0.2494	%14.51	19.60%
2002	1.7500	0.2667	%15.24	
2003	1.6756	0.6878	%41.05	
2004	2.1472	0.6671	%31.07	
2005	2.5630	0.5011	%19.55	
2006	3.1644	0.3046	%9.63	17.22%
2007	3.6281	0.3434	%9.46	
2008	4.3754	0.7183	%16.42	
2009	4.1879	0.3334	%7.96	
2010	4.2610	0.4018	%9.43	
2011	4.1989	1.2150	%28.94	13.15%
2012	4.7270	0.3273	%6.92	
2013	5.1198	0.6391	%12.48	
2014	6.0311	1.2365	%20.50	
2015	5.9101	0.8863	%15.00	
2016	6.2338	0.8359	%13.41	14.47%
2017	6.7176	0.7079	%10.54	
2018	6.9449	0.8947	%12.88	
2019	6.9659	0.7884	%11.32	
2020	6.2380	0.7909	%12.68	
2021	7.3249	0.8033	%10.97	11.18%
2022	8.1219	0.7922	%9.75	

* الحسابات الختامية – وزارة المالية.

الجدول رقم (12): حجم المساعدات الكلية (منح وقروض ميسرة ودعم موازنة) التي تلقّاها الأردن بالفعل (1999–2023)*

الدولة المانحة	حجم المساعدات والمنح المتراكمة (1999–2023)	حجم المساعدات بالدينار
الولايات المتحدة الأميركية	17.225 مليار دولار أميركي	12.22
الاتحاد الأوروبي	4.37 مليار يورو	3.39
ألمانيا	4.1 مليار يورو	3.19
المملكة العربية السعودية	2.501 مليار دولار أميركي	1.77
الإمارات العربية المتحدة	2.356 مليار دولار أميركي	1.67
الكويت	2.396 مليار دولار أميركي	1.69
اليابان	2.035 مليار دولار أميركي	1.66
المملكة المتحدة	1.1 مليار دولار أميركي	0.78
كندا	1.2 مليار دولار كندي	0.63
المجموع بالدينار الأردني		**27 مليار دينار**

* المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2023.

الجدول رقم (13): تطور المديونية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي*

السنة	الدَّين العام (مليار دينار)	نسبة إلى الناتج الإجمالي (%)
1999	6.56	113.6
2003	7.09	100.5
2007	8.20	73.0
2010	11.46	58.7
2013	19.10	80.0
2016	26.09	95.1
2019	30.08	95.2
2020	33.03	106.5
2021	35.77	108.8
2022	38.49	111.4

* المصدر: وزارة المالية.

** شاملاً القروض من صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

الجدول رقم (14): تطور مؤشرات الزراعة والأمن الغذائي

المؤشر/الموضوع	1999	2022
مساحة الأراضي المزروعة (مليون دونم)	1.362	1.624
مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.4	5.4
الصادرات الزراعية (مليون دينار)	179	969
الإنتاج الزراعي (مليون دينار)	533	(2021) 2753
عدد مصانع الأغذية الزراعية	3213	4780
عدد المواشي (مليون رأس)	2.46	3.78
إنتاج الثروة الحيوانية (مليون دينار)	344	1305
البيوت البلاستيكية (ألف بيت)	14	89
المساحة المزروعة من الخضار (ألف دونم)	357	372
إنتاج الخضار (مليون طن)	0.903	1.726
المساحة المزروعة من الفواكه (ألف دونم)	857	825
إنتاج الفواكه (ألف طن)	239	575
المساحة المزروعة من المحاصيل (ألف دونم)	147	427
إنتاج المحاصيل (ألف طن)	69	271
رأسمال مؤسسة الإقراض الزراعي (مليون دينار)	24	75
مساحة الأراضي الحرجية المغطاة بالحراج (ألف دونم)	847	935

* المصدر: وزارة الزراعة.

الجدول رقم (15): تطور المؤشرات الأساسية في النظام التعليمي (1999-2023)

المؤشر/الموضوع	1999	2023-2022
نسبة الأمية للسكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر	%11.70	%4.90
عدد المدارس العامة (الحكومية)	2833	4062
عدد مدارس الثقافة العسكرية	20	48
عدد المدارس الخاصة	1733	3258
عدد المدارس المستأجرة	1699	2504
عدد المدارس بنظام الفترتين	514	1038
عدد مختبرات الحاسوب في المدارس	محدود	3459
عدد الطلبة	1387300	2274075
معدل عدد الطلبة في الصف	28.5	25.1
معدل عدد الطلبة لكل معلم	20.5	15.9
إجمالي نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي (نسبة مئوية)	88.7	97.1
إجمالي نسبة التعليم الثانوي (نسبة مئوية)	71.47	82
عدد المعلمين	67751	142671
موازنة وزارة التربية والتعليم (مليار دينار)	0.22074	1.132
حجم الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	3.82	3.36
معدل الالتحاق الإجمالي في رياض الأطفال (نسبة مئوية)	37.4	66
عدد معلمي رياض الأطفال في المدارس الحكومية	15	2946
معدل التسرب (نسبة مئوية)	0.73	0.64
عدد الخريجين في برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين	بُدئ العمل به عام 2004	1390
نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني في المرحلة الثانوية (نسبة مئوية)	%19	%12
عدد مدارس الملك عبدالله الثاني للتميز	افتُتحت أول مدرسة عام 2001	13

* المصدر: وزارة التربية والتعليم.

الجدول رقم (16): نتائج الطلبة الأردنيين في الاختبار الدولي لتحصيل الطلبة في الرياضيات والعلوم (TIMSS)

السنة	عدد الدول	الرياضيات				العلوم	
		المعدل الدولي	المعدل الوطني	ترتيب الأردن	المعدل الدولي	المعدل الوطني	ترتيب الأردن
1999	38	487	428	32	488	450	30
2003	49	467	424	33	474	475	26
2007	59	451	427	31	466	482	20
2011	63	467	406	35	477	449	28
2015	56	481	386	37	486	426	32
2019	64	489	420	33	490	452	31

* TIMSS & PIRLS International Study Center, https://timssandpirls.bc.edu/timss2015/international-results/timss-2015/mathematics/student-achievement/distribution-of-mathematics-achievement/.

الجدول رقم (17): تطور نتائج الطلبة الأردنيين وفق البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA)

السنة	عدد الدول المشاركة	القراءة		الرياضيات		العلوم	
		المعدل الدولي	المعدل الوطني	ترتيب الأردن	المعدل الدولي	المعدل الوطني	ترتيب الأردن
2006	57	(46) 401	500	(51) 384	500	(45) 422	500
2009	65	(55) 405	493	(55) 387	496	(55) 415	501
2012	65	(61) 399	496	(61) 386	494	(61) 409	501
2015	72	(63) 408	493	(63) 380	490	(63) 409	493
2018	79	(51) 419	487	(51) 400	489	(51) 429	489
2022	81	342 (78)	436	361 (73)	438	375 (71)	447

* PISA 2006 Science Competencies for Tomorrow's World Volume 1: Analysis, https://www.oecd-ilibrary.org/ education/pisa-2006_9789264040014-en
PISA 2018: Insights and Interpretations: https://www.oecd.org/pisa/PISA%202018%20Insights%20and%20 Interpretations%20FINAL%20PDF.pdf
PISA 2009 Results: Executive Summaryhttps://www.oecd.org/pisa/pisaproducts/46619703.pdf

الجدول رقم (18): تطور الخدمات الصحية (1999-2023)

المؤشر/الموضوع	1999	2023-2022
العدد الكلي للمستشفيات	84	120
عدد المستشفيات الحكومية	23	31
عدد المستشفيات الخاصة	50	70
عدد مستشفيات الخدمات الطبية	10	17
عدد المستشفيات التعليمية (الجامعات)	1	2
عدد الأسرّة في المستشفيات	8659	15999
عدد المراكز الصحية الشاملة	46	126
عدد مراكز الأمومة والطفولة	377	513
عدد عيادات الأسنان الحكومية	226	440
عدد المختبرات الطبية	128	810
عدد الصيدليات	1470	3807

* المصدر: وزارة الصحة، الخدمات الطبية الملكية.

الجدول رقم (19): تطور القدرات البشرية الوطنية في القطاعات الطبية والصحية

المجال	1999	2023	نسبة الارتفاع (%)
عدد الأطباء في المملكة	9686	35803	%269.637
معدل عدد الأطباء لكل 10 آلاف نسمة	19.8	31.7	%60.101
عدد الصيادلة في المملكة	3826	17046	%345.531
عدد الممرضين في المملكة	6249	31479	%403.745
عدد أطباء الأسنان في المملكة	2710	8981	%231.402
عدد الأطباء في وزارة الصحة	2638	6534	%147.688
عدد الصيادلة في وزارة الصحة	177	1027	%480.226
عدد الممرضين في وزارة الصحة	1882	7655	%306.748
عدد أطباء الأسنان في وزارة الصحة	350	955	%172.857
عدد الأطباء في المستشفيات التعليمية	229	1432	%525.328
عدد الصيادلة في المستشفيات التعليمية	18	86	%377.778
عدد الممرضين في المستشفيات التعليمية	363	1523	%319.559
عدد أطباء الأسنان في المستشفيات التعليمية	23	124	%439.13

* المصدر: وزارة الصحة

الجدول رقم (20): مؤشرات حيوية أساسية

المؤشر	1999	2023/2022
معدل العمر المتوقع عند الولادة لإجمالي السكان (سنة)	69.8	73.3
معدل وفيات حديثي الولادة (لكل 1000 ولادة حية)	19	9
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل 1000 ولادة حية)	31	15
معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف)	28	14
معدل الأسرّة (لكل 1000 مواطن)	1.7	1.4
نسبة الولادات التي تمت تحت إشراف طبي	%87.2	%98

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

الجدول رقم (21): تطور المؤشرات الأساسية لقطاع النقل (1999-2023)

المؤشر	1999	2023/2022	المؤشر
نسبة مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الإجمالي	%9.11	%6.26	النسبة المئوية لعام 2022 بحسب التنقيح الرابع (ISIC4) بسنة أساس 2016.
عدد محطات الرصد الجوي	24	17	
متوسط العمر التشغيلي للحافلات وسيارات الركوب المتوسطة (سنة)	15.8	18.4	
معدل عدد الحافلات لكل ألف نسمة	1.1	0.55	
عـدد السفـن المسجّلـة تحت العلَم الأردني	17	30	
إجمالي عدد السفن التي دخلت إلى المياه الإقليمية	2351	2107	أصبحت السفن الداخلة ذات أحجام أكبر نتيجةً للتوسع في موانئ العقبة.
عدد الطائرات العابرة للأجواء الأردنية	60,384	70,076	
عدد المسافرين في السنة/ مطار الملكة علياء الدولي	2,233,955	7,840,004	
عدد الرحلات الجوية السنوية/ مطار الملكة علياء	25,104	68,327	
عدد المسافرين من مطار العقبة الدولي	107,947	240,911	
عدد الرحلات الجوية السنوية/ مطار العقبة الدولي	3,872	4,791	
عدد المطارات الدولية التي يرتبط بها مطار الملكة علياء الدولي برحلات دولية مباشرة	48	73	
عدد الدول التي ترتبط بها المملكة باتفاقيات خدمات جوية ثنائية	42	124	
عدد الرادارات الجوية	0	1	
عدد محطات الرصد الجوي (الآلية)	2	30	

* المصدر: وزارة النقل، مؤسسة الموانئ، هيئة تنظيم الطيران المدني.

الجدول رقم (22): تطور أعداد الحدائق العامة (1999-2023)

عدد الحدائق	1999	2023
محافظة العاصمة	71	162
محافظة مادبا	3	10
محافظة الزرقاء	2	35
محافظة البلقاء	3	24
محافظة إربد	11	60
محافظة جرش	1	8
محافظة عجلون	-	10
محافظة المفرق	1	27
محافظة الكرك	-	23
محافظة معان	1	22
محافظة الطفيلة	-	8
محافظة العقبة	4	20
المجموع	97	409

* المصدر: وزارة الإدارة المحلية، أمانة عمّان الكبرى

الجدول رقم (23): تطور حالة الثقافة (1999-2023)

الموضوع	1999	2023
إصدارات الكتب (وزارة الثقافة)	1800	5000
عدد الجمعيات الثقافية	280	710
مهرجانات المسرح الدائمة	2	8
دُور النشر	98	155
الفرق المسرحية (المسجّلة رسمياً)	8	21
فرق الفلكلور الشعبي (الجمعيات)	19	23

* المصدر: وزارة الثقافة

الجدول رقم (24): تطور الإنجازات الرياضية

الإنجاز	1999 (قبل)	2023-1999
فوز المنتخب الوطني الأردني لكرة القدم في البطولات العربية	2	2
تأهل المنتخب الوطني لكرة القدم لبطولة كأس آسيا	-	5 مرات
تأهل شباب المنتخب الوطني لكرة القدم لكأس آسيا	-	5 مرات
تأهل المنتخب الوطني لكرة القدم للشباب لكأس العالم	-	مرة واحدة
تأهل المنتخب الوطني لكرة السلة لكأس العالم	-	3 مرات
فوز سيدات المنتخب الوطني لكرة القدم بكأس العرب	-	مرّتَين
فوز الأردن بميداليات الألعاب الأولمبية	-	3 مرات
فوز الأردن بميداليات بطولة الألعاب البارالمبية	2	17 مرة

* المصدر: وزارة الشباب، الاتحادات الرياضية.

الجدول رقم (25): تطور الإنفاق على التعليم

السنة	الموازنة العامة (مليار دينار)	موازنة وزارة التربية والتعليم (مليون دينار)	نسبة الإنفاق العام على التعليم من الموازنة (%)
1980	0.529	39.7	7.5
1990	1.182	1.928	8.8
1999	2.160	220.74	10.22
2010	5.460	601.85	11.02
2013	7.456	866.88	11.66
2022	10.67	1131.55	10.61
2023	11.43	1194.27	10.45

* المصدر: قواعد بيانات وزارة المالية

الجدول رقم (26): أبرز المعايير الفرعية لترتيب الأردن في مؤشر البنية التحتية (تقرير التنافسية)

المعيار	المرتبة (2019)
نوعية شبكة الطرق	66
نوعية البنية التحتية للطرق	59
ترابط المطارات	56
فعالية خدمات النقل الجوي	40
مؤشر ترابط النقل البحري	51
فعالية خدمات الموانئ	60

المـــراجـــع

1. دستور المملكة الأردنية الهاشمية.
2. الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين.
3. "فرصتنا الأخيرة.. السعي نحو السلام في زمن الخطر"، جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، دار الساقي، لندن، 2011.
4. الموقع الرسمي للديوان الملكي الهاشمي.
5. الموقع الرسمي لجلالة الملكة رانيا العبدالله.
6. الموقع الرسمي لسمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد.
7. قواعد بيانات رئاسة الوزراء والوزارات والمؤسسات والهيئات المستقلة والشركات الحكومية.
8. قواعد بيانات البنك المركزي الأردني.
9. قواعد بيانات دائرة الإحصاءات العامة.
10. قواعد بيانات القوات المسلحة الأردنية-الجيش العربي.
11. قواعد بيانات دائرة المخابرات العامة.
12. قواعد بيانات مديرية الأمن العام.
13. قواعد بيانات غرف الصناعة والتجارة.
14. رسالة عمّان، 2004.
15. الأوراق النقاشية لجلالة الملك عبدالله الثاني.
16. وثيقة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.
17. رؤية التحديث الاقتصادي.
18. خارطة طريق تحديث القطاع العام.
19. قواعد بيانات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني.
20. قواعد بيانات منتدى الاستراتيجيات الأردني.
21. وثيقة "الأردن أولاً"، 2002.
22. تقرير اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون.
23. قواعد بيانات المجلس القضائي الأردني.
24. "الاقتصاد السياسي الأردني.. بناء في رحم الأزمات"، د.جعفر حسان، الآن ناشرون وموزعون، 2020.
25. مقابلة الملك عبدالله الثاني مع صحيفة "السفير" اللبنانية، 18 حزيران 2008.
26. مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، معان أزمة مفتوحة، 2003.
27. مجموعة الأزمات الدولية (2003) (ICG)، الديمقراطية الأردنية وعدم الاستقرار الإقليمي، تقرير عن: (http//www.ntl-crisis-group.org).
28. جامعة الحسين بن طلال، الواقع الاقتصادي الاجتماعي لمحافظة معان: تحليل الفجوة التنموية، معان، 2003.
29. غسان شربل، "الأردن وصيانة الاستقرار وسط الحرائق"، صحيفة "الشرق الأوسط"، لندن، 4 نيسان 2021.
30. خيرالله خيرالله، "الاستثناء الأردني.. لماذا؟"، موقع "إيلاف" الإخباري، 23 أيار 2015.

31. مركز الأردن الجديد، منظمة سوفكس، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، UNDP، مؤسسة المستقبل (2010). التقرير الوطني لمؤشرات المجتمع المدني في الأردن: "دراسة عن البنية، الانخراط، التأثير والآفاق"، عمان.

32. البنك الدولي، تقرير ممارسة الأعمال السنوي، مؤشرات جودة التقاضي، 2019.

33. اللجنة الملَكية لتقييم العمل ومتابعة الإنجاز، التقرير الدوري الأول، آذار 2015.

34. غسان شربل، "الأردن وصيانة الاستقرار وسط الحرائق"، صحيفة "الشرق الأوسط"، 4 نيسان 2021.

35. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، (UNODC)، تقرير المخدرات العالمي لكلّ من السنوات 2013-2023.

36. أزمة اللاجئين في الأردن، ألكساندرا فرانسيس، مركز مالكوم كير- كارنيجي للشرق الأوسط، أيلول 2015.

37. سعد ناجي، "الاستثمار العراقي في المملكة الأردنية الهاشمية.. الواقع والتحديات"، مجلس الأعمال العراقي في الأردن، 2021.

38. اليونسكو، التعليم أثناء جائحة كوفيد - 19 وما بعدها، آب 2020

39. اليونسكو، اليونيسف، البنك الدولي، فاقد التعلم بسبب كوفيد- 19ّ إعادة بناء التعلم الجيد للجميع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2022.

40. عزت جرادات، "التربية وظيفة مهنة رسالة"، دار اليازوري، عمّان، 2022.

41. كمال صدقي أحمد صالح، "أرقام ومؤشرات.. الأردن في مئة عام"، وزارة الثقافة، عمّان، 2021.

42. مقابلات مع عدد من الشخصيات السياسية والاقتصادية والثقافية والعاملة في الشأن العام.

43. "رؤية الأردن 2020".

44. وزير المالية الأردني أمية طوقان، "مرتكزات الموازنة العامة في ضوء الأوضاع الراهنة"، محاضرة في جمعية رجال الأعمال الأردنيين، 8 كانون الثاني 2012.

45. تقرير جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات الأردنية-إنتاج، 2021.

46. قواعد بيانات مجلس اعتماد المؤسسات الصحية الأردني.

47. قواعد بيانات اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

48. مجموعة البنك الدولي.
https://www.ifc.org/ar/stories/2023/powering-up-jordan-s-renewable-energy-market?cid=ecr_fb_worldbank_ar_ext

49. الأمم المتحدة – الأردن، 40% من اللاجئين المؤهلين في المخيمات في الأردن تلقوا جرعة اللقاح الأولى، 20 حزيران 2021.
https://jordan.un.org

50. صندوق النقد الدولي: الأردن: طلب اتفاق الاستعداد الائتماني.
https://www. Imf. Org/en/Publications/CR/Issues/2016/12/31/Jordan-Request-for-a-Stand-By-Arrangement-Staff-Report-Staff-Supplement-Request-for-40191

51. بيان خبير الأمم المتحدة المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة جيرالد فورن
2020. https://news.un.org/ar/story/2022/09/1111271

52. Jordan's King Abdullah II:"The Danger of People Starving to Death Is Greater than the Danger from the Virus"Interview Conducted By Susanne Koelbl and Maximilian Popp, DER SPIEGEL, 15.05.2020

53. Joel C. Rosenberg, Jordan's king is mistaken – Christianity in Jerusalem is not 'under fire' and churches here are not 'threatened;' Rather followers of Jesus are thriving. September 22, 2022

54. Joel C. Rosenberg, I apologize to Jordan's king – he saw attacks rising against Christians in Jerusalem before I did. August 29, 2023.
55. Global Terrorism Index
56. REACH, Evaluating the Effect of the Syrian Refugee Crisis on Stability and Resilience in Jordanian Host Communities (Geneva: REACH, January 2014).
57. United Nations Children's Fund, Access to Education for Syrian Refugee Children and Youth in Jordan Host Communities (New York: UNICEF, March 2015).
58. Åge A. Tiltnes, Huafeng Zhang and Jon Pedersen, The living conditions of Syrian refugees in Jordan Results from the 2017-2018 survey of Syrian refugees inside and outside camps, 2019.
59. "I Want to Continue to Study": Barriers to Secondary Education for Syrian Refugee Children in Jordan, Human Raghtes Watch, 2020.
60. UNHCR, Jordan continues to support refugee education as students head back to school, 2020.
61. Curtis R. Ryan (2003), 'Jordan: The Politics of Alliance and Foreign Policy,' in Jeanne A. K. Hey (ed), Small States in World Politics: Explaining Foreign Policy Behaviour, Colorado, USA: Lynne Rienner Publishers, pp. 141, 144
62. Martina Ponížilová, (2013) The Regional Policy and Power Capabilities of Jordan as a Small State. Central European Journal of International and Security Studies
63. SUMMARY OF UNITED STATES Assistance TO JORDAN: Department of State Agency for International Development B-179001, BY THE COMPTROLLER GENERAL OF THE UNITED STATES, Aug 1973.
64. World Bank, Jordan Economic Monitor, fall 2022: Public Investment: Maximizing the Development Impact.
65. OECD Review of Foreign Direct Investment Statistics JORDAN.
66. Conclusion of the IMF's 2nd EFF Review under the EFF with Jordan.
67. Conclusion of the IMF's 1st EFF Review under the EFF with Jordan.
68. Kathryn Bigelow Academy Awards Acceptance Speech, March 7, 2010, https://aaspeechesdb.oscars.org/link/082-9/
69. The Making of 'Dune': How Denis Villeneuve's Sci-Fi Epic Is the Culmination of a Childhood Dream, The Hollywood Reporter, November 30, 2021, https://www.hollywoodreporter.com/movies/movie-features/making-of-dune-denis-villenueve-novel-adaptation-1235052084/
70. World Bank Group, https://data. albankaldawli. org/indicator/NY. GDP. MKTP. KD. ZG?locations=1A-1W-JO
71. International Monetary Fund, https://www. imf. org/en/Publications/CR/Issues/2016/12/31/Jordan-Selected-Issues-25938
72. International Labour Organisation, https://www. ilo. org/beirut/media-centre/news/WCMS_555066/lang--ar/index. htm
73. DOCUMENT OF THE WORLD BANK AN EDUCATION REFORM SUPPORT PROGRAM-FOR-RESULTS https://documents1.worldbank.org/curated/en/731311512702123714/pdf/Jordan-Educ-Reform-121282-JO-PAD-11142017.pdf
74. Jordan - Education Reform for Knowledge Economy Project
https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/574301468038992076/jordan-education-reform-for-knowledge-economy-project
75. TIMSS & PIRLS International Study Center, https://timssandpirls.bc.edu/timss2015/international-results/timss-2015/mathematics/student-achievement/distribution-of-mathematics-achievement/.

76. PISA 2006 Science Competencies for Tomorrow's World Volume 1: Analysis, https://www.oecd-ilibrary.org/education/pisa-2006_9789264040014-en
77. PISA 2018: Insights and Interpretations: https://www.oecd.org/pisa/PISA%202018%20Insights%20and%20Interpretations%20FINAL%20PDF.pdf
78. PISA 2009 Results: Executive Summaryhttps://www.oecd.org/pisa/pisaproducts/46619703.pdf
79. Think Tank and Civil Societies Program (TTCSP).
80. Quality of Life Index by Country 2023 Mid-Year
https://www.numbeo.com/quality-of-life/rankings_by_country.jsp
81. النهوض بالشباب والسلام والأمن، الأمم المتحدة
https://peacekeeping.un.org/ar/promoting-youth-peace-and-security
82. David Cameron (Chair) 2018: Escaping the fragility trap, The LSE-Oxford Commission on State Fragility, Growth and Development The International Growth Centre (IGC), is sponsored by the London School of Economics and Political Science (LSE) and the University of Oxford's Blavatnik School of Government.
83. World Justice Project, The Global Rule of Law Recession Continues, WJP Rule of Law Index (worldjusticeproject.org)
84. Worldwide Governance Indicators | DataBank (worldbank.org)
85. Daniel Kaufmann and Aart Kraay (2023). Worldwide Governance Indicators, 2023 Update (www.govindicators.org)
86. Global Gender Gap Report 2022 INSIGHT REPORT JULY 202. https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2022.pdf
87. Hardin Lang, (Report) The Future of U.S.-Jordanian Counterterrorism Cooperation - Center for American Progress NOV 30, 2017
88. Curtis R. Ryan (2011) Political Opposition and Reform Coalitions in Jordan. British Journal of Middle Eastern Studies, December 2011. 38(3), 367–390
89. Curtis R. Ryan, Jordan and the Arab Uprisings: Regime Survival and Politics Beyond the State. Columbia University Press, New York, 2018.
90. The Institute for Economics & Peace (IEP), Global Terrorism Index (GTI) https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2023/03/GTI-2023-web-270323.pdf

9 789923 944103